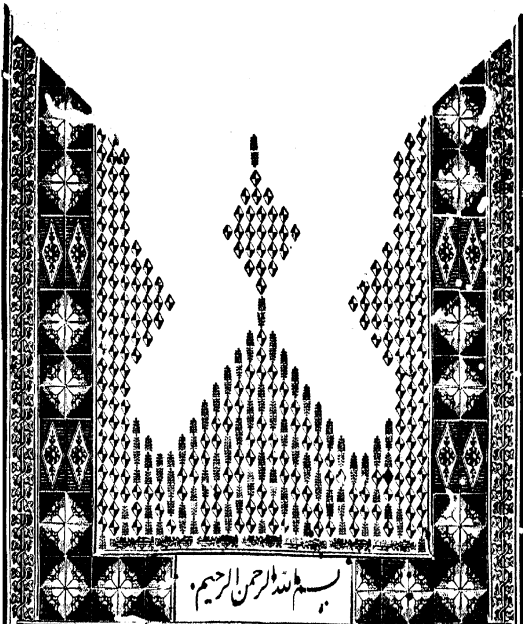


UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232524

UNIVERSAL
LIBRARY

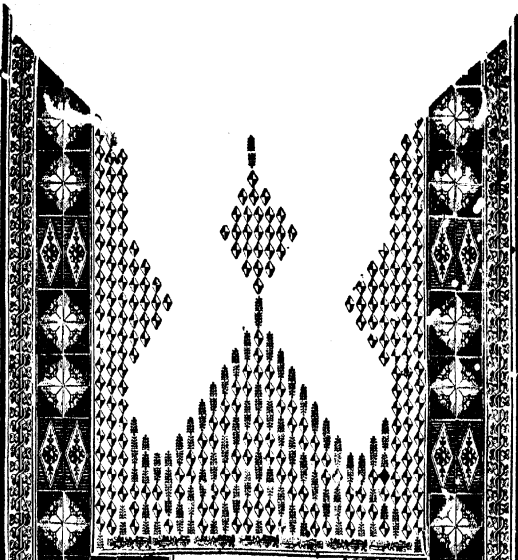
٢٩٢٤٤٠٤
١



الحمد لله رب العالمين * والسلامة والسلام على أشرف الخلق أجمعين * وعلى آله
 وصحبه الأكرمين (قوله اعترض الخ) هذا الاعترض في قوة قياس من الشكل
 الأول لا يتحقق تقريره والجواب الأول منع الجعراة والثاني منع لكبراه (قوله انما
 تفيد سبق حمد الخ) أي تفيد انه سبق منه انشاء ما ذكر ولا تفيد غيره كاه وقضية
 الحصر في هذا نظر من وجهين * الأول ان هذه العبارة محتملة لتكون معناها اما بعد
 حمد غيبري وصلاته وسلامه كما هي محتملة لتكون معناها اما بعد حمدى وصلاتي
 وسلامى فكيف يصح الحصر في الثاني * والثاني ان المتبادر من كلامه انه تفيد سبق
 ما ذكر على وقت التسكيم وهو لا يصح لان بعد واقعة في حيز التعليق اذا لمعنى هما
 يوجد شي بعد حمد الله الخ فهذا امر و هذا لا يقتضى سبق الحمد ومعه على وقت
 التسكيم بل سببه على وجود شي ان كان الظرف من متعلقات الشرط أو على كون
 المشار اليه شرعا ان كان من متعلقات الجزاء وهذا صادق بوجود الحمد ومعه قبل
 التسكيم أو بعده لا مع بناء على ما فهمه المعترض من عدم حصوله به هذه العبارة
 فكيف يصح الحصر في الأول * ويتجاءب عن الأول بان المتبادر حمدوه لانه وسلامه

اذلها متعلقه بما غيره وعن الثاني بأنه ليس المقصود من تركيب أمابه ذلك الذي
بل المقصود الاستلزام الجملي بمعنى ان الجزاء حاصل لا محالة لتحقق ملزومه الجملي
كما سيأتي بيانه فالجزاء هو الكون شرحا للمسبوق بالحمد والصلوة والسلام منه
وملزومه الجملي وجود شي في الدنيا هذا على كون الظرف من متعلقات الجزاء اما
على كونه من متعلقات الشرط فالجزاء هو الكون شرحا وملزومه وجود شي
في الدنيا مسبوق بما ذكر ولا شك حينئذ في افادة العبارة السابق على وقت التكلم
واما احتمال كون المراد انها انما تأتيه سبق ما ذكره محمدي وجود شي ان كان الظرف
من متعلقات الشرط أو على الكون شرحا ان كان من متعلقات الجزاء وان افادتها
هذا السابق على وجه التعليق فهو وان لم يتوجه عليه الوجه الثاني من وجهه
النظر بعيد من كلامه مع ما فيه من الاعتراف بأن التعليق في تركيب أمابه
مقصود وقد علمت خلافه (قوله بأننا لانسلم تلك الافادة الخ) محصلة له ان المقصود
من حمد الله انشاء الحمد بقرينة أن اللاحق بكل الشارح انبائه بما طلب منه
فيكون هذا هو المقادير لا يتأخر بالسبق فضلا عن الحصر فيه كما هو المعترض
ومثله يقال في نصرة والسلام فهذه الجواب متبع لا فادتها ما ذكره المعترض من
أصله لقيام القرينة على غيره المحصل المطلوب لا منع للحصر فقط فلا صحة للاعتراض
على هذا الجواب بأن هذه الافادة مسلمة وكون المقصد شيئا آخر لا يمنع من اذغاية
ما فيه ان العبارة افادت معنى لم يتبدل بقصد غيره حتى يحتاج للجواب بان مراد
المحمدي لانسلم الحصر في تلك الافادة (قوله فيمكنه قال أمابه دقولي أحمد الله منشأ
للحمد) أي هذا اللفظ قول القول مقصود لفظه الواقع في هذا التركيب المستعمل
في معناه الانشائي وليس مقول القول المذكور في هذا التركيب اجمالا لفظه
الواقع في تركيب آخر المستعمل في معناه نظير ضرب فعل ماض ومن حرف جر حتى
يقال انه لم يحصل الانشاء بهذا اللفظ الواقع الآن وسيأتي لنا كلام في ذلك عند
قول المصنف في اسمي جئت فأتأمل (قوله سلطنا تلك الافادة) أي نفهها بالحصر
فما كما علمت (قوله ومثل ذلك) الاشارة راجعة للذكر من الجوابين وقوله بناء
راجع للجواب الثاني اه شيخنا (قوله ما في كلام البعض) أي من انه اذا كان
اخبارا عن سبق ما ذكر لا يحصل المطلوب (قوله وما أجاب به هو وشيخنا الخ) فيه
ان شيخة انما أجاب عن اعتراض آخر وهذا الجواب حاسمه وهبارة قوله أمابه

٢٩٢٤٤٠١
١



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين * والصلوة والسلام على أشرف الخلق أجمعين * وعلى آله
وصحبه الأكرمين (قوله اعترض الخ) هذا الاعتراض في قوة فيما من الشكل
الأول لا يتحقق تقريزه والجواب الأول منع الصغراء والثاني منع الكبراء (قوله انما
تفيد سبق ح الخ) أي تفيد أنه سبق منه انشاء ما ذكر ولا تفيد غيره كاهو قضية
الحصر وفي هذا انظر من وجهين * الأول ان هذه العبارة محتملة لكون معناها اما بعد
حمد غيره و صلواته وسلامه كما هي محتملة لكون معناها اما بعد حمدى وصلاتي
وسلامى فكيف يصح الحصر فى الثانى * والثانى ان المتبادر من كلامه انما تفيد سبق
ما ذكر على وقت التسكيم وهو لا يصح لان بعد واقعة في حيز التعليق اذا لمعنى هما
يوجد شي بعد حمد الله الخ فهذا شرح وهذا لا يقتضى سبق الجموصامه على وقت
التسكيم بل سبقه على وجود شي ان كان الظرف من متعلقات الشرط أو على كون
المشار اليه شرحا ان كان من متعلقات الجزاء وهذا صادق بوجود الحمد وما معه قبل
التسكيم أو بعده لا مع بناء على ما فهمه المعترض من عدم حصوله بهذه العبارة
فكيف يصح الحصر فى الأول * ويجاب عن الأول بان المتبادر حمد وصلاته وسلامه

اذلاله اتمه بما غيره وعن الثاني بأنه ليس المقصود من تركيب أمابهما السابق بل المقصود الاستلزام الجعلي بمعنى ان الجزاء محاصل لا محالة لتحقق ملزومه الجعلي كما سيأتي بيانه فالجزاء هو المكون شرعا للمسبوق بالحمد والصلوة والسلام منه ويلزومه الجعلي وجود شي في الدنيا هذا على كون الظرف من متعلقات الجزاء اما على كونه من متعلقات الشرط فالجزاء هو المكون شرعا وملزومه وجود شي في الدنيا مسبوق بما ذكره ولا شك في ثبوت في افادة العمارة السبق على وقت التكلم واما احتمال كون المراد انها انما افيد سبق ما ذكره على وجود شي ان كان الظرف من متعلقات الشرط أو على المكون شرعا ان كان من متعلقات الجزاء وان افادتها هذا السابق على وجه التعليق فهو وان لم يتوجه عليه الوجه الثاني من وجهه في النظر بعيد من كلامه مع ما فيه من الاعتراف بأن التعليق في تركيب أمابهما مقصود وقد علمت خلافه (قوله بأننا لانسلم تلك الافادة الخ) محصله ان المقصود من حمد الله انشاء الحمد بقرينة اللاتق بكل الشارح اتيانه بما طلب منبه فيكون هذا هو المقادير لا لا اختيار بالسبق فضلا عن الحصر فيه كما توهمه المعترض ومثله يقال في انصدة والسلام فهذا الجواب منع لا فادتها كما ذكره المعترض من أصله لقيام القرينة على غيرة الحاصل للمطلوب لا منع للحصر فقط فلا حجة للاعتراض على هذا الجواب بأن هذه الافادة مسلمة وكون القصد شيئا آخر لا يمنع منها اذا غاية ما فيه ان العبارة افادت معنى لم يتصديق صد غيره حتى يحتاج للجواب بان مراد المحشى لا نسلم الحصر في تلك الافادة (قوله فكأنه قال ما ماعدتولى أحمد الله منشئا للحمد) أي بهذا اللفظ قول القول مقصود لفظه الواقع في هذا التركيب المستعمل في معناه الانشائي وليس مقول القول المذكور في هذا التركيب اسم اللفظ الواقع في تركيب آخر المستعمل في معناه نظير ضرب فعل ماض ومن حرف جر حتى يقال انه لم يحصل الانشاء بهذا اللفظ الواقع الآن وسيأتي لنا كلام في ذلك عند قول المصنف في اسمي جنة فتمثل (قوله سلمنا تلك الافادة) أتى نفسها لا الحصر فهم كما علمت - (قوله ومثل ذلك) الاشارة راجعة للذكور من الجوابين وقوله بناء راجع للجواب الثاني اه شيخنا (قوله ما في كلام البعض) أي من انه اذا كان اخبارا عن سبق ما ذكره لا يحصل المطلوب (قوله وما أجاب به هو وشيخنا الخ) فيه ان شيخنا انما أجاب عن اعتراض آخر وهذا الجواب حاسم له وعبارة قوله ما ماعد

حمداته الخ فيه انه لم يتقدم منه حمد وصلاة ورسلام حتى يقول أما بعد حمد الخ فان
 هذا يقتضى ذلك الا أن يقال انه حمد وصلى وسلم قبل ولم يثبت خطأ اه ومحصل
 اعتراضه الذى أجاب عنه ان هذه العبارة تقتضى سبق ما ذكره الخ لم يسبق منه
 ذلك فهو كذذب ومحصل جوابه لا يكذب لسبق ما ذكره الخ ولا شك في حسمه اه هذا
 الاعتراضى وان لم يكن جائزاً للاعتراض الذى ذكره المحشى فافهم (قوله أنى
 بالثلاثة) أو في ابتداء التأليف نعم لا حاجة لذلك على كلام شيخه اهدم توقف دفع
 اعتراضه عليه (قوله غير نافع في الصلاة والسلام) وكون الايمان بالسملة فيه
 امتثال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على التعظيم فيتم المطلوب بناء على انه
 المقصود منهما أمر حتى لا أشعر لفظه فلا يعقل عليه * وفي الأمر على المعنى ان
 الحمد حصل باضافة الافعال للولى في قوله أما بعد حمد الله على فضله فيقال هنا
 بنظيره وهو حمده بقره من رفع (قوله انه نساء بجميل صراحة) ينسأ فيه ما قاله
 سيم العبادى في شرحه على الغالية من ان جملة الحمد لله على كونه آخرية انظرا
 ومعنى يحصل بها الحمد بطريق الألف اذ من لازم الاختيار عن الحمد بأنه مملوك
 لوجه مستحق لله وصفه بأنه مالك أو مستحق له وذلك حين قطعا فيكون الوصف به حمدا
 لا بطريق المطابقة * ويمكن دفع المناقاة بما رسمه انظر بظاهر الجملة والمحشى ان يكون
 المحرور مخبراً عنه في المعنى لكن قد يقال كونه مخبراً عنه في المعنى انما هو بطريق
 الزوم فالمناسب أن يقال مراده بالمرادة لا التزام اقرب اذ ليس كالتزام
 في المضارعية والماضوية (قوله فن سانية) انتمر عليه في التفرع بعد
 الاستدائية (قوله عند عدم استدعاء الخ) أما اذا استدعى المقام أحد الوجهين
 لوجود قرينة لفظية أو معنوية تعين فقال استدعاء كونه سائكة قولك مررت بما
 محبب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن * لشيء يعيد نفعه الله رساعيا
 وقوله رب ماتكرو النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
 وقولك الخاطلة رأيت ما رأيت عند عدم قصد معين لافراد ما بعد ما في الاولين
 ودخول رب في الثبات وعدم قصد التبعين في الرابع وشطر البيت الثاني على
 الميم الساكنة وهو من بحر الخفيف والفرجة بالضم في نحو الخاطط وبافتح المرة من
 الفرج كان أبو عمرو بن العلاء مهتر بامن الخجاج في اليمن فسمع اعرابيا يخبر بموته
 وينشد البيت بالفتح قال فلم أدربأيم ما كنت أفرح مانا ككأنضم فرجة كذا في الامر

على الكثرة لكن في القاصوس ان الفرحة بمعنى الخلاص من الهم فثلاثة وان خرجة
نحو الحائط بالضم والعقال بالاسكس الحبل الذي تشد به الدابة ليمنعها من القيام
ووجه الشبه السهولة والسرعة ومثال استدعاء كونه سامعة فقولك الخاطب كذا ما
ما رأيت عند قصد شيء معين لا ما يرى لا ضار ووجه الانعكاس (قوله لان المتكثرة
هي الاصل الخ) فيه نظر لان معنى كون الاصل المتكثرة ان الاصل في الاشياء الالهام
والتعيين طارعا وما منكرة موصوفة فالتعيين لازم بان على أصلي التكبير سلنا
ففيه مخالفة الاصل في التبع لان الاصل فيه الافراد على ان الصفة لا بد من عهدها
أيضا كالملة قاله العلامة الامير وفي قوله على ان الصفة الخ بحث وذلك لان معنى
عهد الصلة علم المخاطب بما وعلم تعلقها بعين بخلاف صفة النكرة فانه لا يشترط
عهدها بهذا المعنى بل الشرط فيها علم المخاطب بها فقط ومنه يعلم وجه تعريف
الموصول بصلته دون النكرة بصفتها كما أفاده المحشي في باب الموصول وهو ما أخذ
من كلام السدي في شرحه على المفتاح ونص عبارته وفي الكلام اشارة الى ان
الصلة يجب أن تكون خبرية معلومة في نفسها وأن يعلم انتسابها الى مشاربه أي
أمر معين حيا أو عقلا وبهذا التبع عن الجملة الواقعة صفة فانه يلزم كونها معلومة
لامعروفة الانتساب الى معين بل الى شيء ما ولهذا لا يقع الا صفة للمتكرة اه و ذكر
الامام يني توجهها آخر تعريف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها وهو ان تعيين
الموصول بصلته وصعي لوضعه معرفة مشاربه الى المعهود بمضمون صلته بين
المتكلم والمخاطب فعنى قولك التبع من ضربته اذا كانت موصولة لقبه الانسان
المعهود ويكون مضمورا بان هي موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها وأما اذا
جعلتها موصوفة فالمعنى لقب انسانا مضمورا بان فالتخصيص بمضمومية المخاطب
وان حصل لقولك انسانا مكملا ليس بتخصيص مضمورا بل هو عارض لان انسانا
موضوع لانسان ما بخلاف الذي ومن مثلا فانه ما موضوعة المخصوص بمضمون صلته ما
فالشرق بين المعرفة والتبعية المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد
بالتعريف عندهم وليس المراد به مطاق التخصيص ألا ترى أن لقب قد تخصص
النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع انه لا تسمى بذلك معرفة لسكونه غير وضعي
كقولك عبد الله اجاق السماوات والارض (قوله اذا لم يكن للتعظيم) أي سواء
كان معه تخويف نحو تعظيمهم من اليم ما غشهم أولا نحو فأوحى الى عبده ما أوحى

وزنه أو التحقير نحو أعطيته ما أعطيت تحقير الملعطى وعبارة التوضيح جميعه موهبة
 الا في مقام التفخيم والتهويل فيحسن ايهامها اه فلم يدرك التحقير ومراده بالتفخيم
 العظيم المجزؤ من التخويف فلا يقال ان من لازم التهويل التفخيم * وقال المحشى
 فيما يأتى في محل اشتراط العهد اذا أريد بالموصول معه ودان أريد به الجنس
 أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفي الروداني بعد كلام والتحريمان
 المراد بكون الصلة معه وهن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريفاً
 العهد الخارجى نحو واد تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أى من حيث
 هى نحو المعطى خبر من الأخذ أو تعريف الحقيقة فى ضمن بعض الافراد نحو كمثل
 الذى يقع أوفى ضمن جميع الافراد نحو واقتلوا المشركين بناء على ان آل موصولة
 أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة فى الجميع
 معهودة والعهد الخارجى فى الأول وذهنى فى غيره وأما نحو غشهم من اليم ما غشهم
 فالظاهر انه من تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجى أى
 الذى يعرف فى الخارج انه غشهم فان العهد الخارجى يكون مجملاً كما يكون
 مفصلاً فظهر ان العهد فى الجميع وان استثناء مقام ارادة الجنس أو الاستغراق
 أو التهويل غير صحيح اه ومثلى ذلك التفخيم والتحقير وه تعلم ما شار فى التمثيل
 لما تعريفها تعريف الحقيقة من حيث هى نحو المعطى خبر من الأخذ نظراً إذ
 الحقيقة من حيث هى لا تصف بالجزئية فالظاهر ان هذا مما أريد فيه الحقيقة
 فى ضمن بعض الافراد (قوله الابتكاف) هو ادعاء مخاطب يعلم الصلة وانسابها
 (قوله وبقرى هذا الخ) اختار العلامة العطار ان كونها موصولة اسماً أولى من
 كونها موصولة حرفياً لضعف مذهب الاخفش وضعف تبعيضية من لانها
 تكون معدية ومخ متعدي بنفسه ولان الحمد على الاثر أقوى لوجوه * الاوّل ان الحمد
 على الفعل فتاء وعلى الاثر فرق وهو أولى * الثانى ان الحمد على الاثر فيه حمدان
 لان الحمد عليه مشاهد له صادر افكانه حمد عليه وعلى صدره * الثالث ان الذى
 ورد طلب ذكره والثناء عليه النعمة بمعنى المنعم به يابى اسرائيل اذ كروا نعمتى
 الخ ومن كونها ابتكراً لان مقام الثناء يناسبه التعريف اه أى وانما تقدم عن
 العلامة الامير فلا تغفل وقول العطار لانها تكون معدية ومخ متعدي بنفسه فيه ان
 من التبعيضية تكون مع المتعدي بنفسه لاجل افادة التبعيض نحو حوتى تتفق وانما

تحبون ويغفر لكم من ذنوبكم وعلامتها أن يخلفها بعض وأهـذا فرى لبعض
ما تحبون ولا ينافي كون من تبعيضية في الآية الثانية قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا لان الذنوب في الاوّل ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام وفي الثانية ذنوب
أمة بنيما عليه أفضل الصلاة والسلام على انه لا ينافي الموجبة الجزئية
الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية وفي البيضاوي في سورة نوح يغفر لكم من
ذنوبكم بعض ذنوبكم وهو ما سبق فان الاسلام يحجب فلا يؤخذ لكم في الآخرة
وفيه أيضا في سورة الاحقاف يغفر لكم من ذنوبكم بعض ذنوبكم وهو ملكون
من خاص حق الله فان المظالم لا تغفر بالايمان اهـ وقوله ان الحمد على الفعل
فبناء في الخلافة نظر لانه قد يكون فرقا كما اذا لوحظ الفعل مع تعلقه بالفعل كما هنا
وقوله ان الحمد على الاثر الخ كلام طاهري اذ الحمد في الحقيقة ليس الا واحدا اذ
لا يعقل كون النعمة من حيث هي باعثة بل البياعث انما هو فعل المجهود وقوله
الثالث الخ فيه ان النعمة بمعنى المنعم به انما ذكرت في الآية لانها هي المشاهدة لهم
فمتوصل بها الى الانعام الذي هو البياعث على الشكر ويدل على ذلك انه ورد
الحمد على الفعل في مواضع كثيرة منها الحمد لله الذي أنزل الحمد لله فالمر وقوله
اذ كروا نعمتي أي بالتفكير فيها والقيام بشكرها وتقييمها النعمة بهم حيث قال
التي أنعمت عليكم لان الانسان غير حسيود بالطبع فاذا نظر الى ما أنعم الله به على
غيره حملته الغيرة والحسد على الكسبان والسخط واذا نظر الى ما أنعم الله عليه
حمـله حب النعمة على الرضا والشكر وقيل أراد بهم ما أنعم الله به على آباءهم من
الانجاء من فرعون والغرق ومن العفو عن اتخاذ الجمل وعلمهم من ادرالك زمن
محمد عليه الصلاة والسلام فأداه البيضاوي (قوله وعلى أثر بواسطته) أي لان
الاثر من حيث هو لا يعقل كونه باعثا كما تقدم (قوله نكتتها الاشارة الخ) لعل
مراده الاشارة القرية بسبب الاتيان بلافة من الموضوع للتعويض أو مراده
بعض النعم بعض الاسباب والابواب وبالكل جميع الاسباب والابواب واعترض
شيبخنا على المحشى فقال هذه النكتة لا تتوقف على من تبعيضية اذ الحمد ودعليه
بدونهم امخ أسباب البيان وفتح أبواب التبيان وهذا بعض النعم لا كاه او لوجعت
النكتة الاشارة الى أن هناك أسبابا أخرى أو بابا أخر لم تنح ولم تفتح بدليل ما يكون
في الآخرة عند كشف الحقائق الظهـرتدبر (قوله وبابه قطع وضرب) في القاموس

منه كنهه وظهر به إعطاءه والاسم المنحة بالسكسر اه وهو ما نوقل ما نقله المحشى
من الختار ولا يمنع تساعدة الصرف فيز وهي ان الفعل اذا كانت عينه أولاه حرفا
حلقا كالختار ففتح العين لا غير كسال يسال ومنع يمنع ولا يمنع حلقية وذلك
لما يأتي في المحشى نقله عن الدماميني عند الكلام على قول الصنف وافخ وضف
واكسر الثاني الخ من ان الحذف الحاق عينا او لا ما يؤثر الفتح في مضارع فعل
اذا لم يكن دلتا على الغلبة الا فلا يؤثر قول فاخر في فخزته أخره بالضم وانه قد
يغني ذوالحلق غير ذى الغلبة بكسر كترع يترع أو ضم كذا حل بدل وكسر ففتح
كف يفتح ويضم ففتح كما يحو ويحمى وبالتثنية كرج يرج ويرج ويرج
والمعتمد في محي ذى الحلق على ما ذكره السماع فاذا فقه السماع رجوع الى الفتح
(قوله وبعنى الفصاحة) هي خلوص اللغة والتكلم بالعربية وانطلاق اللسان
يقال فصحا لاجمي اذا خلصت لغته وتكلم بالعربية وانطلق لسانه ومن هذا
او مما بعده حديثان من البيان لسحرا أى من الفصاحة أو من المنطق الفصح
الخ وسبأنى زيادة على ذلك في عبارة القاموس (قوله لانه لا يوصف بالفصاحة
ذقية) وفي القاموس الفصح والفصاحة البيان أى أن قال أنزل اللفظ الفصح أى
ما يدرك حسنه بالسمع وفصح الالجمي ككلم تكلم بالعربية وفهم عنه أو كان
عربيا فاذا فصاحة اه والذي يتصف بالبيان واظهاره أو بأنه مدرك حسنه
بالسمع انما هو المنطوق به لا المنطق ولم يقبل المحشى لانه لا يوصف بالفصاحة
ولابالاعراب كما قال بعض الحواشي لان الظاهر انه من صفات الشخص يقال
أعرب عما في ضميره أظهره ولا يوصف به المنطوق به الا مجازا (قوله وهذاهو
المراد هنا) راجع أقوله وبعنى المنطق كما هو ظاهر وفيه انه لا مانع من الثاني بل
والاول (قوله كسلامة اللسان) أى كالنظر والنحو واللغة والصرف
والاشتقاق والمعاني والبيديع والعروض (قوله من موانع الادراك) نحو غفلة
وولادة ومرض ونسيان (قوله تصوره) أى على سلامة القلب في الغالب
كما قيل ولا يظهر انه حينئذ يكون قاصرا على مجموع تلك الامور التي بوجودها
يوجد بالقوة وبانتفاؤها تنتفى ولا يشمل كل واحد على حدته أو على المنطق به فيكون
هو السبب والبقية شروط (قوله الفعلال) كزلزال (قوله وشك كسر تاء النبيان
الخ) لا ينافي هذا اجماع السبعة على كسرتيها بالكل شي وتلقاء أحصاب النار لان

ما خالف القياس الخوي وهو الشاذ فيه قد يروى بالتواتر فلا يكون شاذاً قرينة
 وهذا معنى قولهم قد تنجم السبعة على الشاذ اه شيخنا (قوله أو في التذان)
 بأن يشبه الكاذم الفصح الذي مع الدليل يثبت له أبواب واثبات الأبواب تخجيل
 والفتح ترشيح اما باق على حقيقته أو مستعار للتسهيل والتميز (قوله مجروران)
 هذا هو المتبادر ويحتمل الرفع على أن الجملة اعتراضية وعليه يندفع الاعتراض
 بأنه لم يصل ولم يسلم أفاده بعض المحواشي (قوله أو رجال منهما) فيه انه لم يتوقف
 شرط مجيء الجمال من المضاف اليه إلا أن يؤول بعد ذلك بالحق لا بالصلاة
 والسلام ولا يلزم سبب الامتناع لانه على فرض صحة مثل هذا التواتر بل في كل
 موضع يكفي في الامتناع عدم اعتباره هذا التأويل كما يكفي في الجواز اعتبار التأويل
 فكل من الجواز والامتناع مداره على الاعتبار ولذلك نظائر أو يقال ان هذا
 مبنى على رأى الفارسي المؤيد مجيء الجمال من المضاف اليه في غير المعامل الثلاثة
 كما نقله عنه أبو السعد اتاب الشجری وغيره (قوله ومراد كما قاله الفاضل
 الخ) فيه انه حينئذ يلزم ضياع قوله على سبيل التنازع لفهمه من قوله وهو مطلوب
 أيضا الخ الا أن يكون مجرد ابضاح (قوله فقط ما عترض به البعض الخ) عبارته
 قوله على من وقع تنازعه صك من الصلاة والسلام واعمل الثاني أقرب هكذا
 قيل وفيه نظر لان التنازع الخ فأنت تراه انما نظر في هذا القبول الذي فيه وأعمل
 الثاني المتبادر منه التنازع العملي ولم يعترض على عبارة المدابغي التي نقلها
 المحشي على ان لفظ التنازع متى أطلق حمل على معناه عندهم (قوله لا في التصرف)
 أي الاشتقاق (قوله عندهم على فعله) ومنه ولم نجد له عزماً أي يصمم رأى
 وثباتاً على الامر ولو كان ذا عزم لربط لم يزل الشيطان ولم يستطع تقريره
 يضاوى (قوله فتكون اضافة القواعد الخ) فيه ان هذا لا يتفرع الا بعد
 معرفة المراد من القواعد فكان الاولى تأخيره بعد بيانها وكذا يقال في قوله الآتي
 فالإضافة من اضافة الاجزاء الى الكل (قوله كعقائد التوحيد) نحو يجب لله
 كل كحل وقوله وضوابط الخ نحو الاستنجاء واجب (قوله أو البراهين) صريحه
 ان الإضافة على هذا من اضافة المتعلق بالفتح بالكسر وهو لا يتم الا اذا كان
 المراد بالابحان التصديقي تلك البراهين كالمعجزات أما اذا كان المراد به التصديقي
 بما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم من الامور المجمع عليها كانت الإضافة من اضافة

السبب للسبب أى البراهين التى ينشأ عنها الايمان نفسه أو علم حقيقته الا أن يقال مراد بالاعتاق بالنسبة لهذا الاعتاق سبب بسبب (قوله الكاملين) هما الشرعيان لان الاسلام شرعاً مشروط بوجود الايمان وبالعكس ومن صدق بقلبه واخترتمته المنه قبل أن ينطق فهو مؤمن ومسلم عند الله وكافر فى الظاهر كما ان المناقاة قبل علم حاله بالعكس فتحقق التلازم وأما عدم التلازم فهو باعتبار المعنى اللغوى كما ذكره فى غير هذا المحل فتأمل (قوله فالاضافة من مضافة الاجزاء الخ) مبنى على ان الاسلام هو الاعمال وهو خلاف التحقيق من انه الاقياد وعدم العناد وان لم يحصل عمل (قوله قلت التورية الخ) وفيه زيادة على التورية واردة وهى أن يأتي التكلم بما اذا توجه عليه لوم أمكنه اصلاحه اما بتحريف كلمة أو تخفيفها أو زيادة أو نقص أو غير ذلك وشاهد ذلك قول أبى نواس فى خلاصة جارية أمير المؤمنين الرشيد صاحبها لقد ضاع شعري على بابكم * كخضاع حلى على خالصه فلما بلغ الرشيد ذلك انكر عليه وتهدده بسببه فقل لم أقل الا

• • • لقد ضاع شعري على بابكم * كخضاع حلى على خالصه

فتدارك خلفه بضاًء بدل ضاع فاستحسن الرشيد مواربته وقال بعض من حضر هذا بيت فقلت عناء فابصر وكذا ههنا بالجر بدل الجزء واليوم حاصل بقطع النظر عن جواب المحشى (قوله وهو أبى العرب) لعل المراد عرب مخصوصون والا فالعرب سابقه عليه لان العرب اعم للصف المعروف من ولد اسماعيل وقحطان * وقال الشيخ ابن كثير المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل ويقال لهم العرب العاربة أى الخاص وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد اسماعيل وهو أخذ العربية من جرهم وفى المصباح يقال العرب العاربة الذين تكلموا بلسان يعرب بن قحطان وهى اللسان القديم والعرب المستعربة الذين تكلموا بلسان اسماعيل بن ابراهيم عليهم الصلاة والسلام (قوله فعلم وجه ذكر معد وعدنان) أى من كون معداً بالعرب وعدنان آخر النسب الصحيح (قوله وانما آخر عدنان الخ) هذا الصحيح لان عدنان ولد يقال له عك بفتح العين وشديد الكاف أو قبيلة ولا يلزم اذن من كون النبي منتخباً من خلاصة معد أن يكون منتخباً من خلاصة عدنان لاحتمال أن يكون عك أو بعض أولاده خلاصة عدنان وعلى أفضل من معد وأولاده فكان لقوله ولباب عدنان فائدة ويلزم من كونه منتخباً

من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معدن اذ هو من اولاده جزما لئلا كان غير معدن
وأولاده هو لباب عدنان لم يكن النبي من لباب عدنان لانه من اولاده معدن مع انه عليه
السلام من لباب عدنان فتعين ان لباب عدنان هو خلاصة معدن كما
لتعرف الرد على من زعم انه ليس اعدنان ولد غير معدن فلان اذ كلباب عدنان
بالنظر للخارج واما بالنظر للامكان العقلي فله فائدة عند تدبيره لاحتمال ان يكون
له ولد آخر يكون لباف في ذكره نفيه وبكذا عند تقديمه يكون له ذكره معه فائدة لو جرد
الاحتمال اى انه يدعى ان يكون له ولد آخر هو اللباب منه النبي صلى الله عليه وسلم
يقطع النظر عن الخارج من كونه من اولاده معدن بقوله لانه لا يلزم اى بالنظر
لاواقع الخارجى وهو كون معدن لباب عدنان لا لاحتمال العقلي لاحتمال ان
يكون اعدنان ولد افضل من معدن هو اللباب فاذا اختبم منه لا يكون مختارا من معدن
وقوله ولا عكس اى بالنظر لاحتمال العقلي لتجويزه ان لباب عدنان غير معدن فلا
يلزم من اختياره من خلاصة معدن اختياره من لباب عدنان واما بالنظر للواقع
الخارجى فيلزم فتحصل انه ان نظر لاحتمال العقلي فهم ما فلا لزوم في أحدهما
أولوا واقع الخارجى يلزم من كلى منهما بالآخر فلا ضرورة لما قاله المحقق وحينئذ
فالحكمة في تقديم معدن اعادة السمع أوفرته الى الرسول اه ورد ما لبعض
آخر انظر وجه اللزوم اه شيخنا بزيادة (قوله ان سميت من مراتب العلوق الخ) اى
يجمع ان كلا يحصل السبق باحرازه (قوله فافهم تسكن تراه الخ) معناه عند أهل
الظاهر ظاهر وعند الصوفية فان لم توجد وفيت عن نفسك تراه لانه حينئذ يراد
لتجردك عن الكدرات البشرية فرؤية رؤية اعتبار سبب لرؤية تسكن رؤية
استحضار قال تعالى يحهم ويحبونه فتسكن تراه وتراه هو الجزاء ولا يضر فيه عدم
الجزم لها هو مقرر في علم العربية (قوله أو من الاستعارة) اى المصرحة
في الاول والمكينة أو التصريحية في الثانى ولك جعلها أمكية في الاول أيضا بان
شبه اللسان بالرمح واثبات السنن تخميل (قوله لاه قول) اى الحاضر في الذهن
حقيقة ان كانت الخطية بعد التأليف أو حكايا كانت قبله لان عزمه على تحصيل
تلك الالفاظ منزل منزلة حصولها بالفعل كما أفاده العلامة النووى (قوله بيناه
في رسالتنا في الجهرات) محمله ان الصحيح ان استعارة المهمات تبعية لانها ليست
باسم جنس لا تحقيقا ولا تأويلا لان دعواتها جزئيات والاصليبة منتخبة به ولان

اصالة الاستعارة تتوقف على أصالة التشبيه أي جريانه في نفس مفهوم الطرفين
 وهذا لا يتصور إلا فيما يصلح لأن يكون موصوفا بسبب الاستقلال في الانقهام
 ومضروب المهمات محتاجة التي ضم ضمة حتى يتم انقهامها من الدال عليها وإذا
 كان كذلك فلا يتصور قهرها بتشبيهه ولا استعارة أصالة فلا بد أن يعتبر التشبيه أولا
 في كليات تلك المعاني الجزئية ويعتبر مر بين التشبيه منها المماثلة في الاستعارة
 على التشبيه الحاصل بالسرية فتكون تبعية اه ولنا كلام يتعلق بذلك فيما
 كتبناه عليهم أو بعضهم كالجملة الشرفاوى فتر الاستعارة في اسم الإشارة
 أكثر رها في الصغر ونحوه لأن هذا في تاويل مشار إليه وهو مشتق من الإشارة
 فهو مشتق حكما فتكون الاستعارة فيه تبعية (قوله لا بد أن يكون مستقبلا) أي
 بالنسبة لزمن التعليق لا بالنظر للشرط فقط فان هذا موجود حتى في شرط لو وقد
 قالوا انها تتعلق أمر على أمر كل منهما ما في الماضي (قوله غير مستقبل) أي
 بالنسبة لزمن التعليق بل هو حاصل من قبله (قوله فلا بد من تقدير أقول) أي
 ليكون مستقبلا بالنسبة لزمن التعليق لكن فيه انه يلزم ان أجزاء الشرط لم يقع
 أصلا اذ قولك هما ~~فكان~~ من شيء أفن كذا وكذا يفتضى انك تقول في غير جملة
 التعليق عند وجود المعلق عليه والمعلق عليه هنا حاصل ولا قول غير ما في جملة
 التعليق مثلا لو قلت لصاحبك ان أعطيتني قلت انك عالم فأعطاك احتجت أن
 تقول انك عالم ولا يكفي بما في جملة التعليق اه شيخنا (قوله مع المراد منه
 مجرد استلزام الخ) هو من أول ما يقال لكن ينبغي أن يراد بالاستلزام التقارن
 لا عناء الحقيقي اه شيخنا أي المقصود ان الجزء موجود لا محالة لازومه جعله
 وادعاء وجود شيء حاصل لا محالة (قوله فالتعليق قد يكون في الاستقبال) أي
 من حيث تتعلق وهو الشرط والجزاء الا فهو نفسه حاصل في الحال نحو ان قام
 زيد قام عمرو وكذا يدل فيما يأتي (قوله وقد يكون في الماضي الخ) أي لكن
 مع ترتيب الثاني على الاول كما في قولك لو قام زيد قام عمرو (قوله فليكن هذا منه)
 لكن ليس هنا ترتيب الا باعتبار الجعل والتخييل كما به يقول نهاية ما يتخيل توقعه
 وترتيبه على وجود شيء وجود شيء محقق فهو هذا محقق فيكون هذا كالجواب بأن
 المراد مجرد الاستلزام غاية الامران ذلك تخيل لزوم وهذا تخيل توقف وترتيب اه
 شيخنا فالمراد بكون ما نحن فيه من هذا القيل ان كلاما من المعلق والمعلق عليه ماض

مع اعتبار ترتيب الجواب على الشرط وان كانت لودالة على الامتناع بخلاف ما نحن فيه (قوله وهو مبنى على ان الظرف الخ) يتحمل بناؤه على انه من يتعلقات الشرط اذ يلزم من ترتيب الجزاء على وجود شئ. فمبني يكونه هذا الجواب تقييداً للجزاء بكونه بعد الحمد الا انه على هذا يكون التقييد بطريق اللزوم وعلى مبناه ^{مستحسن} بطريق الصراحة (قوله مجازاً عملاً لا يجب الخ) بأن شبه عدم يجب الا لفظاً مطاقاً سواء كانت ألفاظ الشارح أم لا لما وراءها من المعاني فعدم يجب الزجاج مثلاً لما وراءه من المحسوسات بجماع مهولة الاطلاع واسم غير اسم الغساني وهو اللطف لادول واشتق منه لطيف فلا جمع بين الطرفين كما هو ظاهر خـ لا فإلما كتب على قول المحشى مجازاً عملاً لا يجب الخ مانصه بان شبه الشارح بزجاج مثلاً بجماع مهولة الاطلاع على ما وراءها كل واسم غير اسم الزجاج الذى هو لطيف هذا ما أشار اليه ولكن فيه جمع بين الطرفين على وجه يبنى عن التشبيه فتأمل اهـ ولما جعل المجاز مرسله علاقة التقييد والاطلاق (قوله محذوف خاص الخ) الاولى تعلقه بعلم أى كائن على أهمية ابن مالك من كونه اتعاقى بالكسر على المتعاقى بالفتح تعلق كسوف وايضاح وتقييم وان كانه على مجازاً على هذا بخلافه على تعلقها بالخاص المذكور فانها حقيقة ادلاله تتعدى بعنى والاسم تعلقه الحقيقى ليس قاصراً على الحسى بل يكون معنوياً أيضاً كما اختاره الدمامين نحو فضلنا بعضهم على بعض تدبر (قوله وفيه أنه يلزم الخ) ربما يقال سهل ذلك ان الصورة وان كانت مصدر فهى بمعنى اسم الفاعل اهـ شيخنا خالفنا قال ان تأويل شرح بشارح لا يمنع ما أورده المحشى فان صحة التعلق لا تتوقف على هذا التأويل فان العمل فى الظاهر للمصدر للاسم الفاعل اهـ نعم يرد ان الصحاح ان من شروط اعمال اسم الفاعل أن لا يوصف قبل تمام عمله كالمصدر وهذا هو مذهب البصريين والفراء وذهب الكسائى وبقية الكوفيين الى اجازة ذلك مطاقاً كما سيأتى فى الشرح فى باب اعمال اسم الفاعل ولم يذ كر خلافاً فى اشتراط ما ذكر فى اعمال المصدر (قوله والمقصود منهما وصف شرحه الخ) الا أن المسبوك بالمتن مختلف فالسـ بولـ فى الاول هو مالا بد منه وفى الثانى ما زاد فلا تنافى (قوله تقييد ببقية الشرواح) بل وللتن (قوله بضم الحاء الخ) يخالفه ما نقله السجاعى على الخطيب من المختار ان مضارع حل بجمع نى نزل بالضم لا غير وحل ضد حرم

بالسكر لا غير والضبطان في مضارع حل العذاب (قوله واعل معى كائنا الخ)
قال شيخنا هو على حد أنت منى بمنزلة هارون من موسى أى هو النسبة اليه الما ينزل
منزلها الشجاعة بالنسبة للاستعداد وتلك المنزلة هي اللياقة أو ينزل نزولا أكثر
الشجاعة بالنسبة للاستقامة وصف لائق (قوله ما يكتب فيه) وفي القاموس
انه بالقبح يطلق على الطريق يقال رجعت ادراجه أى في الطريق الذى جاء منه
وعلى هذا فيجوز ان الإبراج هي اللفاظ الخارجية والعبارات المضاف اليها هي
الالفاظ الذهبية أو ان الاضافة لليان أى ابراج هي عبارته وعلى كل فلا قلب
لان الالفاظ الذهبية أو الخارجية تحققيها في العرف (قوله المكتوبة فيه) أى
بواسطة النقوش أو الكلام على حذف مضاف (قوله ولك أن تجعل الخ) يظهر
على هذين الاحتمالين أن اضافة بدر لتدقيق من اضافة المشبه به للمشبه قاله بعضهم
ولعل وجه الظهور السهولة والافالاستعارة أدق (قوله ولا حاجة اليه) أى لان
العبارات التي هي الابرار بدقيقة وليس للادراج تحقيق ومتى دقت العبارة دقت
المعنى الذى هو الاشارة فاندفع ما كتب هنا عن بعض الافاضل ان التدقيق للعبارة
فيحتاج لقلب للاشارة الى سره لابرار وهي العبارات اه سيخنا وقوله أى
لان للعبارات الخ لعله بحسب العرف (قوله وانما أثر التعبير الخ) لم يجعله لقباً
حقيقياً جراً على القول بأن ما وضع أولاً هو الاسم وما وضع بعد ذلك ان أشهر جرح
أوزم فهو والقب أو صدر باب أو أم فهو والسكينة على ما يأتي (قوله ولم يمنع أحدا
جهدا) أى لم يمنع أحدا من الناس اجتهادى فيما ذكر بل بذاته لهم ولا حاجة
لقول بعضهم ان في على هذا الاحتمال سببية أى لم يمنع أحدا جهدا أى اجتهادا
في تحصيله بسبب اني نفخته وقربته اه ويصح أن يقدر نفسى يدل أحدا (قوله
وتوجيه الخ) محصله ان الباء وان دخلت في الظاهر على الفاعل الانهاد اخلت
في الباطن على غيره فلا يخفى وقد يقال العج موجود لوجود الابهام بحسب ظاهر
اللفظ (قوله وان التوفيق الخ) دفع لما يقال يلزم على تقدير المضاف ان التقدير
وما توفيقى الاتوفيق لله ولا معنى له (قوله وان كان قد يعتمد الخ) أى بحسب الظاهر
(قوله فيه التفات) أى بالاتساق (قوله في أنواع من الفنون) الجمع ليس بقيد
(قوله والذي يظهر ان الاسم الخ) بيان لحقائق الامور الثلاثة وهذه طريقة من
طرق ستة ويرد عليهم ان ما وضع أولاً ولم يشهر ولم يصدر لم يدخل في القسمة فيلزم

القول بالواسطة مع ان مزيج كلامهم انحصار العلم في الاقسام الثلاثة واجتماع
 الكيفية والاقصبة مع ان ظاهر كلامهم التباين (قوله مع النهى عنه) أي في
 تحريم ولولم ليس اسمه محمد (قوله فلا يختص النهى من اسمه محمد كما قيل) وقيل
 الحرمة مخصوصة بزمنه صلى الله عليه وسلم والذي صححه الثوري حرمتها مطلقا قال
 ابن حجر ومن الواضح ان محل الخلاف انما هو وضعها أولا وما اذا وضعت لان
 واشتهر بها فلا يحرم ذلك لان النهى لا يشمله وللحاجة (قوله فأجاب عنه بأنه اسمه
 الخ) أي فالحرمة متوقفة على كونه كنية لا اسما اقتضار على مورد النص وهو قوله
 تهو بابا هي ولا تسكنوا بكنيته (قوله وليس كذلك) ان كان مراده الاعتراض
 على الشارح بأنه يوم ما ليس صحبا لازوم الفسادين ويان تعين الرفع فالعنى وليس
 الحر كذلك أي حاصله واقعا على وجه الصحة لانه الخ لا يمكن بغيره هذا وجود ألف ان
 بقلم الحرمة في نسخ الشارح اذ لا يتوهم مع وجودها الحر اذ لو جرح لذهب وان كان
 المراد تبرئة ساحة الشارح من الخلال فالعنى وليس لتوهم في محله لوجود السايعين
 فيكون تبرئة عباردة الشارح ويبين ان يكون التقصير من التوهم أي كيف بتوهم مع
 وجود السايعين لتكن ان النسب ولا يتوهم من صنيعة الحر لانه الخ تدبر اه مشيخنا
 وقد يقال باختيار الشق الاقول والمراد ان ذكر ابن مالك بعد عبد الله بهم الحر
 الذي يلزمه محذوران تغيير اعراب المتن وثبوت الاف الواجب حذفها حينئذ
 فر بما يغفل الناظر عن المحذورين فيحير (قوله وأيضا فهم اتساؤل الخ) عطف
 على قوله بل تميزه الخ فقوله لانه ليس المقصود الخ ملحوظ في هذا أيضا وليس عطف
 على قوله لانه ليس المقصود الخ حتى يرداه لا يصلح جوابا للاساس بل نكتة للذكر
 والتساؤل من جهة اضافته ونسبته الى مالك فلا يرد ان مالك واقع على جده لا عليه
 (قوله فيه) أي المحضف (قوله غير نافع) أي لانه لم يقد حصول الفائدة بالأعم
 (قوله ان لا يعلم الخ) أي لانه يعلم ذاتها حتى يصح الكلام معه (قوله من تميز
 النسبة) أي النسبة الى ضمير المؤلف (قوله بسفح قاسيون) أي بالشام كذا
 في المدايني (قوله اهدم محمته في الجميع) فيه ان عدم الصحة في الجميع لا يقتضى
 انه غير محمول في الجميع فليجعل محمولا فيما يتأتى فيه التحويل ولعل الزاعم راعي
 الجلس بل الكل محمول على ما يأتي وذلك ان الطائي نسبها ان كان النسب بمعنى
 الاتساب لم يظهر التحويل وان كان المراد بالنسب رجال القرابة كان محمولا على

الفاعل أى المنتسب لطبيء رجله والشافعي مذهبا محمول ولا بد أى المنتسب
 للشافعي مذهبه والجبالي منشأ محمول ان أر يد المنشأ المكان المخصوص الذى نشأ
 فيه من جبان فان أر يديه نفس جبان كان غير محمول والدمشقي دارا محمول ان أر يد
 بانذار ما يسمى فى هرف نامصر بيثافان أر يديه دمشق كان غير محمول والدمشقي
 وفاة محمول ولا بد فلم يبق غير صحيح الا الاندلسي اقليميا اذ لا يصح أن تقول المنتسب الى
 الاندلس اقليميه لان اقليميه هو عين الاندلس فيلزم نسبة الشئ لنفسه الا أن يجاب
 بأن اقليميه بحسب مفهومه لأن الخار ج أعم من الاندلس أو من نسبة الشئ لنفسه
 مباغاة كاحرى نسبة للاحر مباغاة أو يقال من نسبة المسمى الى الاسم بأن يعتبر
 فى المنسوب معناه وفى المنسوب اليه انظره وان كان بعيدا فان اعتبر مثل هذا
 فى الجبالي منشأ والدمشقي دارا صح الاحتمال البلى فهمما اه شيخنا مع زيادة
 قوله ولا من تمييزا لفرد وان قل شيخنا عبارة قوله دارا وفاة تمييزان من فاعل
 الدمشقي وهما من تمييزا لفرد وسبب أن تمييزا لفرد لا يكون محمول عن شئ فتأمل
 اه ومثل دارا وفاة البقية اذ لا فرق (قوله والامر هنا ليس كذلك) أى
 فى الجميع اذ التمييزات المذكورة وهى نسبة ومذهبا ومنشأ الخ ليست عبر المميز
 الذى هو وانوافق رحمه الله وقد يقال الامر هنا كذلك بل غاية ما فيه ان المميز قد
 كما فى قولك هندى فميز بزا اذا التقدير عندى مظهر فميز اذ القميز ليس هو البر
 بل مظهره وهو البر بل قال ابن الجاحب ان المميز فى تمييز النسبة مقدر الالهام
 فى تعلق الطبيب بزيد مثلا الذى هو النسبية بل فى متعلقها المنسوب اليه الطبيب
 فيجتمعل كونه داره أو علمه فطاب زيد نفسا فى تأويل طاب شئ زيد أى شئ يتعلق به
 وحينئذ هذا الشئ مهم ففسر بنفسه اذ التمييز فى الحقيقة لا مرقد يرتعلق بزيد كما
 تبين وانما سمي تمييزا نسبة نظرا لظاهرفية قال فى الطائى نسبة المنتسب لطبيى شيئه
 وذلك الشئ هو النسب جمع حتى رجال القرابة وفى الشافعي مذهبا المنتسب للشافعي
 شيئه وذلك الشئ هو المذهب وفى الجبالي منشأ المنتسب لجبان شيئه وذلك الشئ هو
 انشأ أى المكان المخصوص وفى الاندلسي اقليميا المنتسب للاندرلس شيئه وذلك
 الشئ هو الاقليم بناء على ما تقدم والدمشقي دارا وفاة المنتسب لدمشق شيئه وذلك
 الشئ هو الدار على ما تقدم والوفاة وهل هذا هو مراد شيخنا (وقال شيخنا انما منه قوله
 والامر هنا ليس كذلك) فيه انه كذلك غاية الامر ان المميز هو المنسوب اليه الذى

نفعته صيغة النسب لكن يتأويل في بعض ذلك فمعنى الطائى الماتسب الطائى
 وطبى هو عين البسب بمعنى المنسوب اليه -م فانه أريد رجال مخصوصون منهم -م فمعنى
 الطائى المنسوب لبعض طبيين وهو عين نسبا والشافعي بمعنى المنسوب اليه الثاني
 وذلك الشيء عين المذهب والجباني المنسوب لجان أو لبعض جيمان وذئب هو عين
 المنشا العام أو الخاص والاندلسي المنسوب للاندلس وهو عين الاقسام والدمشقي
 المنسوب لدمشق أو لبلد غيرها وهي أروها الدار محوما أو خصوصا أو اثنان أي الشيء
 الحاصل فيها وهو الوفاة ولعل هذا مراد شيخه اه وفيه انه لا يناسب كلام شيخه
 لانه جعله تميز للافعال الذي هو ضمير عائد على المصنف فالحق في بيان مراد شيخه
 ما سبق لك فتأمل (قوله أي عام تمام الخ) تمام بمعنى مقيم والاضافة للبيان دفع به
 توهم ان عام ما ذكر من العدد يصدق بالتمام وغيره وقد يقال لا حاجة له هذا التقدير
 لان المراد العام الذي يتحقق عنده اثنان الخ وليس هو الا العام التام (قوله غير
 صحيح) اجاب العلامة الذهبي والخضري بأن كلام العرب ومن تبعه يعني على ان
 جملة أحمد الخ حاله كما هو أحد وجهين ذكرهما المعرب وكلام الحشبي مبني على انها
 قول القول (وقال) بعض اصحابنا يظهر لي ان الجملة نظروا الى ان جملة أحمد
 انشائية معني ولم يسبق للمصنف عبارة جمعي في هذا التأليف وقد التف عن التكم
 الى الغيبة في قال محمد كما سبق فيمكن مقتضى الظاهر ان يجري على نسقه ويأتي بفعل
 الغائب أيضا في الحمد فاصداه الانشاء فعذوله الى فعل التكم بخلاف اظاهر
 السياق في كان التقابا والعلامة الحشبي نظر الى ظاهر الجملة وهو انه سبق منه حمد
 وحيث سبق منه وأراد ان يعبر عنه فالظاهر ان يعبر عنه بما للتكم هذا ما ظهر لي
 بحسب ذهني القاصر اه وفيه ان الشخص اذا أتى بجملة خبرية فاصداها الانشاء
 يعبر بما يقتضيه اظا هر حالة الاخبار والظاهر حالة الاخبار وهو التكم (قوله بشرط
 الالتفات الخ) بيانه ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة
 التي هي التكم والخطاب والغيبة بعد التعبير عن ذلك المعنى بطريق آخر من تلك
 الطرق لكن بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه ظاهر الكلام
 وبترقبه السامع لا على خلاف ما يقتضيه ظاهر المقام ولذلك صوّح اليضاوي على
 وفق اشياء صاحب الكشاف بوجود الالتفات في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى
 فان العذرول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس

يقول أن جلاء الأعمى على صبغة الغسة لأن مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضاه
 الخطاب في الموضوعين وخرج بالشروط المذكور أن يزيد وأنت عمرو فإنه وان عبر أولاً
 عن الذات بطريق التكلم والخطاب وهو أنا وأنت وتأتي بطريق الغسة وهو زيد
 ولإتيان الاسم الظاهر حكمة حكم الغائب لأنه جار على ظاهر ما يستعمل
 في الكلام فلم يجز على خلاف ما يترقبه السامع لظهور الإخبار بالظاهر عن المضمرة
 مطلقاً فلا يكون من الاتفات ومثله قوله تعالى وإياك نستعين واهدنا وانعمت
 فإن الاتفات إنما هي في إياك تعبد والسابق جار على أسلوبه وان صدق عليه أنه
 تعبير عن معنى بطريق بعد التمييز عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى
 الظاهر لأنه لما التفت إلى الخطاب صار الأسلوب للخطاب ومن زعم أن في مثل ياءها
 الذين آمنوا التثنية أو القياس آمنتم فقد ساء على ما يشهد به كتب النحو وذلك لأن
 حق العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغسة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى
 أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول إلا بصلته لأنها كجزء منه فلا
 يراعي فيه حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه بالصلة وأما قوله أنا الذي
 سميتني أي حيدر فمبني على ما في قوله الرزوقي على ما في المطول لكن
 في المعنى ان نحو أنت الذي فعلت مقيس لا يمكنه قليل اه لكن مقيسته على هذا
 القول لا تنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لأن قلته مفيد كونه خلاف مقتضى
 الظاهر (قوله كان لفظاً خطيباً) أي كقوله

إذا ملك لم يكن ذاهبه * فدعه فدواته ذاهبه

انتهى ح ف (قوله ولا يتعين كون الخ) أي بل يصح أن الأنساق للبيان أي جلال
 هو عظمته أو لامية أي عظمة منسوبة له ثم تسمى على أن العظمة عظمة حنيفة
 أو على سبيل المبالغة (قوله كإيوهمه كلام البعض) أي يؤهم التبعين لا الصكون
 المذكور إذ هو مصرح به وعبارته قوله بجلال عظمته الخ من أنساق الصفة
 للموصوف كالذي بعده (قوله وان اقتضته مشا كاه الخ) قد يقال يصح في جزيب
 نعمته أن الأنساق على معنى من (قوله يحوج الخ) أي فالاحتياج إلى التأويل
 يضعف كون المشا كلمة مرشحاً إذ هذا من قبيل المانع والمقتضى (قوله إذ المنفي
 لا يتأني هنا) أي كان يقال لأحمد الله وليس مقصود ما ينبغي نحو لا يزال أحمد
 أو لا أحمد إلا الله إذ الحمد هنا ليس منفيًا بل مثبتاً (قوله أي الموصوف الخ) حاصله

انك بالخيار بين أن تجعل الاستمرار موصوفا بالتجدد أو تجعل التجدد موصوفا
 بالاستمرار قاله بعضهم (قوله من حيث تعيين الصفة الخ) هذا باعتبار الجملة
 الواقعة من المتكلم بالجملة الاسمية وأما الجملة الخبرية فمما لا يلزم منه بالاسمية
 صادق بجميع الصفات وببعضها الأعم من تلك الصفة لأن معنى الحمد لله الثناء
 بالجميل ثابت لله وصفاته تعالى جميلة كلها أو بعضها (قوله والمعين أوقع في النفس)
 ولذا ابتدئ بها القرآن لسكون المقام مقام تعليم يناسبه لتعيين أهـ خ في (قوله
 من حيث صدق الحمد ودبه الخ) لا تنوهم ان هـ بما باعتبار الحمد الخبر بوقوعه
 في المستقبل لأن الكلام في الحمد الواقع من المتكلم بالجملة المضارعية نظير ما تقدم
 في الجملة الاسمية والأخبار عنه في الجملة الاسمية كذلك ولا باعتبار حمد المتكلم
 اللازم للأخبار لأن الحمد ودبه بالهـ هـ هذا اللازم سنة خاصة هي كونه أهـ لأن
 يحمد بل باعتبار الحمد الواقع من المتكلم مطابقة ببناء على كونها انشائية اذ المعنى
 انشئ الثناء بجميع صفاته وصفاته تعالى جميلة كلها أو بعضها كما نره (قوله
 فالمضارعية كثر فائدة) هذا وبقوله سابقا والمعين أوقع في النفس تعلم ان المراد
 بالابغية زيادة المزيدة لا كثرة المطابقة لمقتضى الجمال تأمل (قوله تأكد بقوله
 كما) أي الى آخره كما هو ظاهر (قوله ويمكن دفعه الخ) هذا للدفع مبني على ان قول
 الشارح ومعناها الانشاء مراده به أنها نقلت لانشاء فصا رمد لوله المطابق
 وأولى منه ابقى الاستمرار التجددي على ظاهرة ان المراد به انها متضمنة ومستلزمة
 للانشاء فهي خبرية بقيت على الاخبار وذلك يستلزم لئلا يهل لأن يحمد مرة
 بعد اخرى فيكون حامدا في الكتاب تهنينا واستلزاما فالمراد بالمعنى اللزومي
 تأمل اهـ شيخنا (قول الشارح أي كان الآء الخ) مدخول أي في الحقيقة تحمده
 ومازادة والمشيبه به هو مضمون الجملة وهو استمرار الآلا متجددة فمكون المشبه
 هـ واستمرار المحامد متجددة ووجه المشبه تحقق كل في نفس الامر لكن فيه ان
 المقصود تشبيه المحامد بالحمد ودعايه في ان كلام مستمر متجدد كما يقتضيه قوله أولا
 وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمد وعليه فكان الظاهر ان يقول أي تحمده
 بحامد لا تزال تتجدد كالآله التي لا تزال تتجدد الا أن يقال المقصود حاصل لزوما
 (قوله والطلاق شيخنا الوجوب في غير محله) الطلاق شيخه هو ما يقتضيه الكتاب
 وغبارته هذا باب ما ينصب على ضمائر الفعل المتروك الظاهر من المصادر في غير

الدعاء من ذلك قول حمد او شكر الا كفر او عجب او افعل ذلك وكرامة ومسررة ونعمة
 هين فانهما ينتسبان على افعال الفعل كأنك قلت أحمد الله حمد او أشكر الله شكرا
 وكذا قلت عجب عجباً أو كرمك كرامة وأسرته مسرة فوفاً اختزل الفعل
 ههنا الأسماء جعلوا ههنا بدلاً من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء وقد جاء
 بعض هذا في هذا أيضاً ثم بينى عليه معناه بعض العرب الموثوق بهم يقال له كيف
 أصبحت فبعض قول حمد الله وثناء عليه كأنه يحمله على مضمير في نفسه هو المظهر كأنه
 يقول امرئ حمد الله وثناء عليه ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن
 مستدأبني عليه ولا يكون مستدأب على شيء هو ما أظهر اه باختصار قد بدبره تعرف
 عدم اشتراط وشكر ابل ان قوله في صدر العبارة من ذلك حمد او شكر الخ سرد
 للاسقاط التي تنصب بالعامل المحذوف وجوباً بالانه بدل من اللفظ بالفعل كقوله
 وكرامة ومسررة ونعمة ههنا اذ لم يشترط أحد اجتماع تلك فجمعها في العبارة ليس
 المقصود منه انه يشترط اجتماعها اي يدها قوله وقد جاء بعض هذا في هذا فان اسم
 الإشارة يرجع للتصيب بالعامل المحذوف وجوباً مع ذكره في بعض شواهد
 حمد الله وثناء عليه ومع قوله ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل والحال انه ليس
 في هذا الشاهد وشكرا وبذلك ظهر انه لا يشترط في حذف العامل وجوباً ذكر
 وشكرا ولا لا كفر الاية قال وثناء فلتم مقام وشكرا الا تقول الشارط بعين وشكرا
 والشارط الآخر منه مع لا كفر اذ بربانصاف اه شيخنا وفيه انه ليس نصافاً
 في وجوب حذف العامل فيما ذكر وان كان متادراً تبادراً فوفاً بخصوصاً من
 قوله المتروك اطهاره بهد قوله اضممار الفعل وعلى تسليمه يرد عليه جواز حمدت
 حمد او شكرت شكرا والجواب عن ذلك بان محل وجوب حذف العامل عند قصد
 الانشاء أما عند قصد الاخبار فيجوز ذكر العامل لا بطرد في بقية الامثلة التي
 ذكرها انحماها على الانشاء بعيد وليس هذا محل تحقيق المسئلة فتأمل ثم انه كان
 الاولى للمعشى التفریع (قوله العلة الغائية) هي المعالجة المترتبة على الفعل
 من حيث انها باهنة للعامل عليه (قوله هو وجه حصر المحذوخ) أي في الجملة
 الاسمية التي يعبر بها في مقامها (قوله بل جعل الاعظمية علة الذكرا الخ) ليس
 كذلك اذ القاعدة الاستدلال بالمعلوم على المجهول فاذا قلت في دار الهند و نار
 واهـ ذ اوجد الدخان كان استدلالاً بوجود الدخان على وجود النار في داره وان

كانت أصله فهي عاتمة بوجودها وعلتها أهلها والكلام هنا في الثاني تأمل اه
 شيخنا (قوله وثالث سلم انه قال الخ) أي وان سلم انه قال ذلك معنى ليكون مقوله بمعنى
 ذلك والا فكيف يسلم انه قال ذلك وهو لم يقوله أو المراد لو فرض انه قال ذلك باللفظ
 ولو صنع المحشى هكذا لكان ظاهرا تدبر اه شيخنا (قوله اذا الكتاب الخ) ان
 كان استدل لا على كونها من الوضع الشخصي فقط. بقطع النظر عن خصوص
 كل من الوضع والموضوع له والمعنى اذا الكتاب أي اذ لم يسلم الكتاب كلفظ منهج
 الطلاب لا تعدد الالات تعدد الالفاظ وذلك التعدد غير معتبر فالوضع مخصص
 لا تعدد فيه كان التنوير بقوله الأثرى الى أن قال جعل الموضوع وهو لفظ الضرب
 واقتل في غاية الظهور وان كان استدل لا على خصوص الموضوع له والوضع
 والمعنى اذ موضوع الكتاب أي ما وضع له الكتاب لا يتعد الخ وهو ما اشار له
 بعض أرباب التاليف المحققين في النقل من عصام وغيره أي فالوضع له خاص
 لا تعدد فيه كان قوله الأثرى الخ تنويرا فأدبه ان يعدد الالفاظ غيره معتبر وان كان في
 تشخص الوضع ومآله في خصوص الموضوع له اه شيخنا والشق الثاني هو المراد
 لان المقصود من كلام عصام كما يؤخذ من رسالة المحشى البيان بانه قد ما قبل ان اسمها
 الكتاب من قبيل الالفاظ الموضوع للمحشى الوضع العام كما ساء الاشارة ثم بعد
 مدة رأيت العصام في ترجمه على الرسالة الموضوعية ذكر عقب ما نقله عنه المحشى
 مانعه واسم الكتاب موضوع لأمر واحد مطويع بخصوصه فلا يكون موضوعا
 بالوضع العام اه. فتمين حينئذ أن قوله اذا الكتاب الخ لبيان تشخص الموضوع
 وقوله واسم الكتاب بيان لموضوع كل من الوضع والموضوع له وزال الاشكال
 فلقد كرر المحشى بعبارة لكان أولى (قوله عن الالفاظ الخ) ظاهره
 الخارجية اذ هي منصرفه لئلا عند الاطلاق ويدل عليه أيضا قوله لا تعدد
 الالفاظ وانظرا هان كلام من الاسم والمسمى هو اللفظ الالهي لا الخارجى فتدبر
 (قوله لا تعدد به أرباب العربية) اذ لو نطق باللفظ زيد تشخصا فكثر بحضرة
 عربي وسئل هل هو لفظ واحد أم تعدد بسبب تعدد الالفاظين به اقبال انه لفظ
 واحد ولو اعتبر هذا التعدد لزم تعدد القرآن بتعدد التاليف له ومغايرة مائة لومها
 نزل على أشرف خلق الله صلى الله عليه وسلم وهو خلاف ما أجمع عليه المؤمنون
 (واعلم) ان تعدد الالفاظ بتعدد الالفاظ تعدد حقيقي لا اعتباري كتعدد زيد باعتبار

الا ما كان اذا تعدد في الاول موجود في آن واحد وهو شاهد صدق على كونه
 حقيقيا بخلافه في الثاني خد لا يابن اشبه عليه الامر فجعل التعدد الذي هنا
 اختار ان يكون تعدد في اعتبار الاماكن كيف وان عرض الواحد لا يقوم بخلاف
 ما كثر وهو وان كان حقيقيا الا انه تدقيق فلسفي لا تعتبره ارباب العربية لانهم
 يدعون الامور على الظاهر ولذلك يقولون في مسائل ثوب زيدانه ما سلك زيد (قوله
 وضعنا ضمينا) أي عامنا ووضوعه عام ان كان مدلول المصدر هو الحدث الكلي
 أو عامنا ووضوعه خاص ان كان مدلوله جزئيات ذلك الحدث الكلي بناء على
 ما جوزوه سم في وضع التكررة بن انه من قبيل الوضع الشخصي العام ووضوعه خاص
 (قوله وان اشتهر الفرق) أي بين أسماء الكتب والتراجم وبين أسماء العلوم
 يجعل الأول من قبيل علم الجنس والثانية من قبيل علم الشخص أي فلا يصح لهذا
 الفرق لازوم التحكم * وقال العلامة الامير لا تحكم لان العلوم انقسمت
 الى انواع والمسائل وهي معان لا انقطاع والمعاني متحدة لا تعدد فيها وادراكها
 في الازهان لا يوجب تعدد هالان الوجود الذي ليس وجودا حقيقة عند أهل
 السنة بل هو تصور وتخييل ضرورة انه لو كان حقيقيا لكان كل من ادرك النار
 في ذهنه آخرة بالفعل بخلاف أسماء الكتب والتراجم فان القصد منها الانقطاع
 لا المعاني والالفاظ توجد في محامها وجودا حقيقيا فتعددت بتعدد محامها اه
 وهذا يدل على ان المراد بالالفاظ الخارجية وقيل عكس ما تقدم وقد يوجه بأن
 أسماء الكتب والتراجم ووضوعه اشئ معين لا يطرأ عليه زيادة بخلاف أسماء
 العلوم فانها موضوعة للمعاني كلية تشمل القواعد الحاصلة بالفعل والتي تحصل
 كذلك والالزام ان الم يحصل وقت الوضع لا يكون من علم الفقه وليس كذلك ونقل
 عنهم عن السيد الجرجاني ان بعضهم فصل في أسماء العلوم بين ان يراد بها القواعد
 أو الادراكات فجعلها على الاول اعلاما شخصية معلا بان القواعد التي في ذهن زيد
 هي التي في ذهن عمرو من غير نظر الى التعدد بالمحل وعلى الثاني اعلاما جنسية
 معلا بان الادراكات أمر كلي له أفراد متميزة بالشخص ضرورة ان ادراك زيد يغير
 ادراك عمرو وان لم ينظر الى المحل بخلاف ما سبق فان التمايز فيه انما جاء من محله
 اه وسكت عما اذا أريد بها الملكية والظاهر انها كالادراك والظاهر ان هذا
 التفضيل جار على القول بغيره العلم للعلوم بالذات لا على ان المغايرة اعتبارية وان

الموجود في الذهن عين المعلوم (قوله فلا ينافي تأخر الخطبة الخ) منقضاء له عند
 تأخرها يكون الماضي على حقيقته وفيه انه يكون بعض المقول سابقا وهو المتصور
 وبعضه الآخر متأخر وهو قوله أحمد بن علي آخر الخطبة فالصواب انه يشككون
 مستعملا في حقيقته وبمجازة أو من عموم المجاز الا ان يقال المقصود بالذات
 انه باب المقول على المقصود لا على الخطبة التي لم تحصل فلم يقدح في كونه حقيقته
 هذا ان جعل أحمد بن علي من جملة المقول كما جرى عليه وهو بما للشارح امان كان
 حالا فلا اشكال (قوله يعني انه ما حصل في الذهن قوله) فيه ميل الى ان المقول
 والمقول شيء واحد وهو معنى الفساد كما أتى (قوله وأظهر) أي لأن قوله اكتفاء
 يوهم ان الحصول في الماضي ذهني كما ينبغي به في التعبير يقال الماضي عن التنزيل
 فيكون حقيقة ولا حاجة للتنزيل فيشكل كلامه كما وقع للحقيني (قوله في مثل ما نحن
 بصدد) وهو ان التنزيل في مدلول اللفظ بخلاف ما اذا كان خارجا عنه فانه
 لا يقتضي التحيز في اللفظ وهذا من معنى على ان المقول والمقول شيء واحد وعدم
 التنبه للغايرة كما تقدم (قوله وبهذا مع ما هو قوله الخ) محض ما يقال في هذا
 المقام ان قال في المتن ماض ومقوله مستقبلي بالنسبة اليه وهو أحد الخ وكيفيته تعلق
 الفعل الماضي بالمستقبل بحيث يكون مقوله اذ لا تقدم كون مقوله ماضيا أيضا
 وهو حكاية عنه فاشكل كلام المتن ويوجب اما بان في الطوف مجاز الغوي بان
 يشبهه مطلق القول في الاستقبال بالقول في الماضي ويستعار الثاني للاول ويشتمق
 منه قال بمعنى يقول فيكون قال قد انتقل عن موضعه بالتحيز وصار في موضع يقول
 وحينئذ تعلق بالمقول المستقبلي واما بان في النسبة الأبقاعية مجاز اعلم بالالامة
 ومناسبة التفتق في نسبة المقول المستقبلي بالمقول الماضي ولا يستعار المقول
 الماضي للمقول المستقبلي بل يحكي المقول المستقبلي يقال الماضي الذي مدلوله
 الحدث الماضي ولا تشبيه في الحدتين فالفعل في موضعه وحكي به مقول ماض تنزلا
 وتنبه على حد ما ذكره في أي أمر الله من أن فيه مجاز في أي لغويا أو ان اسأله
 لا امر المستقبلي مجاز عقلي والشارح رحمه الله لم يوافق احدى الطرفين يقتضي كما
 في حاشية السيد الحفني طريقة النحويين من ان المجاز حق بسبب التنزيل
 وطريقة اليانين من ان المجاز لغوي في الفعل وأجاب السيد الحفني بحمل التنزيل
 الذي في الشارح وهو تنزيل المقول على التشبيه الذي عند اليانين وهو تشبيه

المصدر بالمصدر اسكن هـ على ضرب من المسامحة بأن يقتدر في كلامه مضاف فقوله
 تنزِيلًا لقوله أى لقول مقوله أى تشبيه قول المقول بقول المقول الآخر فليس مراد
 المراد الحقيقى ان التنزيل غير التشبيه بل ان هذا التنزيل الجزئى الذى هو تنزيل
 المقول غير التشبيه انما هو فى المعهود قبله الذى هو تشبيه أحد المصدرين بالآخر
 ولا شك فى تغيره ما وان كان مطلقا للتنزيل ومطلق التشبيه شيئا واحدا لم يحط
 الغيرية بالذم فوجهه بالتبسيط التنزيل المضاف للمقول والتشبيه المضاف للمصدر
 وبهذا يدفع قول المحشى الذى يظهر لى أن التنزيل هو التشبيه اذ لا يخالف السيد
 الحنفى فى هذا بل غاية ما ادعاه ان التنزيل الجزئى المذكور غير التشبيه الجزئى
 المتقدم وهذا الاشكافيه على ان لك أن تقول ان تنزيل الشئ منزلة آخر جعله
 فى موضعه وذلك فرع التشبيه بمعنى اعتقاد المشابهة فى صفة فهو وغيره وقوله وان
 التنزيل فى مثل الخ لا يسلم اذ الذى يقتضيه هو تنزيل مدلول لفظ منزلة مدلول آخر
 اذ لا يكون ذلك الآخر فى مدلول الاول الاجمالي اذ هو كلمة اسمية عملت فى مدلول
 لم توضع له بل نقاب اليه على وجه مخصوص أما تنزيل مفعول منزلة مفعول فلا يقتضى
 تجوزا فى الفعل المنطلق بذلك المفعول كما يتأسد ان يريد رجلا شيئا كما تنزله منزله
 فان الفعل لا تجوز فيه وقوله وللإلزام الخ لا يظهر للقرئى بين ما ذكره وما نحن فيه اذ
 لفظ الاسد قد شبهه بمعنىا فذا نقل التشبيه كان مجازا ولم يلزم نظيره هنا لان لفظ قال لم
 يقع تشبيهه معناه انما التشبيه متعلقه بمتعلق بقول وتشبيها المتعلق بالمتعلق بالفتح
 فهم ما لا يستدعى تجوزا فى المتعلق بالكسر بل يستدعى التجوز فى النسبة وقوله
 و بهذا مع ما قررنا الخ اذا تأملت مجازاته للشارح تجده قرأ أوله بالتجوز وجاراه
 هـ على ما هو عليه غاية الامر انه جعل التنزيل هو التشبيه للمقول بالمقول وهذا
 لا يوجب مجازا يتقال أصلا فاذن لا يصح كلام الشارح بظا هـ بل لا بد من المسامحة
 التى قاله السيد الحنفى فبمع ما قرره فى دفع اعتراضه الاخير ظاهر اه شيخنا ولك
 جواب آخر عن الشارح بان قوله أوقع الماضى موقع المستقبل أى من حيث النسبة
 الإيقاعية أى حق النسبة الموجودة هنا ليقول لا لقال فقال واقعة موقع بقول من
 تلك الحبيبية فيكون كلامه جاريا على طريقة النحاة (قوله حالا لازمة من محمد)
 أى حال كونه من وبالمالك بالبنوة (قوله ولا يرد عليه وجوب الخ) متافعا قبله
 اذ حيث لم يكن التبع هنا للمدح أو الذم أو الترحم كان للبيان فلا ينقطع كما قرره

قبل الآن بلا حظ انه لا يبان باطنا ولا يبان به ادعاء فن حيث الادعاء قطع ومن
 حيث الباطن والحقبة لم يجذف العامل والذي يفيد كلام الشاطبي حيث
 قال وقول الناطم هو وان مالنا بالقطع والظهار بالمبتدأ الى به كذا بل لان الضيقة
 التي هي ابن مالك في بيان وذلك فيها جائز وان كان قليلا لان القطع مع حدس
 العامل هو المشروط بكون المنعوت متعينا بدون التعمت لتمام ذكر العامل فضلا
 بشرط ذلك بكون تايلا والاكثير غير عدم القطع وعلمه فلا حاجة للتكفات بتلك
 الاعراب ولا هذا الكلام اه شيخنا ^{هـ} والحاصل ان التعمت اذا كان للبيان
 والظاهر ان ~~شده~~ ما اذا كان للتعمت ^م أو التفضيل كما يفيد كلام المحشي
 في باب التعمت يجوز قطعه مع ذكر العامل لكنه قابل والاكثير عدم القطع
 رأسا ولا يجوز قطعه مع حذف العامل لعدم التعيين واذا كان المدح أو الذم أو ترجم
 جازطعه ور يجب حذف العامل وانما واجب حذفه ايضا كون حذفه الواجب
 اشارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترجيح (قوله أو بحسب العمل) أي
 ان العامل السابق لم يعمل بشييه في البديل فالبديل منه مطروح في عمل العامل
 السابق في البديل أي لم يترسط فيه لاذ العامل في البديل متدر وهذا رأى ابله هو
 والمذهب الثاني انه في نسبة التوابع متوسط في ذلك والعامل فيه عامل في البديل
 وليس المعنى ان البديل منه مطروح بالنسبة للعمل فيه أي انه لم يعمل فيه العامل
 اذ ليس ذلك قولنا ^{هـ} شيخنا (قوله انه متقل الخ) الضمير للبديل اذ هو
 الذي يتماثل فيه ^{هـ} متقل لامهم اه شيخنا والمعنى ان البديل منه مطروح
 معناه عن تقييمه بالبديل لان البديل ^م متقل (قوله كانت الخ) راجع للنفى
 (قوله بل متقضى كلام ابن هشام الخ) أي حيث قال في مناسبات حد التعمت
 والمشتق والمقول به مخرج ايقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا مؤولة اه
 ح ف (قوله قد عرفت في الكلام الخ) هذا الذي ينبغي حمل الشارح عليه كما
 سبق لنا ليضع الاستمرار السابق للشارح بلا تخيل ولا تحيل اه شيخنا (قوله
 هذه الحال وان كانت مفردة الخ) انما يحى هذا التقرير على ما يأتي له من انها
 مقارنة اماعلى انها مفردة فلا يحتاج ^{هـ} ونها في قوة ذلك اه شيخنا (قوله
 أو خبرية على ما مر) أي من ان المقصود بالصلة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم
 وهو حاصل بالاخبار بها أي احمر في حال كوني اصل على أي اخبر بأني اطلب

الصلاة عليه (قوله ويلزم على الوجه الأول الخ) لا مانع من ان يقال محل منعه
 اذا كان الملفوظ الجملة اما هاتاهوم مفرد موقول في النظر لاصورته وقع محلا اه شيخنا
 وارجاب بعضهم بأنه على تقدير القول أي احمد بن حنبل فان لا اله الا الله (قوله لا يكون
 المشاكن مصدرا) أي وان كان مراد الشارح مطلق الاخذ والمناسبة (قوله
 يوضح على كل من الأول الخ) اراد بالاول والثاني المأخذين وترك التعليلين واما
 قول الشارح فعلى الأول أي المأخذ الأول المعمل بالعلة الاولى وقوله وعلى الثاني أي
 المأخذ الثاني المعمل بالعلة الثانية وبهذا الاعتبار لا يصح غير ما قرره اه شيخنا
 (قوله انما تقتضي الخ) مبني على ان جملة احمد انشائية او خبر يعمد فالعمد ضمنا
 والمقيد بالحالة هو الاخبار الذي هو حمد ضمنا والمعنى اخبركم بأنني احمد بن حنبل
 كوني في وقت الاخبار لم يصليا فيكون حاله بالظن للعني من فاعل الخبر اما على
 كونها خبر بية والمقيد بالحالة هو الحمد والمعنى اخبركم بأنني احمد بن حنبل كوني
 في وقت الحمد الذي يقع في المستقبل صليا فيكون حاله من فاعل احمد وهو الظاهر
 كان المقيد بتلك الحالة هو الحمد الذي اخبر بأنه يقع منه في المستقبل لا حمد في المنى
 تأمل (قوله وفيه انه حينئذ لا يكون ضمنا) نعم ان جريا على ان المقصود من الصلاة
 التعظيم كان مصليا كما هو ظاهر (قوله ينشأ على خبر يتجملته) اما على انما انشائية
 فالحمد لفظي حاصل بهذا اللفظ فلا يتأتى مشاركة الصلاة للفظية له (قوله لا يمكن
 برده عليه الخ) مبني على ان المراد عرف اليه وبقية او عرف الاصوليين كما قيل بذلك
 اما على الصحيح من ان المراد عرف العام عند الناس كما نص عليه ابن عبد الحق
 فلا يرد ما ذكرنا حيث كان عرفا عاميا في ابن طروره وحدوثه بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم كما أفاده العلامة الامير في شرحه على رسالة المحشي في البهجة (قوله
 الخاص) اهل الاولى الخاص على صيغة اسم المفعول قوله بعضهم (قوله التورية)
 والقرينة الظهنية هي عدم ذكر العجب اه ح ف (قوله لعدم ملائمة اشو له
 المتكلمين) اي لان كمال الشرف غايته وهو لا يحصل الا بوجود جميع ماله الشرف
 بذلك على هذا قوله فيما يأتي واستشكل الخ ولت أن تقول المراد بكمال الشرف زيادته
 على أصله وهذا القدر حاصل فممن ليس عنده الأصل الايمان فأصل الشرف هو
 شرف الخاتمة الآدمية وزيادته يحصل بمجرد الايمان على ان هذا لا يظهر اذا كانت
 السنين والثناء للطلب اذا المعنى الطالبين كمال الشرف فلا يستفاد من الوصف

بالمستكملين انه عندهم في هذا الاولي حمله على المؤمنين ولو عصفوا لان العامى
 اخرج للدعاء والتبويرية حاصلة على هذا ايضا والقريية الحفية كون مقام الدعاء
 بناسية التعميم (قوله صفة لازمة) أى بالنسبة لمباذير الال اذا الصلحاء لا يثبت
 عنهم ذلك وأما بالنسبة لما فسره الشارح الال فهى مضارفة إذ قد لا توجد فى الال
 بالمعنى الذى قاله الشارح نعم ان أريد بالكال ولو باعتبار أصل اليمان بناء على
 ما تقدم لنا فهى لازمة أيضا (قوله والمطلوب كمال الخ) دفع بذلك ما يقال انه
 لا يلزم من طلب الكمال حصوله مع أنه حاصل لهم بل يقتضى عدم حصوله لأن
 الحاصل لا يطلب (قوله فهو وكذلك) أى منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على
 نزاع الحافض اه شيخنا (قوله أى كل شرف) هذا كقول المحشى لان المعمول
 المذكور الشرف بال الاستغناء عن الال معنى على ما تقدم له اما على ما اخترناه من
 التعميم المطلوب فى مقام الدعاء فيجعل الال فى الشرفا جنسية أو يحتمل الكلام على
 المبالغة فيجعل على من حاز شرف اليمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل ال أنواعه
 (قوله وقد توقف العلم) أى لا تعلم أصالة الحرف فى المكبر الا اذا وجد فى الصغر
 اه شيخنا (قوله توقف وجود) اذ لا يوجد صغرا لا بعد وجوده مكبرا اه شيخنا
 (قوله الشرف باعتبار) هو هنا شرفه باعتبار الاضائة وقوله باعتبار آخر باعتبار
 ذات المضاف بقطع النظر عن الاضافة (قوله ومع الخ) مقتضاه انه لم يسمع
 مضافا لان كونه فانظره (قوله لعل شربهم الخ) الجمع باعتبارهما مع من تبعهما
 كالأبي بكر الزبيدي وفى الاسقاهى أن وجه المنع الاضائة ان يرد الكلمة الى
 أصلها فالوجه وصلى أهله أولا تضرفة بقول آل محمد وورد بأنه غير مطرد الا ان
 تقول يده ودمه وهنه بغير ردة (قوله منع الحصر) أى فى قوله والمنصوح عنهم الخ
 (قوله بصورة الاعانة) أى فالجامع كون متعاق كل واقعا بين شيئين (قوله اذ لا يصدق
 الخ) أى لانه لا مشاركة هنا اه شيخنا (قوله على بعض التقادير) من ان
 باسم بل متعاق باقرا الاول وقد استوفينا الكلام على ذلك فيما كتبناه على
 حاشية السيد أبى النجاف جميع البه ان شئت (قوله لا يخفى بعده) أى لا يهاجرت
 تكون من المشطور ويعد ذلك كون كل شطرين على روى واحد اه ح (قوله
 يجب حذفها الخ) أى كانه عليه الناطم بقوله

وعلم التثنية ا حذف للنسب * ومثل ذانى جمع فصيح وجب

اه ح ف (قوله مصرعاً) فيه نظر اذا المصراع هو ما غيرت عروضه عما استخفه
 للالحاق بضربه في الوزن والروى معاً فيود المصراع ثلاثة كقوله
 فبانتك من ذكرى حبيب وعرفان * وربيع خلت آياته منذ ارمان
 أنت جمع بعدى علمها فأصحت * كخط زبورى معاً حرفه بان
 وهذان البيتان من الطويل وعروضه واجبة القبيض وهو حذف الخماس
 الساكن وتم يقبضها في البيت الاول للحاقها بضربها في الوزن والروى وقد
 وجدت فيه فيود جواز التصريح الثلاثة المقتمة الآن يسأل مراده بالتصريح
 مطلق الموافقة في الوزن والروى لا الاده طلاحى كما أشار لذلك بقوله أعنى الخ (قوله
 فعلى كل) تفريع على قوله مستقلاً ولا وائياً (قوله بناء فوائها) أى الارجوزة
 (قوله الاكفاء) هو اختلاف الروى بحروف متقاربة المتخارج كقوله
 بنات وطء على هذا الليل * لا يشكين عملاً اثنين فاختلاف الروى باللام
 والنون وهما متقاربان في الخارج لأن مخرج اللام من رأس حافة اللسان
 ومخاذهما من الحنات الاعلى من اذنة وتخرج النون من طرف اللسان ومخاذه
 من الفم تحت مخرج اللام بمقابل وقيل فوقه (قوله والاجازة) هى اختلاف الروى
 بحروف متباعدة المتخارج كقوله

الاهل ترى ان لم تسكن أم مالك * بلك يدي ان السكاء قليل

رأى من خليليه جفاء وعظمة * اذ أقام بيتنا مع القلوص ذمهم

فاختلاف الروى باللام والميم وهما متباعدان فان اللام مخرجهما علمت والميم
 مخرجهما الشفتان (قوله والاقواء) هو اختلاف حركة الروى بكسر وضم كقوله

لابأس بالقوم من طول ومن قصر * جسم البغال وأحلام العصافير

كأنهم نصب جوف أسافله * منقب نثخت فيه الاعاصير

فالراء من العصافير ~~كسر~~ ورة ومن الاعاصير مضمومة لانه فاعل نثخت (قوله

والاصراف) اختلاف حركة الروى بفتح وغيره أى ضم أو كسر كقوله

.. أريبتك ان منعت كلام يحى * أتمنعنى على يحى البكاء

ففى طرفى على يحى سهاد * وفى ابي على يحى البلاء

فحركة الروى فى الاول فتحة نصب البكاء على المقعولية وفى الثانى ضمة لرفع البلاء

على الابتداء خبره ما قبله (قوله أخف) له لوجه ان التضمين يلزمه الجمع بين

الحقيقة والجاز المختلف فيه (قوله أى أصل هذه السادة) الأولق التعميم يظهر
 الدليل الثاني إلا أن يقال إن ضمير وماتته صرف هما راجع لأصل المسادة والتأنيث
 باعتبار المعنى والاستعانة وماتته صرف من متصرفات الاعانة تعبير (قوله بحسب
 اللغة) أى فشمل المهم وغيره (قوله تعريف الفن الخ) في بيان التفويض واسم
 المساهمة كناية إذا الواحد بالشخص لا يختلف في ما سبق له من اناسمها المعلوم من
 قيل علم الشخص كذا قيل وجوابه على ما يظهر ان المجموع موضح بمعنى اعم بحيث
 يصدق على مجموع القواعد وعلى كل بعض منها اقل أو أكثر وهذا كنى والتخوف به اسم
 جنس وعليه التعريف لفظاً بال ومعنى بالحد وموضوع أيضاً المعين هو مجموع
 القواعد وهو بهذا المعنى علم يخص لمخصوص وعلى هذا يحمل ما سبق له تأمل اه
 شيخنا أو يقال معناه أنه لا يحدث بذاتيات حقيقة يتجلف حد به وارض خارجية
 وأمور اعتبارية (قوله فيه) أى الفن متعلق بالشروع وكذا على صفة وقوله
 هام أى الامور متعلق بتوقف (قوله من حيث عروض الاحوال) هو اقتضار
 على الغالب والافيعرف به أحوال غير الكلمات ككامل التالى لا محل لها من
 الاعراب والتى لها محل وكلام جملة الصلة من حيث العائد وكونها لا تكون
 انشائية وكذا جملة التعت والخبر وقولهم أيضاً اعراباً وبناء اقتضار على الغالب
 والافيعرف به أحوال الكلام من غير الاعراب والبناء كان من جهة كسرهم زها
 أو فتحه وتخفيفه أو شروط مملها أو شروط عمل بقية التواضع وكالعاقد من حيث
 حذفه وعدمه وغير ذلك اه أمير (قوله كالأللال الخ) أى والبناء الاصل كبناء
 أنت وهو فانه يلحق الكلمة حال افرادها وقولهم الاسم قبل التركيب موقوف على
 الصحیح أى لا معرب ولا مبني معناه الاسم الخالى عن وجوب البناء كزيد لا كانت
 (قوله والبناء) أى فى نحو لارجل ويزيد (قوله وغاية الاستعانة الخ) مثله
 فى المصرى على الازهرية وفى حاشية الشيخ عبد المعطى على شرح الآجرومية للشيخ
 خالد ونظر فيه العلامة الامير بأنه صرح المحققون كالمعتمدى على رسالة
 الوضع بان السادة والغاية شئ واحد يختلف باعتبار كالة والغرض فما يقع فى
 آخر الفعل من حيث انه ثمره مترتبة عليه فائدة ومن حيث انه يأتى على طرف الفعل
 وغايته غاية ومالأجله الفعل من حيث انه الباعث له ومن حيث انه المقصود
 غرض وقد صرح العلامة القاسم على القطر بان غايته صوت اللسان

والاستعانة بها (قوله أى التي من شأنها أن تعلم) سواء حصل علم بالفعل أولا
(قوله لان الخولة حقيقة الخ) يفيد ان اعتبار الشأن ليس لعدم حصول العلم
بالفعل بل لان العلم غير معتبر وان كان حاصلًا وقد يقال ان الشأن غير معتبر أيضا أخذنا
من تقليد غير ادبنا بالعلوم مجرى الذات بقطع النظر عن العلم فعلا وشأنًا فيكون من باب
التحريم ولو لم اعتبره فالناسب أن يكون المجاز من باب الطلاق الخاص وهو
المعلوم بالفعل عن العباد وهو ما شأنه أن يعلم علم بالفعل أولا لان مجاز الاول كما
قال لذل لا يظهر الا بالنسبة لبعض الذى لم يعلم بالفعل مع ان التأويل ليس لأجله فقط
كما علمت ولا يخفى أن العلم اسم لتقواعد التى حصلت بالفعل والتي تحصل بعد ذلك
واستحضرها الواضع بخصوصية من الخصوصيات لا اسم لتقواعد الحاصلة بالفعل
وان ما يحصل بعد ذلك لا يدخل فى المسمى الا بعد حصوله لانه خلاف الظاهر اذ يلزم
تغيير المسمى بزيادة التقواعد أو تعدد الوضع والاصل عدمه ما الا أن يقال ان المالم
يحصل داخل فى المسمى حين الوضع لكن لا باعتبار حاله عدمه بل باعتبار حاله
وجوده وقال شيبهنا قوله أى التي من شأنها الخ أنت خير بيان النحو وأمر اصطلاحى
جاءت بالاصطلاح كما هو فاذن لا حقيقة له الا بعد الاصطلاح وبعد الاصطلاح تلك
القواعد معلومة بالفعل لا بالشأن اذ قد تعلقت به عالم المستنبطين لها * ان قلت وجهه
ما ذكره ان الاسم يصدق على ما يستنبطه لو فرض فهمه ان لم يعلم بالفعل بل
بالشأن ويكفى هذا في زيادة الشأن * قلت ما حدث استنباط لم يكن قبل الاستنباط
من مسائل النحو وأصل (قوله وخرج بالمستخرج الخ) حاصله ان العلم جنس يشمل
جميع العلوم ضروريا ونظريا والمستخرج مخرج لغير النظرى وقوله بالمقاييس
هو تصور العلم وقوله المستنبط تصور للمستخرج وقصد به هذا التصوير ان العلوم
هنا قواعد مستنبطة لا مائشلة اللذات الحسية المستخرجة من احيازها وقوله من
استقر الخ مخرج العلوم النظرية ما عدا النحو والعروض المعاني والبيان وغير
ذلك من علوم العربية وقوله الموصلة مخرج لما عدا النحو بغير اه شيبهنا (قوله
لانه يلزم عليه الخ) ويلزم عليه أيضا الاستغناء عن قوله الموصلة الخ (قوله لاصالة
البياء الاولى) داعم هذا توهم الهـ من كقولنا فقال في دفعه انه كما عايش مع انه
لا يتوهم انه من هذا الباب أصلا اذ مقياس ليس فيه متأصلا كما قال
والمدريدنا لى الواحد * هم زيرى فى مثل كقولنا

اه شيخنا (قوله وان أولت الكلام الخ) لا ينافية قوله بعد الموصلة الى المبرقة
 أحكام أجزائه لاحتمال جعل الاضافة في أجزائه للبيان أو تكون في الكلام
 استخدام ولا ينافية أيضا قوله التي اتلف منها الاحتمال فانها للجهة وانها
 الاستخدام (قوله والطب ونحوه) بالرفع عطفا على المرفوع قبله كما لا يخفى
 (قوله اثني عشر علما) أي ثمانية أصول وأربعة فروع اذا بحث في الاصول التسعة
 المفردات واماعن المركبات والاول ما من حيث جواهرها فانها ثمانية أو هي
 فالصرف أو انساب بعضها الى بعض فلا اشتقاق والتساقط ما من حيث هيئاتها
 التركيبية وتأديتها معاها الاصلية فالنحو ومن حيث الأقسام المعان آخر فالعاني
 أو من حيث كيفية تلك التأديفة في مراتب الوجود فالتساقط أو من حيث أوزانها
 الشعرية ان كانت فالعرض أو من حيث أواخر الأقسام القافية وفيه الفروع اما
 أن يختص بقوش الكتابة فالخط أو بالنظوم من حيث ينقسمه فنرض الشعر
 أو بالنثور من حيث استنباط القصود وإنشاء النثر أو لا يختص بشئ منهما
 فالمحاضرات وفيه التارخ اه من شرح الجوهري على رسالة العبد درس
 البيانية ولم يعتدوا علم الوضع لانه كالجزء من التقويم الكون واسقطوا علم التجويد
 (قال) العلامة الامير انظر ما معنى كون التارخ من علوم العربية وقال أيضا انظر
 كيف لم يجعل البدع علمه مستقلا وجعل الانشاء والقرض مع انه قد يعنى انما
 ثمة غيرهما من العلوم اه وأما الاشتقاق والصرف فظاهر كلام المحشى وغيره
 انهما علمان مستقلان وذلك لما ذكره السيد في شرح المفتاح من امتياز موضوع
 كل منهما عن الآخر بالحقيقة المعنوية في موضوعات العلوم فيقال في تعريف علم
 الصرف هو علم يبحث فيه عن مشردات الألفاظ من حيث اصالة حروفها ووزانها
 وبحتمها واعتلالها وهياتها ويسأل في تعريف علم الاشتقاق هو علم يبحث فيه
 عن مشردات الألفاظ من حيث انساب بعضها الى بعض بالاصالة والقرينة اه
 وتقدم ما يقرب منه عن الجوهري قال الفيزي وفيه ان هذا ما تموضع بالكلمات
 المعنوية عن أصلها بالابدية ونحوه كما يقال في قال أصله قول فان هذا من علم
 الصرف مع ان فيه البحث عن انساب أحدهما الى الآخر بالاصالة والقرينة
 فالفيزي يعبر الى أن الاشتقاق من الصرف وهو قياس ما سبق بما فيه التداخل
 (قوله والمحاضرات) هي نقل مادرة أو شعر يوافق الحالة الراهنة (قوله ومنه)

التواريخ) التواريخ معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى
 لتخصه ملكة التجارب والتحرر زمن مكابد الدهر (قوله انظر هل يجوز الخ) كان
 منثقا، توهم ان مدلول اسم المصدر لفظ المصدر فاللغة على اسم المفعول محتاج
 الياء المجاز على الجواز (قوله قيل لما كان الغوى الخ) أو يقال انما قدمه لانه
 المراد من عبارة المصنف والغوى ليس مرادا وتديم المراد أنسب اه شيعنا
 (قوله ضبطه بعضهم الخ) الذي في القاموس يدل كعنب (قوله حيث قال الاشياء
 ظاهرا الخ) فيه ان هذه ليست اعرابا فاعل المراد انهما متعلق الاعراب بمعنى
 التطبيق على التواعد الخو يتم ان كون القسمة ثلاثية والمشهور وذهب بعضهم
 الى أن اسماء الاشارة من قبيل الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس اذا تفتقر الى
 تدعيم ظاهره فيكون من قبيل الضمير ولانه قد غاب عام احكام الظاهر كوصفها
 والوصفها وتثنيها ووجهها وغير ذلك وقد أشكل أمرها على قوم فجعلوها
 قسمين مترددين الظاهر والمضمير لانها شبيهة بكل منهما ما فن حيث انها مبنية
 وليبقارها تعريف الاشارة كالتصغير ومن حيث تصغيرها ووصفها
 والوصف هما كانت كاسم الظاهر اه عطاره الى الازهرية (قوله بعنى اسم
 الاشارة) ان كان المراد بالثماوت فيبأن بعض افراده أعرف من بعض كاسم
 الاشارة لاقرب فاه أعرف منه للبعيد وردان الذي خبر كذلك اذا مللتكم أعرف
 مما غيره وان كان المراد ان الناطر يتشكك فيه فلا يدري اهو من قبيل الظاهر
 أو من قبيل المضمير وردانه لا خصوصية له بذلك بل الموصول كذلك وهو قد أدخله
 في الظاهر وقد يقال المراد الثاني ولا يرد الموصول لان تعينه حمله بأمر افظى
 بخلاف اسم الاشارة فان تعينه بالاشارة الحسية ولذلك وقع الخلاف فيه كما
 تقدم دون الموصول تأمل (قوله ان المناسب الخ) جرى عليه ابن الناطم (قوله
 لان البعد مقول بالتشكيك) أي افراده مختلفة بعضها أبعد من بعض فيصدق
 على الابعاد انه بعيد مطابقة (قوله لان المعهود سببا الخ) هذا مبنى على ما شتهر
 من عدم الفرق بين الايجاز والاختصار اهلى ما سياتى له عن المصباح من ان
 العذوية والسهولة داخلان في مفهوم الايجاز ويمكن حمل كلامهم بعد على هذا
 الا انه عبر بالسهولة والسهولة على الفرد الكامل من كل منهما كما هو
 الاصل عند الاطلاق وعليه فيندفع الاعتراض عليه (قوله بتقدير المضاف) لعل

الأولى - هذا التأويل ادلائق في كلام المصنف لعدم الحاجة إليه اذا اعتبار
 الوصف المصريح به معن فالشارح أول إشارة إلى أن محط المصاحبة الوصفية
 شيخنا (قوله وما نقله البعض الخ) حيث قال وقد نقل عن ميمان المصاحب بكسر
 الحاء الالفية والمصاحب بفتح الحاء اللفظ الذي هو جزء الالفية وعلايته تلاحية
 في دفع الاتحاد إلى تفدير ذلك المضاف اه واحتمل لاحتمال في الالفية المجموع
 وفي اللفظ الموحز التفصيل فراده بجزم الجنس أو جرى على ان الالفية اسم للمجموع
 اللفظ والمعنى فيكون المعنى شطرا من الموضوع له (قوله وان تفسيره أولا بالعطاء
 الخ) أو يؤول العطاء بالمعنى فله يوافق أيضا واذا جعل الضمير له كان أظهر اه
 شيخنا (قوله أي من انوار السكينة) فهو من انساق الصفة للوصف (قوله
 أو سببية) أي لان الوعد يسطرما البذل سبب فيه عادة بالاول أقرب (قوله الاحق)
 أي ابعيد مخرج الواو التي من الشفتين من مخرج النون التي من طرف اللسان
 (قوله أي عند الاطلاق) وقوله تعالى النار وعندها لله الذين كثروا ضمير انوار
 فيه مفعول أول والذين كثروا هو الثاني وانوار تعجب ذلك فالوجه انه احب على ان
 الكلام في حالة الاطلاق والآي لا يثبت كذلك (قوله على التجوز) قيل ان الاقتضاء
 حقيقة في الاستلزام فليحذر (قوله لا يفتي عن قوة الخ) مثل قوله تعالى ولا يفهم
 بعد قوله ويشعرون ما يضرهم (قوله متصل بالجزء الخ) أي بتسبب ما كان
 والا فهذا الخلق لا وجود له الآن (قوله ويردونها على الحسرية الخ) لا يعين بل
 يصح النصب ويراد من اولاده الجزء من السنة الذي ولد فيه وهو منظر وف
 في السنة من طرفية الجزء في الكل (قوله وان كانت متكررة) أي بدليل اجراء
 الشارح لها فيما سبق على الموصوف الذي قرره (قوله وأحسن منه الخ) أي لان
 الاصل عدم الخذف اتفاقا وتعدد الخبر جائز على الاصح فلا يقال أوجه الاحتمال
 مع جريان الخلاف في تعدد الخبر (قوله ولا يرد على الجواب الخ) يعني هذا اليراد
 قول المصنف سبق (قوله عليه) أي على الغير (قوله أي لوجوب الخ) وهذا
 أعم من الوجوب على المصنف لانه جزئي (قوله الظرفان سفتان له اثبات) لكن
 الظاهر ان في الداخلة على درجات بمعنى من البيانية اذا الدرجات بمعنى مراتب
 السعادة هي عين الهيات (قوله ويرد جعل الخ) عبارته وقول بعض أرباب الحواشي
 هذا بيان لساق الصحاح فان مراتب تقال في ذي العار وغيره سديد كما قال فيما

ذكرة قال في مقابلة فيقال مرتبة عالية ومرتبة دنية كما هو ظاهر اهـ ولما ذكره بأن
 قواهم مرتبة دنية المدناء فيه بالنسبة للاعلى مع ان المرتبة من جهة العلو والتصاعد
 وأما ما تضمنه اليه الفيل والتنازل فلا يقال في طبقاته مراتب ولهذا قال من المراتب
 ولم يقتصر على الطبقات حرره اهـ شيخنا (قوله وعلى هذا يأتي استكمال
 القراف في الخ) هو من دفع حتى على هذا لان محل الفرق ان ورد الجمعان ولم يرد جمع
 قلة لدرهم الكبير اهـ شيخنا (قوله لا يشك الخ) دفع به ما عرض به بعضهم من
 انه لم يشرح ما يتألف الكلام منه اهـ شيخنا (قوله ولا اشار الخ) دفع لما
 يعترض به من تقدير شرح الثانية مع انه لا حاجة اليها اهـ شيخنا (قوله على انه
 الخ) ترق في دفع الاعتراض بأن قول الشارح الاصل كذلك ليس تقدير اعراب بل
 تقدير معنى اهـ شيخنا وهذا على ما في بعض نسخ الشارح وأما على النسخة التي
 كتب عليها المحشي فليس فيها ذكر افظ الاصل بدليل اتیان المحشي بأى في اول
 القولة (قوله وان أو هو به معني الخ) خصوصاً من تعبيره بالاصـل على
 ما في بعض النسخ ومن تعبيره باختصار لا ونسرح تدبر (قوله أو عن الخبر والمضاف
 اليه) ولا اشكال في السابغة عن شيئين مختلفي الإعراب الأخرى ان أمانيات عن مهمما
 ويكون مع اختلافهما أعراباً فاعار جزئاً اهـ شيخنا وقد يقال فرق بين السابطين
 (قوله وقيل الصوت الهوا الخ) ليس الهوا أثراً لله صوت للتحققه قبله بل الأثر
 الحاصل بالصدر السكيفية فليكن الحق الأول تأمل اهـ شيخنا (قوله كما قاله
 البعض) عبارته بعد ما هنا الا من اشتغال المطلق على التقيده أو العام على
 الخاص على ما توهمه بعض أرباب الحواشي كما يظهر لك بالتأمل اهـ وأقول التأمل
 الصادق يعطى ان الصوت جنس تحتية نوعان الساذج والحرفي والكلام هنا
 في بيان ماهية اللفظ بالجنس والفصل فيجنسها الصوت وفصلها مشتمل الخ احترازا
 من الساذج فليس لفظاً فهو من اشتغال السكلى على جزئيه أو العام على الخاص
 أو المطلق على التقيده بمعنى تحققه فيه فمكانه قال اللفظ هو الصوت المتحقق في بعض
 الحروف يوحده ذلك البعض أو تعدد وكلام السعيد الحنفى انما يظهر فيما اذا قيل
 اشتتمت الكلمة الفلانية أو اللفظ الفلاني على بعض الحروف ويحمل كما قاله
 المحشي على متعددة الحروف اذ لها جزء حيثئذ أما اذا كانت الكلمة حرفاً واحداً
 فلا يظهر أن يقال فيها انما من اشتغال الكل على جزئه ولا مقالة المحشي من ان

مطلب الكلام
 وما يتألف منه

الاشتغال حينئذ من اشتغال المطلق على المقيد أو العام على الخاص إذا كانت الكلمة
 المخصوصة كوا والعطف ليست مطاقا ولا عاما إنما يظهر ما قاله المحشي فيمن لنا لذا
 أسند الاشتغال إلى الصوت وهو خلاف ما حمل عليه رحمه الله كلام السيد الخفي
 ففي الكلام تافيق نعم قد يقال ان كلام السيد الخفي عام في الكلمة المتعددة
 الحروف وغيرها اذوا والعطف مثلا كل لانها مركبة من جزء مادي وهو الحرف
 وجزء صوري هو الهيئة فيقال ان هذا الكل مشتمل على الجزء المادي وقول المحشي
 هذا ظاهر الخ غير مسلم بل متى أسند الاشتغال الى الكلمة المخصوصة كان من
 اشتغال الكل على جزئه المادي ولو كانت الكلمة تحرفا واحدا لكان قد عرفت
 ان الاشتغال هنا سندا للصوت الكلي لا للكلمة فكلام السيد الخفي والمحشي لم
 يصادف محلا اه شيخنا يتصرف (قوله كان من اشتغال المطلق الخ) الظاهر
 ان المراد بالمطلق والعام مطلق الكلي وان الاختلاف في العبارة تأمل (قوله
 ومن التحقيق الخ) يظهر لي انه من التقدير اذ الصوت اثر التصريف فكيف
 يتحقق بدونه وكذا ما بعده وقوله ليس انطلق به هذه العلة لان بعد التحقيق إنما
 تفيد قوة قرينة من الفعل اه شيخنا (قوله فهو ليس من مقولة معينة الخ)
 يظهر لي انه من مقولة الكيف اذ المعقول بكيفية نفسانية لا بصورة فائتة بالذهن
 فليست جسمها ولا صوتا ولا غيرهما كالكيفية الجسمية فقول الجاسمي ليس من
 مقولة الصوت أصلا أي باعتبار عقولته والخارجي الذي صورته في الذهن ليس
 جزء الكلام اذ جزؤه ما يفهم ويعقل منه تأمل اه شيخنا وفي عبد الحكيم على عبد
 الغفر ومحشي الجاسمي مانع تحقيق المقام يقتضي اشتغال الكلام وهو انه لا شأن
 ان ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل وهذا يفيد التقوى بسبب تكرار الاشتغال
 بخلاف ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كاذهاب اليه البعض ومنعوا وجوب
 تأخير الفاعل فأما ان يقال ان الدال على الفاعل المعمل بنفسه من غير اعتبار أمر
 آخر معه وهو ظاهر البطلان والاشكال كان الفعل فقط مفيدا للمعنى الجملة فلا يرتبط
 مع الفاعل في شعور زيد فلا بد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم
 ذكر الظاهر أمرا آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتمتة له واكتفى بذكر الفعل
 عن ذكره كما في الترخيم يجعل ما بقي دليلا على ما أتى نص عليه الرضي فيكون
 كالمفوظ ولذا قل بعض النحاة ان المقدر في نحو زيد ضرب ينبغي أن يكون أقل

من ألف ضمير بانصدفه أو ثلثه أي يكون ضمير المفرد أخف من ضمير التثنية ولما لم يتعاق
 فرض الواضع في أفادة ما قصد منه باعتباره بعينه لم يعتبره بخصوصية كونه حرفا
 أو حرفا لغة أو هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبره من حيث انه عبارة عما تقليم
 وكالجزءة فلم يكن ذلك مختلفا في شيء من الدلالات ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم
 جازفلا به يعتبر بخصوصه وبما ذكرنا لك ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل
 لكونه أمثالا حكميا موضوع الغائب تقديمه ذكره وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح
 التلطف الحكمي الالجاب منه فظهر فساد ما قيل من انه الفاعل المعقول واعتبر
 جزأ من الكلام المفقود كجعله جزأ من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معنة
 بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسيما أو عرضا وتارة من مقولة الصوت بأن
 يرجع الضمير إلى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي
 اه لانه حينئذ كيف يسمع جعله قسما من الضمير لان الواضع معتبر فيه وقد تنبه
 ذلك القائل ان هذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالتبها إلى اعتبار الواضع
 الحكمي وهذا أفتح من الأول لانه لا بد من التباينة بين الموضوع والموضوع له
 وان كان حكما أو انه أي حاجة إلى اعتبار هذا الواضع وما للدليل عليه وكذا ظهر
 فساد ما قيل انه معدوم فلا يصح كون داخلا في شيء من المقولات لانه ان أراد انه
 معدوم مطلقا فالحال لتعلقه بالوضع به واعتبار اتصاله وان أراد انه معدوم من
 اللفظ وان كان موجودا في نفسه فلا يفيد اه واقائل الأول هو العاصم ويمكن
 حمل القيل الثاني على ما اختاره تأمل (قوله بل تارة يكون واجبا) أي اذا أرجع
 الضمير إلى الواجب كالهم اغفرني أي أنت وقوله ممكنا كضرب يازيد وقوله جسيما
 كهذا المثال وقوله أو عرضا كحمر تلك أختجنتي وهكذا يقال فيما بعد فعلى الأول
 ليس من مقولة أصلا وعلى الثاني من مقولة الجوهر وعلى الثالث من إحدى
 مقولات العرض بحسب الحال لكن قد علمت ان هذا كانه باعتبار معنى المرجع
 الذي في الخارج وليس الكلام فيه (قوله مع ان المراد الخ) ترق في الجواب أي
 حتى لو لم ترد بالوضع لم يرد ما ذكر حيث أريد الفائدة المخصوصة اذ كل من الصراخ
 المدال عقلا على حياة الصراخ وأخ الدال طبعا على وجع الصدر ليس مفيدا
 بمعنى انه مشتمل على النسبة المخصوصة اذ النسبة فيه تطابق المعنى المذكور (قوله
 لا قصد) أي قصد التلطف بالخروج كلام التام والساهي لا قصد المتكلم أفادة

السامع كما قيل لانه قد يوجد الكلام من الانسان في خلوته وانغير الامة كالأدكار
 والاوراد (قوله لانه أدرجه في الافادة) أي لان حسن سكوت المتكلم للدخول
 في الافادة يستدعي فصدته لما تكلم به كما سيأتي في المحشى (قوله لما كان بينه وبين
 فصله الخ) اذ يستدعيه ان في زينة قائمه وينفرد اللفظ في زيده والمفرد في الامشاق اه
 ح ف قال شيخنا الرجل الباطن يعنى عن له كان أولى انضعف ما ذكره فان الفصل
 بعد اجرائه على الجنس لا يتناول ما ليس من الجنس حتى يخرج بالجنس تأمل اه
 وأيضاً المفرد في الاصطلاح السندى ثمر كيب لا يصلح في الأشارة حتى يخرج
 منه باللفظ (قوله من كل قول) أى كل ما نطق به ولو مفرداً منه لا اه أمير
 ويطبق لغة أيضاً على المعاني الكائنة في النفس المعبر عنها بالكلام الصناعتى
 كقول الاخطل ان الكلام فى الفؤاد وانما جعله الانسان على الفؤاد دليلاً
 وعلى التكليم كقوله فان نفس ابنه السهمى منا نفيد الاتكلمنا كلاماً
 كما فى شرح على باننا على التسهيل (قوله وقد يقوله من الدوال الخ) وهذا لا ياسب
 ما تقدم له من أن الجنس يخرج به ما دخل في عموم الفصل اعلم بم دخول غير الدوال
 فى الفصل نعم يقال على ما تقدم من شيخنا انما يقبل بالدوال لانها التوهم والا
 فاللفظ يخرج عنه غيره (قوله أى من العبارة) مظهره من عبارة متناهية انه
 لا ياسب التعليل الذى ذكره الشارح لانه لا ينتج ذات انما ينتجها التعليل الذى
 ذكره المحشى بعد ذلك فاسب لتعليل الشارح ان يكون المراد بالعبارة التى هى
 محل الظهور عبارة شارح الكافية أى ان الظاهر من عبارة شارح الكافية ان
 يكون قول المصنف هنا كاستقم تمثيلاً والمناسب بالتمثيلين أن تشمل العبارة على
 ما هو أعم والكلام على التوزيع (قوله ولا ترد الاعداد الخ) رد لما أورده يس
 ونقله الاسقاطى من أن الافادة تتوحد بالتركيب فى الاعداد السرودة وحاصل
 الردان الفائدة الدال عليها المفيد هى التى يحسن السكوت عليها وهى النسبة
 الايجابية أو السلبية بين شيئين فالتركيب لازم (قوله ضم كلمة الخ) هذا هو المسند
 وقوله الى أخرى الخ هو المسند اليه هـ ذاهو الانسب وان مع خلافه وأراد بما
 يجرى مجراها الجملة التى اها محل ولولم يقصد لفظها والمرصبات التقييدية
 أو الاضافية والصور أربعة لان المسند والمسند اليه اما أن يكونا مفردين نحو زيد
 قائم أو غير مفردين نحو زيد قائم يجب تو كيداه اذا أتى الى المنكر أو المسند اليه

مفردا والمسمى بغيره نحو زيد قام أو بالعكس نحو لا حول ولا قوة الا بالله كتر من
 كنوز الجنة (قوله فقد استثنى كلمة السيد الصوفى) لعل وجه الاشكال انه
 يلزم على كون النسبة جزءا من الوجود ان يكون دائما، معقولا اذ المركب من
 المحسوس والمعقول لا يقبل المحسوس كيف ويقال سمعت الكلام أى ادركته
 بحياية السمع على وجه الحقيقة ويمكن دفعه بان معنى كون النسبة جزءا منها
 معتبرة في المفهوم قبل قول الكلام هو اللفظ المتوقف بالصفات لا بمجموع اللفظ وما
 اعتبره مع محض برمد ما ذكر تأمل ثم بعد مدة رأيت في عبد الحكيم ان الاستناد عند
 القائل يميز بينه من الكلام عبارة من ضم احدهى الكامتين الى الاخرى بمعنى
 الحاصل بالصدر أى الهيئة كما صرح به عبد الغفور وكونه صفة قائمة بالطرفين
 لا ينافى جزئيته لا الكلام على ما فهم كالهئية لا سير وان الهئية ليست بمفوضة
 والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظا الا على التامح وجعل الكل ملفوظا
 باعتبار أجزاءه المادية وعدم الاعتماد بالهئية وان الحق انقول بالجزئية لا اعتبار
 هئية المركبات في الوضع واختلاف المعاني بسببها كاختلافها باختلاف الكلمات
 أنفسها فجعل أحدهم ما داخلها والآخر خارجا تتحكم كيف وقد حكيم وانجزئية
 الهئية في المفردات واعتبروا في تعريف المفرد والمركب الاجزاء المرتبة في السمع
 كلياته تقضى تعريفها بالمشتملات (قوله ولو سلم) أى بأن اصطلاحها على أن
 يتكلم أحدهم ما يطلق اسم والآخر بمطلق فعل على ان كلامهم ما كمل للآخر
 فقط قابلا باسم وفعل مؤلفين نحو قام زيد من غير أن يكون لكل منهما شعور بمناطق
 به الآخر حتى يقال ان أحد الجزئين مقدر فيما نطق به كل منهما وعلى هذا فالتمسك
 ليس جديليا (قوله أى لان الاستناد فيه ليس متصوفا لذاته الخ) هذا ما يراه للخصف
 والشارح والافالقيدي يعنى من لثاته لان مساندهم تفيد نقص اسنادها بتوقفها على
 ما هي قبله وما هي قبله لا يفيد الا بتكريره مع غيره (قوله وان كان في مفهوم المفيد)
 كانه فمراة يفيد بمقتضى النطق به لاجل الدلالة على نسبة ايجابية أو سلبية بين
 شيئين ضم أحدهم للآخر (قوله جواب عما يقال الخ) أشار بذلك الى ان المقصود
 من وجه تقدمه على الكلمات لاهل الاعراب وما بعده والافلا يتبع التعاميل تأمل
 (قوله كلامه الآتى) أى كقوله واعلم ان الكلام الخ وقوله وعلى المختار يجوز في ضميره
 الخ (قوله لا من الكلام) ادرك كان منه ان كان أقل الكلام ست كلمات وقوله أى التى

بتركيب من مجملوهما) فبها انتالم نزع في هذه القضية ان الاسم والفعل والحرف
 أجزاء للكلام بتركيب منها حتى يحتاج في دفع اشكاله بأنه قد يكون من نوع التي مجموع
 اه شيخنا وهو مبني على ان قوله أي التي بتركيب نفي القول بجزائه نفي كونه اللفظ
 في تركيب للكلام ومحصله ان الاجزاء هي مطاق الكلمات لا خصوص الاسم
 والفعل والحرف ولا شئ ان الكلام فيه ثلاث كلمات دائماً وتقدر يقال انه قد يتركب
 الشارح أي الذي يتألف الكلام منه فيكون الضمير في قوله أي التي بتركيب
 راجعاً للكلام والكلام ليس متألفاً من جميع الاجزاء التي هي ثلاث كلمات بل قد
 يكون من جزئين فانهم (قوله ما اعترض به البعض الخ) هو ان الاولى يتجه له المقسم
 الكامة ماقاله صاحب التمرين من أن الكلام مبتدأ اول خبره جملة واحدة كلمة
 وان اسم وفعل وحرف خبره مبتدأ محذوف وان في الميظم تقدمها وتأخيرا وحينئذ
 والاصل الكلام واحدة كلمة وهي اسم وفعل وحرف وان في كلامه نوع ثمة تألف اذ قوله
 هنا أي التركيب الذي يتألف الخ يفيد انه بمعنى الكلمات النحوية وقوله غير ان أي ان
 الكلام اسم جنس على المختار الخ يفيد انه بمعنى ما تركب من ثلاث كلمات ادهر منها
 المعنى مورد الخلاف اه ودفع المحشى الثاني بقوله فيؤول الخ والاول بقوله ثم
 انقسام الشيء الخ لکن قد يشال هذا لا يقع الاول لانه ادعى الاولوية وهي مسلمة اذ
 مالا تكلف فيه اولى تدبر (قوله بأن تجعل الكلام الخ) فبها لانه لا يكون موافقاً للألف
 من انهم يسمون الكامة فلا انهم يخبرون مجملوه عن مجملوه اه شيخنا (قوله
 والالان الخ) قد يقال لا استخدام ولا يؤت الضمير باعتبار ان اللفظ كماله فلا ملازمة
 اه شيخنا (قوله أي الانواع الثلاثة) ذكره الثلاثة لبيان الواقع بهد معرفة
 الاختصار والافعال عبارة تكون غير مفيدة لانه العنى ان الكلمات الثلاثة هي
 الاسم والفعل والحرف وهذا لا ينافي ان الكلمات الاربعة هي هذه الثلاثة وثم
 آخر فلا يأتى الحصر الا بضميمة كأن يقال التي لا غيرها موجودة ~~تخفيف~~ وظاهر
 الشارح ان الحصر مأخوذ من العبارة اه شيخنا وهذا مبني على ان قول المحشى
 أي الانواع الخ تفسيره للكلمات وقد يقال انه تفسير لحاصل الجملة بقطع النظر عن
 الحصر فالانواع مبتدأ والكامة هو الحصر فأدبه أنه راجع لتقسيم الكامة لا
 (قوله وهذا أولى) قد علمت انه مخالف للألف (قوله أو من نوع الاسم والفعل الخ)
 انظر لم يقل أو من نوع الفعل فقط أو الاسم والحرف أو الفعل والحرف (قوله من

تقديم الخبر الخ) أي لان تقديم الخبر الذي حقه التأخير بأن كان المستند معرفة
أو مذكورة لها موع في حصر المبدأ في الخبر نحو تيمم حتى أنت أي أنت مقصور
على التيمم ميمه لا يتجاوزها إلى التيمم بخلاف الخبر الواجب التقديم نحو في الدار
رجل فان تقديمه لا يقيد الحصر لانه ليسو يقع للحصر كما هو مبين في علم المعاني
ولم يخصص ما أخذوا أيضا من تعريف المبدأ باللام (قوله في صحة قوله الثاني الخ) أي
وكذا ما بعده تدبر (قوله ولان الحصر الخ) ربما ينتج التعيين لا مجرد الاحتمالية
(قوله كالظروف) دخل تحت الكاف لانه لا يوجب النصب على المصدرية كسبحان
(قوله هي تأنف) أي المزدكور ذلك التأنف في الترجمة اذا المترجم له الكلام
والكلام بقيد تأنف الكلام منه فلا بد من بيان هذا القيد تأمل اه شيخنا
(قوله والمراد بالضم الانضمام) فيه ان التأنف ليس هو الانضمام اذ التأنف
صفة الكلام والانضمام صفة الكلمة فلا بد من تقديم مضاف أي لازم انضمام
ليصح التصوير تأمل (قوله طال من الضم) أي أوصفة (قوله انضمام مثل المناسبي
الخ) المعلل في الحقيقة هو التمثيل بالقاصر الظاهر (قوله هذه الطريقة) أي
حذفه الموصول مع بعض الصلة (قوله فيه ان هذا من حيث الانضمام الخ)
الانضمام هو المراد في هذا المقام ولا تراخي باعتباره وقوله فيه ان ثم أدل على ذلك
فيه انهم اتوهم التراخي في الانضمام وهذا ضار فالعدل الى الواو التي لا ييسم فيها
أولى وقوله لان التأخر الخ فيه ان علا الشارح ليست التقديم والتأخر لان معنى قوله
ترتيب التناظم لها محافضة على ذلك تقديم الاسم اذ لو لم يرد لترتيب تقدم الفعل
أي في كلامه قد يسه على انه رتبهم اذ صرنا على حسب ترتيبها أي ترتيبها أو ترتيب
المناس لو اشرنا على ان تعبيره بقيد دفع تلك المناقشة اذ اصل مراعاة الغالب تدبر
فان المقام معام ردم الشارح على المرادى حيث جعل ثم على بابها للتنبية على
تراخي رتبة الحرف عن الفعل والاسم فلا يليق الا الاعتناء اذ لا يرد الشارح الا بعد
امعان نظره اه شيخنا بزيادة لكن القرية المذكورة خفية تأمل (قوله لدلالته
وضعا على الماهية) وهي طاق لفظ مستعمل وتخصيصه بثلاث كلمات على المختار
الآتي نشأ من الاستعمال كما يأتي (قوله والغالب على الجمع تأنيبه) معناه ان كل
الفظ يصدق عليه جمع يغلب تأنيبه على تكثيره وليس معناه ان التكثير من
الالفاظ التي يصدق عليها جمع مؤنث والقابل منها مذكرك حتى يرد ان يقال يجوز

أن يكون الكلم من غير الغائب فلا يظهر هذا الرد على أن الرد يخالفه الغائب
صحح حيث كان عنهما ندوحة (قوله رد بأن له واحدا الخ) لا يهض هذا الرد حيث
كان الغائب ما ذكره بعضهم وقد علمت جوابه من إلهامه السابقة (قوله على
الصواب) لأن الجنس أى الماهية ليست جمعية بل الجمعي هو الذى لا ينفك عن
الماهية تنصف بالجمعية بمعنى تحققها فى جماعة من الأفراد اقتضى الكلام أن
اللفظ للماهية المتصفة بما ذكره من أنه ليس كذلك بخلاف ما إذا كان جمعي صفة لاسم
وقال بعضهم أنه صفة لجنس والمعنى أن اسم الجنس موضوع للماهية لا لفظ قابل
للماهية التى هى ماهية عدد مجتمع ثلاثة فأكثروا الواضع وضع كالماهية وحقيقة ثلاث
كلمات اجتمعت وتركت هذا هو الموضوع له وهو جنس وحقيقة وجمعي منسوب
للجمع الذى هو العدد المجتمع فلا منافاة وهذا غير ما عليه الثقات كالرضى وغيره (قوله
واعلم أن الجمع مادل على أحاده الخ) قال العلامة الأثير لم أر صافى اسم الجنس
الجمعي والظاهر أنه كاسم الجمع (قوله وفيه أنه لا يدفع التحوز الخ) فيه أن المقصود
أنه يستعمل فى الأفراد من حيث تحقق الجنس فمما لا من حيث خصوصها فهو
حقيقة كما جرى عليه السعدى مطولة على أنه يتحمل أن يكون صاحب هذا القبيل
حاربا على مذهب المتقدمين من أنه تهمة مطلقا فلا وجه لاراد (قوله ولأن من
اسم الجنس الجمعي الخ) منه يعلم أن مدار هذا الأمر على السميع فالكلم مسموع
فيه التذكير كغيره والتأنيث قد لا يولى هذا فلا معنى لتقييد جواز الأمرين مع
كثرة التذكير فى الكلم بالبناء على المختار فكان المناسب للشارح أن يحذف
قوله على المختار إلا أن يقال معناه أنه عليه يجوز ما ذكره جواز ما وافق للغالب
فى نوعه بخلافه على غير تأمل (قوله كنعنم) الأولى كنعنم لان غنم مؤنث لما
فى التاموس من أنه اسم مؤنث لجنس وقد أنت فعله فى قوله تعالى اذ نفست فيه
غنم القوم (قوله وفيه أنه لا تعرض الخ) قديم قال فيه تعرض لذلك حيث قال
واحده كلمة وهذه العبارة لا يقال بحسب الاصطلاح فى مقام الجمع وإنما يقال
فى مقام ما ليس جمعا اصطلاحيا إلا أن العادة فى الجمع الاصطلاحى التمييز بالأفراد
فحيث قال المصنف أولا واسم وفعل ثم حرف الكلم ثم قال واحده كلمة ونطق بها
بالتأولى على أن الكلم اسم جنس جمعي بواسطة التعبير بواحد و يفرق بينهما وبين
واحده بالبناء بواسطة الحاق التاء لكلمة إذ لا جائز أن يكون جمعا ولا اسم جمع

ولاسم جنس افراد يولا احاد باقتهين أن يكون جميعا قاله بعضهم (قول الشارح وقد
يقرق بينه وبين واحد الخ) قال العلامة الامير الظاهران روميا وما معه ليس اسم
جنس جميعا يطلق على ثلاثة فتشوق بل هو اسم للجيل المعلوم من الناس بقامه وان
الطلاقة على بعضه ولو فائة مجاز الرومي منسوب اليه لكونه بعضه فهو من باب تميم
للقبيلة المعلومه وتسمى للواحد منها وليس سماجن فيه اه قال بعض الحواشي
وانظر بماذا يسمى اه وقد يقال هو من اسم الجنس الجمعي وكونه يصح أن يطلق
على الثلاثة وعلى الاكثر أمر أعني فلا يشاق ان منه ما يطلق الاعلى الجيل
بقامه فتدبر (قوله شروط التطاق) هي أن يكون مشتقا أو وثوقا ولا يلحقه كان
ونسمة وجاد رافعا فهمير السد الانحوص من وجهه في هند حسن وجهها
لا يستوى فيه الذكر والمؤنث لا نحو صبور وجرم (قوله لا يثنى الخ) أي ولا يؤنث
(قوله فليس بمستقيم) لا يقال هو مستقيم لاكتساب البدأ التأنيت من المضاف
اليه لا تانزول هذا غير واجب تأمل (قوله والتاء في الكفاة للوحدة) لفائل
أن يتبع ذلك أنها مجرد التأنيت اللفظي بعد نقلها للمعنى الجنسي المصطلح عليه وان
كان فهم ما معنى الوحدة بالنظر اغناها اللغوي على أنه يجوز القول بتجردها عنه
كما يجوز في مقام التعريف أسماء الاجناس على معنى الوحدة على القول
بوضعها الشرط المنتشر لا على القول بوضعها للفهوم من حيث هو والوحدة مدلول
توطين التشكيك ومنع الفاضل الهندي التجريد من تشكيك التاء في الوحدة
غير سديد اذ لو كانت تصا في الما جاز كفاة الجنس وكم للواحد حتى يمنع التجريد
وقيل الدليل على صحة التجريد وانها ليست تصا في الوحدة قولهم كلمتان وتقرنان
وفيه ان الوحدة معتبرة في مدلول مفرد كل منهما في نفسه فلا تصا في التعدد الذي هو
مدلول التثنية من حيث الاجتماع نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد
وعدم الاجتماع مع آخره لوجب التجريد في التثنية ما ذكره عبد الحكيم
فراجعه * وقيل ان التاء لوحدة الجنس بل واز تصا في الجنس بالوحدة وفيه نظر
لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها شخصية لا جنسية
* وأجيب بأن الكفاة لما نقلت من المعنى اللغوي الموصوف بالوحدة الشخصية الى
المعنى الجنسي المصطلح عليه الموصوف بالوحدة الجنسية صارت التاء لوحدة
الجنسية (قوله وخص الاصطلاح الخ) أي واذا كان التخصيص لشككة فلا

يسأل بالايهام (قوله أحد قولين) مبنى على ان المفرد لا يدل جزؤه على جزء
معناه فجمع ومع امرئ القيس مفرد على هذا وكل لفظة منهم ما جزء المفرد (قوله وان
المفرد عندهم اللفظة الواحدة) وحينئذ فاطلاق القول عليها بحسب جاهلها قول
العلية حتى تدخل في تعريف الكامة بما ذكرنا مثل (قوله وان تفسيره بما لا يدل
الح) أي المقتضى ان مجموع امرئ القيس مفرد فيكون كلمة مع ان الواقع على هذا
القول انه كلمتان لا كلمة واحدة تدبر (قوله فجمع لسعيرة) أي جمع اصطلاحى
بخلاف سدر بالسكون فانه جمع لغوى يدل ان الكلام في اسم الجنس الجوهري
فصحت المقابلة تدبر (قوله أي من الاسماء) أي المفردات كما هو الظاهر بخلاف
تخونيق تأمل (قوله وان توهمه البعض) عبارته قوله في كل ما كان على فعل أي
من الاسماء بخلاف اللغة الرابعة فانها جارية في الافعال كما صرح به الشارح
وحينئذ فكونها رابعة لا يظهر الا بالنسبة للاسماء تأمل (قوله أي القول) أي
ان الذي يعنى ما ذكره وانقول بمعنى القول أما القول الباقى على مصدره فبلا يعنى
ما ذكر بل هو مبين له (قوله فانظره) عبارته على هنا تشكيك فهو وان يقال
دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كفى المفردات الحقيقية والى عقابية كما
فى المركبات وكفى المفردات المجازية ورائى طبيعية كما قاله يدل على ألم المصدر فان
أراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه
المركبات والمفردات المجازية وان أراد الثانى خرج عنه المفردات الحقيقية وقد
قال ان القول أعم من الكلام وانكم والكامة وان أراد مطلق الدلالة دخل نحو
أخ واللفظ المحصف اذا فهم معناه والمهمل كدبر فانه يدل على حياة الناطق اه
ووجه سقوطه ان اختيار الاول وقوله خرج عنه المركبات والمفردات المجازية
لا نسلم لان الحق انها موضوعة بالوضع النوعى (قوله أي واحد او اكثر) أي
المراد بالمعنى الجنس الصادق بالواحد والاكثر وهذا غير حجاب تحف الذى
محصنه ان كونه الإعلى معنى لا يسا فى ان له معنى آخر فيكون المشترك داخلا
ودفع المحشى كالحق فهذا ما أورد عليه من ان معنى تذكره فى سياق الاثبات فيلزم
أن لا يكون المشترك قولا (قوله أي عم كلام من الثلاثة الخ) فيه انه حينئذ لا يكون
نصا فى انفرادها فى مادة سوى الثلاثة لاحتمال انفرادها عن كل واحد فى أخرى
وانما يكون نصا فى ذلك اذا كان المراد عم مجموع الثلاثة أو عم الثلاثة انفرادا

واجتماعهم وما دامطلق عموم وشمول لا فائدة حينئذ لانه بقدر عن جميعها
 فلا يكون واحدا منها وهو المطلوب (قوله الى تكلف) هو اذ تكلف الضرورة
 في حذف الهمزة ان جعل أفعل تفضيل وحذف الالف ان جعل اسم فاعل (قوله
 لجهة العموم الخ) فية أن مجرد هذا لا يفيد الزيادة بنحو غلام زيد لما تقدم بل لابد
 من كون المراد عم مجموع الثلاثة أو الثلاثة انفرادا واجتماعا كما تقدم (قوله فلم
 يكن جعله أفعل تفضيل الخ) على جعله أفعل تفضيل يستفاد انفراد بنحو غلام
 زيد اذا كان المراد انه أعم من مجموع الثلاثة أو منها انفرادا واجتماعا ولو لم يحمل
 العموم على كونه مطلقا أما اذا كان المراد أعم من كل واحد من الثلاثة فلا يستفاد
 الانفراد فيما ذكر ولو حمل على كونه مطلقا فالفرق بين أفعل التفضيل وغيره انه
 على جعله أفعل تفضيل لا يحتاج في استفادة الانفراد فيما ذكر الى حمل العموم
 على كونه مطلقا بخلافه على غيره (قوله هكذا ينبغي الخ) قد علمت انه لا ينبغي
 (قوله بل أعمد) وجهه انه مع لزوم الضرورة بحذف الالف يحتاج الى جعل العموم
 مطلقا بخلاف أفعل التفضيل فانه لا يحتاج لذلك كما علمت (قوله جعله اسم فاعل)
 الكلام فيه كالكلام على الفعل فتنبيه (قوله اذ لا قرية الخ) قد يقال القرية
 هي ان اللاق يكون الشارح فإدما أن يكون الاستنتاج من كلام المصنف لان
 كلامه الا انه بتعبد (قوله في رسمه لان كون الخ) فيه انه عرف الكلام بلفظ
 مفيد وسكت عن تركبه هل من ثلاث أو أقل أو فأدان واحدا والكلمة كرايس
 منى فنعين ان فيه معنى الجمعية وهي اجتماع ثلاث من المفرد على ان التعبير
 بواحد يشير الى كونه اسم جنس جمعيا كما تقدم وسكت عن بيان انه مفيد أولا
 والسكوت في الموضوعين الطلاق ويفيد اه شيئا بزيادة وقد يقال سكوته عن
 التركيب في الكلام معمول به لان المقام مقام تعريف المفيد ان ما يتوقف عليه
 تحقق المعرف هو ما ذكر في التعريف لا غير بخلاف سكوته عن الافادة في الكلام
 لا يعمل بمقتضاه لان قوله واحدة كلمة ليس المنصوبه التعريف بل مجرد الاخبار
 وحينئذ فلا يكون ذلك محل ظهور بل محل خفاء واحتمال كما قاله المحشي (قوله غير
 مسلمة أيضا الجواز الخ) الجواز لا ينافي فهو مسلم أيضا تأمل اه شيئا وفيه ان كلام
 الهوى يفيد التبعين ولا شك ان الجواز ينافيه (قوله كالتولين) دخل تحت
 الكاف القول بمرادفة للكلمة (قوله فاعتراض البعض الخ) عبارته قوله على

الصحيح الاولى اسقاطه لانها مائة على مقابلته وهو ما اتقول بمرادفة الكلام
 والقول بأنه أعم مطلقاً منه ومن الكلام ليس كذلك وليس كذلك تأمل اهـ ولا يشك
 في صحة ما ادعاه من الأولوية للعلامة بالاسم المذكور إذ المتبادر بين المقابلي ما في الكلام
 لا ما لم يحكمه (قوله يقتضى الخ) أى لا قاعدة التنويع أن يكون للمعنى اللفظية
 شيخنا باجورى (قوله ويمكن أن يحاط الخ) حاصله انه لم يرد اللفظ بل المعنى هلى
 ارادة فاسدق وان كان المصادق معناه كفى قولك الجمائى رجل أى ما تصدق من
 ماصدقات رجل وهو هذا وان كان معناه فهو ونكرة فلذلك اعتبره المذكورى ومثوقاً
 فقال له الشارح لا حاجة لما قررته لانه حيث أريد لفظ كلمة من بين الماصدق
 فليعمل من باب ما صد لفظه اهـ شيخنا (قوله موضوعاً لغيرها) أى لانها مائة
 منها عند اطلاقها فهى دالة على نفسها وايستدلالها عقلياً لانحصارها في دلالة
 الاثر على المؤثر وبالعكس ولا تأثير هنا ولا ما يعمية لعدم مدخلية الطبع ههنا
 فهى وضعية اهـ عبد الحكيم (قوله وقال السيد الخ) فى عبد الغفور على الجمائى
 حتى السيد الشريف أن اللفظ غير دالة على انفسها بل هى تخضر بأنفسها
 لا بد وال فى ذهن السامع فيحكم عليها وان سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها
 فى اللفظ المهمة ودعوى وضع المهمات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة
 فى مباحث اللفظ * ان قلت اذ لم تكن اللفظ موضوعاً لانفسها لم تكن اسما
 فـ كيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين اها * قلنا ان اللفظ لما صارت
 فى تأويل الاسم المفرد قبلات أحكامه وخواصه أو ان الاخبار عنها ولحوق التنوين
 لها من الخواص الانشافية للاسم بمعنى انها لا يوجدان فى غير الاسم اذا كان ذلك
 الغير موضوعاً للمعنى ومستهة لافيه أما اذ لم يكن كذلك جاز الاخبار عنه ولحوق
 التنوين له واللفظ كما هـ مساوية الاقدام فى ذلك مثلاً نقول من حرف جر وضرب
 فعل ماض وجسق مهمل اهـ وكتب عليه عبد الحكيم ما مضه قوله غير دالة على انفسها
 اذ لتعابير بين الشئ ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة وقوله بل هى تخضر الخ بيان
 لانشاط من توهم الوضع بهى ان انفسها مائة انفسها مائة عند الاطلاق انما هو
 بواسطة حضورها بذواتها عند التلفظ فى ذهن السامع لاسبب حضور الدال
 عليها وانفسها الشئ بحضوره بنفسه ليس بدلالة وقوله فيحكم عليها اعطف على تخضر
 أى تخضر بأنفسها فى ذهن السامع فيحكم على تلك اللفظ بأحوال عارضة لها

بالنظر الى ذواتها مثل زيد ثلاثي وبأحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المعاني
 فخر ضرب فعل ماض وقوله وانما سميت دلالتها بناء على التغير الإعتباري بينهما ما
 دللت تلك الدلالة بالوضع بل هي بالرجل فان في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار
 الذي بسببه التغير وبدر حال من أحواله وأثر من آثاره وقوله ودعوى الخ دفعها
 قال ذلك المتوهم من ان وضع المهملات لانفسها لا ينافي كونها مهمة لان اهمالها
 بمعنى أنها ليست موضوعة لعان سوى انفسها وقوله بما لا يقدم عليه الخ فانهم
 في جميع ما بحث الالفاظ اعتبر واحال الالفاظ بالقياس الى معانيها كبحث
 الدلالة والمفرد والمركب والمشتراك وغير المشترك والكلية والجزئية ولو كانت
 المهملات موضوعة لانفسها أخرجهما عن تلك التسميات ولان الحكمة
 في احداث الموضوعات اللغوية اعلام مافي الضمائر واستعمالها الينم المعاش فان
 الانسان مدني بالطبيع وذلك مفقود في وضع الالفاظ لانفسها والمسكة بالضم
 العقل الوافرة وقوله اذ لم تكن الالفاظ أى الالفاظ المهمة وقوله لم تكن أى
 المهملات وقوله فكيف يفتح الأختيار عنها الخ في قولنا جسق مهمل ودين مقلوب
 زيد وقوله في تأويل الاسم المفرد لوقوعها في موقعه وقوله من الخواص الانسانية
 الخاصة الاضافية ما تكون حاسبة للشيء بالانسيبة الى بعض ما عده وقوله اذا كان
 ذلك الغير مريض الخ فهما مناطان بالقياس الى الفعل والحرف اذا كانا متعملين
 في المحاورات واعتبر قيد الاستعمال لانهما لا يوجدان في الاسم أيضا بدون
 الاستعمال وقوله والالفاظ كاهمهمة كانت أو موضوعة فعلا أو حرفا أو اسما
 وقوله في ذلك أى جوار الأخبار والحرق التوئين (قوله للضرورة) قد يقال انه
 مراعاة للمعنى القصدى (قوله وبشيء آتية الشارح بند كراخ) انظر لم ينظر
 لذكر العلاقة وجعلها مشيرة لكونه مجازا عند اللغويين ولم ينظر الى قوله فهو
 مجاز مهمل عند النحاة المصرح بأنه مجاز ولكن النحاة اهملته قاله بعضهم
 وفيه نظر ظاهر اذ كونه مجازا مهلا عند النحاة لا يشيدانه مجازا عند اللغويين
 الذي هو المقصود حتى يتأتى بذلك الرد على البعض (قوله فلا يريد نحو الجنة الخ)
 عبارة حذف قوله ألا كل شئ ما خلا الله باطل تمامه وكل نعيم لا محالة تزائل
 لا محالة بالفتح أى لا يدوم بل لا محالة واعترض بأن الجنة نعيم وهي لا تزول وأجيب
 بأنه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لاجنة أولاد وام لها أو يقال أراد به ما سوى

الجنة من نعيم الدنيا لانه كان يصدقها والشاهد فيه انه اطلاق الكلام بتفسير
 الكلام قال شيخ الاسلام وغيره خاف عليك ان الجواب الاول لا يلائم قوله عليه
 الصلاة والسلام في الحديث أصديقي كلمة الخ لانه الكلام مبهمة في أي حين أريد به
 ما يشمل الجنة غير صادق فضلا عن كونه أصديقي فأمل تأملناه فوجدناه غير ظاهر
 لان مقول النبي هو الشطر الاول فقط فهو الواقع خبرا عن قوله أصديقي دون
 الشطر الثاني اه وبما شبه فيه ان لفظ باطل فيه بمعنى فان مساوي قوله زائل
 فظهر كلامه الا ان يقال ان معنى باطل غير مانتة اليه في الاعتماد اه وقول
 المحشي واعتراض الخ طاهره ان المعتراض الشطر الثاني فقط فيكون موافقا للحضي
 والحق ان الاعتراض متوجه على الاول الا ان يقال مراده واعتراض البيت لكن
 يدفعه التأويل في الاول وقوله في الجواب مائة على طاهره كان يعتد أن لا جنة
 اولادوامها الا لا في الاعتراض اذا الاعتراض ان نعيم الجنة لا يزول بل يزوم محاله
 نحو الجور والفسور وأرى يعتد مثله بعد فناه كالمأكول والمشروب والجواب خاص
 بذات الجنة الا ان يكون مكتسبا بالاذن ورأيت في بعض الكتابات تسمية القصبدة
 سوى الجنة العليما فان نعيمها يزوم وهي الخ ولا كلام على هذا والحاصل
 ان تأويل الشطر الاول ليصح أصديقي يقتضي اجراء الشطر الثاني في الحقيقة فلا
 ينبغي الاعتراض عليه وان كل الاعتراض على الشطرين فليقدم ويدفع استكمال
 الصديق بما يصح تأمل اه شيخنا م (قوله نص على انه يجب الخ) في الرسالة
 البيانية للمحشي انه يشترط لهذه العلاقة أمران الاول أن يكون التركيب حقيقة
 الثاني اما استلزام انتفاء الجزء للكل عرفا كما في اطلاق الرأس على الانسان واما
 كونه زائدا لاختصاص بالمعنى المطلوب كما في اطلاق العين على الربيبة واما كونه
 أشرف كما في اطلاق القافية على القصبدة اه فعلم من ذلك ان الشرط الاول وهو
 التركيب الحقيقي موجود هنا وفي اطلاق القافية على البيت أو القصبدة لان
 الكلمات المختصة التي هي مدلول البيت أو القصبدة أو التي هي الجملة المقيدة
 مركبة تركيبا حقيقيا لانها خارجا بخلاف مجموع السماء والأرض ومجموع
 العينين في التضمين مثلا لعدم الاتصال في الخارج ويصح التمثيل بالقافية لأول
 صور الشرط الثاني لانه يلزم من انتفاء القافية انتفاء البيت أو القصبدة وبهذا
 نعلم ما في كلام المحشي هنا (قوله الا أن يحتمل كلام السعد الخ) محصلا منه

الطلاق الاشارة الى هذا هو المتبادر ويحتمل على بعدان محصاه انه حيث عم كان
له من غير هذا اختصاصا لصداقه بجزء والبرزول الكلام وعلى كل يلزمه صحة رأيت
عنه وانما يجاز عن كل الذات لان انصواعا اه شخنا (قوله التي لا دواء لها)
تقرر بعضهم ان المراد بالكامه ماصدقه الالفاظها أي بعض ما يسمى كلمة يراد به
الكلام وذلك البعض كأحرف النداء التامة عن ادعوا وأحرف الجواب التامة
هته كنتم في جواب هل قام زيد فلا يجاز أبا بل هو في غاية الحسن فيكون هو دواء
النداء لم يكن المصنف مصرحاً باختلافه تندر (قوله أو أنه أراد بيان المعنى الخ) فيه
ان هذا قريب من الاشكال فانه حيث لم يكن من استعمال الآلات النحاة فلم ذكره
وهو بعد استعمالهم قد ذكره محض استطراد ولم يفده هذا الجواب شيئاً قاله
بعضهم (قول الشارح وقد يسمى من القصيدة الخ) غير الاسلوب بأن لم يقل وتسمية
القصيدة الخ مع انه أخضر اشارة لقله بالنسبة لمسا قبله وقوله فانه كثير تعليل لقوله
لا قابل في نفسه أي ليس مراده انه قليل في نفسه لانه في الواقع كثير فلا حاجة لقول
بعضهم في الكلام نوع تأويل أي لا تحسبكم بقلته في نفسه لانه كثير دفعه ويرود
تعليل التي بنفسه لان ظاهره ان المعنى استعمال الكامة في الجملة كثير في نفسه
لانه كثير اه ويصح جعل قد للتحقين والمضارع معنوي المسامحة به استحضارا
للاوردة والتجنية تندر (قوله وان أجيب عن الثاني الخ) وعن الاول أيضاً بأنه تعريف
للحرف الأصلي (قوله بأنه تعريف لفظي الخ) رده العلامة الامبريان التعريف
اللفظي يخاطب به من يعلم العرف والتعريف ويجهل وضع لفظ العرف للتعريف
صك قولك ابراهيم لمن يعلم ان القمح هو الحب المخصوص ويجهل تسميته بالبر
وايس هنا كذلك اذ لو كان المخاطب عالماً به هذا التعريف لكان عالماً بالجر لانه
مدكور فيه فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظ له (قوله ولا يرد عليه) أي ابن هشام
وذكره في الايراد بوجه يقع نشأ من توهـم الموردان المراد بحرف الجر في كلام ابن
هشام مطلق أداة الجر حتى يشمل المضاف وهو خلاف ما جرى عليه الشارح
وكون الايراد على ابن هشام ونشأ ايراد الآية توهـم مطلق الاداة مأخوذ من ظاهر
عبارة الحنفية ونصها بعد ذلك ككلام ابن هشام لكن يرد عليه نحوهم ان تقوم ويوم
ينفع الصادقين صدقهم فان مدخول أداة الجر فيه ايس باسم الأ أن يراد أن العلامة
مدخول الاداة من غير تأويل فيخرج ما ذكره لاحتياجه الى التأويل اه

ولا يخفى ان جواب المحشي عن الابراد المذكور غير جواب الحفيص ويحتج على
على بعد ان الابراد على كلام المصنف وبعضهم ويزع فجع على الاول على ان هتام
والثاني على المصنف ويرد على الاحتمالين الاحتمالين ان الجواب بقيدان الجز
يشمل الظاهر وغيره فحينئذ توجد علامة المصنف في عن وعلى هو المحكى الإلهام
فلم يترسخ حينئذ مالابن هشام وهو قد أقر ترجمته وكتب شيخنا ما نصه قوله رشح الخ
يشعر ظاهرا بما قرأ مالابن هشام وقوله بعد ولا يرد عليه الخ ان كان ضمير فلا ين
هشام فالوجه الاقتصار على من أن تقوم اذ هو الذي يتوهم وروى عنه وان كان
للمصنف كما بعض الهوامش القديمة كان الجواب بأبي الاسمية في المحلين تأويلية
مشروبان العلامة وهي الجر حاصلة في الموضوعين أعني الجر بالحرف في الاول
والجر بالاضافة في الثاني ويجعل الجر حينئذ على الظاهر وغيره فحينئذ توجد
علامة المصنف في عن وعلى والكاف الاسميات فلم يترسخ مالابن هشام فتدبر (قوله
لندرتهما) لاحاجة لذلك بل الصحيح أنه لا جر بالهتاهم في نحو قولك ابرز يدقا
ولا قاعد بل الجار هو الحرف المتوهم ولا بالجارورة في نحو وأرجابكم بالجر عطفا
على الوجوه وجر ضرب خرب بل بجار الجوارر على انه قديم قال خرب من النعت
السيبي فلا جرفه لأجل الجارورة أصلا (قوله وسبأ تيك عن الروادني) أي من
أه يتختر زيه عن نون اذن وضيف فانه نفس الآخر لا لاقفة له (قوله حتى يرد الخ)
أي فيكون التعريف غير جامع وقوله في الدرج احتمز به عن الوقف فانه لا توين
فيه فلا يأتي صدق ولا عدمه اه شيخنا (قوله في الدرج) أي فيكون التعريف
غير مانع وأما في الوقف فلا توين فلفظ تأمل اه شيخنا (قوله كما فهم مما قدمته)
وهو قوله المزيدة في آخر ضيفين (قوله وضيفان) سميعة تنبئة (قوله من المتحرك
الخ) فقد تكون بعض كلمة كافي قوله يقولون لا تهلك أسى وتعمل فانه من
الجيم أو الحاء على اختلاف الروادني الى الياء وقد تكون كلمة كانه حتى بل
دمي محملى فعمله هو القافية (قوله المصرة) أي لا بمعنى الاصطلاح كما
تقدم التنبيه على ذلك (قوله بالهاء) أي لانها لا تكون روايا عندهم (قوله نعم
يرد الى قوله فان الظاهر الخ) فيه ان هذه تعاريف لحقائق جهات فانه يظهر
صحة شي ثم ايراده لا ينبغي انما يورد المحقق فحق اه شيخنا ولو سلم ان هتامن
توين انترخم فبراد بقوله الملاحقة للقوافي ما هو أعم من الملاحقة لرويسا أو لما قبله

لأنه ينبغي حمل الكلام على ما يصح تأمل (قوله وهو الاقرب) أي لأنه لا يتم أمرها
بذلك الا اذا كان مصيبا كما هو المعنى على الضم (قوله وهو المسكن) أراد به الخميم
التي تحمل على الابل أو الذي لا يحمل وعليه فالبناء بمعنى من ويفيد الاول قول
المحدثي أي لم يكن زحالتنا الخ (قوله والاستثناء منقطع) وجه ذلك انه يعتبر
في المتصل أمر ان يكون المستثنى داخل في المستثنى منه وأن يكون حكم المستثنى
نقيضا لحكم المرتضى منتهيه فاذا فقد الامر ان أحدهما كان منقطعاً وحكم
المستثنى في هذا البيت ليس نقيضاً اذ حكم المستثنى منه قرب الرحيل وحكم المستثنى
عدم الذهاب بالفعل لعدم قرب الرحيل فاتفق الامر الاول ثم ان اعتبر ان
الابل غير داخل في المستثنى منه كان الامر الاول مستثنياً أيضاً والمعنى قرب ارتحالنا
لكن الابل لم تذهب بالفعل فالضمير عبارة عن الأدميين فقط لا عما يشمل الابل
تأمل (قوله أي لكن زحالتنا الخ) دفع هذا الاستدراك ما يتوهم من قرب
رحيلهم أنهم أرسلوا ابلهم فذامهم حامله لرحالهم على ما يفيد كلام المحدثي
أو أرسلواهم منها على الاحتمال الثاني وهذا كله على عدم الدخول في المستثنى منه
واما على الدخول فيكون الاستدراك توكيداً للاستفهام بما قبله من عدم ذهاب
الابل بالفعل لجران العادة بسببها (قوله كما في صه ويومئذ) أي فان أصل الهاء
والذال الكثرين فخر كما بالعكس لدخول القنوين الساكن عليهم ما وان لم يكن غالباً
(قوله وهذا خلاف ما أجمعوا عليه) راجع لقوله يسكن ما قبله لا لقوله ويقول الخ
اذ اجتماع الساكنين في الوقف جائز اتفاقاً ولو لم يكن الاول حرفين كما اذا وقفت
على بكر وزيد (قوله ويظهر لي الخ) كأنه لم يعتبر الا جماع (قوله محذوف) أي
قطعت أفاذ بعضهم انه مذكور في الاسباب وهو قوله تنشطه كل معلاة
الوهق أي تسارات هذا المكان القاتم بحسن السداد في السير كل ناقة يعلوها
الوهق أي الخيل الذي يتقاد به وقيل المعلاة الناقة التي تبعد الخطوة في السير
والوهق المبادرة فيه وتمام قوله وقائم الخ مشبه الاعلام لماع الخفقن ومشبهه
أي مختلط والاعلام جمع علم وهو ما يتدى به في الطريق ولماع الخفقن كثير ليعان
السراب وهو ما تراه نصف النهار كأنه ماء وفي عيد الحكيم الخفق بالسكون
الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطربت حرثاً للضرورة
والمراد به السراب الخفاف نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلمة الاطراف خالية

المر لم يسكنها أحد ولا يميز فيها اعلام لظلمتها أو لغمومها المساعة السراب (قوله انجبه
 عليه انه كان الخ) قد يقال ان الخط تابع للوقف فاطلق الوقف وأراد لازمه فيصح
 التعليل اه شيخنا ونقل أيضا عن شيخنا الباجوري بقوله الله ببركتهم (قوله في مطلق
 الخالفة الخ) فتتوزع القوافي مخالفاً للتحقيق بقصره على حالة الوقف وتوزن فيه
 مخالفاً له بكونه مشتركين الحالتين والتتوين الحقيقي معه ورعى حالة الوصول
 اذ لا يوجد في النطق الا حينئذ فتدبر (قوله لا يؤتى به وقتاً) أي بل انما يؤتى به في حالة
 الوصول تأمل (قوله اذ لا يعلم الخ) قد يقال يعلم ذلك بسكونه لأن يقال المراد الاعلام
 القوي بقريته لفظية وفي المعنى وفاؤده الفرق بين الوقف والوصل اه أي ان الاتيان
 به يدل على الوقف وحده فيجتمعه مع الوقف وعنده وان كانت القوافي ساكنة
 لا اجل توافق الروي مطلقاً كذا في الامير عليه وهو نظير ما في المحشى (قوله كتبتون
 ما لا ينصرف) ثم اذ انون ما لا ينصرف للضرورة عاد الجربا لكثرة لانه انما المتع تبعاله
 وقد عاد فيعود وهـ اذ ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين معرف اما على
 القول بأنه تنوين آخر أي به لجزء الضرورة وهو المراج فقبيل لا يجرب بالكسرة بل
 بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجرب بالكسرة نظر الى أنه بصورة تنوين الصرف
 كما افاده المحشى في الكلام عـ في قوله وحده بالفتحة ما لا ينصرف (قوله غابته ان اثر
 العلتين قد يخالف) فيه ان اثر العلتين هو عدم تنوين الصرف لاطلاق التنوين وهو
 لم يخالف الا أن يقال أواد بالانجر بالفتحة (قوله ويرد الخ) على أن اعرابه ليس
 بالضمه ومطر مضمومهم يظهر فيما نون مضمومها نحو باعد بالفتح وقتك الا وافي كما سيأتي
 عند قول المصنف واضعم أو انصب بما اضطراراً نونا عماله استحقاق ضم نونا *
 ويقال له تنوين الصرف من اضافة العلم للخاص على التحقيق من أن انصرف
 التنوين اه أمير (وجوز بعضهم الخ) فاذا سمى به تمحض للممكن كما اختاره
 الرضي ولا يرد عليه اختصاص تنوين التذكير بالمبنيات لأن الذي يخص بها هو
 المتمحض للتذكير (قوله انسب بالاسم الاول) وهو وتنوين الامكنية وقد
 يقال أشار الشارح بما ذكره الى أن التمكن والتمكن مرادهم ما الفردي
 الكامل فيكون راجعاً للاسماء الثلاثة فلا ياتي ان أصل التمكن موجود في
 الاسم العربي غير المنصرف فلا يرد ما قيل ان الاولى هو الاسم الاول لان التمكن
 حاصل بالاعراب فالممنوع من الصرف متمكن غير ممكن تأمل (قوله

على نونه والمراد أي بواسطة الشهرة أي اشتهر فيما بينهم ان هذا البعض العلم
 المختوم به هو أسماء الأفعال والاصوات قاله بعضهم (قوله فلم تدخل هؤلاء الخ)
 طرفة عينه لولا ايراد ما أريد بالبعض لدخلت وليس كذلك بل هي خارجة بقوله
 في حال تكبره اذ هؤلاء اسم اشارة معرفة لا يعرض له التكبير وقول بعضهم انها
 خارجة بقوله ليدل على التبعكبير غير منبهي لخروجها عما قبله على انه ليس من
 التعريف بل هو راند عليه ما ان وجه التسمية اه شيئا (قوله وانما لم يعتبروا
 الخ) جواب سؤال نشأ عما يتخلص به هو انه هلاقلتم بالتفصيل في الفعل فيكون
 مامدلوله حدث معين معرفة ومادلوله غير معين نكرة ولا تقولون انه نكرة دائما
 ويحتمل ان تقدير السؤال هلاقلتم بنظر ما صنعتهم في اسم الفعل بأنه يصح التنوين
 في الفعل للدلالة على التكبير وعدمه لك الدلالة على التعريف واقتصر بعضهم
 في تقرير السؤال على الاول وهو الايق بالجواب (قوله وأعمى) علمه منع صرفه
 الوجودية ووزن الفعل لانه يوزن اذ حرج (قوله ما قاله المبرد والزجاج) لوصف
 اعروض عن حركات نحو حبل بل كان أولى بالتعويض لان حركته كما يتعدى
 ظهر وهما والتعذر فوق النقل كذا في المعنى (قوله على ما قاله ابن مالك) علمه مبني
 على ان منع الصرف مقدم على الاعلال فتع من الصرف أولا لوجود صبغة منتهى
 الجموع حقيقة ثم اعل بذف الالف واستحسب منع الصرف وأني بتنوين العوض
 أما اذا قدم الاعلال على منع الصرف بأن حذف الالف اولاً ثم منع من الصرف
 فلا يصح ادلا وجه لمنعه من الصرف لعدم صبغة منتهى الجمع لاحقيقة ولا تقديرا
 اذ ليست الالف محذوفة لعله حتى تكون في حكم الثابت بخلاف جوار وانظر
 على قول ابن مالك بماذا ينطق حال الجر هل بالتنوين مع الفتحة تمنع الصرف أو به
 مع الكسرة تبعاً للتنوين المشبه بالتنوين الصرف قال شيئا واعمل الاول أقرب
 (قوله واختار في المعنى انه للصرف) حيث قال بعد ما نقل الاول عن ابن مالك
 والذي يظهر خلافه وانه تنوين الصرف وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية
 كذهاب الياء من نحو جوار وغواش اه أي ان الالف جنادل علامة الجمعية
 فحذفها منحل بها لان المحذوف اعتبارا كما لعدم ما خلت الصبغة بصرف اه
 أمير وهو يفيد انه مصروف لاختلال الصبغة سواء كان الاعلال مقدما على منع
 الصرف أولا وان بني شيئا كلام المعنى على ان الاعلال مقدم على منع الصرف

(قوله أقصر من هذا القول) أي وهو منه وقوله أوزايد اعلمه أي مع الاشتغال
 عليه (قوله وأما حينئذ الخ) أي فإن لم يعتبر تعيين الأجزاء تضاف إليه ~~بعض~~ ~~بعض~~
 الإضافات من إضافة أحد المترادفين الخ وإن اعتبر بركات الإشارة وهذا المذهب
 إذ من تعيينها بالمضامى فإن قيدت به فالإضافة للبيان مطابقة لهذا كلامه (قوله
 إلا أن يقدّر الخ) أو يقال أنه توطئتها بعده الذي هو محل الرد (قوله وكانوا أتت
 ابن سنجح) أي مثل قوله بعافية في أنه حال من الكافي الأولى أو الثانية فيرجع
 من ذلك أربع صور قد تدر (قول أشار وزعم الأخص الخ) مقابل قوله وكثرت
 وقوله وردت بجازمة الخ أي وبأنه سبق له حكم البناء فيستحب إلى أن يقوم دليل
 على خلافه وبأن العرب بنت الطرف المضاف لاذول لأنه لا يكون مضافاً إلى
 لعدم شبه الحرف فيه وبأنهم قالوا لو تذهب في ذلك فربما لو كان معرماً لم يجر فقه
 لأنه مضاف إليه فدل على أنه مبني وحركت بالكسرة لانه الأصل في التخصيص من
 التقاء الساكنين وبالفتح تارة أخرى للتخفيف (قوله قل الرضى الخ) وقيل معنى
 كونه في مقابلهما أن جمع المذكر الما لم يزيد فيه جرفان وفي المؤنث لم يزد إلا حرف
 واحد لأن التاء موجودة في مفردة فزيد التنوين له وازى النون في جمع المذكر
 وردت بآن التاء التي في المفردة ليست هي التي في الجمع على أن هذا الجمع لا يخص
 بعافية التاء بل يكون فيما تجرد عنها كهنديات وزينيات وفي المذكر كاسطولات
 والحكم في الجمع واحد اهـ فلو كانت الجواب بآن التاء موجودة في نحو زينب
 تقديرها ونحو اسطبل لعدم العقل في حكم المؤنث فقوله التاء كما اهـ شيخنا
 (قوله فقط) أي فلا يدل على التمكن (قوله وقوله أوزايد الذي في الواحد الخ) بل
 وثانيه لأن جمع المذكر الما قد لا يكون في واحدة تنوين كما في ابراهيمون (قوله
 ولا يلزم من القيام المذكور) لعل الأولى من المقابلة المذكورة لا يقال المراد
 بالقيام قيام النون في جميع المذكر مقام التنوين في مفردة لانه قول كان المناسب
 حينئذ أن يقول كونه في رتبة لا كونه في ربتها كما لا يخفى (قوله تدخل فيما فيه
 تنوين المقابلة) أي تجتمع مع التنوين كما هو نص عبارة البيضاوي (قوله ولي فيه
 بحث الخ) أن كان مقصود المحشى الاعتراض على الشارح بأنه لا يتعين ما قاله
 لوجود احتمال آخر حينئذ يسقط رده على الربعي فالامر ظاهر وإن كان مقصود
 الاعتراض بأن المتعين أن من نون نحو عرفات بنظر الخ فقيه نظر لانه يمكن رده بأن

لا نسلم تعيين هذا التنوين مع بل هذه اللغات كلها يحتمل أن ينظر فيها الحالة الراهنة
 فالجبر بما ذكره من وقوع التنوين ظاهر لأن العلتين انما تؤثران منع تنوين التمسكين
 المتابع له فمفع الجبر بالسكر لا مطلق التنوين وأما الجبر بالسكر من غير تنوين
 فثبت أنه هذا التنوين تنوين التمسكين فمفع وجود العلتين وبقي الجبر بالسكر
 تنبها على أن هذا التنوين ليس تنوين تمكين وأما الجبر بالفتحة من غير تنوين
 فلا اعتبار المشابهة من جميع الوجوه (قوله ونسبها) أي مشابهة تامة لا كالمشابهة
 في طالعها جلا ولذا لا يكون دونه ما هنا الا يجوز فيه التنوين فلا يقال لا مانع من
 قولك لا مال زيد بالنصب والتنوين على حد لا طالع جلا (قوله علما) يشمل
 السكتية واللقب وفي حكم العلم ما كنى به من فلان وفلانة اه أمير (قوله موصوفا)
 لا ان كان خيرا وقوله الى معلم خصه بعضهم بالأب لا الأعم والجد لعدم الكثرة
 المحققة اه أمير (قوله من ابن) بيان لما (قوله جارية الخ) تمامه كريمة
 أخواتها والعمية * واخرج ابن جني البيت عن الضرورة بجعله ابن بدلا لاصفة اه
 أمير وفي بعض الكتبات ان تمامه * تزوجت شخصا غليظ الرقبه (قوله
 فأفقيه الخ) قال ابوالفرج في الاغانى كان أبوالاسود الذي يجلس الى فناء امرأة
 بالبصرة فمتحدث اليها وكانت برزة جميلة فقالت له يا أبا الاسود هل لك في أن
 تزوجك فاني صانع الكعب حسنة التدبير فأنعت باليسور قال نعم فجمعت أهلها
 وزوجته فوجدتها على خلاف ما قالت فجمع أهلها وانشد لهم

أريت امرأ كنت لم ابله * أتاني فقال اتخذني خايلا
 فخالفته ثم اكرمته * فلم استفد من لديه قبلا
 وأفقيه حين جرت به * كذوب الحديث سر وفاخيلا
 فذكرته ثم عاتبته * صنا بارقيقا وقولا جميلا
 فأفقيه غير مستعجب * ولا ذاكر الله الا قبيلا
 الست حقيقا نوديعه * واتباع ذلك صرما طويلا

فقالوا لى والله يا أبا الاسود قال تلمكم صاحبكم وقد طلقها فأصرفت معهم اه
 أمير (قوله لا بدخول حرف النداء الخ) مبنى على ان المعنى الحرف الذى يصح
 استعماله للنداء وان لم يكن مستعملا فيه الآن لا على ان المعنى الحرفى الذى
 استعمل الآن فى النداء أى النداء (قوله على السرى) هو كهدى السير لايلا كما

في القاموس (قوله بل على نحو كذبه) أي كما صرح به الشاعر في بقية البيت
 وهو قوله * للأذراع العيس أو كف اليد (قوله وهذا التعبير الخ) أي لأن
 الكلمة إذا كانت موضوعة على حرف واحد أسئلة ينطق بالإيم لا بل بل فيقال
 في جيم وفي قاف وفي المتصل بالفعل في نحو ضربت النساء فاعل ولا يقال به
 فاعل وأما ما كان على حرف واحد عروضا لا أسئلة نحو وقت نسيك فانه يعبر عنه
 بلنظفه لإيابه فيقال ق فعل أمر ولا يقال التذوق فعل أمر واذ كُتبت على أكثر
 من حرف يؤتى به ماها (قوله حيث لا يعذر باعيا) أي بل ختمها باعتبار الهمزة
 (قوله محمول كقَالَ السبوطي الخ) في حاشية المنهج نقل عن الحلبي أن الأفضل
 الصوم سواء كان واجبا أو مندوبا كصوم الاثنين من الخميس إذا كان ورد له
 ما لم يخف ضرر الخوالم يشق احتماله عادة وان لم يخف الإسهام اه وبعبارة التحفة
 والصوم في رمضان وبلحق به كما هو ظاهر كل صوم واجب نحو نذر أو قضاء أو كفارة
 ثم رأيت الزركشي نقل عنهم أن هذا التفصيل يخرج في الواجب وغيره أساسا في سفر
 قصر أفضل من الفطران لم يتفرقه به تجميلا لئلا يمتد منه ولا يذلل أكثر من أحواله
 صلى الله عليه وسلم فان تضرر به نحو الم يشق احتماله عادة فالفطر أفضل للحبر
 العجيين انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صائما في السفر قد ظالم عليه فقال
 ليس من البر أن تصوموا في السفر ما إذا خشى منه تخولف منفعته فخشو فيجب
 الفطر فان صام عصي وأجزاه ولو خشى ضعفا مآلا لاحتلاله أفضل الفطر في سفر
 حج أو غزوة وهو أفضل مطلقا من شك فيه أو وجد في نفسه كراهة الترخص أو كان
 ممن يستدعيه بعبادة الناس وكذلك استأثر الرخص انتهت بالحرف وبه تعلم
 ما في المحشى (قوله والتأدير كالعدم) فقد صدر جوابا أنه لا يرد قضاء فلا حاجة
 لاستثنائه اه حذف (قوله وليس المحكوم عليه الخ) لا يسأل لاحاجة في زيد
 ثلاثي إلى ارادة زيد المستعمل في الذات الواقع في تركيب آخر لان زيد الواقع
 في هذا التركيب ثلاثي أيضا * لانا نقول المقصود بالحكم عليه بالثلاثي المسمى
 اللفظي لزيد الواقع في التركيب الآخر وهو لفظ زيد المراد منه الذات جري على
 قاعدة أن الأحكام المتأثرة على مسميات الألفاظ سواء كانت ثلاثية المسميات ألقاها
 أو معاني وأيضا الموضوع علم الذات هو زيد الواقع في التركيب الآخر فهو أولى
 بأن يقصد بالحكم وأيضا اجراء باب الإسناد اللفظي على وتيرة واحدة يقتضى

ارادة الواقع في التركيب الآخروه - شا كما لا ينافي ان نفس زيد الواقع في هذا
 التركيب ، أيضا لا ينافي غاية الامر ان هذا غير مقصود بالذات على ان يكون هذا ثلاثيا
 بعلم ان التركيب يكون زيد الواقع في تركيب آخر ثلاثي التوافق اللغظين اللفظ الذي
 جعلناه اسماء اللفظ الذي جعلناه مسمى اه مؤلف وأقره شيخنا السكندر على
 التعليل الاول وهو قوله جرياعلى قاعدة الخ ان لا يقيد ارادة اللفظ الواقع
 في التركيب الآخر الا من جملة المسمى اللفظ الواقع في هذا التركيب كالأخفى ، (قوله
 بالانفاذ المعنوي) هو ان تستدالى الكلمة بالاعتناء بقولك زيد قائم قد استند
 اليه القيام الى لفظ زيد ظاهر او هو في الحقيقة اعتناء أعني الذات المتخصصة (قوله
 لان المحكوم هابه الخ) بقولك ضرب فعل ماض قد استندت فيه الفعلية والماضوية
 الى لفظ ضرب المذكور ظاهر او هو في الحقيقة اعتناء به وهو لفظ ضرب الواقع في نحو
 قولك ضرب زيد عمرا (قوله الى الاسم الخ) صوابه الى الكلمة مما اراد ان يلفظها
 جازلك ان تعزيمها وقوله كككون آخر الاسم صوابه كككون آخر الكلمة كما عبر
 بذلك في قوله وإذا كان الثاني الكلمة الخ الا أن يقال أراد الاسمية التبعية بارادة
 اللفظ فيعذب اه شيعنا (قوله اذا كان لفظه حرفا) نحو من (قوله فيه ان
 صيغة الخ) هذا البحث للهبوطى كافي وحرف ويمكن دفعه بأنه لم يجعله من أول الامر
 مصدر العدم شهرته بل حقه على المشهور وانتقل منه لغيره اه لاقه وفرقة اذ يجوز
 الاستعمال في أحد معاني اشتراكه للاحظة لعلاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه
 كما هو معلوم من فن البيان (قوله في مقام التعريف) أى الذى منه التعريف
 بالخاصة كالعلامة هنا (قوله لا يؤثر) أى كفى الحبيبات المرادة في التعريف
 (قوله أى قالوا بسجنته) وتكون حكاية التفاتية والافكان القياس لتسجنته
 بالاسم تأمل اه شيعنا (قوله تصغير معدى) بتشديد الدال المكسورة (قوله
 بين الشديتين الخ) أى الحرفين الشديتين وهما الدالان اذ تصغير معدى تشدد الدال
 مع بدو فاجمع ما ذكر وحرف بعض الكتاب فيكتب الشديتين ونقل عن بعض
 الأفاضل الاولى أن يقول كراهة للجمع بين الساكنين وهو كلام من لم يعرف
 التصغير يذبر اه شيعنا ويمكن أن يقال الشديتين تشبيه تشديد معنى النطق
 بحرف شديد (قوله كما ستعرفه) أى من انها انما تضمر بعد كى ولا مكى ولا م
 الجرد وحتى وأو والفاء الواقعتين في الجواب وبعد العاطف على اسم خالص

(قوله على ما قاله شيخنا) حيث قال فالمعنى وهذا اللفظ مطية الكذب أى يقدمه
الرجل امام كاذبه لئلا يتوصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكوم كما
يركب الرجل في سيره مطية يقضى عليها حاجته بمقال بعضهم ولم أوقف على ذلك
فى شئ من كتب الأفعال (قوله ويحتمل ان المراد الخ) لعدم معناه انه اذا أراد
الشخص حكاية كلام كذب توصل لذلك بالبيان بالزعم فليس المقصود من الزعم
إفادة نسبة الكذب كما هو الاحتمال الاول بل التوصل الى حكاية القوله الكذب
عنده ليدفع عنه اللوم فقوله الكاذب أى حاكى الكذب وليس معناه أنه اذا أراد
الشخص أن يخلق كلاما من عنده نفسه عبر بقوله زعمواسترافاً عنهم (قوله وان
أرهمه كلام البعض) عبارته قوله المنوع صفة ونائب الفاعل ضمير مستتر
يعود على الموصوف على تقدير مضاف أى المنوع بتقديمه اه فقوله على الموصوف
يوهم ان المراد الموصوف المعنون عنهم هذا اللفظ فى قول المشايخ الموصوف وان
كان مراده الموصوف بقوله المنوع وذلك الموصوف هو قوله معمول (قوله على
حذف ثلاث مضافات الخ). ويحتمل ان التقدير المنوع تأخير به عن معمول
صفته تدبر (قوله بأن له علاما) أى أر بأن غلامه بجاء بل هذا هو الاظهر (قوله
وانما لم يكتبوا الخ) أى لم يكتبوا هذا لئلا يجهلوا بين الامرين وكما هو الانسب
بالتعميل تأمل (قوله أى الحكيم الخ) احتياج له لئلا يفتقر الى معنى
أربعة بل معنى واحد وهو نون تلحق الآخراخ والاربعة السابقة أنواع له فان أريد
بمعناه أنواعه كان الدليل عين الدعوى اذ المعنى حينئذ انما اختصاص التنوين بالاسم
لاختصاص أنواعه بالاسم وكونه استدلالا على اختصاص الجنس باختصاص
أنواعه فاسد لان المفعول علامة ليس للجنس بل جزئيات أنواعه فقوله الشيخ الى
الاستدلال على اختصاص التنوين باختصاص ثرات أنواعه اه شيخنا وقد
يقال لا حاجة لهذا لانه يجوز أن يراد بالاعانى الأنواع ويراد بالتنوين جزئياته لانها
هى المفعولة علامة لا الجنس لعدم وجوده الا فى الذهن والمعنى وأما اختصاص
التنوين بمعنى جزئياته فلان الأنواع الصادقة عليه مختصة بالاسم ويلزم من
اختصاص النوع اختصاص الافراد وبهذا تعلم ان ما يتبادر من كلام المحشى من
ان المراد من التنوين الجنس غير مراد تدبر (قوله على تقدير مضاف) أى وهو
أنواع لان الحكيم انما ذكر وهما للأنواع ولأن أن تقول لا حاجة الى هذا التقدير

ولما ادعاه من ان الانسافة لأدنى ملائمة تأمل (قوله وكونه في جميع المؤنث الخ)
لادلائمه على تمام الاسم لاشتراكها والكلام في الحكم الخاصة تدبر (قوله
قظا هز نون) عبارة حذف أمالا ممكنة فلان معناها كون مدخول التنوين أمكن
أي لم يشبه الحرف في معنى ولا الفعل في معنى من الصرف وذلك مختص بالاسم كما هو
ظاهر وأما التنكير فلان معناه الدلالة على كون مدخوله منسكرا وذلك المعنى
لا يكون إلا في الاسم اه أي لان الدلالة على كون المدخول منسكرا لا توجد إلا اذا
تأتى أن يكون له حالة تعريف والفعل وضعه على الإبهام دائما فلا تأتي فيه الدلالة
المذكورة وهذا إنشاء على ما يأتي للحمشي وسبب يأتي عن الجاسمي توجيه آخر فتدبر
(قوله لا يعتم ما جملة) قد يقال قد يعقب الفعل جملة نحو زيد كمن يضرب عمرا
فلو قال لا يعقبه ما جملة مضاف اليها لان الجملة المعروض عنها لا بد أن تكون مضافا
اليها والمضاف لا يكون إلا ما لا يستقام ويدفع بجمع العتبية في ذلك لوجود الفاصل
تدبرا وهو اسم كمن تأمل (قوله تتحملة لضمير المتكلم) فيه ان ضمير المتكلم
لا يستتر في أفعال الأفعال كما قاله ابن الجاسمي اه عبد الحكيم (قوله خفية
الخ) عبارة الحفي خفية لا يدركها المبتدئ لكثرة الأنواع بخلاف النداء اه
أي في خبره ليريد المنعولية أو فيه أوله أو معه أو الجميع بخلاف كون الكلمة
مطلوبا أو بالمدلولها لا يتبني على المتدي اذ هو شئ واحد لا حيرة فيه بين شئ وشئ
وهذا يندفع بحت اسم الذي معناه كيف يدرك كون الكلمة متادا ولا يدرك
كونها منعولا ونسوم اناطة النظر بالمعاني تأمل اه شينخا بزادة (قوله
لان وضع الفعل على التنصيص الخ) عبارة الجاسمي وانما اختص دخول حرف
التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستعمل بالفه وميبة يدل عليه اللفظ مطابقة
والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لمطابقة انتهت وناقشه
حواشيه في قوله يدل عليه اللفظ مطابقة بأنه ان أريد بالمطابقة معناها الحقيقي
وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له لم أن لا تدخل لام التعريف على الاسم حال
كونه مستعملا في معناه المجازي لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازي غير
ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له واللازم باطل وان أريد به ما تكون
قصدية لا في ضمن دلالة اخرى سواء كانت على ما وضع له أو غير ما وضع له ولذلك قالوا
دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا منه

والتضمن والالتزام فهنم الجزء والملازم في ضمن الكل والمزوم لزم جواز دخول لام
 التعريف على الفاعل اذا استعمل في مجر ذلك الحدث لكونه معنى مستقلا لا بد لولا له
 مطابقة هذا المعنى والملازم باطل اللهم الا أن يقال ان هذا التعميل هو انما
 جواز دخولها عليه لكن لما كان الاستعمال المجازي فزاع الاستعمال الحقيقي
 والاستعمال الحقيقي للفاعل يأتى عن دخول اللام عليه لكونه معناه الحقيقي غير
 مستعمل كان الاستعمال المجازي كذلك بخلاف الابهام فان كنهها اجالته على
 السواء لكونه معناه الحقيقي والمجازي مستقلا أو يقال ان تعبيره بالفاعل عن
 النسبة مجر يفرض على غير صحيح في الاستعمال ومادة النقص يجب أن تكون
 موجودة (قوله على طريق السكينة) أى ان اعتبار هنا قرينة غير مانعة
 وقوله أو المجاز المرسل أى ان اعتبار هنا قرينة مانعة وبهذا النقص يقال ان
 كانت القرينة مانعة تعين المجاز والانهيبت السكينة فلا وجه لجواز الامرين
 تأمل (قوله أو أشار الخ) لو عبر بالواو اسكان له صحة وأما هذا في ميدان الجواب
 الاول مبنى على عدم العجبة المذكورة فكيف يصح الا أن يتجنى بأن المحووظ
 مختلف وان كان لا بد منهما اه شئنا وقد يقال صحة الجواب الاول لا تتوقف
 على الاشارة الى صحة غير المروي بل على نفس العجبة كما لا يخفى وبعد ما اراد بصحة
 غير المروي انه يصح عند الحل والبيان والامتناع ذلك لانه يصح ذلك عند قراءة
 كلام المصنف وحده اظهر بطلانه ومع ذلك فالنائب عدم التغيير تدبر
 (قوله ثم المراد ببناء الفاعل الخ) اخترع هذا المعنى للفاعل الذى لم يوافق اللغة
 والاصطلاح ليدفع القصور والدور وفيه ان القصور لا يضر اذا غالب العلامات
 قاصر فان قبول ال أو الجر مشافى الاسم لا يعنى كان ناء الفاعل حتى بالمعنى الذى
 ذكره لا تم الاعمال كلها الا ترى ان الامر لا يعرف الابهام بها فاذا قصرت على
 ناء نحو وقت وتعدت مما يعلم لها ابناء على حمل اللفظ على ما يوافق الاصطلاح لم
 يضر على النالوسلمت ضرر قصورها عن نوع الماضى قلت المراد كل ما يطلق عليه
 فاعل اصطلاحا حقيقة أو مجازا واما الدور في دفعه بان مخاطب هرمن يعلم ان ناء
 الفاعل ناء نحو ضربت ولا يعرف ان ضرب يقال له فعل اصطلاحا ويكون ذلك
 الفاعل للمعنيين خارجا عن التعريف وكذا يقال في ناء تأنيب الفاعل اه شئنا
 بزيادة وتغيير ولو قال الشارح بالناء الضمير لاستغنى عن هذه التفسيرات ولم

ثبوت عليه التاء اللاحقة ليس ولا غيرهما (قوله ولزوم الدور) وجه اندفاعه ان
 الفاعل المذكور في علامة الفعول هو الفاعل المعنوي وهو من أوجد الفعل الخ
 والفاعل الذي أخذ في تعريفه الفعل هو الفاعل اللفظي وهو الاصل المسمى بالمفسر
 بالاسم المستد اليه فعل فيبينهما التباين اذ التامعنى وهذا اللفظ قد يبر (قوله يدخل
 التاء الخ) أي لانها يصدق عليها انها تاء الفاعل أي المنسوبة اليه من حيث
 كونها جزءا منه أو جوارفة له أو دالة عليه لزوما (قوله لانها ليست دالة
 بالمطابقة بل باللزوم هنا لان التاء في أنت تدل على الخطاب والخطاب يستدعي
 مخاطبا والمخاطب هو الفاعل هذا على القول بأن الضمير أن اما على القول بأنه
 مجرور أنت فالتاء لادالة افعالها على شيء أصلا لانها كالزاي من زيد فهي خارجة
 بقوله الدالة (قوله فظاهر) هذا اذا كانت التاء المتكاملة لا غير كما يظهر من
 كلامه بعد ما اذا كانت تاء المخاطب أو المخاطبة ففاعل الرجاء هو المتكلم
 لأحدهما فلا بد أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر لئلا يراه شيخنا (قوله أي
 تأنيث الفاعل) هذا ايضا الاحتراز بالساكنة من نحو تاء فاطمة في رأيت
 فاطمة وتاء قوة في ولدت قوة ونحو تاء رب وتعت على لغة من حرك تاءهما إلا أن يقال
 هذا تغصير بما آل اليه الأمر لكن لا ينسب حينئذ ان يزيد الخ تأمل (قوله
 بالمعنى المتقدم) هو من وجه لانه الفعل أو قام به أو نفي عنه وقوله لما مر أي من
 ان لا يحدث لها وقوله بما مر أي من أن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر (قوله
 لا على ما يأتي عن السيد) أي من أن معناها ثبت انتفاء وصف ما أسندت اليه
 وظاهره انه على كلام السيد لا يحتاج للجواب بما مر وقد يوجه بأذنا ان قلت
 است قائما كانت التاء دالة على من قام به معنى ليس وهو الثبوت المذكور من حيث
 ان الوصف المضاف اليه الانتفاء قائم بالتكامل أو من حيث كون الانتفاء عن التكامل
 وكذا يقال في ليست هنا قائمة تأمل (قوله إلا أن يحجب بما مر) أي في ليس من
 أن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر ومدلول الخبر كالقيام في عست هذا أن تقوم
 أو جدهم عند تزيلا لترجي منزلة الحاصل بالفعل ولو ذكر هذا فيما تقدم في عسى كقوله
 شيخنا ان كانت الحوالة هنا عليه اذا ما تقدم له في عسى لا يقع هنا حتى تكون الحوالة
 عليه (قوله أي للتخلص الخ) حمل الكلام على العلة المباحة فاحتاج لها ذكر
 ولو حمل على بيان السبب المتقدم لاستغنى عنه (قوله قياسا على ما النافية) هذا

منتهى على انها لترجي فان ظاهر الشارح انه يوافق على فعليتها وقوله بعد
 أى قياسا على اجلها منتهى بليس فان ظاهر الشارح انه يوافق على فعليتها بالآتي
 يقال انه لا انتقاض وان كلامنا أصحاب القواين يوافق الآخرة على الحقيقة
 واقتصار الشارح تعويل على من أظهر الخلاف (قوله بتعريفها) فيه نفس
 وذلك لان النفي المدلول ليس معنى مستقل أى مقصود لذاته وليست آله لتعرف
 حال شيئين بخلاف النفي الذى هو معنى ما فانه غير مستقل أى لم يقصد لذاته بل هو آله
 لتعرف حال الغير فاستقامت بما منزلة نفيها على فعلها هذا يصح دخول التاء
 اللاحقة لها فى تاء النافع لظاهرا فى تاء المتكلم كتمام عسى لافى غيرها من تاء
 المخاطب والمخاطبة تأمل (لان النفي الخ) لا ينتج اذا المراد بكون الحروف معانها
 فى الغير انها آله لتعرف حال الغير وليست مقصودة لذاتها ومن أين ثبوت هذا
 فى ليس مع استعمال العرب الدال على الاستقلال (قوله انما على كونها حرفا عسى
 لترجي) أى الذى هو آله لتعرف حال الغير وهذا لا يسي فى صحة بناء الفعلية على
 انها لترجي المقصود لذاته فتكون بمنزلة ترجيت كما استوفيت بما ذكره سابقا فى تاء
 عسى لكن استعمال العرب يشهد لالتامى (قوله ويرد أن هذا ليس من ائب الخ
 مع قوله لان غاية ما فيه الخ) لان سلم قصر القياس على ما ذكره وان قرره الحتمى
 ولا صلاحية ذلك لتلك العلامة والالذخالت على نحو خلافى قام النساء خلاه هذا مان
 غاية ما فيه ادخال علامة على صالحها على ما قاله وما هذا الأقياس فعل على فعل
 بجماع أن كلامنا فان منع عدم السماع فى خلاف كذا ما عسى أن ألو سلنا ان هذا
 ليس قياسا نقول هو فى حكمه اه شيخنا وقال بعضهم هذا الخلاف منظره للمعنى
 لا للسمع وعدمه فالصنف راعى أن معنى تبارك التزيه المبلغ الذى لا يليق
 بغيره تعالى فضع التاء لامتناع التأنيث فى جانه تعالى وللا لفظ الجائى ان ذلك
 التزيه يكون لامعانة تعالى وصفاته أيضا أجازها اه وفى القاموس تبارك الله
 مقدس وتترصه خاصة بالله تعالى (قوله لانه وضع اسم الخ) أى كوضع لفظ
 الخمر الموضوع للسكر المتخذ من ماء العنب للسكر المتخذ من ماء النمر مثلا بجماع
 الاسمكار (قوله لان غاية ما فيه الخ) أى وهذا لا يتوقف على سماع بل هو
 أمر قيهى والا لتوقف دخول التاء فى كل جزئى من جزئيات الفعل المسامى على
 ورود ذلك عن العرب اذا لفرق بين تبارك وغيره من الافعال ولا قائل به اه حقى

وقد علمت الأفاعه بما تقدم عن شالخنا (قوله بقصر بالوزن) أي تعين القصر للوزن
والأفوه وجازر اختيارا كذلك كما تقدم عن الهمع (قوله سعدك الخ) خطاب المحب وبته
هل المتليم من استعبد المحب والاصل بباية المحبة والعشق والخامخ من خج اذا مل
وجواب الشرط محذوف أي ادام الله سعدك والضمير في يث يرجع الى المتيم اه
عبرني وسهل دخول النون في هذا الشاهد كون الفعل بمعنى الدعاء (قوله كما يفيد
صدرا البيت) وحمل الجمع في قوله منكم على التعظيم خلاف الاصل والتمييز (قوله
أي باليتنى اعلم الخ) هذا مل معنى لا اعراب خلافا لقول العيني ان التقدير باليتنى
أشعر فناب شعري مناب المبروه وأشعر ونابت الياء في شعري مناب اسم البيت
(قوله حنيفا) أي مسلمة وقوله منكم أي معدودا منكم فهو صفة لحنيفة فاجتنب
الاصل فلما قدم أعرب جالبا منه على القاعدة المشهورة أي واذا كنت مسلما
معدودا منكم فاللائق اعلامي بجواب هذا الاستفهام ويحتمل ان منكم متعلق
بشعري أو بخال من يائه (قوله مفعول شعري) قال والمعنى ليت شعري بوجود مسلم
منكم يشهر بعد السبوق فلا قلة الاعداء موجود. (قوله أي على ان الولد الخ) في
التصريح بقوله أريت ان جاءت به ام لودا * مر جلاو وليس البرودا
وأصل أريت أريت حانفت منه إله مرة الثمانية تخففها والام لودا بضم
الهزة الغصن الناعم والمرجل بالجم الذي شعرو بين الجعود والاسبوطه يقول
اخبرني ان جاءت هذه ثاب يتزوجها رجل الشعر حسن الممس كالعصن الناعم
أمرأت باحضان الالهود اعقدت كاحوا ينكر وقوع ذلك اه وعليه فاقان
مفرد لا جمع والكلام ليس في الولد بل في الزوج ليكن نقل في التصريح عن العيني
بعد نقله ما تقدم عن الهمع أي ان الوصف مستدالي فهو جماعة المذكور (قوله
لأعرب) أي خلافا لما في التصريح من البناء (قوله من البعد) أي لان المعنى
ليس على التكامل بل على خطاب الواحد أو الجمع وأيضا لو كان كذلك لاثبت
الالف كما في لساننا هو الله ربى (قوله أي في ضمن افراد) فيه أن حاصله ان
المتيم هي الافراد لان الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذن
لا يدخل الجنس في التسوية بخلاف ثمرة خير من جرادة لان الحكم بالخير يتأخرا
هو على الجنس من حيث هو على ما فيه فالاحسن ان المسوغ التنويع لانه نوع من
الكامة ولعل هذا مراد المعرب بجعله المسوغ كونه قسيما للمعرفة كما نقله عنه

المحشى آخر اقوله المعرفة لقبان الواقع لاشتركا في التوابع كإيهم مما أتى مقبل
المسوخ خروجهم بخروج الجواب لمن قال اذ فعل ينحلي بشر أو كونه فاعلا في المثنى أي
بعضهم (قوله وثانها ما حوازه وهو الاصح) أي لأن المنع في الخبر الذي يتلوا في
كون المبتدأ فاعلا وذلك منتف مع معمولة وقد يقال في تقديم المعمول التثنية
وبين عامله بالمبتدأ وهو اجنبي لانه ليس من معمولات الخبر وقيل رحررا في
الاشتغال بجمع النصب في زيد أنت فصرفه لبصل المذكور كما يأتي في قوله مسوخ
هذا الاصح مع ذلك الآن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفاعل من المذكور
لكونه ليس اجنبيا مضافا عمله في الخبر مع ان الفعل فذوي العمل أو انه لا يمنع الفصل
الاصح تأخر الاجنبي والمعمول عن العامل كما في فأنهم زيد في الدار لا مع فذوهما
كما هنا تأمل فان فيه مدته أفاده بعضهم (قوله ولو نزل أي الفعل ينحلي الخ)
الوافي يكون كلام السارح هنا عام في الاسم والفعل أن يقول الاسم أو الفعل يتميز
بكل واحد مما ذكره تميز (قوله وقد يتجاء عن أصل الخ) معناه أن القول
بأحدى هذه الطرق لا غير وكل فعل وكل حرف لا يقبل الا سنادا واحدا ممتنسا
بالنفس ظاهر واما بالمداد فانه لا يراذف الاسم أحد هما واما بمعنى المعنى فلان
معنى الحرف لا معنى له اذا لمعنى فلان لا يظرفهم معنى يتلوا انظرا حتى يكون له معنى
وكذلك الفعل معناه الذي هو الحدث والزمان والنسبة فلا معنى له لانه ليس باللفظ
أيضا حتى يكون له معنى فاندفع تشبيه بعض الأقسام في الجواب المذكور بأنه
يلزم عليه ان الى مثلا اسم لانها تقبل العلامة بمدلول مدلولها لان مدلولها التهمة
ومدلول التهمة الانتهاء وهكذا كل حرف وكل فعل اه شيبخنا (قوله لا يقبل
الاسناد) مثل الاسناد في ذلك غيره مما يجمع (قوله وهو الوقت الماضي) اهل ال
فيه وفيما بعده للجنس اذ دلالة للفظ قط وملمعه على التعيين تأمل (قوله المدرجة
تحت النوع) أي الحقيقي بخلاف النوع الاضافي كالجوان فان مال كالكائنات
المدرجة تحته أنواع لا أسماء تأمل (قوله انخطت رتبها الخ) يشيد لترتبة
الاشتراك دون رتبة الاختصاص وفيه ان الاختصاص هنا مضموع وهو الفعل
بخلاف الاشتراك فانه بين وتبضع وشريف هو الاسم فالاشتراك ماوجب شرفا الا
أن يقال انه نظر للاشتراك من حيث هو فانه دون الاختصاص من حيث هو تأمل
(قوله الجملة في محل نصب الخ) والمعنى الا ترى جواب هذا الاسناد تهاهم رحررا

وجب لاختصاصها بالفعل حيث ذكر في تركيبها أو قيل ان كيف منسلفة في هذا
 التركيب من الاستفهام ومعناها حاله فتكون مفعولا اتري وضافتها للجملة
 بعد حاشية حقيقة ان أريد بها ذكر الفعل الذي نشأ عنه الوجوب المذكور أول البيان
 وما أي علم - ما نصريه أي الاتصرفة حال نشأ عنها الوجوب أو هي الوجوب وكون
 رأي هنا نصريه على سبيل المبالغة (قوله يجوز أن يلها الخ) وأما نحو هل زيدا
 رأيت بلاغية ترغم نوع بان اتفاق الكسافي وسيويبه (قوله ثابت لها انها الخ) محظ
 التعليل قوله وان رأته في خبرها الخ وما قبله تهديد (قوله وما قاله البعض الخ) عبارته
 قوله وذلك لانها الخ أي ويان انها مشتركة نظر الى ما عرض لها في الاستعمال
 مختصة بحسب أصلها ثابت لأجل انها الخ ففيه زيادة بيان على قوله الأتري اه
 فيكون كلام الشارح عليه تعديلا لكل من الشقين أعني الاشتراك العارض
 والاختصاص الأصلي على ترتيب الف والعل وجه عدم ظهور هذا ان الشق الأول
 لا ينتج الاشتراك بل المنع له ارا دتمها أن تتشبه بأذيال الكرام وتجب الاشراف
 وهو الاسم غير من الهمزة ولو سلم انتساجه فسياق الكلام في الاستدلال على
 الاختصاص بقريته قوله الأتري وأيضا يلزم عليه عدم حسن السبب بخلاف
 ما صنعه المحشي فإنه من باب التدقيق (قوله أي غافلة عنه الخ) فيه تنافي لان
 الغافل عن الشيء ليس قائدا تركه والتارك له في مقابلة تركه فاصد لذلك الترك
 مكافأة وقد يقال معنى غافلة متكافئة للجملة لتصد المكافأة لا غافلة حقيقة (قوله
 ان حقه الخ) أي الصادق بالعمل المشترك وعدم العمل رأسا (قول الشارح
 لا نظرا الخ) عطف على قوله نظر الى ما عرض الخ وفيه ان هذا الآية توهم ثبوته حتى
 ينيه عليه بالنفي فكان المناسب أن يقول اما ان نظر لاصل الوضع فهي مختصة
 بالفعل وقوله وامتنع الرفع عطف لازم ووجوب النصب وامتناع الرفع هو ما صرح
 به الشارح في باب الاشتغال عند قول المصنف

• والنصب حتم ان تلا السابق ما • يختص بالفعل كان وحيثما

حيث جعل هناك من جملة ما يختص بالفعل أدوات الاستفهام غير الهمزة وأقره
 عليه حواشيه وقوله بالابتداء لبيان الواقع اذ لا يتأتى الرفع هنا على خلافه (قوله
 فانها أجزاء من المضارع الخ) أي بدليل انهم يقولون أقوم ففعل فينصبون بفعل
 من لفظة أقوم لاها بعد الهمزة ودلائلها على التسكيم لا تضل لانها تابعة فاندفع

بذلك قول بعضهم أنها منزلة الجزء فان له دلالة... منزلة والجزء الحق لا دلالة له
 ... منزلة بل لدلالة له أيضاً لا كزاي زيد اه شيخنا (قوله موسولان) أي
 ... المكان للقول بأصدر وفيه ان هذار بما أنعد الجزئية لان الشيء لا يسبغ جزؤه
 ولا ياقرب منه بل شئ أجنبي فكيف يكون ما هو مقتضى الإيجابية مقتضياً
 لانزيل منزلة الجزء وقوله وعلى ذلك البعض فرار من الأيراد وفيه ان كفى
 وأن يخصه ان الفعل بالمستقبل فيرد ان الأنا يجب بانهم لم يوضعوا لذلك بحال
 نحو سوف وعله لهذا كما قال المحشي فتأمل اه شيخنا بزيادة لكن مهلهل المحشي بقوله
 موسولان انهم امع ما بعدهما في موضع كلمة واحدة هي المصدر فلذا كانا كالجزء ولم
 ينظر لجهة السبغ التي هي نشأ الأبعاد عن الجزئية (قوله دون الجواب) ظاهر
 سكونه انه لا يقطع عرق النزاع في هذا الاعتويل على السماع (قوله وان
 لطاق النقي) قد يقال مطلق النقي موجود في لم وهي باقية على الجزم فكانت تحمل
 على لا أيضاً ويدفع بأن لم موافقة للاصل وهذا تنكبت بعد السماع لا بيان الموجب
 تدبر (قوله واسبق الاستعمال الخ) فيه ان الامر كذلك فلا يقدم معه على المباي
 فهذه علة غير باهضة ولا تصلح جزأياً يضم لما في الشرح كفايته والله در الشرح
 اقتصر على ما ينبغي اه شيخنا نعم تصلح جزأياً المقدر والتقدير اسبق الاستعمال على
 الماضي والجزء على الكل من حيث ان علامته مفرقة وعلامة الامر مركبة (قوله
 غير الطالب) أي كالتهديد في عمله اما شتمه والاباحة في جالس الحسن أو ابن سيرين
 (قوله صريح في قبول الخ) مسلم لكن قبولاً لذلياً وقوله فيجوز الخ فيه انه لا يلزم من
 القبول الذاتي جواز ذلك انطوائاً اعراض الاستعمال بحيث لم يسمع لا يجوز كتنظيره
 الآتية في الشرح تدبر اه شيخنا (قوله كان الانسب) أي بكونه تقيماً فانه انما
 يكون بعد التتم بالفتح وأيضاً ليكون في أخذ محترقات المتن افواشرا مرتباً (قوله
 والاك ان الخ) تمنع لزوم واختار ان الكلام في الاعم من القياسى وليس
 عليه ذكر جميع الشواذ بل ما فيه التوهم منها المضاهاة الامر ضرورة ولذا اقتصر
 عليه اما لا فقول اليك فهمه تدبر اه شيخنا (قوله سمعنا عن قولهم الخ) لان ما هنا
 من قبيل الجملة الاولى المتعين فيها كون الجملة خبراً بالاجزاء ووجه التعيين انه
 لا وجه لارتكاب حذف الفاء الذي لا يجوز الا في الضرورة مع امكان الجمل على
 حذف الجواب الجائز في الاختيار اذا كان فعل الشرط ماضياً فقط أو مهني كما

هنا وهم بذات العلم ان قولهم المذكور مفروض في تلك الحالة وهي ما اذا كان فعل الشرط
 مانسباً لفظاً أو معني اماً في خبرها فيجوز جملته جواباً باحذف منه الغاء للضرورة
 والخبر محذوف على ما قاله الحنفى أو جملة الشرط والجواب كإخص عليه في المعنى كما
 يجوز جملته خبراً والجواب محذوف للضرورة للزوم الضرورة على كل حال فلا ترجع
 لاحد الوجهين على الآخر لذا يجوز صاحب المعنى الامرين في قول ابن معطي
 واللفظ الخ فتم ما ليس به الحقيق وسقط ما للحشور (قوله وجوز ما جوز الخ) يجوز ان
 يكون هو الكلام خبراً والجواب محذوف للضرورة لعدم وجود شرط حذفه اختصاراً
 وان يكون جواباً حذفه فاؤ للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر اللفظ (قوله
 فيحمل ما قاله البعض الخ) جواب عن مخالفة كلام المعنى للقاعدة المذكورة وقد
 علمت انه لا حاجة لذلك (قوله وبقي حالة ثالثة) فيه ان هذا ليس حالة ثالثة لما
 تقدم لان الموضوع السابق يبدأ متقدماً على اداة الشرط وهذا الموضوع مبتدأ
 هو اداة الشرط فكان المناسبات ان يقول اما اذا كان المبتدأ اسم شرط ففي خبره
 الخ فانه ارى بدائياً بشرط الفعل ولم تراعى الاداة فهي حالة ثالثة وفيه ما فيه اه شيخنا
 بزيادة (قوله وفي عبارته ميل الخ) لانهم متى تالوا مدلوله الطلب قصدوا ان المراد
 منه معنى الفعل بتمامه ومتى فالوا مدلوله السكوت في صه أو النزول في تزال مثلاً
 قصدوا الحدث فقط يدلك على هذا عبارة السعد الآتية فلا يقال ان قوله الاله
 على الطالب يفيد ان مداره معنى المصدر اذ لم يتعرض للزمن ولا للنسبة فيكون
 في كلامه ميل الى ان مدلول اسم الفعل معنى لما صدر على ان المصدر الذي صه على
 معناه هو السكوت لا طلبه تأمل (قوله وفي قوله الآتي الخ) لا يخفالك الترتيب
 بين الكلامين (قوله لومئذ الخ) مبنى على ان المقصود بيان اسم الفعل وليس
 كذلك بل المقصود الاحتراز وبيان نفي فعلية الامر عما انتفي فيه جزء علامتها
 وهو قبول الزون والتمثيل لما انتفت فعلية بوانع الاسمية أولى من التمثيل
 بخفيها (قوله على المنصوب) انظر هل لغتهم في الوقف بالسكون خاصة بما فيه
 الاعراب مبتدأ وبالامبيد فان كان كذلك كما هو ظاهر تعبيره بالمنصوب قلت لا يشمل
 ما نحن فيه بل ثباته والاداء كان الصواب على المفتوح ولعل هذا هو الواقع والمراد
 تأمل اه شيخنا (قوله جرت الثلاثة ونصها) والثلاثية على كل باعتبار النوع
 لا الشخص والافلا باسماء كالانفعال أكثر من ثلاثتها شيخنا (قوله أي الغائب

ففيها ذلك الخ (إجل الأولى السكوت عن هذا حتى يكون للإيراد المشابه بقوله منع
 كون هذه الأحرف وجه الأنا أن يقال ان هذا بيان للآل (قوله كما يعلم مما تقدم)
 أي من قوله لا يكونها مساوية للزوم أي فهي ملزمة لا تارة زمن قوله وهذا هو
 الأصل في العلامة (قوله لا يمكن في قوله ولا يلزم انعكاسها الخ) اعلم ان قوله ولا يلزم
 انعكاسها معناه لا يلزم لزوم العدم لانهما بل تارة وتارة فان ساوت حصل لزوم العدم
 لانهما وان لم تساوم يحصل لان الفرض أحصينها صار محتمل كانهما ان اللزوم
 في جانب الثبوت لازم في كل مادة واللزوم في جانب النفي غير لازم في كل مادة بل تارة
 وتارة وهذا ظاهر لا حارزة فيه وبدل لهذا أقول المحشى فيما تقدم أي الغالب فيها
 ذلك كما يعلم الخ إذ محصله أن الغالب أن لا تكون لازمة وذلك إذا كانت أخص وقد
 تكون لازمة على خلاف الغالب وهي المساوية وهذا إلى قوة لا لازمة دائماً واما
 كونها ملزمة فهو دائم لا غالب نعم يراد به انه لا يناسب ما قصدنا الشارح من
 دفع الإبراد المتوهم اذ لا يتوهم معه الإبراد حتى يحتاج وأيضاً بالإسم التفسير بقوله
 ولا يلزم من عدمها العدم اذ كان المناسبات في التفسير حينئذ يقول ولا يلزم
 لزوم العدم لانهما وهي باعتبار المحشى أن اللزوم عدم الانعكاس كالأصل
 اذ ما نكف في بعض الأوقات لا لزوم له فيه فتأمل (قوله أي من الاسم والفعل) هل
 أي والحرف لذكركه أيضاً بقوله وكل حرف الخ لانهما اقتصر على قوله والفعل للرد
 على من جعله استطراداً به شيئاً (قوله وتبعه البعض) عبارته قال الشنواني
 أي من الاسم بدليل ذكره العرب من الفعل في إنشاء الكتاب وبدليل قوله
 والاسم منه معرب وممنى ومقاله عنهم يترط اهل الظاهر ان المراد من الأسماء
 والأفعال لان الناطق قد ذكر في هذا الباب المعرب والمبنى من الأفعال أيضاً
 بقوله وفعل أمره ضي بنيا واعر بواضار الخ الآن يقال ذكر هذا لاستطرادى
 بدليل انه اكد في فيه بالذكر الاجمالي اه فانت ترى المخصص غيره وانه هو لا يقول
 بذلك وقوله الآن يقال لا يقدر انه مراد به شيئاً (قوله لم يضم الخ) معناه
 انه عدل عن الأسماء التي لا يقدر الغيرية إلا بالاستخدام الذي هو تأويل إلى
 الاسم الظاهر الذي يحتمل الغيرية بلا تأويل اذ كون إعادة المعرفة معرفة
 مقبضية للعينية انما هو وأعلى وقال شيئاً بقوله لم يضم الخ والاستخدام بخلاف
 الأصل لا ووضح فيه وإعادة المعرفة معرفة لانهما تضي العينية دائماً عند عدم

مطلب العرب والمبنى

قرينة الغير بقا عدول عن الضمير هنا لايهام العينية والافه والضميراه وفيه
 الخ مثلوا للعينية الحباله من امادة السكره او المعرفة معرفة بنحو جاني الرجل
 فاكرمت الرجل والى فرعون رسولا ففهمى فرعون الرسول مع ان فيه العدول عن
 الاذم بلير الاضمر الاذن يقال العدول وان كان خاص لاغير ملحوظ فالمدار على
 ملاحظته (قوله حيث آخر بيان الاعراب الخ) فيدانه لم يذكر البناء راسيا (قوله
 حتى يقال الخ) لا يتفرع هذا القول فان محل وجوب تقديم بيان معنى المشتق
 منه على بيان معنى الشق اذا عرف لا بيان مبدأ الاشتقاق كان يقال الضارب
 ذات ثبت لها الضرب والمغرب ذات ثبت لها الاعراب واما اذا عرف بيان مبدأ
 الاشتقاق كان يقال الضارب ذات ثبت لها الحركة المختصة والمغرب ما تغير
 آخره الخ أو ما سلم الخ فلا يجب تقديم معرفة المشتق منه بل ربما يتنبه لمعرفة المشتق
 منه من هذا فيفهم ان الاعراب هو تغيير أو اخراخ أو السلامة من شبه الحرف على
 التسامح حيث فسر الشيء بسببه تأمل (قوله وذلك لا يتوقف الخ) محل ذلك ما لم
 يرد معرفة القابل والمقبول معا اما اذا اريد ذلك فلا بد من معرفة القبول أيضا (قوله
 ودهواه الايهام ممنوعة) قد يقال هي صحيحة حيث اعقب ذلك التارخ بقوله
 فالاعراب الخ تأمل (قوله هذا لازم للتكلم بالعربية) أى ان كان هناك تركيب حتى
 يحىء الاعراب واللحن والافاتكم بالعربية صادق بالنطق بمفرد (قوله لا يمكن
 هذا التعريف الخ) يجب بيان هذا تعريف للاغاب (قوله الا ان يجعل التعريف
 لفظيا) تقدم انه لا يقع فتنبيه (قوله فان فسر بالطالب الخ) يفيد ان المقضى
 في تعريف الاعراب على ما قوره وانه مرادى فيه الاغاب اذا المقصود دفع القصور
 في تعريف العامل فعلى هذا يكون المقضى والمطلوب متغايرين والاولى أن يراد
 به مائى واحد هو الآثار اذ مقضى الشيء هو مطلوبه فيكون معنى التعريف ان
 الاعراب هو الآثار التي حىء بها البيان المطلوب العامل الذى هو تلك الآثار ولا يقال
 ان فيه بيان الشيء بنفسه بل هو بيان المحمل بالمفصل أو العام بالخاص فمقضى جاء
 ومطلوبه هو الرفع المبين بالاعراب الذى هو خصوص الضميمة في نحو جاء زيد وعلى
 هذا فالتعريف مرادى فيه الجميع لا الاغلب ويصح أن يحتمل كلام المحشى على
 هذا فقوله ولا القصور أى في تعريف كل من الاعراب والعامل تأمل (قوله او من
 حيث ان اللفظ الخ) لا يقال يلزم ان الاعراب على تفسيره بتغييرا واخر الخ

يسمى انظيما تعلقه باللفظ لاننا نقول هله التسمية لاتقتضيها (قوله واستشكل
البعض الخ) محمله ان اهل هذا المذهب يعيد تعريفهم ان الاعراب وصف
الفاعل وهو وفاق للاصل من اخصية المعاني الاصطلاحية مؤيدباته اتفاق اسم
المفعول فكيف يستشكل ويحجب بالتأويل المخالف للاصل والتأييد وظاهر
المنقول اه شيخنا (قوله وقد مر حوا) عطف في المعنى على قوله قول النحاة
أى يدل على هذا قول النحاة ونصر بحم (قوله بحيث لم يبدل قولهم الخ) غير
مسل لان عدم دلالة الاقوال مانع التعريف وأما دلالة الثاني فتؤيده بما سبق مع
عدم المانع اه شيخنا (قوله وحيث كان البناء اصطلاحا الخ) فيه ان هذا
لا يلزم سيما والاول مقترن بالدليل فكيف يجعل مقابله متساوية مع وجوده ضدات
خلاف ما دل عليه الدليل في قسمه ولا يلزم أهل الاصطلاح في المتباينين
اجراؤهما على سنين واحد بل ربما فرقوا بينهما بالحكمة ككون المنفرد في البناء
لا يلزم الخروج عن المعنى الاصلى من كل وجه لان اللزوم فيه عن قولهم على صفة
يراد بها الثبوت بخلاف الاعراب فانهم لو تولوه لخرج عن المعنى الاصلى من كل وجه
وبالجمله فظاهر عبارة أهل الاصطلاح ونعريفهم ان الاعراب وصف الفاعل
والبناء وصف التكملة والاول مؤيد بما سبق فلا نقوله انما سبب الثاني بل يفتق كذا
على حاله وان اولنا فالناسب تأويل الثاني انما سبب الاول المؤيد ويحتمل انهم
أشاروا بما ذكره في كل الى صحة كل من الأمرين فهما اه شيخنا (قوله
اذ لم تقم قرينة الخ) يريد بان القرينة لم تقم على ذلك فانه لا يلزم تناسب القواين
على اه يقال يؤول الثاني بقريته الاول سيما وهو المؤيد اه شيخنا (قوله
كما نقول) أى انفاقاهن غير نزاع (قوله والاضافة في أواخر الخ) صواب
الترتيب تقديم مقابله الجمع بالجمع تقتضى القسمة آجاد الدفع انى اضافة
اواخر الكلام حكمه معنى بأن كل كلمة لها أواخر ثم تدفع بعده هذا استشكال الكلام
بأقتضائه انه لا بد من ثلاثة أواخر ثلاث كلمات يجعل الاضافة للجنس أما عند
تقديم هذا فلا حاجة لذلك تأمل اه شيخنا (قوله وهى ليست الاخر حقيقة)
بل الاخر حقيقة هو ما قبل الفاعل (قوله لكن لما كان الخ) هذا لا ينتج الا أن
الفاعل هو الآخر والتعريف غير الآخر فلم يتم المقصود وهو ان التعريف هو الآخر
فالناسب أن يقال ان هذا ما تغير فيه صفة الآخر الحكمى بأن يراد بالصفة

بما يشتمل الحروف والحركات فان العلامة وهي الذنون لحقت الآخر الحكيمى الذى
 هو الفاعل (قوله والمثنى) مبنى على ان آخر المثنى هو الألف أو الياء وأما
 الذنون فهى كالتسوين في المفرد فكلاهما يجمع التوسين في نحو زيد يكون الآخر هو الدال
 كذلك لا يجمع الثنون في المثنى كون الآخر هو الألف أو الياء ولك أن تقول المتغير
 هو الحرف اللاحق للآخر الذى هو علامة الاعراب ويصكون الآخر هو الدال
 في نحو الزيدين (قوله لانهم اوصفان للكامة الخ) هذا كقوله السابق نظر الى
 تقدم المحل على الحال مبنى على اعتبار الحركات لا الحروف التى هى أجزاء نعم يظهر
 بالتسامح على ما تقدم لنا من ان الحروف ليست الآخر بل لاحقة له وهذا على ان
 كلام الاعراب والبناء لفظى اما على انه معنوى فالامر ظاهر تأمل (قوله وأل
 في العوامل للجنس) المناسب تقدمه على ومنه يؤخذ الخ تأمل (قوله والمراد
 بدخول الخ) والوصف ايان الواقع (قوله الاولى انه ما راجعان الخ) أى الى
 تغييره فقط وان كان الاولى مما سلككم رجوعه أيضا لا واخر والكلام بدخول
 الآخر المقدر كآخر قاض وجوار والكلام المقدر (قوله ويصكون دفعه الخ)
 لا يخف ان الاشكال باق اذا اقرب الى الشئ كما اقرب منه ليس ذلك الشئ
 وجواب الحفظى واضح ومجمله ان الاقربية بالنسبة لحكمنا أى حكمنا على هذا
 بالصوابية أقرب من بحكمنا ما على ذلك لان هذا تدرك صوابيته بلانكاف
 بخلاف ذلك لا تدرك صوابيته الا بالتأويل ولعل المحشى لاحظ ان صوابية نفس
 الامر لا تدريه التماندى القرب منها لا احتمال أن يكون الامر خلاف ذلك لكن
 يرده انه لا معنى للشئ الاصطلاحى في نفس الامر الا ما قرره أهل الاصطلاح وان
 كانت العبارة غير مؤدية له تدبر اه شيعنا وقد يقال مقصود المحشى ان المعنون
 عنه بالصواب في ظننا هو المعنون عنه بالصواب في نفس الامر الا ان الفرق بينهما
 بالاعتبار أى باعتبار الصوابية في ظننا واعتبارها في نفس الامر ومن أجل هذا
 الفرق قال أقرب المفيد للغيرة الا انها بذلك الاعتبار وأقربية هذا دون ذلك
 من حيث عدم التكاف فيه دون الثاني تأمل (قوله على تأويل الاختلاف الخ) أى
 مع جهل آل للجنس كما تقدم (قوله من تناسى كلام الشارح) فقوله أقرب يقتضى
 قرب الثاني وقوله لان العوامل الخ يقتضى فساد (قوله فأنفذ فما اصره
 البعض) عبارته كان الاولى التعبير باثبات ~~ال~~ اثر استعمال الثبوت في مقابل

الانتفاء تأمل اه فان كان مراده ان التعبير بالثبوت يوههم مقابل الانتفاء فهو
 مدفوع بوجود المقترنة على ان الثبات يوههم أيضا للدوام الحقيقي وان كان مراده
 ان اللفظ الخاص بما نحن فيه وهو الثبات أولى من المشترك بينه وبين غيره
 وان قامت القرينة على المراد فهو مدفوع أيضا بان الثبات لا مشترك أيضا بين
 الدوام العرفي المراد للدوام الحقيقي الغير المراد فليس خاصا بما نحن فيه تأمل
 (قوله ولا يتخفيا) منه ~~مستحكون~~ فانه ليس بناء بل تخفيف له دفع كراهة توالي
 المتحركات اه شيقنا (قوله كان الاولى الخ) الاخر لغة ملائمة بعد موالاتها
 أولا ووسطا فلا حاجة لهذا اه شيقنا (قوله فلا يراد ان في آخر حيث الخ)
 طاهره ان دفع اليراد موقوف على هذا المراد وليس كذلك اذ حيث لازمة لحالة
 واحدة باعتبار كل لغة على حدتها كناية عليه بعض الجوانبي (قوله لازمه ما
 حالة واحدة مادام الخ) الاولى ما بعده اذ باعتبار هذا يؤذن اني التمسك اذية مال
 زيد لازم لحالة واحدة مادام معمول الاعمال الرفع فلا تأمل (قوله كادى م) أى فانها
 لازمة للغة المتعددة لأجل عامل النصب دائما وليس المراد اللزوم للكون اذ هو
 ليس ناشئا من العامل بل من الاعتلال وليس هناك ثابته السكون دائما لاجل
 عامل وجه انعم ما في قول المهشي الآتي والافهلى رجوع مع قوله الخ تأمل (قوله والاسم
 الواقع بعد لولا الخ) فيه ان الملازم لحالة واحدة عامل معناه انه لا ينفك دائما عن
 هذا العامل ومدخول لولا الامتناعية ليس كذلك فان قيد بآدام مدخولا او
 ما تقدم على قوله مادام نادى الخ (قوله أى تسمية الاعراب الخ) يتجمل ان مراد
 الشارح التسمية بالاعراب والمراد المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى فان
 الاعراب يطلق لغة على الاظهار والتفسير والاول مناسب للذهب الاول والثانى
 والثانى والبناء وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت والبناء فى الاصطلاح
 يوضع الحركة على الكامة وان لم يظهر فى البناء بالكون والحذف لان المراد
 المناسبة فى الجملة هذا على المذهب الاول وعلى التماسى المناسبة من حيث ان
 المعنى اللغوي اعتبر فيه اللزوم المعلوم من قوله على صفة الخ تأمل (قوله خلافا لبعض
 اشراح) كلام بعض الشراح مبني على ان معنى عطف على معرب فهو من عطف
 المفردات (قوله مدخولها) فيه منحة لان المعرب والمبني ليسا مدخولان هما بل
 مدخولاهما بر الاسم (قوله نسا عرفت من ان الخ) أى فهو من عطف الجمل كالأية

والشاهد (قوله الا انه راعى قوله للحلى الاصح) أى الذى لا يتفرغ ويظهر لى انه
 يعليل أى انما حملت المتن على الحصر به ذال الحلى لانه لا واسطة أخذ من كلامه على
 الاصح تأمل اه شيخنا (قوله أى مع قوله هنا الخ) قد يقال لاحاجة لذلك لان
 تؤن الفشارح وينهاؤه لشبه الخ من جملة قول القول فى كلامه فتدبر (قوله
 فى الاطلاق) أى عدم التقييد بالجوار والمجور (قوله ثم يحكم للاسم بحكم
 الحرف) صحح فى ان الحرف وارثا خروضا متقدما حكما وهذا لا يليق بشرف
 الاسم الا ان يقال ان المتأخر هو أحكام الاسم الثابتة بالحمل على الحرف للاضرورة
 فلا ينافى ان أحكام الاسم التى ليست كذلك متقدمة على الحرف وضعا وحكما
 وهذا لا ينافى الشرف (قوله وانما اكتفى فى بناء الاسم الخ) محمله انما كان
 بين الحرف وبين الاسم مباينة تاممة فأى شئ من شبه الحرف يده عن الاسم
 بخلافه مع الفعل الأثرى انما كان بين الفعل والرمثا ذرة تاممة بعد أحدهما عن
 صفته بقبيل وضع فيه من الآخر ولما كان بين الفعل والابن نوع قرب لم يعد
 أحدهما عن صفته الأثرى كذير من الآخر فاندفع التوقف بأن ماذ كره المحشى
 يقتضى العكس (قوله تلك المعانى) أى المقترنة للأعراب وان تواردت عليه
 معان افرادية كالأصاق والاستعانة والتعويض فى البناء مثلا (قوله وكل هذه
 فى التحقيق الخ) فاسم الفعل مشبه الحرف فى السابى بلاتأثير كسبأى فى المتن ونحو
 حذام مشبه الحرف بواسطة فله أشبهه مشبه الحرف وهو زال وزنا وعدلا وتعرفقا
 وقيل اتصفته بمعنى هاء التأنيث فهو من الإشباه العنوى بلا واسطة والمنادى مشبه
 الضمير أذعوك افرادا وتعرفقا وخطابا المشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب فى نحو
 ذلك وجعل ابن الناطم بناء المنادى لتصفته معنى كاف الخطاب واسم لا مشبه
 لمن الاستغرافية فى ضمن الاستغراق (قوله لسكونه فى مظنة المنع) أى لما تقدم
 من انكار كثير من له حتى قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا له ذا الرجل وان
 رديانه نقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله فيما اذا كان المضاف اليه الخ)
 لا معنى حينئذها ذا الاشترط اذ كل جنس شئ يصح الاخبار به عن ذلك
 الشئ اذ هو أعم والشئ أخص والذى يظهر لى الآن ان الاضافة على معنى اللام
 تأمل اه شيخنا واستظهر بعض انها على معنى فى وفيه ان الاضافة التى على
 معنى فى شرطها أن يكون الشئ طرفا لا اول نحو مكر الليل والاتفات الى طرفية

الجزء في الكل الاعتبارية تكاف على انه ليس كما كان الثاني طرفا كانت الاضافة
على معنى في بل يعنى يقصد النص على الظرفية فقوله مشارع مصر اذا قصدت بحجز
النسبة كانت اضافة على معنى اللام كافي الامالى الحاجية ولو سلم انه قصد هنا
النص على الظرفية لا النسبة اللامية قلنا من شروطها أن يكون المضاف منصوبا
أو ما يتضمنه وليس المضاف هنا كذلك فلاضافة في نحو قولك غلام المدارس
من الاضافة التي على معنى في بل من الاضافة اللامية كما أفاده العلامة يس وهذا
تعلم أن الحق مع شيئا ثم ان كلام المحشى يقتضى أن اضافة الجزء كلمة على معنى
من وهو موافق لما نقله في الومع عن ابن كيسان والسيرافى من الاكتفاء
بالبعضية وان كان مخاها الما جرى عليه الشارح فيما دأى من انها ما اجتمع فيها
أمران الاول كون المضاف بعضا من المضاف اليه والمراد بالبعض ما يشمل الجزء
والجزئى والثاني صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فان فقد ما كثر زيد
او الاول فقط كيوم الخميس أو الثاني فقط كيد زيد فاست على معنى من بل هي
في هذه الامثلة على معنى لام الملك أو لام الاحتصاص وانما قلنا بالمراد بالبعض
الخلاجل أن يصح الشرط الثاني ويخرج به الجزء وسيتأتى له هذا امر يديان عند
الكلام على قوله ومعرب الاسماء فتأمل (قوله لان المراد اسمى مسمى الخ) أى
نسبة الاسمين الى جئنا الواقع في كلام المصنف انما هي باعتبار مسماه وهو وافظ
جئنا الواقع في التركيب المستعمل في معناه كافي قولك ضرب فعل ماض فان
الحكم على المسمى اذ كل حكم ويرد على الاسم ظاهرا فهو وورد على مسماه ما لنا
وليس مراد المحشى ان الكلام على حذف مضاف ولأن تقول ان جئنا اسم
لنفسه الواقع في هذا التركيب المستعمل في معناه فإنه كانه قال اسمى قولى جئنا
المستعمل في معناه نظير قول المحشى عند الكلام على قول الشارح أما بعد حمد الله
فكانه قال أما بعد قولى أحمد الله منتهى الحمد أى هذا اللفظ الواقع الآن المستعمل
في معناه الانشائي ولا يلزم اجراء باب قصد اللفظ على وتيرة واحدة بل يقال في كل
محل بما يناسب وان تقدم ونقل عن المحشى ما يخالفه عند الكلام على زيد ثلاثى
(قوله لم يخص منه تعدد القول) فيه أن مقول القول ينصب الجحلة المقصودة لفظها
في التركيب المنطوق به لا في تركيب آخر من حيث استعمله في معناه كان تقول
أقول لك الآن زيد قائم أى أخبرك بهذا اللفظ المستعمل في معناه ويدل لذلك

ما تقدم عن المحشى من قوله فكانه قال أما بعد قولي أحمد الله ثنا للحمد وحيداً
 فيقدر الشارح القول المضاف الى المخاطب للتبنيح على أن المقصود ما يفظ الواقع
 من المخاطب المستعمل في معناه الذي لا شبهة في أهمية التاء وانفيسه لان تقديره
 ضروري اذا اكتمل به تنقيح عنده كما تقدم لك فتأمل (قوله لا يتراد الثقل) أي
 لفظاً وخطاً أي يزيد على الثقل الحاصل بكثرة الاستعمال بخلاف النسب والتصغير
 فانهم ما مع عدم كثرة الاستعمال لم يحصل ثقل في الخط لان الحرف المشدد يكتب
 بصورة حرف واحد فاندفع اعتراض المحشى (قوله فلا يرد نحو ما المذكورة) فيه
 نظراً بالنسبة للوصولة فانهم لم يوردوه في الحرف ولا يقال لا يظهر أيضاً في ما الضمير لانا
 نقول هو متضمن معنى التكلم الذي حقه أن يؤدي بالحرف (قوله فلا اشكال) أي
 بأن من الموصوفة قد توصف بمفرد والافتقار انما يؤثر اذا كانت الجملة على ان الافتقار
 للجملة لا يؤثر مطابقة بالابد من كونه لازماً (قوله من أن معاني الحروف جزئيات
 وضعا واستعمالاً) أي من جهة لوضعها والاستعمال فهم اولو حذف معاني اركان
 أولى (قوله واظهار أن مراده الخ) ووجه البناء حينئذ من حيث انه كالحرف
 في الاستعمال في الجزئي فعلى هذا ليس المراد بتأديته معنى الحرف أن يستعمل فيه
 بل كونه يفيد (قوله ولعل وجه الخ) ليس وجهها متبرافانهم يعبرون به في بيان معنى
 الحرف مع انه جزئي فكذلك افعالهم شيخنا (قوله الاشارة الحسية) لا يخفى أنها
 ليست نسبة وان أفادت نسبة هي كونها قاصداً للشارع اليه وتعيينه عندك واسم
 الاشارة لم يتضمن هذه الاشارة الحسية بل تضمن هذا المعنى الجزئي بواسطة تلك
 الاشارة الحسية الا ان يقال سراد المحشى بالاشارة الحسية المعنى الجزئي
 بواسطة انهم ان بعضهم أورد على قول الشارح فما فعلوا أنه يلزم عليه ان الواضع أدخل
 بما من حقه أن يفعله وهذا لا يليق بالواضع سيما على القول بأنه المولى سبحانه وتعالى
 فالأولى أن يقول لانها تضمنت معنى حرف لم نعر عليه وحيداً فكل معنى وضع له لفظ
 يدل عليه ليسكن تارة نعر عليه وتارة لا وقد يقال معنى كون الواضع حقه أن يفعل
 ذلك أنه اللائق بالقواعد وهذا لا ينافي ان عدم الفعل هو اللائق لحكمة لم نطلع عليها
 كما ان وجوده مع فائدها هو اللائق أيضاً لحكمتها (قوله ان كونه نسبة الخ)
 عرفت انه ليس بنسبة الا أن يجاب بما تقدم (قوله وكشبه نيابة) الاضافة لاوجه
 (قوله كما يفيد عطفه الخ) أي ان عطفه على التمثيل المتقدم للشبه يقتضي ذلك

(قوله زاد في التصريح والمعنى) لعل نكتة عدم زيادة شارحنا ذلك كون النسيبة
 في المعنى لا يتوقف عليها البناء شيئا (قوله بأن أي الخ) أي التصور بالبناء
 ذلك للأعراب والمعنى يبنى الاسم لمجموع شيئين النسيبة والنسيبة الوضوح والمعنى
 الأعراب وقوله وتقولنا بحسب وضعه الخ أي التصور بالبناء ذلك للأعراب أنه
 شيئا وكون الوضع والمعنى بأسيان الأعراب يبنى على القول بأن دليل الاسم
 الفعل لفظ الفعل وكذا على القول بأنه معنى الفعل على ما استظهره المحشي في باب
 أسماء الأفعال اذ هو حينئذ كأنه فعل لا موضع له من الأعراب إما على أن مدلوله
 الحدث فتكمل من الوضع والمعنى لا يأتي الأعراب اذ وضعه حينئذ نصب بالفعل
 الذي ناب عنه وظاهر من هذا أن المراد انها تأتي الأعراب التام والظن والتقدير
 والمحلى (قوله لما فيه من التهاوت) أي من حيث أب وجود الشيء لا يعقل بعدم
 قبول ضده بل لا بد له من علة غير عدم قبول ضده وان كان قابل أحد الضدين
 المساوي انقيض الآخر متى خلا عنه انصف بصدده ودفع هذا بما ذكره من الجوابين
 ظاهر وظاهران هذا الاعتراض بهذا الوجه المحجاب عنه بالجوابين المذكورين
 لا يرد الا لوجه القول على مجرد الحصول أو قطع النظر عن لفظ القول والافلا
 وجه له أسلاحتي يحجاب عنه بما ذكرنا من مجرد لفظ القول يدفعه ويحتمل أن
 التهاوت من حيث جعل العدمي علة للوجودي ولو على وجه الجزئية الأعمى
 لا يصلح علة لشيء وجودي وان صح علاقته لكان فيه ان الجواب الثاني لا يدفع هذا
 وان اندفع بالاول لانه عليه سائر جزء المعلة وجوديا بعد ان لم يكن كذلك وقيل ان
 التهاوت من جهة ان فيه تعليل الشيء بنفسه لان عدم التأثير يرجع للبناء والعكس
 فكأنه قال يبنى الاسم لبيانه أو لا يتأثر بعدم تأثيره ودفعه بالجواب الثاني ظاهر
 ووجه دفعه بالجواب الاول انه ليس المراد بعدم التأثير عدم قبول اللفظ للأعراب
 من حيث ذاته بل المراد عدم قبول الوضع والمعنى للأعراب فالعمل بناء اللفظ والعلة
 عدم قبول المعنى والوضع للأعراب انتهى وفي هذا القيل نظر لان دعوى التهاوت
 بهذا الوجه مناقضة للمناقشة الثانية المذكورة بقوله ولان عدم التأثير الخ
 اذ التهاوت مبني على العينية والمناقشة بعدم مبنية على الغيرية على ان العينية لا تسلم كما
 هو ظاهر ثم ان جعلت السبب هنا شاملا للسبب العلوي صح وان دفع الاشكال
 الثاني والمعنى ان عدم قبول الأعراب سبب علم أنه مبني وان تاحر عنه وجوده فهو

في قوة العلامة ولكن ظاهر الشارح والمتر السببية الحقيقية فلذلك سلمه المحشي
(قوله فكانه قال الخ) اقتصر على جزء العلة لانه محل المناقشة فاندفع ما يقال ان
ظاهر كلامه يعترض انه جعل قوله بلا تأثر علة مستقلة وهو خيلاف القرض (قوله
ولك ان تمنع القرصية) أي بان عدم تسلط عوامل الاسماء قد ينشأ من النظر والوضع
والمعنى يقطع النظر عن البناء وعدمه وتوجيه المنع بأنه قد وجد عدم تسلط العامل
بدون بناء كما في الاسماء قبيل التركيب فقيسه ان المراد عدم صحة تسلط العامل
والاسماء قبل التركيب يصح فهم تسلطه (قوله لكونه على صورة الحرف) أي
الذي لا يقبل الاعراب لا لفظا ولا محلا ولا تقديرا (قوله معربة محلا) أي ان كانت
معربة للشبه اللفظي ان لم يعتبر ان اسم معنى غير من الوضع الاصلى أو الوضعي ان اعتبر
ذلك وقوله أو تقديرا أي ان كانت معربة لان الشبه اللفظي يجوز البناء وألغى
الاضافة للشبه الوضعي الموجب للبناء (قوله وانها مضافه الخ) توطئة لما بعده
والافه ومحل اتساق (قوله على نقل اعراب الا) أي المتعين ذلك النقل على القول
بأنها اسم بوجود الرفع في لفظ الجلالة أي وعلى نقل اعراب آل الموصولة الى ما بعدها
في نحو بياض الضارب والظاهر ان النقل غير متعين فيما لم يسمع بخصوص النقل كما
هذا بدليل انهم لم يتقوا في ذلك بغيرهم بناء على اعادة بناء فان ما بعدها مجرور ولو
نقل لكان مرفوعا ويدل أيضا للحوار ظهور الاعراب على قدر في لغة اعرابها فاذا
جاز الظهور جاز التقدير وكونه مجليا من باب أولى تدبر (قوله فتحة حكاية الخ)
ما المانع من كونها فتحة بناء على القول بأن اسم الفعل وراء فقط أو بنية على القول
بأنه مجرور وراء الا أن يقال مراده بذلك ان هذه الفتحة فتحة بناء أو بنية أي
به بدون غيرها حكاية لحالة الظرفية لانها حركة حكاية وحركة البناء مقدره على
القول الاول (قوله منصوب باناب عنه) وهو تأخر وظاهره ذلك انه اسم فعل
معرب لفظا وهذا يخالف ما ذكره في مقابل الصحيح من ان اعراب أسماء الأفعال
محل كما يفيد قوله وانظر ما علة البناء الخ فهو لا آخره هذا الى مقابل الصحيح وجعل
المقابل ثلاثة أقوال وانظر هل يقصر ان حروف الاعراب اللفظي في اسم الفعل
على نحو وراءك ويوافق الصحيح أو أحدهم قابلية في الباقى فيكون مفصلا أو لا حذر
مذهبه (قوله ولو قال ولا يدخل الخ) سـ قوله ان دخول العامل عليه للمعول
فالدخول والعمل متلازمان ان لم يكونا بمعنى فلا يتوهم دخول بالعمل ويشير اليه

منيع الشارح اه شيعنا وقد يقال هذا أو يل للدخول بغير ما يتبادر منه
 والكلام هنا مبني على ما يتبادر تأمل (قوله ذهب بزوال) أي دعيت هذه اللفظة
 وذكرت اه حنف (قوله الذمير) أي الخوف (قوله وانظر ما علة البتاه الخ)
 في التكت عن ابن جني انما بنيت لتضمن اكثرها معنى لأم الامر وحمل الباقى
 عليه اه وقال شيخنا العله الشبه الجودي (قوله اذا الموصول غير العارض) أي
 سواء كان لازما أم لا (قوله سبحانه من عاقمة الخ) محزيت من آيات الكتاب فانه
 الأعشى بهجوه عاقمة لتأمرته لعامرين الطفيل صدره * قد قلت لما جاءني
 فخره * ومعنى سبحانه من عاقمة الفاخر براءة من فخره وتكبره فالفاء خراب الخاء
 المحمسة لا بالجم كافي خط الدنومرى وغيره اه يسر على التصريح وفي حاشية
 اليساوى للشهاب ان صدره * أقول لما جاءني فخره (قوله لفسد الدوام)
 هذا مبني على ما درج عليه الرضى في باب المقبول المطلق من ان وجوب حذف
 العامل مع النصب يفيد الدوام وتقدم للمعشى اعتماد ما ذكره الرضى في باب البتدا
 من انه لا بد في افادة الدوام من الرفع لان النصب قرينة على ملاحظة الفعل الدال
 على الحدوث (قوله وابعده) أي صار ذاهبا فهو لازم أخذنا متابعه (قوله لزوم
 الدور) أي لان سبحانه متوقف معرفة على معرفة المأخوذ منه وهو سجع هذا
 المعنى لاجل الأخذ بطريق بيان المعنى وسجع متوقف على هذا المعنى الذى من جملة
 لفظ سبحانه متوقف الشئى على نفسه بواسطة وهذا دور أو نقول معرفة
 المأخوذ متوقفة على معرفة المأخوذ منه الذى من جملة سبحانه وقد يقال الجهة
 منه سجع فان توقف معرفة المأخوذ على معرفة معنى المأخوذ منه انما هو من حيث
 معنى المأخوذ وتوقف المأخوذ منه على المأخوذ من حيث النطق بلفظ المأخوذ
 فالاولى توجيه الدور بأن لفظ سبحانه متوقف على سجع وجود الان المشتق
 فرع المشتق منه وجود اولفظ سجع متوقف على لفظ سبحانه وجود الا يوضع سجع
 الا اذا وجد لفظ سبحانه والقائل بهذا الأخذ يرى ان التزبه هو قول سبحانه الله
 فيقول التزبه وقول سبحانه الله شئ واحد والالزمه التفسير بالمباين وان كل لفظ
 سبحانه الله ليس معناه الا هذا القول وبه اندفع ما يقال ان سبحانه المأخوذ منه ان
 قول سبحانه الله ولفظ سبحانه المذكور في معنى المأخوذ منه معناه التزبه فلا دور
 ووجه بعضهم الدور بأنه بصير معنى سبحانه الله على هذا قول سبحانه الله فقد أخذ

في تعريف نفسه اه وفيه ما يعلم بما قدمناه ورايت ايهضهم ما صه قوله لازم الدور
 وجهه والله اعلم توقف تحقق مدلوله على النطق به حينئذ والنطق به متوقف على
 التحقق في مدلوله اذ هو حكاية له واخبار عنه ويمكن التخصيص بأنه اخبار عما تحقق به كافي
 قولك أنك لم تخبر عن كلام حاصل بنفس قولك أنك لم تخبر أو بأنه انشاء وعند التحقيق
 يتجسد بالاداء اما الدور أو التسلسل فتدبر (قوله خلاف) يدل لعلمية الجنسية عدم
 صرفة في البيت اذ ليس المانع الا هي مع زيادة الالف والنون كافي حواشي البيض اوى
 فراجعها فان فيها نفاثس اه شيخنا (قوله فانها قد انضاف الخ) أى فلم يعارض
 شبهها المعنوية (قوله فانها انما انضاف الى الجملة) أى فلم يوجد المعارض بل انما
 وجد المحقق للشبه وانما لم يعارض الاضافة الى الجملة لشبه الحرف لان الاضافة
 اليها كالاضافة اذ هي في الحقيقة الى ما ادوا الجمل فكان المضاف اليه
 محذوف (قوله ولو سلم الخ) عبارة المدانني ويرد عليه قد الامة ولدن فانما
 ملازمان للاضافة لمفردوه ما مبنيان ويحاج بان لزوم الاضافة الى المفرد انما
 يعارض تحتم البناء لاجواز وهذان يجوز اعرابهما في لغة اهلهم وفيما قرره كالحشي
 نظر اذ البناء واجب في لغة البيان حينئذ يقال لم تعرب عنده للمعارضة واما لغة
 العرب فلا اشكال فيها وانما اختلاف اللغات والتبادر من التجويز اه
 شيخنا في حاشية المغني ان بناء قد ذهب بصري واعرابها ذهب كوفي وفي
 الاثموني ان لندن مبنية الى لغة قبيل وبلغتهم قرئ من لدنه أى باسكان الدال
 مع انماها الضم وكسر النون وهو قراءة أبي بكر عن عاصم وانما بنيت لدن لشبهها
 بالحرف في الجملة ولازمها الظرفية أو شبهها او قبل لان بعض لغاتها على وضع
 الحرف ان لم يشترط كون الثاني ليئا وأجرى البقية مجزاه وبناء قد اشبهها بقدر
 الحرفية في لفظها اولئك كثير من الحروف في وضعها ان لم يشترط كون الثاني ليئا
 (قوله اعترض بأن من قال بالاعراب الخ) ان كان المنقول عن قال بالاعراب
 انها تنبئة حقيقية اتجه ما ذكر من الاعتراض والجواب وان لم يقل عنه ذلك وكان
 معني هذا الاعتراض انه يلزم من قول بالاعراب ان يحكم بأن التنبئة حقيقية لم
 يتجه ما ذكر اذ يلزم ذلك لانه يحتتمل ان من قال بالاعراب يشترط في التنبئة
 الحقيقية اعراب المفرد وقبوله للتشكيل والمفرد هنا مبنى فحسب وان اضرحت ابست
 حقيقة افعده هذا الشرط كائين فانه معرب وايس تنبئة حقيقية لفقدا الشرط

فهما من باب الحقائق فكلام الشارح ظاهر لا غبار عليه اه شيخنا (قوله
 رده ما على الشرخ) فقوله برسم المصحف الخ زد قوله وان هم الخ وقوله والاجتماع
 الخ زد قوله فلذلك ثبت ولا جعل قوله برسم الخ زد قوله مقطوعة عن الانها
 وقوله والاجتماع زد قوله فلذلك ثبت وقوله وان هم أشد الخ من تعلقات وقوله
 مقطوعة عن الاضافة وعلى هذا فهو وصف ونشر مرتب لم يكن سائلا كما المحشى أولى
 ووجه الاحتجاج برسم المصحف ان رسم المصحف متى أمكن اجزاؤه عبي القياس
 لا يعدل عنه الى ما يخالفه هنا وقد أمكن فيلزم على زعم ابن المطراوة اجزاؤه
 على خلاف مقتضى انقياس مع امكانه فلا يقال رسم المصحف لا يتخير به (قوله أى
 اللغوى الخ) رجاء نافية قوله لانه لم يختر على سبيل المجموع المعان بأنه أخص فانه
 متبادر فى ان المراد المجموع الامتلاحة فان هم التاميل للمجموع اللغوى أيضا
 صح تأمل اه شيخنا (قوله برده عليه ان التثنية الخ) هذا الايراد وجوابه انما
 يحتاج اهـ ما لو ثبت ان الباقى هناك معرب هناك ولادليل على ذلك بل يحتسب
 ان الباقى هناك معرب هناك والمعرب هناك معرب هنا وحيد فلا يراد ولا جواب اه
 شيخنا (قوله فلهذا اعتبرت) أى فى نفي المعارض وقوله دون الجهة اللفظية أى
 لم تعتبر ولم ينفذ اليها فى نفي المعارضة (قوله لان الذى يستعمل فى العاقل الخ)
 أى فى المجموع الشامل للعاقل وغيره كما اذا قلت لم يهلك الله الخالق الذى وجد وارتد
 بالخلق ما يشمل العاقل وغيره فان الذى يستعمل جمعا كالذى خاضوا والذين خاص
 بالعاقل وهذا انه سايه بما يمكن تشبيه الكلام به واما ان فهمته ان الذى فى حال الملافة
 على المفرد يستعمل للعاقل وغيره فلا يضرنا هذا فان نحو ماش كذلك وقد خص
 جمعه العاقل اذا مدار فى الجمعية على ثلاثة أمثال المفرد كما سيبه عليه ويبحث
 هكذا فى الموصول اه شيخنا (قوله وأدخله ابن مالك الخ) اعلمه فى غير شرح الكافية
 لان ظاهر نقل الشارح عنه انه عدده فى شرح الكافية سبباً مستقلاً فليرر
 (قوله بل أريد الاعم) بان أريد بالشبه المعنوى مشابهته للعرف فى صفة الناتجة
 فى افادة معناه أو انه ماله وبالاستعمال مشابهته للعرف فى استغماله ولو
 فى الهمال (قوله الشبه الجمودى) أى كالمضمرات فانها مديحة التصرف
 فى لفظها ابرجه حتى بالتصغير والوصف (قوله جاز اعرا به لفظاً) أى فى غير الشرائع
 كما هو ظاهر (وامكن جعله مركباً الخ) أى بان كان اسمين ولو حكما فان لم يسمين

اسم حكما وازنه قائل واما اذا كان اكثر من اسمين نحو كوكبه بعض فلا يمكن فيه ذلك (قوله ثبت ذلك) أي المذكور من المحل والاعراب وقوله أي التي لم تكن وبديهة الخ الظاهر أن يقول أي التي لم يقم بها سبب مما تقدم لا كتي وأين (قوله ما يشمل الأسماء والاضافي) اما بعد التركيب الأسماء في العرب واما بعد التركيب الاضافي في العرب أيضا المضاف اليه واما المضاف فانه وان لم يكن معر بالعدم تركبه مع عامل إلا انه لا يسمي فيه العول الاول وهو البناء المشابهة الحرف في كونه لا عاملا ولا معولا بل يتعين فيه القول الثاني وهو انه معر بالامتصاص من شبه الحرف فليس من محل الخلاف هذا ما ظهر (فبين المبني والمعرب الخ) أي من حيث مدونه ما هو الاعراب والبناء فالبناء ملكة لانه صفة ثبوتية قائمة بمجملها والاعراب عدم تلك الملكة (قوله وليس النزاع) أي بين صاحب الكشاف المعبر عنه فيما يأتي بالعلامة وبين ابن الحاجب المعبر عنه فيما يأتي بالمصنف ومحصل ما في التمام ان صاحب الكشاف اعتبر في المعرب الصلاحية لاستحقاق الاعراب فيصدق بالاسماء قبل التركيب لانها حينئذصالحة لان استحقاق الاعراب بالفعل اذ ارضى كبرت ويصدق أيضا بالاسماء بعد التركيب قبل اجراء الاعراب عليها لانها مستعممة بالفعل للاعراب زيادة عن الصلاحية لذلك الاستحقاق وان ابن الحاجب اعتبر في المعرب الاستحقاق بالفعل وذلك بالتركيب فلا يصدق الا بالتقسيم الثاني من القسمين الصادق بهما المعرب عند صاحب الكشاف واما المتصف بالاعراب بالفعل فهذا الخلاف في تسميته معربا منهما ولان غيرهما (قوله فاعتبر العلامة الخ) يعني ان العلامة اكتفي في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد قام زيد ولم توجد كزيد واما المصنف لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسماء التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الاصل اه عبد الغفور قال عبد الحكيم أفادهم هذه العناية فوائده الاولى انه ليس المراد من قوله اعتبر الصلاحية المذكورة في مفهوم المعرب فانه عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل بل اعتبر في تحقق المعرب في الاسم أي في كونه معربا بالثانية انه ليس المراد من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة انما عتبر بها بشرط كونها مجردة كما يتراءى من ظاهر العبارة فانه باطل للزوم ان لا تكون الاسماء مال

انصافها بالاعراب أو استحقاقها بالمعربة بل المراد انه اعتبرها مجردة عن اعتبار
 أمر آخر فيرجع الى انه يكفي بالصلاحية * الثالثة أن الصلاحية بمعنى القابلية
 فيحوز أن تحتج مع الاستحقاق دون الاستعداد الذي لا يتجامع حصوله
 بالفعل * الرابعة أن الاستحقاق في اللغة بمعنى السكون ذال الالف وهو معنى الصلاحية
 فيرجع الى أنه اعتبار استحقاق الاستحقاق الاعراب ومعهما غير ظاهر فإزاحة
 باقاة وجود أسباب الاعراب مقام الاستحقاق فيرجع المعنى الى أنه اعتبار
 الصلاحية لوجود الأسباب التي يستحق بها الاعراب فانفع المقصود غاية الاتصاف
 والمراد بكونه قابلا لوجود الأسباب قابلية لوجود جميع الأسباب على ان الاضافة
 للاستغراق كما هو الاصل في الجمع المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبنى الاصل
 ولا مناسبة له لان مبنى الاصل هو عدم كونه محلا للعامل الموصورة لا يقبل التركيب
 الذي يتحقق معه عامله والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة
 وقوله سواء وجدت أي جميع الأسباب بالفعل كزيد في زيد قام حيث يتحقق التركيب
 والعامل وعدم المناسبة أو لم يوجد الجميع بالفعل بل بعضه كزيد عند التعداد
 حيث انتفى فيه التركيب ويتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة وقوله بل
 زاعم القابلية وجود الأسباب الخ * فاقولت بغير اعتبار وجود أسباب الاعراب
 في تحقق المعرب ما الحاجة الى اعتبار القابلية اذا يمكن وجودها بدون القابلية
 * قلت فائدة التصريح بأن مقابله منتهى فحين ما انتفى فيه القابلية كهؤلاء وما
 انتفى فيه الأسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة واخراج كل منهما عن
 المعرب قصداه وقوله في القاعدة الأولى انه ليس المراد الخامل معناه انه في مقام
 التسمية اعتبره مذكروا في مقام بيان المفهوم لم يعتبره وان كان اعتباره في مقام
 التسمية مقبدا لاعتباره في مفهوم آخره (قوله واعتبر المصنف مع الصلاحية الخ)
 استشهد ~~بأن~~ بان الحاصل له الاستحقاق بالفعل لا يقال فيه انه صالح لذلك
 الاستحقاق اذ لا يوصف بالصلاحية للاستحقاق الا الذي لم يستحق بالفعل
 وهو مدفوع بما تقدم لك عن عبد الحكيم في القاعدة الثالثة (قوله
 فلم يعتبره أحد) أي بل الاعتبار بما مجرد الصلاحية للاستحقاق أو حصول
 الاستحقاق بالفعل مع الصلاحية (قوله ولذلك الخ) أي ولا جل عدم اعتبار وجود
 الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا يقال لم يعرب الكلمة أي لم يفسر آخرها

بالفعل وهي معرفة أي والحال انهم معرفة لاستحقاقها الاعراب أو صلاحيتها
 لذلك الإستحقاق فقد نفي عنها في هذا القول الاعراب بالفعل مع تسميتها معرفة
 بقوله وهم معرفة حال من الكلمة وهو من جملة المقول (قوله وضابطها موجود
 الخ) هذا الضابط يؤيد ان اضافة الجزء لكلمة است على معنى من اذ ليس بين
 الجزء وكلمة عموم وخصوص وجهي وهو خلاف ما تقدم له في الكلام على قول
 المصنف في التسمي حيثما على انهم لم يذكر وهذا الضابط في باب الاضافة بل
 الضابط الذي ذكره الشارح هناك ان يكون المضاف بعضا بالمعنى المتقدم مع
 صحة الاخبار بالمضاف اليه عنه ونقل في الجمع عن ابن كيسان والسبب في
 الاكتفاء بالبعضية فتخويز بدعي معنى من على الثاني لا الاول (قوله واعتراض
 البعض الخ) ثم قال هذا اليأس وصحة الحمل هناك لا تظهر الا بتكاف فالاحسن
 ان يكون من اضافة الصفة للموصوف اه والتكاف هو جعل آل جنسية فتبطل
 دعوى الجمعية وقوله فالاحسن الخ فيه ان اضافة الصفة للموصوف سمعية على انه
 يلزم وصف الجميع بالقرود فيحتاج الى تأويل المعرب بالمعربات أو تجعل آل في
 الاسماء جنسية فهذا هو رب من تكاف الى شد وثون تكاف تأمل (قوله تدفع بما مر
 الخ) فيه ان الذي مر عن الرد في انه انما يكون شرطا فيما اذا كان الثاني جنسا
 للاول وتقدم الاعتراض عليه نعم هو يزول الى اعتبار الغلبة ثم ان ظاهر هذا
 الدفع تسليم عدم صحة الحمل هنا وصحته في خاتم حديد وجهه انه يصح لك ان تقول
 الخاتم حديد اذا أردت خاتما معينا الا كل خاتم ولا يصح هنا ان تقول المعرب
 الاسماء اذا أردت معينا لاختلاف البتة دار الخبر افراد او جمعا وكذا اذا أردت
 جميع المعربات لان جميعها ليس هو الاسماء فقط وظاهر كلامه أيضا ان الضابط
 الذي ذكره ليس موجودا هنا وفيه انه ليس هناك شيء يصدق عليه معرب بالافراد
 وأسماء بالجمع فلم توجد صورة الاجتماع فان قلت الاختلاف بالافراد والجمع
 لا يضر اليه المعروضه أولا مكان ان يقال ان آل في الاسماء جنسية فتبطل معنى
 الجمعية فتأتي حينئذ صورة الاجتماع فقلت حينئذ يصح الحمل بهذا الاعتبار
 فلا يصح ما أفاده كلامه من وجود الضابط وعدم صحة الحمل ولا يضر في صحة
 الاخبار الاحتياج الى التأويل ولذا كانت اضافة عدد الى عدد كثلاثة مائة
 على معنى من اتفاق احتياج صحة الاخبار الى تأويل مائة بمئات كما نخص عليه

المحشى في باب الاضافة (قوله مع انه امد من قوله الخ) وقد لا يسلم لاحتمال ان يكون
 العرب انهن مما ذكره فحشى الواسطة ولذا كان هذا مع ما سبق طويل في البرابطة
 ثم رأيت في يس على التصريح بذكر المصنف في الخواشي لم يقابله أخرى أو هذا الكلام
 أقوله ومع العرب الاسماء الخ فائدة أخرى أي غير التوطئة الى التفسير الى القسمين
 وهي الاشارة الى انحصار علة بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته
 السابعة محصر وقال الشهاب القاسمي فائدة التبرير مع معنى العرب وضابطه
 اذ لا يلزم من كون المبنى ما يشبه الحرف الشبه المحصور ان العرب مجرد بأسلم
 من تلك المشابهة لجواز ان يعتبر فيه شئ آخر زيادة على ذلك ولم يسبق ما يستلزم ان
 العرب ليس الا اسالم من تلك المشابهة اه قال بس وهو في غاية الحسن (قوله ولو
 قال في التفسير الخ) فيه انه اطلاق الشارح شبه ما في الترجمة بخلاف القول
 ذلك فتأمل (قوله والتعليل علة ناقصة) أي فعلة الاعراب غير المحلى التوارد مع
 السلامة وأما الاعراب ولو بخلافه التوارد فقط ولادخل للسلامة في ذلك (قوله
 أي افراد موصوف الخ) لاحاجة لهذا الآن الاسم المبنى معلول أي معروض علة
 أضيفت لابتداء لانها الموجبة له فالاعلولة هنا بمعنى معروض العلة أي الموصوف
 بها لا بمعنى الموجب المحلوب بها وبني فهو كغيره كلامه على الثاني فتكلم شيخنا
 (قوله ويصح ان يراد افراد الشخصية الخ) هذا الاحتمال هو الظاهر لان الافراد
 الشخصية هي المتباورة واردة الأنواع مع بعضها من الخروج عن المتبادر يلزم
 علم بان أنواع العربيات ربما يدعي فيها الحصر فلا يجمع قول الشارح بخلاف
 الخ تأمل (قوله أي فيما يأتي) أي من الكلام على المضمرة واسماء الاشارة
 ونحو ذلك هكذا فهم واستش كل بما ذكره بعد وفيه ما ليس كذلك بل المسراد
 البيان فيما تقدم بقوله كالشبه الوضعي الخ وانما عبر بالمضارع لان البيان مستعمل
 بالنسبة لتقديم العلة أو حكمية بصورة الحال الماضية وقوله تقدم الخ أعاده توطئة
 لما بعده الذي هو محط التعليل وقوله ليبين الخ بيان لوجه ما نتاج العلة لتقديم
 ومحصل كلامه أما ما كانت افراد معلولة البناء محصورة والمخضور مستحق
 البيان قد قدمت العلة ليبين تلك الافراد اذ سبقتها صرت بالعلة على الوجه الذي
 أراده المصنف كما يظهر من قوله لشبهه من الحروف مدني كالشبه الخ تأمل (قوله
 واحتج به) الاستبعاد ظاهر بالنسبة للتعامل بنون النسوة اذا كان معتلا اذا ظاهر

انه في محل جزم بالحذف لا بالسكون فيثبت امره لم يبين على ما يجوز به مضارعه محلا
وعلى هذا يحمل كلام السيد الحنفى والظاهر ان منه التصل بنون التوكيد
وهو امره وأورد عليه أمر جمع المؤنث فانه مبنى على السكون صحيحا كضمير
أومعلا كاخشين مع ان مضارعه ليس مجز وما لبنا انه لان شرط اعراب المضارع
كفى بالنظم ان لا يتصل بنون الانثى وكونه في محل جزم على السكون بعيداه فقول
الحشى لسكن يأتي ثمر بما يؤيد منه انه يأتي له ما يؤيد كونه في محل جزم وهذا
لا يندفع الايراد اذا المعتل في محل جزم بالحذف وأمره مبنى على السكون لاعلمه
فان جعله - هذا وجه الاستبعاد كما حاشا عليه كلام الحنفى لم يتفجع قوله لسكن يأتي
الح اذا يأتي الا ما يؤيد انه في محل جزم لا ما يؤيد انه في محل جزم بالسكون اه شيخنا
(قوله لسكن يأتي قرى بالحق) الآتى هو ان المضارع مع احدى التونين له محل نصب
أو جزم اذا دخل عليه ناصب أو جازم ولا محل له عند النجرد عن العوامل (قوله
يحمل كلامه أغلبيا) اولي منه ان المراد اذا كان المضارع معربا مبنى أمره على
ما يجوز به اما اذا كان مبنيا فهو ومثله أو انراد بما يجوز به ما يكون فيه مع الجازم ولو
لم يكن جزم ما لبنا تدبر شيخنا وقبه ان ذلك لا يظهر فيما اتصلت به نون التوكيد (قوله
يقال ها في الح) أصله آتى بواقي واناء أهدت الهمزة هاء كما فى يس على الفا كهمسى
فاندرع ما نقل عن بعض الافاضل ان المهانة كثرة الكلام ولا كلام لسانها اه
شيخنا (قوله ولا يرد على كراهتهم الح) قد يقال مرادهم اربع حركات لازمة وهى
حركات البنية والبناء ولم يوجد فيما ذكر ذلك تأمل (قوله لرفضهم الح) قيل ان
رفضهم - ذلك انما هو فى الاسماء العريضة وقلنسوة لفظ أعجمى اه لكن كلام
القاسم وسيفيد انه عربى كما يعلم بجراجمته (قوله تحكمكم) اذ كل منهما لا اغنى عنه
(قوله لا يلزم الح) ولا يحتاج للجواب بانه من ظرفية المفصل فى الجملة (قوله كما قيل
بمثل ذلك فى حررت بغلامى) يحتمل ان معناه انه قيل ان كسرة غلامى للنسابة
الاصلية التى لا اعراب ذهبت وعليه فيكون الفرق بعد فيه رد لهذا أيضا
ويحتمل ان معناه انه قيل بان كسرة غلامى للنسابة وان لم يكن فيه أصلية ذهبت
وعلى هذا تكون قيل لمجرد العز ولا لتضعيف بخلافه على الاحتمال الاول ويكون
الفرق بعده اقرار لذلك وهذا هو الظاهر وقوله والفرق أى بين ضربا وغلامى
حيث جهات الفتحة فى الاول للبناء لا للنسابة والكسرة فى الثانى للنسابة

لا للاعراب (قوله ولهم منع ذلك الخ) قال بعض اخواننا بالدرس لان لام الامر
 قوية تقبل الفعل الى الانشائية فعملت محذوفة اه شيخنا (قوله لا يكون مع الجنبين)
 هذه المعية لا تفيد الاستقلال فهو غير مستقل كقوله الشارح عن ابن هشام
 قال بعض الاخوان لما انضم الى المستقل صار مستقلا اه لا يكون لا انفسه اه
 شيخنا ويؤيد عدم التسليم انهم عند الكلام على الاستعارة التبعية نصوا على بان
 المركب من المستقل وغيره غير متقل والذي يظهر ان الامر المأخوذ من الفعل
 مقصود ولذا انه فلذا كان مستقلا بخلافه اذا أخذ من الحرف فانه يكون غير مقصود
 لذاته فلذلك كان غير مستقل (قوله بل اجزاء من اذ اخرج) الظاهر ان مراده
 ما يشمل ذلك وغيره كالزمن الحاضر فقط والحاضر والمستقل فقط بخلاف
 الماضي فقط والمستقبل فقط تأمل (قوله فانه يقبل الام الخ) فيه ان هذه اللام
 ليست لام الابتداء قال ابن الجباز في شرح الايضاح لا تدخل لام الابتداء على
 الجمل الفعلية الا في باب ان اه وتفصيل الكلام في المعنى وقد يقال لا يسلم ان
 مالك ان المدار على لام الابتداء بغير وصفها كما يأتي انه لا يسلم ان علة اعراب الاسم
 توارد المعاني التي لا يعبرها الا الاعراب فبما كان فهم ان اضافة لام الابتداء لبيان
 الواقع وان المدار على قبول لام مما لا خصوصية لام الابتداء وان المدار على توارد
 معان يعبرها الاعراب لا بقيد توفيقها عليه فقط وان توسيعها بالتي لا يعبرها الا
 الاعراب ليس للتقييد الاحترازي بل لبيان الواقع وان صرح في كلامه بان المعاني
 التي في الاسم لا يبينها الا الاعراب حيث قال لولا الاعراب لا ثبتت والحاصل
 انك ان جعلت الاضافة والوصف لبيان الواقع والمدار على مقيدهما لا باعتبارهما
 تتم ما قاله ابن مالك وان جعلتهما قيدين احترازين لم يتم اه شيخنا اكن التقييد بقوله
 لولا الاعراب لا ثبتت اغماها وضرورة كون كلامه في بيان القبول الراجح
 وكون علة الاعراب لا تتوقف على ذلك استفاد من تعبيره بالحواز المفيد ان وجه
 الشبهة مطلق قبول المعاني المختلفة اهم من الجائز والواجب تأمل (قوله فقد لا يجرى
 المضارع الخ) كيهديو يقوم ان اعتبر الظاهر وكيفرح فاه غير جار على اسم الفاعل
 الذي هو وفرح وكيدع ويذر فالكل منهم ما غير جار على اسم الفاعل لعدم وجوده (قوله)
 فالماضي قد يجرى الخ) فيه ان المضارع جار دأما وهذاهو الواجب كما استفاد من
 قوله ولو سلم الذي معناه ولو سلم الاطراد بان اعتبر الاصل في نحو كيدع ويقيم

ومقتضى القياس وهو ما وزن فاعل في يفرح ويدع ويدثر (قوله ودعوى ان قياس الخ)
 ابي ايصار ال قياس الشبه اه شيخنا (قوله لا يسلمه المصنف) بأن يقول هذا
 الحصر وان لم يكن في المضارع كما قلت أي المعترض اسكن يكفي وجود توارد المعاني
 في الاسم والمضارع وان كانت في الاسم لا يميزها الا الاعراب وفي المضارع يميزها
 أيضا وضع اسم مكانه هذا كلامه وأقول قوله لا يسلمه الخ أي قد ينزع فيه بأنها
 المتبادر من قوله لولا الاعراب لا التمس ان يقال هو وان ذكره هذا الوصف
 وعرف به فيجعله لبيان الواقع في الاسم لا لبيان جزء العلة وقد احتراز يا كما سبق
 وبهذا تم عدم التسليم اه شيخنا وقد تم ما يتعلق به (قوله حيث قال شبه الاسم الخ)
 عبارته وهو أي الاعراب في الاسم أصل لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة
 والفعل والحرف ليسا كذلك فبيننا الا المضارع فإنه شبه الاسم بجواز شبه ما وجب
 له فأعرب ما لم يتصل به نون وكيد أو نون انث (قوله ومعنى كون قبوله واجبا الخ) لأن
 ان نقول معني وجوب قبول الاسم لذلك ان قبوله ذاتي لازم اذ كل اسم قابل لذاته
 لتكونه فاعلا أو مفعولا أو مضافا أو منسوبا اليه ومعنى جوار قبول الفعل لذلك ان
 قبوله ليس ذاتيا بل طارئا في بعض التراكيب المحمومع فهم اعلان بعد نسي وذات
 الفعل الذي يركب مع غيره لا يلزمه هذا القبول الا ترى نحو يضرب زيد مائة وكثير
 غير قابل لتلك المعاني اه شيخنا (قوله بأنه فاسد) علمه بان الجائز هنا هو عين
 الواجب هناك لا شبيهه فان الذي أوجب اعراب الاسم على ما ذكره هو القبول
 للمعاني المختلفة بصيغة واحدة وذلك ثابت للفعل لأن الواحد يشبهه وانما يصح لو نص
 على تلك المعاني المختلفة اه اما طي (قوله وسقط ما قد يقال الخ) أي بقوله ومعنى
 كون قبوله واجبا الخ (قوله وأجيب بأنه نادر الخ) لأن ان تقول هذه المعاني لا يتوقف
 تمييزها مع المسامحة على الاعراب لا يمكن تمييزها مع بالادوات الدالة عليها كان
 تقول ماصام وما اعتسكف وما صام وقد اعتسكف أي ممتسكها وما صام وما صام
 اعتسكف قاله بعضهم وقد يقال لم تعتبر هذا التوقف على المضارع كذلك كان
 يقال لا تعن بالجفاء ولا تمدح عمر ولا تعن بالجفاء وأنت تمدح عمر اعلى ان الواو
 حالية ولا تعن بالجفاء ولكن تمدح عمر الا يقال ان عدوله عن النصب الى وأنت
 تمدح عمر اطاهر في الاستئناف لا الحالية اذ لو ارادها لاتي بما ينص عليه وهو
 النصب على انه لم يستغن عن الاعراب اذ في النهي عن ما جزم الفعل والفرغ عن ان

التمييز بالادوات لا بالاعراب لانه قول ان الكلام فيما اذا وجد تحت قرينة على
 الحالية والافية قال ان تشرب اللبن بالرفع في قولك لانا كل السمك وتشرب اللبن
 متبادر في الاخبار من وقوع ذلك منه في الحال أو الاستقبال لا في الاماجة التي
 هي المرادة فهمم الاباحة متوقف على القرينة وان الاعراب غير متظورة اليه
 ووقوعه في المثال المذكور موافقة للاستعمال تأمل (قوله وفيه بحث) لعل وجهه
 ان الالباس الذي لاجله الاعراب في المضارع نادر أيضا فانها فعلان على نحو قوله
 شيخنا (قوله بل يتحاشون الخ) أي فهو وأحوال البس في ذلك فيهما باسمه واشتق منه
 انبست بمعنى انهم مت وأجبت تدبر تدفع معا صاه يقال بل قبل ان هذا الجواب لم
 يدفع السؤال اه شيخنا (قوله ومثل ذلك يقال الخ) بأن تقول لا يكن منبأ كل
 سمك وتشرب اللبن عند ارادة النهي عن كل منهما أو مع شرب اللبن عند ارادة النهي
 عن المصاحبة أو وللشرب اللبن عند ارادة النهي عن الاقتراف فقط اه سفي (قوله
 من غير سبب) اعلمه نظر الى ان كلام من السمين مطعون فيه وان المضارع هو مجردة
 في الماضي وتوارد المعاني موجود وفيه أيضا أو فوق المعنى بالندوم معارض بالمثل في
 المضارع فلما لم يوجد سبب صحيح خال عن الشاذح علمنا ان الاعراب لانه لا يرب
 وهذه شبهة صحيحة فكيف يقال بعمل قائله بهم (قوله لان يقال التجرد ضعيف)
 ان قلت ان الابداء أيضا ضعيف لانه عامل معنوي مع اسموله الذي له انبدا
 اذا كان مبيد سابق محمل رفع فهو سبب به عندي قلت لانا كان الاعراب أم لا في
 الاسم دون المضارع كان للنداء محمل رفع بخلافه اه قويسمي (قوله ثم رأيت شيخنا
 الخ) الغرض بهذا ان ما قرره السيد استظهر اراءه في قول وان ما أشار اليه بقوله الان
 يقال الخ هو ما انحط عليه من غيره قبله المقول اه شيخنا (قوله تنزيهه منزلة الجز
 الخاتم) وانما كان هذا ما قبل القوة لكون المسامع حينئذ متصلة بالخراب الذي
 يكون عليه الاعراب (قوله لا يظهر بالنسبة اليه الفاعلة الخ) فيه نظر اذا ما فاعله
 ليست منزلة منزلة الجز الخاتم اذ بهما النون فهي خارجة بقوله فيماتة ثم لانا ثم
 لسكن الظاهر ان المدار على الاتصال بما عليه أو به الاعراب فكان الاولى ان يقول
 أولا تنزيهه منزلة الجز المتصل بالآخر ايم له هذا الابداء وقد يقال ان النون علامة
 الاعراب فليست من الفعل قاليا خاتم وهذا يؤثر بما تقدم لنا من ان النون الحذف
 الآخر الخ كمي فلا تعقل (قوله أقوى وأتم) أي لان معناها في الحدث ان تاء كره

وقوته صفة من صفاته بخلاف معنى الياء فانه الفاعل الخارج عن ذات الحدث
 سكن بردان ونون النسوة كاء الفاعل مع كون الفعل مبنيًا معها الا ان يقال ان نون
 النسوة ملحقه بنون التوكيد بجماع النونية فتم تنزلها دون الياء تأمل اه شيخنا
 (قوله لانه ذكره) فديقال هو تعليل لاصل البناء قصده تفصيل وبيان التعليل
 السابق الذي هو معارضته شبه الاسم فكأنه يقول خصيصية الفعل التركيب مع
 النون التركيب المخصوص كتركيب الجزء الخاتم مع ما قبله فبني لاجلها والواقع ان
 بناءه على الفتح للتحفة هذا بالنسبة لذن التوكيد وكأنه يقول بالنسبة لذن النسوة
 خصيصية الفعل سكونه مع نون النسوة فبني لوجودها سواء كان سكون بناء
 أو مناسبة والواقع ان المضارع مبني على السكون للتحفة أو اصالته في البناء فليس
 تعليلًا لمخصوص السكون بل على هذا يستقيم العزو اشرح السكانية ويكون موافقًا
 لكلام المشرح الآتي اه شيخنا وفيه ان التعليل الثاني هو الجمل على الماضي
 بجماع الاستواء في اصاله السكون فلا يظهر قوله فكأنه يقول الجرح وقد يقال هذا هو
 المسأل وبيان ذلك ان المضارع والماضي لما استويا في اصاله السكون حمل الاول
 على الثاني في السكون عند وجود نون النسوة فقد أثرت نون النسوة عند طردها
 علم ما السكون فكان للفعل خصوصية تامه فمما فرجع المضارع الى أصله من
 البناء وأبقى الماضي على حاله من البناء على الفتح غايته انه مقدر تأمل (قوله أي
 في كون كل ما كن الخ) ليس مقصوده بيان الجامع لذكر المشرح له بقوله لانهم ما
 مستويا الخ وانما مقصوده بيان الحكيم المترتب على القياس (قوله وهذا تعليل
 للحمل الخ) محمل هذا التعليل ان بين الماضي والمضارع اشتراك في الاصل في
 كل السكون من جهة ان الاصل الاصيل في الأفعال البناء والاصل في المبني
 السكون وهذا لا يفيد ان سكون الماضي مع نون النسوة بناء وليس محمله ان
 السكون الحاصل مع نون النسوة في المضارع والماضي أصل حتى يفيد التعليل ان
 سكون الماضي معها ابناء فادفع ما يقال ان قوله لانهم ما مستويا في اصاله السكون
 صريح في ان الماضي مع النون مبني على السكون لانه على فتح مقدر لانه لو لم يكن هذا
 السكون سكون بناء لما كان أصلًا فيه فينما في ما مر من انه مبني على فتح مقدر وقول
 المحنى أي في كون كل ما كن الآخر لفظا لا في البناء على السكون لا يفيد مع
 قوله مستويا في اصاله السكون قد بر (قوله على حده) هذا خلاف المشهور لان

المتهم وراشتراط كون الساكنين في كلمة واحدة (قوله مخالفا لما أسلفه) تقدم
 ما فيه (قوله ولا يثبت على باب لا الخ) أي لوجود الفرق بأن لالعملها وتأثيرها في
 دخلت عليه صارت معه كاشئ الواحد ~~كما قالوا في الفعل مع فاعله فمخارج القول~~
 بالتركيب ولا كذلك تون التوكيد بالنسبة لما دخلت عليه تأمل أه حفت (قوله)
 والمسند للواحدة) الأولى حذفه لأن المسند للواحد لا يلتبس به وقد يقال مراده
 انه لو أعرب بالضم تلائم بسبب فعل الجماعة ولو كسر لدفعه ذلك اللبس لا التمس
 دفعه ل الواحد فتعين الرفع (قوله علم من قوله الخ) أو من كون الواضع حكيمًا يعطي
 كل شئ ما يستحقه (قوله يحتاج التمييز بينهما الخ) دفعه اعتراضه في حيث قال
 الظاهر ان يقول ما يحتاج فيه الى الاعراب أي معان يحتاج اللفظ بسبب الى
 الاعراب اذا المعاني لا تحتاج وانما يحتاج الدوال (قوله أو المستحب) أي لان
 الاصل عدم الحركات عند وضع الافراد فيستحب اه شيخنا (قوله فسر ان
 يسكن الخ) حقيقة ان يسكن يدخل فيه السكون أو يجعل ساكنًا ولما قابله بدو فتح
 ودو كسر ودو ضم علم ان اسالة الساكنين من حيثها متعلقة وهو الساكنون وبذلك
 وافق عبارة الخطاة فلذلك جعل بالساكنين كما قاله المحشي ور بما أفاد كلامه ان هذا
 موافقة عبارة فقط وليس كذلك بل الساكنين الذي هو وصف الكلمة ليس بـ
 انما البناء الساكنين الذي هو عدم الحركة تأمل اه شيخنا (قوله فرجما توهم عدم
 الخ) فيه انه لا توهم مع التبعير بجمه فانها مشيرة لعدم الاختلاف فيما ذكره كما صرح
 به المحشي بعد وقد يقال الاشارة فيها لذلك بل في الكلام قد يدبر أي ومنه
 ذو كسر الخ على حد فقههم من آمن ومنهم من كفر ومننا ظعن ومننا أقام ولو سلم
 عدم التقدير واعتبر ان الثلاثة المذكورة بعد من في المتن بعض لكان البعض
 الآخر الساكن فالتوهم موجود على كل حال اه شيخنا (قوله في نحو لا وتران)
 فيه نظر لانه ليس بمبني على الالف بل على فتحة مقترنة عليها لان من يلزم المتنى
 الالف يقدر اعرابه عليها كلف صور فكذلك بناؤه وأما نحو لا أبالك فهو على قول
 سيبويه والجمهور انه مضاف للكاف واللام زائدة والخبر محذوف أي لا أبالك
 موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهي في مثلك لانه لم يقصد نفي أب
 معين بل هو ممن يشبهه اذ هو دعاء بعدم التناصر مع عرب لا مبني وقال الفارسي وابن
 الطراوة أبام فرد مبني جاء على لغة القصر أي ففتحته مقدر على الالف كاعرابه على

تلك اللغة لا مبنى عامها ولا ن شرط نصيبها كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف
 يذف تنوينه للبناء ولك خبر وقيل ان ابالك تشبيهه بالمضاف لوصفه بذلك والخبر محذوف
 وحذف تنوينه تشبيها بالمضاف وهذا مبنى أيضا على لغة النصر كما سيأتي ذلك
 في باب لا وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لا أخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

(قوله أنظر) وجهه ان الفتح انما ينوب عن المكسر على القول بمنع صرفه لاعلى
 القول بينانه الذي المكلام فيه اذ لم يعهد استحقاق كسر من حيث البناء حتى
 ينوب عنه ما ذكرنا من عدهت نيابة الحركات أو الحروف في البناء فيما يتال فيه
 انه يبقى على ما نصب به أو يرفع به وهو المنادى واسم لا وليس شئ منه ما مكسورا فلا
 ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا على ان ل في كلام السيبوطي من أوله الى آخره
 نظر اذ المنة تفرجه الله ذكر في الاعراب أموه وما ناب عنها بعد ذكر الانواع
 الشاملة للاصول والنواب ولم يذكر في البناء الا الانواع الشاملة للاصول
 والنواب فاضم عنها والضممة وما ناب عنها والفتح والفتحة وما ناب عنها وهكذا
 اذ الضم فيه يتقابل الرفع في الاعراب وقد فسروه بالضممة وما ناب عنها وهكذا الباقى
 وليس الضم الضمة والفتح الفتحة وهكذا حتى يرد ما ذكرناه من شخبنا الامرو يأتى
 ما يرشح به اه شخبنا (قوله وأما تعليل ثقله) أى المبنى كما هو صريح عبارة البعض
 (قوله أشار به الى عدم الخ) تقدم انه لا إشارة فيه لذلك على ان الحرف في نحو
 يازيدان ويزيدون داخل في قوله ضم وفي نحو لارجلين داخل في فتح والحذف داخل
 في المسكون لما علمت من ان هذه انواع شاملة للاصول والنواب (قوله مع ان فيها
 الفتح الخ) الكل مع الالف أو الواو أو الياء وحيث بالسكون (قوله الضم أشهر)
 وما أرق قول بعضهم به نحو بخيلا

لنا خليل له خصال * تنجى عن أصله الأخرى

كان له مثل حيث كف * وددت لو انها كامس

أى له كف مضموم عن الاحسان وددت أن يكون مكسورا (قوله والضمرة
 للتخلص الخ) أى وليست كضمرة بناء ولا يلزم من كون الساكنين هنا فى كلمة أن
 تكون بناء اذ كونها فى كلمة غير موجب لذلك بل هو شرط له تأمل (قوله فلا خلاف
 في اعرابه الخ) أى لفوات شبه الحرف في عدم الشرط الاول ولعارضته بخواص

الاسماء في غيره (قوله وهو اليوم الذي يليه يومك) أي أو اليوم المسمى به و
 بعد على ما استظهره الشنوازي فيكون كالمحلى بال (قوله وجواز ذ كرهنا) في نسخة
 بعدهذا وامتاع ذ كرهنا وكتب علمنا بعض انما وجدنا في بعض نسخ نسخة المؤلف
 مخالفا علمنا أي اشارة الى شطها وكتب بعض آخر علمنا له لا معنى لها بعدما علمنا
 وفهم بعض ان المراد مع امتاع ذ كرهنا في المعدول اذ لو ذ كرهنا كان المعدول عنه
 فجواز الذ كرمناه جواز الرجوع للاصل بخلافه على التعمين لا رجوع فيه
 للاصل جائز اه شيخنا (قوله أسلفنا الخ) محصلة انهم قالوا في تعريف البناء
 ولا تخالفا من سكونين فاقتضى ان حركة التخصيص استثناء والجواب بتخصيص
 ما سبق بالكلماتين وما هنا في كلمة اه شيخنا ومثله يقال في الاتباع ايراد جوابا
 (قوله أعم من ذلك) وهو الحكمة والداعي اه شيخنا (قوله أي على لغة من
 ينتظر الخ) قد يقال مقصود الشارح انه على لغة من لا ينتظر كما يصح البناء على
 الضمة افظا الذي هو المشهور بصح البناء على الفتحة من اعاد ان يكون اراء الاولى
 مفتوحة فتحة بنية بحسب الاصل والشارح مطاع وهكذا يقال في الموضوعين
 الآتين في الجهر (قوله وأورد عليه الخ) بدفعنا هذه حكمة بعد الوقوع الا
 أن يقال هو ايراد على الاستعمال لا على التعارض ثم هناك جواب آخر غير جواب
 المحشى هو ان المستغاث مطلوب منه الفتح والنصر ففتحت لانه والمستغاث منه
 مطلوب كسر فكسر لانه كذا وجد اه شيخنا واهل المعنى مطلوب لعدم
 كسره أو كسره لعدم تأمل (قوله متصل) أي بأن يكون في كلمة لا بأن لا يوصل
 بينهما فاصل كما فهم بعض وادعى ان الالف في ده و ا فاصلة الى آخر ما خلط به اه
 شيخنا (قوله نقض بكاف الخ) فيه ان السبب بمعنى الحكمة فلا يلزم المراده
 شيخنا (قوله أي في ان كلال الخ) وأيضا الصورة واحدة شيخنا (قوله واعترض
 الخ) تقدم ان السبب هنا بمعنى الحكمة وهي لا يلزم المرادها اه شيخنا (قول
 الشارح والاتباع نحوذه) يظهر انه حركة لشيء المعرب الذي هو العلم في التبيين
 وكسر لما ذكره اه شيخنا (قوله مغايرته لما قبله) أي لان المحووظ في الاول
 جهة كونه ممتكنا معر باب تقطع النظر عن كون الضمة ثابتة له حال الاعراب أولا
 والمحووظ في الثاني كون الضمة ليست ثابتة له حال الاعراب اه شيخنا (قوله المقيد
 مع قول الخ) يظهر لي ان قول السيراني أخص من الاول لاعتباره حالة الازدواج حيث

قال اذا نسكروا وأضيف واعتبار الاول حالة التمكن والاعراب الصادقة باعرابه
 في غير النداء فلا قول ثلاثة ولا ترجع الى اثنين اه شيخنا (قوله أى وهو منادى)
 التقيدها لا يبيد تقييد القول الاول بالسكون منادى اذا الداعى هنا تصح عدم
 الضمة في حالة الأعراب بخلاف كونه له حالة التمكن واعراب اه شيخنا (قوله عين
 القول الاول) أى لا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل وتقدم ما فيه (قوله أحد
 أقوال) وقال الفراء وعايب ما تضمن معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات
 وهو الضمة وقال الزجاج سخن للجماعة ومن هلامه الجمع الوار والضمة من جنس
 الوار وقال الاخفش الصغير سخن للرفع فحرك بالشبه للرفع وقال المبرد تشبها
 بقبيل وبعد لانها متعلقة بشئ وهو الاخبار عن اثنين وقال هشام الاصل سخن يضم
 الحاء وسكون النون نقلت حركة الحاء الى النون فسكنت الحاء اه حفى (قوله
 للشئ) أى حركة واواخشوا على نظيره وهو ضمة آخر قل ووجه الشبه ما ذكره المحشى
 وانما كان ضم آخر قل أملا وضم آخر اخشوا فرعنا ما أشار اليه المحشى من ان ضم آخر
 قل فى آخر الفعل حقيقة وضم آخر اخشوا فى آخر الفعل تنزيلا كذاها مش ولو جعل
 الشئ اخشوا ونظيره قل فيعمل الاول على الثانى بجماع ان كلا فعل أمر اتصل به
 ساكن فى الاينان بالضمة لىكن أظهر (قوله الاصلية) عرفت انه لا حاجة لهذا
 وكذا قوله وبالاصلية الخ شيخنا (قوله اتحادها معنى) أى فيطلق كل منها على
 ملقبها وعلى البقية مع امتناع أن يقال هنا البناء هو الضم وهو الفتح الخ أو يقال
 الفتح هو الضم أو الضم هو الفتح لاستلزام الاول حمل الأخص على الأعم والثنائى
 حمل المباين فتقدير أنواع مع توزيع الأقباب علم المأخوذ من مقابلة الجمع بالجمع
 اندفع ذلك الاعتراض وكذا يقال فى أقاب الاعراب اه شيخنا (قوله واصططحووا
 على تسمية الضمة الخ) فيه ما تقدم عن العلامة الامير (قوله ولا يخلو منه كلام)
 أى بحسب الاصل وعلى المشهور والكثير فلا يرد نحو الاماء وان حراسنا أسدا (قوله
 بأن تأ كيد الفعل الخ) فيه ان تأ كيدته تقوية لحديثه وحصوله البتة ولا يقتضى
 ذلك تقديمه وتأخير المعمول بل قد يدعى والداعى لتقديم المعمول وتأ كيد العامل
 ور بما جعل منه ما هنا فالعنى والرفع والنصب لا غيرهما اجعلها البتة مشتركين
 ولعله هذا قل ان سلم تأمل اه شيخنا (قوله كما هو الاكثر) أى فلا حاجة الى
 ما ادعاه بعضهم من القلب للاختلاف فى قبوله وان تضمن معنى اظيما كما هنا وهو

المبالغة في دعوى اختصاص الجبر بالاسم حتى كان الاسم مقصور عليه وكفي بقوله
 ومهمه مغبرة رجاؤه * كأن نون أرضه مهاوئة
 اه حفي (قوله أي عامل الجبر أصالة) فقد باصالة احترازاً عن المضاف مهملة
 الجبر في المضاف اليه وهو مستقل (قوله أي غير الجبر في الاسم الخ) عبارة
 التسهيل مع ثمره اعلی باشا وخص الجبر بالاسم لان عامه لا يستعمل لافتيقار الى
 ما يتعلق به فيحمل بالنصب غيره أي غير الاسم المحرور عليه وعن ثمة فقد الجبر من
 المضارع بخلاف الرفع والنصب لانه متعادل عامل كل منهما فيحمل الفعل مشاركا
 للاسم فيهما بطريق الحمل والتفرع عليه انتهت ببعض حذف فاستفيد منها ان
 الحمل المنفي هو حمل غير الاسم عليه في الجبر وأما على كلام المحشي فهو حمل الجبر
 في الفعل على الجبر في الاسم في حصول كل وثيقة خارجا والاول أقرب تدبر (قوله
 لقوة عاملها ما اصالة) احتراز باصالة عن الحروف الناصبة الرافعة كأن وأخواتها
 (قوله المعنى الاصل للجزم) وهو المصدر والافه والآن أنثر بخصوص جليبه العامل
 (قوله فان قلت الخ) محصله أن تقول كان القياس حذف المضارع اذا أضيف اليه
 أسماء الزمان لوجود عامل الجبر مع شبيه المضارع بالاسم وجزم الاسم الذي
 لا يتصرف اشبه بما افعل فقد تها وأقاربه لا يدخل الجازم فاقياس أن يدخل
 عليه ويجزم فلم لم يحذف المضارع ويرافق به القياس ولم يدخل عامل الجزم على
 الاسم الذي لا يتصرف ووافق به القياس هذا هو السؤال والجواب عنه أن يقال
 أما الاول فالاضافة فيه في المعنى الى المصدر لا الى الفعل بالذات على الحدث والزمن
 اذ الزمن المضاف قد عين بحدث الفعل لا بزمنه أيضا فلم تسلط الزمن المضاف على
 الفعل معني والحروف الجارة كذلك لانها توصل معاني الأفعال الى الأسماء
 لا الى الأفعال فهناك منعه معنوي منع تسلط عامل الجبر على الفعل والقياس
 لا يتأتى مع وجود المانع وأما الثاني فيلزم لوسط الجازم على الاسم وجزمه
 الابهام بحذف الحركة بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شينين من
 جهة واحدة كشيء الفعل هنا فامتنع القياس هذا ايضا عبارة المحشي مع زيادة
 فاندفع توقف بعض الأفاضل بأنه لم يدخل عامل جزم على الاسم اذ كورفكيب
 يقال القياس جزمه اه شيخناو بعد فاقوله الشارح عن التسهيل من وجه
 اختصاص الجبر بالاسم ككاف في امتناع جز الأفعال بالأسماء وامتناع دخول

حروف الجر عليها (قوله بهنقه) أي لان الضم بمعنى الضمة يشعل كل ضمة وليس
المزاد بالضم الضمة وماتب منها حتى يكون من تصوير الشيء بقامه لان الكلام
الآن في الاصل وديان الكلام على النائب بقوله وغير ما ذكر الخ (قوله والخلاف
انما يظهر في الضمة الخ) هذاية تضي ان الضم بمعنى الضمة وكذا الباقى اسكن قوله
بقي شيء آخر الى أن قال ويمكن أن يقال في عبارة المصنف مسامحة والاصل فارفع
بضمه الخ يتضي ان الضم هنا غير الضمة وقوله قال شيخنا السيد الخ يفيد ذلك فكانه
يقول اما ان الضم بمعنى الضمة واما ان الضم الذى هو لقب البناء بطلق على
علامات الاعراب اه شيخنا لكن يقصر الضم على كلام السيد على خصوص
الضمة بقرينة قوله وغير ما ذكر يوب (قوله مسامحة) أى بحذف الناء من
الاسم للضرورة (قوله وقال شيخنا السيد الخ) عبارة بعضهم عن نص الرضى على
ان الضم وأخواته نطاق عند البصر بين على حركات الاعراب تسامع القرينة
والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تصرف الا لحركات غير اعرابية
كضم البناء والبنية فى حبيب وقيل وعلى هذا فهى اكثر موردان من القباب
الاعراب واهل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فمادون الرفع وأخواتها
اه وقال بعضهم رأيت عبارة الرضى فى شرح الكافية ونصها التمييز بين حركات
الاعراب وحركات البناء وسكونها فى اصطلاح جميع البصر بين وأما الكوفيون
فيطابقون هذا على هذه ولا يفرقون بينهم افا نظره مع ما نقله للحشى عن شيخه السيد
اه وقد يقال لامتنافاة بل مقاله الشيخ السيد محمول على ما اذا وجدت القرينة وكلام
الرضى محمول على حالة الاطلاق ثم رأيت فى الجامى وحواشيه ما محمله ان الحركات
الثلاثة تسمى ضمة وفتحة وكسرة اعرابية كانت أو لا لكنها اذا اطلقت بالقرينة
براديهما التبر الاعرابية وان الضم والفتح والكسر اسماء للحركات البنائية وماتب
عنها وان الرفع والنصب والجر اسماء للحركات الاعرابية وماتب عنها فلا تطلق
الاولى على الثانية وبالعكس هذا مذهب البصر بين وأما الكوفيون فيميزون
ذلك الاطلاق بشقيه (قوله من الاعراب بالحروف) أولى من هذا عندى
من أجل ان جمعته لاتكون الامع أحد حرفين مخصوصين من حروف العلة للركة
فما حل به مع ان المقصود تعيين المواضع والمعين به يجب أن يكون غير ما حكم به تأمل
شيخنا (قوله ليجانس الفرع) وهو الحروف الاصل وهو الحركات شيخنا (قوله)

على ما ناب فيه حركة عن حركة) ولو قدم هذا السكبان له وجه لانه معرف بالاجمـل
 الاصل في حالتين يختلف ما ناب فيه حرف عن حركة والثبات لا تقراجم. (قوله
 المناسب النساء) أي التفضيلية لا التفرعية أخذنا مما بعدهم (قوله إذا كانت
 مستعملة الخ) أي وإذا كانت مضافة أيضا وهي هنا غير مضافة (قوله واشترط
 كون الشاغل الخ) معناه لا يشترط ما ذكره في صدق من في الموضوع ولو قال
 ووجود شاغل وكونه ضميرا كثيرا كان أوضح إذا شاغل هنا ولذا أوردنا عبارته
 اه شيخنا وأما الجواب عنه بأن لفظ كون في كلامه مصدر كان التام بمعنى وجود
 وضمير حال من الشاغل فلا يخفى ما فيه (قوله وقد يسأل إذا جعل الخ) فيه ما
 غابته ان رتبة التقديم وكون رتبة التقديم لا يصير مقترا بعد ما فصلها من
 الاصح تدويرا ففرق بين التام والرتبة يدري ولذا أجاز السكبان في هل زيد
 رأيت دون هل زيد رأيت بلا ضمير كما تقدم (قوله دفعنا نزهة الخ) كذا أجاب
 السواني وقال الشاغل احتراز عن الموصولة لأنها اجالة اعراب اذ هو اجزاء
 الاعراب والبناء اه حذف وكان محصلا له قيد ليكون كلامه في المعرف اجنعا
 احتراز من محل الخلاف تأمل اه شيخنا (قوله واعترض كلامه الخ) إن كان
 معنى هذا الاعتراض ان كلام المسند نفهم بهم اسئلة الميم وفرعية الواو والامر
 بخلافه اذ الواو هي الاصل والميم فرع كما يدل على ذلك قول الشارح فيما يأتي وإذا
 أفرد قولك عوض من غيره وهي الواو ميم وردان قوله وقد يسأل لان سلم الخ لا يصح
 لانه ان أراد اننا نسلم قصر الاسئلة على الواو بل الميم أصل أيضا كما يدل عليه
 المنقول عن الناطم المفيد انها أصول عديدة لم يرد دفع الاعتراض بل هو باق
 اذ هي ميم فرعية الواو عن الميم لم يزل وأن أراد به ان الميم أصل والواو فرع لزم
 مخالفتها للمنقول بعد عن الناطم وقد يقال نختار الاول وتجعل قوله وقد يقال الخ
 قد حاق الاعتراض وخدش المسألة ادعاء المعترض من فرعية الميم عن الواو اجوابا
 عنه وان كان معناه ان كلام المصنف يوهم اسئلة الميم أي انها ليست فرعاع انها
 فرع عن الواو وكان الجواب دافعا اذ محصلا له اننا نسلم قصر الاسئلة في الواو بل
 الميم أصل أيضا وحينئذ يجري عليه الشارح فيما يأتي من فرعية الميم عن الواو
 بخلاف الصحيح المنقول عن الناطم أو مؤول بأن راد بانه بعض الايمان بحرف
 مكان حرف آخر رجوعا لأصل آخر (قوله يوهم ان الاصل فم) لانه يفيد سبق

وجودها على الابان بحروف الاعراب (قوله فالذي ينبغي) أي لانه الأصل
 (قوله وأجيب الخ) لو قرر الكلام ثم بدأ غناه بما سبق الذي فيه ما سمعت
 (قوله حيث الميم من دلجان) أي لم يكن فيه بل فيه غيره وهو الواو اه شيننا ثم
 ذكره المضاف في منه لا حاجة له مع ذكره قبل أنتم لان الضمير يعود على المضاف
 لا على المضاف اليه فعند ذكر المضاف يعود الضمير اليه و بعد حذفه واقامة
 المضاف اليه مقامه بتغيير الحال كبقية الاحكام (قوله وافصحها فتح فائه منقوصا)
 المتبادر منه ان المراد النقص المتقدم في كلامه وهو جعل الاعراب على الحرف
 المحذوف كقاص وحينئذ فيخالف قول الشارح وفيحذف فتح فائه منقوصا بناء
 على ما جرى عليه المحشى من ان مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على
 الميم فالأولى أن يكون المراد بالنقص في كلام الشارح جعل الاعراب على الحرف
 المحذوف كقاص المناسب للتعبير بالقصر وحينئذ فلا يخالفه نعم قد يقال ان
 كون فتح القاص مع النقص بالمعنى الذي جرى عليه المحشى أفصح من بقية اللغات
 العشرة لا ينافي ان الأفتح من الاثني عشر فتح القاص مع النقص بالمعنى المتأخوذ
 من كلام شيخ الاسلام فيكون أفصح من الأفتح اذا افحصته متروكة بالتشكيك ولذا
 وان بعد جعل النقص في كلام شيخ الاسلام على حذف اللام فهو وافق ما في الشارح
 بناء على ما جرى عليه المحشى فليحزر (قوله فانه نقله البعض الخ) عبارته قوله
 وفيه حينئذ عشر لغات أي حين اذ لم ينصل عنه الميم وأوصلها بعضهم الى
 عشرين قال لان التضعيف يأتي على ~~ككل~~ من لغة تقصه وقصره وهو متوقف
 على نقل عن العرب قال الموقني ثم رأيت في شرح الشذور شيخ الاسلام اه
 وتصوير كلامه لا يتأتى الابان براد بالنقص ما يشمل الاعراب بالحركات على الميم
 والاعراب على الياء كقاص فهو ناقص ومنقوص ومنقوص ومنقوصه فتاوعب
 منضع فهو ستة مثلثة الفاء فهي ثمانية عشر والاتباع يأتي في النقص بمعنى
 جعل الاعراب على الميم مع تضعيف وبدونه خلافا لما جرى عليه المحشى فيما يأتي
 فهذان اثنتان يضمنان لثمانية عشر فالجوع عشرون اما ثمانية عشر فرجما
 تؤخذ من هذه العبارة التي نقلها المحشى بأن يخص قوله مع تضعيف ميم وبدونه بما
 اذا لم يكن منقوصا ولا مقصورا ويعم في قوله ومنقوصا ومقصورا أي سواء كان مع
 تضعيف أولا وقوله بتعليق فانه راجع لجمع ذلك ولا يضر في هذا قوله فهذه مع

نفة حذف الميم ثلاث عشرة لغة فان الاثنتي عشرة اجمال واما لغتا الاتباع فمن
 شرحنا به فان كان معنى قول الموقى ثم رأيت في شرح الشبلي نور
 رأيت الاتصال الى عشرين بضم عيمه فانها فلا كلام فيه وان كان معناه ان يرى
 العشرين فيه فلا مانع ولا يرد عليه من هذه العبارة المنقولة للحجتي انما يرد به استقراء
 شرح شيخ الاسلام لاحتمال انه ذكر الباقي في موضع آخر من ذلك الشرح تأويل
 اه شيخنا (قوله مراده بالنقص الخ) فسر بهذا المتابعة التوضيحية له شيخنا
 وفيه انه بعد تسميته كان المناسب لمقابله بالتصغير نفسه بجعل الاعراب على الحروف
 المحذوف ويكون النقص في قوله وفيها من الخ به نفا المعنى فيوافق ما تقدم في
 كلام شيخ الاسلام كما تقدم (قوله أى في حالة نفسه) انظر من أن له هذا و يظهر لى
 وحالة تضعيفه مع الاعراب على الميم اه شيخنا (قوله أى أكثر) أخذ هذان قول
 الشارح بعد ولغة لاتمام الخ (قوله ضد الخفاء) فهى الوضوح بحيث يكون
 معهودا من العرب ومع ذلك هو نادى لكن أنت خير بيان المتبادران. فمشأ الشهرة
 كثرة الاستعمال كيفية كلام الشارح الآتى حينئذ فالاولى ما أجاب به المحشى
 فيما يأتى من ان النسبة نسبة لثاني الكثرة في الثلاث (قوله لان المتى لم يصرح
 بالاكثرية) ربما يفيد ما يورثه وهو كذلك اذ قوله أشهر موسى الم لان الاكثرية
 منشأ الاثمية (قوله الشاهد في الثالث صراحة) واحتمال ان البيت من الاتمام
 وهو الاعراب بالحروف والالف في ابهاما الثالثة للشاكة فيكون مجرورا
 بباء مقدره منع منها ألف المشاكة لا يمتنع الصراحة (قوله قال في التصريح قبل
 الخ) ذكر في التصريح قول آخر ثم قال بعده وقيل أول من قاله عمر والخ حذف
 المحشى للواو قبل قيل يوم ان المصريح اقتصر على ذلك تدبر (قوله نحو ذوانا)
 هو تنبيه ذات حذف تونه للاضافة اذ لا بد من انصافه كما في ذوانا انسان (قوله أى
 فالمنقضى لقاب اللام الخ) هذا ما وقف على كون حركة الهين الطارئة فنه تحتى
 يوجد المنقضى (قوله وأخف من الباء) أى المرحدة ودفع بذلك ما يرد ان الباء
 المرحدة من مخرج الواو كالميم فهى لاعوضت ولا انتفات لمسا في بعض النسخ من
 التهجيف (قوله ويكفى هذان في صرف الخ) لا حاجة لهذا كله مع ابدال المنصف
 الاعراب من اسم الاشارة اذ القصر الذى هو أقرب منه كور ليس اعرا ما حتى
 يكون اسم الاشارة له (قوله فلا اعتراض على المنصف) أى بان كلامه بهم ان اسم

الاشارة تراجع لا قرب منذ كور وهو القصر مع ان الواقع انه لا يشترط فيه هذه
 الشروط بل الشروط انما هي للاعراب بالحروف كما قال الشارح وسياً في كلام
 يتعاقب بذلك (قوله حافظ الخ) تمامه كفي حفا صهبا خيط وماعا ارقفا والاربعة
 من أسماء الحمر (قوله وأورد عليه الخ) قوله يقال ان الشرط الاول مرعى فيه
 المجموع لا الجميع تنزيلا لكلام على الواقع كما هو داب المحصلين (قوله فيه ما فيه)
 قد يقال لا شيء فيه فان الشارح نظر الى مجموع الشرطين فان ذوا القسم بالميم
 يأتي فيهما الشرط الثاني وذلك لان ذواته تصادف عند المبرد للضهار فاشارة الى
 اعتبار هذا الشرط على هذا القول ليفيد انه لا بد عليه من اضافتها لغير الباء
 والقيدون الميم يضاف للضهار فلا بد من بيان اضافته لغير الباء أماده سم أو
 يقال المراد مجوع الكامات الست لاجتماعها (قوله والقاطع للاشكال من أصله)
 أي ايراد الأبالا ولا أبالي (قوله على لغة القصر) أي ولا إضافة أخذ من قوله
 بعدوا وامتاز الخ (قوله لاى اسم) المناسب لغير الباء لا للباء لان شرط العطفت
 بل أن لا يصدق المعطوف عليه على المعطوف فلا يقال جاءني شخص لا امرأه بل
 جاءني رجل لا امرأة (قوله فلا يردان ذوا القسم بالميم الخ) ولا ياتي في هذا ما في الشارح
 من ان القسم يفرد لانه باعتبار حاله وجود الميم كالاتي (قوله يظهر لي انه ليس بقيد)
 الظاهر انه قيد لاراء الكلام في لغة من يتم عند الاضافة فيعين عنده النقص
 عند عدمها رأيا ما أمأه تقووه من جواز قصرها فذلك لغة أخرى اه شيخنا أقام
 قوله لا طلاقهم جواز قصرها) أي لم يقيدوه بوجود الشرط التي من جهتها
 الاضافة وقال بعضهم لان سلم له النسبة فظاهرا السند لا لطلاق المذكور كيف وقد
 شهر والقصر عن النقص مع انه عند عدمه يتم الاضافة لا شئ في ندره القصر ندره
 قويه بالنسبة للنقص مع تصریح المصنف فيما تقدم بخلافه اه ورد بانه يحتمل
 ان هذه الشروط بالنسبة للاتمام شروط صحة وبالنسبة للقصر شروط أشهرية
 على النقص فحصل انه عند توفر الشروط يصح الاتمام ويكون أشهر من القصر
 وهو أشهر من النقص ومنه عدم توفرها يمنع الاتمام ويبقى القصر والنقص
 ويكون النقص أشهر من القصر (قوله وجه التعويض الخ) توجيه التعويض
 وتقريره بنیان على خلاف الصحيح (قوله وتقدم وجه ايشار الخ) وهو انما من
 مخرج الواو وأخف من الباء (قوله أي الحوت المذكور قبل) أي في صدر البيت

وهو كالحوت لا يرويه شيء بلقمة أى يتلعه (قوله وقلها يا) لا اجتماع تلك الإيمات
وهى واوات مع باء لتكلم فيقال فى أبى أصله أنوى اجتمعت الواو والياء وبقيت
احدهما بالكون وهى الواو فقلت بياء وادغمت فى الياء وقلت انضمام كهمزة
لناسبة الياء اه شيخنا نقله عن شيخه السلمونى (قوله ان ذوصلة الخ) تدبر هذا
الكلام فإنه لا وصف بالممال فى ذومال الا أن يقال كأنه ما أفادت ان الممال مشتق
منه مقول فكأنه قيل فى أنت ذومال أنت مقول وهذا وصف جاء من ذومال المقول
صاحب الممال فلولاها الممال أول وأما الضمير والجملة والعلم فابست وكذلك المشتق
لا يحتاج للتأويل بالاشتق حتى يؤتى بذلك فلا يقال أنت ذوعالم بمعنى انت عالم
فان أردت أنت صاحب شخص آخر عالم فانت ما قصدت من ارجاع ما ليس مشتقا
الى كونه مشتقا اه شيخنا وفى كلام بعضهم ان الجملة تعلىح بنفسها الوصف بها وهى
كالتشقي لا تحتاج للتوصل بهذا اندفع ما قيل ان عدم صحة الاتيان بها مع المشتق
اذا أريد ثبوت الوصف للوصف بها دون ما اذا أريد ثبوتها لغيره كقولك أنت
ذوعالم أى صاحب شخص آخر غيرك عالم اذا الظاهر جواز هذه الاضافة ولا مانع
منها ورد أيضا بأنه عند ارادة هذا المعنى ان كان المراد الوصف بصحبة فالتشقي
يؤتى بالوصف الصريح يقال أنت صاحب عالم وان كان المراد الوصف بعالمية
الصاحب يؤتى بالسبب فيقال أنت عالم صاحبك بلا ضرورة حينئذ الى الاتيان
بذرفيقة تصرفها على ما ورد (قوله كما جعلوه فى المثنى الخ) قد الظاهر ان كان الخصم
يلتزم اعراب المثنى والمجموع على حدة كذلك يعلىح به على ما أتى للشارح من
انهم أعرابوا بعض المفردات بالحرuf ليوافقوا اعراب بالحرuf فلا يلتزمه
فى المثنى والمجموع الا ان لا يلتزمه الخصم تدبر اه شيخنا وقوله ان كان الخصم يلتزم
الخ الخصم هو بيوبه ومن واقفه سببأتى فى الشرح عند الكلام على اعراب
المثنى والمجموع على حدة ما نصه وذهب بيوبه ومن واقفه الى ان اعرابهم متحركات
مقدرة على الاحرف اه فعلم منه ان الخصم لا يلتزم ذلك تخيلا فلا يصح انه يحتاج
عليه بهما تأمل (قوله فى وقت صاحب سلامة) فى كلام غيره فى طريق يذرى فى وقت
والطريق يذرى يؤنس ويؤنس ويؤنس ويؤنس ويؤنس ويؤنس ويؤنس ويؤنس ويؤنس
والبا على الطريقة وتسلم لجزءه فى جواب اذهب أى اذهب فى هذا الطريق تسلم
(قوله أو رده عليه ان حركة الخ) هذا لا يصح مع تصرفهم باب اجزاة واعانة واعادة

واستعانة ونحوها بما قالوه من انقلاب الواو انما مع ان الفتحمة قبلها عارضة
 اذ لا يصل اجواز ثقات حركة الواو الى الساكن قبلها ثم قبلت ألفها نحو حركها
 في الاصل ونحوها ما قبلها الآن فلم يعتبروا العروض في القلب فلا وجه له - وال
 والجواب لساعت من انه لا يشترط اصاله فتح ناقيل الواو والباء نعم بشرط اصاله
 حركته - ما كما قال من واو واو يا بحر بل اصل فاعل ذلك اشياء (قوله الاولى
 والمناسب الخ) وايضا هذا التعليل المذكور هنا لا ينتج جهة الخصوص (قول
 الشارح اما لفظا فلانها الخ) فانه ان شبهها بالثني على هذا لم يحصل الاضافة التي
 هي شرط في اعراجها فلم يكن لها ذلك الشبه من قبل وحيث لم يكن له اذ ذلك من
 قبل فلا يصلح ان يكون وجه الاختيار هادون غيرهما من الاسماء لانه يقال لم
 يتغير غيرهما من الاسماء ويعتبره شرط مثل هذا ليكون به الشبه بالثني وفيه ايضا
 ان التعليل المذكور لا يفيد المشابهة لفظا لان لفظ الزيدين مثلا كلمة واحدة
 لفظا لا كلمتين كما اضاف والمضاف اليه بل تصلح للاشابهة بمعنى الا ان يقال ان
 الزيدين شبيهان باعتبار الزيد عليه وهو زيد والزيادة التي هي الالف والنون
 او الياء والنون (قوله فهو والمعطوف كثيرا) أي ما خوذ من تثبت العود اذا عطفته
 والمكثرة من التضعيف (قوله فلا يرد الخ) المورد الثاني كما الحفني (قوله
 ليست بطريق الوضع) بل عارضة لاقرينة لا تعتمد بخلاف المسمى به كالبحر بن
 فاه بوضع جديد (قوله بتثنيته) متعلق بالباس وقد عطف عليه وقوله ويجمعه
 (قوله فاذا جاز) أي العبدول وقوله في اخذه - ما أي وهو المتفقان وقوله
 في الآخر أي وهو المختلفان (قوله وعند يدي الخ) فيه ان العسكري ناقول
 لا مستنبط حتى تصف بينه وبينه حيث كانت لغتهم كذلك والمتقول
 عن العرب ذلك فلا قيام وقول العسكري لان النعت كالتعوت تعليل مقبول
 المتقول وليس تعليل لا قيام انما على انه قد يقال لو قيل الظريفان لا فاذ ذلك عدم
 التفاوت بين الوصفين وقد يقصد الترتيب فيه والتفاوت قلبس التثنية وعلى هذا
 يحمل كلام العسكري فمعنى قوله لان النعت كالتعوت أي ان النعت قد يقصد فيه
 الترتيب والتفاوت كالتعوت والذي يقتضيه في التابع ما لا يوجب خلافا مثل شيخنا
 (قوله والمعطوف الخ) مثله في ذلك المعطوف عليه (قوله فلا يرد ان التعريف
 الخ) يعني على كلام شيخه الآتي والا فاذ كرخارج بالزيادة على ما للشارح لا بهتدي

المعطوف (قوله وهو خلاف المؤلف) سكن وجهه ما صنعتها الموصوف وصفته كشيء
واحد وما ذكر غير داخل فيه فيعني عن الفصلية التي قصد بها الاختراع اه شيبنا
(قوله لسكنه أنت العدد) أي عاملة عاملة عدد المؤنث تجرد من التثنية (قوله
اهتماما بالنساء) فيقال ان الحديث على فرض ثبوت لفظ التثنية فيه من تغليب
الاكثر على الأقل الذي هو الطيب فتغليب المؤنث فيه من حيث كونه أكثر وهذه
الحقيقة هي المحفوظة فليس من قبيل ما قبله لكان هذا لا يتم إلا إذا كان الثالث
الصلاة أو قرّة العين فيها أما إذا كان جعل قرّة العين في الصلاة فالذكرة هو الأكثر
لا المؤنث (قوله قال الدماميني هذا من المبالغ الخ) في الأبر على المعنى ابر من مبالغة
العشاق فادعى ان القمر المعلوم قمر مجاز بالنسبة لها فلها كمالها أي معنى ما قر
السماء حقيقة الاوجه او قدر آها بالصلة الوصل بعينه فلنسكن هي حيث رأيت قر
السماء رأيت بعينه لكن لاحظ الحقيقة المتعارفة من ان رزقي المحبوب انما رأى
القمر المجازي فأعترف انه رأى قمرًا مجازًا بالكلية صرفه لا يكون كالمعلوم وقال
رأيت القمر المجازي لكن بعينها المناظرت هي له وهذا قسم من جنس العشق
ويحتمل انه إشارة إلى انطباع صورته في وجهه او قال بعض المتصوفة هو من اشهرات
الفناء والبقاء ووحدة الوجود (قوله لان معنى رأيت بعينها الخ) حاصله ان ما رأته
بعينها هو القمر الحقيقي وما رأته بعينه هو القمر المجازي وذلك عند رآه من الاعرف
لأعنده فكانه يقول اني رأيت ما رأته عينها هو القمر الحقيقي فقد رأيت القمر
الحقيقي لكن هو وجهها بحسب ما عند بي. أم هي فقد رأيت ما رأته بعيني وهو
القمر المجازي عند أهل العرف وان كان هو الحقيقي عندى تدبر (قوله فيه انهم الم
بوضعا الخ) فيه ان المراد بالتثنية ما يع التثمين المتساويين تشفع بصدق بالتثنية والتثنية
وثلاثة وثلاثة وهذا كما يصدق بواحد وواحد (قوله رة) بالزى فكانت على
وزن فتى ومثله في هذا الوزن خساخساء مهيبة فسين مهملة ومضد قال الكميت
مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل * زكا وحده فيما بعد خلاها .

أى لم نقل عند مكارم ذلك المدوح هي زوج أو فرد لعدم احصائها الخ حقي
(قوله فالاول نحو كلاً) أى لان ألفه بدل من لام الكلمة التي هي أو او كما يأتي له فلا
زيادة فيه بخلاف كلاً فالهازائدة وتأوها بدل من اللام وفيل بالعكس كما يأتي (قوله
ومن هذا يعلم الخ) أقول محصل هذا المسلك الذي سلكه شيبنا من المراد بالزيادة

الزيادة على أصول الكامة فلا زيادة في نحو كالأوز وجوشفع وفيما بعد ذلك زيادة
 لا تعني في زيادة قيد وأغنت خرج ذلك فهي على هذا أربعة فيودا يمكن الشارح
 لم يرد لك هذا المسألة أصلاً كما يقبضه جعله لها ثلاثاً بل مسلكه ان المراد بالزيادة
 الزيادة على أحد الأسمين الاثنى الثائب عنهم ما الاسم الدال على اثنين فيجمع
 ما ذكر خارج الزيادة على هذا وعليه فيندفع ما قاله المحشي وترك نحو زوج لبداهة
 خروجه اذ لا تنوهم في زيادة بخلاف ما ذكره الشارح ففيه وهم الزيادة بالمعنى الغير
 المراد حتى في كلاً انهما يتوهم ان الالف زائدة بمعنى انها ليست الاصل الذي
 هو الواو والياء فهلك على ما يتوهم خلافاً فافهم مراده فله دره من شارح محقق
 اه شيخنا بزيادة (قوله فلا ياتي في انه شذو سو ان) أي في قول الشاعر

فيا رب ان لم تحجر الحب بيننا * سواء برنا جعلني على حما جنادا

(قوله أو يملحق) عطف على بتقنية غير وقوله أو غير ذلك معطوف عليه أيضاً (قوله
 الثامن أن يكون له ثان الخ) فيه ان هذا خارج بالشرط الخامس والسادس (قوله
 ويظهر ان المركب الخ) يظهر ان تشبيه الجزأين كصفة وموصوفة اذ هو شيخنا
 وهو يوافق لما في بس على التصريح تقلاع عن الدوثيرى بعد ذلك هذا الا يظهر
 فيه مجرد ما يظهر بل لا بد فيه من السماع عمن يوافق في تدبر (قوله ووردت زيادته)
 مبتدأ خبره قوله غير ظاهر الا يقال هو ظاهر وذلك تلك اذا قلت كلاً ان أو داران مثلاً
 كان المراد بأحد الكبار أو اللديارين جزءاً أو نوعاً مثلاً ولا يخرج جزءاً أو نوعاً آخر
 مثلاً تنظر التثنية ولا شك انه عند اختلاف الجنس مثلاً يلزم اختلاف المعنى وقد
 شرطنا اتفاقاً لا نناقول المراد بالاتفاق في المعنى ان لا يكون المعنيين للفظ مشترك
 اشتراكاً ظاهرياً كعين وان لا يكون أحدهما حقيقياً والآخر مجازياً كما يدل لذلك
 كلاهما في محترز هذا الشرط وليس المراد به كون اللول اللفظين المراد تشبيهما
 واحداً اذا اتفاق في هذه المعنى ليس موجوداً أصلاً ترى الزيد بن والعمر بن فان
 كل ذلك معايرة للاخرى ولورد هذا الشرط بالتمام نرجعاً كونه وجه (قوله هي
 يضم النسيب الخ) وواحدة صفة اسلامي وضمير راجعاً الى العامة كما في بعض
 الهوامش وتسام البيت كلاهما مقروبة بزيادة (قوله قيل بدل الخ) فأصل كلا
 كواو بكسر الكاف وفتح اللام ونحو يك الواو قلبت انما لنحو كواو افتتاح ما قبلها
 أو كلى كمثل وأصل كتنا كواو بكسر الكاف وسكون اللام أو كلبا كذلك (قوله)

للا لحاق) أي بخوض كبرى تدبر (قوله وقيل للتأنيث) أي وقيل زائدة للتأنيث
 (قوله وفيه ماض) تقدم ما فيه فلا تغفل (قوله فعلم ما في كلام شوخنا) بكلام
 شيخه مبنى على ما يفهم بواسطة الفوق من قولنا وصل كذا بكذا من الألف دخول
 الياء متأخر (قوله هذا هو الظاهر) مقابله ان كنا استعطف على التي بحرف
 عطف محذوف وكذلك حال (قوله مفردا) أي كقوله . . .

ان الخبر والشمردي * . وكلا ذلك روجه وقيل

فاسم الإشارة مفرد دل على اثنين بحسب القصد والقبل بفتحين الجهة أي ركلا
 ذلك ذوجه بصرف الياء (قوله أوجعا) نحو كلا رؤس الكسبتي فرؤس وان
 كن جمعا الا انه دل على اثنين بحسب القصد (قوله والشاهد في اقدم الخ) وأما
 بينهما وانضم ما فلان القرب يرجوع الضمير فهم ما الى ما عدا ياء المضاف اليه
 (قوله اكثر من رجوعه للمضاف) محل كثرته ما لم يكن لفظ كل وبعض ومثلهما
 كالأركان كما هو الظاهر ويقتض كال الأولى اسقاط قوله وان كان الخ كذا نقل
 عن العلامة الشيبيني وفيه ان هذا متوقف على اجماع (قوله كذا غم الخ)
 جزء بيت تمامه حياته ونحن اذا ضمنا أنفسنا (قوله وتبعه البعض)
 عبارته بعد التعميم مفرد أو مركبا أو أضيئه ونحو الثاني وثالثا كما ولا يقال رأينا كما
 لان ضمير التثنية نص في الاثنين فإضافة اثنين اليه إضافة الشيء الى نفسه وهو
 لا يجوز بخلاف ضمير الجمع فليس نص في عدد مخصوص وإضافة اثنين اليه من
 إضافة الخاص الى العام وبخلاف كلا وكذا فإم ما يساوي من في التثنية لان
 لفظه ما مفرد ومعناها مشي فعل الفرق بينهما أو بين اثنين ما باختصاصهما
 والذي أفهمه من هذا ان المراد إضافة ما شيء لنفسه لفظا أي ان كل من الكلمتين
 نص في التثنية فكأن قلت انسا اثنين فيقع التكرار اللفظي كما فوه في توجيه فقد
 صغت قلوبكم ليقيل قلبا كما مر ان تكرر التثنية ولو كان المضاف اليه غير
 المضاف لا معنى حتى يلزم ما قرره المحتسب ويؤيد هذا الفهم ان الجادة في التأكيد
 انفسهم الانفسا لذلك وإضافة الشيء لنفسه هي شائعة في التوكيد نحو زيد
 نفسه القوم كهم وأيضا عند التحقير بالإضافة هنا وفيما ذكر من إضافة العام
 للخاص فهي لبيان وكلاهما ما كان لفظا كلافيه مفردا وان كان مثنى معنى
 لم يوجد التكرار بقوله وهو لا يجوز أي في التصحيح والمحتسب فهم ان المراد الخ من

أصله وأنه للمعنى فقال ما قال وما أيدبه من نصر يح بعضهم - م بالجوار المعارض انفيه
الذي إذا ما الحظي مبنى على ما فهم والافه ومؤيد لما فنذا ان نصر يح بعضهم بالجوار
من غير أنه غير الجيادة فيفيد ان الجادة المنع اه شيخنا بزيادة (قوله لان الغالب
الح) فيه انه يجب أن يكون الحال رافعا لغير صاحبها وعلى هذا يلزم أن يكون
لغيره غيره الآن يقال لما كان المضاف اليه هنا من المضاف في المعنى ساغ ذلك
وكان محتمل توجهه انه راجع لصاحب الحال باعتبار معناه تأمل (قوله اذا
انضم الح) أي بخلاف نحو رجلان (قوله أي عرض ونبيب) وجه ذلك ان الضمير
في المرق عائد على الثعبان وهو المراد بالشجاع الثاني الواقع فاعلا لرأى بخلاف
الشجاع الاول فان المراد به الرجل الشجاع والمعنى ان الثعبان اذا لم يجد أحدا
يعرضه خفض رأسه تخسرا على ما فاته كالرجل الشجاع اذا لم يجد أحدا يقترس به فانه
يخفض رأسه لذلك دل على أن الثعبان محلا لتأنيده في قوله رأسه وعرض ذلك المحل ويحتمل
غير ذلك (قوله وساجران خبر مبتدأ محذوف) احتجاج لذلك لان لام الابتداء
لا تدخل على خبر تقدم عليه بـ ثم ندير (قوله لدليل) هو لام الابتداء (قوله
وقيل هذا من معنى الح) صريحه ان التوحيه من السابقين على امرابه وهو كذلك
(قوله وانما قال الاكثر) أي وهم أهل اللغة النحوي (قوله وهي السنة الجديدة)
في كلام بعضهم انه تنقية اشياء مصدر اشهاب من الشبهة وهي لون معروف
(قوله على التحقيق) كتحصيله ان التحقيق في مسلي من جاء مسلي انه معرب واو
انقلبت يا تحريف الاعراب وهو الواو الواو ودلا مة قدر غاية الامر انه تغيرت صفته
بالتياء ومقابله ما ذهب اليه العمد ابن الحاسب من انه معرب واو ومقدرة
لثقل ورد عليه بان الحركة في الفتى قبل قلب لامه ألفا مة مقدرة للثقل وقد حكم
بالتعذر نظر الحالة الراهنة فليكن مسلي كذلك اذا دامت الباء الاولى تتبعه نذر
الواو وأجاب العلامة الامير بان نظر الحالة الراهنة فمما لا يمكن المانع من حركة
الفتى كون الالف لا تقبل التحريك وهو وصف ذاتي لازم فظهر الحركة متعذر
وأما المانع من ظهور الواو في مسلي فهو تحقق الباء وهو ليس بالزمن لجواز حذفها
فتأتى الواو ويقال مساوي الا انه تقبل فالمانع منه الثقل وهذا لا يخبر عليه اه وفي
قوله وهو ليس بالزمن الح نظر لان فيه ميلا غير الحالة الراهنة وهو حذف الباء
والمعترض قبله دامت الباء فاعل الاولى في الجواب ان عدم تحريك الالف أمر

عقلى يستحيل تخلفه بخلاف الاتيان بالواو مع الباء الاولى فليس مستحيلا عليها
وانما قاعدتهم لا يجتمع العوض والعوض ان قلنا الياء عوض أو قلب الساكن
السابق من الواو والياء ان لم ينقل عوض ولم نشترط تحرك الثماني والاولا فليس
لسكونها معاه ~~كذلك~~ اقبل وفي هذا الجواب أيضا نظر لأن مراد من اعترض
على ابن الحاجب انه مادامت الياء لا يمكن الاتيان بالواو لسكون الياء في محل
الواو اذ لا يمكن شغل المحل الواحد بشئين في آن واحد كما قاله ابن هشام في اضافة
ياء المتكلم من انه لما اشتغل ما قبل الياء بكسرة المناسبة عذر شغله أيضا بحركات
الاعراب اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد لخيفه اذ الاتيان بالواو مع الياء
مستحيل عقلا وقوله وهذا الاخبار عليه قبل عليه غير اما ما ولا فلان الواو لا تأتي الا
هذه حذف الياء ولا توجد مع وجودها وكذلك الحركة لا تأتي الا عند زوال الالف
ولا توجد مع وجودها فعند الامعان لا فرق واما ثانيا فلانهم عدوا من المقدر للتعذر
اعراب المضاف لياء المتكلم وظاهر انه يجري فيه تاذ كره في مسلي فالانصاف
مارد به على ابن الحاجب اه (قوله لا تفصل به) أي بالاعطوف عليه أي مع ضعف
العامل بالتأخير (قوله اذ لا جمع لهم ما غير سالم) غير مسلم في عامر فان له جمع تكسير
هو وعامر كما سيأتي للشارح في شرح قول الناظم .

فواعل لفوعل وتفاعل * فاعلاء مع نحو كاهل

فانه قال هنالك وراها فعل اسماء عليها أو غير علم نحو جابر وجواب وكاهل وكواهل
ومسلم في مذنب لماسيأتي في جميع التكسير عن المصنف وغيره ان نحومنة قد مختار
وهو ضرب ومكرم لا تسكبر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها (قوله كما يفهم
من قوله السلامة الخ) أي حيث أضاف السلامة الى بناء الواحد فيل ان التعديل
الذي كور في الشرح وان أفهم ذلك لكنه يرجح نصب السالم في كلام الشارح
صفة لجمع حيث قال سلامة بناء واحد يرجوع الضمير للجمع ولم يقل لسلامته
أو سلامة بناءه يرجوع الضمير للذ كر الواقع على المفرد أيضا انظر بيع الشارح
قوله فيسمى هذا الجمع على قول الناظم سالم جمع يفيد ذلك وان كانت السلامة
في المعنى قائمة بالواحد الا أن يقال مقصود المحشى ترجيح الجوز في غير تركيب
الشرح اه وفيه نظر اما أولا فلانما قال سلامة بناء واحد لان المعلى تسمية الجمع
بهذا الاسم المشتمل على وصف السلامة للذ كر فالجمع هو والمحدث عنه فيعود الضمير

إليه إلى المذكور واما ثانياً فلان الموجود بأيدنا من النسخ ويسمى هذا الجمع
 بالواو لا يفاه التفرع (قوله أي غير اعلال) متعلق بسلامة لان معناها انتفاء
 التغير فلا يقال كان الصواب أي من التغير غير اخلال أي فلا يشترط السلامة
 منه (قوله والعلم لتأويله بالمسمى الخ) يفيد ان اشتراط العملية لذاتها وهو
 الشخص حتى تنافي لشرط التنكير بل لتحصيل الوصفية تأويله في المشروطة
 في الحقيقة وهي شرط للجمعية بالفعل موجودة لم تنزل لانفس العملية فلا حاجة لها
 الخ لانه فيما أتى من قوله ثم اشتراط الخ وتوضيح ذلك ان دلالة الواو على الجمعية إنما
 هي بالأصالة في الفعل بدل اسميته فليس في الجمعها الا ما أشبهه بمعنى وصحة
 واعلا لا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويله بالتأويل بالمسمى دون
 أسماء الأجناس الجامدة لا يقال التأويل بالمسمى يمكن فيها أيضاً فيقول رجل
 يسمى برجل لاننا نقول ليس المدار على مطاق الامكان بل على قصد التكمال لذلك
 التأويل لزومها بحيث لا يفتك عنه ذلك وجود ما يدعوا اليه حين الجمعية وهو تنافي
 العملية والجمعية فلا توجد الصفة التأويلية الا حينئذ وهذا موجود في الاعلام
 دون أسماء الأجناس الجامدة لعدم الاضطرار فيها إلى التأويل حتى يقصده
 التكمال ولان جواب آخر وهو ان التأويل بالمسمى أنسب بالاعلام دون أسماء
 الأجناس الجامدة ثم ان هذا كله يجري في المثني اذ دلالة الألف على التثنية
 إنما هي بالأصالة في الفعل بدل اسميته فلو كان يلزم بمقتضى هذا ان لا يثنى الا
 العلم او الصفة مع انه ليس كذلك لورود نحو قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله
 عليهم ما الا أن يقال ماذا كرتوجيه لما سمع لا موجب اوله عدم ما يعنى من تثنية
 غيره ما بخلاف الجمع فانه يعنى عنه جمع التذكير تأويله (قوله لتأويله بالمسمى) أي
 لزوماً في قصد التكمال كما تقدم (قوله للاقدام) أي للجمعية بخلافها على الجواب
 الثاني فانما يشترط للجمعية (قوله الا بعد قصد تنكيره) قد يقال اذا كان جمع
 العلم وتثنيته باعتبار تنكيره وهو شاذ كل من جمعه وتثنيته شاذ أيضاً مع ان
 الواقع انه قياسي ويحتاج بان تنكير العلم غير ضروري عند عدم التثنية والجمع لانه
 يمكن استعماله على كل موضع جعله تنكيره في غير ضرورة اخراج له عن
 أصله فيكون شاذاً بخلافه عند ما فانه لا يمكن تثنيته وجمعه علم لان كلام
 الجمعية والتثنية يناق في العملية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على أصله شذوذ

ما لا يمكن اجراءه على أصله (قوله انه يكفي ذكوره بعض الخ) نحو زيد والحمد لله
 أو الجملة منطلقون (قوله في تعريف كل الخ) لم يتقدم تعريف الجمع والجموع وإنما تعريفه
 بأنه اسم ناب عن ثلاثة فأكثر متفقة في الوزن والحروف بزيادة أو نقصان عن العاطف
 والمعطوف (قوله بحدف المقصورة) أي ولا يس لان ابتداء فتح ما قبلها اذ افع له
 (قوله التيسر بجمع ما لانه فيه) أي وفتح ما قبلها لا يدفع التيسر لان الفتح انما يشعر
 بالالف لا بالتاء وان كان فتح ما قبلها لازما (قوله متضاد بين الخ) وسوق ذلك في الالف
 المدودة ذهاب صورتهما (قوله فلو حذفوا التاء) أي فابتدؤوا التاء فغيرت صورته بخلاف
 الجمع فلا تبقى لما سبق ولا تحذف لما سبق بل ينتقل عند اذانه لصيغته الخاصة
 تأمل اه شيخنا (قوله ولك أن تقول لادليل الخ) فيه أن قول الشارح وأشار
 بقوله وشبهه ذين أن الذي يجمع هذا الجمع الخ صريح في ارادة خصوص جمع
 السلامة وأيضا كون موضوع المصنف الذي ينبغي أن يكون الشارح على طبقه
 الاعراب بالحروف النسابة يفيد ذلك فما ذكر هو الدليل فكيف يفيد كذا قبل
 وفيه ان هذا الخروج عن مقصود المحشى لان مقصوده ان الشروط التي ذكرها
 الشارح بخصوص جمع المذكور السالم الذي الكلام فيه لا تختص في الواجب وليس
 في عبارة الشارح ما يفيد أن هذه الشروط لا تكون الا فيه فالمحشى معترف بأن
 الكلام في خصوص جمع المذكور السالم (قوله لم يستوف) مطلق شروطه اذ بقوله
 شروط تقدمت في اثنتي (قوله من اضافة السمي الى الاسم) أي فهي اضافة
 حقيقية على معنى اللام فعني ذوبرق نحوه صاحب هذا الاسم أي ذاتان مسميتان
 بهذا الاسم أي مسمى كل منهما بذلك لا بجموعهما كما لا يخفى (قوله كذات مرة) أي
 صاحبة هذا الاسم وهو مرة كان تقول هذه الخطوة من الخطوات ذات مرة أي
 خطوة صاحبة هذا الاسم وهو مرة وهكذا يقال في ذات يوم ويحتتمل أن المراد
 بذات في ذات مرة وما بعده النفس أي نفس مسمية بمرة ويوم اذ ذات الشيء تطابق
 على نفسه وعلى كل ليس المراد صاحبة مرة بمعنى امرأه صاحبة مرة بمن الوصال
 مثلا وصاحبة يوم بمعنى امرأة صاحبة يوم من أيام السرور مثلا اذ هذا ليس بما نحن
 فيه تأمل (قوله قال الروداني لا أطن الخ) من هذا يؤخذ ما اختاره العلامة الأمير
 من أن الطلاق المذهمين لا يحسن بل العلم الاضافي ان انفرد فيه المضاف اليه جمع
 الصدر فقط قولوا واحدا كضارب زيد وان تعدد كل منهما كضارب زيد المصري

وضارب زيد الشامي وضارب زيد المكي مثلا فالوجه جمعهما كضاربى الزيدى
 أنه قال لبعضهم وما اختاره العلامة لا يظهر إلا عند جعل المركب الإضافى علما
 لمن وجب فيه معنى ذلك المركب الإضافى وهو غير لازم إذ قد يجعل العلم لمن لم يوجد
 فيه ذلك أصلا كما يجعل ضارب زيد على أشخاص لم تضرب زيد أصلا
 على أن كلامه من ضارب وحده وزيد وحده لا معنى له كالراى من زيد وحده حيث قد تمنع
 جمع الجزء الثانى فى عيد الله تعالى لا يهام ما لا يلىق فى هذه المادة ونحوها
 لا لعدم التعدد حتى يقال ان وجد التعدد صح جمعهم وحيث لا أخذ تأمل (قوله
 لا يرد عليه الجمع الخ) محصل الايراد أن التقييد بالتذكير والعقل باطل بهذه
 الجموع الواردة فى القرآن (قوله هو بمعنى قول التوضيح الخ) أى لان ما خرج بقوله
 ليت من باب الخ خارج بقول الموضع قابلة للتاء وادخل فيه من نحو أفضل داخل
 بقوله أو تدل على التفضيل ههنا معناه وبعد ذلك فيه نظراذ عبارة المرضع لا تشمل
 أكرم ولحليان بخلاف عبارة الشارح إلا ان يراد بما تدل على التفضيل ما تقيده
 ولولم تكن تسمية تفضيل فان أكرم اعظم الكثرة ولحليان لظرب اللحية وفى ذلك
 زيادة (قوله من عد جمع التلا فى المذكور الخ) أى عدم ما حذف لانه فى قول
 المصنف والسنون وبابه وعدم ما حذف فآؤه فى قول الشارح وسنذرقون فى جمع رقة
 وهى الفضة الخ) فعلم ان المنافاة المتروحة بالنسبة لكل مما عرض من لانه أو فائه
 ناء التانيث لا بالنسبة للاول فقط (قوله ويرد على البيت الخ) يرد عليه أيضا ان
 العائس صادق على الاول وهو الذى لم يثبت شأربه مع بلوغه أو ان الاتيان فيخص
 العائس من أبيت (قوله ولا من معناه قبلى له) واحده من معناه وهو واحد وقد
 يقال لو كان واحده واحدا للزم الطلاقة على ثلاثة من جنس ذلك الواحد مع ان
 عشرين ونحوه لا يطلق على ثلاثة أفراد إلا ان يدعى انه غائب على بعض ما يصدق
 عليه (قوله أى وانطلاق عشرين) فى الدليل شئ اذ لا يلزم ما ذكر لاحتمال ان
 يغلب الملقط على بعض ما صدق مع جعل أقل الجمع اثنين فى عشرين فالدليل ان
 لا مفرد لعشرين اذ لا يقال عشر بالكسر وباقى الاعداد مثله ولو جلا عليه تأمل اه
 شيخنا نعم قد يقال مفردة عشرة وان المفرد حصل فيه تغيير حين الجمعية فيكون من
 جوع التكسير السماعية (قوله لا يقبل التاء الخ) قد يقال هو قابل باعتبار المعنى
 وبأنى نظيره تأمل اه شيخنا ورمما يفرق كما يأتى (قوله ويكتب بالواو لا يقال)

يلتبس مع كناية بالواو بأول المركبة من أول لانه قول النفس من دواعي كناية
 الالف آخرها فيما نحن فيه دون هذا نعم يقال هه من ملتبس بأول فاعل متضمن أو فعل أمر
 من التأويل من نحو قولك القوم أولوا العدل أو أقوم أولوا الهدى تأمل (قوله أي بل
 يكون اسم جمع) أي اسم جماعة منسوبة له بكونها أجزاء منه وليس المراد اسم الجمع
 الصادق على ثلاثة أمثال المفرد والأشكال اه شيخنا (قوله أي على مجموع
 ما سوى الله تعالى الخ) في عبد الحكيم على الخياي هو اسم موصوف للغير المشترك
 بين جميع الاجناس أعني ما سوى الله من الاجناس فان القول بتعدد الوضع بحسب
 كل جنس كلفظ العين قول بلا دليل وكذا جعل الوضع عامرا للموضوع له خاصا فانه
 مخصوص بموضع وإذا كان موضوعا لعني واحد ترك بين جميع الاجناس
 فيجوز إطلاقه على كل واحد من الاجناس وعلى كاه كإطلاق الانسان على كل
 من زيد وعمر و بكر وعلى كاه فليس موضوعا للجمع فقط ولا المتصع جمع على
 عالمين والقول بالاشتراك بين الكل وكل واحد خلاف الأصل لا يصار إليه الا ضرورة
 قال السعدي في شرح الكشاف هو اسم لكل جنس وليس اسما للجمع ومع بحيث لا يكون
 له افراد بل أجزاء فيمتنع جمعه اه وعلى كل فزيد ليس بعالم بل من العالم (قوله لم
 يكن في الجمع فائدة) ذكر وان فائدة التخصيص على العموم وقوله ولم يتم قوله الخ
 فيه انهم يقولون هذا اغلبي فكيف يلزمون بعد تمامه هذا وان كان الحق ما جرى
 عليه المحشى اه شيخنا (قوله الاعتراض بانه الجمع الخ) كل من الاعتراض
 والجواب مبنى على ان مفرد عالمين عالم بمعنى صنف من الاصناف عاقل وغدير عاقل
 لا خصوص العاقل كصنف الملائكة وصنف الانس وصنف الجن (قوله والازم
 الخ) أي والايكن المعتبر العموم الشهولي بأن اعتبار العموم انما يوجب الجموع
 وهي كل جمع غير علم كالرجال والصالحين مسارة لمفرد هابل أنخص في نحو
 المشايخ والشاربين والآ كاي ان المبرتكب التغليب فيبطل قوله سم أن كون
 الجمع أعم اغلبي اذا العموم لا يكون على هذا الا في جميع الاعلام أما الصفات
 كالصالحين والمشايخ وأسماء الاجناس كالرجال فلا يكون فيها عموم بل مساواة
 أو اخصية كما سمعت اسكن ر بما يفيد كلامه ان المساواة هي التغالبة ولا اخصية
 أصلا وليس كذلك الا ان ارتكبنا التغليب في مثل المشايخ والاقبية الاخصية
 والحاصل ان الاعلام فيها اسمية وأسماء الاجناس فيها مسارة والصفات فيها

حساواة في نحو الصالحين وكذلك في نحو الماشين لكن بالغالب والاجامات
 الاخصى اه شيخنا اورجمان بالساواة للفرد في نحو الماشين والشارب
 لأن هذا الجمع لا يكون مفردة الا عاقلا واركان الماشي أو الشارب في حد ذاته
 يشمل العاقل وغيره الا انه لا يجمع هذا الجمع الا اذا اعتبر العقل في مفردة والكلام
 في الجمع ومفردة المستوفى للشرط فنحو الماشين ومفردة هنا الاعتبار كالمالحين
 ومفردة وذلك على ذلك قولهم في سابق ان كان صفة عاقل جمع كالتسابقون
 السابقون أو صفة فرس فلا وكون الاعلام فيها أهمية انما هو بقطع النظر عن
 عروض الاشتراك والافتقار النظر اليه لأهمية بل مساواة تأمل قوله فيكون جمعه
 مستوفيا للحق فيه ان لفظه لا يقبل التام ولا يدل على التفضيل قبلولا اعتبار القبول
 معني لم يتج هذا وهو هذا والنظير الذي وعدناك به اه شيخنا الا أن يفرق بأن
 العالم في لفظه قوة الاشتقاق بدليل قوله الذي يعلم منه ذات موجودة فكأنه مأخوذ
 من العلامة بخلاف لفظ أهل (قوله تسكينها ضرورة) أي كما في قوله

لقد ضجت الارضون اذا قام من بنى * سدوس خطيب فوق أعواد منبر.

(قوله يستحق هذا الاعراب) ان أراد اصابة وفيها بالاحقاق فلا بد له من دليل وان
 أراد الحساقا كان مكابرة في شذوذ بعض المحققات اه شيخنا نعم المتبادر من كلامهم
 في قواهم اذا هي بقوله سميت اعراب ما انشأت تسميته بذلك من غير توقف على
 السماع فالظاهر من قوله الدمامي وسبأني من يس التراجع في شذوذ جميع المحققات
 (قوله الاترى الخ) استندال على الغائبين (قوله الى فسريرين ونصيبين) سيأتي
 للمحشى نقل عن الروداني انها ولسطين من المرجح المشبه (قوله بل صرح الخ)
 ترك من الاستنباط الى التصريح لواقع مهم وفيه زيادة المرجح المشبه للجمع وفيه
 ان هذا التصريح لا يقيد القياسية لان قوله وفيه تلك اللغات محتمل لكون ذلك
 بطريق الالتحاق (قوله وكل جائز) فيه نظر فان اخراج اوزون يقيد الحدف
 يقتضي دخوله في أول المسألة مع انه خارج منه فعلى الشارح فيه مواخذة واذا كان
 كذلك فأن الجواز وقوله أولا لبيان الواقع لا الاحتراز لا يدفع هذا الا أن يقال
 مراده ان هذا اللفظ خارج عن التعريف فلا ينظر اليه في الدخول والخروج
 وانما ذكره للاشارة الى أن هذا السباب لا يكون الا ثلاثيا كما هو الواقع (قوله وشرط
 بعضهم الخ) قد يقال يعني عنه قيد ولم تكسر اذ سمع انها ودعوى انه تسكين المذكر

قد لا نسلم (قوله البيت يعطى الخ) قال شيخنا مراده أبدا احتمالين في البيت
 لا الاعتراض (قوله محذوفة العين) فأصلها ثوب جحدفت الواو التي هي العين
 وقصد تعويض التاء عنها (قوله كتناسبه هراوا هراوة) أي لم تقلب الواو
 في هراوهمة لتناسبه ابتعاثها في هراوة والافتقار لقلها اسمزة ككساء هذاه
 على ما في كثير من النسخ وحينئذ فلجهر لفظ هراوا من ضبطه وعلى هراوا لظهور
 ومن أي الأنواع هو وفي بعض النسخ كتناسبه هراوا هراوة أي كتناسبه الجمع
 الذي هو هراوا فرد الذي هو هراوة حيث أبدلوا الهمةزة في الجمع واو بالناسب
 مفردة في ان كلامه ما فيه واو رابعة بعد ألف ولم يقابلها ياء كما فعلوا في تضاربا
 وهذا ما يبين ذلك كما يؤخذ من الشارح عند الكلام على قول المصنف ووافق
 وردا الهمةزة يافيا أعل لا ما في مثل هراوة جعل واوا ان الجمع على مثال
 ما فعل اذا كانت لامه واوا وسلمت في الواحد كواو هراوة جعلت الهمةزة فيه واوا
 فيقال هراوا والاصل هراوة قلب ألف هراوة همةزة ثم هراوى قلب الواو ياء
 لتطرفها بعد كسرة ثم خفف الجمع فصار هراوى ثم قلبت التاء أفعالاً فحركها
 وانفتح ما قبلها فصار هراوا فحركوا العين بين ما همةزة لاجتماع شبه
 ثلاث أفعال وهم يكرهون اجتماع الأمثال فأبدلوا الهمةزة واو والطلب بالثالث كل
 لان الواو ظهرت في واحدة رابعة بعد ألف وان كانت في الواحد لام الكلمة
 وفي الجمع بدلان الهمةزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد فصار هراوا بعد
 خمسة أفعال وعلى هذا فلا إشكال والهراوة العصال الضخمة مستحتمل في
 التصريح تدبر (قوله فيجمع بالالف والتاء) لعله سمعاً والافه وليس مما ذكر
 في قوله وقصد في ذى التاء الخ الأأن يعتبر كونه وصفاً للغير العاقق تأويل (قوله من
 اعلان) أي في الواو على ان أصلها شوهة بسكون الواو فأخذ الاعلان
 تحريكها بعد السكون وثانها قلب ألفها واو على القيل فيها الثاني فقط لتحركها
 أصالة (قوله أطبو كارجل) قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره
 واو قبلها ضمة والضممة كسرة لتناسبها ثم أعل كقاض (قوله عنى الكسرة في ثنين
 فقط) أي لافي مضموم الفاء مطاقاً (قوله والذي يتجه الخ) السياق يقتضى
 تحذف ياء مضموم الفاء مع انه يجري في مفتوحها ومكسورها ~~الضمة~~ كلام
 الشارح فيبضعف الضم فيها ما مطلقاً (قوله يا) يقال مايت القوم ثمتمهم

ما قبله في التاموس وقوله في أي اللام (قوله وانظر ما علة منع الصرف) قد يقال
 علة تجزئ بالفتحة تبعية الكسر فلان توين وقال بعضهم شبه الوصفية وشبه الزيادة
 ارتكبت في هذا بخصوصه (قوله وانظر اعراب الخ) مقابلة تقدير الحركات
 على النون المنان من ظهورها فتحة المشابهة بجمع المذكور القياسي (قوله بحركات
 مقترنة) يشابه للفتحة (قوله فلان ركاكة في محل الشارح) لكن ينبغي أن يراد
 بقول الشارح وما حل عليه غير باب ستة والاحياء الركاكة بالنسبة اليه (قوله
 وفي هذا دور فافهم فيه انه لا دور اذا عراب الاسماء الستة متوقف على ارادة
 اعراب المتني والمجموع بالحروف واعراب المتني والمجموع مما يتوقف على اعراب
 الاسماء بها بالفتحة فاحد التوقفين فعلى والآخر ارادى في فعل شيئاً في شئ ايرتب
 عليه أن يفعل في نظير ذلك الشئ ثم فعل ذلك في هذا النظر لوجوده في ذلك الشئ
 لا يقال فعمله دورى أى ارادة اعراب المتني والمجموع بالحروف بسبب في اعراب
 الاسماء بما حصل هذا الاعراب فيها بالفتحة المترتب على الارادة المذكورة
 كان حصوله في تلك الاسماء بالفتحة سبباً لحصوله في المتني والمجموع بالفتحة وهذا
 لا دور فيه (قوله بل لمفردهما) أى فلان تظهر الفرعية الا في متني الاسماء الستة
 وجهها اولاً عراباً بالحركات لزوم ضربية الفرع على أصله وأما متني وجمع غيرهما فهو
 فرع عنه لا عنها اولاً عراباً بالحركات لم يلزم ضربية الفرع على الاصل اذا أصلهما هو
 مفردهما وهو معرب بالحركات لا الاسماء الستة وهذا تعلم عدم ملاقة الجواب
 الثاني لا يراد اذا اعتراض يسلمان من جملة المتني أبوان وأخوان الخ اه شيخنا
 ويحتمل ان معناه ان التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردهما وهو ليس
 معرباً بالحروف بل بالحركات داعماً فيكون هذا الاعتراض ذهولاً عن كون الاسماء
 الستة متني وتجمع أو مبنياً على ان التثنية والجمع لنحو أب وأخ والنحو أبوك وأخوك
 الذي من الاسماء الستة وحينئذ الجواب الثاني ملاق لا يراد على انه ملاق أيضاً
 على الاول كما يعلم مما يأتي لنا في بيانه (قوله وليس كذلك) أى ليس كل جمع
 معرباً بالحروف فان جمع تكثير الاسماء الستة معرباً بالحركات مع ان مفردهما
 معرباً بالحروف اه شيخنا ويحتمل ان معناه وليس الواقع في اعراب كل جمع
 كذلك أى مثل ذلك المنقضى الذي هو اعرابه بالحروف بل بعض الجموع معرب
 بالحركات كجمع المؤنث وجمع التكسير سواء كان ذلك للاسماء الستة أو غيرها

تأمل (قوله ويجاز عن الاول الخ) محصل الجواب انه ان المراد بالمشي والجمع
 في قوله والواو عرب المشي والجمع جميع افرادهما او منع الايراد ليكون المراد به وتوهم
 ان يكون لافرع منزية على ادس ان ذلك في الجملة ويحتمل ان الثاني منع كون المراد
 به ما فيه ذلك من مافرد منه عرب الحروف وهو مشي وجميع الالف اما الالف المشي وتوهم
 عن غير ذلك من المشي والجمع ظهور طرد الباب خلافا لمن توهم انه ما جواب واحد
 اذا عادية اسماء افعلة لذلك تدبر (قوله او مع الواو في حال الرفع) أي ان الالف
 ما قبل الواو والجمع وتفتح ما قبل الواو المشي والالف اناس (قوله هو) بناء على ان معنى
 قول الشارح على ذاعراب الالف المشي والالف اناس (قوله هو) بناء على ان معنى
 والاصب بالالف والحرف بالالف اما اذا كان معناه انه على طرفته فبما ذكر
 وفي اتبع معقول الا حركه لا تحرف الالف واذا قبل الالف حيث لم يكن معقول الالف
 (قوله ورد عليه من المقدم الخ) منعه لانزلة معاذ كرمبني على ان اذ اراد بقول
 اشار ح لو هل اعراب احدهما كذلك دون الآخر جعل كالمثل لا للاحر
 وانما صاعده من حيث المجموع ولا دليل على هذا يمكن ان يكون المراد جعل
 جميعه واما انه صاعدا لا حد حيث لا يعطى منه لا احرف مشي وحينئذ لا يفي لاحرف
 ولا اعراب اصلا اذ اعطاء الالف بالحرف كانت غير ممكنة لان الالف الزبية كانت
 تحت الملازمة ولزم التوزيع انذ كور وقيل لا يلزم لتوزيع المذ كور مجرد
 دنشا في اعراب احدهما بالالف والآخر بالالف منها أمروا وحده فلا يتبين ان
 ابطال هذا ايضا حتى يلزم التوزيع المذ كور (قوله لا يضر) هو مضر لازم
 التبعكم ذكر فرع فكيف يلحق احدهما بالاصل دون الاخر مع استواء قدمهما
 فانه لا يشك ولدي يعطى الحروف الثلاثة والمشية على الجمع فله منزية
 لزم ان اعطى الجمع والحرف المشي والمشية وان اعطى المشي فما لم يحصل
 التناسب فله ان لا يزم على هذا اما التحصيم او الالف المشي او عدم التناسب
 (قوله فلا يتم التوجيه) أي توجيه التوزيع المطلوب (قوله في الرفع والتسب) مثلا
 لو اعراب الجمع الحروف على حد الالف المشي بالواو ونصب بالالف
 وحمل ما قبله اذ أدى الى الالتباس رفعه ونصبه بالواو والحرف بالالف مما لم يتخلف
 في نحو ما الضارب الزبد ان يتحمل نصب الزبد بالواو فيكون منه ارجح
 وحرفه كور مشي (قوله وحينئذ يحصل الالتباس) أي سواء اكل الحرف

البحر الام أو الياء ما بالنسبة الواو وظاه واما بالنسبة للعرق الآخر فان كان
 الالف الياء في حالة النصب والجر على كلمة أو والجر على متقدم لنا
 وان كان الياء العرس في حال الجر من النصب اذ انما تتساع على كلمة
 أو والنصب على متقدم لنا والالف الياء ما بالنسبة لها أصلاً (قوله لكن هذا يؤذي الخ) أي
 وهذا خلاف المتبادر من عبارته (قوله فاه اميل الى الشفتين) هو ظاهر وهو ما قبله
 شيء أه شحنا (قوله لما سئلوا النصب على التار) أي لما سئلوا حالة النصب على حالة
 الجرح في انطوائه ولولم يذكر الاعراب لان الكلام الآر على مذهب سيويه
 ومن واقعها انما تلي بتقدير الاعراب تأمل (قوله ومن انما الخ) ان كان الرد لتأني
 مرتب على الأول يعني انه لو ظهرت افتحة لتقابلت الياء انه ما جواب اول كاف
 دافع وان كان مسنداً له في تقدير الفتحة فلا حاجة اليه ولا لحوايه لان قلنا
 ان الحركة التمهيدية توجب اقامة بدل في قوله في بعض الكلمات تحركت الياء
 أو لولا تحجب الاصل وتديمق بذلك كان في حركة أصلية لا هذاتاً بل
 ه شحنا (قوله من الشيء وغيره) أي كالفتي فلونيل في المثلي لا تيسر بالمعصوم
 وهذا الإضافة كذلك وعصائل زيد لثامه معهم ولونيل بدل ه قصداً
 لافرق بين صورة المثلي المرفوع وغيره المكون أكثر ويمكن حمل كامد شى
 عليه (قوله نحو اميل الخ) حذف انون في خطبى للاضافة وهو الصادق هوى
 للضرورة ولتقصير اللفظ لم يكن هو مضافاً اليه فإمكانه ما ايه الحذف
 حية للاضافة ولا يمنع منها وجود الالكوف في لوسف ولا يضر عدم وساهوا
 بانما لان لوسف مثنى كما قال

وكور او الوصف كازوق * مثنى او جمعاً - بيته اتبع

أي كاف عن اعانها ح ضاف اليه وينبغي كونه فالاكل كذا كان قصد
 الشئ ارضه اشهدا هوى لضرورة ورد عليه محمول (قوله أي وزيا: هوى)
 بناء على أن الضمير و بينه هوى والجمع به عليه فيجاء الى تنوين قوله بينون
 المثنى بان يقول بين شئى دى الشون أما ورجع الضمير في بينه ثوب الجمع الا
 يحتاج الى قوله أي وزيا: الخ ولا الى تأنيق قول الشارح وبينون المثنى ه شحنا
 (قوله تحذف ألف الجمع) ان كما سألني في قوله

واحد من المنصوبين عن * حدائتي ما به تكملها

* والفتح أبين مشهورا بما حذف * (قوله وتاب ألف المثنى ياء) في كماله في
في قوله

آخره وورثته اسم له ياء * ان كان من ذلك ما هو قريبا
(قوله استتم الخ) يحتمل ان الناطق به متول عن أهل البيت فصح لاستتمها
في الجنب ما شخفا (قوله للماد كره بالضم) فيقال له يد كره ثمان لأن يقال
انه كره لاداء (قوله لوجهه انون يخرج كلا وكنا) (قوله المدر وقي) اسم
جنس امرى الآية ولم يستعمل له مفرد والثاني ان اسم جنس اطرفي العنقال وهو
الجدل لدى ربطه ليهبره يستعمل مفردة بها أفاد في التثنية (قوله في
حكمة البصر) عبارة في كس ذلك انون استعملوه هذا (بمشي من العكس
الاعوي والماء في ان المراد ثمان هذا الاسم كره ياء كره في فتح الألف
من فتح ياء اكثر من كسر ولفظ

ونو ما في ومانه لفتح * فأكبر وفل من فتحه لفتح
لست من ذلك افاده امر في أي ذلك كسر في كسر اليه وفتحها كسر في المثنى
على خلاف كسر في الجمع فله في المثنى كسر في الجمع فله وفتح في المثنى
على خلاف فتحه في الجمع فله في المثنى فليس في الجمع كسر في الجمع في انون
نفسها كما لو طهر كلام ابن مع الشارح اذا ثبت تحريمه بدل طرفها مع
الصدق والكثرة في معاد الموجهة كما في المثنى كسر في كسر منطبقا وابت
شبهه في واهم أو آخر نام ما حتى يكون كما في واهم في الطاهر المثنى
أجاب بما يؤخذ من علمه وهو ان الكثرة حلت محل الدلالة والفتح حلت محل التثنية
ه ش (قوله لا مجرى في قوله واعلم بالفتح في ان الشارح قرر في انون
بعد الالف طاهر كلامه التي طه والالف التي الكلام بها الف الرفع الالف التي
لزم ثم لا ركلانا في باب التباين ولا استعمله ان يكون العلم ما يتدأ خبره
محدوم أي كدلالة كون البيت جزيا على لغة العرب انما بالالف وعاو بالياء
فه او جزاءه فذو الف لا فيق من هذه الجهة ما شخفا (قوله وقاد المماضي الخ)
لان ان تقول ثم ذلك في فتح الالف وكسرها وحينئذ لا تافق أصلا (قوله فتح الخ
الخ) أي وأما كسر الالف وفتح الخ فلم يوجد في كتب اللغة اه حقه (قوله
في الـ بر) أي أوفى الحسن كما في عبارة غيره وقوله أوفى أي أو اللطف

أول الحسن وورعها يدل ان يكون مراد الشاعر الذم قوله قبل هذا البيت
ان اسلمى عندنا زانا * اخبرني فلان عن فلانا
كانه يجوز ان يحترق زانا * فهو يترى سبها حسانا

أعرف الخ قوله دفع الالتباس بالوقف الخ) عليه وقف اختياري بالياء الموحدة إذ
لا يصح الوقف الاختياري بالياء التثنية على المضاف ووقف الضرورة اضيق
النفس لا يتأني اذا يعثر او يضيق نفسه من الكفا ولا يضيق عن التثنية المعتادة
تدبر (قوله أي يرنون الخ) هذا لا يناسب قول الشارح وانما يكف الخ فله يزيد ان
الكلام في الفرق بين المثني والجمع لا بين التثنية والجمع ان الفرق بين التثنية
يؤدي لفرق بين ما هو ماضٍ ولا يناسب أيضا ما تم له من ان الفرق بين المثني
والجمع لا يثبت ان عوثة وانظر أي داع لذلك ولو حرك كل موضع على ظاهره لا يمنع
تكرار التثنية هنا وذلك (قوله رأما الشاؤ فاهرا الخ) دفع باعتبار ايراد
ما يدل ان قوله أكثرية هي ان يسأله كسب مع له لا وجود له في موضع واحد
وهو لا ينصرف (قوله ان أوتعت ما على مبرد) اختاره الفصحاء عن اضطرار
ودفع له شكال بار المفرد المأني فيه بالالف والتثنية للدلالة على اجمعية هرعين
الجمع فراجع (قوله تاء التثنية طلعا) أي علميا أولا مؤثنا أولا (قوله أوف
لتأني طلعا) قصورة وتدودة: نظر من يعوم في كائنات حتى اد كان علما
لدا كركر كرا يجمع أملا (قوله وقلة) ضم الناصب وقع اللام محذوفة بالاصحاب
قاله بعض الأفاضل وفي بعض النسخ قوله بالهاء وكتب اليه في قوله فلا انه كان
قول الغثة في فلان فهي كناية عن علمه تقبل التنكير (قوله مقصور للضرورة) أي
متعين قصره لاجلها كما تقدم نظيره (قوله من اجتماع الحرف) أي الصالح
للاعراب (قوله يلزم من زيادته الخ) أي بدليل ارطاة وسعدوه وهم حمار قوته
يدفعه ان لم يجد الخ) أو يقال بحوارطاة وسعداه ليس فيه ألف وتا مزيدتان ذ
لذي فيه هاء لانا (قوله غير انفرده هو الجمع معنى ومنه أولات فوكا ساد اف
والهاء فيه رائدتان اسكان جمعها لفظا ايضا لانها لا يوجدان فيما هو كدلان
وإذا كان جمعها لفظا بسبب زيادته ما خالف فرض من انه ليس جمعا فظا بل
هو ملحق به (قوله انكر محلل الخ) فيه ان اللفظ الأخير صرح الشارح فيها بان
صاحبها اذا وقف بالهاء فيكون مؤثما او حينئذ فلا حاجة لتعقيبها بالهاء

لهذه اللفظة كون المعنى مؤنثا هـ شيعنا (قوله ونظام يحول الخ) غير من على
الملاحظة كما عرفت هـ شيعنا (قوله كما يأتي) أي في قوله كذا مؤنثا مطاوعا لقوله
ويبدو عدده وقوله الخ) فيه انه هو الظاهر اذ كما ان عام المؤنث وغيره وغيره
الاعراب خاص المؤنث اللفظية لانه اوسط في ان الغالب في أيضا التأني كذا
نحو ما يزيد وعمر وأيضاً (قوله أراد القبول القياس والخ) هذا مني عسقلان
ملحقات جمع المذكور المسمى التي قرأته فلا شذوذ فيها كما فعل ذلك عن عرس
ومما رتب هذه الملحقات أي الملحقات جمع المذكور المسمى لاشذوذها كما لا شذوذ
في الملحقات التي ونحوها هـ وتقدم عن المسمى البحث في شذوذ اعراب الجمع
المسمى به كما له لکن هـ ذاك كما غير ما جرى عليه المصنف حيث عبر باللاحق فيما
تقدم المتبادر في الشذوذ وهو المتبادر من كلامه هـ العنع مع قوله ليس
كاذبه في خصوص الأصول اقبالية (قوله لا في حال الحر) أي ثبت الكثرة
ناثبة عن الفحمة في حال الحر من توهم نيتها عنها كتحقق نظر الى الحالة الزاخرة
فان حق جره ان يكون بالفحمة انه غير بالكثرة فثابتة عنها (قوله يذني فلا يرد
الخ) هذا يادى على انه لا فرق بين المذكور والمؤنث وقوله على ان الثابت المعنوي
الخ يسميه ويبدو انه لا بد من الثابت المعنوي وهو في على مقدمه وقد عرفت
ما فيه هـ شيعنا (قوله لا يذني) يذني ما هو ولا يظهر ان فيه من اليقظة اللببية على
التحليل كما هو عادة المشتاق وهل الاشتاق (قوله وأدى داره الخ) يحتتم ان
تكون هذه الجملة مسوقة لتسكان تخيله من نظرها (قوله واحزاب ان سراده
الخ) أو يجاء بان التمر النوع المذوق لفرار تحولا كما يأتي من الروداني
وبقية احكامه أهمل القياس على ما هنا (قوله وكذب الروداني الخ) أفاد به ان
شرط لم يكن أنجمية الا ومع لماد كره وأما شرط ان لا يسمى به مؤنث هل يفتيه
أو يلتزم تنويته وان سمي به مؤنث عند أهل هذه اللغة فلهذا شبه الفعل بصورة
الجمعية فلا تقوى عليه مع العرف كعلة البناء اذا صنعت وكما في لغة اعراب
الاصل فيما سمي به من اجمعها ام والتا مؤنث يعني في السند ولا يكتفى بقوله
المحتمى وسك عليه من قوله واجمة الخ فان الظاهر انه استباطا هـ شيعنا قوله
بل هي اسماء من تجلات) تقدم للمحتمى في تمرين وانصبي ما فيه يداه منقول
عن جمع وتقدم انثبيه هـ سالك على منزهه هنا (قوله ويؤيده انه لا معنى الخ) قد

يقال له معنى وهو لزوم في التواشاشا كانه المجمع الحقة في كانه من متدا شارة اليه
 اللهم الا ان يحيا بما يأتي من ان التقدير المذكور به مداش كانه قوله ان
 أصله (صداق بالفتح) التي هي الالظم وبالفتح شامية راعي فهم الحانها
 (قوله بتثنية ل الجربا فحة) وفي هذا التثليل لطافة وتلج بار الفحة
 أحسن من ان **هـ** من فقهها ولو جازم في قولنا زاد التلج حسنا (قوله
 وبه اننا تؤثر الخ) يردون فقهها تؤثر التلج أو التلج في مجرورها وبه
 في ذلك الحكم وبار التلج أو التلج في الحكم في المجرور حتى يدفع ارادها
 الا ان يحيا بطرد باب حرف الجر على وتيز واحدة ونقل العزى حوا عن
 الاعتراض بحروف الجر غير الحول الذي أش رله المحشى وهو حروف الجر حات
 لتوصيل معنى الافعال الى الأسماء وتوان هـ تيز بمزلة ذهبت زيدا مكان
 هـ دواد من جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كأنه لم يتصل لاسم وانما في خلاف
 ذلك ادهى من جملة لاسم واحد حروفها اي وحمل بقية الحروف الغير بوضلة
ك كرتنبر (قوله وفي المسألة نظر) في كرتنبره بان المضاعف كجربا فحة
 عنه بان قبل تيز بالارادة أي متلجابه تجريد الالهي تيزت التلج انبنا
 اه شخشا أو ادهى متلج ابالارادة مشابهة فترشبه معنى وهـ لى كل فهو
 يعيد (قوله ونما جربا كرتنبره من الخ) جوب عما يقال ان الجربا كرتنبره
 أخو التلج ويرشبهه التلج ويتبع وحده الجواب ان الجربا كرتنبره التلج يتبع
 التلج فيه يسر في أوله ولا فحة لانه كرتنبره توب للأولاهة ادهى أمه آل
 أو الالفة به يبعده ولو **ك** كرتنبره توب به لوجود الالفة التي وهو ل
 أو ادهى صافقه هـ ابو حبان عدم التلج حتى في المنصرف الالسى كرامة اه
 شخشا (قوله لان الالفة لا يضاف الخ) - يأتي في باب التلج كرامة والمعرفة بخلافه
 ردهم ان الالفة ان شاء الله تعالى (قوله مشابهة فعل الخ) أي في اشتغال كل على بدل
 على التلج والجمع مرداهيون تمان هذا يقتضى ان هـ هذه الالفة ل مع الالسى
 وجمع في لا عرب باعروفه ولا يضاف متف ذمه من ان الجمع مع الفعل
 في حوى الواو له من حيث وجوده وتطاع النظر من الالهاب ردهم لالجب
 بان حى التلج ان يدور كذلك فيجوز ان يكون الواضع اعتمبر ووالواو الالفة
 في الفعل تم حمل عليه الالسى الجوه وخ والتلج في ذلك تم اعتبار الالسى بجمع والتلج

بالحروف له من قبله مقدمة وامتيم بعد ذلك اعراب تلك الأفعال بالحروف الخبايا
 لها - ما فلا دور (قوله وحمل على الفهامين الخ) انما جعل علمه ادون الجمع مع انه
 يشبهه حلة جرو ونه لان اربابها انما اعرابها في حلة الرفية وهو يشبهها الجمع
 ولا انثى و حالة الجمع على ان المشايخ للجمع في حالة التثنية والحريست ما قبله لالة
 الباعى الجمعية لئذ كرو الجمع وهو د اتم باعها على الفهامين المذكورين منى
 دالة على المدرد الموث (قوله ~~كانت~~ انما مقترنة الخ) اتي عليه احتمال تقربها
 على النون بتريده غير مصرح الا ان يقال لم يدكره ظهوره منه ذ انون حرف
 به - ل علمها ظهورا عراب فعدم ظهوره علمها في كلام العرب دليل على انها
 ايتت محله لىكن قد يقال عدم ظهور الاعراب على انون التزامه فيها التزم
 في نون انثى والمجموع ووجه المشابهة بعدم ظهوره لا يدل على ذلك لاهم الا ان
 يقال تدبرا عراب على النون بعد تلامسها التي تتروها (فبه ولا يدور
 اعراب كاه الخ) غيره لم يذكر اعراب ال الموصولة على اية كراهه لصياغى
 والمرقى كذا اعراب التي هنى غير متخوفة في ذى وكذا لا الى يهنا ما
 فال ايتت بار المراد وبقية اعراب كاه بهتة لا مر الخ كلمة بخلاف ما ذكر
 ورد عليك ان افاضلهم من الردي لا يقولون انبول اذلام هذه اقول حشو
 لا تقبل اعراب كما اعترف بذلك في بيان اشق اسماى من التزييد على منع المحتسبى
 له يتم اشق الادل بهدا الجواب فتأمل قوله لا لها اسم) و اجتماعى اللغة
 الصحى او بالذات به العصر الامثلة على غيرها وقوله ردها الجازم الخ يمكن
 الفرق باعها كذا هذه الوجود انما هما رلوع على لغة لم يؤثر فيه الجزم
 بخلاف غيرها رقله لوجوب حذفه الخ) فيه انه لا ضرر في هذا فان المقدر
 ك انثابت ل ترى جاءه ضو البلد ورايت قضى اليه اومررت قد قضى البلد
 جزم بخلاف نه الوادو اليه لا انقضاء السا كنير لروا لم يخر ذلك في اعرابها
 وايضا لو كان وجوب الحذف منعا من ذلك فعاد على انثون بالا طار فانه يجب
 حذفها كما اتي على الاثر لان يقال ان ذلك نادرا و اعراب من يرول او يمكن دونه
 بنحوه بخلاف ما نحن فيه فانه يكون محذوف اذ انما او يوجد في حاله ما لا يقال
 لا يلزم وجوب حذفه لا يمكن ان يجب حذف اصغر تركا به في اجتماعهم مع كون
 انثو كيدنا نقول هي كذا تم حذفه في الحذف غيرها لذل لا يقوت حذفه منى

(قوله وتبدل أمداء الوقت) فيه ان هذا في التثنية اللفظية فقط ~~و~~ كما قلنا
 في اللفظية الخطية الأخرى يقال انهم شابهة طاقون (قوله الثانية فتحا) انه
 احتزبه عن الثانية كسر أرضه. فيما اذا اكد العمل التثنية فهو حذف
 بوز الرفع الخفيف والواو والياء لا اتقاء الساكنين في نحو ثواب هذا نصري
 ياريدون اول نصري باهتد وقد تكور الون محذوفة لله ازم في التثنية ضمما
 أو كسر نحو امانتخافن يازيدون فخصوا أو ا. تخافن باهتد فخصى (قوله وتبني
 تدانكي) الشاهد فيه ما هو مبني على ان أيد وتبني باضمان وأسرى وتدانكي خبر
 ار أو تمان وأسرى وتدانكي حالان ~~والله~~ لا م خبر لاستفهام اما جعلنا تمانين
 وأسرى وتدانكي بدير مر ان عطينة قد ر في الكلام ~~هـ~~ مزة لاستفهام كما تبني
 منه ويا ان مضمرة بعد واو الهمزة وتدانكي منصوبا ايضا لان البدل تابع للبدل منه
 وحيد فلا يشاهد ان يكون مثالا يكتفي لاحتمال أو يكتفي في شاهد بالمرور
 على الظاهر المتأخر (وله انكر قال الخ) استدراك على قوله وبغية في قولك
 (قوله بظاهرا) بفتح الباء التحية وشرا الطباء المش له قراءة شادة. بالهاء أوله لانه
 لم يقرأه اه شيخنا (قوله على المعنى المصدرى) وهو لا ينفي ان الجزء الاصطلاحي
 بمعنى ان ثمر عين الحذف (قوله لانباء جازية الخ) وسلي القول باعتبار اسمية
 الاف الخ يكون قوله تحية على اثنين مشاهدا ~~سـ~~ سباعية ار مجموع الغنن
 لان اعتبار كل لغة على حدتها (قوله للضمير) وهو موقوله على المظهر وهو المرثان
 (قوله وكسر ما على الكثير) أي وان كان خلاف القياس لان من له ثا
 قياسه انفع اركا مضاربه مكسورا كما ناه للمكان أو لزمان فقياسه الكسر
 فان أريد هنا مكان انظم أو زمانه تيرا الكسر (قوله ولو قومه الشارح الخ) وجه
 ضميمه تميم الكلام على كلام التثنية ثم ذكر المثال اه شيخنا (قوله فرطابن
 صوري الخ) ولم يفتح الفرق بين المنصوب والمجزوم لكفاية العامل في ذلك وأورد
 عامه ما هو كافي ان كان كذا في الفرق بينهم ما ريب الرفع وأجاب بعضهم بأنهم
 يذخ بالفرق بما جعل بينهم ما ريب الرفع لار عامل اجزوا نصب قد يمد من
 العمل فلو ثبت التثنية مع الجازم أو انه صب توهم ان العامل هو ان الفعل
 مرفوع فينبع هذا التثنية يحذف التثنية عنده فتأله قوله لكان في ابتدائه
 بالاسم الخ) أي فاناسب للقسام تقديم الكلام على الفعل المعتل لتصل بوان

التي يابته بعضها ببعض ولا تنظر في هذا الاشرافية الاسم فان التراكيب العارضة أهم
 بالمرعاة من الخواص الذاتية وقد يقال مقصود الشرح كما هو المتبع نادرا بالكلام
 السابق متعلق بالصحیح من الأسماء والأفعال من جهة الإعراب الأصلي وغيره
 وهذا الكلام متعلق بالمعتل منهم من جهة الأعراب الأصلي وغيره وقدّم من المعتل
 أحد قسميه الأشراف وهذا ظاهر وأجيب بأن الاسم المعتل قد يكون إعرابه من
 باب النيبانة كلمة صورا والنقوص الذي فيه سبب منع العريف وكلام المصنف
 يشمل ذلك لأن قوله فالاول الاعراب فيه قدرا الخ يشمل الفتحه النائية عن الكسرة
 في نحو موسى وكذا قوله كذا أيضا يجزئان الجر شامل للفتحة المقدرة النائية عن
 الكسرة في نحو جوار وحيفة مثلا يقال فيه الفصل بين النظائر (قوله طافيه حرف
 علة) أي في أصوله ذلك (قوله لماناته الصحيح الخ) وقيل لماناته الصحيح
 في احتمال الحركات والأجوف في زنة الأمر نحو وعدك كسيع (قوله أجوف) أي
 خلوا ما هو كالجوف له من الصفة (قوله والمعتل بالفاء والعين) أي كويل ويوم وليس
 في كلامهم اسم اجتمع في أوله ياء أو ياءين اسم بلد وقوله أو بابه من اللام
 كهوى وغوى (قوله لفيف مقرون) لاتفاف أي اجتماع حرفي الهمزة فيه
 واقترانها ما لعدم الفاصل بينهما ما يقال للجمعة معين من قبائل شتى لفيف (قوله
 أو بالفاء واللام) أي كوفى ووعى (قوله مفروقا) لاقتراف حرفي الهمزة في أوله
 وآخره بوجود الفاصل بينهما (قوله كالواو) أي اسماء العرف فانه معتل الثلاثة
 (قوله والأفلا) أي كالخطا والشذو خطا أو شذ (قوله واه-ترض الخ) مدفوع
 بأن المراد بالزوم وجودها في الأحوال الثلاثة احترازا عن ألف المنسي
 والأسماء الخمسة لاهدم ذهابها رأسا ولاشك ان الاف موجودة في الأحوال
 الثلاثة عند القلب التام وكذا يقال فيما بعد فلا حاجة للاعتراض والجواب
 اه شخنا (قوله اذيجوز النطق بدها بالهمزة) أي فلم يلزمه في الأحوال الثلاثة
 اذ معني لزومها فيها وجودها غير منقصة في حال منها لا مطاق بوجودها
 في الأحوال وألفه قران وجدت في الأحوال الثلاثة فوجودها فيها غير لازم
 اذيجوز فيها النطق بدها بالهمزة هذا توضيح كلامه وقد علمت طافيه عن شخنا (قوله
 أي دائما) يرد عليه موسى وموسى ويدفع بان المراد ان أعل فدائما اعلالها بالقلب
 سزا صحبه اعلال بالحدف أم لا ولا يوجد فيه اعلال من غير قلب أصلا (قوله وفيه)

ان اللفظ الخ يدفع أن الاعلال بالحذف لما كان غير نظرد في الأول اعتبر المطرد
وهو القلب ولما لم يطرد في الثاني القلب بل نذر وكثير الاعلال فيه بالحذف لم يعتبر
فيه الاعلال بالقلب واعتبر الاعلال بالحذف كما أشير إلى بعض ذلك قبل (قوله
عموماً للؤكد) دفع الكف لأن الاعراب عامل في جملة فيه فـ والرفع لانها خبره
(قوله ويستثنى الخ) لا حاجة لهذا اللفظ المصنف والحركات جميعها تقدر وهو لم
يقبل ذلك بل قال الاعراب وهو ذات شامل للجزء بالفتحة ولا يتوهم جرماً لا يصرف
بالسكر فاسمه قوله من التخصيص على ذلك (قوله وهو الزائد عن الدال) اذ لا بد
من زيادته على حرفين في المتصل نحو سماء وصحراء وقوله لازيادة علم ما في
المتصل نحو رأيت الخ لا يطبعي فانه لا يزاد عليهم ما كماله يتقص عنهم ما (قوله لما
مر) أي من ان وجه التسمية لا يوجهها (قوله وقالى تلاً) اسم موضع (قوله يبيع) يضم
التخمية الاولى وسكون الواحدة وفتح التخمية الثانية معبى للجمع ولقوله ورمى أي
بفتح الياء (قوله والاقدرت الفتحة) مثله في الحفي والظاهر انه يأتي هنا خلاف ابن
فلاح الحريان عنده (قوله أي رفاء غيرنا) قد أشهار إلى انه صفة منقول مطلق محذوف
وبقسية البيت * ويوما ترى منهن غولا تقول * ويوافقين يجازين
من المجازاة كما هي رواية الزمخشري وقال ابن بري يراوى يجازين بالراء المهملة أي
يجازين الهوى بالسنتهن ولا يعضنه ويروى صابى بدل ماضى من صبا يصوب وبالصاد
المهملة أي من غير صبي منهن إلى وعلى هذا فلا شاهد فيه والقول بالضم أخبث
السعالي جمع سعلاة وهي ساحرة الجن وتقول أصله تتغول حذف منه إحدى
التساين من تغوات الغول الانسان أي ذهب به وأهلكته يصفون بانهم يوماً
يجازين العشاق بوصول منة تطع ويوما يهلكهم بالصدود والهجران (قوله وعلى
هذا فقوله الخ) ليس تعييناً للرفع بل دفع اشكاله بناء على انه ارواية وهو المحفوظ
والافتح عمل كافي الحفي ان الرواية بالنصب عطف على ألف ولا ينافيه رسم واو
بدون ألف لان رسم رية كوقفها اه شبخنا (قوله يعنى ان علقه الخ) وقبل هذا
السطر * فمأسودتى عاصر عن ورائته * أراد به امر القبيلة ولذا أذنت الفعل وعن
ورائته ملق بخذوف صفة مصدر محذوف أي مأسودتى عاصر سيادة حاصله عن
ورائته قوله محتمل لهذا الذهب) بأن يقال المعنى احدى ثلاث عند الجازم لانه
ولا ينافيه قوله فالألف انوفيه غير الجزم لان المراد ابن الالف وانوفها أى لى

الالف السابقة غير الحزيم واما الحزيم فحسب ما يأتي من الحذف عنده أي الالف الانية
 في الالف المحذوفة لكن بهد هذا الاحتمال ان الكلام في باب الثبوت على ما تقدم
 له (قوله) قولنا بخلافه الخ) هذا زيادة منه على الحفني فانما الحفني سكت على ما قبل
 هذا ولا حاجة الى تلك الزيادة بان تقول معنى قوله تعذر الاعراب بالحركة أي
 ظهورا أو تقديرا اذ لا جائز ان تقدر على الضمان ولا هي ما قبلها بخلاف ما هنا فان
 الحركة تظهر في الواو والياء ولا تعذر وفي الالف تقدر ولا يتهنر تقدرها
 كالافعال الخمسة اه شيخنا (قوله) وقال بعضهم الخ) متعلق بذهب سبويه كما
 لا يخفى (قوله) فهو شاذ أي لكونه همزة متعاضدة بالحركة عن الابدال (قوله) بناء
 الخ) أي لان الجازم لا يحذف الالف الاصلية وعلى هذا فهو محذوم بحذف
 الحركة المقدره على انه همزة المدد الفاعل على الالف كذا وجدته (قوله) والحسبي
 عطف على ما سكن وكذا قوله والسنفل آخره ونوله والاضاف الياء المنكح والضمير
 في قوله ومنه ما جعل الخير جمع للحسبي هذا هو المتبادر (قوله) وبأبنا) أصله يا أبني
 يقع الياء ثم اتبعت حركة التاء بالحركة الياء ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت
 الفاعل هو منسوب بفتح مفعلة على ما قبل ياء المنكح المنقلبة الفاعل كذا يقال فيما
 قبله وما بعده (قوله) كافي الاشياء السبعة أي فتدبر في الاحرف الثلاثة كافي
 الحسن وقوله المثني أي فتدبر في الالف وتظهر الياء بهما وجر نحو جاء صالحا
 انقوم ورأيت صالحا انقوم ومررت بصالحا انقوم وقوله والجمع أي فتدبر في
 الواو والياء نصا وجر (قوله) لغة أي فلا يختص بالشعر (قوله) يحذف
 الحركة المقدره) وقيل يحذف الحركة الظاهرة لأنها قد تظهر على الواو والياء في
 الشعر اه حفني (قوله) والياء اشباع رديان مدة الاشباع لا ترمم وان كان رسم
 المحذف لا يقاس عليه (قوله) فلا اعتراض أي ليست الجملة مترضة وقوله ولا زيادة
 أي الياء (قوله) باسقاط الضمة المقدره) وقيل باسقاط الضمة الظاهرة لأنها قد
 تظهر على الواو والياء كما تقدم اه حفني ولو قيل ان الفاعلين بالضرورة يقولون
 ان اثرهما أعني الحزيم منع من ماع الضرورة لم يبعد اه شيخنا (قوله) لتسكن
 وعرف أي بالتشديد والافهما مصدران للتحققين يقال تسكنت الرجل بالسكركر ضد
 عرفته (قوله) ثم جعلنا أي نقلنا ذلك وال فمما للعهود الخارجة أي المعهودان
 ههنا النجاء كما تقول جاء الامير اذ لم يسكن في البلد الامير واحد (قوله) لاعلمين

مطابقا لشكره والعرفا

والانتماء الصرف ولم يدخل عليها ما أل ودعوى ان التتمين للكفاية وان أل زائدة
أو به تصدق التتمين كبر لا دليل عليها (قوله والتحقق الخ) وعلى هذا فالقسم لمنع الجمع
والخاتمة مرافيقها تبين وما يدل على ذلك تعبير المصنف بالخبرية قائمها صريح في
التباین (قوله لان المعرفة بلام الجنس نكرة بمعنى) قال ليس على الفا كهي لعل
مرادهم به ما أريد به الحقيقة في ضمن فردهم وهو الذي جوزوا نعتة بالحمل الخبرية
(قوله في فردما) المناسب اسمها لعل لان المعرفة بالجنسية كعلم الجنس في ان كلا
للمساهمة الشخصية ذهنا باعتبار تشخصها الذهني مع قطع النظر عن الافراد واذا
اعتبر نظمه ورتب تلك المساهمة في الافراد كما قال كان هو النكرة بعينها على ما أتى في العلم
واذا كان المعرفة المذكور موضوعا للمساهمة الشخصية ذهنا باعتبار تشخصها
المذكور كان معرفة ولا يضر شيوعه وصدقه على أي فرد كان لان ذلك ليس بأصل
الوضع وانما هو بسبب كون المساهمة الموضوع لها تحقق في أي فرد كان كذا قيل
وفيه انه سياتي في المعرفة بإداة التعريف ان اسم الجنس الداخلة عليه بإداة
التعريف قد يشار به بواسطة الالى نفس حقيقة الحاضرة في الذهن من غير
اعتبار شيء مما صدق عليه من الافراد نحو الانسان حيوان ناطق فالإداة في هذا
التعريف الجنس ومدخولها كعلم الجنس الا ان علم الجنس يدل على الحقيقة
بجوهره والمعرفة بال بواسطة اوقد يشار به بواسطة الالى الحقيقة في ضمن فردهم
في الخارج لتقدم الذكر من حيثها أو كناية أو للضرورة فالإداة لتعريف العهد الخارجى
ومدخولها كعلم الشخص الا ان الأول دال على ذلك بواسطة والتساقى بجوهره
وقد يشار به بواسطة الالى الحقيقة في ضمن فردهم بخوادخل السوق وهذا
كالنكرة بالنظر الى الافراد منهم الذي اهتمت الحقيقة في ضمنه فلا ينافى انه
معرفة لتعين الحقيقة في نفسها ذهنا وتقيدها بكونها في ضمن فردهم لا يخرجها
عن التعيين وقد يشار به بواسطة الالى الحقيقة في ضمن الافراد على سبيل الشمول
اما حقيقة أو مجازا وهذا أحد طرق تأتي فكلام الروداني الذي أقره المحشى
مناسب لهذه الطريقة كالا يخفى عليك بعد فهم ما أتى اليك فتدبر (قوله بدل
من وار) فاصله وحده (قوله لانها لا تقبل أل) ان سلم يكون قولهم الغير والشبه
مولدا (قوله لان أل الداخلة الخ) فخرج ما ذكره بقصد مؤثر بخلاف ما قبله وما
بعده فان خروجه بقصد قبول أل وحده نذرا لاولى والاخصر أن يعطف الحلال

وماءه على الأسماء المتوغلة ويعال ذلك مرة واحدة بقوله لأنها لا تقبل الـأل
 ويؤخر خروج أسماء الفاعلين والمفعولين عن ذلك كما نأمل (قوله والتأنيب)
 أي المعنوي لأنهم أعلمان على القسطين (قوله ولا يضرم قدم قبلها الخ) فإنها
 يقبلها في تركيب آخر نحو جاء زيد الركب وقد يقال أل في اسم الفاعل موصولة
 فيحتاج إلى الجواب بأنه واقع موقع ما يقبلها أو يقال كلامه في الحال التي ليست من
 قيل اسم الفاعل أو المفعول نحو جاء زيد أبدا (قوله حكمة بعدد الأمثلة) هي
 الإشارة إلى أنه لا فرق بين العاقل وغيره وفي غير العاقل بين ذي الروح وغيره
 وفي الغير بين المؤنث والمذكر وأولى أنه لا فرق بين ما وجد منه من أفراد في الخارج
 كالأقارب أولا كالأخريين ولا بين المذكر والمؤنث من كل منهما وأقدم في النوع
 الأول المذكر لثروته بالعقل والتذكير وفي الثاني المؤنث لثروته بكثرة الانتفاع
 ونطقه بسكون وسطه اه حفي (قوله فهي موضوعة لثروته ترك) فسكون
 من قيل المشترك المعنوي ويحتمل أن تكون موضوعة لتكلم من الأمرين فهو
 مشترك لفظي اه حفي (قوله هبلي شائع في حنسه) المراد بالجنس المفهوم
 المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالمساوية كالحبوان أو اتفقت كالآباء
 وسواء كان المفهوم ذاتيا لافراه كما ذكرنا وعارضا كالإيض لاما اصطلاح عليه
 المناطقة وهو الذي انقول على ذي الكثرة المختلفة في جواب ما هو أقصوه عن
 أداء المرام اه حفي (قوله يجوز أن يقال الخ) أي قولاً موافقا للغة فكل من
 الجواب بالمعرفة والتذكير صحيح والمطابقة غير لازمة وإن كانت مستحسنة (قوله عن
 إيراد الخ) صورته كيف يكون من ومافي الشرط والاستفهام واقعيتين موقع انسان
 وشئ مع عدم دلالة كل من انسان وشئ على الشرط والاستفهام ومحصل الجواب ان
 المراد وقوعهما موقعهما باعتبار وضعهما الأصلي (قوله أي النائبين) أهل الأولى
 النائبان إذا انفصت في الموصوف للحكاية فلا تراعى في الصفة (قوله المراد بهما)
 أي الفعلين أي فهذه معنى مراد لا وضعي وقد ترقى عن ذلك إلى كونه وضعيا بقوله
 على ان الخ فهذه العلوة ترقى في دفع اعتراض اللغائي بقول اللغائي لان اسكت
 الخ غير مسلم (قوله من حيث هو) أي بقطع النظر عن التعيين والتنكير (قوله
 غير محمول على العرف) أي إنما يحكم عليه قبل تصوره (قوله حمل موافقا الخ)
 هو حمل هو وكزيد قائم وحمل الاشتقاق حمل هو ذو هو وكزيد عدل أي ذو عدل

(قوله بل هو تصور ساذج) أي فهو على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان عليه
 كما يزيد أبو عبد الله وليس خبراً عنه حتى يحتاج لمـ و غ (قوله اذ لا تخلو قضية من
 امر بكم) والحكم على الشيء لا يتوقف على التصور التام الحاصل بالتمتع بل على
 التصور بوجه ما ولو بالاسم (قوله لازماً) أي فهو حاصل تبعاً (قوله أي في ضمن
 الأفراد) فيه أنه حينئذ لا يدخل للجنس في الذم ويصح إذا الحكم حينئذ على الأفراد
 وقد تقدم نظير هذا فلا تغفل (قوله في معرض التخصيم) أي لان قوله عننا نكرة
 فسيم معرفة في قوله وفيه معرفة (قوله وقيل غير ذلك) كالجرى على الموصوف
 المحذوف والتقدير اسم نكرة وعلى هذا الاشكال وقد كبر الخبر نعم يريد أنهم اسم
 جنس لان نكرة كاسم لا وصف إلا أن يلاحظ أصلها وهو المصدر وتؤول المشتق (قوله
 ولا يعترض بتدكير الخبر الخ) لا حاجة لهذا لان ارادة الجنس تعني عماد كزعم
 ان كان الاعتراض على غير ارادة الجنس عماد كره انتجه (قوله وهو الانسب الخ)
 أي لأجل أن يعرب كل من المتقابلين باعراب الآخر وهو الخبرية وهذه الأنسبية
 باعتبار ظاهر قوله وغيره معرفة والافسياني انه مقلوب (قوله وممراده بالمستقل
 الخ) وأفضل التمهيل على غير بابيه والمعنى والمفرد في بعض الصور حقيق بالاسالة
 أي الكثرة (قوله ولو هو ببدله الخ) فيه انه يصير نظم العبارة والاكثراولى
 الاصلالة أي الكثرة والغلبة ولا يخفى ما فيه من الركة لان تحمل الاصلالة على
 السابق في الذكرا نعم الاوضح أن يقول والا كثرأولى بالتقديم وكان الاول له أيضا
 أن يقول بدل العلة الثانية ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث
 هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد لما يرد على علمته من انه تطلق على الشيء
 أول وجوده المعارف أيضا كـ وهو هذا والذي ولد والمولود (قوله أي ماشأه أن
 يدكر) أدخل به مغيبات لان ذكر وقوله أي ماشأه أن يعلم أدخل به مغيبات لم تعلم
 فهو كما قبله بالنسبة ثم لا بالنسبة له تعالى اذ علم متعلق بكل شيء كما ان كلامه دال
 على كل شيء فلا حاجة لثباته ثم هذا من مساويها وما نحو وجوده عدمه فذلك لان
 فالماشأه مختلفة اه شيخنا (قوله اجيب الخ) أي بدليل انه من مشمولات
 رجل (قوله وفيه ما فيه) وجهه ان النظر في المقام لمشمولات الالفاظ الوضعية
 (قوله هذا باعتبار غالب الخ) وأما قوله أعم مما تحتها فلا يحتاج لنظير ذلك لان
 المراد ما تحتها ولو باعتبار نفس الامر وعالم تحتها فقيه أو نحوى مثلاً (قوله قلب)

أى تقديم وتأخير (قوله على التاقد من الخ) نعم سبق ان الامور الاصطلاحية
 لاحقا تى اها سوى ما بينته أهل الاصطلاح لكن فيه ان ذلك فى شئ لم يبينه واغفيرة
 وهنا قد بينوا ان التسمية ماشاع فى جنس الخ وهذا هو الكلئى الذى فى المتداول
 تحت الاسم فهو النوع والحقيقة وقبول آل والوقوع موقع القابل خاصستان
 للندرجين تحتها فهو مامن خواصه اه شيخنا الله هم الا أن يقال هى مما تقدمت
 الاصطلاح فى تعريفها وكل اصطلاح لا مشاحة فيه وكل ذاتى عند أهله (قوله ومن
 جملة ما عمل الخ) أى فلا يتأتى فصل بعد الجنس يدخله ما معان جهة التعريف
 ويخرج ما مامن جهة التمييز للثنائى فان مدخل اللطى يخرج المعنوى وعكسه
 (قوله وهو كلام ظاهرى الخ) على انه على تسليمه كما ينتج المجزع عن الوصول الى حد
 المعرفة ينتج المجزع عن الوصول الى حد التسمية وهو خلاف المفروض وأيضا
 التعريف الذى أشار اليه المصنف هنا مردود بذلك أيضا الا أن يدفع هذا الاخير
 بأن المصنف لما لم يستقمه سابق التعريف لم يبال بذلك (قوله على انهم من برد الخ)
 فيقول تعريف اسم الفعل بالعلمية أو بمال مقترنة وتعريف أجمع ونحوه بالعلمية
 أو الاضافة المقترنة وتعريف الباقي بأل مقترنة (قوله وقيل تعرف بالنداء الخ)
 وعليه فيدخل فى المقصود وان شاع المقصود فى التسمية الاصطلاحية فعلى هذا يقال
 المنكر المقصود نداء أعم من أن يكون تكبيره أصليا أو عارضا بالية (قوله بيان
 لوجه زيادته) وحينئذ فقوله وذهب قوم الخ مقابل لقوله وزاد فى شرح الكافية
 الخ أى ذهب قوم الخ الى انه لازيادة لدخوله فى المحلى بأل قيل يحتمل ان قوله واختار
 فى التمهيل الخ مقابل أيضا لقوله وزاد فى شرح الكافية الخ أفانته انه س قيل
 ما تعرف بالاشارة (قوله ضمنه الخ) ويشير اليه قوله لضيق النظم (قوله من
 الرباعى المجهول) وهو عرف بالشديد تقول هذه الكلمة عرفت أى عرفها الغير
 وهذا مبنى على ان الاخذ من مادة التعريف وقد يقال الاخذ من مادة المعرفة وان
 الفعل ثلاثى مجهول وهو عرف تقول عرفت الكلمة أى عرف مدلولها واذعين كما
 تقول نسكرت الكلمة أى جهل مدلولها أو أهم فأعرف المعارف أشدها مفروضة
 فقيه شذوذ المجهولة فقط اه شيخنا (قوله المقروق) أى الأدنى (قوله فى سلام
 على من أنزل عليه الكتاب) فان من أنزل عليه الكتاب وان كان مشركا الا ان
 الشهرة والمقام يجعلانه متبادرا فى النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك محمد ودان كان

في شأنه كما قالوا بمجده متبادرا فيه عليه الصلاة والسلام فالموصوا ومحمد مساويان
 في هذا المقام ولعل عدول المحشي عن قول الحقي سلام الله على من أنزل عليه
 القرآن لعدم مساواته لحمد لسكونه نصافي النبي بخلاف محمد لا شرا كذا والمقصود
 المساواة (قوله أو فاقنا الخ) أي فإنه لو قال إننا لم نكتف المسائل وأما لو أجاب باسمه
 الذي لم يشارك فيه أحدا كتنفي به أفاده شيخي فانه لا عن شيخه السلموني (قوله وقيل
 أعرفنا الخ) هذه أقوال في تفضيل جملة النوع وأما القول الآتي فهو وإن قابل
 الأصح كما يأتي للمعشى لكنه في تفضيل بعض نوع على نوع وتأخير بعضه اه
 شيخنا (قوله يعني فليس الخ) دفع به ما يذهبون من ان التقييد بنسبة ما يقيد به
 لا يلي الضمير وهو لا ينافي في رتبة بين العلم الخاص واسم الإشارة وانما دفع ذلك
 لانه لو كان هذا هو المراد لم يكن للتقييد والاخراج فائدة لانه حينئذ من قبيل
 التفاوت في مراتب العلم ويكون هذا أدناها فيكون العلم كله من نسبة واحدة
 متفاوتة كما جعلوا الضمير من نسبة واحدة متفاوتة فكان ينبغي حينئذ التنبيه على
 تفاوت مراتب العلم ويجعل هذا أدناها لا التقييد اه شيخنا (قوله وانظر
 مراتبه) عن بعض الأفاضل انه في رتبة المحلي بأل الجنة نسبة وهو ظاهر إذ كل
 منهم ما للماهية المعينة شيخنا خلافا لما في بعض حواشي ابن عقيل من انه دون
 الجميع (قوله وهو يقتضي الخ) قد يقال أل التي للجنس ولا تستغراق عهدية
 أيضا والمعهود الحقيقة في ضمن جميع الأفراد في الثاني وأولى ذاتها في الأول اه
 شيخنا على ان الموصول قد يكون للجنس ولا تستغراق أيضا فلا اقتضاء (قوله
 أرمق طوع) أي أو غير بدل بل نعمت مقطوع واشتراط عدم الاعرفية انما هو
 في التابع اه شيخنا (قوله على أعرفية المحلي) أي التي هي مدعاه اه شيخنا (قوله
 كذا قالوا) وعلى ما بان الحاكم في مقام الايضاح انما يحكم معبر عن المحكوم
 عليه أو وضعه واليه ان كان فاذا لم يفهم السامع أو فحجه بضم الدون أو المساوي اذ لم
 يتى أو وضع وانما يعبر بالوضع أولا ثم لا يطول ان يعبر بالخطي ثم الواضع أو يخطي ان
 اقتصر على الخطي وحينئذ يسوغ اهم ان يقولوا ان الصفة لا تكون أعرف ولا يتوجه
 عليهم ما قاله الشيخ برتبة اه شيخنا (قوله والاظهر عندى الخ) حاصل المقام ان
 الأقوال في المضاف ثلاثة كونه في رتبة المضاف اليه مطلقا وهو مذهب السانطيم
 والتفصيل بين المضاف للضمير فدون وغيره في الرتبة وهو مذهب الأكثر وكونه

دوناهم لطلاقه وهو مذهب المتأخر واختاره المحشي لما ذكره ولم يقل أحدهما أعلى من
 المضاف اليه لأنه يعرف به وعلى ما اختاره المحشي فضاف الضمير كالعالم وبذلك
 العلم كاسم الإشارة وهكذا وصاف المحشي دونه فزيد الرتبة على ستة أشهر شيخنا
 (قوله وان قولهم الخ) قال العلامة الأمير على ان جعلهم المضاف في رتبة المضاف
 اليه ممنوع كيف وغلام زيد صادق باي غلمايه وأيضا ما سبق في ترتيب المماثل
 لا يظهر لوضعها ولا استعمالاتها وذلك ان الضمير بالموصول والأشياء سواء
 موضوعه عند الجمهور لكل فرد فرد وعند السعد للكل بشرط الاستعمال في
 الجزئي فهي مستوية وضعها واستعمالها بمعنى كون أحدها أعرف ثم ربما
 يسلم في ضمير المتكلم لأنه لا يحتمل غير معناه وجهه من الوجوه فلهذا
 الترتيب له استناد لقواهم لا مشاحة في الاصطلاح بل نقول أصل المعرفة والذكر
 لا يفتيه من الاستناد لذلك والألفا معنى الحكم بان أخ زيد معرفة وضار زيد
 ذكره فليتأمل اهـ ودفع بعضهم قوله وأيضا الخ بان تعريفهما من أمر زائد على
 الوضع كالرجوع والحضور والضمير بالإشارة في اسم الإشارة والعلة في الموصول
 ولا شك ان بعض هذه أرفع من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها بالوضع اهـ
 ولأن أيضا رد قوله والألفا معنى الحكم بان أخ زيد أصله قبل الإضافة
 أخ فقط وبعدها تعين بالإضافة بخلاف ضار زيد فان أصله قبل الإضافة ضار
 زيد بانصبز يدوتوبين ضار وبعبء الإضافة لم يستفد تعين زائد على ما كان
 اذ لم يحصل بها الا مجرد أمر لفظي هو التخفيف تدبر (قوله لا يقال المانع الخ)
 قد عرفت ان المانع غير هذا اهـ شيخنا (قوله لانا نقول الخ) هو مبنى على ما قدره وقد
 علمت من تعليمهم ان المقصد من التعمق الايضاح ولا يتأتى أوضع غير المعبره أولا
 الى آخر ما مر وأما البديل فليس المقصد منه الايضاح حتى يتبين أولا التعبير
 بالوضع فلما منع من ابدال المعرفة بالذكرة ولو سلم ما قررنا أولا أمكن الفرق بين
 الصفة والبديل بأنه مستقل فكانه ليس بتسايع اهـ شيخنا (قوله تم رأيت الخ)
 يقول ما قدرته بخنا يوافق طريقة منقولة لكن تلك الطريق أدق وهذه ان
 سلسكت دون اهـ شيخنا (قوله وان الناطم الخ) يشير الى اتجاهه بالترجح لكن
 ليس كل ما يرجح مقبول ولا ترجحه اهـ شيخنا (قوله وبما ذكره علم عدم اتجاه الخ)
 هو متجه عند أهل تلك الطريق عند كون القائل منهم اذ لا يرد ذلك الا على من يسلمه

اه شيخنا (قوله قائل منصفاً) قد عرفت الانصاف اه شيخنا (قوله من النظر)
 عبارة الحقيقى ونظر فيه بعضهم بان ان كان ثم دليل على عوده للاول فلا يهام والا
 فهو قريب حتماً فلا يهام أيضاً وهو شديد وسياتى للمحشى نقل عن التمهيل
 ما يصرح به فاعله هنا لم يكن استخضر ما يأتى وليس به عباداه شيخنا (قوله وقد
 اختلفت في ضمير الغائب الخ) هذا منقول في الحقيقى عن الشنوائى ومحصله أقوال
 أربعة معرفة مطلقاً أو ان تخصص مرجعاً بحكم أو ان لم يجب تنكيره تنكرة
 مطلقاً وهذا كما تراه في اسم تنكرة واحدة وهذا سالم من الابهام على تقدير
 ان تصرح السابق وصادق بالسالم وغيره على تقدير المحشى لشمول التنكرة
 للوضوفة ولغيرها وقد ذكر الشارح في السالم قولين كونه قبل العلم وكونه دونه
 وزاد الحقيقى فيه قولاً بالساواة وقد ذكر المحشى في غير السالم قولين ما وانه للعلم
 وتأخره عنه فانظر هل هذه الاقوال الثلاثة في الاول والثولان في الثانى تفصيل
 لقول التعريف المطلق أو عند التخصص بحكم أو عند عدم وجوب التنكير
 اه شيخنا (قوله غير السالم بالاولى) قرينة كل منهما ما بعد العلم وقبل اسم الاشارة
 (قوله وإنما رافعة على جامد) أى على لفظ جامد فاللفظ هو الجنس وجامد قيد في ما لان
 الجنس هو جامد بدليل اخر ارجاهه الا ان قلنا يخرج بالجنس عند كونه عاماً وجهياً
 أو جعلنا الباء بمعنى عن وعلى أى وجه فليست رافعة على اسم لان هذا تعريف
 لما يسمى بالضمير ولا يسمى بالضمير الا الاسم أولان هذا قسم من المعرفة ولا تكون
 الا اسماً لان ايقاع جنس التعريف على شخصه يقر بتمتة خصوص المعرفة
 لا بسوغ والألم يهترض على تعريفه بأنه أعم أصلاً ومن هنا ساء للمحشى ان
 يخرج الحروف التى آخرها لا نهاد خلت في الجنس اه شيخنا (قوله وباء
 الغيبة) أى في نحو يقوم (قوله صريحاً) أى ملاحظة قبل الضمير سواء كان مقدماً
 من حيث الرتبة أيضاً كنهاله الاول أو لا كنهاله الثانى (قوله على قول) مقابله
 ان الضمير راجع للساكنات الجياد التى هى الخيل القائمة على ثلاثة قوائم
 السريعة الجرى وذلك ان رباط الخيل كان مندوباً اليه في دينهم كما أنه كذلك في ديننا
 ثم ان سليمان عليه السلام احتاج الى غزو وخلص وأمر باحضار الخيل وذكر انه
 لا يجهم الا لاجل الدنيا ونصيب النفس وإنما أحبها لأم الله تعالى وتقوية دينه
 وهو المراد من قوله عن ذكر ربه ثم انه عليه السلام أمر باعدادها وجرها حتى

توارث بالحجاب أي غابت عن بصره ثم أمر بردها عليه وهو قوله ردها علي فلما
 عادت اليه طفق يسخخ بسوقها وأغناقها والغم مرض من ذلك المعخ أمر الأول
 نثرية الكونها من أعظم الأعوان في دفع العدو والثاني أنه أراد أن يفتكره
 في ضبط السياسة والمملكة يبلغ أنه يباشر الأمور بنفسه الثالث أنه كان أعلم
 بأحوال الخيل وأمراضها وعيوبها من غيره فكان يسبحها ويربها مع سوقها
 وأغناقها حتى يعلم هل فيها ما يدل على المرض وما قبل انهما كانت خيلا من البحر
 لها أجنحة نصلي سليمان الظهر وقد عد على كرسبه وهي تعرض عليه فعرض عليه
 منها تسعمائة فرس فنتبهه صلاة العصر فاذا الشمس قد غربت وفاتته الصلاة
 فاعتقه لذلك وقال ردها علي فأقبل يضرب سوقها وأغناقها بالسيف تقر بالله
 تعالي وطلبها مرضاته حيث يشاء تغلبها عن طاعته وكان ذلك مباحا له وان كان
 حراما علينا وبقي منها مائة فرس والذي في أيدي الناس قيل انه من نسل تلك
 المائة فلما عقرها لله أبدنه الله بخبرها وأسرع وهي الرجح تجرى بأمره كيف
 شاء رده الفخر فراجعه (قوله ذكروا العشي) هو من الزوال الى الغروب (قوله
 وهذا) أي حكم الواضع وهذا محط الرد على الحفني فانه بعد ان بين التقدم للفظي
 والمعنوي قال والتقدم الحكمي أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظا ولا يكون
 هذا ما يقتضى تقدمه الا الضمير الطالب بأصل وضعه لتقدم المرجع اسكن
 خوفاً ذلك الأصل لتقدمه الأهم ثم التفصيل هكذا قال بعض المحققين وذلك
 بخلاف ما صرح به النخاسة ولما مثل به البيانيون غير الفصيح وهو ضربته زيد بعد
 قولهم كالأضمار قبل الذكرا فظا ومعنى وحكما تأمل وجه الرادان الحكمي
 ما حكم فيه الواضع بأن المتأخر كالتقدم وهو لم يحكم بذلك الا في المسائل الست
 و ليس الحكمي بمعنى ما نسب للحكم بأن الضمير يجب فيه التقدم فهو طالب للتقدم
 بأصل وضعه اه شيخنا اسكن رأيت في الحفني زيادة على ذلك ولعله لم يقف عليها
 شيخنا وهي قوله بعدها هكذا قال بعض المحققين وهو يقتضى ان الضمير العائد على
 ما رتبته التقديم مما تقدم مرجعه معنى لا حكما وذلك بخلاف الى آخر ما نقله شيخنا
 وحينئذ فيقال في رد ذلك بالنظر للحالفة للنخاسة انه على تسليم نصح النخاسة بأنه
 من الحكمي تدفع الحالفة بأن مرادهم بالحكمي غير اللفظي فيشمل المعنوي
 والحكمي بالمعنى الذي قررره المحشى ويكون الضمير العائد على ما رتبته التقديم من

المعنوي لا الحكمي بالمعنى الذي قاله المحشي وان كان من الحكمي بالمعنى المقابل
 للقول وبالنظر لحالفة البيهقيين بأننا لم نخالفه مما مثل به البيهقيون لغير
 القطع لأن ضربته زيد لم يدخل في التقدير الحكمي بالمعنى المذكور لأن ذلك
 محصور في المسائل الست فتأمل (قوله وخرج بذلك نحو ضربته زيدا) محله ما اذا
 لم يجعل زيد ابداً بأن جعل منهولا لمقدر اما اذا جعل بديلاً فلا يخرج لانه من باب
 ابدال المقتر (قوله ورفعها بأول المتنازعين) أي المعمل فانهم ما نحو جوفى ولم
 أحذف الاخلاء (قوله نحو هي النفس) فالنفس خبر مفسر وكذا العرب والجملة بعد
 حال (قوله وقيل الضمير فيه لافضة) وعلى هذا فالنفس والعرب مبتدآن وما بعدهما
 خبر اذ ضمير الشأن والقصة لا يخبر عنهما الا بجملة (قوله وجوز الزمخشري) أي
 فتكون المسائل سبعة ولا يقال يجعل باب النفس بالتمييز شاملاً لاسباب نعم ومثل
 هذا لانه بعده عدد باب مستقلاً ومقابل هذا الجوزانه من باب البدل (قوله
 نحو وما يعمر الخ) أي من أحد مفعول وانما هي مفعول باعتبار ضميره أي وما بعد
 في عمر أحد ولا ينقص من عمره أي من عمر أحد على طريقة قولهم لا ييب الله
 عبداً ولا يعاقبه الا بحق لكن لا على معنى لا ينقص عمره بعد كونه زائداً بل
 على معنى لا يجعل من الابتداء ما تصا وقيل لزيادة والنقص في عمر واحد باعتبار
 أسباب مختلفة أثبتت في الأوج المحفوظ مثل أن يكتب فيه ان حج فلان فعمره
 سنون والافاريعون واليه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله الصدقة والصدقة
 نعمان الديار ورتيدان في الأعمار وقيل المراد بالنقص ما يمر من عمره وينقص فانه
 يكتب في صحيفة عمره كذا وكذا سنة ثم يكتب تحت ذلك ذهب يوم ذهب يومان
 وهكذا حتى يأتي على آخره الا في كتاب عن ابن عباس رضي الله عنهما انه ألوح
 وقيل علم الله عز وجل وقيل صحيفة كل انسان اه أبو السعود ببعض حذف
 (قوله وهو خطأ) أي لأن تقدير المضاف الخائراً تقابلي عن ارتكاب أمر لم ينص
 عليه الجمهور وقال شيخنا والظاهر انهما ما لم كان محجباناً ما تقدير المضاف واما
 عود الضمير على التظير وينفع تقدير المضاف حتى في الآية أي من مثل عمره
 في مطلق العمريه وان اقتصر على مثل النصف المتبادر في البيت والمثال فاعله
 مثال (قوله قال في التسهيل الخ) هذا هو الموعود به (قوله الابدليل) أي على
 ان المراد الابدل نحو ووهنا له الحاق ويقعوب وجعلنا في ذرية النبوة والكتاب

فضمير ذريته لإبراهيم لا استحقاق ولا به قوب لكونه المحدث عنه من أول انبصه
 الى آخرها ونحو آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جباركم مستخافين فيه فان غلب
 جعل لله لانه هو الجاعل كذا في شرح على بانها (قوله الايدليل) كقوله كذا
 الجمار يجعل أسفارا (قوله تغليب غيره ما علم ما) أو رده عليه ان التغليب
 انما يكون اذا أطلق اللفظ على مجموع شيئين أو أشياء بوجه واحدة والاشارة
 ليس كذلك فان اللفظ يطلق على أحد ما يبدل عن الآخر فالشائب بان يقول
 انهم ما يغيبه ما في المعنى والاحكام (قوله أى رفع قوته وأضعفه الخ) فيه تسامح
 للايهام وقيل لا ايهام لان الحضور في الضمير من أصل الوضع وفي اسم الاشارة
 عارض ضرورة لوجه للاشارة الحسية المعتبرة في مدلول اسم الاشارة (قوله لكنه
 رفض) كأنه لانه لا اتصال سام من حيث الرسم أصلا لتخلاف الفعل مثلا في بعض
 صورة كضمير بك وان اتفق في تخور ما له شيئا وفيه انه نظر في الفعل لتأخر
 فقياسه أن ينظر لنوع الاوهو والحرف ولا شك ان الاتصال موجود في بعض صورة
 (قوله فلا يأتي على منذهب الخ) مع انه تعريف المتصل والمنفصل بذلك لا يتخلص
 بذهب كما هو الظاهر اه حضي (قوله بان للواقع) فيه ان الواقع ليس خصوص
 الاستثنائية بل ما يعنى الوصفية الا أن يقال مراده انه لم يقصده الاحراز فلا ينافي
 ان الوصفية كذلك أو مراده بالاستثنائية الاستثنائية ولو حجت كما قد دخل الوصفية
 فيكون هذا التصديق أو مراده بالواقع ما يقع غالبا فلا ينافي ان غيره مثله (قوله
 في محل نصب على الاستثناء) يصح جعل الابعثى غير فتسكون في محل نصب على
 الحال من ديار والسكف في محل جر (قوله وعميم ساكنة) هذه حالة أولى
 وقوله ويجوز ضم الميم حالة ثانية وقوله موصولة بواو حال تصديرها التقييد والشرطية
 للجواز اذا ضم مع عدم الوصل ساذ كما قال بعد وشذضمها الخ وقوله بل هو أى هذا
 الجائزا كثر حالة ثالثة وقوله من التمسكين هو الحالة الاولى وهي سكون الميم وقوله
 اذاولى راجع اقوله بل هو كثر وقوله وشذضمها بالواصل أى بلا وصل واو وهذه
 حالة رابعة عند عدم ولى الميم ضمير متصل ومحصل كلامه انه عند عدم الوصل بواو تارة
 تسكن الميم وتارة تضم والضم ساذ وعند وصلها بواو تارة يكون بعد الواو ضمير متصل
 وتارة لا والقسم الاقل من هذين مع كونه جائزا اكثر من التمسكين مع عدم الواو الذى
 هو الحالة الاولى وأما القسم الثانى من هذين فليس اكثر من التمسكين المذكور

فيجتمعل أن يكون مساويا له أو أقل منه لكن لا يجتفي ما في تفضيل الجملة الثالثة
 الأولى من عدم الظهور للاختلاف الموضوع وكون المراد من قوله بل هو أكثر
 من التسكين إذا ولى الخ أنه عند اتصال الميم بالضمير المتصل يجوز لك التسكين بأن
 تقول ضمير بتمه بسكون الميم ويجوز لك الضم والاتبان بالواو بأن تقول ضمير بتموه
 وإن عند الثاني أكثر من الأول متوقف على نقل ثمرأيت في التسهيل وشرحه له على
 باشا وتسكين ضمير الجمع إن لم يلبها ضمير متصل نحو قتم أولى من اتصالها بالواو كما هو
 الأصل بدليل لزوم الأشباع في التثنية ومن ثم يرجع إليه من اتصال الميم ضمير نصب
 متصل كضمير بتموه لرد الضمائر الأشياء إلى أصولها غالباً ومن وصلها قبل همزة
 القطع واسكانها قبل غيرها من الاختلاس وهو ضمها غير موصولة وإن ولها أى
 الميم لم يجوز التسكين بل تقول ضمير بتموه ولا يجوز ضمير بتمه خلافاً لـ يونس في إجازته
 الدرهم أعطيتكمه اه وفي جمع الوامع وإذا أريد الجمع المذكور بدم فقط
 نحو ضمير بتم وفي هذه الميم أربع لغات أحسنها السكون ويقال لها الضم باشباع
 واختلاس والضم قبل همزة قطع والكون قبل غير هاء فان ولها ضمير متصل
 فالضم واجب عند ابن مالك راجع مع جواز السكون عند سيبويه ويونس نحو
 ضمير بتموه ومنه ان لم يكمه وها وفري ان لم يكمه بالسكون ووجه الضم ان الأضمار
 يرد الأشياء إلى أصولها غالباً والأصل في ضمير الجمع الأشباع بالواو كما أشبع ضمير
 التثنية بالواو وما ترك للتخفيف اه (قوله عقيل) يضم العين وقوله اضطرارا
 أى كقوله وأشرب الماء ملي بنحوه عطش * الآن عيونه سال واديسا
 وقوله عسى ذات يوم أن يعود لها النوى * على ذى هوى حيران قلبه طائر
 وقوله حذف صفة ساكن وقوله جز ماى لأجله وبناء عطف عليه وقوله جازت
 الأوجه الثلاثة أى الأشباع نظرا إلى اللفظ لاتصال الهاء بحركة والاختلاس
 استهيا بالثابت لها عقيل الحذف لعررضه والعارض غير معتده غالباً والاسكان
 نظرا إلى وقوع الهاء موقع الحذف الذى حقه الاسكان فأعطيت الهاء ما استحقه
 المحل من السكون كذا يسه فتقدم شرح على باشا (قوله دونه) أى الساكن
 أى أنه لم يكن قبل ساكن (قوله كان الأولى الخ) فى الحفتى انما لم يذكرها
 بعد تقرر يف الضمير ولم يورخها إلى آخر الباب لانه ما ذكرا الإشارة إلى تقسيم
 الضمير بحسب مواقع الاعراب كان مظنة ان يتوهم اعربها فدفع ذلك للإشارة

الى ان ذلك التقييم باعتبار مجملها اله اى انه ذكر ذلك قبل الموهوم بامتناعه لغيره
 الوهم من اول وهلة بلا حاجة الى اجمال نكرة (اوله ولا يخفى انه لا يستفاد من
 عبارة الحنفى فائدة هذا مع انه ساف بناء الضمائر اول باب المعرب والمبني في قوله
 كالشبه الوضعى في اسمى جئنا انه لما ذكر ان سبب بناء الشبه الوضعى وهو غير
 مطرد في جميعها ربما كان يتوهم ان ما كان موضوعا على أمر يذم حرفين أو عتبهما
 والثانى غيراين على ما فيه لا يكون مبنيا دفعه بهذه القاء مدة الكناية للاشارة الى
 ان لبنائها اسبابا أخرها وهو ظاهر وقول الحشى انه لا يستفاد بناء الضمائر
 جميعها الخ ان أراد صريحا لم يجد اذ لم يرعه الحنفى اذ لو رجمه لم يذره هذه الفائدة
 ضرورة ان الصريح لا وهم معه وان أراد اشارة لم يعلم لان الاشارة ماصلة اذ
 بعض النوع اذا حكم عليه بحكم يتبادران الباقى كذلك لكن ان وجد فافارق
 كما هنا يتوهم ان الباقى بخالفه فدفعه هذا الوهم اه شيئا قد بدره (قوله اى
 يلزم) اى يلزم ولا ينفك ولو عبر به لكان اوضح اى فالوجوب هنا بمعنى الملازمة
 وعدم الانفكاك لا بمعنى اللوم على التركى والمدح على الفعل (قوله وانره) مراده
 ان البعض أقر له وبنى على ان الوجوب لا يقتضى الحصول كالاتمحاق مع انه لم يبر
 مسلم في الوجوب وان سلم في الاستمحاق فلا ينافى ان المهم وبنى ذكر انه يجب ان
 الاعراض هنا بما أجيب به هناك كما نقله عنه الحنفى واپس المراد انه أقر
 الاعتراض بمعنى انه لم يجيب عنه (قوله اجترض بان الافتقار الخ) ردا به يمكن ان
 صاحب هذا القول لا يلزم هذا الشرط لان الافتقار من حيث هو تصحىل معه
 صفات الكمال وفيه ايه يلزم بناء كل ما اضحلت فيه صفة الكمال واپس كذلك (قوله
 اى مشابهة الحرف في الاستغناء) فيه ان وجه الشبه يكون متحققا في الطرفين
 والاستغناء عن الاعراب بسبب اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى التركيبية
 كالفاهية وان كان موجودا في الضمائر غير موجودا في الحرف اذ لم تختلف صيغته
 لاختلاف المعانى التركيبية لان معانيه افرادية وصيغته واحدة في الكل وهم
 اعرابه من حيث ان المعانى افرادية لا تميز بالاعراب فحينئذ لا مشابهة بينها وبين
 الحرف في ذلك والجواب عن ذلك بانه يعتبر وجه الشبه مطلقا استغناء في افادة مطلق
 معنى لتأتى المشابهة ويخصر سبب البناء في مشابهة الحرف تكاف مع كون هذه لم
 تعد من أنواع المشابهة وخروج عن ظاهر الشارح اذ ظاهره حيث ذكر المشابهة

في المواضع قبل وثر كما هنا ان السبب هو نفس الاستغناء ولا نسلم ان حصار علة
 البناء في مشابهة الحرف اه شيخنا (قوله البناء - مبيية) الاقرب انها مجرد التعدية
 (قوله يعارضه الخ) لامعارضه اذ لا مانع من وجود سببين احدهما معتبر في الجميع
 والاخر معتبر في البعض اه شيخنا (قوله الاضافة للبيان) قصد بهذا الفرار من
 جهل المعنى الالهي يلزم عاينه أن يكون المحكوم عليه بالجرو والنصب المدلول ولك
 الحمل على الالامية يجعل اللفظ بالمعنى المصدرى أى تلفظت بما جر كلفظت بما
 نصب في ان سادة الملقوظة واحدة فلا يتعين ما ذكرناه شيخنا لكن بعده
 كون المقصود الحكم على الفاظ الضمائر بانها كذا وكذا ان لفظ بها بالفعل أم لا
 يدلل ناصح وأف والواو والنون الى غير ذلك (قوله فكيف يطلق) أى فان ظاهر
 عبارة المصنف ان لفظ ضمير الجرائد لا يكون الامتصلا كلفظ ضمير النصب
 مطلقا سواء كان متصلا أو متفصلا ان لم يقيد بالتصل مع الواجب التقييد (قوله
 ونون المضارعة) أى أجدنا من الدخول على قول المصنف تقتبط فافهم (قوله أى
 افتقر) دفع به ما يقال ان عرفته عنى بنه لا بالباء (قوله والجواب الخ) أحسن
 منه ان المراد صلح لكل من الثلاثة وحده والرفع في كوفي وكونهم ليس وحده بل
 مع الجربل هو الاصل بدليل ظهوره في كون زيد مسافر اه شيخنا (قوله عارض)
 اذ اعمل في المضارع اليه الجبر (قوله واقراءة طلحة الخ) فيه ان كلامنا في الضمائر
 والواو في الآية حرف كقولنا وأيضاً حذف الواو فيها الالتقاء الساكنين ولا يضر
 عدم رسهما كفى ولا يصح ذلك وكلامنا في حذفها للاستغناء عنها بالضمه وحينئذ
 فلا يرد به على أبي حيان اذ دعواه الضرورية في حذف الواو الاسمية للاستغناء
 بالضمه كفى كان حولى (قوله كفى مثاله) المناسب انما هما أى المصنف والشارح
 الا ان يقال المراد كفى مثاله أى المصنف نصر بجار تلو يحاضر بح قاما ولو ح
 بقام واو قن وصرح باعمالا ولو ح باعلوا واعلم ومثاله مفرد مضاف فيعم (قوله
 بدلالة العقل) أى لان كل حدث لا بد له من محدث وكل صفة لا بد لها من موصوف
 وقوله والناظر أى لان لفظ الفعل يقتضى فاعلا وقيل دلالة اللفظ عند تصويره
 بانته مثالا فان هذا اللفظ دال على الاستمرار عينه (قوله بان لا يرتفع بعامله) نزيح
 ما أتى له من تعريف ما للحدثى ومفردا لخصني هنا بقوله أى لا يصح ان يخالفه ويقع
 وقوعه اه شيخنا (قوله ثابها منفصل) وبقائه لا يتبدأ به ولا يلى الابل لا ينطق

به أصلا (قوله بالنها واسطة) اختاره في الجامع لان الاتصال والانفصال من
عوارض اللفاظ المحققة اه نكت (قوله برزوا ضمير منفصلا) كتوله
اذا أنالم أطعمن اذا الخيل كرت * فأطعن مفسر للفعل المجذوف الزائغ
للضمير المذكور والاصل اذا لم أطعن فحذف الفعل مع لم لانها كجزء وانفصل
الضمير ومثله قوله * فنحن نؤمنه بيت وهو آمن * (قوله زاد بعضهم المصنعة
الجارية الخ) أقرهذاورد زيادة فاعل نعم الخ فدل على انه ارتضى هنا وفيه اه
غير ما يقيد بالضابط واجب الاستنار وجائزه واهله أشار الى انه طرقة بعضهم
بلفظ زاد بعضهم وان المرئى. أفاده الضابط اه شيخنا (قوله فعلا) نحو جاء
زيد ورجل يضربه فان الضمير راجع لرجل ولو أبرزته بترجم رجوعه لم يبد
وقوله أو غيره نحو جاء زيد ورجل يضاربه وهو نظير ما قبله (قوله بأن يرتفع الخ) هو
ترويح أيضا كما سبق اه شيخنا (قوله التولم يغلب عليهم الاسمية) أي غير
ما تقدم من أفعال التفضيل ثم انه لا يصح هنا ان يراد الجارية على غير من هي له عند
البصري مطلقا اذا الاستنار فيها بل يجب الابرار ولا ما يخاف فيها اللبس عند
الكوفي لذلك فذار الامر بين ما لا يخاف فيها اللبس عند الكوفي وبين الجارية
على من هي له ولا يصح ارادته على زيادة بعضهم السابقة لوجوب التفرقة
الامر فيها لا يخاف لبدسه عند الكوفي ولا أطن الشارح ارادته بل الظاهر ارادة
الجارية على من هي له فيكون مخالفا لزيادة بعضهم وقد علمت ما فيه اه شيخنا (قوله
قال سم الخ) في كلامه زيادة عن تعريفهم هي قوله في الرفع عامله ترويح وفي المعنى
ان قول الشارح اذا الاستنار في نحو زيد قام واجب الخ أي جملة تعني تعريفهم أي
للمستتر وجوابا لزمعنى قولهم لا يخلفه الظاهر الخ لا يقع في موقع المستتر ولا يجعل محله
محسوما عليه بحكمه فنحوز يدقام لا يقع في موقع المستتر ومحل ظاهر ولا نه يبرز
لانه عند وجود أحدهما يتخالف الموقع والمحل ان كان البارز محصورا لم يكن
محصورا وقع الموقع والمحل اسكن لم يحكم عليه بحكمه بل يحكم آخر أشار اليه
الشارح هو التوكيد أي على المختار وان أجاز سيبويه فاعلمته وقوله تتركيب آخر
أي وكلامهم في تعريف واجب الاستنار وجائزه بما ذكره ويتضمن أن التركيب
واحد وان لم يصرحوا به لان معنى كونه يخافه الظاهر والضمير البارز انهما
يحلان محله بالقيده المتقدم ولا يكون كذلك الا اذا كان التركيب واحدا علمت من

ذلك ان نظرا العلامة ابن هشام المالك من هذا الفن الزمام متزججه ولذلك نقله
 في قوله الشارح الهام وما لم يقف القوم على مراده الناطق به السنة التعريفين
 قارحيت فغير الممتزج جواز اجماع مخالفه الظاهر او الضمير المنفصل لم يرده هذا
 الاعتراض وانما يريد لو فسر بجواز ابرازة على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح ثم
 نقول انها لنظر الصحيح يقتضى ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعش وغيرهما
 مشكل لانه لا يجوز ان يريدوا بجواز الاستئثار به جواز ابرازة متصلا وذلك متعذر
 او منفصلا فيلزم التساعدة المقررة من انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى
 الاتصال الا فيما لا يمتنى وبئس هذا منه وأجيب عنه باختبار الثاني وقوله بخلاف
 التساعدة ممنوع لان المراد به بقريضة الامثلة جواز ابرازة مع وسوغ انتهى من
 كلام الحنفى * اقول كيف هذا التردد في نظره من الراجعين بحتمه مع قوله من
 في تعريفه جواز الاستئثار ما يخلفه الظاهر الخ اذ يعلم منه انه لم يعق ولو افيه على جواز
 ابرازة متصلا او منفصلا بل على حلول الظاهر او الضمير البارز في محله ويلزمه
 لزوم العرض للجوهر ما أورده ذلك العلامة اه باختصارنا * قال شيخنا واقول
 بحصله ان عبارتهم تفيد الحلول في المحل مع اعطاء الحكم وذلك يوجب صحة تعريف
 المستتر وجوبا وشموله لاسائر الضمائر المستترة وفيما تدعى ان المستتر جواز او عدم
 صدقه على ضمير ما وهو ظاهر لا غير عليه وحمل تعريفهم على الخليفة في محل
 العامل خروج عن الظاهر والمراد ان سلم لا يدفع الايراد بدون نصب قريضة عليه
 وادعاء ان القريضة فساد لولا ذلك لا يجدي اذ يلزم ان فساد كل فساد قريضة على
 ارادة ما لفساد معاه اه وانت خبير بان العلامة معترف بان معنى الخليفة
 المتقدم ظاهر عبارتهم فقط وليست نصافيه فقيه تسلم لاحتمال الوجه آخر نصح
 معه هو ما قاله العلامة سم وحيث كانت نصح العبارة بوجه محتمل لا قريضة على
 امتناعه فأي داع الى ارتكاب الظاهر المؤدى للفساد وكمن ظاهر مصروف عن
 ظاهره وكلام سم فيه اعتراف بورد النظر على ظاهر التعريف وقوله أي في الرفع
 الخ تأويل له يمكن ولا يقال ان هذا التأويل انما جاء من الفساد لظاهر التعريف
 ولا يصح ان يكون هـ نادا اعيا للتأويل والا كان كل فساد صحيحا باعتبار تأويله
 بقريضة فساد لانا نقول لامنع من كون الفساد قريضة على ذلك اذ لم يكن هـ نادا
 مانع ولا مانع هنا (قوله ولو اتى به الخ) أي لعدم مرجع هنا الا ان المرجع هو

الضمير المتقدم بأمر مجاز وغيره المفهوم من الحصر اه شحنا (قوله وبها يعلم ما في قوله أولا) أى الضمير والظاهر فان المتباين بينهما الضمير المستتر فيجب عليه المنفصل فكان الاولى أن يقول أى الضمير المستتر وغيره الأثر إذا الضمير منها على الاستخدام (قوله والاطراد) فيه انه يعنى عنه السكثرة فان الشاذ قليل الا أن يقال يحتمل انه شاذ قياسا فقط مع كثرة استعماله (قوله ولا بما اكديه المنصوب الخ) كرايتك أنت ومررت بك أنت (قوله وقد نسكت بهاءه مرة الاستفهام) أى كقوله

فقلت لأطيف مرنا عافأرقى * فقلت أهى سرت أم عادي حلم

وقوله وكاف الجرأى كقوله

وقد علموا ما هن كهنى فيكيفلى * سلوا ولا انقلصبامتها

وقوله وقد تحذف الخ مثال الاقول قوله

بيناه في دار صدق قد أقام بها * حينما يلا اوما نعلمه

بضم هاء بيناه والاصل بيناهو ومثال الثاني

سالت من أجل سلى قومها وهم * عدا ولولاه كانوا في الفلارما

بكسر هاء لولاه والاصل لولاهى وقوله ونسكتكم ما أى الواو والياء كقوله

أدعوت به بالله ثم قتلته * لوه ودعالك بدمه لم يغدر

وقوله ونشدهما هم ما أى كقوله

وان اساقى شهدة بشتفى بها * وهو على من صبه الله علم

كذا يؤخذ من شرح على باشا (قوله بزيادة كلمة) هى لفظة قد فى قوله وقد

تحذف الواو (قوله عبرهنا بالتفريع) أى بدلا عن فرع المناسب للاصل الواحد

المتروك اذ يق النظم والمراد بالفرع الجنس فتم ما ذكره اه شحنا (قوله وكذا

اضرب) أى اصيغة الامر وقوله مع اضرب أى المبدوء بالفوقية وكان عليه أن يزيد

وكذا اضرب بالتحية مع ضرب وكذا اضرب نساء التأنيث مع ضربت نساء التأنيث

أيضا (قوله ما فى كلام البعض وغيره من القصور) عبارته قوله على خمسة أنواع

وأفراد كل نوع اثنا عشر فتكون جملة الضمائر ستة ويزاد بعضها فى ضمائر الرفع

المتصلة بياء المحاطبة واعل عدم ذكر الجمه ورهنا نظر الاقول بأنها حرف انتهى

والجواب عن العلامة بأن المراد بالنوع الاول ضمائر الرفع المتصلة المتفق عليها

الحصر فلو قال أو كونه محضو رافيه بالا أو انما أو بالتقديم وذكر مثال التقديم بعد
 لا كان أولى وليس مراده ان قوله أو كونه محضو رافيه أعجم كيف وقد فيه بالاف ولفها
 (قوله بانما أو ما والا) أي لا بالتقديم (قوله في نحو ضربونا) أي من كل ما يشتمل
 على ضميرين ليس أسبقهما أخص وكان مر فوعا كضربوه - م وقوله في نحو أعطاه
 أي مما كان كذلك لكنه منصوب وانما وجب الفصل في ذلك لانه عند التقديم ضمير
 الأخص لا يجوز الوصل أخذ من قوله وقدم الأخص في اتصال وعند اتحاد الرتبة
 لا يجوز الوصل أيضا أخذ من قوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ولنا قال كما تعرفه
 (قوله فلو كان مر فوعا وجب الوصل) أي لان الفصل انما جاز له رب من اتصال
 فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا والمر فوع كجزء الفعل فيجب وصله ولو غير أعرف
 كضربونا (قوله أما اذا كان اسم الخ) هذا أيضا مستثنى من قوله وفي اختيار
 الخ فهو زيادة على الابواب الثلاثة (قوله في تعيين الوصل) وكذا يتعين الوصل في أي
 ضارب به بلا أل لتعيين الاضافة فيه فان بون الوصف تعين الفصل كضارب اياه بقي ان
 موضوع المسألة الضمير ان فلو أبدل أحدهما بالظاهر كالمههم أعطيتهم زيد تعين
 الوصل أخذ من عبارة الهمع الآتية (قوله ضمائر) نحو هندا الصبور اعلمكها
 اياه زيد (قوله واحدا) نحو واعلمتك زيد قائما (قوله أول وثان) نحو اذير بكهم
 الآتية ونحو زيد اعلمتكم قائما وهذا هو محل تأييد عبارة الهمع للعباب لئلا كور
 قبلها (قوله أو ثالث) أي أول وثالث نحو القائم اعلمتك زيد اياه (قوله أو ثان
 وثالث) نحو هندا الصبور واعلمتها اياه عمر اعلى ان عمر اهو والمفعول الأول عند
 وجود قرينة (قوله في هذه الجملة فقط) أي دون الثانية لوجوب الفصل فيها
 اتقدم غير الاعرف (قوله لا للمفعول) رتبة على الحفظي فانه لم يذ كر سواه (قوله
 لا يناسب سياق القصيدة) وهو استعطافه للالك المفيد انه لا يستطيع منعه منها
 وان احتمل ان المعنى مني الملك منها استطاع عنده أي يمكنه دفع هذا المنع فلا فائدة
 في منعي الا انه بعيد (قوله في الايات الخ) قبله
 ابيت الالعن ان سكب علق * نفيس لاتعبار ولا تباع
 مفداة مكرمة علينا * تتواع لها العيال ولا تتجاع
 وسكب كذام والعلق بالكسر النفيس من كل شيء (قوله سواء كان الاسم ضميرا
 الخ) فتفارق هذه المسألة ما قبلها بان أول الضميرين مر فوع ويصح الاتيان

في محله بالظاهر والعامل ناسخا لهم معا فالفرق من وجوه ثلاثة بخلاف المسألة
التي بآية فانه لا فرق بينها وبين الامولى الا بالنسخ والفرق بينها وبين الثانية من
وجهين هما ما تقدم (قوله الآتي ذكره) هو مقول القول (قوله ينهيه عن
النسخ) لانه كان ناجرا واضطرب أمر البضاعة بسبب تناوله الحمر (قوله لكان
حسنا) أى فيكون تعليلا خاصا بعد عام ولا يقال ان التعليل الثاني يؤول
للاول لانه المعنى شابه سابقه الذى الاتصال فيه أربح للاتصال لانه قول المقصود
في التعليل الثاني هو المشابهة بما اتفق على رجحان الوصل فيه بقطع النظر عن علمه
(قوله لأن كلام من الضمير ين في البابين منصوب) فيه انه قد يكون غير منصوب كما
في حيثك ومنعكها الا أن يقال اعتبر الفعل لان الظاهر انه هو الذى يترجح فيه
الاتصال (قوله انظر مرجع الضمير) الظاهر انه المحبوب اه شيخنا (قوله
لأن أخى متادى) مبنى على ان ضمير اياه حيفئذ راجع للمحبوب اذ ملء ارجاء الصدر
بالاضغان لانها في المحبوبة وأما اذا كان راجعا للمحب فلا مانع من كونه متادى
لان ملء ارجاء الصدر بالاضغان يساقى المحبة اذ مقصوده طمأنينة المحب في تلك
الحالة المنافية لهذا الظن (قوله في باب سلميه) اعلمه خصه بالذكرة لرفع توهم
أن لا حاجة للتقديم المذكور بالنسبة له لأخذ من قوله فيه وما أشبهه والافه وتقييد
للأبواب الثلاثة كما قاله الشارح اه شيخنا لکن المراد بوجوب تقديم الأخص
في الأبواب الثلاثة انه عند وجوده لا بد من تقديمه فلا يراد منه فلا يوجد أخص أصلا
كما في أن يكونه فلن تسلط عليه والا يكونه فلا خير لك في قلبه ونحو الصديق كأه زيد
(قوله متعلق بباب سلميه وختتمه الخ) يفيد أنه ليس متعلقا بباب كونه وهو
كذلك فيوز فيه الوصل مع التمسك بالرتبة نحو ان يكونه فلن تسلط عليه والا يكونه
والا خير لك في قلبه وذلك لان امتناع الوصل في البابين المذكورين اغماها وتوالي
المثلين مع ايهام كون الثاني توكيدا وهو مفقود لان استتار أحد الضميرين مانع
من توالي المثلين واختلاف محلهما مانع من التوكيد نعم ان كان هنالك مانع آخر من
الوصل كما في كتنفى بضم التاء وكتك بفحه اذا أردت الاخبار عن نفسك بأنك
كنت فيما مضى انك الآن على حد شعري شعري في الأول وأردت الاخبار
عن محطبك بأنه كان فيما مضى اياه الآن على حدته أيضا في الثاني امتنع الوصل
وذلك لانه وان لم يوجد توالي المثلين مع ايهام كون الثاني توكيدا لاختلاف لفظ

الضميرين والارهاهما هناك مانع آخر وهو ان كون الفاعل والمفعول ضميرين
 متصلين لاسمى واحدا من خواص أفعال القلوب فعلم ان في باب كنهه تنصبه بلاؤه أو قبل
 (قوله لان من قيوده الخ) بخلاف باب كنهه فان ذلك ليس قيده فبقية كما في ان يكنهه
 (قوله مفعول هذا القيد) انما جعل هذا مفعولها وما لا اعتبار ذلك أو لا وان كان هذا
 دليلا على ذلك (قوله أى سواء اختلف الخ) فالاطلاق راجع للغمية فقط بدليل
 عطفه بأودون ما قبله (قوله أى وانعقاد المبتدأ والخبر الخ) مبنى على ان مرجع ضمير
 الضميرين واحد فتخوز يدخلته اياه وهو غير متعين لاحتمال ان مرجع الضمير
 متعدد فتخوز يداه سدق خالته أى زيدا اياه أى الصديق (قوله اما ان يجرى)
 يضم أوله مبنيا للمفعول من أجرى أى يخرج فاندفع ما يقال المناسب فاما ان يدل
 على الخ واما ان يدل على المذهب الخ لان المذاهب تستفاد من هذا لان هذا يجرى
 علم (قوله وبتسكى الخ) حله لا يناسب الشكا قبل التسمية والمناسبات للشكاية
 ان يقال وقد جعلت نفسى تطيب بان يحصل لها من غمته لاجل ضعفه الى مياها
 أو لاجل ضعفه ما نفسى فالضعفة الارلى على هذا من الدهر اهما وعلى الاول
 له وضعف مصدر مضاف لفاعله والضمير الثاني على حذف مضاف عائد على الضعفة
 السابقة أو لا حذف فيه عائد على النفس كما أنشأ لذلك في الحل (قوله عند تباعد
 الهامين) أى بان فصل بينهما باكثر من حرف كما في انضرم وهو ارفق الشارح أعتذر
 الشارح الخ) لك الاعتذار أيضا بانه أشار بالتعبير بقدر في قوله وقد يبيح الخ الى ان
 الضمير الغائب لا يبيح الوصل دائما بل في حالة دون حالة وتلك الحالة هي اختلافه
 (قوله مبنى) بفتح النون (قوله أى مناسبة) بفتح السين وهو منصوب مفعول لاجله
 (قوله ليس فعلا مفعولا لا امر) لان فاعل فعل الامر لا يكون الا ضمير المخاطب
 وفاعل اسم الفعل هنا ضمير الغائب بدليل الهاء التى هي حرف غيبة كما ان المكاف
 في هالك حرف خطاب والفاعل مستتر (قوله لا امر استحسانى) هو وقايتها الفعل
 المضارع المعرب بالنون وان كانت الوقاية واجبة في غيره أخذت من كلام المحشى
 بعد ومن قول ابن الحاجب ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع
 عرى عن نون الاعراب وأنت مع النون الاعرابية ومع لدن الخ أى حال كون
 المضارع عرى عن نون هي الاعراب (قوله فكان ينبغي الخ) ومن أبعدا بعيد
 حمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما أن الاعراب كذلك لوجود الفرق (قوله)

وفيه انه انما يتجه الخ) فيه ان مقصود البعض ان احتياجه للعمل في الماضي دليل
على ثباته لاليس فيه مع انه قد يكون جدي فيه الاليس وان كان يوجه آخره لاحتياج العمل
(قول الشارح كنية جابر الخ) تمامه * أصدره واقدم جل مالي * وقيله
تمنى مزيد زيد افلاقي * أخاتقة اذا اختلف العوالى

والمراد بزيد الخليل الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخليل كان كل من
مزيد وجابر يتمنى لقا مزيد اذ اوقى بينهما أو بينه فلما القياه طههما فهر بافانشد ززيد
تمنى الخ والمنية التمنى أى كتمنى جابر والعوالى الرماح (قوله على غير بانه) أى لانهما
عكس فشاو ندر ولانه ليس هناك الا شيان أحدهما كثير والآخر قليل لأربعة
(قوله والقبر الغلاف الخ) قيل يحتمل ان المراد به مكان الدفن وبالابيض الشخص
المتصف بالابيض ورجا يشير له ذار واية الا كرم بدل الابيض (قول الشارح لعل
أبى المغوار الخ) محزيت صدره * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهره * وهو ممن
قصيدة قالها كعب بن سعدى الغزوى يرثى بها أخاه المكنى أبالمغوار واسمه
هرم أو شبيب وقيله

وداع دع ايمان يحيب الى النداء * فلم يستجبه عند ذلك محيب
وبعدده يحيبك كما قد كان يفعل انه * يحيب لأبواب العلاء وطلوب
والعنى فقلت للداعى الطالب للنداء ادع مرة أخرى وارفع صوتك بالنداء لعل
هذا الرجل الكرم يحيبك كما قد كان يفعل فى حياته (قوله فى انا) أى بالتشديد
(قوله ومنع الثانى أوفى الخ) لعله من جهة ان الجزء الثالث فى الشطر الثانى يكون
موافقا للجزء الثالث فى الشطر الاول فى ان كلا وزنه فعلم بان الخين الذى هو حذف
الثانى الساكن اذا سلمه فاعلم ولو صرف قيس الثانى لاختلفا بوجود الخين فى ثالث
الشطر الاول دون ثالث الثانى والبيت من الرمل وزنه فاعلم لان فاعلان فاعلم
مرتين (قوله اتقى الآخر من الحركة) وذلك فى الساكن فلاموجب هنا تون الوقاية
قال شيخنا وفى الجواب نظر اذا سلم ان الموجب حفظ الـكون ووقاية الآخر
من الحركة فقد تكون لوقاية الحركة وحفظها ولو انما خـلاف الاصل ونهايته ان
ذلك قبل القيل لا يندفع والشاهد لا يشهد لحذف التون للاحتمال وايراد القيل
على الشارح لان المتن انما ذكر ان اللفظة قبله بالنسبة للفظه
أخرى ولم يذكر جهة ذلك هل هى حذف تون الوقاية أو الحذف المتحرك وان

كان المقام يفيد ما في الشرح انتهى وهو بعيد (قوله وأشار بقوله الخ) هو
 مستفاد أيضا من أيضا (قوله قيل أرادتم ما عبد الله إلى أن قال غيب
 التغليب) فيه ان علم عبد الله أبو خبيب لا خبيب فقط والمثنى خبيب فعمل التغليب
 بعد التصرف في العلم بحذف جزئه الاول (قوله وفيه نظر) أي لأن الاول
 يطلق عليه خبيب كما ان الثاني يطلق عليه أبو خبيب لكن فيه ان المثنى هو خبيب
 فلا بد من تغليب خبيب على أبي خبيب وتسميته باسمه ثم تثنيته فلا نظر ولثلاث تركه
 الحقتى والحشى نظر للتصرف في العلم كما هو معنى القبل قبله ولا يخفى انه ليس بالازم
 فتدبر (قول الشارح قد في من نصر الخ) تمامه ليس الامام بالشحيح المخدوش والشحيح
 البسبيل والمهد الجائر الحائذ عن الحق والبيت خطاب لعبد الملك بن مروان
 وتعرف بين الزبير لانه كان في الحرم يشهد الى قوله تعالى ومن يرد فيه بالحد الخ
 وحاشا ان يكون ابن الزبير لمهد او البيت لحيد الارقط أو لأبي مجدة (قوله وقد
 يقال الخ) فيه انه مازال الاحتمال موجودا وهو مانع للاشتماد الا ان يكون
 الاحتمال البعيد لا ينظر اليه في ذلك المنع (قوله حتى يضع رب العزة الخ) كناية
 عن القهلى علم باقره وكبريائه (قول الشارح وليس بمعنى) اسم ليس ضمير
 الاعيان بمعنى الفقر وجمع أى نافع كذا قبل ولا يبين لاحتمال ان يكون صدق
 اسمه او صدق آخر البيت الطهارى في مقام الاضمار ان كان صدق الثاني عين
 الاول أو لا الطهاران كان ضميره والمعنى على الاول وليس صدق مجزئى وقت اعابته
 وافتقاره والحال ان فى الناس ممنع أى نافع وعلى الثاني وليس صدق مجزئى وقت
 اعابته صدق آخر أى افتقاره الى والحال ان فى الناس ممنع بل أعطى كلام
 الصديقين ما يؤمله وضمن اعياها معنى صعب فعاد به على ويحتمل ان صدق آخر
 البيت اسمه او الاول صفة ممنع ولا اظهار ويحتمل ان اسمه اضمير مستتر راجع
 لشخص معلوم من المقام أى وليس هذا الشخص مجزئى وقت ارادة صدق
 اعياها والحال ان فى الناس ناعما ووصفا بكونه صدقاً لا يمكنه ذلك فى تلك
 الحالة وعلى هذا الاظهار أيضا (قوله ان يجبل) بالياء ثم الجيم المفتوحين كفى
 حرف الباء من المعنى (قوله أى أخوف مخوفاتى) أى الامور التى أخاف منها
 فأخوف حية نذمة عنى أشد مخوفية لأن فعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فهو
 مصاغ من المبنى لأجبهول كما شرح به آخر او انما لم يشد خوفه عاينان الدجال

اعلمنا انه فقهه ولا يخفى علينا تاييده بخلاف غيره فربما استتر بالاملاح اضر على
 الاغنية من متماهر بالفسق وقوله وان غمير الدجال الخ عطف على ان الدجال الخ أى
 من الدجال الخ البهيم لاخر من المضاف اليه ووجه اندفاع كل من الامرين بل
 الثلاثة بقوله أى أخوف الخ ان الاخوف منه يدق عليه حينئذ انه بعض المخوفات
 التى اضميف هو اليها فهو مخوف من جملتها (قوله لانه علامة على مسماه) هذا
 موجود في التنكير فالانعامة التسمية لا توجهها (قوله اعلبى) ردها على كلى والتعيين
 في المثال الاول خارجي لانه لم يوضع له من حيث التعيين الذهني بل من حيث التعيين
 الخارجي والتعيين الذهني هنا طريق للخارجي وعلم القبيلة من قبيل علم الجنس
 يدل على صحة الطلاقة على البعض بلا تجوز * ان قلت حيث كان علم الشخص موضوعا
 لشخص المعين لزم ان استعمله فيه بعد زيادة جزء أو نقص جزء بلا مجاز ولا قائل به
 * قلت احاط بعضهم بان هذه المتغيرة غمير معدتها وان الشخص واحد في الصغير
 والكبير عقلا وعادة وشرا واحاط عيد الحكيمة بان الشخصات امارات لا موجدات
 شخصية للشخص بحيث تكون هي منشأه ولا تنقل عنه والامارة التى هي العلامة
 خارجة ولا يلزم من تبدل العلم (قوله لان المعرفة الخ) لان تقول لا يلزم ذلك
 بل اذا خبرت عن حقيقة بأسمائها كذا حصل التعريف فيكون الاجبار بالاسم
 طريقا من طرق التعريف وقوله ولان علم معرفة الخ فديقال التنكير اذا وصفت
 تعامل معاملة المعرفة فيصح جعلها مبتدأ كما قاله الاجنيس فم اية ما في الباب
 الاولوية لا التعيين (قوله والمراد غير الوضع الخ) ليس زائد اعلى التعريف بل هو
 ايضاح وبيان اذا الاسم لفظ موضوع غيره فعل وحرف فبالضرورة راد بانقرينة
 ما عدا الوضع اذا الوضع قد ذكر فلا يتوهم شمول القرينة حتى يراذ قد يحترز به
 (قول الشارح بقية المعارف) توضيح على ما عليه المحققون ان حقيقة التعريف
 الاشارة الى ما يعرفه بخطابك وان المعرفة ما يشار به الى امر متعين أى معلوم عند
 السامع من حيث انه كذلك والتنكير ما يشار به الى امر متعين من حيث ذاته ولا
 يقصد ملاحظة تعيينه واركانه متعين في نفسه فان بين مصاحبة التعيين وملاحظته
 فرق بينا وهو محقق ذلك ارفهم المعنى من الانقاط اسماءه وبعد العلم بالوضع فلا بد
 ان تكون المعاني متميزة متعينة عند السامع فاذا دل الاسم على معنى فان كل كونه
 متميزا وهو عند السامع ملحوظ مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظا

مطلب العلم

يكون نسكرة ثم ذكبت التعيين المشار اليه في المعرفة ان كان مستفادا من جوهر اللفظ
 فهو علم اما جنسي ار كان العهد والجنس واما تخففي ان كان حصة وان لم يصح
 مستفادا من جوهر اللفظ فلا بد من قرينة خارجية يستفاد منها بذلك فان كانت
 الاشارة الحسية فهي أسماء الاشارة وان كانت الحضور وتقدم المرجع فهي
 المتضمنات وان كانت الصلة فهي الموصولات وان كانت صورة الاضاهة فهي المضاف
 الى أحدها وان كانت حرف التعريف فالحرف التنداء فهو والنسب واللام فهو
 المعرف باللام ثم المعرف باللام ان اشير به الى حصة معينة من مفهوم متداولها
 فهو المعرف باللام العهد وان اشير به الى نفس مفهومه فهو المعرف باللام الجنس واما
 التسميات الباقية ان فهم ما فرعا للجنس وان اردت زيادة في المقام فمليك باليد
 وعبد الحكيم على الطول عند الكلام على تعريف المسند اليه (قوله ما قابل
 الفعل والحرف) أي فيشمل أنواع العلم الثلاثة (قوله والفرق بين الخ) في عبد
 الحكيم بعد نقل هذا الفرق عن الرضى مانصه ومنسدى لك التعظيم غير الملح
 والمذم والفرق بين الذاتية واللقب ظاهر (قوله والمتجه عند الخ) ان كان معناه
 ان الواضع وضع اللفظ للذات قصد اوصافه التي يشعر بها اللفظ بحسب وضعه
 الاصلى تبعاً لفظه باعتبار الوضع العلي والعلوي امرين أحدهما قصدى
 والاخر تبعي كان مبيانا لفظه الكلام أر باب الحواشي حيث قالوا بحسب وضعه
 العلي لا اشعاره الا بالذات وقد لا يسم وان كان معناه ان الواضع وضع اللفظ لمجرد
 الذات بحسب الوضع العلي وقصد مع ذلك الدلالة لهم لفظ اللفظ على الصفة المأخوذة
 من ذلك اللفظ بحسب وضعه الاصلى تبعاً لى ان اشعاره مقصود في وضعه العلي
 من جهة ان له مفهومه ما آخر بالاحظ تبعلوا بالثقت اليه وان كان المقصود منه
 بالاصالة لمجرد الذات لم يكن مبيانا له بل عينه وقول محشى في النقل مهم ان بحسب
 وضعه الخ هذا ليس موجودا في عبارة اخذني بل اقتصر على ما قبل ذلك (قوله
 ثم رأيت في التصريح) عبارته وورق الإبهري في حواشي العبد بين الاسم
 واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف
 ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانته ومحل التأييد قوله الوصف
 لكن لا يخفى ان هذا محتمل للمعنى الثاني الذي اراده أر باب الحواشي (قوله
 وأورد على تعريف اللقب الخ) لا يتم هذا الايراد الا لو سلم المورد عليه اجماع

الاول وكنية الثاني وعرف باللقب بما يشمله ما مع ان الشارح قد لا يسلم ذلك
 ويجعله ما من قبيل اللقب (قوله وأجيب الخ) معناه ان كلام الشارح يحتمل على
 ذلك فلا يزال ان هذه طريفة اخرى غير التي جرى عليها الشارح والمتمنياد من
 كلام الشارح مباينة الاسم لكل من اللقب والسكنية وجواز اجتماعهما هذا ان
 لم نعتبر تقييد السكنية بتقييد ما ذكر في تعريف اللقب والعكس فان اعتبر بذلك
 كانت الاقسام متباينة وعلى كل لا يلزم التول بالواسطة ولا يخالف قول المحدثين
 اسمها كنية لا احتمال ان معناه انه لا اسم لها انما لها كنية تقوم مقام الاسم
 (قوله وان السكنية الخ) فيه ان الطلاق للسكنية عن التقييد بالوضع لا أولا وتقييد
 اللقب بذلك مما لا وجه له (قوله فيلزم عليه كون ما ذكر بواسطة) فيه انه يلزم
 الواسطة على ما قاله ايضا اذ وضع لا أولا ولم يشعر ولم يصدر لم يدخل في واحد من
 الثلاثة مع انهم حصرروا افراد العلم فيها (قوله يخالف لكلام المحدثين الخ)
 لا يتأتى دنس الجواب بالاحتمال السابق لان أم كثر وموضع أولانا ثانيا قوله ويرد
 عليه أيضا الخ) يرد عليه أيضا لزوم الواسطة اذ ما وضع لا أولا ولم يشعر ولم يصدر
 لم يدخل في واحد من الثلاثة وان كان لا يلزم عليه الواسطة المخصوصة التي بينها
 فيما تقدم وعبارة ابن هشام في شرح العطران بدئ باب أو أم كان كنية كابي بكر
 وأم بصكر وأبي صبر وأم صبر ووالافان أشعر برفعة المسمى كزين العابدين
 أو بضعته كقفة وبطة وأنف النانة فلقب والافانم كزيد وصبراه وفي شرح
 الجاسمي نحو ذلك ونسب العلم اسما كان أو اقيا أو كنية لأنه ان صدر بالاب أو الام
 أو الابن أو الابنة فهو كنية والافان تصدبه مدح أو ذم فهو لقب والافان واسم اه
 قال عبيد الحكيم عليه هكنا في الاقليداه فيبين التباين بالذات ولا يلزم القول
 بالواسطة ولا المخالفة لكلام المحدثين لما علمت (قوله يؤخذ منه الخ) معناه ان
 الشهرة اذا ظهرت على ما فيه الايهام منعتة فاذا وجدت فيما لا يهيم فيه المحمول
 على الموهوم منعتة أيضا فجاز تقديم اللقب وظاهر كلامهم انه لا يستثنى الامسئلة
 الشهرة فقط والافالا يهيم من دفع في صور كثيرة ومع ذلك لم يجوزوا تقديمه على الاسم
 فكان الانسب الاستثناء المعلن بان الشهرة بعد عن الاشعار فكانه ليس بلقب
 بل في الاخذ تأمل (قوله جاز تقديمه) ولا نظر لما فيه من معنى الصفة المقضى عدم
 تقديمه مطلقا لاضمحلاله بالاشتهار الذي صيره مستقلا وفائدة ذكر الاسم بعده

التوضيح الحاصل من الاجتماع وان كان الاقول اوضح كما قالوه في عطف البيان
 (قوله ومراد الشاعر الخ) أي لان ضربا بقيا كان من ملوك اليمن ومنسبهم ههوين
 امرئ القيس بن النعمان بن امرئ القيس وكان من ملوك الحيرة وعمال الاكسرية
 (قوله بحال الدهر) هو بكسر الميم كسده ومكره (قوله ذهب قوم كان الضائع
 الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وابقاه كثير على وهو ما الخ (قوله فلا تنافي الخ)
 فيه أن التنافي موجود قطعا كما قاله الجملامة اذ قوله هنا فاضف حتما يقتضى الطراد
 الاضافة في المتقدمين معنى وقوله في الاضافة ولا يضاف اسم لاسمه المتخذ الخ يقتضى
 منعها التاويل والطرادها يقتصر على ما ورد منه مع تأويله وقد ذكرناه هناك
 من جملة ما ورد ويجب تأويله اضافة الاسم الى اللقب ولا ينفع في هذا جواب
 المحشى فانهم معترفون بالتأويل في كل من البابين الا أن الكلام هنا يقتضى الطراد
 الاضافة مع التأويل وما سيأتي يقتضى منعها ولو بالتأويل والتأويل انما يكون في
 الوارد مع الاقتصار عليه * وأجاب بعضهم بأن هذا سان للوارد وانعاب العلم من
 الوارد الواجب تأويله ومعنى قوله فاضف حتما بقى الاضافة الواردة مع تأويلها
 وأورد على هذا الجواب انه يلزم عليه عدم صحة الخلاف بين الفريقين الذي ذكره
 الشارح وعدم صحة كلام المحشى الآتي عن الرضى اذ الوارد يتبع حيث كان
 الكلام فيه وعدم افادة قول المتن * واخرن ذان سواء بحسب * بالنسبة للفردين لانه
 على هذا الجواب لا يوثق بمفردين جديدين حتى يأمر كمتأخير اللقب ويمكن دفع
 ذلك بأن الخلاف في المسموع فجهه ورا البصر بين يقولون ان المسموع هو الاضافة
 لا غير والكوفون يقولون المسموع هو الاضافة تارة والاتباع اخرى وكذا يقول
 الرضى فيما اذا كان الاول مفردا والثانى مركبا فعنى قول المصنف فاضف حتما
 فالترجم الوارد فيه من الاضافة على نقل جمهور البصر بين أو فجزها فيه ورودا أي
 اعتمدا انها واردة على وجه عدم التحتم على نقل غيرهم ومعنى قول المصنف واخرن ذان
 بالنسبة للفردين آدم تأخير له لكن هذا كله يقتضى منع اختراع اضافة اسم للقب
 لم يوجد اقبل والظاهر من فحوى الكلام عدم منع ذلك وان البيا قيساسى ويمكن
 حمل الكلام على ما يفيد عدم المنع وذلك بأن يقال انه يكفي في السماع سماع النوع كما
 نصوا عليه في باب العلاقات وغيرها وحينئذ نشأ ورد شخصه مضافا بى اتفاقا على
 اضافة مع التأويل وما لم يرد وكان من نوع ما ورد يجرى فيه الخلاف فالبصريون

يعينون فيه الاضافة الواردة في نونه مع التأويل والكيفية يجوز لها والاتباع
 بقول التعريف فاضف أي أتى الاضافة الورد شخصها وهذا محل اتفاق أو نوعها
 وهو محل الخلاف وقوله فيما يأتي ولا يضاف اسم لما به استخدم معنى لا ينافي اختراع
 تركيب كذلك معتبر فيه التأويل لانه مع التأويل لا اتحاد وقوله وأول موهما إذا
 ورد لا ينافي ذلك أيضا لانه أتى به لدفع ما يتوهم من قصر قوله ولا يضاف اسم لما به
 اتحد على غير الورد وان الورد يبقى على حاله ويمكن حمل جواب المحشى على هذا
 هذا غاية ما أمكن في هذا المقام (قوله وككون القلب وصف الخ) فيه ان أل في
 المضاف اليه لا تمنع الاضافة كغلام الرجل وعبد الامير غلاما المانع وجودها في
 المضاف * وأجاب شيخنا بان وجود أل فوق الجانب الوصفية والوصف لا يضاف
 لصفة فراعينها هذا الجانب ولم يضاف وراعينا العلمية فجعلنا بدلا أو بياننا
 لانها تختلف نحو كوز فانه لم يقو فيم جانب الوصفية اما لكونه غير وصف أو لكونه
 وصف ليس معه أل فاضيف اذا لانه المانع الاصوره اضافة الشيء الى نفسه وبالتأويل
 يرفع ذلك فالمانع كونه وصف مع أل لا أل فقط تدبر (قوله الاولى سبق وضعه) أي
 وان كل يحتتمل ان يراد الاستعمال ولو بالقوة لانه لا يمنع الاولية (قوله وفي
 الاسموس انهم مع الخ) قيل يمكن ان حيا باقي البيت اسم لابي الخطاب فهو وبدل
 أو عطف بيان على أولئك الذي هو مبتدأ خبره سارق وحاؤه مضمومة أو مفتوحة
 أو مكسورة (قوله الا ان يقال لنقل الخ) تقرران الاحتمال المرجوح لا يمنع
 الاستشهاد فلا اعتراض على الجواب بطريق الاحتمال (قوله وأما الثاني فلاه سبق
 له استعمال الخ) هذا ظاهر في العلم بالعلمية الحقيقية له بالتقديرية فلا نعلم لو قال
 وأما الثاني فلاه سبق له وضع في غير العملية اللهم الا ان يراد الاستعمال ولو بالقوة
 تدبر (قوله لعدم صدقه الخ) اللهم الا ان يراد الاستعمال ولو بالقوة كما تقدم (قوله
 بأن المراد العملية الحاضرة) أي نوحا يدخل العلم الشخصي المشترك كما تقدم ثم انه
 قد يقال لادليل على قيد الحضور هنا بخلاف ما صرف ان أل فيه تدل عليه اللهم الا ان
 يقال ان القيد هنا يعلم من المقابلة بين المنقول والمرئى وان كان تعريف كل منهما
 منقطعا عن الآخر (قوله وفيه ما الخ) يدفعه ان المعنى لم يسبق وضعه لغيره نوحا أي
 لغير نوحه وان وضع لشي من نوع ما وضع له الآن والعجب ان الشيخ الحفني اذا عترض
 ظاهر الشارح يدفعه المحشى بجواب مقدر واذا ذكر ما يجوز لتقدير ما يعترضه اه

شيخنا (قوله نوزع بأه الخ) عبارة شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عند سيبويه من
 الودفهم من زته بدل من واو وعند غيره من الأذبتفتح الهمزة وسرهما وهو ما يعظم
 فهو منته أصلية اه قال بعضهم ولعل ارتجاله مبنى على هذا (قوله متعاقب قوله
 عرفت الخ) يظهره حال من الديار (قوله في البيت السابق) هو قوله
 عرفت الديار كرقم الدوى يزره الكاتب الحميري وتام البيت الذي ذكره الشارح
 الا التمام والا العصي والتمام بضم المثلثة ثبت بحشي به فرج الميبوت والمعنى عرفت
 دار الحميرية كأنهم امر قومة أى مكتوبه رتقها الكاتب الحميري يعنى ان درست آثارها
 وعرفت ديارها الى هذه المفازة فبليت خيامها الاشماء او عصيها اه حفى
 (قوله تقديره يصحون الخ) والمعنى أنهم يصحون ويبيكون على وعلى أنفسهم من
 أجل الظلم الحاصل لى واهم (قوله كل هو الحدير) أى لاجل ان متصل المقام على
 بعضهم او قال شيخنا ما صاعقه التصريح أحد من حيث ان المفعول الثالث يكون
 عليه مذكور او يكون المخدوف جواب سؤال لم يصحونه ويكون لهم فزيد فأجيب
 بأنهم يصحون ظمنا فاندر أنب بالفتحة كما ان المذكور أنب بالمدكور (قوله
 فرق حرف) يصدق بالثلاثى كعلى والرابعى كحتى و قوله بأن يضعف الخ انما
 يحتاج للتضعيف فى الثنائى وقوله ويجوز حكاية مقابله قوله فان اجوز الخ وقوله
 وقيل يجب الاعراب والاضافة فى ثلاثى أى طاعنا وقوله صحح قيس فى ثنائى وقوله
 والحكاية الخ أى وتجب الحكاية فى ثنائى معتل أى الثلاثى يخرج الحال الى التضعيف
 لو أعرب فاحوده الاول أو جبه التثانى مخالفا فيما يجوز الى التضعيف ووجوب
 فيه الحكاية فرار من التضعيف وليس صحح راجعا الى ككل من الاثنى وان
 الثلاثى المعتل يجوز فيه الامران والا لذكر هذا القسم اذا قول المفصل المقابل
 لغيره يلزم فيه ذكر أقسامه كما على ان قوله فى ثنائى يخرج الثلاثى والمتبادر من
 آخر وجه من الحكم الاخير دخوله فى قابله وهو الاول ثم لعله يوجب الاعراب
 أيضا فيما زاد على الاثنى ويمكن دخوله فيه بأن يراد به ما عدل الثنائى اه شيخنا
 (قوله فكلامه الخ) فيه انه ملبس اذا المتبادر التوضيف سيما اذا كان معناه لا على
 الوصف ولعله لهذا تبرا منه الحفى حيث قال قانوا ولوسمى بعامل ومعمول كقائم
 أبواه أعرب قائم بحسب العوامل وقى معموله بحاله ولوسمى بتابع ومتبوع نحو
 رجل عاقل أعرب الاول وتبعه الثانى ولوسمى بعامل ومعموله مطوف نحو وزيدا وتم

زهد يحيى اه والاخير ظاهر اه شخنا (قوله أى ويكون معربا تقدير الخ)
 عبارة الحفى قوله ان يحيى أصله ظاهره أنه لامعرب ولا مبنى وهو موافق لقول ابن
 الضائع ان العلم الجملة لا يوصف باعراب ولا بناء بل هو محكى وذهب بعضهم وهو
 المشهور الى انه مبنى والحق انه معرب بحركات فى آخره كالالف فى شباب قرناها
 واليه ذهب السيد اه وانما قال ظاهره لاحتمال ان يريد الشارح بالحكاية
 مشابهة الحالة الاولى نطقا فيجربى على أى مذهب من تلك المذاهب والمحشى رحمه
 الله حل المحكى على المعرب تديرا وجعل المبنى غير محكى فخالف ظاهر الشارح
 وبالطبع اه شخنا ~~ال~~ المحشى موافق لما اشتهر من لزوم الاعراب تقدير
 للحكاية (قوله واحترز من المضمحل) عبارة الحفى قال الهوى اجاز بعضهم فى نحو
 فت علمنا الاعراب بالحركات الثلاث على التاء والتنوين ووجه ذلك بان الكامة تين
 كالكامة الواحدة لانهما فى الأصل فعل وفاعل وقد عرنا الفعل لاجل الضمير
 ويؤخذ من التعليل ان قلنا كذلك فيعرب اعراب المقصور بخلاف قاما انتهت
 ببعض حذف ومنها علم ان اجازة بعضهم فهم الاعراب فيما اذا كان المعجز ضمير اليبس
 على الملاق الضمير بل نحو التاء ونون النسوة وناعلى ما سمعت خالفا ما هو همه
 المحشى اه شخنا (قوله فلا يجوز فيها الا الحكاية) ر بما يفهم من سابق كلامه
 ان الاعراب مقدر لا غير حيث فسرها الحكاية بذلك ويظهر لى ان الحكاية هنا نظير
 ما سبق لى ويأتى الخلاف البناء والاعراب بلا ولا اه شخنا (قوله الاولى ومن
 المنقول) مبنى على انه يكفى فى النقل وضع الممردين قبل التسمية محم وعه ما وعلى انه
 لا يصح فى العلم المزجى ان يعد الى لفظتين مهملتين ويوضع مجموعهما علما كما يفهم
 ذلك من تعريف الشارح للمزجى بكل اسمين الخ ومن تعريفه اسم الاولى من تعريفه
 بكل كلمتين ليشمل المركب من فعل واسم كضمير موت أما اذا قلنا بعد دم الاكتفاء فى
 المنقل بذلك بل قلنا انه لا بد من وضع المنقول بتمامه معنى ونقل بتمامه عن ذلك
 أو قلنا بجهة ان دم الى لفظتين مهملتين ويمزجا ويوضع مجموعهما علما لم يكن
 التعبير بالمنقول أولى (قوله وقضية الخ) لك الجواب بان هذا ان معنى لا بان
 تصرف ولا شك ان محل عد والكرب ونحوه يقال فيه عداه الكرب ونحوه
 ولولم يكن اسم مفعول اه شخنا (قوله ويعد كونه اسم مفعول الخ) تقدم له ان
 الالام كغيرها متغير عند النقل (قوله أى تشبها بصنف آخر الخ) أى فاشبهه هو

المركب الذي حصل فيه المزج عند التسمية به لقبها والمشببه به هو المركب العددي
 الذي حصل فيه المزج وان لم يسم به (قوله لكن قال بس الخ) استدرال المدفع ما رتوهم
 من ان كلام الناظم بعد هذا الا اعتراض عليه (قوله والناظم لم يذكر الحكاية)
 أي بل الاعراب بحركات ظاهرة (قوله لان كلامه في المزج غير العددي) أي يجب
 قصره على ذلك أخذ من حكمه بالاعراب وان كان كلامه مطلقا (قوله نحو
 هذا رام مرض) أي فهو مرض ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لانه يعلم بانه
 (قوله وفي كلامه اشارة الخ) أي حيث نسب الوضع الى العرب لكن اختلافهم
 في أسماء الكتب والتراجم والعلوم هل هي اعلام اشخاص أو اعلام اجناس
 يدل على القياسية وهو الظاهر اذ باب التسمية جنسية أو شخصية لا جغرافية
 (قوله وقد يوضع العلم الجنسي للجنس يؤلف الخ) اهل من غير الغالب أيضا ما وضع لغير
 الحيوانات كنبات أو بروكبرة للبرة وخباز للخبيرة فحينئذ معنى قول الشارح التي
 لا تؤلف غالبا أي الحيوانات التي لا تؤلف غالبا فغير الغالب ما لم يكن حيوانا أصلا
 كبرة أو حيويا أو يؤلف كهيان بن بيان (قوله من الحكاية) هو بنت يشبه القنقاس
 وأكثره يوجد في بلاد الشام (قوله لانه أكثر ما يستعمل الخ) علة لمقدراً أي بل
 الدليل دال على عدمه الا بالخ ورد هذا التعليل بأن الاضافة لا تمنع من العلمية
 لانه انما يضاف بعد قصد تنكيه كعلم الشخص وفيه نظر أوهي للايضاح كما تقدم
 وفيه نظر اذ معناه ان اضافة الاعلام قليلة وهذا أكثر احواله الاضافة (قوله
 كقوله خالط من سلمى الخ) الاصل خباشيمها واماها والتشبيه بذلك في حذف المضاف
 اليه ونبتة لاني ذلك مع بقائه المضاف على حاله لان هذا لا يظهر في البيت لاني
 المعطوف عليه ولا في المعطوف أما الاقل فلاه لا يتأتى فيه التثوين حال عدم
 الاضافة لانه ممنوع من الصرف وأما الثاني فلانه ليس مقصورا حتى يتوهم فيه
 التثوين حال عدمها أيضا بدليل انهم مثلوا به للاعراب بالالف مع الاضافة المنوية
 وقد يقال التشبيه في مطلق الحال أيضا والحال هنا الاعراب بالحرف (قوله ويتعين
 عليه) اما على النسخة الاولى فيصح الجريان الوصف حينئذ معرفة بالضافة
 (قوله على التعتية) والبديعية غير مرادة كلابيخي ومثل التعتية عطف البيان
 لاشتراط الموافقة فيه (قوله كالأمدى الخ) فاسم الجنس والتكثرة عنده ولاء
 واحد وهو مواضع للأفراد المنتشر (قوله فقيه ما فيه) لان ظاهره يشهد بان اسم

الجنس موضوع للماهية عند جميع النحاة وليس كذلك بل قيل انه للفرد المنتشر
بكل عيانت (قوله لان المجموع الخ) هذا التعليل بالنسبة لعلم الشخص كما لا يخفى
(قوله وكل من اللازمين الخ) لا وجه له بعد فضاء لاعتن البطلان لانه اذا كان وجهه
البدء أو البطلان منافاة كون الموضوع عليه في العلم الشخصي الامر الخارجى
الوجودى لكونه حينئذ اعتباريا فلا يسلم لانه ان اريد انه اعتبار محض لم يصح
وان اريد انه اعتبارى باعتبار بعض الاجزاء والبعض الآخر وجودى فلنا يمكن
في الخارجية هذا البعض ولا يخفك ان اعتبارية المدلول في علم الجنس لا ضرر
فيها أصلا وان كان ربما يتوهم من كلامه ان الاعتراض متوجه فما هذا بالنسبة
الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فلانه اذا كان وجه البعد أو البطلان ان السامع
لا يفهم من اللفظ الذات والتعيين حتى تكون الدلالة على الذات تضمنا اذ هي فهم
الجزء في ضمن الكل بل انما يفهم منه مجرد الذات فتكون الدلالة عليها مطابقة
فهو غير مسلم لان السامع العالم بالوضع يفهمه مامعلا يقال اذا قلت جائز يدوزم
ان المحكوم عليه بالحي هو الذات والتعيين مصطحبين وليس كذلك بل المحكوم
عليه الذات فقط لانه قول لم يعتبر التعيين جزأ مستقلا يتركب منه مع الجزء الآخر
مجموع بل اعتبر صفة للجزء الآخر داخلية في المسمى كما قاله العلامة الامير واخذ
بعضهم منه سقوط ما للمجتهى لكن سقوط الاول به ظاهر بخلاف الثاني (قوله
ويؤيد ذلك) أى ما ذكر من لزوم كون اسم الجنس معرفة على ذلك التقدير وكون
عدم اعتبار قيد الحضور لا يخرجها عن التعيين (قوله ان التسمية وضع لمعين أيضا)
وذلك لان الواضع انما وضع رجلا مثلا لكل فرد من افراد حقيقة الانسان المذكور
السامع من بنى آدم وذلك معين بتعين حقيقة هو اذ اعلى القول بوضعها للفرد المنتشر
اماعلى القول بوضعها للماهية فالتعين ظاهر (قوله فتبين الخ) أى من كلامه
المؤيد بما بعد فلو كان مجرد كون الموضوع له معنا كفايا في كون اللفظ معرفة
وان اعتبار التعيين لا دخل له كما قاله البعض لزم ان التكرار معارف لان الموضوع
له فهم معين ولا قائل به (قوله وفي ظنى انى رأيت ما يؤيده الخ) لعله ما ذكره الجوهري
في رسالته بقوله وذلكها أى الفروق بين علم الجنس واسمه ما فرق به الامام السبكي
من ان العلم ما قصد به تمييز الجنس مع غيره مع قطع النظر عن افراده والاسم ما قصد
به مسمى الجنس باعتبار وقوعه على الافراد حتى اذا دخلت عليه اللام الجنسية صار

مساوياً لعلم الجنس لأنها التعريف المادية وفرع على ذلك ان علم الجنس لا يتبنى
 ولا يتجسس مع لان الحقيقة من حيث هي لا تقبل جمعاً ولا تنفية لانها آمن خصوصاً
 الافراد اه وقد تقدم الكلام على تثنيتها وجمعه فربما فلا تغفل (قوله ويمكن
 مثله في فرقنا أيضاً) أي فيقال ان الفرق بين اسامة واسد اعتباري اذ يصح ذلك
 في اسد اعتبار الوضع للماهية المعتبر فيها التبعين دون الصدق وفي اسامة اعتبار
 الوضع للماهية المعتبر فيها الصدق دون التبعين عكس ما قلنا وفرة ليس بقابل
 الفرق الذي قبله مثله وبعده ذلك في الامكان نظراً لا يصح عكس ما قلنا في اسامة
 واسد لان اجراء أحكام المعارف على الاول دون الثاني تعين ما اعتبره في كل بخلاف
 اسد ورجل فان كون الاول للماهية والثاني للفرد لا دليل عليه بل هو مجرد اعتبار
 يجوز لك عكسه هذا على ما يتبادر من كلامه ويحتمل ان مراده انه يمكن مثله
 في فرقنا بين اسم الجنس والنسكرة اللازم لفرقنا بين علم الجنس واسمه فيقال ان
 الفرق بين اسد ورجل بأن الاول موضوع للماهية بقيد الصدق والثاني موضوع
 للفرد المنتشر اعتباري اذ يصح العكس وعلى هذا الاشكال في كلامه فليجمل عليه
 فتأمل (قوله ان المراد بالذهن الخ) قال العلامة الامير الاحتمالات سبعة وهي
 ان المراد ذهن الواضع أو المتكلم أو السامع أو انسان منهن أو الثلاثة وفي رسالة
 الجوهرى احتمال انه لا يعتبر ذهن مخه وص فغنى كون علم الجنس موضوعاً للحقيقة
 المعنوية في الذهن انه موضوع لها باعتبار تمايزها عما عداها من الماهيات
 في الأذهان بقطع النظر عن ذهن مخصوص (قوله ويعكس عليه الخ) عبارة
 الجوهرى ثم بعد ذلك كنى ذلك كله المطلع على نص للخسر وشاهي بأن المراد ذهن
 الواضع وهو أول من أبدى ذلك الفرق وكان يتجسس به ويقول ان أهل مصر الى الآن
 لا يعلمون الفرق بين اسم الجنس وعلمه وعلى هذا فغنى أبدى ذلك الفرق الذي له فلا
 بد له من اعتبار ذهن الواضع والا كان تصحيفاً عليه نعم ان ذكر فرق آخر فغنى آخر
 وهو هذا برده على شيخنا البليدي حيث ذكر فرقه ثم شتم على من يقول بأنه ذهن
 الواضع وهو عجيب منه مع سعة الهلأله والفرق منقول عنه كذلك في الاشباه
 والنظائر للسبكي وفي شرح الدماميني على المعنى في بحث آل فليراجع (قوله من
 حيث وجودها فيه وصدقه عليه) يحتتمل انه أشار بقوله من حيث وجودها
 فيه للقول بوجود الكل في ذهن الجزئي وقوله وصدقه عليه للقول بعدم

ويجوده في ذهنه وفي رسالة الامير انفسه وعاد على ان الماهية الكلية لا وجود لها
 في الخارج استغلا والا كانت مشخصة كيف وهي كلية واختلف اهل توجد
 في ذهن الفرد والتحقق انها اعتبارية وتحققها فيه بالذهن فقط وبما ينبغي التنبه
 له ان الماهية التي تحقق في الفرد هي الماهية لا بشرط شئ اما الماهية بشرط شئ هي
 قهسي الكلي من حيث كائنه وهو لا يحوي عليه الفرد والماهية بشرط شئ هي
 نفس الجزئيات فانها ماهيات بتشخصات (قوله عطف على محذوف) بناء على
 انه من جملة المقرر ولأنه عطفه على قوله باعتبار الوجود المذكور وأل في قوله فبما
 التمهيد في المثال هو أي التمهيد للمعهود التام من اعتبار الوجود (قوله أي مسألة
 الشرح) والمراد باشكالها اختلافها ولذلك اختلف فيها (قوله في البيت قبله) هو
 اعلمت يوم عكاظ حين اقيمتي * تحت الجمح فما شفقت غاري

وانما قال في خطاب زرعة بن جمرر واحتمل ان اقبل لانه صريح خاصة فأراد
 التابغة أن يعجز زرعة بكثرة غدره وابتسار العجز فذكر اللفظة التي يراد بها
 الكثرة خاصة ليكون أدب في الهجو وأما قوله تعالى لها ما كسبت وعليها
 ما اكتسبت فالوجه انما كان الانسان يجازي على القليل والكثير من الخير
 فضلامته تعالى استعمل فيه اللفظ الصالح لهم اولا كان لا يجازي الاعلى البكائر
 لان الصغار في محل العفو استعمل معها اللفظ الذي لا يصلح الا للكثير اه حفي
 يحذف (قوله بالبناء للفعول الخ) ويحتمل كونه مبنيا للفاعل وكسب مفعوله
 أي اذا طلبوا العذر اه حفي أي أرادوه (قوله على مذهب غير المصنف) اما
 على مذهبه فهو تقسيم باعتبار المفهوم لانه الفرد المنتشر (قوله هو من أسماء
 الاضداد الخ) ولأن قول هي هية ينسب من حيث كونها مألوفة وان كانت
 ليست كذلك من حيث جهاتها اه حفي (قوله أي اسم تعبه الخ) بناء على
 ما يأتي وسبأني ما يتعلق بذلك (قوله جزء المرف) أي الذي هو إشارة المذكور
 في ضمن مشار اليه المأخوذ في التعريف (قوله اصطلاحية) هي الإشارة
 الذهبية كالمصطلح بال والتعريف وسبأني ما يعلم منه وجه آخر (قوله فبما ان المراد
 بالمعرف الخ) فذيقال لا نسلم ان ذلك هو المراد لاحتمال ان المراد اسم هو الإشارة
 الاصطلاحية التي هي الاقناط المذكورة في كلام النحويين وهي داوذي الخ اذا كثيرا
 ما يطلقون على ذلك اللفظ إشارة من غير زيادة لفظ اسم وحينئذ تم الجواب ثم ان

مطلب الإشارة

الاظهر أن يقال ان اسم الاشارة عن مركب اضبا في لامعنى لكل واحد من جزأيه
 على انفراد فينبذ الاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف لا معنى لها (قوله
 وهي سبع عشرة) أي باعتبار ما ذكره المصنف والتاريخ لا المصنف وحده
 ولا باعتبار نفس الامر (قوله بالتحريك) أي من غير تنوين لبنائه وكذا يقال
 فيما بعد واعلم ان هذه التصاريف ساقها ما يأتي ان الحرف وشبهه برى من الصرف
 الا أن يحتمل ذلك على الغالب (قوله ورد الأول) أي من القولين المحكيين بقول
 المقابلين لقول الاول في أصله بعد كونه ثلاثيا (قوله وقيل التذكير الخ) وقيل
 هو باعتبار الخبر نظير ما يأتي (قوله وهو الانسان) بيان للذلول (قوله أولا تقدير
 الخ) هذا هو الاظهر وباليه الاول وأضعفها معنى أوسطها كما لا يخفى (قوله
 فعال) بضم الفاء وقوله فعل بضم هاء وفتح العين (قوله لعدم التمكن) أي وغير
 المتمكن برى من الصرف (قوله وتكتب ألف المتصورة ياء) وكذا ما لم تدور
 في نحو أوائلك (قوله على ما يظهر الخ) في الاستقاضي الراجح الكسر لانه الواجب
 لو فك الادغام (قوله لا بمعنى اعلمت) أي لان الكاف المتصلة بهم هذا المعنى ضمير
 الفاعل لا حرف (قوله مغنيا) حال من الكاف وقوله بها أي الكاف فتقول
 رأيتك زيدا ما صنع وأرايتك زيدا ما صنع وأرايتك زيدا ما صنع وهكذا (قوله
 مجردة عن الخطاب) يؤخذ من كلام البيضاوي وغيره عدم تجرد هاء عنه حيث
 جعلوا الكاف لتبا كيد الخطاب (قوله وهكس الفراء الخ) رد بوجه الاستغناء
 عن الكاف دون التاء وانها لم تقع قط مرة واحدة فلا يرد نحو ضربك باضافة
 المصدر الى فاعله (قوله والكاف فاعلا) أي اكونها المطابقة للسند اليه افرادا
 وتذنية وجمعا بخلاف التاء فانها لازمة لحالة واحدة (قوله والكاف مفعول) رد
 بأن هذا المعنى له اذ لا معنى لقولنا رأيت نفسك زيدا ما صنع الا ان يكون المعنى
 على التشبيه أي رأيت نفسك كزيد في الاطلاع على أحواله حتى تخبرني بما
 صنع امكن هذا المعنى يفتح في رأيتك هذا الذي كرت على وبأنه الذي يلزمه كما
 في المعنى صحة الاقتصار على المنصوب في نحو رأيتك زيدا ما صنع فتقول رأيتك
 زيدا مع ان الفائدة لا تتم ولا يرد رأيتك هذا الذي كرت على لان المفعول الثاني
 فيه محذوف أي لم كرت به على وقد يقال لا يلزمه ذلك لان الزائد وان لم يكن مفعولا
 لكنه قد يجب اعتباره لتسكتة اخرى كما هو كذلك على كلام الرضى فتأمل (قوله)

يعني ان هذا الكلام الخ فاصل الكلام في نحو ارايتك زيدا ما صنع انشاء
 الاستفهام عن علم المخاطب بزيد من حيث الحالة المستفهم عنها اثنان ثم نقل الى
 انشاء آخر هو طلب الاخبار بتلك الحالة فيجاب بقولك صنع كذا وكذا ولو كان باقيا
 على حاله من الاستفهام كان طلب التصديق فيجاب بعم أو بلا كما تقول لمن قال
 اجاز يذنبم أولا (قوله وقال الرضي الخ) ويحتمل ان ارايت باقية على كونها
 بصريّة المقصود منها الاستفهام وطلب الاخبار بالحالة المقصودة مأخوذة من
 الاستفهام عنها اثنان كما قيل ان كنت شاهدت حاله فاخبرني عنها (قوله وقد
 يحذف نحو ارايتكم) تقديره آلهتكم أو غير الله لدلالة الاستفهام بعد عليه
 وعبارة أبي السعود قل ارايتكم أمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يكتهم
 ويلقهم سم الحجر على السبيل لهم الى التذكير والكاف حرف جى به التأكيد
 الخطاب لا محل له من الاعراب ومبنى التركيب وان كان على الاستخبار عن الرقبة
 فدية كانت أو بصريّة لكن المراد به الاستخبار عن متعلقها أى اخبروني ان انا كم
 عذاب الله حسبما أتى الامم السابقة من أنواع العذاب الديني أو اوتيتكم
 الساعة التي لا يفيص عنها الله أعير الله تدعون هذا مناط الاستخبار ومحط
 التبيكيت (قوله ونحو ارايتك الخ) عبارة أبي السعود ارايتك هذا الذي كرمت
 على الكاف لتأكيد الخطاب لا محل لها من الاعراب وهذا مقول أول والموصول
 صفة والثاني محذوف لدلالة الصلة عليه أى اخبرني عن هذا الذي كرمته على
 بأن أمرتني بالسجود له لم كرمته على وقيل هذا مبتدأ حذف منه حرف الاستفهام
 والموصول مع صلته خبره ومقصوده الاستصغار والاستحقاق ارايتك اخبرني أهذا
 من كرمته على وقيل معنى ارايتك انا كنت كأن التثنية بنبه المخاطب على
 استحضار ما يخاطب به عقبه (قوله أى خبز زيد) أى فهو مفعول مطلق على
 حذف مضاف (قوله وقد يختار ما أشار اليه الخ) وقد يقال هو مفعول به نظرا
 الى المنقول عنه كما جاب به الحشى بعد عن ابن هشام (قوله ما في كلام البعض من
 السموم) عبارة قوله فذلك ستة وثلاثون أى بالنظر الى القسمة العقلية واما بالنظر
 لواقع فلاقسام أربع وعشرون لانه يسقط من ستة المشار اليه أحد الجمعين
 لا شترا كما في لفظ واحد يضرب في ستة المخاطب ومن ستة المخاطب أحد
 الثمين لذلك يضرب في ستة جملة الساقط اثنا عشر اه ووجه السهوانه استقط

صورة مرتين وهي أحد الجمعين مع أحد المثنيين فالصواب أن يقول أولاً فلا تقسام
 خمسة وعشرون وثانياً ومن ستة المخاطب أحد المثنيين لذلك ضرب في ثلث وهو
 ماعداً أحد الجمعين فيجعله الساقط أحد عشر (قوله واعلم أنك إذا ضربت الخ) حاصل ما في المقام ان المشار اليه امامه أو مثنى أو جمع من ذكر أو مؤنث فثلاث ستة
 تضرب في ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة في الواجب الثلاثة بمائة
 وثمانية هذا لما نظر للمعنى وما باعتبار الالفاظ الدالة عليها فتقول بتعذر ثلاثون
 من مرتبة القرب لانه لم يوجد فيها الا ستة الفاظ باعتبار المشار اليه بمثل عليه
 ولا تعدد فيها باعتبار دال المخاطب الذي هو الكاف لعدم لحوقها وهي ثمانية
 بأنفسها مع كل مخاطب تقول كيف هذا الرجل وذى المرأة يارجل أو يارجلان الخ
 وهذه الستة ليست دالة على تمام معاني الصور الستة المردودة من الستة
 والثلاثين اذ كل صورة معتبر فيها المشار اليه ومخاطب والدلالة عليهم هذه الستة انما
 هي على المشار اليه فقط فهي دال باعتبار الجزء فينبذ يصح ان القول بتعذر
 الستة والثلاثين من مرتبة القرب لعدم وجوده في دال على تمام كل صورة ويمتنع
 من مرتبة البعد اثنا عشر صورة تبقى صور الجواز ستة وستين وهي مرتبة المتوسط
 يتامها وستة من مرتبة القرب باعتبار السابق وأربعة وعشرون من مرتبة
 البعد وان اعتبر تعدد ادوات الاشارة ولحوقه التنبيه وعدمه تكاثرت الصور
 ثم نضع المحشى الستة القرب في حالة المفرد المذكر المخاطب ليس لان المخاطب فيها
 كذلك وان أوهمه من تبعه بل لانها أول والاول وضع في غيرها الساخ (قوله وهي
 ما جمعت فيها الكاف واللام) أى من المثنى المشار اليه مذكراً أو مؤنثاً المضروب
 بصورتيه في ستة المخاطب وحمل الجمع على المقصور لا على الممدود والامتاع معد
 الكاف واللام كالمثنى وبهذا تعلم ما في عبارته من ايهام الابهام والقصور عن بعض
 الممزوج كقولك بالمد (قوله علامة على انه ليس لذلك الاسم ملامة الخ) أى فيستط
 تعداده باعتبار المخاطب ويبقى أسله ستة المشار اليه التسايق مع كل مخاطب في
 نفسها من غير ذكر علامة هي الكاف (قوله لا يقبل شيئا عاصلاً) أى فلا يضاف
 ولو مجرد الايضاح بخلاف العلم فانه لما قبل ذلك صحت اساقته ولو لمع بقائه على العلية
 مجرد الايضاح (قوله وفي الدمامينى والهم مع الخ) والظاهر متعتها ايضاح ما ذكر
 بالفتح وكذا بالكسر من اشارات المذكر وكل ما لا تنحى معه الكاف لا تنحى معه اللام

وعلى هذا فيقيد كلام الشارح (قوله وقد أسافنا هناك الخ) قد تقدم لك رده
فالجئ مع الحفنى هنا وهناك (قوله فلا يصح ان ينبه الخ) لا يقال مقتضى هذا عدم
مهمة الجمع بين الهاء والكاف لاقبلته لانا نقول لا اقتضاء مع تغيير المحشى برهما
(قوله وقيل الفقراء) هذا هو الانسب بمقابلة باهل الطراف وعطف الصعاليك
على الفقراء مرادف في الفاء ومن الصعاليك كعصفور الفقير ونصه على افتقر
(قوله ولو كانا وقع غير ظرف) نحو هذا مكان طيب ولا نستعمل في مكلا وقع ظرفا
فلا نقول اننا هنا قد عدون أى في هذا المكان هذا مراده (قوله ظاهره مساواة الخ)
أى لان المتبادران اللام في الكاف للعهد المذكورى والمذكور هو الكاف المتصرفه
(قوله وذات نصب على الظرفية باعتبار فيها) الظاهر انه بدل من بهما متصل
له كما أن هنا وما عطف عليه بدل متصل من في ارجائه في قوله في البيت السابق
للجن بالليل في ارجائه ارجل أى صوت رفيع خلافا لقول العينى انه طرف لرجل
(قوله لا شئ هنا ممله) أى لا تدب الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت ولانها
لا تعمل الا في الحين ولانها لا يجمع بين معهما بل لا بد من حذف أحدهما وقيل
انها عاملة وهذا اسمها وحنت خبرها على حذف مضاف والفعل المضاف اليه المحرر
الحدث والتقدير وليس الوقت وقت حنين وضعف باه فيه اخراج هنا عن الظرفية
وهى من الظروف التى لا تصرف واعمال لات في معرفة تطاهرة وانما تعمل
في تنكرة ظاهرا وان كان المقدر لا بد ان يكون معرفة اذا كان اسمها والجمع بين
معها واحذف المضاف الى جملة وانما لم يجر صا حب هذا القيل على اليكثير من
استعمال هنا للمكان فرارا من عمل لات في غير الزمان (قوله كما عند الفارسي)
عبارة الشارح في فصل ما اولالات وان المشتمات بليس مانصه تنبيه للنحو بين في
لان الواقع بعدها هنا كقوله حنت نوار ولات هنا حنت من ههنا أحدهما
ان لات ممله لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة
الى المكان وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار
ولات ههنا لك حنين وهذا توجيه الفارسي اه والثاني هو ما حكيناه فيما تقدم
بقيل فهو لم منه ان الفارسي جعلها ظرف مكان لازمان كايومه كلام المحشى وان
كان الحكم واحدا على هذا التوجيه (قوله بيت من كلام النابغة) هو
ها ان ذى عنذرة ان لاتسكن نعت فان صاحبها مشارك التكد (قوله أى الاسمي)

طلب الموصول

أى قال عهدية لا استقر أقيمة (قوله وال فيه معرفة) هذا ان جعل اسم جنس على
 ما افتقر أبدا الخ أمان جعل علما على ذلك فتكون ال للمخ الاصل لا معرفة ولا
 موصولة (قوله من باب الحذف والايصال) أى حذف الجار واظهار التثنية
 التائبين عن نائب الفاعل وهو غيرها بعد حذفه وسبأنى لك مأفية (قوله اعترضه
 سم) أنت خبير بان معنى خرج بقيد كذا كذا معناه اخترز بقيد كذا عن كذا
 وهذا لا يخص التعريفات بل يكون فى غيرهما كالأحكام والمعنى هنا ان يترز عن
 الحرف فلا يعرف بما فى الشارح أو لا يحكمك عليه بما فى المتن اه شيننا (قوله
 بينهما وبين الفصل موموموموم) اهل مراد الفصل افتقر الى جملة الخ وقطع
 النظر عن قوله الى عائد أو خلفه والافلايتأتى العموم والخصوص لوجهى اه
 شيننا (قوله لان المعهود الخ) فيه ان هذا لا يعهد الا اذا كان المعرف مفردا أما
 اذا عرف الجمع كالاسماء المعرفة فيؤخذ جنسها جميعا كان يقال هي الاسماء
 السالمة من شبه الحرف اه شيننا (قوله ولا نها خبر الخ) قد يعقل موصول الاسماء
 جمع فى المعنى يجعل الاضافة للاستغراق أى جميع الموصولات من الاسماء على ان
 لك جعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف بنوع أو بل أى الاسماء الموصولة
 (قوله والقياس فى رحمة) أى مراعاة اللفظ الذى لانه من قبيل الغيبة وقوله وان
 كان يجوز الخ أى مراعاة المعناه مع المبتدأ او صدر هذا البيت فيأرب أنت الله
 فى كل وطن (قوله وقد علمت سهو طه بما كتبتاه الخ) فيه انه لا يظهر مما كتبه
 اذ معنى قوله أوه و قوله الى ما تقدم له أو جملة مؤول بها غير ما وذلك الجملة التى
 أول بها الغيبة ليست هى الظرف والجار والمجرور والوصف الصريح بل هذه
 الامور هى نفس الغيبة التى أول بالجملة نبقى قول الشارح وأراد بانؤولة الخ
 غير صحيح وكذلك لا يصح فى دفع ذلك قول بعضهم وقد يعقل المراد بقوله أوه وولة
 أى مفرد مؤول بها حذف الجار وانصل الضمير لان قوله أوه وولة يعطوف
 على صريحة الواقعة صفة لجملة على ما هو الظاهر مع عدم استقامته فى نصب وانما
 الجواب التسامع هو ان يقال ان معنى قوله أوه وولة أو جملة بالمتأويل أى
 يحصل جملتها بالتأويل وذلك هو الظرف وما عطف عليه فان الظرف مثلا جملة
 صريحة تأمل (قوله دون لغة من ينطق الخ) أى فيكتب علمه بالاميين ولم يبال
 بلبس الجمع بالثنية مع الياء (قوله يوجب النقل) أى فى اللفظ والكتابة

كاللفظ لانهم اتوؤدى، وذاه فسكانها عينه فتتصل أحدهما ثقيل للآخر وتخفيفه
 كذلك تخفيف في الكتابة بحذف احدى اللامين فلا يقال الثقيل الذى يوجبه
 لزوم طاله واحدة متعلق باللفظ والتخفيف بحذف احدى اللامين متعلق بالكتابة
 فاي مناسبة بين الثقيل في اللفظ والتخفيف في الكتابة (قوله كان الاولى عالم الخ)
 فيه انه ان كان مقصوده الاعتراض بالقصور قلنا لا قصور لانه اذ لم يطلق عليه
 تعالى عاقل كان داخل في الغير اذ الغير هو من لم يتصف بالعقل سواء كان عالما وهو
 الله سبحانه وتعالى أم لا نعم هذا الاعتراض يرد على قواهم من للعاقل وان كان
 مقصوده الاعتراض بان هذا التعميم في مقابلة التقييد في من ومافته وهم ان من
 للعاقل وما لغير العاقل مع ان من للعالم وما لغير العالم فهو صحيح (قوله وهو غير
 متعين لمواز الخ) يرد على احتماله ان لفظ التي لا يقال له انثى لان الانثى هي الذات
 ذات الفرج بخلاف مؤنث فانه يطلق على اللفظ أيضا يقال لفظ مؤنث الان
 يرتكب التجوز باطلاق اسم المدلول على الدال (قوله كان الواجب رفع تثبت)
 أى وهو في كلام الناظم مكسور ومناسبة التي وحركات الاهراب لا تغير للضرورة
 قياسا بخلافه على الاول فان المغير هو السكون الى الكسر وهو جاز للضرورة
 ولا ضرورة أى لا ضرورة يعص ارتسكاهم بخلافه على الاول لهجة ارتسكاهم هذا
 كلامه (قوله والمراد لا تجز الخ) لا يحتاج لذلك الا على الوجه الثاني المذكور بقوله
 وأما جعله الخ أماعلى الاول فلا (قوله همى) تثنية عم والذاخبران (قوله هميم)
 هميم كل شئ خالصه وأصله كفى القاصوس (قوله تماً كيد الفرق) أى وأصل الفرق
 حاصل بحذف الياء فى الذى والتي والالف فى ذواتنا (قوله فى البيت قبله) هو قوله
 فذلك خطوب قد تمت شبايتنا * قديما قبلنا المنون وما نبلى

الخطوب جمع خطب وهو الامر العظيم وتمت استتمعت والمنون المنية ومفعول نبلى
 محذوف أى وما نبلىها أى نحن ما نقدر على ابداء المنون بخلافها (قول الشارح كأنهم
 سيوف) أى كان أوفهم سيوف فهو على حذف مضاف (قوله لا خصاص الذين الخ)
 سيأتى له مفيد (قوله وهذا) أى لكون الجمع ليس حقيقيا (قوله بخلاف التثنية) أى
 فانها كانت حقيسية اتفق العرب على اجرائها مجرى المعرب من الايمان بالالف
 تارة والياء تارة وهذا مبنى على انه لا يشترط فيما يبنى أن يكون معربا ويحتمل أن
 المعنى بخلاف التثنية فانها لم يتعددها المانع كالمع اتفق العرب على اجرائها

الخ (قوله ورد بأن عموم الخ) قد يقال يحتمل ان مراد الشارح كإب الناظم ان الذي
 يطلق على العاقل وغيره دفعة واحدة كان العالم يطلق على ما سوى الله دفعة
 واحدة قبل هذا والمتبادر من التنظير بالعالم والعالمين وحيداً فلا يتم هذا الرد عليهم
 يقال في الرد ان الذي كما يطلق على المجموع يطلق أيضاً على كل فرد على حدته
 والعالم كما يطلق على المجموع يطلق على كل صنف وحيداً فلا يتم توجيه الشارح
 كإب الناظم فتأمل (قوله والتثنية) أي والحق ان التثنية وقوله على ما قدمه الخ أي
 على حذف حقه ان يكون ذلك الحذف طريقة المبنيات كما بين ذلك بعد (قوله فكيف
 يقاس الخ) فيه انه تنظير لا يقاس قصد المعارضة فكيف يقول هذه الجهة التي
 جعلها الشارح سبباً لعدم الجمعية متخفة في الوصف ومع ذلك لم تقع من الجمعية
 وعلى تسليم انه قياس فهذا الفارق غير ضرر كما لا يخفى (قوله أي فيكون الذين اسم
 جمع) تقديم لأن اسم الجمع كالجمع في انه لا بد ان يكون أعم من مفردة (قوله بمعنى
 على) أي لا الجمع يتعدى بعلى في استعمالهم وان كان بالاستعلاء معنويًا (قوله
 اولاد) لا وجه له الا أن يكون المعنى التي قد تطلق بجمعها بسبب وجود اللات واللاتي
 (قوله هذا عطف الخ) دفع توهم عطفه على تجمعه قبل المنقضى أنه من جملة ما تقدم
 (قوله وان أتربوا الخ) أترب بمعنى استغنى كان ماله عدد القرب وتربضته كأنه
 التصق بالتراب اه صحاح وعرفوا الاولى وزان عز وامن العفو وعرفوا الثانية وزان
 كفو وابتشيد الفاء من العفة (قوله ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه) فيه انه
 لو كان هو المقصود لقال وكذلك ونزرا حالان من فاعل وقع فالظاهر حمل كلام
 الشارح على انه متعلق به على انه صفة مصدره (قوله ماني كلام البعض) عبارته قوله
 وكالذين متعلق به ويصح جعله حالاً كما أفاده العرب اه فهم من المحشى ان
 مقابل الحسابية هو كونه ظرفاً لغواً وان محمل كلام الشارح وليس كما فهم بل مراد
 الحفظي ان مقابل الحالية هو كونه صفة مصدره وان محمل كلام الشارح لعدم تباين
 الحالية منه وعدم ظهور اللغوية كما علمت تأمل (قوله بقلته) أي استعمال الاء
 بمعنى الذين وقوله يؤيده أي يؤيد كونه مجازاً (قوله لو قال في الاستعمال الخ)
 يدفعه ان المساواة معلوم انها في المدلول وأما قول الشارح في الطولية فمنها في
 حال التوصلية للمدلول لها اجماعاً من الموصولات أي بينها وبين ما ذكر التساوي
 مدلولاً حالة الموضوعية فتسكون من الموصولات المشتركة اه شيخنا (قوله علاقته

الجزئية) أى فى نحو والله يسجد من فى السموات ومن فى الارض لان من موضوعه
للعائن فقط وقد استعملت فيه وغيره معا والواحد جزء بمجموع الاثنين لافى نحو
للأولين اذ ليس هذا اللفظ موضوعا شئ واحد وراسا - يعمل فى مجموع عشيتين
والثالثان من فى هذا الآية من قبيل ما جمع فيه بين الحقيقة والمجاز لان قبيل
المجاز لان لم يستعمل فى المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير موضوع له
بل دل على ما وضع له وغيره من باب الكناية التى هى كتمه اذ افراد حقيقة
ومختارة ومن يمنع جمعها له ان يجعلها من عموم المجاز بأن يراد بها مطلق ذات
فتمهها وعلى تسليم ارادة المجموع فالشرط أن يكون التركيب حقيقيا والمجموع
من حيث هو مجموع مركب تركيبا اعتباريا وقوله أو لعلاقة المجاورة أى لتجاور
العائل وغيره فى النظم العام السابق أو فى التفصيل وتحقيق المقام بطاب عما
كثرتا على رسالة المحشى البيانية (قوله مع ان من فيه تنكرة) اذ ليس التصدي الى
قطاة معينة بل أى قطاة اه سخنا وحمل من على الموصول الخفى مرجوح لان
التنكرة هى الاصل على ما تقدم (قوله متهرقا الصيف الخ) وقيل مشرق الشمس
ومشرق النجم ومغرب الشمس ومغرب الشفق وقيل غير ذلك (قوله أى مغروب
فيه) من خفق النجم فرب وقيل لا تغيب وانه من خفق اضطرب لاضطراب الريح
والسكواكب أو الليل فهما (قوله لا باعبدوا) أى فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه اه
أمير وهو مبنى على ان اعمل لتعليل العبادة المأمور به باوان التقوى هى العبادة
وعبادة البيضاء أى اعملكم تتقون حال من الضمير فى اعبدوا كأنه قال اعبدوا
ربكم راجين ان تتخبطوا فى سلك المتقين الفائزين بالهدى والغياح المستوجبين
لحوار الله تعالى بعبادته على ان التقوى منهمى درجات السالكين وهو التبرى عن
كل شئ سوى الله الى الله وان العابد يتقى أن لا يعثر بعبادته و يكون ذا خوف
وربما عكف قال تعالى يدعون ربهم خوفا وطمعا يرجون رحمتهم ويخافون عقابه أو من
مفعول خلفكم والمعروف عليه على معنى انه خلقكم ومن قبلكم فى صورته من
يرجى منه التقوى لترجى أمره باجتماع أسبابه كثيرة الدواعى اليه وغاب
المخاطبين على الغائبين فى اللفظ والمعنى على ارادتهم جميعا وقيل تعليل للخلق أى
خلقكم اسكنى تقوا كما قال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وهو ضعيف اذ لم
يثبت فى اللغة منه اه وقوله كأنه قال الخ يعنى ان اعمل على حقيقة تقواهى الترجى

سواء كان من المتكلم أو المخاطب أو غيرهما والمراد رجاء المخاطب من والمراد من
 التقوى المعنى الشرعي وهو ان يبقى نفسه عما يضره في الآخرة وأشار بقوله شبه به
 الخ الى دفع ما قاله السيد في شرح المفتاح من انه لا فائدة في جعله حالاً من فاعل
 اعيدوا وبقوله وان العابد ينبغي الخ الخ في دفع ما قاله التفنيزاني في شرح الشكوك من
 ان تقييد العبادة بترجي التقوى ليس له كبير معنى انما المناسب تقييدها بالتقوى
 اذ معناه ان في ايراد لفظ الترجي تنبيه على ان العابد ينبغي له ان لا يعتبر بما يادنه في
 ترتيب التقوى وما هو ثمرته فانه مجرد موهبة وقوله في صورة من ترجي منه الخ إشارة
 الى انه على هذا الوجه لا يمكن حمل اهل على حقيقتها لأنها النظر الى المتكلم لاستحالة
 الترجي على عالم الغيب والشهادة ولا بالنظر الى المخاطب لانهم حين الخلق لم يكونوا
 من أهل العلم حتى يحصل منهم الرجاء ولا يجوز جعلها حالاً مقدرة لان المقسود بالتقوى
 حال الخلق التقوى لا رجاءها كما قال وما حلفت الخلق والانس الا ليعبدون فلا بد
 ان يحصل على المعنى المجازي بأن يشبه طلب التقوى منهم بعد اجتماع أسبابه
 ودواعيه بالترجي في ان متعلق كل واحد منهما ما يمكنه ان يفعل وان لا يفعله مع رجحان
 جانب الفعل ويحتمل التمثيل والاستعارة بالكتابة كما بين في حواشيه وقوله تعليل
 للخلق أي مستعملة بمعنى الغلبة مجازاً دون الغرض لأنها يلزم استكمالها تعالى وقوله
 كما قال الخ تأكيدها لكونه التمثيل بأن القرآن يفسر بعضها وقوله اذ لم يثبت
 الخ أي لان الثابت في اللغة اما المعنى الحقيقي أو له علاقة به معجزة وكلا الامرين
 منتفها قال السيد في شرح المفتاح قد وقع في عباراتهم ان معنى اهل لكم تقوى
 ايكي تقوا فتوهم بعضهم ان اهل همنا بمعنى كي وليس بشئ بل ما ذكره ابن الاثير
 الحاصل من كيفية ربط اهل بما قبله بعد الاستعارة المتقدمة و بين وجه كونه
 ليس بشئ في انتهاه بقوله اذ لم يثبت كونه اهل بمعنى كي حقيقة ولا مناسبة معجزة
 للتجوز كما بين الارادة والترجي ووجه كونه يان الحاصل المعنى بأنه اذا ارادتهم
 الاتقاء كان هذا هو الباعث على خلقهم فقد ظهر لك من كلامه ان جعل اهل بمعنى
 كي حقيقة أو مجازاً غير صحيح وانه بعد استعارة الارادة والطلب يقول المعنى الخ
 التعليل وفرق بين ان يستعمل اللفظ في شيء وبين ان يعود حاصله اليه بعد استعماله
 في معناه وان أردت زيادة على ذلك فعملك بحواشيه (قوله بناء على ان من تبيينه)
 أي أما على انها ابتدائية والمعنى وكانت مبتدأة من الرجال الصالحين أي أنهم سامن

تساهم فلا تغليب لكي في الاول جبراهما حيث طلبت غلاما (قوله ولذا دعا جماعة
 الخ) أي انه لما كثر واحداهم على سبيل التغليب كان الاستثناء متصلا وقيل هو
 منه قطع لانه ليس من الملائكة وتناول الامر بالسجود على هذا بالتبع كالعام مع
 العلماء وان كان كبير الاذالك ظاهرا فقد كان في الجسم اعظم منه (قوله اولته عودن
 فيه) فيه تغليبان هم في العود وهو في الخطاب حيث خاطبهم بالجمع مع ان الخطاب
 هو فقط ~~نفس~~ كلام المحشى تبع اللفظ في الاول فقط (قوله في يذروكم) تغلب
 المخاطبين وأتى بالسكف والعاقبين وأتى بالميم (قوله جعل لكم من أنفسكم) أي من
 جنسكم أزواج أي نساء ومن الانعام أي وجعل للانعام من جنسها أزواجا أرسل
 لكم من الانعام أصنافا أو ذكر أو أنثى (قوله ومعنى يذروكم فيه
 الخ) عبارة اللفظ ومعنى يذروكم فيه يشكم ويكثركم في هذا التدبير وهو ان جعل
 للناس والانعام أزواجا حتى يحصل بينهم ما اتوا له فيجعل هذا التدبير كالنبيح
 والمعدن للثبات والتكثير فالله احيى في دون الباء (قوله بل من الاول) سيأتي له انه
 منهما (قوله ففتنا) أي فالنظمتان بمعنى لكن ارتكب الشارح احداهما ما
 الخائفة في المعنى لانه في وجهه ذلك ان السبب هو التغليب وسبب التغليب
 الاختلاط وسبب السبب سبب فصح انه قال في الاول أو اختلاط فلو قال هنا
 أو اختلاط لتكرر اللفظ فتميز له فتحصل التكرار اللفظي فاندفع ما عساه يقال
 السابق سببان التشبيه والتغليب ولم يسبق من الاسباب الاختلاط على انه يكفي
 في اللفظ سبق الاختلاط ولو على انه سبب السبب اه شيخنا (قوله أولحمله العموم
 في صورة التغليب على الكل الجموع) أي لان من في قوله يسجد الخ مستعملة في
 الكل الجموع على ما فيه وقوله وفي هذه الآية على الكل الافرادى أي لان
 العموم في كل دابة افرادى أي معتبر فيه كل فرد على حدته ولا اختلاط فيما اعتبر
 فيه كل فرد على حدته هذا قول شيخنا معنى قوله أولحمله العموم الخ انه عبر عن
 مجموع المختلط ومعنى قوله وفي هذه الآية على الكل الخ أي انه عبر عن صنف
 من عدد من العموم لانه مجموع اصناف العموم ولا اختلاط في المبر عنه بها انما
 فيه اقتران في عام سابق فبين هشام اعمه بر السابق وسماه اختلاطا والشارح
 لم يعتبره وسماه اقترانا (قوله به انه يجهل الخ) لا ورود له هذا أصلا بعد قوله فيما
 سبق والضمير في تستعمل عائد على من لا يقيد ~~ك~~ ونها، وصوله وسيأتي له نظير

ذلك في قوله والاكثر في ضميرها (قوله لان سألك) لعلمه من جملة المنال والافلا
 يحتاج لقوله بعد فلا يقال أعط من سألك و بعد فلا حاجة اليه فلا يولى حذفه
 وسيأتي كلام يتعلق بهذا المنال قبيل قول المصنف وجملة أو شبهها الخ (قوله وفي
 الوصول وخبره) أي لان من مذكرو قد قوى اعتبار بند كبيره بتد كبيره اصله
 في الصورة الاولى وعجزها في الثانية وقد أخبر عنه بمؤنث وهو الام وقوله وفي
 الصورة الثالثة في الوصول الخ أي لان من مذكرو قد قوى اعتبار بند كبيره
 بتد كبيره الجزائين في الصلة وقد أخبر عنه بمؤنث هو الام فلا يقال انه في الصورة
 التي لا تقع فيها قد أخبر بمؤنث هو الام عن مذكرو هو من لانه حيث أتت الجزآن
 في الصلة ضعف اعتبار البند كبيره من خصوص او الوصول وصلته شئ واحد (قوله
 وان من النسوان الخ) تمامه * تهيج الرياض قبلها فتصوح * التصوح كجاء في القاموس
 التخفيف (قوله ول فيه بحث) هو مدفوع بان روضة خبر تشبيهي أي كروضة وذلك
 يصح في المذكر الحقيقي كذلك زيد روضة فها هنا أوله انذ كبره لفظي وقوله
 اذ لا فرق بين المؤنث بالنساء الخ كل هذا مسلم الا انه في الخبر الحقيقي لا التشبيهي اه
 شيخنا على انه قيل ان التامع روضة لا ووجهه لا للتأنيث فلا يقع في هور ورضه فلا
 وقع في زيد علامة (قوله وعلاوه الخ) تبرأ منه لان فيما قبله أيضا الباسا بعد البيان
 ولم ينعوه (قوله قيل أي ما عندكم الخ) تمر بضمه لان الاعتبار بالسالية أي المال الذي
 عندكم اه شيخنا (قوله في غير العالم) للاختلاف به صوابه اسقاط غير كالا يخفى
 (قوله لا لا يريد عليه الخ) أي فيلزم عليه حينئذ ان من تستعمل في غير العالم الذي
 هو الصفة ولا فرق بين من وما (قوله ما نضه وقيل الخ) خبر عن عبارة الكشاف أي
 وعبارة الكشاف كلام لفظه وقيل الخ ولو قال وفي الكشاف بحذف عبارة مع
 الاثنيان في أو نضمها مع حذف ما وتأنيت الضمير لكان واقفا للمألوف في التعبير
 (قوله وفي الفصول الخ) مقابل المحذوف أي هذا التمثيل في الاستفهامية (قوله في
 كمن يتحكم الوضع) أي فيصع الاثنيان من نظر الجانب الذات والاثنيان بما انظرا
 الجانب الصفة (قوله قال المصنف وكذا الوعيت الخ) فية ان كلام الذكر والاثني
 من افسراد العالم فالواقع ان لاسا وأي تأثير للجهل بصفة مع عدم خروجه عن
 الامرين الا أن يقال لسانهم معناه في الجملة اعدم زعم احدي الصفتين لزل
 منزلة المهم على الاطلاق بجماع مطلق الابهام اه سم (قوله كقوله تعالى اني نذرت

الخ) فيه انه سالم تقدر في بطنه الاذكرا ولم تظن بحسب قوته رجائه في الله
 الا ذلك بقدر قوته قواها محررا لان التحرير وهو العتق لخدمة بيت المقدس كان
 حاشا بالذكور فلا يؤمن ان يقال انما أنت بما لان الحزن وحكم الجماد لم يفصل
 أو باللاحظة السنة وهي المذكورة مع الذات بدليل انه احمرته ولم يحمره الا المذكور
 (قوله كما في حيثما) أي وكما في عما يود الذين كثر وانما هيأت رب للدخول على
 الاعمال (قوله نحو لا مرام الخ) هو مثل وأصله في قصة الزباء جددع بالبدال المهمة
 مبنية لفاعل وقصير بوزن امير اسم رجل فاعل وانفه فعول والمعنى لامر عظيم وهو
 الخيل على أخذنا رجعية الابرش من قاتله الزباء قطع قصير انف نفسه هكذا قبل
 والذي رأيت بخط بعض الاصل ضبط جددع لبناء للجهول وعليه قصير بنائب
 فاعل وانفه بدل منه وظاهر كلامهم في بيان القصة يقتضيه وما صله ان الزباء بالذ
 ما سكة الجزيرة فخرج أبوها من البحر فنزل الجزيرة وأعلى الفرات وما يكها فغزاه
 بدعية الابرش وقتله وبدن جوعه وهو بيت الزباء عند قتل أبيها الى الروم فلما رجع
 بدعية الى بلاد رجعت الى بلاد أبيها وبنيت مدينة على الفرات وبنيت قصرا
 وحصنا وجعلت تحت الارض نفقا أي مريابا من نفق الا يعلم به أحد أعده ليدوم
 حصارها ثم عزمت على الاخذ بشرايينها فقالت لها أختها وكانت ذارأي انك
 امرأة طموع فيها وليكن خديك بالخدمة فكاتب اليه ان أردت ان تصل جناحي
 جناحك وتبكي بما كان فاعمل فاستأرا أصحابه فأشاروا باناسير اليها الا قصير بن
 سعد وهو ولي بدعية فانه أشاء اليه بان لا يفعل فصار اليها وجعل على ملكه عمر و
 ابن عدي ولسافر بدعية من قصر الزباء أشرفت عليه من التصور ولم يكن معها غير
 الجوارى فقالت ما أحسن ذلك من عمر وس فلما دخل القصر قالت للجوارى وهو
 بحيث يسمع كلاما ولا يرى شكلها أخذوا يد سيد كن ثم أمرنهم بقطع رواشه
 في طشت الى ان يموت والرواش عروق في باطن الذراع وانما جمعت دمه في
 طشت لان الخجيرة قالوا لها ان قطر من دمه في غير الطشت قطرة طولبت بدمه
 وقتلت به وفر قصير الى عمر وتقال له عمر وما وراءك قال سعي القدر بالمال الى حنقه
 على رغم انفي وانقه فقم فاطلب بشارة فقال عمر فكيف وهي امنع من عقاب الجور
 قال قصير فجدع انفي واضرب بالسياط ظهره في فقال له عمر وانك لا تستحق ذلك منا
 فجدع قصير انف نفسه وضرب ظهره نفسه ولحق بالزباء فقبلها هذا قصير مجدوع

الانف مضروب الظهر فقالت لامر تاجدع قصير انفه فلما حضر بين يديه اقامت
من فعل بله هذا قال عمرو قال لي أنت الذي أشربت علي جذيمة بالمسيرا لها وأراد
قتلي فشفع أصحابه في فمدع أنفي وضرب ظهرى وتوعدني بالقتل لهر بنت فأكرمته
وقالت أتم عندنا فاقام مدة يتحيل في قتلها وأخذ بلادها ثم قال ان لي ببلاد العراف
أ. والار أحب أن تأذني في التوجه لاحضارها فأذنت له فقدم العراف وأرسل
الى عمرو أن أرسل الى أحمال من التحف والهدايا فانضهذاليه فقدم علمهم بها
فأنعم بهم ففعل ذلك مرارا حتى قال لعمرو ابعث الى أنفي رجل على الجمال في الغرائر
بالسيوف فجهز له ما قال وتجهز عمرو وفهم فلما رأته ذلك من أعلى قصرها ارتابت

وقالت ماله مال مشها وثيدا * أجد لا يحملن أم حديدا
أم صرفانا باردا شديدا * أم الرجال جثما تعودا

ولما دخلوا اخترطوا رؤس الغرائر وأوتعوا في الناس السيرة وفصدت الزباء
باب النفق التي هرب مته فوجدت عمرا وقصيرا وكان قصير يعرفه فسببها اليه وكان
معها نض مسموم فأهوت له بضمها وقالت سدى لا يبذل وأذركها عمر وقتلها وخرّب
مدينتها وعاد الى الحيرة والاصرفان مجهولة وفتحات جنس من الترك كانت شجبه والحثم
جمع جاثم من بليد بالارض فعلم من ذلك ان قائل لامر تاجدع قصير انفه هو الزباء
وقالته قبل علمها بالفساعل فالظاهر منه انها بنت الفعل لانه قول وان لامر ما معناه
لامر عظيم مهمم عندها ليس هو التحيل واحتمال انها بنته لافاعل توهه مامنها انه
الفاعل لأجل التحيل بعيد في القيل نظر من وجهين فالظاهر ما صب بطه بعض
الافاضل الا أن يدفع الثاني بأنه تفسير للواقع فقدم (قول الشارح رب من انجحت الخ)
هو من قصيدة لسويد بن أبي كاهل اليشكري وبعده

وبراني كالشجبي في حلقة * عسرا مخرجه ما يتزع
ويجيبني اذا لا قيمته * واذا ما كن من حلمي رنع

وكانت العرب تقدم هذه القصيدة وتعدّها من الحكم وهو مخضرم عاش
في الجاهلية دهر او عمر في الاسلام حتى أدرك الحجاج (قوله أي وصفا فيه) يمكن أن
يراد بدخول من الجنس والمفعول فرد منه ٥١ أمير (قوله وفيه في الاول انا الخ)
انظرا هرا نه مجرد بيان لا اعتراض ويراد بالبعض في قواهم ولا يتجاوز الا اذا كان
الموصوف بعض اسم الخ ما يشمل الصفة فانها كالجزء اليلظهر في التقدير الاول ويحتمل

انه اعتراض وذلك ان الاسم السابق ليس كالمحذوف علمه الا انه موصوفه على الاول
 ومفرد على الثاني وان اقيم مقام الجمع على ان تقدير المحذوف بهذا الاسم المحرور عن
 ليس باللامه وان قدره كذلك صاحب المغنى قوله اذ جملة له فرجة الخ) واما قوله من
 الامر الظاهر انه حال من المحذوف وان كان ذكره لوجود المسوغ وهو التقديم على
 كلامه (قوله في محل نصب على الحال) أى من فاعل نعم المستمر (قوله ثم برهونات)
 هكذا في ما رأينا من النسخ بغير ثبات نعتها له وهو الصواب نصبه حالاً منه كما هو كذلك
 في عبارة المغنى لانه معرفة (قوله وفيه انه لا يتعين الخ) أى في كلام الدماميني لاني كلام
 ابن هشام لان المحصوص عند الحذف لا يكون الا ضميراً وقد يدفع هذا الاعتراض
 بأنه ليس في كلامه تعيين تقديره وقلعه جائز أو أولى اه شيخنا وانظر ما وجه كون
 المحصوص عند الحذف لا يكون الا ضميراً بل ظاهر قوله هم في تسمير قوله عليه
 الصلاة والسلام من توأب يوم الجمعة هم وانعمت أى في السنة أخذت نعت الحصلة
 الوضوء ان المحصوص المحذوف يكون غير ضمير كوضوء في هذا وان احتسب انه بيان
 المعنى الضمير بالظاهر ان هذا الاعتراض كما يرد على الدماميني يرد على ابن هشام
 (قوله لو كان كذلك امكن متعلقاً بكون عام) وجه الملازمة انه لو تعلق بكون خاص
 بقرينة المدح لم يكن الجار والمجرور وهو الخبر كما هو الفرض بل الخ برهين ثم هو
 المتعلق الخاص اذ لم يذهب أحد الى ان الخبر هو الجار والمجرور فيما اذا كان
 متعلقه خاصاً سواء ذكر أو حذف انما الخلاف المشهور فيما اذا كان المتعلق كروياً
 عاماً كمنص عليه المحشى في باب المتدا والخبر اذا علمت هذا تعلم انه لا صحة لقول
 المحشى وفيه انه يجوز الخ تأمل (قوله اعتراض بأنه الخ) أجب شيخنا بحمل كلام
 الشارح على لتعين فالمعنى انها يتعين كونها موصولة في كذا واسمها مية في كذا
 الخ فالأخفش مستثنى من يمين (قوله لا وقت الخ) أى عملاً بالاستقراء (قوله
 لو كانت كذلك لنعبت الخ) هذا غير ليد الشارح الآتي فانه مفروض في الماضي
 وقوله يريد خوله الخ هو الرابع في كلام الشارح الا أن يراد بالجملة ما يشمل الاسمية
 نحو من اتوم الرسول الله مهم والظرفية في نحو من لا يزال شاكر اعملى
 المعه اذا دأته التعريف لا تدخل على ذلك والاصل عدم الزيادة فيكون هذا أعم
 من الرابع (قوله ترمى بكفي الخ) ترمى بالناء الفوقية لرجوع ضميرها الى مؤنث وهي
 الكبداء في قوله مالك عندي غيرهم ومجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والسكباء بفتح الباء وسكون الواو والهمزة المقوسة الواو السبعة المقبض
قاله الشمني والداميني وغيرهما (قوله قد يقال الخ) قد يقال لأنه غير ضابط
لان المقصود الصفة وهي هنا التعوي وهي ليست مفهومة انما المفعل الشخص
بخلاف نحو سابعات فان الصفة أعني السبع معمولة اه شجنا وفيه ان العشي
فسر في باب النعت الملوحة لثمرة العمامل بقوله بأن يكون مفردا ان كان معنونه
فاعلاما وجملة مشتقة على الرابط ان كان المنعوت خبرا ممتلا نحو أنت يضرب زيدا
بالباء التحتية أي أنت رجل يضرب زيدا اه وعليه فالنعت هنا صالح لباثرة
العامل انه مفرد ومعنونه فاعل فندير (قوله أي حين اذ كانت غير موصولة بل
حرف تعريف) منه يستفاد ان هذا الثالث لا ينتج الاسمية التي ادعاها شارح
بل انما ينفي كونها حرف تعريف و بعد ذلك فيتمل انهما موصول اسمي أو حرفي
وكذلك الذي قبل الرابع كما لا يخفى فكان المناسب للعشي التنبيه على ذلك (قوله
و بحث الداميني في الجواب الخ) يبحث فيه أيضا بأنه يقتضي ان الموصول الذي
صاحبه جملة حيث تعذر ظهور الاعراب على آخر الصلة يعتبر بالاعراب في آخرها
محملا كما انه ما تعذر في نحو سبويه اعتبر بالاعراب في آخره محملا لا في آخر الجزء
الاول مع ان الاعراب المحلى للموصول نفسه الا أن يلتزم التناظم ككون الاعراب
المحلى على آخر الصلة (قوله وأجاب الرضي عن التذليل) أي دليل الخرفية (قوله
ما كانت على صورة الحرف) وهو ال في نحو الرجل أي والحرف لا يقبل الاعراب
لا لفظا ولا محلا ولا تقديرا فكذا ما هو على م ورته ثم ان هذا مجرد حكمة والتماس
نكتة لما سمع لا واجب فلا يقتضي نقل اعراب تدل على نفي نحو تد زيد درهم تأمل
(قوله نحو جاء الضارب) أي في مقام جاء الضاربان أو الضاربون لا في مقام
الضاربة اذ تبين في ذلك جاءت الضارب والالابس اه شجنا وفيه أن الالابس
موجود في التثنية والجمع فالظاهر أنه لا يتم دفعه بوجود قرينة طابئة أو بقرينة
كأنه لا يتم دفعه في صورة ارادة المؤنث بأي قرينة كانت ولو غير تأنيث الفعل
اذ لا تنحصر القرينة فيه فالنال صحيح حتى في مقام جاءت الضاربة وان مقصود
أبي حيان ان صلة ال يجوز ان تكون مفردة مذكرة دائما وأبدا وهذا لا ينافي
وجود قرينة دافعة للالتباس حالبة أو مخالفة خارجة عن نفس الصلة (قوله
والشر في السيف الخ) والظاهر ان عبارة الشارح مقلوبة والاصل فان الفرائض

المشرفي (قوله ينبغي حذف الخ) لوقال على الضم حال لازمة ومحط البقاء البناء ردا
 على قول الاعراب أي أنه يبقى بناؤها حال كونه في الواقع على الضم لكان أولى
 ولا اقتضاء في العبارة حينئذ نعم هي موهمة اه شيخنا (قوله لاقتضائه) بناء
 على أن على الضم ظرف للبقاء ويدفع بما تقدم اه شيخنا (قوله أي مع التنوين
 لعدم الاضافة) أي بخلافها بمعنى صاحبة وصاحبات ونياسه ثبوت النون
 في تنبئة ذو وذات وجمع ذو فيقال ذوان فأما وذوون فأما وذوان قائمة بعدم
 الاضافة وان كان في نسخ ابن عقيل حذف النون نعم ان ورد السماع بذلك وجهه
 بأنها المشابهة ما بمعنى صاحب في التصرف اعتبر مشابها لها أيضا في حذف
 النون وأما التنوين فقد جاء على الأصل فلا يعارض هذا (قوله في الاحوال كلها)
 أي أحوال الاعراب (قوله والرابعة تصر يفها الخ) مقتضاء ان ذات تعرب
 بالحركات الثلاثة وأن يقال في تنبئها ذواتا وذواتي بواو بعد الذال كقنى التي بمعنى
 صاحبة وان ذوات يعرب كجمع المؤنث السالم كالتى بمعنى صاحبات على هذه اللفظة
 (قوله المتخه ان الجار الخ) بمقابلته ما في الحنفى من احتمال أن يكون في تنبئة الخ
 متعلقا بالطاق ومتعلق القول محذوف أي القول في خروج ذو عن الافراد
 والتذكير والمعنى انه لم يقيد بالخروج المذكور بال فرد المؤنث وجمعه بل جعله
 شاملا للثنى مطلقا وجمع المذكر أيضا (قوله فعليه مؤاخدة الخ) من هنا يتحرك
 الذهن لمؤاخدة المتن بالاطلاق في ذات وذوات ولعل الشارح أشارها في حل
 وكالتى الخ وقيل انه أشار الى أن البعضية تفهم من المتن حيث فسره بذلك أخذنا
 من كونه مقابلا لقوله وهكذا ذوعند طيبى شهر (قوله وذو وذات في لفة طيبى) ظاهره
 النسبة للجميع وهو غير مسلم في ذات كما علمت (قوله ان يقول وحكى الخ) فيه انه
 لو قال ذلك لا فادان ذلك محكى عن غيره لانه مستنبط فلا يتوجه ما نقله الشارح
 بعد عن الناظم فالمتناسب أن يقول وذ كر الخ تدبر (قوله او ازنتها ذوا ولفتها الخ)
 محصله انه اختار مادون من لأمرين أحدهما الموازنة في النطق لاشتمال كل على
 حرفين هينين هينية واحدة وأخر كل منهما ألف فالمراد موازنة مخصوصة وانهما
 خفة ما بسبب اختتامها بالألف وهذا لا يعارض عليه فاعتراض بعضهم على الحشى
 بأن الموازنة لذاع عدم اعتبار الاختتام بالألف ليس خاصا بما اذ مثلها في ذلك من
 والوذو وحينئذ فلا يصح جعل ما ذكر من الموازنة والاختتام هلتين مستقلتين بل

ينبغي له أن يقول في التعديل لوازنتها ذامع خفية اختتامها بالالف لا يخفى عليك
ما فيه تأمل (قوله موصولا) أو ككرة موصوفة كما في قوله

دعي ماذا علمت سأتيه * واسكن بالغيب نبئني

فإذا كان اسم موصول بجملة علمت عند السيرافي ونحوه موصوفة بهم علمت
الفارسي قال لان التركيب انما ثبت في أسماء الاجناس كابن عرس لافي الموصولات
أي اترك الذي علمته أنا وخبرني بما تغيب عني لأجتنبه وفي المعنى ما يفيد ان تاء
علمت موصولة وان أردت زيادة على ذلك فارجع للمعنى ومواده ولعل سماع
تركيب الموصولية والموصوفة انما هو مع دون من فلذلك انقصر الحشى علمها وان
كان ظاهر كلام الحفي الاطلاق كما به لم يراجعته (قوله فتثبت الف) أي لان
ماليت للاستفهام بل هي جزء ما به الاستفهام بخلافها على الثاني قال الهماميني
وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين تخافوا فلما بلغني انه
توجه قافلا حضر فيهم وطفقت أذكر الكاذب وأقول ثم أخرج من نسخة هكذا
بحذف الف اسع التركيب في عدم مثل هذا شاذ (قوله لا يجمع الموصول والصلة
كما صنع الشارح) ما صنعته الشارح هو ما يفيد جواب انما نظم السابق كما علمت
(قوله قال الهماميني الخ) ان كان مراده الاستشكال على الاستشهاد بدفع بأنه تكلف
الاصل عدمه اذ كل من الاحتمالين فيه حذف والاصل عدمه كما ذكره فيما بعد
اه شيخنا (قوله مخصوص بالشعر) سيأتي لنا مع الهماميني في باب الابتداء
ان عامل المبتدأ لا يحذف عند الجمه ور الا اذا كان مجرورا بحرف ولم يؤد حذفه الى
تهيئة عامل آخر نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه بخلاف ما اذا لم يكن مجرورا
أو مجرورا باضافة نحو زيد قام غلامه أو أدى الى التهيئة المذكورة نحو الرغيف
أكلت تريد منه وقد يحذف في غير ذلك شذوذ نحو وكلا وعد الله الحسنى ووراء هذه
الطريقة طرق والمختار الحذف ان دل دليل على المحذوف ولم يؤد الى التهيئة
المذكورة لافرق بين المرفوع والمنصوب والمجرور (قوله من تصيد الخ) ربما
يفيد ان هذا البيت قاله قبل أن يسجن وقوله فنقرت فقال ذلك يفيد انه قاله بعده
الا أن يقال انه قاله بعد السجن تقيما للتصيدة التي هجاء بها قبل فليحجر (قوله
بريدا) في القاموس البريد هو الرسول والمرتب (قوله تأ كبدله) والجملة
المذكورة صلة الموصول الثاني وأما الاول فصلته محذوفة دلالة المذكورة عليها

فلا يقال لا يتبع الموصول بشئ من التوابع الخمسة قبل تمام الصلة (قوله
 وفي الصهادي الخ) عبارته من ذلك الذي يقرض الله من اسننهاهية صر فوعة الموضوع
 بالاشداء وذا خبره والمسمى صفة ذا أو بدله اه قال بعض من أعرب القرآن بعد نقله
 ما ذكره الظاهران ذاع على هذين الوجهين اسم إشارة وأهل مقابل الظاهرانها
 موصولة جازية صلتها بالدلالة صلة الثانی نظيرها تقدم في التوكيد (قوله مشتركا
 فيها) بخوصل الذي والتي توصل اليك وان بعد رجمها (قوله أو مدلولها الخ)
 كقوله عند الذي واللاتي عندك احتمه * عليك فلا يغرك كبد العوائد
 التقدير عند الذي عادلك أي زارك وكن ذلك الذي بشفع على بعض الاحتمالات
 (قوله ويجوز الفصل الخ) قابل البعدية المتبادر منها العينية ويحتمل انه تفصيل
 لها (قوله الجملة التسمية) كقوله

ذال الذي وأيك يعرف مالكا * والحق يرفع ترهات الباطل

(قوله والتدائية) كقوله * نكن مثل من ياذب بصطحبان * والاعتراضية

كقوله وانى لراج نظرة قبل التي * اعلى وان شطت نواها انزورها

على جعل انزرها صلة الموصول وخبرها هل محذوف دل عليه المنكور (قوله

مشاربه الى المعهود) سواء كان المعهود فردا أو ماهية فدخل الموصول الذي أريد

به الجنس (قوله ان لم يكن) أي الموصول (قوله وكذا الشذاه متراج أل) أي اشتمت

امتزاجها اشتمادا مثل الاشتماد السابق لكونها بصورة الحرف فلذلك ثبت

المنع معها وفي بعض النسخ ولذا والانسب الاقول (قوله الى أن يعتدوا من الزاهدين)

أي الباقين القافية في الزهد أخذ من أل التي للكامل (قوله ويعلم تعلقها بعين) سواء

كان ذلك المعين فردا أو ماهية كما تقدم (قوله نحو المعطى الخ) فيه انه لا معنى

اتفصيل الحقيقة من حيث هي فالظاهران هذان من قبيل الحقيقة في ضمن بعض

الافراد (قوله أو التهويل) أي كافي عبارة التوضيح الآتية (قوله هذا الاعتبار)

أي بكونه شيئا عظيما (قوله والبعض) عبارته وقد يقال ان عرفت الصلة الموصول

مع اسمها في نحو ذلك فلا معنى لاشتراط العهد والافسكف يكون الموصول معرفة

بها والتعزيب المذكور لا يدخله في التعريف اه ومحصل الدفع ان الابهام

الحاصل في مقام التهويل ونحوه يدعو الى التعظيم فيحصل باعتبار افاذته التعظيم

التعيين بخلاف الابهام في بنية الصور لا يحصل منه تعريف فلذلك اشترط العهد

(قوله مطلقا) أى فى جميع العور (قوله كفى الموصولات الخاصة) دخل تحت
الكف المشتركة فيما اذا وافق اللفظ المعنى نحو يعجبني من ثمام عند اعادة المفرد
الذكر (قوله الظاهران بقية الروابط الخ) فيه انها ما ورد السماع بها فلا
استظهار وان لم يرد فكيف يصح ادعاء الظهور مع أن الشارح نظر على كون
الظاهر هنا شاذ الايقاس عليه (قوله اعترض بأن البلازم الخ) قد يقال ان اللازم
ليس كما قال الشارح لانك اذا قلت اعط من سألك مراد به الموثق بتبادر الى الذهن
الذكر وتبادر غير المراد ليس اه شيخنا والظاهر ان قول الشارح لامن
سألك من تمة المثال فيظهروا لاجمال لا الالباس يؤيده المثال للتميز في المحشى
على امرهما يدفع هذا التبادر ان الغالب مراعاة اللفظ وان كان المعنى مؤنثا
فاذا سمع العالم بأحوال الاستعمال الذى هو المعبر فى المخاطبات بهذا المثال
لا يتبادر الى ذهنه الا أن التذكير لمراعاة اللفظ فقط كما هو الكثرة الغالب
فى الاستعمال ويبقى احتمال التذكير والتأنيث معني على حد سواء فمن غير ترجيح
وهذا اجمال (قوله وظاهر الخ) انما قال ظاهرا لاحتمال امحل معنى اذا نكل
السابق فى كلاً ما ووصول وأل قامت مقام كل اه شيخنا (قوله الجملة المقترنة)
فيه انه يدخر فى الشبه حينئذ الصلة المقترنة فى نحو نحن الاون ما جمع هو معك مع
انه لا يقال له اشبه فان أوجب بأن مراده المقترنة وجوبا ور عليه المتعلق الخاص
المحذوف لقرينة فانه جازم الذكرا الا أن يقال ان الاصل أعام وهذا تتبع والاولى
أن يراد بالجملة ما عدم متعلق الظرف والجار والمجرور بنوعيه خاصا وعاما وبعد
هذا فماذا كرا لا يناسب بيانهم شبيه الجملة بالظرف والمجرور التامين فاذولى أن
يراد به ما يفيد معناها على وجه مخفوض كما يشترى ذلك كلام الشارح (قوله
باعتبار الاصل) لا يقال حينئذ يدخل فى الخبرية رحمه الله المقصود بهسا انشاء
وقد أخرج الشارح بها لانه قول قد أشار المحشى الى دفعه بأن المراد بالأشتمل
الجمال التى قبل جعلها ملة لا أصل الوضع (قوله عدم موافقة النخاة) أى للبيانين
(قوله الجملة التسمية) نحو وان منكم من ليبطئن (قوله قال الروداني دفعا الخ)
هذا مبنى على مسأيرة نحو صاحب التوضيح فى استثناء مقام التهور بل ونحوه من
اشترط العهد ما على اشتراطه فى الكل من غير استثناء فلا يجيى عند الجواب
(قوله ملة المحذوف) لا مانع من جعله ملة لقوله وليست ذامر موصولة أى انما حكمتنا

علمنا عدم الموصولة لان عسى انشائية كالعفل فلا تصلح لتكون ماصلة فاضطررنا
الى الحكم بهم بعدم الموصولة (قوله فانما بحسب انشائية) يعلم من هذا انه كان
الاولى حذف هذا الشرط للاستغناء عنه بقوله وان تكون خبرية فالجملة التعجبية
خارجة عن كل ما جبهه رحمه الله (قوله اسكل أحد) ينبغي تعلقه بشابثة محذوفة بعد
معلومة ملامعة اه شيخنا (قوله واعلم مراد القائل الخ) هذا لا يتم الا اذا
كان قوله لا شبه ليس من كلام القائل والا فلا يصح له نفي الشبهة (قوله لانها ما
حينئذ صفة مشبهة) أي لا اسم فاعل ولا اسم مفعول وبهذا تعلم ان قوله اولاً أي
الاذان الخ ليس تقييداً بل هو بيان وايضاح (قوله أو غير مضارعية) أي الذي
هو شاذ (قوله من رفع) كما في قولك اني لك النذر وقوله أو نصب كما في قوله لا أحب
البروح للهو وقوله أو جر كما في قوله الترضى حكومته (قوله يمكن أن يرد هذا
البحث الخ) على هذا يكون الازراب المحلى لال باقياً لم يتقل لغيره وفيه ان المانع
وهو كونها بصورة الحرف مجردة ويقال لما اتصلت بالفعل أو بالجملة الاسمية
ضعفت صورة ال الحرفية لانها انما تدخل على اسم مفرد فلا مانع حينئذ من بقاء
الاعراب عليها (قوله لتمكنه الخ) ولا يراد به ان يجب تأنيث المرضي فيذكر الوزن
لان نائب الشاعل مؤنث مجازاً أو لتأويل الحكومة بالحكم (قوله أي على شخص
الخ) فيه ان الشخص الواحد لا يقال فيه اسم أفضل انما يقال هذا في الفريق
ويدفع بأن المعنى انه يقال فيه جواب هذا الاستفهام ولا شك ان الجواب يقال
في الشخص الواحد بان يقال هذا الشخص هو الأفضل أو المعنى فلم على شخص
يقال في شأنه أي بنى مالك أفضل منه أي ليس أحد منهم أفضل منه (قوله ما لبلى
بنام صاحبه) طاهره الاحتياج لتقدير القول في هذا أيضاً وليس كذلك لان الجملة
خبرية لا انشائية بخلاف ما قبله (قوله وسيأتي جوابه) وهو ان القول لا يضم بين
خرق الجر وما يصلح لان يصلح ومعمول له وأي تصلح لتكون ماصلة لان جعلت
موصولة فأى ضرورة للعدول عن ذلك وتقدير القول (قوله للتأنيث) أي اللفظي
في أية والمعنى في آيات لان المانع هو ماء التأنيث لا ناؤه تأمل (قوله لتسزيل
المضاف اليه الخ) فيه انه لا يمكن هذا التنزيل في نحو أيهم قائم لاختلاف المضاف
اليه وصدر الصلة جمعاً وفرادى فيلزم الاخبار بمفرد عن جمع وان أمكن في نحو
أيهم أشد لان أفضل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الأ أن يقال ان هذا التنزيل

اشتهروا من جهة اللفظ لا من جهة المعنى والحكم اذ ليس المقصود الحكم على
 المضاف اليه حتى يلزم ما ذكر أو يقال يحمل الاول على الثاني في طرد الباب (قوله
 ظاهره التقييد بالخ) نقل من بعضهم انه قيد لابدمنه فلا يحذف صدره الا اذا
 كان ضميرا أما اذا كان اسما ظاهرا نحو جاءهم زيد صار به فلا يجوز حذفه كما
 نص عليه السيد عبد الله العجمي في شرح لب الالباب للبيضاوي ولعل وجهه انه
 عند حذف الظاهر يكون المقدرحينته هو الضمير لا الظاهر ان علم المرجع هو الا فلا
 يجوز الحذف رأسا (قوله فالفعول على قول الخليل الخ) وعلى هذا يحتاج لتقدير
 والمعنى ثم انزع من كل شعبة الذي يقال فيه جواب هذا الاستفهام وهو الفرق
 الاشتدالا فلا هذا الاستفهام اغما يقال في الفرق الشامل للاشدد وغيره وليس
 مرادا الا ان يمنع الخليل ذلك ويحى هذا الاحتمال الثاني فيما تقدم (قوله وحمله
 الاستفهام مستأنفة) الظاهر ان الاستفهام على هذا التكرار بمعنى النبي اه أمير
 (قوله اعترض عليه بأن الاستفهام الخ) هذا اعترض علي بنونس اذا الاستفهام على
 كلام الخليل بعد القول المقدرة هذه القولة مقدمة من تأخير بدليل قوله أيضا
 وهذا الاعتراض مدفوع بما أشار اليه الشارح من ان التعاليق الشامل لما
 بالاستفهام غير مختص عنده بأفعال القلوب والمعنى عنده ثم لنزع من كل شعبة
 متعلق هذا الاستفهام كما ان المعنى مع فعل القلب فيما اذا قلت اعلمت أقام زيد أم
 عمر واعلمت جواب هذا الاستفهام فلا بد من تقدير والا فلا استفهام لا يصلح ان
 يكون معه ولا للتام ولا لغيره معنى بلا تقدير اه شيخنا (قوله وهو اسم الاستفهام)
 هذا مجازة لقول بانها فيه اسم استفهام والا فلا تقيسكونه معه ولا لجاره لا يكون
 اسم استفهام لخروجه حينئذ من الجدارة لسبق عامله عليه فيه فيكون المانع
 موجودا كما في نعم الولد فالدياقبة حينئذ لا تنافي الا اذا كانت موصولة وهو المراد
 فكان الاول له أن يقول وهو أى بدل قوله وهو اسم الاستفهام ومعنى الشارح ان
 اللفظ الموجود متى صح عمل الجار فيه لا يقدر بينه وبين الجار قول واللفظ الموجود
 وهو أى هنا يصح عمل الجار فيه بتقدير الموصولة فلا حاجة لجعله اسم استفهام
 التقدير (قوله المد العلى متعدد) أى بان كانت مثناة أو مجموعة (قوله نحو أى الرجال
 الخ) وأى الرجال أناك فأكرمه (قوله لوضعها على الابهام) أى المشروط ازانته
 كما صرح به بعد ومعناه ان مدلولها لا يجب ذاتهم ابا ماناتا ونوعيته وان كان

معتبر في الوضع الا انه خارجي أو يقال ان الواضع وضعها أولاً لاطلاق ذات في غاية
 الاهم ثم بعد ذلك وضعها للذات مع التعيين ان كانت موصولة أو لاهم الاستفهام
 ان كانت استفهامية أو لاهم الشرط ان كانت شرطية وبقيت على الوضع الاول
 في الحالية والنعية والوصلية تأمل (قوله للجنس) كما في يعجني أي الحيوانات هو
 نالقي فان الصلة لم تعرف حينئذ ما عرفت كليا ومحمول الجواب ان العيب لا يخص
 الشخص بل تشمل الكلي الذي هو قسم من الجنس المقاد بالضاف اليه والجنس في
 المثال المذكور هو الحيوانات وقسمه هو ناطق ومثال ما عرفت فيه الصلة الشخص
 يعجني أي الرجال هو زيد أو أي الرجال هو قائم اذا هدت هذه الصلة في فرد معين
 (قوله المعروف بالاضافة لصفة للجنس) أي الجنس الحاصل تعيينه بالاضافة وأما قسمه
 فهو معرف بالصلة أي حاصل تعيينهما (قوله فقد يميز الشيء الخ) أي بأن كانت
 الصفة التي يميز بها الشخص الجنس كقولك يعجني أي الرجال أفضل فان الصفة وهي
 الافضية لا تخص الجنس الذي قصده المتكلم وهو الرجال لوجودها في النساء فلولم
 يوت بالضاف اليه وهو الرجال لم يعلم بان الجنس الذي قصده المتكلم وفيه ان هذه
 الصلة لم تعين العيب بمعنى الشخص أو قسم الجنس الابعدا جرائم على الجنس اذ
 قولك أفضل لم يعلم منه شخص من الرجال هو الفاضل أو نوع منه هو ماهية كل فاضل
 من الرجال الابعدا جرائم على الجنس وحينئذ فيلزم انه متى كانت الصلة معينة
 بنفسها عيب الشخص أو قسم الجنس لم تعرف الجنس بأن قلت يعجني أي هو
 أفضل الرجال الان يقال انه قد يكون هناك عهد بين المتكلم والمخاطب بالافضية
 في ذات مخصوصة مثلا مع جهله الجنس فاذا قال له يعجني أي أفضل عرف عيب
 ما وقعت عليه أي ولم يعرف جنسه (قوله ظاهري) انما قال ذلك لان الاضافة للتكررة
 اقتضت تعيين جنسه وهو المقصود من المضاف اليه أما تعيين العيب فانما يحصل
 بالجملة (قوله ووجه ابن السراج الخ) أي بين وجهه معقولا لمخاطب الالكافي الذي
 معنى كلامه ان لغة العرب هكذا ولا تدري له وجهها (قوله كان على التعيين) أي التام
 ففيه منافرة لما هو وضعها وفيه ان ازالة الابهام هي المطلوبة لما علمت وسبأني انه
 وان كان وضعها على الابهام الا انه مشروط بما يزيله للحق مع الكافي (قوله
 الشخص الذي وقع منه القيام) أي سواء كان الشخص واحدا أو متعددا وقوله فهو
 متعين في الخارج الخ التعيين لا ينافي التعدد (قوله لعدم تعيينه بوقوع القيام منه)

خارجا الذي يتعاقبه القيام في المستقبل كما يصدق بزيد صدق بعصرو وهكذا
 و يصدق بالواحد وان تعدد الغير المحصور في عدد فالتعيين ليس من كل وجه بل هو
 جلي اذ كل صفة معينة لموصواها ولزمه تقبله بخلاف من تعاقبه القيام في الماضي
 فانه اما واحد او متعدد محصور فالتعيين حينئذ كلي لاجل وقد يقال هبنا ظاهر
 ان لم يكن هناك عهد بين التكلم والمخاطب اما اذا كان هنالك عهد بينهما في واحد
 مهين يتعاقبه القيام في المستقبل فلا يظهر الا ان يقال يكفي الفرق ولو اعتبر
 بعض الصور أو ينظر لدلول اللفظ بقطع النظر عن العهد (قوله نعم يريد ان مفاد الخ)
 قدية قال نظر والى اعتبار مناسبة الصلة للعامل ففى كان العامل ماضيا كانت
 الصلة كذلك ومتى كان مستقبله كانت كذلك وربما يشير لذلك ان الشارح حيث
 منسب للعامل الماضى أتى فى الصلة بالفعل الماضى وأيضا الموصول وصلته فى قوة
 المشتق فيؤذن بعالية مامنه الامة فمماق وهو القيام فى التالي المذكورين والايق
 أن يكون منشأ الاعجاب الماضى قيا ماضيا الامة تقبلوه منشأ الاعجاب المستقبل
 قيا ماضيا تقبله لاما ماضيا يحصل التوجيه حيث ان العامل متى كان ماضيا كانت
 الصلة ماضية فيتعين الموصول الخ وانما عبرا بالايق لا باللازم لانه لا يمنع من كون
 الاعجاب الماضى متعلقا بشئ الذى يقدر التكلم وقوعه فى المستقبل ولا من كون
 الاعجاب المستقبل متعلقا بشئ الذى قد كان التكلم يقول فى الاول أحبرك
 باعجابى الواقع متى فى الماضى المتعلق بهذا الامر المستقبل لاظنون وقوعه أو المحقق
 وفى الثانى أحبرك بأنه يعجبني والمستقبل هذا الشئ الماضى ولا يعجبني الآتى
 لوجود مانع الا انهم لم ينظروا لذلك اعتبار الاناسبة (قوله المخصص) المناسب قرأته
 بصيغة المفعول لانه فى مقابلة المهم وكونه مخصصا بصيغة اسم الفاعل هو الموم من
 قوله الذى يزيل الخ (قوله أى فيما أضيفت اليه) المناسب ان يقول أى فى الموصوف
 باعتبار المضاف اليه (قوله قد يزال ايهامه الخ) أى وقد لا يزال بذلك فيحتاج الى
 الوصف (قوله الى مماثل الموصوف) المراد الموصوف ولو هنى يشتمل صاحب الحال
 (قوله لفظا ومعنى الخ) فيه ان هذا لا يظهر فى مررت بزيد أى رجل ونحوه من صور
 الحامية الا ان يقال المراد المماثلة ولو باعتبار اندراج زيد فى رجل بخلاف مررت
 برجل أى عالم فان عالما لموصوفه يحتمل ان يدخل فيه رجل وان لا يدخل فى النظر
 لعدم الدخول لا مماثلة (قوله أى يطيلها المناسب بطله) بحذف الباء وتذكير

الضمير الا انه راعى كون الوصل صلة ولم يراع الجازم في التفسير (قوله لا تنوقف
 على ثبوتها للفاعل) بل كما تكون معه أى ان يطل بفتح الباء وأصل يستطل على هذا
 يستطيل تكون مع البناء للفعول كما قال (قوله لخلو الصلة الخ) أى لانه على الوجه
 الاول يكون الضمير المستكن في الطرف عائدا على المبتدا أعني اله لا على الموصول
 وفي الثاني لا ضمير أصلا لان الطرف حيث عمل في الظاهر لا يهل في المضمحل لابقال
 اله من قبيل الظاهر الذي هو خلف عن الضمير العائد لانه قول اله أهم من الضمير
 الذي حقه ان يرجع الى الموصول لان الموصول مراد منه الذات العلية لابقال
 حيث كان أهم فالرابط هو العموم لما قدمه المحشى عن شخنة ان روابط المبتدا
 تأتي هنا لانه قول العموم الرابط هو الشمولى لا البدلى على انه تقدم لأن السبب
 سماعى فلا تأتي هنا روابط المبتدا (قوله واله الاول والثاني بدلين الخ) والمعنى وهو
 الذى استقرى السماء اله وفي الارض اله فليس هناك الا ضمير واحد في الفعل واله
 الاول والثاني بدلان منه (قوله تتضمنه الابدال مرتين) ظاهره تسليم صحة البدلية
 وفيه انه حيث كان اله أهم فلا يظهر رجوعه بدلا لادليس بعضها ولا عين الاول
 ولا شتمال بحيث يتقاضاه الكلام السابق كما في نفعنى زيد علمه فان أجبت عن
 ذلك بأن ماصدق اله هو ماصدق الضمير وان المراد منه ما واحد وردانه حينئذ يصح
 الوجهان قبل ويكون اله من قبيل الظاهر الواقع خلفا عن الضمير (قوله لا يلزم
 فساد المعنى) أى لانه يفيد حينئذ تعدد الاله ويرد بأضاع على جميع الواجه
 المذكورة ما عدا ما جرى عليه الشارح ايم ام الحول في المكان (قوله نصب أحسن)
 لوقال بفتح أحسن لكان أوجه اذ على الوجهين الاولين لا نصب بل الفتحة فتحة
 بناء وعلى الثالث لا نصب بل الفتحة لامة جزئية عن الكسرة فله عه برب ذلك
 لما كامة الرفع اه شخنة (قوله والا كـ شرفائدة الخ) لكان ماصدقه
 الشارح مرعى فيه سبق المرجع فانه الانسب بالمراعاة اه شخنة
 (قوله ففيه صورة الاختيار الخ) هذا لا يظهـ ر فـيـمـا اذا كان الخبر يصلح
 لواحد وغيره نحو جاء الذي زيد وهو حريم أو صبور وانما المانع في ذلك
 اللبس وكذا يقال فيما بعد (قوله يفيد الآتى) وهو ان يكون كونا عاما كما عليه
 الجمهور (قوله ان لا يكون بعد حرف الخ) أى لان حرف النفي لا يدخل على المفرد
 (قوله لانه أرفع) أى لان الاتصال عند اتحاد الرتبة ممنوع الا في ضمير التثنية فيجوز

على قلة كما قال وقد يبيح الغيب فيه وصلا (قوله قلت الذي اعتمد الخ) محمله ان
 الشرط في ضمير اعتمد الحذف اه شيخنا (قوله اتفاقا) أي من القراء أي لم تنفق
 القراء على اثباته الا في هذه المواضع الثلاثة أما في غيرها فبعضهم يقرأ بالحذف
 وبعضهم بالاثبات (قوله مع ان الرجوع انفصالة) أي لان باب سئلته لا يرجع فيه فيما
 اذا كان العامل وصفا لانفصال بخلاف ما اذا كان العامل فعلا فان الرجوع
 الانصال كما تقدم في الشارح (قوله أر. بحرفين) كما في عسا ما هما اياه (قوله أي
 في الشيء الذي الخ) وذلك الشيء هو النذر والتسكال وقوله اهل البيع تميمه لقائمة
 الظاهر مقام المضمرة أي أهله (قوله رأه ل. معروطة الاول الخ) فيه ان المفعول
 الاول هو الفاعل في المعنى والفاعل في المعنى هو دلول الضمير اذا المعنى في الشيء
 الذي يجعله البيع عاقبا لاهل البيع أي حاصلا في العقب لكنه مراعى ان المعنى
 في الشيء الذي اعطاه البيع لاهله فالفاعل حينئذ هو أهله لانهم الآخذون تأمل
 (قوله الى الاخ قيل صوابه) الى الذي اه وقد يقال يجوز كون الذي مبتدأ
 خبره أخ ومالك اسم كان وخبرها محذوف عائد على الذي فيكون ماصداق الذي هو
 الاخ فالمحشى نظر الى المعنى ويحتمل ان الذي مبتدأ خبره مالك واسم كان ضمير يعود
 على الاخ وخبر كان ضمير يعود على الذي والجملة خبر عن أخ ويصح حمل كلام
 المحشى على هذا ويكون مراده بيان الضمير المرفوع الذي هو اسم كان ويحتمل
 ان الذي صفة العهد ومالك اسم كان وخبرها ضمير محذوف عائد على الذي على
 تقدير مضاف أو بمسألة ولعل هذا مبنى القيل ويحتمل ان مالك مبتدأ مؤخر وأخ
 خبر مقدم والموصول صفة له وهو كان تامه وعلى هذا فلا شاهد في البيت فليجرر
 (قوله لو حذف لفظ هذا الخ) فيه ان الكلام في حذف العائد المنصوب (قوله نحو
 جاء الذي أنت مضر وبه) أي لانه فاعل في المعنى لا مفعول (قوله وظاهره ولو اسم
 الخ) هذا الا يصح بعد قول التمر يح عقب هذه العبارة ملامته وانما لم يجوز حذفه
 فمن أي في الامثلة الثلاثة المتقدمة في كلامه وهي جاء الذي قام أبوه وجاء الذي أنا
 أنس ضار به وجاء الذي أنا مضر وبه لانه ليس منصوبا تقدير اه فان الضمير الثاني
 في مثال المحشى منصوب تقديرا (قوله المنصوب) فقط كالضمير في مولى كنه فاه
 منصوب فقط اذ لا يصح كونه مجرورا لاضافة الوصف الى ضمير المخاطب فلا يضاف
 تائبا الى ضمير الغائب (قوله وان يكون الجار له موافقا الخ) اعتبر الموافقة

اللفظية قيدا والمواقة المعنوية قيدا آخر وكذا يقال فيما بعده (قوله أما
 حذفه في ضوابط) فيه ان الجار هنا متعين لان البشر به لا يجزى الا بالباء وقد بره
 يهبط فيه بآباءه ان سابق الآية في بيان البشر به لا في مكان البشارة وسبأني له انه
 متى تعين الجار لم يشترط في الحذف شيء من تلك الشروط فالحذف في الآية قياسي
 وكذا في قوله تعالى فامدع بما تؤمر فلا حاجة لما يأتي له بعد (قوله ظاهر منه
 الخ) لا يخفى ان الشرط اتفاق الحرفين لنظاره معنى سابق وهو أعم من ان يتحد
 المتعلق لنظاره معنى أولا وشرط اتحاد المتعلق ذكر بعده لخصه من عمومه ويختز
 الشرط ما ناه ان عامه عام وان خاصه لخاص فهذا المختز يساق في شرط اتحاد
 الحرفين أعم من ان يتحد فيه المتعلق أو يختلف لخصوص الاتحاد والاختلاف
 في ذلك الآن لا يعتبر حتى يرد ما ذكره فاذكر ان هذا ظاهر كلامه ليس كذلك فعلم
 ان القساعة في أخذ المختزات اليك تأخذ مختز الاول سواء وجدت الشروط
 التي بعده أم لا ثم تعتبر الشرط الاول وتأخذ مختز الثاني سواء وجدت الشروط
 التي بعده أم لا ثم تعتبر الشرط الاول والثاني وتأخذ مختز الشرط الثالث سواء
 وجدت الشروط التي بعده أم لا وهكذا فيما قبل يعتبر وجوده وما بعده لا يعتبر
 وجوده بل أعم من ان يوجد أم لا هـ شيخنا (قوله وقال الاول الخ) فيه ما سياتي اه
 شيخنا (قوله كما في البيتين فيل هذا ظاهر في الاول لعود الضمير على الموصول الواقع
 على الزمان وهو اذا كان طرفا لا يجزى الا بقى نحو أعجبتني اليوم الذي جئت اى فيه
 فالحذف متعين بخلاف الثاني اذ يشتمل ان سبب بمعنى ساط فيتعدي بعلى وجمعى
 أطلق فيتعدي بعن فالحذف غير متعين (قوله تظهر فائدة الخلاف الخ) فيه ان
 ظاهر الشرح ان هذا الخلاف بعد وجود الشروط فالكسائي يشترط الشروط ثم
 اذا حصلت يحذف تدريجيا فلا تظهر الفائدة المذكورة ولا ما بعدها اه
 شيخنا (قوله ما بعدها) اى بلا سبب اذ همزة التسوية لا تدخل اه في السبب كما
 صرحوا به وقوله لاهو بها المراد بالمعية المصاحبة على وجه الآيات اى ليس ما بعدها
 مؤولا بها بحيث تكون آله في السبب بخلاف الحروف الموصولة فان ما بعدها
 مؤول بها فهى آله في السبب فينشد معنى قول الشارح أول مع صلته آوات
 صلته مع آى تبعاله لان تأويلها بواسطة غايته اه فبالتسوية بما لغزنى
 مدخلينه بالآية وحينئذ لا ترد همزة التسوية لما علمت من ان المؤول ما هذا

لا بواسطة فاندفع تنظير المحشى في الجواب الأول اه شيخنا (قوله أو بدعى
 عددا الخ) هذا مبنى على تسليم أنها كغيرها من الموصولات الحرفية في أنها آلة
 في السبب أى أن لها أنها آلة في السبب عدت من الموصولات الحرفية لتجول
 الضابط لها وعدم ذكرهم لها عند العد لا يقتضى أنها ليست بها ما إذا العده
 لا مفهوم له والاخبار بما قبل لا ينافيه بالكثرة لانه لا عب فاندفع تنظير المحشى
 في الجواب الثاني اه شيخنا وهذا الجواب هو الظاهر إذ كون الهمزة لا تدخل
 أو في السبب بخلاف غيرها وان صرحوا به متوقف على فارق فتأمل (قوله
 والاقرب الخ) فيه انه ان كان معنى مصدرى منسوب للمصدر بالسبب أو العبارة
 المنطوق بها في الشارح فلم يفده ذلك شيئا وان كان معنى مصدرى بمعنى مندهم
 بالمصدرى خرجت همزة النسب به لانها لا تدعى بذلك لكون الظاهر ان مرادهم
 بمصدرى بمعنى الاول فتأمل اه شيخنا (قوله لانها أثرت القلب الخ) وكذلك
 لما أثرت ان المصدرية التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب
 في لفظها اه معنى وتعقب بما لا يلزم من التأثير في المعنى التأثير في اللفظ بشهادة
 السنين وسوف ولك ان تقول هذه حكمه لا يلزم المرادها أو أنها
 مشروطة بانقضاء المسانع والمنافع من العمل في السنين كونه كالجزم من الفعل
 وجزء الشئ لا يعمل فيه وحيات وسوف عليها لانها أختها وأما جواب الشئ
 بان هذا لازم في الوجود كإظلال في الشمس للشمس وهو يتخلف في بعض الافراد
 كالهواء فانه لا لظلاله انما الذي لا يتخلف لازم المائية أى كالحيطان لانها ان
 ففيه اه لا معنى للزوم في الوجود الا انه كلما وجد هذا وجد ذلك فكيف يتخلف
 الا أن يلاحظ الغالب فيرجع لما قلنا ان الحكمه لا يلزم المرادها فتدبر
 اه أمير (قوله وقال أبو حيان لا يقرى مندى الخ) فزعم أنها لا توصل بالامر
 وان كل شئ سمع من ذلك فان فيه تغييرية اه معنى وقد سبق أبا حيان لذلك الرضى
 واكن كتاب الرضى لم يصل القاهرة الا بعد وفاة ابن هشام فلذلك نسب المخالفة
 في ذلك لابي حيان كما ذكره عبد القادر البغدادي في شرح شواهد قال
 السيوطى وقد ناص أبو حيان نفسه فجعل في تفسيره البحران من قوله تعالى وأن
 احكم بينهم مصدرية عطفها على الكتابة أو الحق أو محذوفة الخبر أى من الواجب
 حكمك أفاده الامير (قوله والثاني انه لا يوجد في كلامهم الخ) أى أنها لا تقع

مع الإمر فاعلا كالتال المذكور ولا مفعولا نحو كرهت أن قسم بخلافها مع المضارع والماضي (قوله ونحوه أي كالكرامة) كما مر حبه في المعنى (قوله بالانشاء) قال ابن المضارع أين الانشاء إذا أول بالمصدر بل أين الجملة من أصلها ولذا أن تقول ضرورة اللفظ قبل التأويل معتبرة اه أمير (قوله ففي الكشف ما يفيد الخ) قال العلامة الأمير بعد نقله ما ذكر ولا يخفى أن هذا من أخص ما أسلفه عن الكشف من أن السبب من مادة الفعل كما سبق فقد اضطرب نقله عنه (قوله فلان لم أن فوات الأمر الخ) فيه أن الذي قاس عليه ابن هشام فوات خصوص الماضي والاستقبال واللازم انما هو مطلق زمن اه أمير (قوله في الجواب عن الثاني الخ) هذا مر تب على ما قبله وقد علمت مما سبق أن كلام ابن هشام مبنى على الصورة الظاهرة فتدبر (قوله هي الناصبة للمضارع) أي فبجسم مل انما غيرها وهذا الظاهر بالنسبة للوصول بالماضي لوجود قول ابن طاهر واما بالنسبة للأمر فلا ذلم سبق فيه قول بوصول مقابلة للناصبية فكان الظاهر الاقتصار على الماضي ثم يقول ولا دليل لهم أيضا الخ لأن قول أبي حيان انه لا توصيل بالأمر اه شيخنا وقد يقال مراده بأن غير الناصبة بالنسبة للأمر المفسرة كما تقدم عن أبي حيان أوهى الزائدة كما أفاده بعد أول يلزم اجراءه على قول (قوله والدلالة على إمكان الفعل الخ) أي دلالة الفعل على التحدد والحدوث بخلاف المصدر الصريح فلا يدل على إمكانه كما لا يدل على وجوبه أو استحالة له دم دلالاته على التحدد والحدوث (قوله والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث الخ) وذلك لأن ان بمنزلة الطابع على الحدث والصواب المانع من عوارض الاحتمال كذا في حاشية السيوطي نقلها عن ابن القيم اه أمير (قوله فاتت تدبر ما ثبت الخ) أي فهمي داخلة تقدير اعلى جملة فعلية (قوله وجعل الأخصش) كما في المعنى عبارته وزعم ابن خروف ان ما المصدرية تعرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافا والصواب مع تأمل الخلاف فقد مر ح الأخصش وأبو بكر ياهميتها ويرجح ان فيه تحديق ما من دعوى اشتراك الادعى اليه فان ما الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يهمل والا حداث من جملة ما لا يعقل فاذا قبل أعجبني ماقت قلنا التقدير أعجبني الذي قتمه وهو يعطى معنى قولهم أعجبني قيامك (قوله وانفة على الحدث الخ) فيه انما ليست مصدرية بمعنى انها ساكنة ما بعدها بمصدر بل بمعنى صدقها على

مطلب المعرف
بإداة التعريف

المصدر وهي اسم موصول (قوله الى أن ما بعدها) أي لوالشرطية نحو ولولائم
صبروا حتى يخرج الهم لسكان خيرا لهم (قوله والانسب بترجم الخ) أي حيث
قال فيما تقدم العلم واسم الإشارة والموصول ولينقل المعرف بالعلمية والمعرف
بالإشارة والمعرف بالصلة (قوله ذوالاداة) أي والمقام يقع فيها قيل يصح جعل
البناء في إداة التعريف بمعنى مع لانه حدث عنها كثيرا وما على جهلها ليس بمتكاف
هو ظاهر كلام المحشي فيكون الكلام علمها تبرعاً منه أو أنه يقول الى السكالم عليه
تأمل (قوله والمغابرة) أي التي هي شرط في التشبيه الذي زده الحفني بالاعتقاد
وارتضى ان السكاف بمعنى على وحينئذ فنكل من المحشي والحفني ارتضى غير
ما ارتضاه الآخرون وجعلت الصكاف تعليلية وما مصدرية لانها توصول بالابهة
ويكون تعليلا للحكم أي حكمت بهذا لكونه مذهب الخ اسلم عما أورده كل منهما
اه شيخنا (قوله بالاعتبار) هذاه وعين التدقيق الفاسفي الذي لا تعتبره أهل
العربية وذلك لان أهل العربية يبنون الأمور على الظاهر ولذلك يقولون
في مسائل ثوب زياد ما سلك زياداً وان أرهت زيادة بيان فارجع لما كتبناه عند
الكلام على الخطبة (قوله اليسيوي) أي والتليل (قوله وهو اتحاد الخ) ولا
يكفي المغابرة بينهم ما بالاعتبار السابق اذ لا بد من مغابرة المبني للمبني عليه حقيقة
حتى يتأتى البناء والترتب كذا قيل وفيه نظرو يصح دفع الاتحاد أيضا بأن المبني
هو حكم المصنف والمبني عليه قول الخليل وسيبويه (قوله للتخبير والالسان قولاً
ثالثاً في المسئلة (قوله قط بمعنى حسب) أي حال من اللام أو خبر عنها وكون
قط بمعنى حسب أو اسم فعل مذكور في المعنى خلافاً لادعى عدم صحة ذلك (قوله
وانه مخاف الخ) فعل اداة التنكير وهو التثوين الآخرون محل اداة التعريف
الاول (قوله سوغ الابتداء به الوصف) مبني على ان تخط مقصود معناه فهو نسكرة
وحيثئذ يكون قوله عرفث امارا جعله مراداً منه معناه والمراد بتعريفه حينئذ
تعريفه أو ادخال الاداة عليه أي على داله فهو على حذف مضاف واما راجعاً له
مراداً منه لفظه ففيه حينئذ استخدام ويراد بتعريفه ادخال الاداة عليه والتضمير
في قوله وفيه ان كان راجعاً له مراداً منه معناه ~~سكان~~ الكلام على تقدير مضاف
وان كان راجعاً له مراداً منه لفظه كان فيه استخدام اما على انه مقصود لفظه فهو علم
على نفسه فلا يحتاج لسوغ ويكون جملة قوله عرفث حالاً لانها كما هو قاعدة الجمل

بعد المعارف ويكون وصفه بالتعريف والحكم عليه بأنك تقول فيه النمط باعتباره
 في تركيب آخر مراد منه معناه لانه في هذا التركيب علم لا يقبل تعريفا آخر
 ولا تدخل عليه ألت نظير قولهم من حرف جر تأمل (قوله فعليه لامهزة) أى لا يلاحظ
 وجوده ثم سقوها بخلافه على انقوابن قبله (قوله دليل لقوله همزة قطع) أى
 ولا يلزم من ذلك كونها أصلية الأ ترى همزة أكرم فانها همزة قطع مع كونها
 زائدة (قوله وما عدا الخ) ويلزم من كونها أصاية كونها همزة قطع اذ همزة الوصل
 لا تكون الا زائدة (قوله فيه) أى التذكر (قوله فيقولون ألى) أى ثم يتذكرون
 فيقولون الرجل مثلا (قوله وتعاد) أى وجوبا (قوله وهذا) أى لكونها تعادا وجوبا
 على كلا الطرفين (قوله ما في كلام الشارح) أى فان عبارته تفيد عدم الاعادة في
 التذكر والاعادة عند الاضطرار وأن البيتين الاولين من الوقف للتذكر والاخير
 من الاعادة فلا اضطرار (قوله ولو قال وحيث اضطر الخ) وجه الاستقامة ان قوله
 ولو وقف عليها في التذكر واعادتها كما في انواع أول فيكون قوله واعادتها الخ من
 تمام مقبله وقوله وحيث اضطر الى الوقف نوعان ويكوب التمثيل بعد على الالف
 والنشر المشوش ثم انه قد يقال ان هذين الامرين انما يجتمعان القول بالزيادة مع عدم
 الاعتماد وضعا المانع الاعتماد فلا اذالمعتمده كالأصلى فلا مانع من الوقف كما
 ان الدليل الاول انما يرد هل سببونه اذ الزيادة على الحرف ليست تصرفا فيه بخلاف
 الزيادة فيه (قوله وانضمير فيه للجنى) وكذا ضمير بعدك الا ان فيه التماثا من
 الغيبة الى الخطاب ويحتمل عوده الى التمسك والأصل بعدى الا انه جرد وخطاب
 أو الى الخليل ولا يمنع منه التثنية لانها صورية على عادة العرب من خطاب الواحد
 بخطاب الاثنين وقيل ان في الخ استعانة بمجول جواب المنزل المستخبر منه
 والخطاب حينئذ في ذلك لساعرا الطالب الاستخبار من المنزل (قوله بلا مال)
 أى بناء على ان لا حرف لا اسم بمعنى غير (قوله وهذا ابطال للشئى الثاني) قد
 يقال مراده بعلم التنكير فيما تقدم مفيدة وداله وهو التووين فى نحو صه وه
 وحينئذ فلا يرد عليه لا التى نفي الجنس ولا رب لانهما وان اختصاصا بالذكورة ليس
 معناهما التنكير بل هى الاولى فى النفي والثانية انقلين أو انما كتبت تأمل (قوله)
 أراد به ما يشتمل الخ) أى لانه لو أريد بخصوص أحدهما لزم تقسيم الشئى لنفسه
 ولغيره وهو باطل وهو مبني على ما فهمه من أن المراد بالخصلة الفرد وسبب ما يأتى مانبه

(قوله وصرح بكلامه الخ) سيأتي ما فيه فتنبه اه شيخنا (قوله أوامه الحقيقة الخ) في الحفنى ظاهر كلام الشارح بل صريحه ان أقدم ال أربعة وأنهما بآية كلام الحقيقة ولام العهد الخارجى الشامل للعلمى والحضورى ولام الاستغراق الشامل للحقيقى والمجازى ولام العهد الذهبى وهو أحد احتمالات فهمها ان الإلهام قسمان لام العهد الخارجى بأقسامه وهى المشاربها إلى خصته من المسمى معهودة بين المشكام والمحاطب واحدا كانت أو أكثر ولام الجنس وهى المشاربها إلى المسمى وتحتها ثلاثة أقسام فان قصد المسمى من حيث هو فلام الحقيقة وأن قصد من حيث وجوده فى ضمن فرد منهم بأن قامت قرينة البعضية بلام العهد الذهبى وان قصد من حيث وجوده فى ضمن جميع الافراد بأن قامت قرينة الكلوية أو لم تقم قرينة أصلا فلام الاستغراق وثالثها ان اللام موضوعة للماهية لا بشرط شئ وتنتج عنها شعب أربع اه فأنت تراه لم يجعل الفرد مدلولاً أصلاً وإفظ الحصة لا يقضيه اه شيخنا (قوله أى حقيقة الرجل الخ) فيه أن الحكم الخبرية لا يعقل الا باعتبار الفرد كما قاله شيخنا الباجورى وكذا يقال فى نظائره (قوله وهو هنا) أى ومدخلها هنا (قوله فلا بد فى الحنف الخ) فى حاشية المصحح نقله الص الزبائدى انه لو حلف بالله لا يتزوج النساء حنث بأحد يتخلف بالوحد بالله لا يتزوج نساء فلا يحنث الا بالثلاث ففرق بين المعرف والمنكر وهذا يتخلف بالحلف بالطلاق فانه لو حلف بالطلاق انه لا يتزوج النساء أو نساء فهو للجمع فهم ما فلا يحنث الا بالثلاث لارحصمة محققة وقد شككنا فى زواها بالجنس فلا تزول الا يقين (قوله بواحدة) أى من النساء أى وبواحدة من الثياب (قوله لانه حقيقة كلامه) أى ان الطلاق أل على الاستغراق حقيقة ولذلك عند عدم قرينة البعضية تتحمل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلوية أم لا لا يقال اذا كان كذلك لم يحتج فى الحمل عليه الى نية الحالف بل يكفى الاطلاق لانه قول ما كان الحمل على الاستغراق فى هذين المتساين ونحوهما بعيدا الذر ج نساء الدنيا ريس ثيابها غير ممكن عادة فقيلما بقصد اتقرا الى نية لانه حينئذ أشبه المعنى المجازى كما يشير لذلك كلام التقنازى (قوله غير صفة ولا نسبة) أى بل موصوف نحو حى عن بعض الأطفار مستوى القامة كناية عن الانسان والمطلوب به صفة نحو زيد طويل النجاد كناية عن طول القامة ومهزول الفصيل كناية عن الكرم والمطلوب به نسبة نحو

ان السامحة والمرودة والندى * في قبة ضربت على ابن الحشر ج
 كناية عن ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشر فان الشاعر أراد ان يثبتها
 له فترك التصريح بذلك بأن يقول هذه الصفات ثبتت لابن الحشر ج مثلما الى
 الكناية بان يجعلها في قبة مضر وبه عليه لانه اذا ثبت الشيء في مكان الرجل
 وحيزه فقد ثبت له ومن ذلك قوله المجدبين نوبه والسكرم بين برديه حيث تركوا
 التصريح بثبوت المجدو السكرم الى الكناية عن ذلك بان جعل ذلك بين نوبه
 وبرديه وان أردت زيادة ابضاح لذلك فعليك بما كتبناه على رسالة أبي البركات
 مولانا المدرير بقولنا الله به (قوله ولا يتأني جريان الكناية الخ) هذا مبني على
 ما فهمه صاحب التلخيص من ظاهر كلام السكاكي لاعلى تأويل كلام السكاكي
 بأن مراده باللازم التابع وبالمزوم المتبوع وأنه لا بد من كون اللازم ملزوما والا
 لم يصح الانتقال منه كما بينه مواده (قوله ليس لازما) أي لانه لو كان لازما لكان لازم
 ملزوما والمزوم لا يوجد بدون لازمه وكيف والذكري يوجد بلا تحرير (قوله أي
 الاحساس به الخ) يتحمل من المراد به الحاسة كالصبر ويراد بعلم المخاطب
 ذهنه ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه تأمل (قوله جعل غيره الخ) انظر هل
 سلك هذا الغير سلك الشارح في هذا التقسيم الا في هذا القسم في جعلها للحقيقة
 من حيث هي تارة وللحصة المعينة تارة وللحقيقة في فرد مهم تارة ولجميع الافراد
 تارة مخا فاما للسعد (قوله والقوشنجي الخ) فتكون الطرق أربعة بطريقة الشارح
 أو يوافق أحدهما وهذا من المشي مبني على ما فهمه من كلام الشارح وسيأتي
 ما فيه اه شيخنا (قوله أي باعتبار ما فيه من الحقيقة) فيه ان ما فيه من الحقيقة
 ليس هو المدلول فكيف يكتب به في عهدة الذهن ويكون المحلى المذكور معرفة
 فالظاهر في فهم الشارح انه كالقوشنجي وان محصه له اشارة مشاركة اما الحقيقة من
 حيث هي واما الحقيقة المتحققة في فرد معين أو غير معين أو في جميع الافراد فيراد
 بالخاصة في كلامه الماهية وانما سماها خاصة لانها منظور اليها باعتبار التحقق
 في الفرد اما المعين واما المهم ولذلك سلم نظر الى الفرد في القسم الاول أصلا
 ولا البعض في الاخير بل المنظور اليه جميع الافراد لم يعبر فيها بالخاصة وقوله بما
 صدق الخ أي الحقيقة المأخوذة من ذلك أو المعتبر بتحققها فيه من امانا قية على حالها
 أو بمعنى في وقوله معينة في الخارج أي من حيث اشتهر بتحققها في فرد معين

في الخارج وقوله غير معينة في الخارج أي من حيث انه اعتبر حقيقة في فرد مهم
وقوله بل في الذهن أي من حيث نفسها وعلى هذا الاشكال في عهدة الذهن وان
الحلي المذكور معرفة ويحتمل انه كالمعد ولا يخفى عليك بهذا استحضارك لهذا
نطبق كلام الشارح على ماله أفاده شيخنا (قوله وأقره) عبارة الخفندي اعلم
تجعل الجملة حال لان المعنى ان ذلك مآله لا انه يسبه في حال المرور اه فتقوله لانه
يسبه الخ فيبدي بظاهرة ان الخالية تقتضي تقييد السب بحالة المرور كما قاله المحشي
(قوله الذي سمعته من علماء مرث عايد) أي فيستفاد من ذلك انه لا يسب الا في حالة
المرور وليس دأبه ذلك وقد يمنع (قوله مع ان الخصال الخ) فيه ان المتبادر الخ
على الغالب وهو المفارقة وهذا الجعل لا دليل عليه فلا تقييد الخالية بالدأية اه
شيخنا (قوله ويدل لهذا قوله في الثاني لا استغراق خصائصه) كتب الامير
على قول المعنى لا استغراق خصائص الافراد الاضافة لادنى ملازمة أي استغراق
الافراد من جهة الخصائص أي جنسها ولو واحدة كالعلم كانه لا افراد غيره فيها
تزيلا لغيره منزلة بعدم (قوله في المفرد) لا حاجة اليه (قوله أي جميع احوالها)
أو جميع العلوم المتفرقة في الرجال في قولك أنت الرجل علما ويحتمل شمول
كلامه لذلك قول الشارح أو مجاز لا يدخل في ذلك لا استغراق العرف في نحو
جمع الامير الصاغة أي صاعقة مملكته أو بلده بل هو داخل في النوع الاول فان كل
تختلفها حقيقة عرفية وان كان مجاز الغويان حيث انه قصر للعام على بعض افراده
اكن النظر لما لا استغراق فيه وهو العرف فلا يقال الضابط الاول غير جامع
والثاني غير مانع اه أمير (قوله راجع الى افضة آل) فالجملة عطف على الخبر
فكانه قال آل قسيمان حرف تعريف وزائدة أو مستأنفة (قوله وبهذا ينسب
اعتراض الدماميني الخ) ظاهر ان اعتراضه مبني على ان زيادتها هي صلاحيتها
للسقوط فيبدي ذلك ومثل هذا لا يقال بأنه زائد أي فضلا عن ان يقال انه لازم
واظهار ان اعتراضه مبني على ان زيادتها عدم جزئيتها من الكامة فيدفع بأن
المراد بها عدم فادتها التعريف وان كانت جزءا وهذا فيبدي تسليم انها جزء من
الدال على المعنى العلمي وربما فيبدي قول الشارح قارنت آل وضعه ان الدال محبوب
بها لانها من جملة وان أمكن جملة على أنها من جملة قدبر (قوله وما قارنت
ارتجاله كالمعول) قال الدماميني قد يقال انه منقول من المعول بمعنى ذاب

الخلل كما في القاموس اه أمير وعارة القاموس والسهو عمل بالهمز طر يكنى أبا براء
 والظن كالسعال وذباب الخلل وذ كره من المعاني غير ذلك فراجعه (قوله العربي
 أنصرف) أي وأما اليبس فهو عربي غير مصروف وعلته منع الصرف العلية ووزن
 الفعل وقد يقال وجود آل ضرب لوزن الفعل على أن وجودها رلوزا زادة ولولم تزل
 به أحمدى العاتين مانع من كون الاسم عنبر عامن الصرف إلا أن يقال هو جار على
 القول بأن وجودها أو الأضافة لا يمنع من كونه غير مصروف ولوزات إحدى
 العاتين كما هو أحد الأقوال ويقطع النظر عن آل أو يقال إن مراده أنه غير مصروف
 قبل دخولها إذا جعل علما وعلى هذا لا مخالفة بيته بين الحفنى وكذلك منع صرفه
 على كونه أنجميا للعلمية والعجمة مشكل لعدم الزيادة على الثلاث بقطع النظر عن
 آل ولما تقدم من أن وجودها مانع من كونه ممنوعا من الصرف إلا أن يدفع هذا
 الأخير بما تقدم تأمل (قوله بأنه يتوقف الخ) وأيضا لا مانع من أن العربي أو العجمي
 يركب اعظمتين احدا ما من لفظه والآخرى من غيره ويجعلها ما علما شيئا (قوله
 نافية قوله معرف الخ) أي وقوله أو أنه متضمن الخ (قوله ويمكن اختيار الثاني الخ)
 لا يتم إلا إذا كان هناك قول بأن من أسماء الإشارة ما تعرف بتضمنه معنى أداة
 التعريف ليصح قول شارح أو أنه متضمن الخ وبأنها ما تعرف بأل ليصح قوله
 أما على القول بأن الأداة الخ إلا أن يكون مقابلا لقطع النظر عن الغرض وهو كونه
 اسم إشارة حقيقة (قوله وفيه إيراد تعريف الخ) ربما يقال إن الإشارة الحسبية
 إنما عرفت بواسطة الحضور والتمسك هنا اعتبر الأصل اه شيخنا ر قوله مبني
 على لغة الأكثر أي فجزم هنا بأفصح اللغات وقوله وقد يقال الخ أي على لغة وقيل
 إن حذف آل في ذلك شاهد كفي سلام عليكم بغير تنوين يريدون السلام عليكم فعلى
 هذا يكون جزمه في موضعه إذا عبرة بالشاذاه شيخنا (قوله دخلته آل المعرفة) أي
 للمضاف إليه فيتعرف المضاف وعلى هذا فالعنى كما صغيرة منسوبة للأوبراى الشيء
 الأوبرو هو الجنس الذى هذه نوع منه اه شيخنا (قوله إلا أن يكون كلامه الخ) عبارته
 قوله كينات أو بر جمع ابن أوبر هذا فرقا بين جمع من يعقل وغيره كما قالوا في جمع ابن
 عرس بنات عرس وهو متبادر فيما استمدرك به المحشى إذا لا يسهه انكار ما في
 الشرح ويهدم به عنه اه شيخنا (قوله مرغبة) أي ذات زغب في القاموس
 لزغب محركة صغار الشر والريش وابنه أو أول ما يبدو منه ما وما يبق في رأس

الشيخ عند رقة شعره ثم قال وأزغب السكرم جرى فيه الماء وبدا كورق اه وبنان
 أوبر يضرب بها المثل في الخسة يقال بنو فلان بناتك أوبر كما في الامير (قوله
 وطروء الاسمية) أي الجنسية (قوله يخاص) يضم اللام مجزوم في جواب الاسم
 ونسبها بعد فاعل (قوله ما في كلام المصريح) أي حيث مثل بالبيت المضموم التثنية
 المجرد من ال الذي مع دخولها عليه للحم الاصل (قوله نفسه الضعيف بفتح الفباء)
 أي نفس الريح الضعيف والمراد به الريح الطليقة التي هي ما في الريح (قوله الأولى
 القوية) هذا هو المتبادر من كلامه ويحتمل ان المراد نفس المحبوبة ومعنى ضعفه انه
 لا يقوى على الوصول بنفسه بل بالنسب فلذلك نسبة اليه (قوله ويد بيد هذا الخ)
 وجه التأييد انه اذا كان الضمير عائدا للصبيا على رواية طريق فليكن عائدا على
 النسب على رواية نسيم ليتفق الروايتان على معنى واحد لان اضافة نسيم للصبيا
 بيانية فرجوعه للصبيا هو عين رجوعه للنسب اذ هو الصبار على رواية طريق فالمراد
 نسيم الصبا بنفس الصبا الضعيف على ما هو المتبادر المتقدم أو نفس المحبوبة على
 ما هو اليميد وفي التأييد نظر اذ لا مانع على رواية طريق من رجوع الضمير للمحبة
 والذي يظهر ان الضمير لنسب الصبا على الرواية الاولى واضافة نسيم الى الصبا اما
 حقيقة أو لبيان والصبا على الرواية الثانية للمحبة علم ما يدل قوله بعد فان
 الصبار مع الخ فان المتبادر منه ان مطلوبه نفس الصبا لا نسيم المحبوبة وان احتمل
 ذلك بأن يراد بتسميت الخ أو علمت نسيم المحبوبة الى قلب المحب لاهو به اسمها
 على قلبه فتأمل (قوله رتخل) بنون بعد التاء لا بقاء بعدها (قوله مع ان اشعار
 العرب معلومة الخ) من ذلك قول الشاعر

ألا يا صبا تجدمتى هجت من نجد * فقدر زادي مسراك وجداء على وجد
 بكيت كما يبيكي الوايسد صبابة * وذبت من الحزن المبرح والجهد
 وقد زعموا ان المحب اذا دنا * يمل وان التناقى يشفي من الوجد
 بكل تدوايضا فلم يشف ما بنا * على ان قرب الدار خير من البعد
 عني ان قرب الدار ايس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بندي ووذ
 قول الشاعر و أفهم قوله و بهض الاعلام الخ مد الافهام لا يضح الا اذا كانت
 الاعلام في كلام المصنف مقيدة بالمنقولة مع ان المصنف لم يقيد بها بذلك فيجتمعل
 انها شاملة للمنقولة وغيرها وان البعض هو جميع الاعلام المنقولة فلا افهام لما ذكره

فكان الاولى للشارح أن يقول وأفهم قوله وبعض الاعلام عليه دخلان الباب
سماعى وما يؤمن من المسموع ايسر جميع المنقولات بل بعضها فلا يثبت هذا الحكم
للجميع الا أن يقال ان هذا مراده غاية ان قوله وأفهم قوله وبعض الاعلام فيه
حذف أى الى آخره تأمل (قوله فاندفع اعتراض شيخنا الخ) كان وجه الاعتراض ان
زيادة المحو تدخل ما يجمع من الاعلام المنقولة مقرونا بأل التى للمح وفيه انه كيف يتوهم
هذا بعد تعليل الشارح المفيدان المراد بالتحوم لم يرد دخول آل عليه للمح ولذلك قال
السيد الحنفى لم يثبتين لى وجهه وكلام المحشى ربما يفيد انه موجه بندفع بما يشبهه
فتأمل (قوله فالتقوية المقدمة) المراد بالجمع ما فوق الواحد اذ هما قيدان النقل
وكون المنقول عنه مما يقبل آل الا أن يقال هى ثلاثة بعد لمح الاصل واحد احترازا
عن المنقول مما يقبل آل لكن لم يلمح فيه الاصل وان لم يذكره الشارح محترزا (قوله
بل بيان لمورد السماع) أى بيان لما يجمع فيه آل للمح فلا ينافى ان بعض المحترزات
مسموع أيضا كما يزيد الا ان آل فيه ايت للمح اذا اصل وهو الفعل لا يلمح ويشار
اليه بأل لعدم قبوله لها فأل فيه انما هى المحض الضرورة وقوله حيث كان الباب
سماعيا أى من حيث المادة وهذا تقرير كلامه وأنت اذا علمت كون الباب سماعيا
فى المادة فلا تقاس مادة اخرى قياسا فى المسمى به ساقية اس مسمى بها غير مسماهم
عليه فتدخل آل على المادة المسمى بها الغير فعلم ان قوله ليثبت شروط الجواز ادخال
آل للمح مردود بانها شرط وجواز لا ادخال قياسا لكن فى المادة المسموعة والقياسية
باعتبار المسمى وقوله بل بيان لمورد السماع مردود بأنه بيان لمورد القياس باعتبار
المسمى وأما لم يوجد فيه الشرط كالزيد فلا يصح أن يقاس عليه مسمى غير مسماهم
فلا تدخل آل فيه اذا سمي به غير مسماهم والمحشى نظر لجهة المادة السماعية لالجهة
المسمى القياسية لكونه ماسا سكاها أولى لانه حينئذ يكون هناك كبير حاجة الى
التقييد والاحتراز فيندفع ما قاله سم بخلافه على ماسا سكاها فان الحاجة الى ذلك
ليست كبيرة فلا يندفع فيه ما قاله سم أفاده شيخنا (قوله وقيل نكرا الخ) مقابل ضرورة
الذى معناها انها ليست للمح الاصل اذ الاصل هنا لا يلمح لانه الفعل ولا لتعريف
بل مجرد الاضطرار اه شيخنا (قوله وعندى فيه نظرا الخ) فيه ان التنكير هو ازالة
العلمية بأن يراد به مطلق مسمى بهذا الاسم وهو حينئذ يقبل آل وليس المراد به الرجوع
الى الاصل الذى هو الفعلية لانه انما يحتاج للرجوع الى الاصل فى آل اللصحية وآل

على هذا القول تعريفية داخلية على نكرة فأنفع النظر اهـ شيخنا (قوله لأعنة الباعثة)
 لعل المراد بها السبب الحامل المتقدم وجوداً والأفالة الغائبة باعثة أيضاً لانها
 المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة عليه وان الفعل لأجله يخلف
 الغاية فانها المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها في طرفه كما في شرح
 السمرقندي على الرسالة الوضعية (قوله المتكلم) قيل الانسب الواضع كما عبر به
 بعد اهـ ولعل التعبير بالمتكلم هو الانسب لانه ليس بلازم ان يدخلها الواضع بعد
 وضعه بل المدخل هو المتكلم بعد الوضع سواء كان واضعاً أم لا فاهناها وانظروا
 دون ما سيأتي (قوله أي النظر الخ) جعل يدخل ربا عنها فاحتاج لما ذكر ولو جعله
 ثلاثياً لم يتجمع له اهـ شيخنا (قوله اعترض بأن ذكر الخ) أجاب شيخنا بأن مراد
 الشارح قاعدة مخصوصة وهي الجمع لحصوله قبل دخول آل والدلالة المذكورة غير
 معتبرة إذ كل لفظ دليل لا يقع على ان المتكلم أراد معناه (قوله دليل على
 أن الدخول الخ) أي لا على حمل كلامه على انه ما سهـ بان من حيث يهدم أفادة
 التعريف اهـ حفي (قوله ان يذكر عبد الله بن عمر الخ) المناسب لفرضه اسقاط
 قوله عبد الله والاقصا على ما بعده (قوله وليس بشئ الخ) قد يقال هو شئ له
 ورود ولو لم يقل غلب اسم العبادلة الخ فان المتبادر من العبادلة في كلام الشارح
 المعنى الغلبي وبهذا المعنى لم يدخل فيه ابن مسعود ويحتاج للجواب عنه بما ذكره
 المحشي آخر الأ أن يقال مراده ليس بشئ معتبر بحيث لا يمكن الجواب عنه
 بخلاف ما لو قال غلب اسم العبادلة الخ فانه حينئذ شئ معتبر لا يمكن الجواب عنه تأمل
 (قوله بالمعنى الوضحي) وهو جمع عبدل بزيادة اللام كما يقال في زيد زيدل وهي زيادة
 شائعة في مثله من الاسماء أو ان عبدل مأخوذ من عبد الله ومثل هـ هذا يسمى نخنا
 لاشتهاقا لانه لا يكون من كلمتين في قياس التصريف كما أفاده الاسقاطي (قوله
 دون من عداه بعده) في كلام التمام كما نقله المدابني ما نصه والعهد قد لا يتفق
 الا في ذلك الفرد فلا دليل على انه علم له غالب عليه اهـ وهذا هو محط الإشكال
 وهو لا يندفع بما قاله المحشي لانه غائبه انه وضع ليستعمل في كل فرد عهد على البذل
 فان عهدت افراد واستعمل فيها وغلب على فرد منها فالغلبة تحقيقية وان لم يستعمل
 في شئ منها سوى فرد غالب عليه فتقديرية وأما إذ لم يهدد الا فرد فلا يدل دليل على
 علميته بالغلبة اهـ شيخنا أي لاحتمال ان تعيينه اشـ برأيه بال العهدية فلا يكون

علما بالغالبة أو أشهر الية بجوهر اللفظ بواسطة الغلبة فيكون علما بالغالبة والزيادة
 وعلى تسامح ذلك يقال ان المصنف لم يدع ان كل مصحوب ال يكون علما بالغالبة (قوله
 بأن ال) اي بجوه يبيع اقسامها اذ المترض التخصيص فانهم (قوله حتى لا يتوصل الخ)
 أي لان شرط ال التي يتوصل نأى أو باسم الاشارة الى نداء مصحوبها ان تكون
 جنسية و ال في نحو النافعة والصعق ليست كذلك فلم يبق الا الحذف اه اسما على
 وهو يعقيد ان كل ما لم تكن ال فيه جنسية نحو الرجز بال لهدية والحارث بال
 اللحية لا يتوصل الى نداءه بذلك فيبقى الاشكال بها على التخصيص فهذا الجواب
 لا ينعج بالنسبة الى النداء أيضا فيما ذكره وكذا لا ينعج ودفع ذلك قول شيخنا أقول
 يدفع أصل الاعتراض بالنسبة للنداء والاضافة بأن المفهوم فيه تفصيل فغير هذه
 تارة يثبت في النداء عند التوصل وتارة لا عند عدمه بخلاف هذه لا تثبت، طلقا
 وتارة يثبت عند الاضافة في المسائل المعلومة كالخمد الشعور وتارة لا كما في غيرها
 فقول المترض ان ال أي بأقسامها الاجتماع الاضافة غير مسلم كما ان قوله وكذا
 النداء غير مسلم (قوله لدفع توهم الخ) فبما انها في بعض ما تقدم زائدة أيضا فبما
 التوهم المذكور فلا وجه للتخصيص (قوله كاليسع) التمثيل به للمرتجل مبنى على
 ما تقدم من انه انعمى وال قارنت ارتجاله لا على انه هربى وال قارنت نقله من
 مضارع وسع (قوله والسبعوع) تقدم ما فيه عن الدماميني فتنبه (قوله قال ابن مالك
 الخ) المقصود منه الاستدلال على ما تقدم ويبان ان المشبه وهو ما قارنت ال وضعه
 أولى من المشبه به وهو ما غاب به في الحكم المذكور وهو الزوم ودفع ما يتوهم
 من كون المشبه هادون المشبه به وليس المقصود منه البحث فيما تقدم بأنه اذا كان
 أحق بعدم التجرد لما قاله فلا تحذف ال مطاقا ولو في حال النداء والاضافة هذا هو
 الا لا تقصص الحشوي والاضاع قوله بعد انتم قد يقال الخ (قوله يا عز بضم العين
 وتشديدا الزاي) أصله العزى بال فحذفت للنداء وررخص بحذف آخره وهو علم صنم
 أو شجرة لفظه ان كما تقدم وكافات الخطاب بعد كسورة (قوله أي الى الحق) أشار
 الى ان حقا طرف وفي الحق احتمال كونه صفة مصدر محذوف أي أهجاني هجوا
 حقا اه وعلمه فان بالكسر واقتصر الحشوي على ما ذكرناه الا ليق وصدر البيت
 الا ببلغ بنى حلف رسولا ورسولا حال من الفاعل أو اسم مصدر من الرسالة فيكون
 مفعولا ثانيا لا ببلغ (قوله ويحتم في التمثيل الخ) يقال ان يوم الاثنين هو العلم بالغالبة

على اليوم المعلوم ومعناه في الاصل أي يوم كان منه وبالاثني أي يومين اثنين أي
انه واحد منه فاذا لاشك ان المعنى الغامبي فرد من افراد الموضوع له لانه واحد من
يومين أعني الاحد والاثني وحذفت منه أل في غير النداء والاضافة فعلى هذا يكون
العلم بالغلبة المحسوب بأل أعم من ان تحببه أل في أوله أرى آخره وحينئذ يحسم مع
في العلم بالغلبة أل والاضافة وتحذف فيه عند لاضافة لا عند النداء اللهم مباشرة
أل لادته يراد بأل في قوله وحذف أل ذي أل التي في العلم بالغلبة السابقة لآل
في نحو يوم الاثنين بالنسبة لقوله أو تضاف ويراد بقوله وفي غيرهما انه تحذف غير
حالة النداء والاضافة وان لم يكن للنداء تأثير عند وجوده في حذفها (قوله ان أسماء
الاسبوع الخ) أي ماعدا الجمعة والسبت (قوله وأل فيهما مقارنة الخ) أي بخلاف
أل التي للمخ في نحو الحارث والفضل فانها طارئة به عند النقل العلمية ولذلك جاز
حذفها كثير بدون نداء واطافة فعلى هذا أل الأهمية قسمان فقول الشارح
في التنبية المتقدم فر يباو على هذا فلا دافة فيه لازمة والتي للمخ الاصل ايهت لازمة
محمول على التي هي طارئة للمخ فاندفع ما يقال ان مقتضى كونه للمخ انها غير لازمة
ومقتضى كونه مقارنة للنقل ان الازمة تدبر (قوله ناقض ما تقدم الخ) لانه ناقض لان
ما تقدم انما هو في اضافة الاسم الى اللقب نحو عبد الله أنف انما الله بطة
ووجه المنع فيه الطول الخالي عن الفائدة مع ادحتياج الى التأويل اذ مفاد العليين
واحد بخلاف ما نحن فيه فانه لم يوجد فيه ذلك فان فائدة الاضافة هنا التوضيح فأن
هذا من ذلك اه شيخنا (قوله ويمكن الجواب عن هذا برعاية الخ) هذا الجواب
لا يحمي عنه اذا ضافة ابن عباس متظور فيها أيضا للاصل والافضل مضموم الان
لامعنى له حتى يضاف أحدهما الى الآخر (قوله ليس توضيح مسمى المضاف اليه)
أي لانه لا مسمى له اذ هو منزلة الزاى من زيد وقوله مسمى العلم بتمامه التمام
لا يتوقف على تعدد أجزاء فاندفع ما يقال لاجزائه مسمى هنا حتى يعبر بتمام وقوله
ويمكن الجواب الخ معناه ان المركب الاضافي يضاف بعجزه نظر الاصيل من
كونه كلمة مستقلة لكن تلك الاضافة لتوضيح المدلول العلمى مباشرة ولا يلزم من
اعتبار الاصل اعتبار توضيح معنى العجز اذ رعاية الاصل مهيمنة بصورة الاضافة
لاموجبه للملاحظة معنى ذلك العجز وليس معناه انه نظر للاصل فيضاف العجز
لتوضيح المدلول العلمى بواسطة السراية من توضيح معناه حتى يقال ان العجز باعتبار

الآن لا معنى له، وباعتبار الأصل لا يتأتى التوضيح بواسطة العبرانية من توضيح معناه
(قوله وظاهر قوله بنبا الخ) ان أراد بيان هذا الظاهر وتقريره مذهباً كوفياً
وربما مقابله وهو المذهب البصرى فهو صحيح لكن يعكس عليه ويمكن أن يقال الخ
الان يريد به بيان تأويل كلام الشارح لا ثبوت انه ليس هنالك الاطريقة واحدة
وان أراد التورك فلا يظهر اذ كيف يتورك على ما اقتضاه كلام الكوفي بمذهب
البصرى بعد بيان الكوفي انهما كتمان مستقلتان مرادفهما العطف كما أفاده
الشارح المتبادر في بناء كل كلمة (قوله ولا الاحد عشر الدرهم الخ) أى لان المدار
في المنع على تعريف التمييز وهذا كقول الشارح ولا يجوز الخ مجرد تسميم
والا فالدرهم خارج عن العدد المركب الذى الكلام في تعريفه (قوله غالباً)
احتمار عن أقل رجل يقول ذلك (قوله عدم تلازم المبتدأ الخ) أى ان المبتدأ
لا يلزم خبره خلافاً لما يتوهم من تعبيره بالتلازم (قوله للاشارة في الترجمة الخ) ولما
كانت هذه الاشارة خفية تبه على انه العامل بقوله ورفعوا مبتدأ بالابتداء قيل
عطفاً على فعل المحشى ولان في التعبير بالمبتدأ امر احسن والاكتفاء في الخبر
باللزم ترجيحاً من غير مرجح لاستوائهما في القصد الذاتى من هذا الباب الا ان
تكلف نكتة كسكون المبتدأ والمبتدوء به وكنى الواقف صر على الخبر والتعريف
بالابتداء فيه السلامة من ذلك لاستوائهما في مطلق اللزوم وان كان لزوم المبتدأ
واسطة والخبر بها (قوله لانه مبتدوءه) أى فهو باق على ما هو الاصل في المبتدأ اليه
وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان أقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة أو حكماً فان المصدر العامل
في قوة ان والفعل وهذا التعميم انما يحتاج اليه اذا أريد بالحكم مجرد الاستناد
أما اذا أريد به الاستناد التام أى الذى يصح السكون عليه فلا عدم كون استناد
المصدر حكماً بهذا المعنى ولانه يجوز تعدد الخبر بمبتدأ واحد فله مبتدأ استيعاب
الاخبار وتسميها وهو ضئيلة وكل بخلاف الفعل فانه لا يجوز تعدد لفاعل واحد
ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو أم المرفوعات قال السمي في شرح المفتاح في بحث
تعريف المستند النبوي كل جزء من أجزاء الجملة عمدة كان أو فضلة فدحكم عليه
ضمناً بما هو له فالمستند قد حكم عليه بانه ثابت للمستند اليه والمفعول بانه واقع عليه
الفعل وقس على ذلك (قوله لان عامله انطى) ولانه جزء الجملة الفعلية التى هي

مطلب الابتداء

أصل الجمل لاشتمالها على ماهوموضوع للاستناد (قوله لا يكون له متغيرا فيقع فيه
 الابهام) أي يخلاف الذات فانها دائمة مستمرة فلا يهتاج فيها ما يهتاج في
 من حيث احتمالها الذات زيدو بكر وخالد وهكذا فلذلك صاغ كون المسؤل عنه
 نارة هو الذات كما سيأتي (قوله لتدخل العوامل المقدرة) أي في العوامل اللفظية
 (قوله فيخرج نحو لاهية الخ) "ظاهره خروجه باشتراك العروق وهذا من جنس
 ما في كثير من النسخ من حذف المرفوع بعد الاسم أما على ما في بعضهما من ثبوته فما
 ذكر خارج به لا باشتراك العروق ويدل لعدم ثبوته وانها زيادة من المناسخ عدم
 تعرض الشارح له في المحترقات وهذا كما على قراءة: "بلا هية حال من فاعل
 استمعوه أو يلاحظون أما على قراءة: "وهي شاذة خبرا ثانيا عن الضمير فالخروج
 باشتراك العروق وعلى أي حال (قوله لا يدخل لان ذلك الخ) أي ونحوه كما عدل الزيدان
 أي عادل (قوله غير صحيح قد يقال هو) جار على ضربه الرخصة أي من اطلاق
 الفاعل على نائبه اذ هو في حكمه (قوله على ان بعضهم أجاز الخ) اختار هذا العلامة
 الأمير ورد جعل الجملة صفة أغنت عن الخبر لارزوم خلوا التركيب عن الحكم أصلا
 لان المعنى حينئذ أقل رجل موصوف بكونه يقول ولأفائدة في ذلك فتعين الخبرية
 لتحصّل الفائدة اه أي الاعلى التأويل (قوله الا في نحوكم مالك) أي من كل اسم
 استفهام بعده معرفة بخوم أولئك قال في الهمع لان أكثر ما يقع بعد أسماء
 الاستفهام النكرة والجمل والظروف ويتعين لذلك كون اسم الاستفهام مبتدأ
 نحو من قائم ومن قام زمن عندك الجمل الأقل على الأكثر اه محشى (قوله وخير
 مثلك زيد) أي ونحو خير منك زيد من كل أفعل تفضيل نكرة بعده معرفة وهذا
 المثال من أمثلة سيبويه ومنه يعلم انه لا يشترط كون أفعل التفضيل المذكور
 جزء جملة هي صفة لنكرة نحو مرت برجل أفضل منه أبوه خلافا للرضي ومن تبعه
 اه محشى (قوله مطا قاسواء) في نحوكم مالك وخير منك زيد وفي غيرهما لاني
 النسخ اذ فيه الاخبار بمعرفة عن نكرة اتفاقا (قوله لان هل لا تدخل الخ) وأبضا
 يلزم عليه اثبات خالق غير الله والاستفهام عن رزقه مع انه غير ثابت الا ان يقال
 اثباته على سبيل التكميم به وبعباديه أو انفي راجع للموضوع أيضا على خلاف
 الغالب (قول الشارح ونحو ما اعنه أو وصفها الى آخره مخرج للاسماء الخ لعلة قال
 الخ لانه أراد بالاسماء قبل التركيب ما يشمل الاوصاف نحو قائم وضارب اذا لم يخرج

الاذن لك لكن كان المناسب له حينئذ ان يقول عطف ا على أسماء الافعال ونحو
 قائم من قولك الخ ويستغنى عن قوله وخرج به نحو قائم الخ الا ان يقال لما احتاج
 لاخر اذ قوله ورافع المستغنى به بالذکر وان كان مندرجا تحت قوله الخ لاجل بيان
 المشمول الذي ذكره ضم الى ذلك ما يخرج به وفي بعض النسخ اسقاط الى آخره على
 افراد بالاسماء معدا الصفات وتكون الصفات قبل التركيب خارجة بقوله
 ورافع المستغنى به زيادة على ما أخرجه الشارح أولا يلزمه استيفاء الخرجات وهذا
 كله على ما في كثير من النسخ من اسقاط المرفوع (قوله الاولى) ويستغنى به الخ
 لا اولو يقع قوله وخرج به نحو قائم فان هذا يخرج بالمستغنى به بل برافع فيأتي
 الشارح محوج لمضاف هنا والمعنى يشمل مبتدأ الفاعل ونائبه ويخرج به الخ وما
 ذكره المحشي لا يحوج هنا ويحوج في وخرج به أي بمبتدائه لا اولوية اه
 شيخنا وقد يقال ما ساكنا المحشي يحوج بتقدير في وخرج به نحو قائم ادا المعنى
 وخرج بتقدير ويستغنى به عن تعريف المبتدأ نحو قائم فلا يكون من افراد المعرفة
 وهذا واضح (قوله لا احتياج الضمير الى مفسره) أي في هذا يصح أن يكون زيد
 مبتدأ وقائم مبتدأ اثنان أو أبوه فاعلا به والجملة خبر الاول (قوله يمكن زيد مبتدأ الخ)
 أي اذا لم يصح كون قائم مبتدأ اثنان أو أبوه فاعلا به كما قاله الشارح تعين أن يكون أحد
 احتمالين وهو أن يكون زيد مبتدأ وقائم خبرا الخ فهذا الاحتمالان مقابليان
 للاحتمال الذي منه الشارح (قوله وجوز بهم الخ) هذا البعض جوز ما منه
 الشارح (قوله وقد يمنع) أي بان يقال لا نسلم ان الاستفهام داخل على زيد في
 الحقيقة قبل هو داخل على قائم في الحقيقة والظاهر معا والتقدير زيد قائم أبوه
 لان همزة الاستفهام يلها المسئول عنه بكون الاستفهام له الصدارة انما هو
 بالنسبة لجملة وهو على هذا التقدير كذلك ولو سلم دخوله على زيد وان التقدير
 زيد قائم أبوه وان الاستفهام له الصدارة مطلقا نقول المقصود الاستفهام عن
 القيام لا عن زيد ودولى المسئول عنه همزة الاستفهام لفظا (قوله نعم يظهر لي
 ان محل المنع) أي المأخوذ من قول الشارح وخرج به نحو قائم الخ واستدرك بهذا
 لدفع ما يتوهم من دخول ما مثل به المحشي في قول الشارح نحو قائم وسبقه الى ذلك
 العلامة (قوله تعليلا لهم هو قوله) لاحتياج الضمير الى ما سري به وقول
 الشارح فان مرفوعه غير مستغنى به ونحو ذلك كقول بعض الشراح اذا لم يكن

السكوت عليه (قوله بل قاعد خبر مبتدا الخ) هذا ان أعرب قائم مبتدأ وزيد فاعل
 كما هو مقتضى السياق أما ان أعرب قائم خبرا مقدر ما وزيد مبتدأ مؤخر افتقاء
 عطف على قائم وببداهما واحدهم وزيد (قوله لانه عطف بأيم المتصلة) لأن
 ما بعدهم مردلانه وان كان فاعله مغتيا عن الخبر لانه لما كان مستترا لم يرد معه جملة
 ظاهرا وان كان جملة في الحقيقة أو ان قواهم الوصف مع رفوعه المعنى عن الظاهر
 بعد جملة مخصوص بغير هذا (قوله وأعطى من عطف الجمل) أى بخلافه على
 الأول فانه من عطف المفردات على ما تقدم (قوله شرط في العمل) أى عمل الرفع
 الذى الكلام فيه أما محمل النصب فلا يذوقه من الاعتقاد أو الاقتران بال (قوله
 أرعاهما التاني) أى لان العمل في المرفوع لا يحتاج لشرط لشدته طلبه له تأمل
 (قوله ولا عيب فيما صنع الخ) فيه ارضائية مادامه البعض أو لولاية ان يقول بلفظ
 صالح مباشرة الاسم ولا شدا في ثبوتها اذ ابتداء المتن على ظاهره أولى مما يحتاج
 لتأويل (قوله ما اعتبار كونه مبتدأ) في الاصل وهو بهذا الاعتبار عار عن العوامل
 فافهم (قوله نائب فاعل الوصف) يحتتمل ان يجعل غير خبر مبتدأ محذوف وما سوي
 مصدره على مفعول كاليسور والعسير بمعنى اليسر والعسر والمراد بالمتن
 الفاعل أى أنما عبرت عن زعمهم هذه صفة وعلى هذا الاشهاد فيه (قوله بعد
 موافقة اياهم) أى بقوله وهو قليل جدا المفيد لاصل الجواز الذى قاله المصنف
 والاختفاء والكوفون (قوله من متناظرا لاجزاء المتن) وجه المناظرة التى قالها ان
 قوله ولا حجة لهم الخ دال على عدم الجواز أصلا ولا وظاهر المتن الجواز وأقره الشارح
 أولا بقوله وهو قليل جدا (قوله وأما تعليل المصريح) أى تعليله العمل متناع عدم
 الاعتماد لا تعليل تسويغ الابتداء بالكرة وعبارته فان قلت اذا جوز الاختفاء
 كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي أو استهزاء فمما سوغ الابتداء به
 وهو نكرة قلت عمله في المرفوع هذه وسياق ان العمل من جملة المسوغات فان قلت
 العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاختفاء لا يشترط في عمل الوصف
 اعتماده على شئ كما حكاه السهيلي عنه اه وهى مفيدة لما قلنا وحقق الدمامي
 ان الوصف الرفع المنع عن الخبر شرطه التمسك بكونه واعليه فلا يحتاج لمسوغ لانه
 محكوم به لاعيه والتسويغ انما هو في المبتدأ المحكوم عليه كما هو مستفاد من
 تعليله ان متناع الابتداء بالكرة بانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد وسباني

ذلك في المحشى (قوله مقتضاه عدم الاعتماد هنا) هذا المقتضى هو الحق الذى
 لا يحصى عنه، ذلك ان الاعتماد على المسند اليه وهو هنا المرفوع بالوصف لا يسوغ
 العمل فيه لان قوله لم يشترط عمله في المعمول ان يعتمد مرجح في ان الاعتماد حاصل
 أولاً والعمل يتبعه وليس كذلك هنا فقوله وليس كذلك ايسر في محله (قوله وان سلم)
 ان عدم الاعتماد المشرع للعمل وهو الحق كما علمت (قوله يشترط في عمله الاعتماد
 الاعم) أى الشامل للاعتماد على المسند اليه وفيه نظر اذا المنصف انما يشترط ذلك
 في عمل النصب لا الرفع كما قرر به ابن هشام وان بحث فيه المحشى فيما يأتى بانه شرط
 في عمله مطلقا كيف هذا البحث ولم يوجد الاعتماد الاعم هنا اذا الاعتماد على
 المسند اليه هنا لا يصح ان يكون مسوغا للعمل كما علمت (قوله وأنوائها) أى أوقات
 نزولها ونحوه (قوله أى سواء كان جمع تجميع الخ) تعميم في الوصف وقوله أو جمع
 تكسير نحو أقيام الزيدون فيمتنع في هذا الفاعلية ويتعين الابتدائية وقوله وقيل
 جمع التذكير كالمفرد أى فيجوز في نحو قولك أقيام الزيدون الوجهان الفاعلية
 والابتداء (قوله بمعنى المطابق) أى على سبيل الحقيقة حتى يصح له الرد (قوله لان
 الأصل عدم التقديم والتأخير) قد يعارض بأن الاصل في المبتدأ ان يكون مسندا
 اليه وهنا قد خالف الاصل حيث وقع مسندا كما يؤخذ من عبارة عبد الغفور الآتية
 فكان مقتضى هذا السواء الوجهين (قوله اذ يلزم على الفاعلية الخ) هذا ظاهر ان
 كان فاعلا بالظرف أمان جعل فاعلا بجملة فلا لرتبة الفاعل التقدم على
 المجرور والان يقال لما قام الجار والمجرور ومقام العامل كان رتبة الما التقدم (قوله
 والمستحق للتقديم هو المبتدأ) أى من حيث كونه مبتدأ وان كان من حيث كونه
 مضافا أيضا يستحق التقديم مع المضاف اليه ضرورة ان المضاف والمضاف اليه
 كائنى الواحد (قوله تسع) أى لان صور الوصف ثلاثة وهى المفرد والثنى والجمع
 تضرب في نظيرها من المرفوع فالجملة ما ذكر (قوله واذا فصلت الجمع) أى جمع
 الوصف لانه تقدم في كلامه التعميم فيه بذلك وقوله كانت الصور اثنتى عشرة أى
 حاصله من ضرب أربعة الوصف فى ثلاثة المرفوع بعده وقيل مراده جمع المرفوع
 بعده فالاثنتى عشرة على هذا حاصله من ضرب ثلاثة الوصف فى أربعة المرفوع
 فالثلاثة الزائدة على التسع هى على الاول أقيام زيد أقيام زيدان أقيام الزيدون
 وعلى الثانى أقيام الزيدون أقيامان الزيدون أقيامون الزيدون والظاهر ان يفصل الجمع

الى صحيح وكسرى كل من الوصف المرفوع بعده فتكون الصورست عشرة
 حاصلة من ضرب أربعة الوصف في أربعة المرفوع فتقول أقائم زيد أقائم زيدان
 أقائم زيدون أقائم الزيد فيجوز الوجهان في الاول وتعين الفاعلية فيما بعده
 أقائم زيد أقائم زيدان أقائم زيدون أقائم زيدان أقائم زيدان أقائم
 الوصف في الثاني والترتيب فاسد فيما عداه أقائمون زيد أقائمون زيدان أقائمون
 زيدون أقائمون الزيد فتعين خبرية الوصف في الأخيرين والترتيب فاسد في
 الاولين أقيام زيد أقيام زيدان أقيام الزيدون أقيام الزيدون أقيام كعب فاسد في
 الاول ويجوز الوجهان في الأخيرين بناء على ان جميع التكميل كلفه بدل وفي
 الثاني وان كان الوصف جمعا والمرفوع بعده مثنى تقول التكميل ومثل المفرد في
 ذلك أي جواز الوجهين الجمع المكسر نحو أقوم زيدان وفيه وثقة وان واقفه
 على ذلك بعض حواشي ابن عيينة فليجروا زياده على الست عشرة أربع صور
 يجوز فيها الوجهان وذلك اذا كان الوصف مما يستوي فيه المفرد وغيره نحو وأجنب
 زيد أو الزيدان أو الزيدون أو الزيدون فالحجوع مشهورون ترجع إلى أربعة أحكام
 امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثنى والجمع معها أو مع كسرها وامتناع
 الفاعلية في التطابق تنبيه وتجميع تصحيح وكون الوصف جميع تصحيح والمرفوع جميع
 نكسرها نحو أقائم زيدان أقائمون الزيدون أقائمون الزيدون أو أقائمون الزيدان
 في نحو أقائم زيدان أقائمون الزيدون أقائمون الزيدون أو أقائمون الزيدان
 أقيام زيد وجواز الأمرين فيما إذا تطابقا أفرادا نحو أقائم زيد أو كان الوصف مما
 يستوي فيه المفرد وغيره نحو وأجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون أو الزيدون أو جميع
 نكسرها يرمع مثنى أو مجمع أو تصحيحا أو تكميلا لجمع مفرد نحو أقيام زيدان
 أو الزيدون أو الزيدون أو الزيدون على ان جميع التكميل كلفه فامتناع الخبرية في ثلاثة
 وامتناع الفاعلية في ثلاثة أيضا وامتناع الأمرين في سبعة وجواز الوجهين في
 ثمانية فتدبر (قوله اجمال لا الياس) أي بناء على ان الوجهين عيلى حد
 سواء للعارضات السابقة وفي عبد الغفور قيل لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل
 في مثل أقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوز
 تأخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما إذا كان كل من الوجهين
 مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في أقائم زيد فاعلا مخالفا للاصل وهو وجه

المبتدأ مستند أو في إجماله مبتدأ محذوف لاصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ أو
 الاتباس المحذوف رأس الأفعال إذا كان أحد الوجهين. وأقوالا لاصل فيسبق الذهن
 إلى ما هو الأصل من غير معارضة فيورث التثنية والاتباس اه وقوله لم
 يثبتوا الخ أي حيث جوزوا كون زيد مبتدأ مع تأخيرها ولم يعينوا كونه فاعلا
 وقوله ليس إلا فيما إذا كان كل الخ أي فانه حينئذ لا يلبس أحد الوجهين بالآخر ولا
 يخفى به وقوله إلا فيما إذا كان أحد الخ أي فان أحد الوجهين لتبادره إلى الذهن
 يوجب الاتباس الوجه الآخر واختفاءه المخل بفهمه ويحذفه عبد الحكيم بان
 ما اقتضاه هذا الجواب من ضابط الاتباس وجواز الأمرين منقوض بالجوه
 المذكورة في التفاسير فأنهم يجوزون الوجوه المتعددة في نظم القرآن مع أن بعضها
 راجع وبعضها مرجوح على ما لا يخفى على الناظر فيما لو جاز الأمرين فيما
 إذا كان مؤدى الأمرين واحدا والاتباس فيما إذا كان مؤدى الوجهين مختلفا
 (قوله وان رفعه - م آياه الخ) هذا مجرد توضيح لا إشارة إلى تقدير في الكلام
 لأن بالابتداء متعاقب فعول (قوله إلا أول أقرب) العمل وجهان محط القصد هو
 القيد الزائد على المستند والمستند إليه قال الشيخ عبد القاهر إن ما بين أمرزائد على
 مجرد ثبات شئ انتهى الأوهو والغرض الأصلي والمقصود من الكلام هو جعل كذا
 حالا والمبتدأ خبرا يكون القيد الزائد على المستند والمستند هو الحال اعنى كذا
 فيكون هو محط القصد فيجوز الواقع من ان المقصود اعادة ارفع الخبر انما هو
 بالمبتدأ الافادة ان لرفع بالمبتدأ مثل رفع المبتدأ بالابتداء في الاتساب إلى الجمهور
 وعلى جعل كذا الخبرا بالمبتدأ متعلقة برفع يكون القيد الزائد عليهم ما هو قوله
 بالمبتدأ فيكون هو محط القصد كما هو الواقع وبوجه قوله ورفعه ما مبتدأ بالابتداء ان
 القيد الزائد هو بالابتداء فيكون محط القصد واستوجه العلامة السجاعي العكس
 ولعله فهم ان محط الفائدة الخبر القيد الزائد (قوله على ان اختلاف الخ) أي لان
 الرفع من عوارض الألفاظ (قوله وعن الثاني الخ) نظر المحشى لظواهر ما تنزاج أل
 عما عدها فاجاب بهذا الجواب التسليمي ولذا لا تجيب بالرفع بان المبتدأ هو أل
 فهمى العلامة في الخبر والعامل في الفاعل هو لوصف الذي هو صلتهما فتدبر (قوله
 يا ما ذ كرفيه) أي في الثالث وما ذ كرفيه هو قوله والعامل إذا كان الخ وبعده ان
 ضمير فيه عائد على العامل وما ذ كرفيه هو عدم جواز تقدم معموله إذا كان غير

متصرف عليه (قوله في التنظير نظر الخ) فيه ان كان ما عملت الا انضمها هذا المعنى
والتنظير من حيث ان المقضي اشئين يعمل فمما بنفسه ان لم يوجد له دال اورد له
ان وجد فادفع هذا اه شيخنا (قوله وايضا العملان الخ) يعني عنه ما في الشرح
اه شيخنا (قوله بمجموع كل منهما الخ) فيه انه يلزم عليه ان العامل بعضهم سوى
وبعضه لفظي وهو قول عمالنا نظيره (قوله وقد يفرق الخ) فيه ان هذا لفظي
غير مؤثر (قوله ومنعه بعضهم الخ) قد حال غاية ما افاده هذا وجود التمرة بين القول
الساقي وبقية الاقوال واما بين الاقوال السابقة بعضها مع بعض فلا يمكن ان قول
الشارح لفظي انما هو باعتبار المجموع (قوله ومن بعيت نفس الاستناد) عطف
على قوله ولو بحسب الاصل وهو رد لادلة الثانية كما ان المعطوف عليه مرد لادلة
الاولى (قوله افادها يضرب وحده الخ) فيه ان يضرب وحده الذي هو جزء من
الجملة الواقعة خبرا في زيد يضرب ابوه لا ضمير فيه فاذن لا فائدة فيه فالحق عدم
وروده من أصله (قوله انه استشهد كل الخ) وجه الاستدراك ان الاستدراك هو
تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو بإثبات ما يتوهم نفيه وذلك يستدعي ان يسبق
الاستدراك حكم يتوهم منه حكم آخر برفع بالاستدراك وفي هذا المثال جعل
المحكوم به هو جملة الاستدراك فلم يسبقه حكم (قوله رخرجه بعضهم الخ) هذا
جواب بتسايم ان جملة الاستدراك خبر لكن مع اعتبار ان الغاية قيد في المبتدأ
والغاية فيها حكم يتوهم حكما آخر هو في المثال الثاني الجمل يعني بالاستدراك رافعا
لهذا التوهم الحاصل من القيد وخبر عن المبتدأ فهو استدراك من جهة الغاية
خبر من جهة الابتدائية كانه قيل زيد فسـ استدراك على الحكم عليه بكثرة المثال
بالحكم بالجمل (قوله وبعضهم جعل الخ) هذا جواب يمنع ان جملة الاستدراك
خبر بل الخبر محذوف وجملة الاستدراك حينئذ مستقلة أي مرفعا لما يتوهم من
الحكم بالمحذوف فكانه قيل زيد كثير المال لكنه بجمل وان كثر ماله وهذا
المحذوف دل عليه بالغاية وقول بعض ان التقدير على هذا زيد وان كثر ماله متواضع
مثلا اذا تواضع بناسبه ثبوت الكرم ونفي الجور بعض آخر ان التقدير زيد
وان كثر ماله شجاع مثلا فيه انه خروج عن المقصود كما لا يخفى تأمل (قوله وقاله
البعض الخ) محمله ان الملتبس بالخبر هو الفعل من جهة ~~كون~~ كل حديثا هو
الا حق بالاخراج وان كان الفاعل أيضا خارجا وليس مراده ان جهة التحديث

معتبرة في التعريف فلا يصح الاخراج الفعل لعدم الدليل على هذا الاعتبار ومن
 هنا يعلم وجه التأمل الآتي في كلام شيخنا (قوله من انه لو قبل الخ) على هذا يستغنى
 عن قوله غير الوصف المذكور (قوله خرج الفعل) أي والوصف أيضا في نحو أقاتم
 زيد لانه كأفعل ماتبس بالخبر من جهة كون كل حديثا فهو وخارج بقوله مع متدا
 الذي خرج به الفعل (قوله لانه الذي) يلبس بالخبر وأيضا المبتدأ في قوله مع مبتدأ
 فيه جهتان جهة الابتدائية وجهة الاسمية والمنظورة جهة الابتدائية وأما جهة
 الاسمية فمقررة قبل غير منظور اليها في الاخراج فكأنه قال مع اسم مبتدأ لمطابق
 اسم المخرج الفعل فله منبئ لا سم لكنه ليس مبتدأ اه شيخنا (قوله بان الفاعل
 يلبس أيضا الخ) فيه ان تلك الجهات لم تعتبر في تعريف الخبر حتى يجي الاتباس
 منها ولت تشبیه الشارح على ما اختاره الحنفى بان يقال معنى قوله فلا يرد الفاعل
 أي من حيث فعله أي فلا يرد ماتمته به الفاعلة مع الفاعل وهو الفعل بعد قوله نامع
 مبتدأ حيث قيد بالابتدائية ولم نقل مع اسم اه شيخنا وفي تأمل (قوله لو قال الخ)
 يمكن التحمل له بان يقال الفعل ولو حكوا الفاعل ولو مجازا والمبتدأ والخبر ولو
 بحسب الاصل ولهذا قال كان أحسن (قوله يقرر بعدهم) أي يقرر هذا الافظ
 (قوله وهي تشكل على ما نقله الدماميني الخ) في صيد الغنم انه يجوز حذف الضمير
 العائد على المبتدأ قياسا اذا كان الضمير مجرورا بمن في جملة اسمية بكون المبتدأ
 فيها جزأ من المبتدأ الا انزل لان جرئته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور
 للتخفيف وسماعان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لاني المرفوع
 اه فالجور ونحو قوله تعالى ولن صبر وغفران ذلك من عزم الامور أي منه
 والمنصوب نحو زيد أناضرب ويشترط فيه كونه منصوبا بفعل لفظا أو بصفة محلا
 ومع كونه سماعا لا يختص بالشعر كذا في الرضى وقوله لاني المرفوع أي لكونه
 سمعا فإداه عبد الحكيم وفي مع الهوامع للسيوطي ويجب فيها أي الجملة الواقعة
 خبرا ان لم تكن معنى ضمير عائد للمبتدأ مطابق ولا يحذف طلقا عند الجمهور
 الا في نحو السمن متوان بدوهم أي من كل ما جر بحرف ولم يؤد حذفه الى تهية عامل
 آخر بخلاف ما اذا مر باضافة نحو زيد قام غلاة وزيد أناضرب به وأدى الى
 التهيئة نحو الرغب أ كات تريد منه أو شد ذو ذوقيل يجوز حذفه مبتدأ نحو زيد
 هو قائم وعليه صاحب البسيط وقال انه لا مانع منه ورد بان لا يدرى أحذف شي أم لا

اصلاحية المذكور للاسهل تقال بالغيرية وثانها منصو ابفعل تام تصرف بقوله
 وعليه ابن ابي الزبيع كقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسي أي وعده وراعيها
 بكثرة وعليه هشام من الكوفيين نحو زيد ضربت وحاكمها ان كل المتبسة
 استهها ما أو كذا أو كذا أو كذا وعليه الفراء كالأية المذكورة وقوله على ذنبا
 كما لم أصنع وقوله انهم ضربت وسادسها ان كان صدر نحوكم وأنى أو لا ينصرف
 نحو من وما وحكى هذا عن الفراء أيضا وسابعها ان اقتضى نحو ما نحو كل وشأشها
 في اقتضاء العموم وحكى عن الفراء أيضا نحو رجل يدعوا الى خير أجيب وثانها
 ان نصب بجمادى واولها ما أحسن أي أحسنه وعليه الكسائي وثانها ان
 نصب بصفة نحو والرهام أنامعطيك عانرها ان كان مجرورا أصله النصب بان
 كان المضاف اسم فاعل نحو زيد أناضرب وانحة ان الجواز بشرطين احدهما
 وجود دليل يدل على المحذوف ثانيهما ان لا يؤدي الى رجحان عن آخر كما في الرغيف
 أكلت منه ومتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف سواء في حالي الجواز والمنع
 المرفوع والمنصوب والمجرور وقال بعضهم لا يجوز الحذف بخمسة شروط
 أن لا يكون فاعلا ولا تابعا عنه ولا مؤديا الى لبس نحو زيد ضربته في داره ولا الى
 الاخلال نحو زيد قام غلامه لان حذفه يحل بالتعريف الذي استفادته الغلام منه
 ولا الى التهمة والقطع كفي نحو الرغيف أكلت منه وهذه الخمسة ترجع الى
 الشرطين اللذين اخترناهما ما لم يلحقا بهما هذا نعم ما في الحنفي (قوله درم على
 الصحيح قد يقال ليس باللازم عليه اذ الرابط على الصحيح مقدر والمقدر لا يتلوه من قرينة
 وعند وجودها لا لبس بخلاف عوضية أل فانه لا يحتاج لقرينة بل المدارفها على
 امكان الاتيان بضمير بدلها مع صحة المعنى وهذا حاصل في نحو زيد الاب قائم اذ لو قيل
 أبو لهص واستقام معناه فاذا أراد المتكلم البس على ان لا تدل بحرف يباسا
 الا بشرط على ما تقدم فتم كلام الشارح نعم يقال عن الشارح ان محسن
 العوضية عند الكوفيين ما لم يلزم البس والا فلا عوضية كما أعاده بعد تأمل (قوله بنظير
 ذلك) أي محل ما ذهبوا اليه من جعل ال عوضا عن الضمير اذ لم يحصل لبس والا
 وجب التصريح (قوله لان وضع الظاهر موضع الضمير) يباسي في عهد القصور ان
 وضع الظاهر موضع المضمرة ان كان في معرض التفعيل جاز يباسا في الخبر وغيره والا
 فعند يديه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلاهظ الاول وعند الاحفش يجوز

مطلقا في اشياء وغيره الاول وغيره وعليه قوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 انما انضيم اجر من أحسن عملا أي لا انضيم اجرهم وأقره عبد الحكيم (قوله ويراد
 بالحسن زيد مبالغة) اظلم لا يصح زيد مات الناس ويراد بالناس زيد مبالغة وكذا
 يقال في خالد لرجل واظهار الهمزة (قوله كيد) أي لفظ حديث فانه بمعنى محدث
 وهو لفظ زيد قائم في قولك حديثي زيد قائم (قوله فكل مبتدأ وخبر كذلك) فيه
 نظر اذ نحو زيد قائم أبوه وزيد قائم يتحد المبتدأ مع الخبر في الماصدق لان ماصدق
 الجملة وهو ماصدق مضمون ما ماصدق قيام الاب أو قيام زيد ليس عين زيد كما لا يخفى
 الا أن يقال قام أبوه وقام في قوة قائم الاب وقائم وكل منهما عين زيد بحسب ارادة
 المتكلم فالاستناد في الماصدق موجود في ما ذكر بعد باعتبار التأويل المذكور
 (قوله لانه يؤدي الى الغاء الحمل) يرده عليه نحو البراقع فان الحمل صحيح مع الاستناد
 مفهوماً فاناسب التعليل بأن مفهوم المفرد غير مفهوم الجملة هكذا قيل وقد يقال
 ان الحمل في نحو البراقع ليس حقيقياً بل المقصود التفسير (قوله وهذا يدل على
 أي قوله ومنه ضمير الشأن أي من المفرد الدال على جملة ضمير الشأن وقد يقال للدلالة
 لا احتمال اذ يراد قوله يدل على جملة ما به الدلالة على لفظه او على مضمونها وقوله
 كحديث مثال لبعض الافراد كما ان قوله ومنه الجريسا لبعض الآخر ولك حمل
 المتن على هذا أي وان تكن الجملة عن المبتدأ في المعنى من حيث اللفظ بأن يكون
 لفظها هو المعنى المراد من المبتدأ كما في نطقى الله حسبي أو من حيث المعنى بأن
 يكون مضمونها هو المعنى المراد منه أيضا كما في قل هو الله أحد فان مضمون الجملة
 وهو الاحدية هو المعنى المراد من لفظه وهو بخلاف ما اذا لم تكن عينا نحو زيد قائم
 وهو قائم أبوه فان لفظ الجملة ليس هو المعنى المراد من المبتدأ كما هو ظاهر
 ولا مضمونها هو المعنى المراد منه أيضا اذ قيام زيد في الاول وقيام أبي عمرو في الثاني
 ليسا زيدا وعمرا كما لا يخفى فتأمل (قوله يصح الاخبار الخ) قد يقال انما يصح
 لان المقصود الابهام ثم الايضاح والايضاح لا يكون تاما الا بالجملة وأيضا ضمير
 الشأن لا يوثق به الا في مقام التفتيح والمناسف فيه الاتيان بالجملة (قوله غير
 مناسب) بل المناسب كونها زائدة (قوله لان الخبر حينئذ مفرد) والجواب عن
 البعض بأنه جملة بحسب الصورة نظير ما تقدم في نحو نطقى الله حسبي يرده ان ان
 الخفة مانعة من اعتبار تلك الصورة بخلاف الله حسبي فانه لا مانع فيه من لفظي

فالأولى الجواب عنه بأن مراد الشارح التمثيل بالآية من جهة الأخبار بحجة الحد
 ثمة عن ضمير الشأن الذي هو مبتدأ قبل دخول ان المحذوف وخبر ضمير الشأن عينه كما
 تقدم لكن يبقى الكلام في الأخبار عن آخر دعواهم بالصبر الأوّل به ان مع
 معلومها هو السكون المضاف للشد إليه المحكوم عليه المستند فيصير التقدير وآخر
 دعواهم كون الشأن الحمد لله رب العالمين ولا معنى له فالأولى ما جرى عليه المحقق
 من ان الزائدة وان الشاهد في الأخبار عن آخر (قوله لانه لا يجوز خلط الخبرين) أي
 بحيث لا يكون فهمهما ولا فهمهما معناه ضمير أصلاً فأنفذ مع ما قبل ان قوله تخمه معنى
 المجموع يفيد ان المتحمل هو المعنى والجزآن خاليان منه فقد ثبت أولاً ماني
 جواز ثانياً بالدليل (قوله وتظهر عمرة الخلاف الخ) هي ظاهرة بين الرابع وكل
 واحد من البقية لا بين البقية بعضها مع بعض (قوله وأجاب شيخنا بأن فرض الخ)
 كيف هذا الجواب مع قول الشارح بعد قول المصنف وأبرزنه أي الضمير المذكور
 ولم يذكر إلا الضمير الرابع لمبتدأه كما ينبغي بذلك وهو ظاهر وجه قول العلامة
 الطحطاوي وقول بعض أرباب الحواشي وقد يقال ان هذا لا يرد لان كلام الناظم
 في الضمير المستكن وهو في تخور يد صمرو ضاربه هو بارز منه فصل لفته مناقلة لانه
 لا يجدي نفعا في المقام عندهم له معرفة مواقع الكلام أدنى الامام اه واختار جواب
 سم بأن المراد الى مبتدأ ذلك الخبر أو ماني كمه كالمبتدأ الأوّل أو بأن هذا
 كالمسمى وقد نبه على ذلك بقوله وأبرزنه الخ فيكون كالمخصص لما هنا اه شيخنا
 وقوله فيكون كالمخصص الخ أي فيكون قول الشارح يرجع الى المبتدأ بالذبة الى
 الصورة الباقية بعد التخصيص وقوله أي الضمير المذكور أي في المتن وهو المستكن
 لا يقيد برجوعه الى المبتدأ لان هذا التقيد لم يعتبره الشارح الا بعد ملاحظة
 التخصيص بقوله وأبرزنه الخ فأنفذ بذلك ما قد يقال ان الجواب الثاني لم يفيد
 اصلاح كلام الشارح (قوله كركب عمر الخ) أمثلة لثلاثة تقوي على الترتيب (قوله
 وبكر الفرس الخ) بكر مبتدأ أول والفرس مبتدأ ثان خبره الرابحة والخمسة خبر
 الأوّل (قوله ضاربتاهما فهما الثاني تأكيده للضمير المستتر في ضاربتاهما
 واما الالف فهي حرف دال على التثنية ويرد على هذا انه يلزم عليه اجتماع تثنيين
 كما قيل في قوله تعالى قلوبكم لوقيل قلباً كما (قوله ومثل ذلك الجمع) فتدول على
 فاعلية الضمير الهنات الزيدون ضاربتهم هن وعلى التأكيده ضاربتهم هن (قوله

والمهوع الخ) تأييداً لذهب البصر بين (قوله ينبغي أن يختم الخ) هذا ظاهر على
 ذهب الكوفيين المحوزين بالابراز والاستنارة الصورة المذكورة كما يؤخذ من
 الاشارة اماماً على مذهب البصر بين فالانصال لا يتأتى عندهم في ذلك لانهم يوجبون
 الابراز مطابقة اقيام المانع عندهم من الاستنارة فليحذر (قوله لا علم الخ) أي المرنع
 ذلك بالانتيان بوار العقل او بالاهاء (قوله وقصره على المكاني الخ) فيه انه يلزم على
 التعميم التكرار مع قوله وان يفد فأخبر ان كان ينبغي على العموم هنا ان يقصر
 المصنف فيها وكلاستثناء على الصورة المخرجة بأن يقول ولا يكون ان زمان خبرا
 عن جثة مالم يفد فقصر المصنف الحظي ما هنا على المكاني لدفع التكرار انهم قد يرد عليه
 ان الاخبار باسم الزمان عن المعنى لم يدخل هنا ولا هنا لانا ان يقال هو مستعاد من
 قوله عن جثة فانه يفيد انه يكون خبرا عن المعنى على انه لا مانع من شعول قوله وان يفد
 فأخبره وأجاب بعضهم عن المشي بان لا يلزم التكرار لانه قصد بقوله وان يفد
 تقييد قوته ولا يكون اسم زمان الخ كأنه يقول محل ذلك ادالم يحسن بالاخبار عن
 الجثة وثمة (قوله اعلى انه الخبر) أي على ان المتعلق هو الخبر وهو ما اذا ثبتنا
 على ان الخبر هو الجار والمجرور لا يكون محل المجرور نصه بان المتعلق المحذوف وعل
 وجهه ان المتعلق حينئذ غير معتبر أصلاً حتى يعامل وفيه اننا لو جرينا على ذلك
 لا ندفع النظر عنه فالمجرور في محل نصب به على كل حال تأمل (قوله لا يقتضى الخ)
 أي لا مراد الرضى ببيان المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعليقه لا محل الخبرية
 الذي يلزمه ان صاحب ذلك المحل يكون هو الخبر (قوله والمجرور فقط) أي انه لا محل
 للمهوع الجار والمجرور أصلاً في الغو (قوله وقيل الظرف الخ) هذه المقابلة مبنية
 على ما فهمه المشي من أن الشارح جار على القول بأن الخبر هو المتعلق وحده
 والذي يظهر لي من كلام الشارح انه جار على القول بأن الخبر هو الجار والمجرور
 الذي جرى عليه المصنف ولا ينافيه تعليقه نية المتعلق بقوله اذ هو الخبر حقيقة لان
 القائل بأن الخبر هو الجار والمجرور إنما اعتبر الظاهر ونياسته عن المتعلق والا
 فالخبر عنده باعتبار الحقيقة والاصالة هو ذلك المتعلق فقوله حذف وجوبا أي
 وأنتب عنه كل من الظرف والجار والمجرور في الخبرية والعمل في الضمير بذلك على
 هذا قوله وانتقل الخ وكون السياق في تقرير كلام المصنف الجارى على مراعاة
 الظاهر من ان كلامهم ما هو الخبر لا المتعلق وعلى هذا يدفع اعتراضه الآتي بالتلفيق

بناء على ما فهمه وقال شيخنا يتبادر لي ان مراد الشارح اجراء المتى على ان الخبر
المجموع عملاً بالباطن والظاهر وان احتمال كلام من المذاهب الثلاثة وان لا يلقى
في كلامه لاحتمال أن يكون القائل بأن الخبر هو المجموع ويجعل الضمير في الباقي
لا في المحذوف وعلى هذا فلا تصح مقابلة بقوله وقيل المجموع لانه عينه (قوله انظروا)
لان القائل بأنه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لا يفسد
اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر الى الظاهر وهو معمول لعامل لا يفسد
اعتباره والقائل بأنه مجموعهم انظر الى المعنى المقصود اه اسماطى (قوله علم انه
حقيق) فن قال ان الخبر المتعلق وحده قال انه لا يحمل لمجموع الجار والمجرور ومن
قال انه مجموع الجار والمجرور جعل المحل له ومن قال انه مجموع المتعلق والجار
والمجرور جعل المحل لهذا المجموع لكن الظاهر انه اعطى الاعراب للجزء الاول
الذي هو المتعلق من باب اعطاء حكم الكل للجزء ومن الفوائد ان يقال الضمير
وعدمه كما بيته المحشى بعد وان ترك الكلام على القول الثالث والظاهر ان
الضمير عليه لم ينتقل وتقدم عن شيخنا احتمال الانتقال ومن الفوائد ايضا انه على
القول بأن الخبر المتعلق وهو مع الظرف يستكون الاخبار بجملة ان قدر فعلا
و بمفرد ان قدر وصفا وعلى القول بأنه الظرف يكون الخبر قسما نالسا على ما فيه
(قوله نحو يوم الجمعة صحت فيه الخ) فيه ان الضمير لم يستقر في الظرف في هذا المثال
ولا فيما بعده فلا تظهر التسمية بالمستقر بناء على توجيهها بما ذكره المحشى بعد
أما ان وجهت باستقراره على عامله فيه فهو - مع ما فيه فخر بما ظهر ان اعتبر الفهم
ولو بواسطة القرينة (قوله أى مستقر فيه) عبارة الامير والظرف حينئذ مستقر
لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق فاستقر اسم مكان لان اسم المفعول من غير
الثلاثى يأتي بمعنى مفعول - لاجابة للقول بأنه حذف واىصال والاصل مستقر فيه
(قوله لاستقرار الضمير فيه) هذا التوجيه لا يظهر الا ان قلنا ان كلام من الظرف
والجار والمجرور وهو الخبر اما ان قلنا انه المتعلق أو المجموع فلا هذا التوجيه غير
مطرد فالاولى الترجية المتعتم (قوله في هذا المقام) احتراز عن نحو يوم الجمعة
صحت فيه (قوله في عمله الرفع) أى في الضمير فيما نحن فيه ويقاش عليه عمله في نحو
أفى الله شئت (قوله لا يلزم عليه شئ) لان تفرغ العامل من الضمير انما هو مع اعتبار
زيادة الظرف منه فكان لا تفرغ وحذف العامل مع تعلق الضمير بالظرف يمكن

لان الضمير حينئذ متصل بالعمل النائب الذي هو الظرف اذ معنى نقل الضمير اليه
 اعتبار فيه، وهذا كان في التعلق (قوله بتخلاف الثاني) هو كون الانتقال قبل
 حذفه (قوله نائب عنه الظرف) أي فوجوده في النائب كوجوده فيه (قوله وبخلاف
 الثالث) هو كون الانتقال بعد حذف العامل وحده بلا ضمير كما هو الفرض (قوله
 معية) أي الضمير المتصل لما علمت من ان الفرض حذف العامل وحده (قوله
 وهو غير ممكن) أي لان الضمير المتصل لا يبدله من عامل يتصل به فكيف يتحذف
 العامل وحده ويبقى هو ولا اتصال بعامل آثار فلنا يتحذف العامل مع الضمير ثم
 نقل الضمير الى الظرف فلا يلزم ما ذكر بل اللازم بقا الخبر اظرف في مدة غير ضمير
 وتلك المدة هي ما بين الحذف والانتقال ويحتاج عدم اعتبار هذه المدة لقصرها
 (قوله بما الغنى في غيرها) ربما يضعفه كسر الكافي بعد فعله على بالتعظيم لكان
 أولى (قوله وهكذا) أي يتسلسل هذا قدر الآخر فقط كائن ايضا وهكذا يتخلاف
 ما اذا قدر نحو مقتدر (قوله بحث فيه اللسان في الخ) أنت ضمير بأن معنى كلام
 الشارح انك تتى حكمت على جملة بأن في محل كذا لا بد من ملاحظة ما حدثت محله
 وهو الاسم الفاعل لا اله لا بد من تأويله بالمفرد ولا ريب في تلك الملاحظة فانها
 ضرورية فالمناسب الاقتصار على هذا المخلو ولا تلاحظ غيره محتاجا الى
 ملاحظته اه شيخنا (قوله الى تقدير الفعل) فيه ما مر وكذا قوله أي فلا بد من
 تقدير الفعل به ثانيا اه شيخنا قوله وفيه ان هذا يقتضي الخ لا انشاء لان مراد
 الشارح انهم حكموا على ان الاعراب محل الجملة فلا بد من اعتبار ما محل محله
 بخلاف نحو قاض فانهم لم يتحكموا فيه بأن الاعراب محل له هو قدر فيه فلا يحتاج
 للملاحظة شيء آخر وهذا أمر ذهب اليه الناس فإكبه ليس عليه شيء من البأس
 فان أراد بقوله ان كل لم يظفر فيه الاعراب الخ ما عرابه محي قلنا ان قوله ولم يذهب
 بأحد الى ذلك ممنوع الاحكام على المحر الا بذلك التقدير أي الملاحظة لا التأويل
 الذي فهو هو بن عليه كلامه (قوله فالخ الخ) بناء على ما فهمه وقد علمت ما فيه (قوله
 في قوة التعليل الخ) الكلام يستقيم بلا تقدير وتعليل اذ ما له ان بعض المواضع
 يحتمل التقديرين وبعض المواضع يتعين فيه تقدير اسم العامل فيرجع المحتمل للعين
 اه شيخنا (قوله كان ينبغي الخ) يه ان الشارح يصدد منع الاستدلال والمنع وكيفية
 الجواز وان كان الامر على الوجوب على انه لو عبر بذلك لكان مدعيه اذ يكون خاصبا

لمنصب الاستدلال وأجاب سبحانه بأن المراد الجواز الاحتمال المتعدي بذلك
 التسليم وليس المراد مقابل الايجاب اهـ وكان مآله الى ان الجواز بمعنى الصحة
 الجامعة للوجوب (قوله نظر بالغالب) لان كل معنى من فعل أو حركة مثلا لا بد له من
 زمان ومكان يخصه وكذلك الجنة بالنسبة لا يمكن فيحصل الاخبار فانه هذا
 الخاص بخلافها بالنسبة للزمان أفاده بعض الفضلاء في شرح التسهيل من ذهب
 الجمهور انه لا يجوز الاخبار بطرف الزمان عن الجنة سواء نصب أو جري في من
 غير تعيين وتأولوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف وفي العباب طرف الزمان
 لا يكون خبرا الا من حدث غير مسترأى لا يكون خبرا عن اسم عين أو عن حدث
 مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة
 وذلك لان زيد لا ينقطع يوما دونه يوم لان زيد يوم الجمعة هو زيد يوم السبت وكذا
 طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم اهـ وفي عيدانغفور
 وبعد الحكيم عليه ما يحصله انهم قالوا ان طرف الزمان لا يجري على اسم العين بأن
 يكون خبرا أو صفة أو حالا والعين ما يقوم بنفسه ويهبط عنه بالجنة أيضا قيل لان
 العين لا تعلق لها بالزمان وذلك لان الزمان باعتبار تجدده لطرف الامور المتجددة
 وفيه أن الظرف سواء كان زمانا أو مكانا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك
 معنى فانظر مطلقا لا يقع جاريا على اسم العين فلا وجه للتخصيص بالزمان بان
 المعنى أي ما يقوم به غير فلا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه وهذا
 التعلق حاصل لاسم العين أيضا فلا وجه للتخصيص من اسم العين بأنه لا يجري عليه
 طرف الزمان فان قيل مراد العاقل ان اسم العين لا تعلق لحدوثه بالزمان المخصوص
 حتى يفيد الاخبار به لحصوله في جميع الاوقات قلت فلا يكون الدليل مثبتا للحكم
 المطلق لعدم جريانه في الاعيان المتجددة وجريانه في المعاني المستمرة فاقول جده ان يقال
 لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة المعينة
 لطرف المخلوقات الكائنة معها كلها اذ الفائدة في تخصيص بعضها ما بخلاف الامكنة
 فانها ليست طرفا الا لبعضها لان طرفية المكان للجسم هي شغله به وفيه أن كون
 الازمنة لطرفا لكل المخلوقات لا يقتضى عدم الفائدة لجواز أن يكون السامع جاهلا
 بكونه مما تلاه ولذا في الخبر يفيد ساء عالم يعرف بكونه في الخريف
 على انه لو تم هذا الوجه لدل على عدم جواز جريان طرف الزمان على اسم المعنى لان

الخلقوقات شاملة للاماني أيضا (قوله ومن المعنى الزمان) أي من حيث جواز الاخبار
 عنه وسيد أتي الكلام على خبره من حيث الرفع وغيره (قوله يرفع غالباً ان استغرق الخ)
 وجهه انما استغرق كأنه عينه فرفع اسم الزمن وانما قيد ليكون الزمان نسكرة
 لأن شأن الظاهر التنسكير (قوله أي زمن الصوم الخ) هذا بيان للمعنى المراد والاذلا
 حاجة لذلك كما علمت (قوله وقد ينصب) ويجوز بني في شرح التسهيل منع الكوفيين
 النصب والجر بني ومنه تندهم صون اللفظ مما يوجب التبعيض فيما يقصده
 الاستغراق وفي الرضى خلافاً للكوفيين لان في عندهم توجب التبعيض فلا يجوز
 صمت في يوم الجمعة وهذا مشعر بأن الخلاف في الجر بني (قوله نصب أو جر بني) أي
 اتفاق من البصريين والسكوفيين كما في عبد الغفور وعبد الحكيم (قوله ومنه) أي
 من الرفع في حالة التنكير الزمن الذي لم يستغرق المعنى جميعه ولا أكثره وقال يس ان
 الرفع في الآية من الغالب لانهما تاء كدأ أمر الحج ودعا الناس الى الاستعداد
 له كانت أفعاله كأنها مستغرقة لجميع الايام الثلاثة ومثل غير الغالب بجمعكم
 يوم الزينة (قوله نحو المسلمون جانب الخ) انما كان الاخبار باسم المكان النسكرة
 مفيداً هنا بخلاف نحو القتال أو زيد مكاناً لتضمنه مع ما بعده الانقسام فائدة
 اثبات الانقسام والتمايز فيما يمكن فيه الاختلاط فان العسكرين يمكن
 اختلاطهما فيه تفيد السامع تمايزهما به في التركيب (قوله الظاهر ان اسم المعنى)
 أي فان كان المسكان نسكرة ترجح رفعه نحو الحلم مكان والعلم مكان والقاعدة في هذا
 المسأل افادة الانقسام والتمايز فيما يمكن فيه الاختلاط فان الحلم والعلم يمكن
 اختلاطهما في مكان واحد فافاد الانقسام والتمايز وان كان معرفة ترجح نصبه نحو
 القتال خلفت والخير أمامك ولم يبد كالجري في ظرف المسكان والظاهر ان حكمه
 حكم النصب ولم يبد كتر أيضاً حكم ترجح النصب والجر بني أو الرفع فيما اذا أخبر
 باسم الزمان عن الجنة والظاهر انه في الامر الثاني والثالث من الامور الثلاثة التي
 تحصل بها القاعدة حكمك الترجيح فيما اذا أخبر به عن المعنى أمافي الامر الاول منها
 فهو مجرور ولا غير وقد نظم شيخنا العلامة القوي بسنى ما ذكره في الهمع بقوله
 ان أخبر وباسم زمان نسكرة * عن معنى اسم تنغره أو أكثره
 فالرفع رجحه ونصبه رجح * ان عرفوا أو فقد الاستغراق صح
 واختير نصب في مكان عرفا * ورفعه منه كرا نصرفا

(قوله لم ينظر والى ذلك) أى الشبه (قوله ومقتضاهما الخ) الأولى التعليل بعدم
 حصول الفائدة بسبب نفرة السامع عند سماع المتكرر وإعراضه عن استماع
 الحكم عليه لأنه غير معلوم له والحكم على غير المعلوم تأتى النفس عنه فلا يريد أن يعلم
 لأن المسوغ في تركيبه أولا هو الفعل فلأتأى النفس عن استماع الحكم عليه
 ولو صادفته متكررا ولا يريد نحو قائم رجل لأن قائم صالح للعبيد عام بخلاف الفعل
 فر بما فهم السامع ان قائم محكوم عليه فتنفر نفسه عن استماعه وعلى هذا
 لا اشكال بذلك نعم برد المسوغات المتأخرة عن الذكر كالوصف فيحتاج لتكافؤ
 الجواب بأنها ما وصفت أو كان الحكم غير بيان نحو بقره تكلمت عادت النفس الى
 الاصغاء فيحصل التصور (قوله ثم ما ذكره مبنى على اشتراط الخ) قال العلامة الامير
 بعد نقله ما ذكر وقد يمنع اه ولعل وجه المنع ان عدم الفائدة هنا من حيث الحكم
 على الجهور بخلاف عدم الفائدة في نحو السماء فوقنا فانها من جهة تنقر ذلك عند
 السامع وفرق بينهما فتدبر (قوله لنا سكرة لا تحتاج الخ) مراد يس ان ما وجد
 نكرتان افظا ولا يحتاجان لمسوغ لكونهما معرفتين معنى اذ المعنى في ما رأيتهم
 أو من يدبومان أمدانقطاع الرؤية بومان كذا قيل فتدبر (قوله من الطهرها ان من
 تبعضية الخ) يلزم عليه ان الفرقين المخل شامل لبعض المتأخرين وبعض الآخر من
 غيرهم كما هو قاعدة من التبعية والبعض الآخر من غيرهم ليس الامن المتقدمين
 مع ان المتقدمين لم يعدوا المسوغات حتى يحصل منهم أو من بعضهم اقلال واخلال
 فالمتعين جعل من للابتداء أو زائدة على هذا الاحتمال الذى سادك ان يقال
 ليس المراد بالمثل والمخل من وقع منه اقلال واخلال في تعداد المسوغات فقط بل
 المراد به ما من وقع منه اقلال واخلال في تعداد المسوغات أو غيرها ومن
 الاحتمالات ان من بمعنى فى أى فأنحصروا فى فر يق مقل مخل وفى فر يق مكثر معدود
 لما لا يعح وفى فر يق معدولا مورته داخله أو بمعنى عن أى ثم يخرجوا عن فر يق
 مقل الخ (قوله قد يتوقف فى الدراج الخ) يمكن ادراجها فى العامة بغيرها اه شيخنا
 أى لا نها واقعة بعد التوقف معنى وان انتقض بالا اذا التقدير ما رجل الا قائم فيه انه
 ليس المعنى ما ذكر بل المعنى ان رجلا قائم لا غير فلا يحوم فى الرجل على ان انما دالة
 على التوقف والاثبات فالانتقاض حاصل أولا واعلم انهم قد ذكروا من جملة
 المسوغات فعد التنوير المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم كقوله

فأقبلت زحفا على الركبتين * فتوب بسب وثوب أجر
وكونها خلفاً عن موصوف نحو مؤمن خير من كافر ويعبر عن هذا أيضاً بكونها
صفة لمخدوف فهم موصوف واحد لا اثنين وان يراد بها واحد مخصوص كقول أبي
جهملة ريش حين أسلم صهر رجل اختار نفسه أمراً اختار يدون وكونها في معنى
الامر كوصية لازواجهم وكونها في معنى المناقضة كرجل قائم ان قال ان امرأة
قامت فليظن ما يدخل فيه ذلك وقد يقال لانسلم ان الاول موع وشاهد لا يدل
لاحتمال ان جماتي لبست وأجره فتان لا خبران والثاني داخل في التخصيص
بالصفة فلا يشامل لما ذكره الصفة والموصوف نحو واعبد مؤمن خير والموصوف
فقط نحو وطائفة قد أهدتهم أنفسهم والصفة فقط نحو مؤمن خير من كافر
خذف الموصوف وأثبت صفة مقامه كقوله الموضح والثالث غير مسلم وشاهده
محتمل لحذف المبتدأ والرابع داخل في كونها معنى الفعل والخامس داخل في كونها
جواباً لـ قال اذا المراد سؤال ولو لم يقدرا فيمكنه قيل ان امرأة قامت هل
صدق هذا الرجل أم لا فأجاب بقوله رجل قائم ثم هذا هو ان تصد المناقضة
(قوله ووجه تخرىض هذا النزول الخ) الاولى في بيان ان تقديم التكريرة يوجب
نقرة المخاطب عن استماع الحكم وان عراضه فلا يبيده الكلام وعند سماع الظروف
ومامعه لا ينفرت عيها التخصيص بها وليس الوجه التخصيص حتى يتوجه ما ذكره
بقوله وقد يقال انه شخناً (قوله ويوهم كلامه الخ) أي حيث مثل الثلاثة في جانب
المحد ترزبه واقصر على اثنين في جانب المحترز عنه (قوله على تقدير اختصاصه)
مقتضاه انه غير مختص وليس كذلك لان الاستداليه هو الضمير المستتر وهو صالح
لاخبار عنه وأجاب شخناً بأنه مبني على ان ضمير التكريرة تسمية كما هو مبني
تمثيل الهوتى ويمكنك الجواب من الهوتى بأن فساد التركيب من جهة اخرى لا يمنع
حصة التمثيل نعم الاولى التمثيل بما نشأ فيه الفساد من جهة فوات الاختصاص
فقط (قوله فينزل عليه) مثال المصنف بأن يراد بفتى كل فتى كما عرفت نفس أى كل
نفس وفيه ان العموم حينئذ لم يحصل بواسطة الغير الذى قصده المصنف على ان قصد
هذا المعنى هنا بعيد فالاولى الجواب الثانى (قوله أثرها الاضافة بيانية) أى أثر
هو التسمية على ما هو الاقرب (قوله وقيل المصوغ معنى العموم) أى التعمولى اذا المراد
كل عبد محسباً وقيل وجه العموم ان المقصود الحقيقة وابن مالك أدخل قصده

الحقيقة في العموم لوجهها في كل فرد وفيه نظر يعلم من المحشى (قوله فيه نظر)
 يمكن دفعه بأن المراد انه لا يصح في الثاني التصريح بالوصف على وجه التأسيس
 ولا ينافي في الصحة على وجه التاكيد كما استعمل من صيغة التثنية غير اقوله في كل بهم
 وايضا) استفيد منه ان ال استفراقية (قوله نظر علم عما أسلفناه) أي لان الحقيقة
 في ضمن فرد ما عمومها بدلي لا شهول فلا يصح التفریع وتعليله بقوله لا ليس بعض
 الافراد أولى لا ينتج العموم الشمولي بل غاية منع التخصيص وبطل وجه النظر انه
 علم مما تقدم ان الحقيقة في ضمن فرد ما قسم للحقيقة التي في ضمن كل فرد وذلك يفيد
 التعمير وقال شيخنا هذا النظر مبني على ان التفریع في كلام شرح الجامع من منظور
 فيه مجرد التحقق في الفرد وليس كذلك بل هو منظور فيه الى عدم التعيين وعدم
 التعيين بعلة عدم الاولوية يقتضى عموم كل الافراد اذ لو خص بعض لكان أولى
 فبتعين والفرض عدم التعيين اه وحينئذ فالعموم عند ارادة الحقيقة في ضمن
 الفرد انما جاء بواسطة الدليل الخارجي بخلاف الحقيقة في ضمن كل فرد فلا ينافي
 ما أذاه كلالهم من التعمير (قوله مجرورا) اراد به الظرف (قوله يجعل نسبة الخ) أي
 فليس هناك حكم على مجهول ابتداء حتى لا يفيد بل هو قيد لحكم على معلوم وبهذا
 ظهر انه غير تعليل المقنى اذ ذلك مظهر وفيه ليكون الافادة جاءت من مخالفة العادة
 اه شيخنا (قوله وناقشه الشهي الخ) تدفع مناقشته بان سوق ثرائي بعد الذنب بطرقها
 يقتضى ان المراد تراها من حيث ذاته بل من حيث ما يتعلق بها مما يسمى فأنشهر
 المبدل منه حينئذ بالدل وتفاضاه اه شيخنا (قوله غير طهرة) الصواب
 استعمال غير اظهور التفرقة كالشمس اذ عناه ان الذنب اساءته فبذلك وان اساءتي
 كثيرة اه شيخنا (قوله لأن يقدر الخ) هو قيد بلا هذا التقدير وحينئذ تريد
 طرق الافادة عن ثلاثة الا أن يدخر فيما تجددت ان (قوله لتخصيص مدخولها)
 بالتاكيد فيه ان التاكيد لا نسبة لا لمدخولها الا اريفة لال المراد لتخصيص
 مدخولها بكونه نسبة مؤكدة (قوله اول الاستفهام التكمي) اشارته الى قول
 الشارح الظهري ليس فيدا (قوله تمنطى الثعالب الخ) أي تجدها مطاياتر كما (قوله
 في بيت قبله) هو اياهن لا تنكحن بوهة * عليه عفة بقتها حسب
 والبوهة الاحق وعفة بقتها شعره الذي ولده لكو به لا يتنظف والاحسب الاحمر
 في سواد (قوله اما لا حاجة لما سلكه الخ) محصيه ان الحقيقة هي الذات والكلام

على حذف، ضاف أي صفة الحقيقة أو يراد بها الصفة ولا تقدير وقوله أو على شيء
من سببه أن صفة من صفات سببيه ولا يخفى أن الحاجة الداعية لذلك هي
لأن الصفة ودون الخبر والصفة ما فهم ما عما قام بالذات لأنفس الذات فقوله لا حاجة
إلى غير مسلم أنه شيخنا (قوله لا فضاء الخ) له وجه فهمه من الكلام على
حرف حذف مضاف وفي أمثلة على حالها أو بمعنى من والتقدير والم يصل درجة
الصفة المندرجة في درجات وجوب التأخير والكائنة منها وهذا يفيدان للوجوب
درجات منها دون ذلك ودفع هذا المحشى بأن المعنى ليس على ذلك بل على ما بينه (قوله
إلى أمين الاعرف) أي ولو كان محجها ولا المعلوم غيره (قوله والتحقق الخ) حاصله
أنه جعل المتبادر منوطا بالاعرف تقدم أو تأخر في ثلاث صور علم المخاطب بالمتبادر
والخبر جهله بما يعرف بالاعرف مع علمه بالاعرف وجعله منوطا بالمعلوم
للمخاطب تقدم أو تأخر في صورتين جهله بالاعرف مع علمه بغيره أو جهله بما
يقوله أو جهله بالاعرف عطف على قوله له ما وقوله والمعلوم له في المحلين عطف
على الاعرف في قوله هو الاعرف وقوله غير الاعرف نعت للمعلوم قبله وعند
انتقال متحد العقول عليه أو لا في الابتدائية هو المعلومية فتى كان أحدهما معلوما
والآخر مجهول فالمتبادر هو المعلوم سواء كان أعرف أو غير أعرف أو ما يافان
استويا في المعلومية أو عدمها عقول على الاعرفية هذا ما يتعلق بالصور الخمس
وسمى في الكلام على التسمية (قوله عند علم المخاطب الخ) معنى كونهم ما معلومين
أنهم ما مقرران عند مخاطبك وهو بحسب زعمك كالمطالب لان يحكم بأحدهما
على الآخر فالمجهول له النسبة وذلك لانه وإن علمه ما يجوز كونهما متعددين
في الخارج فاستفاد من الكلام أنهم ما متحدان في الوجود بحسب الذات ومعنى
جهلهما ما عدم تقررهما عنده فلا يسأل في أنه متصور للطرفين لان الحكم على
الشيء وبه فرج تصورهما أمير (قوله فان علمها الخ) بقى عليه ما اذا جهلهما وبه
تمت الصور سبعة وحاصلها أنهم ما ان اختلفا نعر يقابان كان أحدهما ما أعرف
والآخر غير أعرف فاما ان يستويا علما أو جهلا أو يعلم الاعرف ويجهل غيره
أو بالعكس وان استويا نعر يقابان يستويا علما أو جهلا أو يعلم أحدهما
ويجهل الآخر ومحصل أحكامها ان الحكم للمعلوم والافلا يعرف فان استويا
نعر يقابا علما أو جهلا فالحكم للمتقدم (قوله وجهل النسبية) هذا لابتدائه

في الجميع (قوله ورد بأن المعنى الخ) يعني ان تعيين الاسم للابتداء والصفة للغير
 انما يثبت بالدليل المذكور اذا كانت دلالة الاسم على الذات والصفة على الاسم
 النسبي متعينة وهو موجود وان المعنى الشخص الذي له هذه الصفة صاحب هذا
 الاسم فما قيل ان النزاع على تقدير هذا المعنى انظروا وهم ام عبد الحكيم (قوله
 صاحب هذا الاسم) قدس والى الوهم ان التأويل يزيد بصاحب هذا الاسم بما
 لا حاجة اليه عند من لا يشرط في الخبر ان يجب ان مشتقا وهو الصحيح من مذهب
 البصريين ووجهه ان الاحتياج الى التأويل المذكور انما هو من جهة ابن السامع
 قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما الوجه ولعنده هو انما يضافه بكونه صاحب اسم
 زيد وسوق هذا الكلام نحا هو لافادة هذا المعنى ومحصله ان التأويل المذكور
 ناشئ من خصوص المثال المذكور لامن كون الخبر جامدا لان المقصود الحكم على
 الذات المعينة المعلومة بالصفة ولا يعم ذلك الاعلا حظه باعتبار مفهوم محمول
 انضاف للذات به كيلا يلزم حمل الشيء على نفسه وأما عند المنطقيين فهذا التأويل
 واجب قطعا لان الجزئي لحيه لا يكون محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى
 وان كان في الواقع منحصرا في شخص ووجه ذلك ان زيدا مثلا ذات متصلة في الوجود
 يتزعمها معان كانه محمول على غيره ولا يحتمل هو على شيء منها يظهر ذلك بالرجوع
 الى القطرة السليمة فالختمكم بالا تحمدا انما يصح من جانب ما هو موجود بالتتابع بما
 هو موجود بالا صلة وان كان الاتحاد من الجانبين واما ما عليه زيدا معا عدا فهو
 صحيح لكنه ليس بحمول حقيقة وما وقع في بعض كتب الميراث من ان الجزئي الحقيقي
 محمول على واحد دون كثير من كلام طاهري كذا في المطول وحاشية عليه لا بد
 وعبد الحكيم (قوله قال بهاء الدين البهيكى الخ) قدس به أيضا الرد على المخبر فهو
 أقوى بصاحب التخصيص في الرد عليه وان كان فيه أيضا رد على صاحب التخصيص
 بأن الدال على الذات هو ال والصفة دالة على المعنى (قوله هو يادهم المخاطب الخ)
 أى ولو كان غير أعرف (قوله والاستواء) في نوع التسمية عطف على قوله الابهتواء
 في جنس التعريف فهو من مدخول المراد (قوله تسكرة محضة) فيه انه لا يصح
 حينئذ الابداء بأحدهما الغدم المسوغ الا أن يمتثل له بما رأيت به مذيو مان أو منذ
 يومان بناء على ظاهر كلام يس المتقدم لكن فيه انه يتعين ابتدائية مذيو منذ سواء
 قدما أو آخر (قوله فلا يؤثر الاستواء) أى في منع التقديم بل تحمل المسوغه ابتداء

وغيرها خبرا تقدم أو تأخر (قوله بخلاف الوصف) مثله اسم الفعل الجريان ما ذكر
 فيه وقد يترك بينهما بأن أزيد قائم مفيد للدوام لالتقوى لان الوصف مع ضميره
 المستتر من قبيل المشرذف ليس الاسناد واحد لذيد وعند تقديم أقائم وقاعلية زيد
 لم يفت هذا الغرض وزيد هيات مفيد للدوام وللتقوى لان اسم الفعل مع مرفوعه
 جملة في محله ورفع خبرا ذهيات وحده لا يتأثر بالعوامل وعند تقديم هيات وقاعلية
 زيد فان غرض التقوى خروج التركيب عند التقديم من اسمية الى اسمية اخرى
 مضمرة فان الغرض من الاولى كالتحروج من الاسمية الى الفعلية لان المدا على
 ذوات الغرض وعدمه (قوله أو الوصل بنية الوقف) أي فيأتي بالالف في الوصل
 ناولا الوقف عندهما (قوله أي وجود المحذور الخ) ومحل كلام الشارح اذا كان
 الخطاب يعرف الجادة ولم يكن من أهل اللغة اكلوني البراغيث اذا حمل عنده
 على التقديم اكثر من هذه اللغة أما اذا كان لا يعرف الالغمة اكلوني البراغيث أو كان
 من أهلها فانظر المنع لوجود اللبس حينئذ اه شيخنا (قوله وأقول العجز عليهم)
 أي أول الشطر الاخير لفظ عنهم فيكون البيت هكذا

.. فيارب هل الابل انصر برتجي * عاهم وهل الاعليك العقول
 (قوله مانعة من ذلك) أي من كونه فاعلا وقوله لانه أي المذكور من الجار والمجرور
 وأيضا الا مانعة من الاعتماد قاله بعضهم ولا ينافيه ما تقدم عن التصريح من انه
 لا يضر الانتقاض ولذلك صح كون الزيدان فاعلا بالوصف في قولك ما قائم الا الزيدان
 لان الانتقاض هنا قبل العامل فيضرب بخلافه بعده كافي المثال المذكور تأمل (قوله
 وان كانت من موصولة) قيل انها شرطية وفعال الشرط كان الشأنية محذوفة وجملة
 جبر خاله خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ ولذلك لم يسلكه المحشي
 رحمه الله (قوله وبالضم) واقتصر بيان للمادة من حيث هي فان أراد بيان ما في البيت
 صح الأية يكون وقوصا اه شيخنا (قوله منه ضمير الشأن قال الشاطبي فان قلت
 كيف يكون ضمير الشأن من الاسماء اللازمة للصدر وأنت تدخل عليه العوامل
 نحو وكان وان فانك تقول كانه زيد قائم وانه زيد قائم وأدوات الصدر اذا كانت أسماء
 لا تدخل عليها العوامل الامتأخرة حيث يمكن تأخيرها فالجواب ان ملازمة الصدر
 في كلامه محتملة لان برادها امتناع سببية العامل لها كاسماء الشرط والاستفهام
 وان برادها ما يلزم الصدر بالنسبة الى جزأى الجملة خاصة وعلى هذا الثاني يدخل

ضمير الشأن ثم أورد على ذلك ان جملة على هذا الثاني غير مستقيم بل دخول جميع
 ما تقدم من قوله فامنع حين يستوي الجزآن الى هنا لان المبتدأ فم لا يلزم المصدر
 بالنسبة الى جزأى الجملة وأطال في ذلك فراجع (قوله وما أشبهه) أى فى ان كلاً
 مفسر بجملة ولو بحسب الظاهر (قوله نحو كلامي الخ) أى من كل ما أخبر عنه بجملة
 هى عينه فى المعنى كمنطقى الله حسبي (قوله كما فى التسمين عبارة ويجوز تقديم
 أى الخبر ان لم يوهم ابتدائية الخبر الى ان قال ولم يكن خبراً لضمير الشأن أولشبهه
 وعلى ذلك عدلى باشابه لو أخر ضمير الشأن لخرج عما وضع له من التقسيم بل ذكر
 الابهام ثم التفسير ولو أخر كلامى عن زيد منطلق لم يفد شيئاً ضرورة علم السامع
 بذكره أو لانه كلامك فكذا قلت كلامى كلامى اه فأنزله لم يصحح بان من
 قبيل لازم المصدر وقد لا نسلم عدم الفائدة تدبر (قوله فن مجردة الخ) ومعنى غلام
 من يقيم أقم معه ان يقيم غلام لشخص أقم معه أى مع ذلك الغلام قاله بعضهم (قوله
 وبقيت أشياء الخ) انظر ما وجهه الوجوب فيها (قوله على أهمال) أى على لغة
 الاحمال فالخبر متأخر قطعاً على اشتراط الترتيب وأيضا الكلام فى المبتدأ والخبر
 بحسب الآن (قوله اعترض بان هذا معلوم الخ) اسم الاشارة راجع لالتزام تقديم
 الخبر فى نحو عندى درهم الخ واليه يرجع الضمير فى قوله بان ذكره وحينئذ فكان
 المناسب ان يزيد لفظ الى آخره ووجه الاعتراض ان ظاهراً قول المصنف كعند
 زيد غير انه لا يصح الابتداء به بالنسبة فى هذا المثال ونحوه الاعتدال تقدم فيعلم
 انه واجب فيبغى عما هنا (قوله فان أمكن صح) المناسب فى التعبير فانه يصح حينئذ
 تأخير الخ (قوله فى الصورتين) أى فيجب فهم ما التقديم أى فى الاولى فظاهر وأما
 فى الثانية فلا يتم برون تقديم الخبر له لى اه شيخنا (قوله وأما قول البعض الخ)
 عبارته الاولى بقاؤه على ظاهره ويكون احترازهما اذا عاود الضمير على ما اتصل
 بالخبر فان فيه تفصيلاً ان لم يمكن تقديم المفسر وحده بان كان مجزوراً أو مضافاً اليه
 وحبب التأخير والاجاز كنافع عمر اعلمه اذ يجوز ان يقال عمر اعلمه نافع ومثل هذا
 وارد على تقدير المضاف اذا الملازمة أعم من ان تكون بالاضافة أو غيرها الا ان
 يقيد الملازمة بما لا يمكن فصله وفى التمهيل وتقديم المفسر أى وحده على المبتدأ
 ان أمكن صح أى لتأخير الخبر سواء كان جائزاً نحو زيداً أجهله بحرر أو واجباً
 نحو زيداً أجهله أحرز خلافاً للكوفيين الأهشاما ووافق الكسائى فى جواز الاول

دون الثاني اه ووجه عدم استقامته ان ابقاء المتن على ظاهره لا يتم الا اذا
 كان هناك في الامثلة اعادة للضمير على نفس الخبر وليس كذلك بل جميع الامثلة
 فيها الاعادة على اللابس حتى على التمرة . ثم لما زيدا بناء على ان الخبر به والخبر
 والمجرد ر كاهوم بنى القبول لان المجرور جزء الخبر والجزء لا يلبس بالكل نعم ان اراد
 المشتمى بعوده على الخبر عوده على جزئه وبعده على لابس عوده على ما هو خارج
 عنه كما اضاف اليه في مل على حبيها والمفعول في نافع صمراة والمجرور في على
 التمرة مثله ان يدا به على ان الخبر المتعلق استقام كلامه لكن كلام السارح وغيره
 يفيد ان العود على جزء الخبر من قبيل العود على اللابس لكن لا يلزم الحضي الموافقة
 اذ هو اعتبار صحيح تدبر وليس عدم الاستقامة من جهة ان صواب قوله وجب
 التأخير وجب التقديم لان مراده كاه وظاهر تأخير المبتدا لا تأخير الخبر فتأمل
 (قوله ما لو قرن المبتدا بافعال الجزاء) فيد بذلك لجهة ما قلناه والا فلو قصد ادخالها على
 الخبر لصح تأخيرها بان تقول اما زيد فنه ذلك (قوله او كان الخبر اسم اشارة الخ) انظر
 ما وجه وجوب تقديم الخبر هنا ثم رأيت في الهمع الرابع ان يكون اسم اشارة
 ظرفا نحو تمز بدوهنا همرو ووجه تقديمه القياس على سائر الاشارات فانك تقول
 هذا زيد ولا تقول زيد هذا (قوله أي هيئته) أي من حيث كون المدلول معينان بان
 يدل القرينة عليه يتبعي الدال حيث بدأ باعتبار تعين المدلول لا باعتبار تعيينه في نفسه
 ولا باعتبار تعيينه لا ابتداءية أو الخبرية بدل ان يصح في الجواب بدنف تقدير زيد
 وقد يره وكما يأتي وبدليل مسألة الدوران المذكورة بعد أو يقال في مسألة
 الدوران ان التامين حاصل باعتبار قرينة كل واحد على حدثه تأمل (قوله أي غير
 ممنوع الخ) هذا غير لاثم اقول السارح واعلم ان حذف المبتدا الخ المقيد محل الجواز
 على مقابيل المنع والوجوب معا الا ان يقال ان قوله كما سلف أي في التفصيل بقوله
 كما تقول زيد في جواب الخ بقوله وهذا شر وع في بابه أي تفصيلا ولا ياتي تقديم
 القسمين اح الا في قوله وحذف ما يعلم جائز (قوله بوجوب حذف المبتدا) لم يدكره
 المصنف في التفصيل بل ذكره السارح في التنبيه الآتي (قوله والوجه اني لكن) أي
 فهو استثناء منقطع (قوله وهو مبني على ان كيف الخ) أي الذي هو فوالسبب ان
 والا خفش قوله وهذه عبارة بس اقول المصنف قوله انما اطرف بابه ليس معناها انما
 في محل نصب دائم على الظرفية المجازية كقولهم بل انما في تأويل ما يسمي ظرفا

وهو الجار والمحرور لانهما تفسر بقولك على أى حال لتكون سؤالا عن الاحوال
واستحسنه في المعنى وأيده وحينئذ تكون في محل رفع عند بس أيضاً وبتكون
تفسيرها المطابق للفظه في كيف أنت أصح أنت وفي كيف جاء زيد أراك كما جاء زيد
مثلا وحق الجواب صحيح أو سقيم ورأك بما أو ما شيا وبتكون تفسيرها بتوهم
على أى حال أو في أى حال وجوابها بنحو على خبر ليس بالنظر للفظه على قوله كما
توهم لما علمت من رجوعه الى الاول بل هو تفسير لهما قولاً واحداً اذ هي سؤال
عن الاحوال العامة ولذا قال الزمخشري انها سؤال تقوي بضم كلك فوضت
للمخاطب ان يجيب بما أراد بخلاف الهمزة فسؤال خصص أى عن وصف بخصوصه
فيخصر الجواب فيه كذا قال بعضهم عاز بالادغام بين وقوله وتكون تفسيرها المطابق
لفظه الخ) أى المطابق له من حيث الرفع أو التصبب والافليس في ذلك التفسير
تقوي بضم مخصوصه (قوله ونصب مع غيره) أما على الجار ككيف جاء زيد أو على
المفعول المطلق نحو كيف فعل بل أى أى فعل فله (قوله والمراد بالوصف عنها
الالفظ الخ) وعلى هذا يكون المقصود بذكر اوضاع في الجواب لفظه وهو لا يناسب
كلام المصنف اذا تدير على هذا نعته ذلك لا يزيد ذلك الا ان يقال التقدير زيد
ذلك على حذف مضاف أى نعت زيد تأمل (قوله ولعل كلام الشارح مبني على
هذا) أى فيصح تقييده حينئذ لعدم ورود هذه الجواب بينهم لانه لا حذف معها على
هذا القول (قوله لا يتوزان الخبر بالفاء الخ) بناء على ان هذين ثلاثه أمر خبر
وجواب الشرط محذوف وهذا مما لا داعي اليه به وهو جواب الشرط والشرط
وجوابه خبر المبتدأ وهي اربتم شككم في عدتهن ما هي (قوله لان المتقدم) يفتح
الهدال كالا يخفي (قوله ويكون العلم بالمحذوف الخ) أى واليرا والجواب منه لا يتقان
الا ان جعل قوله لا علم به علة لوجوب الحذف لانه والذي يخالف فيه المطلق المقيد
فيحتاج حينئذ لافروق بينهما ما بان الحذف في المطلق يقتضي تولاوي المقيد بالقرينة
الخارجية بخلاف جعله علة لاصل الحذف فان المطلق والمقيد مستويان فيه
فلا يراد ولا جواب على هذا والسبب الحفني جعل قوله لا علم به علة لاصل الحذف
وسد جوابها مبدءه علة لوجوبه ثم ذكر اليراد والجواب المقتضين ان قوله لا علم به علة
لوجوب الحذف مع انه معترف بانه علة لاصله فاختلف كلامه هذا موضع مراد الخشي
(قوله علة الحذف الخ) يصح جعله علة لقوله موقع مفرد أى عما كان الموقع للمفرد

لتقدم المعنى الذي كنى به عنه (قوله وان شئى على ووروده الخ) عبارة الحقيقى قوله
 لغيره بدلالة الحذف والمراد ان ذلك معلوم بمقتضى لولا اذهى دالة على امتناع لوجود
 والمندول على امتناعه هو الجواب وعلى وجوده هو البتة - فاذا قيل لولا لزيد
 لا كرميتك علم ان وجوده يمنع من الاكرام فصح الحذف انعين المحذوف وما
 ذكرناه سقط ما قبل ان العلة موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة
 الحجازية عليه لان علم ذلك من القرينة لا من مقتضى لولا قوله وسد جوابها
 مسد علة لوجوب الحذف أى فيكون عوضا عنه ولا يجمع بين العوض والمعووض اه
 فانت تراه موافقا في التعليق والابراد الذى اوردناه انما اوردته على صحة الحذف
 أى ان القرينة الدالة على السكون المقيد لا تكفى في حذفه فلا يصح حذفه لانها
 ليست بمقتضى لولا والمحشى رحمه الله فهم منه حذف لاف ذلك حيث جعله محط
 الاشكال مع ان الحذف غير واجب ورتب عليه ثم دفع الاحتياج اليه مما يجعل
 له علم بدلالة الحذف وقوله وهو - مذا قال سم الخ عبارة سم ليست نصا في دعوها بل
 يمكن ان المراد منها ما قرره الحقيقى وقوله نعم قد يقال الخ هذا لا يقال على عبارة
 الحقيقى حتى يحتاج لجوابه المستعان في صحته بالله اذ لا حذف على عبارته حتى يكون
 واجبا أو غير واجب اه - شيخنا المكنى يدعى الحقيقى بناء على هذا الفهم ان عدم
 كفاية القرينة في صحة الحذف لا يقتضيه عقل ولا تدل مع مخالفتها لانتظار
 والمنصوص عليه فاظهر ما فهمه المحشى منه وتقدم بيانه فتأمل (قوله تحكم
 عنوع اذ دلالة لولا اتم لانها مغيرة معنى الكلام عن أصله بافادة التعليق وتجاه
 جواب الالاجلها اه - شدينا (قوله وهو مذا قال سم الخ) أى ولا جل لزوم التحكم
 على الشق الثاني قل سم الخ أى جعل المعتبر الدالة من الكلام وذلك صادق
 بالدلالة من نفس لولا ومن غيرها من أجزاء الكلام فهم ما على حد سواء في اقتضاء
 وجوب الحذف وجعل المنفى القرينة الخارجية عن الكلام رأسا فقط ولو كان
 المعتبر في الدلالة لولا دون غيرها من أجزاء الكلام لقال مدلول عليه من لولا لان
 خارج عنها حتى يصدق الخارج غيرها من أجزاء الكلام وبالقرينة الخارجية
 عن الكلام رأسا (قوله اللهم الآن يجمع الخ) استعان في هذا الجواب بالله
 دعوى لانه يقال عليه ما وجه المنع فان كان قيام القرينة مقامه فكأنها العادة
 فلا بد الجواب بخلاف لولا فانها لا تقوم مقامه ولا تستدسه - لضعفها عن أداء

معناها أو اقيام مقامه في الدلالة على المعنى وردان هذا ليس معنى السد بل معناه ما يأتي له إلا أن يمنع الحصر في المعنى الآتي اه شيخنا (قوله فان قلت الخ) هذا مني على رجوع ضمير عسكه لكل غضب ولك ارجاعه لما رجوع اليه ضمير منه والراد بسيلانه على هذا اخرجهم من الغملا الاذابة تدبر (قوله لسال منه) أي من الغملا على الارض (قوله فالن في سيلان خاص) وهو سيلان من الغملا على الارض واما المثبت أو لا بقوله يذيب فهو سيلانه وتبعه في نفسه داخل الغملا للارعب والفرع من هذا السيف المدوح (قوله ورد بأنه يؤدي الخ) هذا لا ينهم مع جزمهم بأن ما هنا مروى بالمعنى اقيام الدليل عندهم على ذلك انما التناقض ما بعده ولذلك اقتصر عليه الحقتى اه شيخنا (قوله ورده شيخنا الخ) هذا ظاهر لان ابا حيان أسقط الاستدلال بمجرد الاحتمال ولا يلائم ما نحن فيه من الجزم بالرواية بالمعنى اه شيخنا (قوله في غير ما لم يدون المواب) حذف غير بقرينة قوله امامادون وبعد ذلك فقد يتوقف في عدم جواز الرواية بالمعنى ان بعد المصدر الاول ويمكن جملة على ما اذا نقل ديوانا كصحح البخاري وكتبه بالمعنى وترك الغاظة اه شيخنا الباجوري وهو شامل لما اذا لم ينسبه لصاحب الديوان مع بيان انه مروى بالمعنى ولما اذا نسب له أو لم يبين انه بالمعنى والاولى يتوقف في عدم جوازها واصل وجه المنع في الاخيرة اللبس بتبادر خلاف الواقع ووجه المنع في الصورتين المتباقتين ظاهر لكنه ليس خاصا بالاحاديث فانظروا ان مراد ابن خلدون ان المصدر الاول تجوزها هو الرواية بالمعنى مع عدم التنبيه على انها بالمعنى وذلك لعدم تدوين الكتب الواجب العسر نقل الالفاظ بعينها وامان بعده فلا تجوز له الرواية بالمعنى مع عدم التنبيه على انها بالمعنى وذلك لتدوين الكتب فلا يسر نقل الالفاظ بعينها واما الرواية بالمعنى مع التنبيه على انها بالمعنى فانظروا انه لا خلاف في جوازها تدبر (قوله

كقول زهير) أي وقواها

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لخرج من هذا السر برجوانيه
 وقول الزبير بن العوام في زوجته أسماء وكان ضربا للنساء
 ولولا بنوها حواها لخطبها * كخطبة عصفوره ولم أتعثم
 وقول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
 ولولا الشعر بالعلاء يزرى * لكانت اليوم أشعر من ابويد

والذي عليه القول ان الثاني من القرب العرياء فصيح حينئذ ان يستدل بكلامه في الحق (قوله ولا زهير حقا في الخ) تمامه * ولم أكن جائحا للسلام ان جنحوا * (قوله وطء ما التزلزل الخ) هذا ظاهر في الآية لا فيما نحن فيه اذ عدم التزلزل لا يعقل في المعاني بل في المحسوسات الا ان يراد به معنى يناسب المعنى (قوله انما جاء من مادة الظهير) هذا مما لم في المثال لا في البيت لان يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضيهته بل ان اللقي يحصل ولو بعد حبر كما هو الموافق للواقع فالواو مع مدخول البيت للمعبدة أصلا فلأريد كل امرئ وقبول الموت يلتقيان بالفعل كانت الواو مع مدخولها ظاهرة في المعبدة فيكون ذكر الخبر شاذا قاله بعضهم (قوله بل يجوز ان الخ) بتوزيد وعجرو وأردت مقصرتان فانه يجوز حذفه اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على انهما لطيف معنى الاقتران ويجاز ذكره لان الواو مع مدخولها البتت ظاهرة فيه بخلاف قائمان مثلا لانهم دليله (قوله أو للفقول) نحو ضرب زيد قائما (قوله فيجب رفعه) اهل المراد انه لا يصح النصب مع الحذف فلا يسي في صحة النصب مع ذكره كما كان مع الظرف على الاحتمال الثاني في كلامه بل هو الاوفق بالمعنى اكرر ظاهر كلامهم عدم صحة النصب أصلا (قوله كما في قوله تعالى واد اقبل لهم الخ) أي حالهم المستقرة وشأنهم اللازم لهم انهم اذا حصل لهم ما ذكر في المستقبل فعلموا ما ذكر فيه أو انهم اذا حصل لهم ما ذكر في وقت متأخر عما ذكر (قوله ليكن الظاهر عندي الخ) قيل لينظر ما معنى البيت على كل فان مقتضى مقابلة خبر بشر والرضى بالغضب ان يقول وشرفي منه الخ اه وقد يقال المعنى اقترابي الذي هو الخبر حاصل اذا كان راضيا وعدى الذي هو الشر الذي اذا كان غضبانا فاعل التفضيل على غير ايه أو هما صفتان مشهتان وعلى كل فالإضافة من إضافة الضمعة للموصوف أو المعنى أحسن أفراد قري حاصل اذا كان راضيا أو الحسن اذا كان غير راضٍ ونظير ذلك يقال في لسطر الثاني فقصد بالسطر الاول بيان أحوال القرب كما قصد بالثاني بيان أحوال البغد وعليه فاعل التفضيل على باه والاقتراب هو امتثال الواو واجتناب التواهي والبغد عدم ذلك وكل قدي به به رضى وقد به به غضب ومبني القيل ان افعال فهم ما على غير باه أو ضفة مشهورة والإضافة على معنى من وان الاقتراب لا يكون خيرا الا في حال الرضى وما كان منه في حال الغضب لا يكون الا شرا (قوله وفيه ان الفصل الخ) أي

فكان الاولى التعديل بأنه لا يصح الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله (قوله بقوات
 المعنى الخ) أى ان الحصر المخصوص وهو حصر المبتدأ في الخبر المقيمه بالحال فأت
 على كلام الكوفيين بل الحاصل على رأيهم حصر آخر وهو حصر المبتدأ المقيد بالحال
 في الخبر وليس مراده انه على كلام الكوفيين لا حصر أصلا كيف وطريقه موجودة
 (قوله في كونه حال الاساءة) أى في حصوله حال الاساءة وهذا من المحشى بانحصر
 للمرافة أو جرى على ان محط الحصر قيد الخبر الذي هو الحال فلا يقال كان الواجب
 أن يقول في حصوله في وقت وجود العبد في حالة الاساءة تأمل (قوله ونحن وجه افتادة
 الخ) هذا الوجه لا يظهر الا اذا كان المصدر مضافا وهو غير لازم كما تقدم للمحشى فيكون
 الاعتراض عليهم بقوات المعنى المقصود انما هو بالنسبة لبعض التراكيب والوجه
 العام أن يقال ان الحال على غير رأيهم قيد للحكم والقيد بقيد الحصر واما على رأيهم
 فلا يكون قيد للحكم بل هو من عنوان المبتدأ والحكم على خاص لا ينافيه على غيره
 اه شيخنا وفيه ان ذلك في خاص بنفسه نحو زيد قائم لا في خاص بقيد زيد عليه
 نحو الحيوان الناطق انسان فانه مقيدان غير الناطق ليس بانسان مع ان الناطق
 قيد للمحكوم عليه وما نحن فيه من قبيل الثاني (قوله الاضافة لليان الخ) لم يذ كر
 احتمال التنوين نظير ما تقدم لأنه عليه يتبادران ذي صفة الضمير مع انه معرفة
 والمنعوت نسكرة وان كان يحتمل البدائية (قوله وجب النصب وذكرا الخبر) فيه ان
 شروط المسئلة السابقة بوجوده فكان الواجب حذف الخبر لا ذكره ويرثه
 بحث المحشى في القيل الآتي (قوله أو ضرب به شديدا) أى على كلام الاخفش وفيه ان
 هذا لا يناسب الغرض من قصد جعله خلافا من ضمير معول المصدر المستتر في الخبر
 اذا الضمير المستتر في الخبر هو الضمير في كان تأمل (قوله وذكرا الخبر) فيه ما مر (قوله
 أى في زيد قائما الخ) اما في حكمك مسمطا فلا مانع من تقدير حاصل اذا كان مسمطا
 (قوله على غير القول الخ) خبرا التقدير وغير ذلك القول هو القول بانها حرفة أو
 طرف زمان فظاهره انه يقدر ذلك على القول بانها طرف زمان ولا يجعل هي خبرا
 الا لا يلزم الاخبار بالزمان عن الجنة (قوله اذا كان الجرور ضمير المحاسب) هذا
 التقييد والتعليل بعد انما يجريان فيما اذا كان الجرور مبنيا للجهول وكان المصدر
 نائبا عن فعل المحاسب نحو سمعته قبالات أى اسقى بالله لك يازيدا ما اذا كان مبنيا
 للقاعل نحو سمعته أى اسقى بالله لك يا الله اوسقى الله لك يا الله فلا يظهر التعويل

فيه بما ذكره ولا يحتاج للتقييد المذكور وكذا اذا كان مبنيا للمفعول وكان المصدر
 نائبا عن فعل الغائب نحو سقيالك بمعنى سقالك الله وحاصل المقام انه لم يجعل الجار
 والمجرور متعلقا بالمصدر المذكور في صورة بيان المفعول لامتناع خطابين لاثنتين
 في جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن فعل المخاطب وكان
 المجرور ضمير المخاطب فان تاب عن غير فعل المخاطب كسقيالك أي سقالك الله
 وشكرالك أي شكرك الله أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيالزيد
 أي سقي بالله زيدا كانت اللام لتقوية العامر ومدخولها مع مولا للمصدر وفي
 صورة بيان الفاعل لان الفاعل لا يجرب باللام وأيضا فاعل فعل الامر لو احدا لا يكون
 بارزا ولا اسماطا ظاهرا فكذا المصدر النائب عنه ان كان نائبا عنه هذا ان جعل
 المجرور فاعلا للمصدر فان جعل تأكيدها مع الاستترفيه فلا يصح أيضا لان المؤكد
 لا يجرب باللام ولا يفرق في مابين الفاعل بين أن يكون ضمير خطاب أو اسماطا ظاهرا
 ولا بين كون المصدر فيه نائبا عن فعل المخاطب أو غيره لعموم العلة وهذا تعلم مافي
 تحقيقه رحمه الله اه شيخنا يتصرف (قوله وقيل للاشعار الخ) وجهه ان تغيير اللفظ
 بالحذف علامة على تغيير المعنى من صفة الخبرية الى صفة الانشائية وفي الجاهلي
 وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو غير ذلك
 فلوظهر المبتدأ المتيقن بذلك اه وحاصله انه صفة لما قبله في المعنى لسكونه قطع عنه
 وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الافتتان وتغيير الاعراب المألوف زيادة
 تنبيه ونحوه للسامع على الاسفاء اليه لتوجيه الخواطر الى الحوادث وذلك
 لشدة الاهتمام بالمدح أو الذم وكان القاطع لا يوصف أراد ان هذا الوصف
 امتاز من بين الصفات بالمدح أو الذم أو الترجيح ولو ذكر المبتدأ المتيقن في صورة
 الوصف فلم يتيقن انه في الاصل وصف ثم غير فلا يطاب نكتة التقيير (قوله وسده
 سده) تقدم له ان وجوب حذف المبتدأ لا يشترط فيه سد شيء مسده (قوله وموهمة
 امره تعرفه) هذا انما يظهر لكل الظهور اذا جعل حنانا من كلام الشاعر وقدر
 المبتدأ اللفظ وقوله امثلا وأما لو جعل من كلامها وقد المبتدأ اللفظ أمرى كما فعل
 الشاعر فلا (قوله بنية قواي الخ) قبله

وبت كنوم الذئب في ذي حفيظة * أكلت طعما مادونه وهو جائع
 (قوله فيخرج هذا المثال) أي فانه يصدق فيه ان يقال بعضه أسودو بعضه أبيض

بخلاف الزمان حلولها من (قوله تقول البعض الخ) عبارة قوله وان بتوسط الخ أي
 وان يتقدم على المبتدأ كما قال بعضهم ولا وجه له اه فتوله ولا وجه له ان كان
 مراده انه لا وجه لاستدلال بعضهم بامتناع ان يتقدما كما هو المتبادر من العبارة
 كان كلامه مسموعا ذلا وجه لهذا الاستدلال لان امتناع تقدمهما لا يدل على
 وحدة كما لا يدل على تعدد وان كان مراده انه لا وجه لهذا الحكم وان كان متولا
 عن الاكثر الذي عبر عنه بالبعض اذا لاكثر بعض كان مسموعا أيضا ولا يرفع
 الا ببيان الوجه ولم يبينه المحشي ولما ان تقول في بيانه هو جار مجرى الأمثال فلا يغير
 عما ورد وقد فهم المحشي ان مراده انه كره هذا الحكم الذي قاله بعضهم بأنه غير
 ثابت فرد عليه بنقله عن الاكثر تأمل اه شيخنا بتصرف (قوله في دارة) لا حاجة
 اليه لا غناء ضمير صار به عنه (قوله وفيه بحث أيدته الخ) عبارة فهم او هذا الذي
 ذكرته من كون دخول الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم وهو مسلم ان كان العبرة عند
 تعدد الصفة بالصفة الاولى والا فلا يدل يكون من الكثير لان المبتدأ مضاف الى
 موصوف بفعل صالح للشرطية فهو ولا يبدأ فاشبه اسم الشرط في العموم
 واستقبال معنى ما بعده اه وفيه انه ليس مشبها لاسم الشرط عندهم ولو نظر
 للصفة الثانية لما سياتي له عند قول الشارح فلو عدم العموم من ان معنى عدم
 العموم عندهم تقييد الصفة أو الصفة أو الموصوف نحو كل رجل كريم يأتي له
 درهم فكل أمر ذي مال لا يبدأ فيه بمنزلة كل رجل كريم يأتي فاما عليه على
 القليل لفقده الشرط ولا يدار الامر حينئذ على تزييد العبرة فالحديث لا يتأتى
 اجراؤه على الكثير على طريقته نعم على محتمه الآتي يكون من الكثير على أحد
 تزييد العبرة وسباني ما فيه فتأمل اه شيخنا (قوله اما بتقييد الصفة الخ) الظاهر
 ان مثل هذا التقييد ما اذا اريد بالوصول أو الموصوف معهوده من أو الجنس
 واشترط العموم انما هو نحو ان يدخل في الاغلب كما في عبد الغفور حيث قال في
 قوله تعالى قل ان الموت الذي تقررون منه الخ ما ملخصه ان قيل الوصول ايض عام اذا
 لا يريد ان كل موت تفرون منه بل كما اذرب موت فرمته الشخص فما لا فاه كالوت
 بالقتل فالمراد الجنس وهو أمر متعين لا عموم فيه ولا اها موصحة دخول الفاء مبنية
 على للعموم الذي هو وجه الشبه باسماء الشرط فحينئذ تكون فاه ملاءمة لهم
 زائدة كاذب اليه الاخض من جوارز يادتها في جميع خبر المبتدأ قلنا قال الشيخ

الرضى لا يجب العموم في الموصول نعم الاغاب العموم اه وفيه في موضع آخر
 جواز كون الصلة أو الصفة ماضية أو بديهم المضى لكانه ذليل (قوله لا وجه لارادة
 الى ان قال لانها توضح الخ) لا بل فان تقييد فعل الشرط لا يخرج اسم الشرط عن
 عمومه فمضى من يفهم في المسجد ان يقم في المسجد شخص فمضى على عمومه
 الاصل في بخلاف الذي يقوم في المسجد فان تقييد الفعل يخرج الموصول عن
 عمومه لان الصلة لبيان الموصول فذكر التقييد بعد الصلة العامة بدون هذا
 التقييد يدل على اعراض عن اعتبار عموم الموصول فنبت في المشابهة باسم الشرط اه
 شيخنا (قوله زال شبه المبتدأ الخ) الاول اضعف شبه المبتدأ الخ (قوله بخلاف
 بقية اخوات ان الخ) أى كهل وليت فأنما ما يخرج ان الكلام من الخبر يه الى
 الانشائية (قوله يم جميع مدلولان اخواتها) أى حتى ليس (قوله لا فيل) أى
 والغائب في المضموم فعيل فلا يرد كمل بالضم فهو كامل وقد يقال ان كمل اسم فاعل
 كمل بالفتح أو بالكسر (قوله كالزم التصدير) أى كاسم الشرط والاستفهام
 ودخول تحت الكاف أيمن في التسميه على جواز جعله مبتدأ أو خبراً أماعلى انه
 لا يكون الا مبتدأ فهو داخل في قوله وما لا يتصرف (قوله لا ضمير الشأن) نحو كلن
 الثامن وهذا ان (قوله كالمخبر عنه دخل) تحت الكاف بقية الصور المتقدمة لحذف
 المبتدأ وجوبا (قوله بأن يلزم الابتداء) ظاهر اذ عدم التصرف هنا - لا يلزمه
 للابتداء بان لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا ولا لزوم صبغة واحدة والا ووردن
 وما الموصولان فأنما لا يلزم الصبغة واحدة مع جواز دخول كل علمها ما (قوله
 كهلوي الخ) أى و بل للكافر واقل رجل يقول ذلك والله ذلك وما التجمية
 فان هذه الاشياء الخبرية المجرى الامثال لا تغير ودخل تحت الكاف أيضا ما يلزم
 الابتداء بغيره كمنحوب لولا واذا التجمية فأنما لا يصح ان غير المبتدأ (قوله ورد
 مذهبهم الخ) سياتى عنهم ان الخبر من منصوب على الحال والظاهر حال من الاسم
 وحينئذ يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها فاعمال في الحال كان
 والعامل في صاحب الخبر الذي صار الآن حالا ولا يسوغ لهم ان يقولوا ان العامل
 في الحال عامل في صاحبها التلا يلزم عمل الشيء في نفسه وهو باطل ولو اعترضه
 باعتبار كونه خبرا في نفسه باعتبار كونه حالا ويلزم عليه أيضا ان يكون الفعل
 مفعلا عن العمل رأسا وليس في معنى الحرف و ما يرد عليهم اتصال الضمير بها نحو

كان واخوانها

v قوله وليس في معنى
 الحرف احتراز عن
 ليس فأنما عمل
 لتكون بمعنى الحرف
 وفي العبارة تورية
 اه منه

كانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء لا يتصل الابعام له (قوله يناقض آخر الكلام
 أوله) أي لان أوله يفيد الحصول في الماضي وآخره يفيد الحصول في الحال ان اعتبر
 زمن الطلب أو الحصول في المستقبل ان اعتبر زمن المطلوب ثم هذا اذا كان العالم
 الناقص فعلا ماضيا أما اذا كان مضارها فان أريده الاستقبال فلاننا في ان اعتبر
 زمن المطلوب فان اعتبر زمن الطلب فالتنا في حاصل وان أريده الحال جاء التنا في
 ان اعتبر زمن المطلوب ولاننا في ان اعتبر زمن الطلب نعم يلزم التسكرار لاستفادة
 الزمن مرتين فيستغنى عن الفعل الناقص اعلم الزمن من الخبر فاعل هذا هو السامع
 بالنسبة لما ذكره مقضى هذا أن لا يصح كون الخبر جملة مضارعية مع كون الناقص
 مضارعا أيضا للزوم التسكرار والاستغناء ان أريدهم - الحال أو الاستقبال
 الا ان يقال فيه الاجمال والتفصيل والتنا في ان أريده الحال من أحدهما
 والاستقبال من الآخر وكذا كونه جملة ماضوية والناقص ماضيا للزوم التسكرار
 والاستغناء الا ان يقال قد يكون الناقص مفيدا للتفاد وهذا كله في كل ما غيرها
 فيقال ان ليس لانتنا في ولا تسكرار في وقوع خبرها جملة طلبية لان زمن الحال
 المستفاد منها انما هو لانتنا في والزمن المستفاد من الخبر الذي هو الحال أو الاستقبال
 انما هو للطلب أو المطلوب على ان فيها فائدة افادة الانتفاء على أي حال وأما البقية
 المفيدة لحدث خاص كالتحول في صار والاستمرار في نحو ما زال وزمن خاص ما أخذ
 من المائدة كوقت الصباح في أصبح فلا يخفى عليك الكلام فيها الا ان يقال لعل
 المانع في غير كان أمر آخر ككون النبي لا يرتبط الا بالنسبة بالخبرية أو الحال
 عامها لانها أم الباب فليحرر (قوله والمتمنى بما) أي سواء كان مما يشترط فيه النبي
 وشبهه كزال أو لا أخذ اسماءه (قوله قد يكون جملة) أي ولو بسبب الظاهر كجملة
 المقول (قوله ومعنى كان) أي مع معهما (قوله خفية الفتح قد يقال) هو وان كان اخف
 من بقية الحركات لم يكن السكون أخف منه (قوله بل كان يلزم الخ) فيه انه لا يلزم لان
 القاب تصرف والحرف وشبهه كليس فانما اتسمه في الجمرد والمعنى من الصرف يرى
 (قوله بضم اللام) أي فهو من باب ظرف نقلت حركة الياء الى اللام بعد سلب حركتها
 فحذفت الياء لانتفاء الساكنين (قوله وحكى الفراء الخ) هذا ليدل لمساقلة الجمه ور
 من ان أصلها الكسر وقولهم لست بفتح اللام لا يدل لسكون أصل الياء الفتح ثم نقل
 للام لان فتح اللام أصلي لا منقول حتى يدل لذلك (قوله هو ضامن المصدر) أي مصدر

الافعال التامة كالسكون في كان وكلامساء الذي معناه الحصول في وقت المساء في
 أمسى والاصباح الذي معناه الحصول في وقت الصباح في أصبح وهكذا (قوله أو
 يحذف الخبر وحده) هذا هو المراد فكل كلام في حذف الاسم أو الخبر استقلا أو أما
 الحذف فيأذ كرفقنا مع حذف الفعل وتخصيص اسم الاستفهام بحذف الخبر لا وجه
 له لا يخيم حوز را في فتوان خير خير حذف الایم أيضا بل سياتي ان المطرد هو حذفه
 معها بخلاف حذف الخبر مع ما غانه غير نطرده كان الاولي بالاستفهام هو الاسم
 فتدبر (قوله خرج نحو ليس خلق الخ) الانسب أن يقول قوله وعند التقدير بمن
 الخ ومنه نحو ليس الخ والتقيد في ليس خلق الخ من خلق وفي الايوم يأتيهم من يأتيهم
 (قوله ويمكن أن يجاب الخ) أي اسكن حدث اخبارها لا بدله من زمن فحمل على
 الحسال لانه الاقرب (قوله احتراز عن زال) ما يجرى بزل هذا الى قوله ومصدر
 التماسي الزوال سياتي في أول تبين في شرح قول المصنف والنقص في فتى الخ فهو
 من باب تعجيل الفائدة بلا استحواج الى مراجعة الشارح فيما يأتي (قوله كما في البيت)
 فان المختار كونها فيه للدعاء لتاسب ما عطفها عليها ثم فرار من عطف الانشاء على
 الخبر (قوله ووجه الشبه) أي بين التثني وبين التثني والدعاء (قوله من باب سلب
 العموم الخ) وجه ذلك انه اذا جعل كل اسم ليس كان التقدير ليس كل ذي عفة الخ
 ينقل ذا غنى أي ينتفي عنه مصاحبة الغنى أي ليس كل ذي عفة الخ منتفعا عنه
 مصاحبة الغنى فهو من سلب العموم وتتقدم أداة التثني على أداته فيصدق بثبوت
 مصاحبة الغنى لبعض ذي العفة وان تفاوتها عن البعض الآخر مع ان المقصود محرم
 السلب أي المقصود ان انتفاء مصاحبة الغنى مني عن كل فرد من أفراد أصحاب
 العفة والمفيد لهذا المقصود أن يجعل كل اسم ينقل ويكون الكلام اثباتا مقبدا
 للمعنى الذي يقصد من عموم السلب وانما لم يكن على هذا من سلب العموم لان أداة
 العموم ليست بعد أداة التثني لان السابق حينئذ على أداة العموم انتفاء وفي التثني
 الذي هو اثبات فلم يتقدمه وان في قول المحشي والتصديق عموم السلب ليس معناه ان
 التركيب مع جعل كل اسم ينقل من عموم السلب بحيث يدخل في ضابطه بل معناه
 ما علمت اذ هو حينئذ من قبيل الاثبات لا من عموم السلب ولا من سلب العموم فتأمل
 (قوله وهم اخباران) واما محمد الله فهو متعلق بالاستمرار المفهوم من ابرح مع التثني
 (قوله فتذات ضمة الواو) أي لتدل بعد حذف عينه الساكنين على انها واو وانظر

لم جعل مفعولها مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفة الحمل
على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قلبيل في المضموم والمنكسر (قوله)
وانسها الخ) يفيد ان غيرهما مناسبة وهو كذلك بان يراد الكزيم على سبيل الجاز
الشبه به في كثرة الانتفاع وميل الطباع (قوله من المواخذات) اولها انه يفيد انه
ليس له معنى الا السكر يسم مع انه يطلق على غيره فانها انما يفيد ان صاحب القاعوس
اقصر على هذا المعنى وليس كذلك ثالثة ان قوله والمراد به الخ يفيد ان الغليظ
معنى مجازي وليس كذلك لكن هذا لازم للاول رابعها انه يفيد انه لا يصح ارادة
غيره وليس كذلك قول الشارح وفي الحد يمش الخ في المواهب اللدنية عن ابي
هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينا انا نائم رأيتني على
قليب وعلها ولو فترعت منها ماشاء الله ثم اخذها من ابي فحافة فترع منها ذنوبا
أو ذنوبين وفي ترعه ضعف والله يعفر له ثم استحالت غرابا فاحذها عمر بن الخطاب
فلم أر عبقر يا من الناس ينزع ترع ابن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن وقوله قلبيل
أي يترد ابن ابي فحافة هو أبو بكر وقوله وفي ترعه ضعف اخبار عن حاله في قصر مدة
خلافته وليس في قوله عليه الصلاة والسلام والله يعفر له تنقيص له ولا اشارته الى
وقوع ذنب وانما هي كلمة كلوا الخ ولو نساو بعتاد ونسا في الخساطيات وقوله فاحذها
عمر بن الخطاب الخ اشارة الى أن خلافة عمر تطول ويكثر انتفاع الناس بها ويتبع
بها دائرة الاسلام ويكثر بها الفتوحات وتغيب الامم سائر رندوين الدارين وقوله
عبقر يا عبقرى القوم سيدهم وكبيرهم وقوله حتى ضرب الناس بعطن أي
حتى أوفقوا ابلهم في العطن بفتح المهملة ثنين آخره نون ما حول البئر من مبارك الابل
وعادة العرب اعم يوردن الابل على الماء المرة بعد المرة فاذا شربت أولا آخرها
عن الحوض وأوتوها في العطن لترتج وتعود للشرب ثانيا (قوله مصدرا بكان) هو
بالهمزة تشديد التثنية كما في مثال الشارح وقوله ولو ار للعال) يتحمل ان صاحب
الحد يمش عاقبتهما في الايات قبل ويحمل ان في الكلام حذفا فانه بغيره سرت
مثلا فليحرر (قوله في الاستشهاد به نظر الخ أي في ذكر الخبر مضيا دليل على ان
اصح ليست هنا بمعنى صار وكذا يقال فيما بعد (قوله وهو كذلك على الصحيح) أي
لانه لا يبنى للمفعول الا الفاعل المتعدى أو مفعول الافعال لتناقضه وأوصافها غير
متعدية ومقابل الصحيح جواز بنائهما له لانها بنصها للخبر أشبهت الافعال

والاوصاف المتعدية فيحذف اسمها وعليه فلا يصح انه لا يقام خبرها مقامه لانه
 مستند اليه فلواقم لبقى المسند بتغير المسند اليه بل يقام الظرف أو الجار والمجرور
 لبقا منه فيقال لمكون فيه أو عندك قائما فان لم يكن هناك ظرف أو جار ومجرور
 فالنائب هو ضمير المصدر المفهوم منه نحو مكون قائما ولا يلزم عليه بقاء المسند بدون
 المسند اليه اسم الظرف أو الجار والمجرور أو ضمير المصدر منه وقال القراء يجوز
 اقامة خبرها مقام اسمها وبقاء المسند بدون المسند اليه لا يضرا ذلك كثيرا ما يحذف
 المسند اليه ويبقى المسند من غير اضافة شيء مثابه كما في صور حذف البتة ما مع بقاء
 الخبر ولا يرد عليه حصرهم النائب عن الفاعل في المفعول والمصدر والظرف
 لاحتمال انه لا يلزم ذلك أو يخصه بالفاء للاحتمال في بخلاف الشبيه به ومقتضى
 استناد القراء في عدم ضرب بقاء المسند بدون المسند اليه الى صور حذف البتة ما مع
 بقاء الخبر ان الاسم المحذوف هنا منظور اليه تقديرا كما انه منظور الى المتدا تقديرا في
 صور حذفه ولما منع ان يفرق بينهما تقديرا (قوله مع التمام الصحيح) أي تمام التصرف
 أو نه صانه (قوله ولي بالا قدمين اسوة) قال شيخنا نالي بأصحاب الصحيح ان ذلك لان
 شرا نقصها تقدم ما للظرفية المصدرية عليها ولا شك ان ذلك يوجب ان المقصود
 الحدث وهو الدواع لا الزمن لئلا يلزم ان لنزما زمانا هو المضاف فهي اذن لها اذا
 الشرط مجردة عن الزمان والاصل في الافعال الماضية فيؤدي في المعنى المراد ولا يوثق
 بمضارع الا لاختلاف الزمان ولا زمان هنا واستقبال الزمن أو مضيه مأخوذا من
 العامل فاذا قلت تركتلك مادمت عاصيا كان للمضى واذا قلت لا أكلمك مادمت
 عاصيا كما لمستقبل فهذا هو الموجب انهم مضارعها وهم هذا يندفع قوله لعدم
 ظهور الفرق نعم ما قرره في شأن المصدر متين اه وقوله لا يلزم ان للزمان الخ قد
 يقال ان زمان الفعل ملحوظ فيه ووجه كونه ظرفا للحدث فلوقصد من الفعل الحدث
 والزمان معا على هذا الوجه وأتى بما للظرفية المصدرية لم يلزم ان للزمان زمانا بل
 اللازم ان للحدث الواقع في زمن خاص زمن مطلق هين بذلك الخاص وقوله والاصل
 في الافعال الخ فيه ان اصلها على الاصح هو المضارع بنساء على ما هو التحقيق من
 اسبقته زمانا لانها الماضية كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالاً وبعده
 وجوده ماضيا ومقابله ان الاصل هو الماضي اسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه
 وهذا القائل فرض زمانى الفعلين في شيئين بخلاف الاول فانه فرض الزمنية في شيء

واحد فهو وأولى بالترجيح كما أفاده المحشى في باب المصدر وقوله ولا يؤتى بمضارع
 الا لا اختلاف الزمان لعل هذا المصدر مبنى على الاصل أو الغالب والا فقد يؤتى به
 لمجرد الحدوث كما قالوه في تسميع بالمعدي خير من أن نراه وهو ذاب يوم ينفع الصادقين
 صدقهم وبعده لم يسم ذلك كما يلزمه أن لا تدخل ما المصدرية على مضارع غير دام
 أيضا الوجود دليله فيه فلجوز (قوله بأن ذلك) أى المصدر المعتبر (قوله فلنأما
 كان المفتضى الخ) وقولهم المحذوف غير العلة كالأدم انما هو فى المحذوف لزوما
 كما فى نحو ويدوم (قوله كان منكم مبتدأ ناقصا) أى لانه اسم فاعل من انضط الذى
 هو فعل ناقص وأصله منضط كما يكسر الكاف لا اسم مفعول واللام يؤتى بالاسم لانه
 بمنزلة الفاعل يلزم حذفه ابتداء الوصف للمفعول ومثل هذا المثال ما كثر عمرو
 فائما (قوله فهل هو الخ) أى فهل ذلك المرفوع الساد مجموع الخ فيفيد ان جهات
 التبريد كلها مفروضة رفعها ولا يظهر الا لواعب المحل أو التقدير فحينئذ لا يرد
 ما أورد على الأول من اقامة مرفوع ومنه وجوب مقام مرفوع اذ لم يتم المجموع
 مرفوع ولا ما أورد على الثالث من أن الخبر منصوب فلا ينبغ عن مرفوع اذ هو
 مرفوع مجحولا أو تقديران حيث كونه سادسا والخبر ولا يصح قوله ولا يضر كونه
 منصوبا لانه ليس خبرا الخ ولا منافاة ذلك بقولهم ويغنى عن الخبر مرفوع وصف
 لان ذلك مرفوع كما هو الغرض نعم لو قال بدل قوله والى مرفوع الخ والى ما يبدع
 الخبر يدون ذكر مرفوع بما صح وانظر هل عبارة الخ لى كذا أو الشخ كساها
 من الخلال الخلال اه شخنا وقد يقال المقصود من قوله فهل هو المجموع الخ سبب
 ما يحتمل له المرفوع الساد عن الخبر وتوسيع الدائرة فيه ليبين بطلان كل
 احتمال وائس المراد ان هذه الاحتمالات مذاهب للناس ثم الرد عليهم بما ذكر
 فكلام المحشى مستقيم نعم ما ذكره شخنا يصلح جوابا عن الايراد ان سلم والا
 فيمكن المتبع بأن المتبادر من قولهم يغنى عن الخبر مرفوع وصف ان المرفوع
 بالوصف الثابت رفعه أولا بقطع النظر عن السد والنيابة عن الخبر يغنى عن الخبر
 ويسد مسنده لا ان المرفوع ولو من حيث السد والنيابة عن الخبر يغنى عن الخبر
 فافهم والذي استظهره الغني عن ان الخبر من حيث الابتداء مه در خبرها مضافا
 لاسمها ملاحقها يغنى عن الخبر مرفوع وصف اذ مرفوع الوصف هو ذلك
 المصدر (قوله يلزم على الاعراب الاول الفصل الخ) لكن سله كون العامل

في هذا العامل والاجنبي واحد وهو دام (قوله ان كان المراد من نفى الخلاف الخ)
 أي وان كان المراد من الجواز على خلاف ما يتبادر لان الذي صرح بالجواز انما
 هو المصنف والشارح انما ذكر الاجماع عليه ونفى الخلاف فيه لم يرد ان المثبت
 لتخلاف مقدم على الثاني (قوله فلا ينبغي اعتبارها) أي كقائل
 وليس كل خلاف جاء معتبرا * الا خلاف له حظ من النظر
 (قوله وأجاب سم بأن مراد الشارح الخ) يؤيد ان مراده ذلك تعليقه بقوله لما عرفت
 أي من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولزوم ما ذكر انما يكون اذا آخر
 الخبر وينبغي عنه تقدمه على التامخ كما يتبين عند توسطه (قوله الصواب الجواز في
 مثل هذا الخ) وعليه فقول الشارح في تعليقه لما عرفت، أي في شرح قوله كذا اذا عاد
 الخ لا يصلح تعليلا للنع لان ما عرف فيما سبق يدل على الجواز لا على المنع وجعل من لا
 يسم وكأشاره الخفني وفي اسم على التمسك ان المنع مبني على قول الكوفيين لان
 المتقدم في الرتبة هو المضاف فقط وان يرد بان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد
 فاذا كان المضاف حقه التقديم كان المضاف اليه كذلك وعلى كلام الكوفيين يحتمل
 الشرح (قوله وقد نقل الخلاف سم عبارته) أي منع كل النجاة أو العرب - سبق خبر
 دام عليها أو يصدق كلامه بشيئين ان يسبق ما المقرونة بدام نحو قائما مادام زيد
 وان يسبق دام ويتأخر عن ما نحو قائما مادام زيد وفي هذا خلاف وان أشعر كلامه بأنه
 متفق عليه اه بخرقوه (قوله بحمل الاجماع الخ) جواب عن اعترض سم الغزي
 (قوله كان) أي نحو يعجبني ان تضمر زيدا (قوله تو كيد لما قبله) وفيه أيضا الإشارة
 الى أن ما تلزم صدر جملتها أبدا (قوله المجيز تقديم المفعول) أي دون العامل وهذا
 هو محل الاختصاص بالبصر بين (قوله من قوله سابقا وكلاهما الخ) أي ومن قوله
 سابقا ووافق ابن كيسان الخ فكان المناسب للتعني أن يزيد لفظ الى آخره (قوله
 جاز بالانبع) تقدم انه اذا جعل عن آلهتي متعاقبا راغب الواقع خبرا مقدماع ان
 في قوله تعالى اراغب أنت عن آلوتي لزم الفصل بالاجنبي وهو متبوع وهو منافي
 لهذا اذا المفعول في الآية جار ومجرور الا ان يكون ما هنا طرفة غير مقدم (قوله
 حال) أي من ضمير ياتهم العائد على العذاب (قوله وؤسمة) أي اهدم فهمها من
 العامل والمصاحب (قوله مؤكدة) منشأه ان عذاب الكفار دائم بقربسنة الآيات
 الدالة على ذلك وفيه ان هذا غير معتبر (قوله معارضة) أي اقامة دلائل ينتج نقبض

ما أنتجه دليل المستدل فن قال بالجواز استدل بتقديم المعلوم فيقال له هنا الدليل
 ينتج عدم الجواز وهو القياس الأولوى على عسى (قوله اما هي فتدل على حدث الخ)
 الضمير راجع للافعال الناقصة لا لخصوص كان ويدل له ما بعده وهذا مخالف لما
 نقله من الرضى في الرسالة البيانية وبعبارة فيها قال أى الرضى ما ملخصه كان
 في نحو كان زيدا قائما يدل على السكون المطلق وخبره على السكون المخصوص وهو
 حصول القيام فجى أو لا بالدال على حصول ما تم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانت
 قلت حصول شئ لزىد ثم قلت حصول القيام وانما اوردته مطاق الحصولى أو لا ثم
 خصوه ثانيا لان الاجمال ثم التفصيل أرفع في التعيين ولو قلت قام زيد لم تحصل
 هذه الفائدة ولو قلت زيد قائم لم تحصل الدلالة على زمن القيام فكان يدل على
 حدث مطلق تقييده في خبرها وخبرها على زمن مطابق تقييده في كان لكن دلالة
 كان على الحدث المطلق وضعية ودلالة الخبر على الزمن المطلق عقلية واما سائر
 الافعال الناقصة فخصوصا الدال على الانتقال وأصبح الدليل على السكون في الصبح
 وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانقضاء فدلتها على حدث لا يدل
 عليه الخبر في غاية الظهور اذ كانت تراها انما جعل الحدث المطلق المقيد بالخبر
 في خصوص كان وعلى هذا فلا يصح تعليل نفسه بتجردها عن الحدث المقيد
 في الجميع وقد يقال مراده بما نقله هنا ان كان وأخواتها تدل على حدث
 مطلق بالنسبة للخبر فصار يدل على تحول شئ ما وتقييده بالقيام مأخوذا من الخبر
 في نحو صار زيدا قائما وما زال يدل على استمرار شئ ما وتقييده بالقيام مأخوذا من
 الخبر في نحو ما زال زيدا قائما وبين حدثهما وحدث الخبر مهوم وخصوص وجهى
 وهكذا يقال في نظائره ما بخلاف حدث كان وحدث خبرها فان بينهما محوما
 وخصوصا مطلقا وبما نقله في الرسالة البيانية ان الدال على الحدث العام على
 الاطلاق هو كان لا غير فلا تنافي بين النقلين (قوله ثم قال) أى صاحب القاموس
 وقوله عن ابن مالك أى ان ما تقدم من أرفقى بالفتح بمعنى كسر الخ منقول عن ابن
 مالك وقوله عزاء أى ابن مالك وقوله وهو صحيح الخ تأييد من صاحب القاموس لابن
 مالك وقوله في تغليب أى ابن مالك (قوله بجزئيات معناه) معنى كان التامة ثبت
 وثبوت كل شئ بحسبه فثابتا يعبر عنه بالازمية نحو كان الله ولا شئ معه وثابتا بحدث
 نحو قوله اذا كان الشئ مفادا فتوفى وثابتا بغير نحو قوله تعالى وان كان ذوعرة أى

حضر وثارة بقدر نحو ما شاء الله كان أو يراد بها كقول نحو كفته أي كفته أو غزل نحو
 كنت انصرف أي غزته اه مدافعي نقلا عن شرح الجوامع ثم قال ومنه يعلم ان
 لا تنافي بين تفسير الأتيموري كان في الآية بحضر وتفسيره انصرف بحصل اه وقوله
 أو يراد بها كقول الخ يحتتمل ان هذا المعنى من جزئيات المعنى العام لا مقابل له كما
 فهذه المحشى (قوله وقال الراغب الخ) يرده ان الخبر لا يحذف في هذا الباب استقلالا
 كما مر امكن تقدم في المحشى ان بعض النحويين أجاز حذفه لقرينة الاختيار (قوله
 اسم ناهل من العور فيكون معناه الأخذ والمذهب أو المذهب أو المتلف (قوله
 متقاربان) يقال انفصل الخاتم من يدي أي انفصل وانفك الاسير أي خاص
 وتعارفهما ظاهر (قوله بجمعول غيره) أي غير ذلك المعمول لانه أجنبي بالسمية
 للمعمول الاول وان كان ذلك الغير معمولا لذلك العامل ويصير رجوع الضمير للعامل
 بل وبعبارته قوله بعد لان سبب المنع الخ والمراد بالمعمول في قوله لافصل بين العامل
 والمعمول المعمول الذي كالجزء كاسم كذا رفاعل جاء في المثال الآتي فلذلك جاز كان
 آ كذا زيد طعامك مع ان فيه الفصل بين العامل وهو آ كلا وبين المعمول وهو طعامك
 بجمعول غيره وهو زيد (قوله فلو قيل جاء الخ) مثله ما لو قيل جاء عمرا زيد يضرب (قوله
 فانه يجوز اجماعا لانه يقال العلة وهي الفصل بين العامل ومعموله بجمعول غيره
 موحودة فكيف يجوز اجماعا لانه قول الفصل حينئذ اتما هو بجمعول العامل
 الذي هو آ كلا وأما طعامك فهو من تمة آ كلا فليس منظر را اليه في الفصل ومن
 هنا ظهرت حكمة الابلاء تدبر (قوله فان ذكر بعده زيد الخ) هو بصورتيه جائز
 وكذا ان ذكر بعده آ كلا وقوله وان ذكر بعده طعامك الخ هو بصورتيه
 متمنع (قوله وقس على ذلك) أي فان قدمت زيدا فقيهه أيضا ستمت لانه اما ان يليه كان
 وحينئذ في تقدم آ كلا على طعامك أو يتأخر واما ان يليه آ كلا وحينئذ في تقدم
 كان على طعامك أو يتأخر واما ان يليه طعامك وحينئذ في تقدم كان على آ كلا
 أو يتأخر وكل هذه الصور السته جائزة لانه عند تقدم زيد يكون اسم كان
 مستترا فيها ولا يجوز ان يكون هو زيد المتقدم لما تقدم عن ابن هشام ان الاسم
 مشبه بالفاعل وحيث كان اسمها مستترا انتفت العلة كما تقدم في صدر المسئلة
 عن سم وان قدمت طعامك فقيهه أيضا ستمت لانه اما ان يليه كان وحينئذ في تقدم
 آ كلا على زيد أو يتأخر واما ان يليه آ كلا وحينئذ في تقدم زيد على كان

أو يتأخر واما ان يليه زيد وحينئذ في تقدم كان على آ كلا أو يتأخر وكل هذه
 الصور السبعة جائزة أيضا لتقدم معمول الخبر على كان فلا إلاء أصلا والضمير مستتر
 في كان في بعض هذه الصور ولما علمت وان قدمت آ كلا فبقية سبعة أيضا لانه إيمان
 يليه زيد وحينئذ في تقدم كان على طعامك أو تتأخر واسمها في هذين مستتر فلا
 امتناع واما ان ياء طعامك وحينئذ في تقدم كان على زيد ويكون اسمها أو تتأخر
 ويكون اسمها ضمير اسم مستتر فلا امتناع أيضا لفقده العلة واما ان يليه كان وحينئذ
 في تقدم زيد على طعامك فلا امتناع لفقده العلة أو يتأخر ويمتنع حينئذ لوجود العلة
 فظهر انه لا امتناع الا في ثلاث صور كما قاله المحشي رحمه الله وان دفع ما قبل لا يتقبل
 المنع بالصور الثلاث التي ذكرها المحشي الأخرى ان جميع صورته تدعى الاسم
 متوحد كما نقله المحشي عن ابن هشام وأثره وكذا غيرها اه نعم قد تزيد الصور على
 أربعة وعشرون ان اعتبر انه عند تقديم زيد على كان تارة يعتبر ان اسمها تارة
 يعتبر انه مبتدأ أو اسم مستتر تأمل (قوله وقبل واسطة) قال شيخنا انظره على هذا
 ما الحكيم في الضمير اه وقد يقال حكمه انه فاعل بهما فلا تكون ناقصة لما هو ظاهر
 ولا تامة لاحتمال اشتراط هذا العاقل في التامة ان تستغنى عن ذواتها وهذه لا تستغنى
 به لاحتياجها للفسر واستظهر بعض انه مبتدأ وكان الشايدية مفعلة (قوله مؤنث)
 عمدة فتحو هي الدنيا تقول على فيها * حذار حذار من بطشى وفتسكى
 (قوله مرجوح هنا) أي لان العطف ممكن من غير ضعف فلا يعدل عنه كما يأتي
 في قوله والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق (قوله وضعف قول كثير) عطف على ضعف
 قول الزخشرى وقوله اسم ان المفتوحة المحففة ضمير شان أي دائما وقوله فالاولى الخ
 أي الاولى في اسم ان المفتوحة المحففة وقوله ويؤيده أي يؤيده هذا الاولى (قوله وعلى
 الرفع محففة) أي اسمها ضمير المخاطب لضمير الشان (قوله فاسمها ضمير الشان)
 أي لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس
 وهو متمنع فيما يظهر كما مبتدأ والخبر ولم ار من ذكره هنا لكان سيأتي في أفعال
 المقاربة ما يؤيده كذا في بعض حواشي ابن عقيل (قوله خلاف الظاهر) يؤيد التقدير
 المذكور والتصريح بالجهة في قوله وآخرون كذا قيل وفيه ان المتبادران من صفة
 لاخر لا خبر عنه واليه يشير ضمير المحشي فافهم (قوله لان مقتضى الخ) قد يقال يحتمل
 انهم اتفقوا على انها لا حدث لها وأتى بالرفع نظر المصرو ولا اسناد في الحقيقة

ولوى نحو كانوا كرام ور بما يؤيد ذلك انهم جعلوا امر فوهما في بعض الصور ضمير
 المصدريع ان هـ دلولة عين مدلولها الحدتي فكيف يند الشئ لنفسه وليس ذلك
 كضمير الضرب لان معناه أو وقع وان احتمل تأويل كان ثبتت والضمير بالحدوث
 تأمل اهـ شخنا (قوله وهو مبنى على ان الخ) هذا مع ما قبله يؤدي الى رد مذهب
 بذهاب المنادى في تقرير عبارة الشارح ان قوله وليس الخ منع اقوال المستشكل
 الزائد لا يعمل برسند القياس على الالقاء اهـ شخنا (قوله ليس كالزيادة أي لان الغاء
 العامل عدم عمله النصب وهذا الابق في اسناده للرفع فوع وأيضا العامل في الالقاء باق
 على معناه فهو محتاج اليه بخلاف الزائد (قوله فقيه استعاره تصر بحية تبعية الخ)
 يحتمل يقاؤه على حقيقة والمعنى ان ابست ما يلبسه الشباب وهو ما لها انى شباب
 (قوله مقلوب شمال) أي انه قدمت همزته (قوله الغمير ان لادنيا) أي في ابردها
 وادفاهم المراد بزيادة أصح وامسى عدم عملها الرفع والنصب وان كان المعنى
 عليهم لان المراد التبع من برد الدنيا في الصباح ومن دقتها في المساء على ما هو
 الظاهر وكان الظاهر ان المراد الاستقبال المأخوذ من تسكون في قولها أنت تسكون
 ما جد الخ (قوله أي باله) أي لما نمر عليه (قوله والغالب الخ) ومن غير الغالب قوله
 انطق بحق وان مستخر بما حسنا (قوله ولا يجوز الاحشف ولو عمرا) أي لان التمر
 اعتم من الحشف والذي في التصر يح ان أبا حيان شرط اندراج ما بعدهما فيما قبلها
 وانهم ردوا بقولهم الاحشف ولو عمرا و به تعلم ما في الحشفي قوله وانما كثر حذفها
 الخ) عبارة التصر يح مع المتن و به ثم ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من
 الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون
 بقية ادوات الشرط لان ان الى آخرهما (قوله قد يفسد) أي حيث قال
 وان صح ولم يقر وان ورداه شخنا (قوله مطاقا) أي لا بلفظ الناس مجزىون الخ
 ولا بلفظ المرع مجزى الخ (قوله أي بجنس عمله) هذا ظاهر لقولهم الجزاء من جنس
 العمل أي في مطلق الخبرية والشرية والمراد بجزائه بالجنس انه ان أنهم على
 شخص بشئ أنهم عليه بمثل ذلك الشئ أو عاقب شخصا بشئ يعاقب بمثل ذلك الشئ
 في الدنيا أو في الآخرة وفي بعض النسخ بسبب بدل بجنس (قوله لم يقدر كل التمامة
 الخ) عبارة الحففي انما لم يقدر كل التمامة ويستغنى عن تقدير الخبر لان تقدير
 التمامة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فرجح رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه

ولان التسمية قليلة الاستعمال ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف (قوله أى
ان كان قتل بسيف الخ) هذا الحل يقتضى ان اسم كان ليس عائداً على الجزر
المتقدم فخالف ما هو بصدره الا ان يقال انه حل معنى وأما حل الاعراب أى ان
كان أى ما قتل به بسيف والباء في بسيف أما زائدة أو للتصوير أو للإلبسة عن
الإلبسة العام للخاص اذا ما وقعت على آلة القتل أو الشيء نفسه به اللفظ فهو من
باب التجر يد أو يقال ان هو د على الجزر وفى حال نصب القرون بان قبله الجزر
لان التقدير حينئذ ان كان سيف الخ وهذا هو الظاهر وكذا يقال فيما بعد (قوله وقد
يدفع الخ) لا يقال الوجه الاول لا يلزم فيه تقدير الخبر جار أو مجرور بل يقدر فيه ان
كان عمله خبر فالاعتراض وارد على التقدير المذكور راعى الرفع وكون اسم كان
حينئذ نكرة وخبرها معرفة لا يضر لانه قول لا يصح لما فى التسهيل انه يجوز رفع
ماولى ان ان جنس مع كان المحذوفة تقدير فيه أرسعه أو نحو ذلك بما يسوغ جعله
خبراً وان خبر غير أى ان كان فى عمله خبر وان بسيف فبببب أى ان كان معه
سيف فان لم يحسن تعيين نصب ماولى بنحو ومررت برجل ان طوبى بلا وان قصر اه
وفى جمع الهوامع واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالعرفه الاسم والنكرة الخبر
ولا يعكس الا فى الشعر هذا مذموب الجمهور وروى ابن مالك العكس اختصاراً
بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة اه وبهذا تعلم وجه اقتضاهم على
التقدير المذكور (قوله فهذا أولى) أى لانه اذا ظم حرف انطفى احادى فقط وهو
المتنوين مقام الجملة بتماها فلان يقوم حرفه ثنائى انطفى خطى مقام الفعل
وحده أولى (قوله حرا) اسم جيب (قوله فيكون الكلام كناية الخ) ظاهره
رجوعه للاحتمال الا خبر ويدل له التعميل لىكن الظاهر ان الكتابة جارية فى جميع
الاحتمالات (قوله عانت فهم به) ملة ومثلاثة ومثناة آخرها) أى أنشدتم
واغنائهم وأكث منهم بكثره استضعافهم (قوله ومنه قلت وان) أى فى قوله
قالت بنات العم ياسلى (قوله بخمسة شروط) جعل مضارع كان من جملة الموضوع
فلم يرد منه الشروط (قوله والخامس ان يكون وسطاً لا وقتاً) أى لانها تزداد التون
فى حالة الوقف لان جزء الكلمة أولى من اجتلابها والسكت الواجبة فى الوقف
على ذى الحرفين كام يبع ولا تردى القرآن لان الوقف فيه على مرسوم الخط ولانه
لا يجتلب فيه هاء سكت غير ما ثبت فى الوصل نحو اقتده فكذا التون غير وقف فيه

على المكاف وقد يقال ان الشرط الرابع يعنى عن هذا الخامس بان يراد بقوله
 وقد واهيه متحرك أى نطق بالمتحرك بعده بلا فصل بشئ حتى سكتة التنفس (قوله
 وتكون يعج) مبتدأ خبره واحد وما عطف عليه (قوله بوار) ليست هذه الواو زائدة قبل
 هى أصلية تشبهه واو الحال يدل على هذا انه جعل زيادتها من جملة تأويل المانع
 (قوله بطلاناً) أى سواء كان الخبر جملة موجبة بالأمر لا فى ما كان أو ليس أو غيرهما
 (قوله يفتحون) بالحاء المهملة أى يعطون من نفعه من باب منعه أعطاه (قوله الشزر)
 بالزاي معناه نظراً لأعراض أو نظراً للغضب كما فى القاموس (قوله له متعلق بسابق
 وضهير راجع للفرق) الذى سبقه دمه (قوله يثنى) يفتح الياء (قوله والخبر محذوف)
 تقديره فى الاول معرضين مثلاً وفى الثانى صائحين أو باكين مثلاً ويعم فهم ما تقدير
 العام لعله والفاصلة بالحال بعده (قوله لغة تميم) أى لانها فى هذه اللغة حرف
 لا عمل له كذا فى شرح على باشا وظاهره الاطلاق فيشمل حال عدم الانتقاص
 والذى فى المعنى وغيره ان يبنى تميم مملوثة عند الانتقاص حملها على ما المهملة
 عندهم. طلقا كما حل أهل الحجاز ما على ليس فى الاعمال عند استيفاء شروطها
 حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء فيبلغ ذلك عيسى بن عمر التميمى فنأزعه فيه فقال له
 أبو عمرو نعمت وقد أدخل الناس أى ساروا اليلا والمرابو صفة بالاقصير ليس فى الارض
 تسمى الا وهو يرفع ولا يحجازى الا وهو نصب ثم وجهه أبو عمرو وخلف الاحمر وأبا
 محمد اليزيدى الى بعض الحجازيين وجهه ان بلقناه الرفيع فلم يفعل والى بعض
 التميميين وجهه ان بلقناه ان نصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبر بذلك عيسى وأبا عمرو
 فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ورمى به الى أبي عمرو وقال هولك بهذا فقت الناس
 (قوله لا ان تعريفه) أى الطبيب تعريف الجفنين أى فلا يضر وصفه بالا التى بمعنى
 غير الذى هو نكرة لا يتعرف بالاضافة (قوله لزم تقدم المستثنى الخ) أى وعمل ما قبل
 الا وهو تنبذ فيما به المستثنى وهو على الحذف لا يضر لان على الحذف حينئذ هو
 المستثنى عنه باعتبار أعم احوال ما فيه من الضمير وأيضاً سهل ذلك كون الاستثناء
 مؤخرارتبة عن المعمول (قوله أى فهمى تنتقل من مشقة الخ) فالمشقة الاولى حاصلة
 من عدم انفصالها عن الاعراب الخاص كالركوب عليها والمشقة الثانية حاصلة من
 اناختها مع حبسها عن المرعى والمشقة الثالثة حاصلة من الرمى بها الى بلد قمرأى
 خال من المرعى ويحتمل ان الرمى الى بلد قمرأوتها كما هو العادة فيما يموت من

فصل في مولولات
وان المشتمات بليس

الدواب من رميه في مكان ففر (قوله والثبت لامعمالها الخ) كل هذا لاجاجة اليه
اذ المنصوص عامه في كلام العرب وجود مرفوع ومنصوب بعدها واما العمل الذي
الكلام فيه اعنى كون المرفوع اسمها او المنصوب خبرها فليس منصوصا عليه والاملا
ساغ للكوفيين أن يقولوا ان المرفوع مبتدأ او المنصوب منصوب بتزج الحذف
في محل رفع بناء على ان المحل لا يختص بالبنيات أو مرفوع بتقدير ابناء على انه
يختص به فلا بد من القياس على ليس حتى يثبت مدعى البصر بين بيسان ذلك ان
ليس عاملة في المرفوع والمنصوب بعدها القيام الدليل على ذلك كقولهم اسمها
وخبرها ضمير متصلين والضمير لا يتصل الابعامه فالاول نحو زيد ليس بقائم
والثاني نحو القائم ليس زيد فقياس عامها هذه الحروف في هذا العمل اعنى كون
المرفوع اسمها او المنصوب خبرها يجامع النفي في كل وهذا ليس فيه قياس مع النص
ولا قياس في اللغة وهذا واضح من كلام الشارح (قوله فلا اعتراض) أى المبني على
ان التثب لا يحتمل هذه الحروف العمل المذكور قياسها على ليس بجامع المشابهة
في المعنى (قوله سا فط جدا) أى فلا يحتاج للجواب عنه باننا انسلم انه يتبع مطلقا انما
يتمتع في المدلولات لاف الاحكام كما في الحفي والمقصود بالحكم هنا نحو الرفع عطا
على المحل فيما لم يرد قياسا على ما ورد لا كما يكون كذا معمول لا كذا قياسا على كذا لما
علمت من أن ذلك ليس من قبيل القياس في اللغة أصلا (قوله وليس كذلك دليل
الخ) فيه ان ليس في حال انتقاض نفيها بالاداة على النفي بجورها وان انتقض
بالاقتباس معنى انتقاض نفيها انها لا تدل على النفي بل معناه ان نفيها كف عن
الخبر ولم يصل اليه بل هو واصل لغيره كما هو مقتضى الحصر من جميع النفي والانيات
وحيث ان لا مانع من كون العمل لاجل النفي على ان هذا كما مبني على ان القياس
قياس على لاقياس شبهه اه شجنا بزيادة (قوله لان الاول ان كان الخ) بقى عليه ان
المراد منه كونه زائدة والزائدة مبطلة للعمل وان توقف فيه فيما يأتي وسياتى بيانه
وحيث ان زيادة هذا الشرط في محلها (قوله نافذة مؤسفة) فذلك ما الثانية نفت
الخبر وما الاولى نفت ذلك النفي (قوله لان ايجاب البديل الخ) فيه نظر اذ النفي
في المثال اشئ المطاق والموجب الشئ المقيد اه شجنا (قوله جاء لرفع البديل الخ)
وكذلك يصح رفعه على انه خبره بتد المحذوف أى الا هوشى والأحينئذ بمعنى لكن
والحاصل ان هذا المثال يتم فيه اعمال ما مع نصب البديل لتلازم عمل

ما في الموجب اذ البدل على نية تكرار العامل اما الاعمال مع رفعه بوجهيه فحائز
 لفقد العلة وهذا هو الظاهر واما ما اقتضاه التعليل الاول من ان ابدال الموجب
 مانع من العمل مطلقا أى سواء رفع أم لا فغير مسلم (قوله فليتظر عبارة النكت)
 الامر الثاني ان ما المزيدة حكمها حكمها ان في اشتراط الخلو منها عند عامة النحويين
 وقد اورد هذا الشرط أبو حيان ~~ان~~ اجاب ابن هشام بأن الناظم اختار
 في شرح التمهيل عدم اشتراطه ولم يوافق الجهموعر على اشتراطه في شئ من كتبه
 وكذا لم يشترطه ابن هشام في الشذور ولا في شئ من كتبه بل نص في تعليقه على
 ارتضاء ما اختاره الناظم فقال انه يشهد له السماع والقياس اه وقوله يشهد له
 السماع قيل من ذلك

لا ينسك الاسي ناسيا فما * مامن حمام أحد معصما
 اه وفيه انه يحتمل ان ما في البيت نافية مؤكدة (قوله ان فلنا الخ) أى الذى هو أحد
 شقى النظر ووجه مقابله تبادل التوكيد لا اتحاد اللفظ فكانه لم يفصل اجنبى بخلاف
 ان فانها مغيرة فثبت لوحظت الزيادة فكانت فاصلة اه شيخنا (قوله خرج
 الانتقاض بغير) فيه نظر لان الخبر هو غير والمغيرة منفية فلا انتقاض الا انه
 لاحظ ان الخبر ما بعدها الكونها بمنزلة الا التى يتعين ملاحظة ما بعدها اذ هو الخبر
 صناعة وفي اقتضائه على اخراج الانتقاض بغير اشارة الى أن في مفهوم الا
 تفصيلا اذ الانتقاض بسبب الاتيان بما اخرى نافية مؤسفة كالانتقاض بالا كما
 تقدم له (قوله فصع انه الخ) اذ لو حمل على حركة افتك لم يصح كونه من باب اى
 فى التماز بل الآتى اذ حركة الفتحة لا تدور بل هو الذى يدور (قوله على) أى ابن أبى
 طالب (قوله فقول سيديه) مبتدأ خبره قوله بعد لا بد من تأويله وقوله مدهم الخ
 مقول القول وحاصل القصص ان سيديه قدم على البرامكة جمع برمكى نسبة
 لبرمك جد يحيى بن خالد وكان يحيى اذذاك وزيرا عند هارون الرشيد فدفن يحيى
 ابن خالد على الجمع بين سيديه والاسكافى فجعل لذلك يوما فلما حضر سيديه
 تقدم اليه القراء وخلف الاحرف سأله خلف عن مسألة فأجاب فيها فقال له اخطأت
 ثم سأله ثانية وثالثة وهو يحييه وهو يقول له اخطأت فقال هذا سوء أدب فأقبل عليه
 القراء فقال ان فى هذا الرجل معنى خلاقا حدة ومجبة فسأله القراء عن مسألة
 فأجابها فقال أعد النظر فقال لست اكله كما حتى يحضر صاحبكم فحضر الكافي

فقال له نسأني أو أسئلك فقال له سيئوبه سل أنت فسأله عن قول العرب كنت أظن
 ان العقر بأشد اسعة من الزبور فاذا هو هي فقال سيئوبه فاذا هو هي ولا يجوز
 فاذا هو اياها فقال السكاسي العرب نرفع وتنصب أي تأتي هي في زباياها وقيل ان
 السكاسي أوجب النصب فقال يحيى قد اختلفتما وإنما رئيسا بلديكاي يعني
 البصرة والكوفة فن يحكم بينكما فقال له السكاسي هذه العرب بيابك فيحضرون
 ويسألون فقال يحيى أنصفت فأحضر وافوا فقروا السكاسي فاعتم سيئوبه قيل
 وسبب علمه التي مات منها هذه القصة ويقال ان العرب ارشوا على ذلك أو انهم
 علموا منزلة السكاسي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول السكاسي ولم
 ينطقوا بالنصب وان سيئوبه قال يحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان أسنتهم لا تطوع
 به قال الزجاجي وقول يحيى أنصفت فيه أي انصاف في الرجوع الى أعراب وفدوا
 لحاجتهم وسيئوبه رجل غريب وأخصاه أهل البلاد والدولة وانما الحكم العارف
 بالفصح وغيره وقد لا يعرف الأعرابي الا لغة الشاذة اه وجواب سيئوبه هو الصحیح
 وأما فاذا هو اياها ان ثبت لخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن
 والنصب بلم والجر بعل وسيئوبه وأصحابه لا ينفقون لمثل ذلك وان تكلم به بعض
 العرب وقد ذكر في توجيهه أمره أحدها ان اذ اذ طرف فيه معني وجدت ورأيت
 فجازله ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعدة قال الزجاجي
 فاذا كالتعمية قيل لها طبري فقالت أنا جل قيل لها احمل فقالت أنا لما طرف كذلك اذا
 قيل لم نصبت الاسم الثاني قالت أنا معني وجدت قيل لها فانصبي الاسم الاول أيضا
 قالت أنا طرف مكان خبر عنه ثانيها من ضمير النصب وضع ضمير الرفع ثالثها انه
 مفعول به والاصل فاذا هو يساويها أو فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير
 رابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلبس لستها ثم حذف الفعل كما تقول مازيد
 الا تهرب الابل ثم حذف المضاف خامسها انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر
 المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير به نصب
 في اللفظ على الحال على سبيل التباينة وقد جمعها العلامة السيد محمد الجوهري في

قوله وفي ضمير النصب تاليا اذا * تعدد التوجيه فادر المناخذنا
 مفعولها أو نائب المرفوع * أو نصبه بفعله المقطوع
 أو انه مفعول فعل مطلقا * أو معرب حالا أنيب فارتقى

وفي المغني مناقشة في بعض هذه الواجه (قوله من لم يسمع. بقالة الكسائي)
 أي لإحتمال ان يخالف العربي اقلته وينطق بما قاله الكسائي لغرض في ذلك وقد
 وقع ذلك على ما تقدم (قوله رد بان المنصوص الخ) تبع في ذلك الدماني في
 شرح التسهيل والذي يؤخذ من كتاب سيبويه انه قليل لا يمنع كما يعلم بالوقوف
 عليه أفاده سدي محمد الجوهري (قوله مع ابن التعميم الخ) أي جعل قول المصنف
 وسبق شاملا لنفس الخبر وعموله (قوله وتأيد به بقية الخ) في التمسك
 وما صححاه أي ابن مالك وابن هشام من منع تقديم الخبر الظرفي واجازة تقدم معه
 الظرفي لا يكاد يعقل فان تقديم الممول فرع تقديم العامل بل لو عكس فصح الجواز
 في الخبر والمنع في معموله لكان اشبه بالصواب فان الممول قد يتبع حيث يجوز العامل
 ألا ترى ان معمول خبر كان لا يقدم على اسمها مع جواز تقديم الخبر عليه ثم رأيت ابن
 هشام قال في تعليقه في تقديم الخبر الظرفي مذهبان أحدهما الاعمال والظرف في
 موضع نصب وهو قول الجمهور وصححه العلم وابن عصفور والثاني الاهمال وهو في
 موضع رفع وهو قول الاخفش وصححه الناظم وابنه اه فاستفدنا من ذلك ان الجواز
 مذهب الجمهور وراه وقوله لا يكاد يعقل قال سم أقول بل هو معقول بوجه فرب لا
 الخبر معمول له او هي ضعيفة لا تعمل في المتقدم بخلاف معمول ليس معه ولا لها
 فلا يضر تقدمه واما قوله فان تقدم الممول فرع تقدم العامل فمنوع كايا وأطال
 في ذلك فليراجع (قوله وأنظر هل يجوز الخ) مقتضى القياس الجواز ولا يضر الفصل
 بينها وبين معمولها بالظرف لوقوع الفصل بينهما بمعمول الخبر الظرفي فهذا مثله
 (قوله ولا يكون بز يداني) لان نفي كان مثل ما رايش كما يأتي في قوله وبعده لا ونفي كان
 قد يجز (قوله بان تولوا وجودهم) كذا في التعرجم والمغني فلا وجه لتخطئة بعضهم
 (قوله أعطى الوصف ماله مفردا) أي ما يستحقه حال كونه مفردا عن السببي
 والاجنبي كاييس أو ما ز بد قائما ولا قاعدا والذي يستحقه في هذه الحالة النصب
 أو الجرح على التوهم كما أفاد ذلك بقوله في نصب الخ (قوله ورفع به السببي) عطف على
 أعطى (قوله أوجعلا) أي الوصف والسببي مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير وهو
 مقابل اعطاء ماله مفردا من نصبه أو جرحه على التوهم مع رفع السببي به وقوله ولك
 ان تجعل الخ احتمال ثالث في الوصف المذكور مع السببي في الوصف الوالي
 للعاطف بعد خبر ليس أو ماع السببي التالي له احتمالات ثلاثة والظاهر انه يجوز

كون الوصف معطوفا على خبر ليس والسببي معطوفا على الاسم فيكون من العطف
 على معمولي عامل واحد كما سيأتي فيما إذا أتى الوصف اجنبي وكذا يجوز جر الوصف
 بباء مقدرة عطا على خبر ليس المحرور بباء زائدة ورفع السببي عطا على الاسم
 (قوله وان تلاء اجنبي) أي تلاء الوصف الوالي للعاطف اجنبي قوله عطف به وليس
 الخ) واظهار جواز رفع الوصف على انه خبر مقدم والاجنبي مبتدأ مؤخر أو على انه
 مبتدأ والاجنبي مرفوعه أغنى عن الخبر لاعتمادها على النفي سواء جر خبر ليس بالباء
 أولا والعطف من عطف الجمل نعم يمنع جعل الوصف معطوفا على الخبر والاجنبي
 مرفوع به لئلا يلزم الاخبار عن اسم ليس الا ولعله هو اجنبي عنه (قوله وان جر)
 أي خبر ليس (قوله على الاصح) مقابله عدم جواز جر الوصف حذرا من العطف
 على معمولي عاملين ورد بيان الباء مقدرة في المعطوف وبالسماح كذا في الهمع (قوله
 جر الوصف) أي بالعطف على الخبر مع كون الاجنبي عطا على الاسم كما يدل له ما بعد
 (قوله لان جر المعطوف) بباء مقدرة فيه ان العامل في المعطوف هو العامل في
 المعطوف عليه فلامعنى هذا الا ان يقال معناه ان الوصف محرور بباء مقدرة
 وبجموع الجار والمجرور معطوف على المجموع الاوّل (قوله غير ان واخواتها)
 أي أخذنا من قول الشارح ونحوه في غير ذلك الخ (قوله وغير كذا الخ) أي لما سيأتي ان
 خبرها مضارع كذا قيل (قوله والعجل) بمعنى عجل فالعجل على هذا هو الاجتماع أي
 الزائد في شدة الحرص على الاكل وأما الذي عنده أصل الجشع فهو وأدون من
 العجل كأن يتطلع الى الاكل عند حضوره مثلا وإنما أوّل العجل بعجل ليطهر بذلك
 تعليل قوله لم أكن بأعجلهم إنما عجل فيه بمعنى عجل ولا يتقرر به المدح وقوله
 ولا بقاء أعجل الخ وجهه ان الأعجل على هذا الاجتماع أي زائد شدة الحرص في
 الاكل فيكون من عنده أصل الجشع هو العجل واستقامة التعليل بعبارة بارما يستفاد
 من المدح والسياق من ان أصل الجشع مذموم فمكون العجلة مذمومة فقد علمت
 من هذا ان محل الكلام بين التصريح والمخشي هو أعجل الثاني لا الاول لانه على
 غير بابه ولا بد (قوله وان أوهمته عبارته فيه ان) عبارة الشارح فيما هو أهم بشعر
 بذلك ما ذكره الشارح في التنبية الاول تأمل (قوله كان احتمال الظرفية هو
 الظاهر الخ) رتبته على ما قرره ولك ان تقول المعنى لا يتوقف على الظرفية ولا القلب
 اذا لزم جنس الخبر النافع الاعتبار أي ليس الخبر النافع الاعتبار المقصود دخيرا بعده

النار بل هو ما ليس بعده نار فالمقصود في اعادة النار عن جنس الخبر المعتبر يعني
 ان الخبر المعتبر ما لم يعقبه نار فتي قيد الخبر الاول بالنافع المعتبر به لم يتحجظ ظرفية
 ولا قلب واللام بمعن المعنى ولو بالظرفية والقلب فان عنوان الخبرية في الجزء الثاني
 يمتنع صحة الجنس مطلقا فظهر مالا يبد الحرفي تدبر اه شحنة الا ان يكون عنوان
 الخبرية في الجزء الثاني مباشرة أو مشا كانه في معنى عن تقييد الاسم به كونه نافعا
 معتبرا (قوله أنسب بالتمكرات) غير بأفضل التفضيل لتأني ذلك في نحو والمعرف بأل
 الجنسية . (قوله على معنى عملا) المناسب على معنى اعمالا الا ان يقال انه أقام اسم
 المصدر مقام المصدر وبعده انه أشار الى انه مفعول مطلق أمقدر أي فهمت عملا
 تأمل (قوله وفيه انالوسلطان الخ) هذا اراد على صاحب القيل بناء على زعمه تعين
 الشطر الثاني للاستشهاد والاقا شطر الثاني يأتي فيه الاحتمال (قوله ويشترط
 لا عمالات الخ) محصل ما أشير اليه انه يشترط لأعمال ما الشرط الاربعة
 المتقدمة ولأعمال لا ولا وان ما عدا الشرط الاول منها ولا يشترط غير ذلك في ان
 وتختص لا بتكبير مع موليها وان لا تكون لفي الجنس ناصا وتختص لا بتكبير
 ما ذكرنا لفعل من معه وانما اوكون مع موليها اعمى زمان وان يتحدف أحدهما
 بشرط لا تسمة ولا خمسة وأن ثلاثة (قوله بالنسبة الى معمول الخبر) مبني على
 ان عامل البذل هو عامل المبدل منه الا ان يقدر مضاف أي نظير الخبر (قوله وللهفة
 في بعض النسخ أو للهفة) أي انه هو الخبر وعليك متعلق بله في وهو صحيح أيضا (قوله
 أي أنتخزن عليك الخ) يحتمل انه رثاء أي أنتخزن عليك لاجل تخزن هذا الخائف
 الذي يطلب جوارك فلو كنت موجودا لجرته ويحتمل ان المقصود مدحه في حياته
 كأنه يقول أنا الآن خزين على قدك الذي يحصل في المستقبل لاجل تخزن الخائف
 الذي يطلب جوارك ولا يجرك ويحتمل انه نصيحة أي أنتخزن عليك لاجل تخزن
 الخائف الذي يطلب جوارك في الوقت الذي لا يمكنك فيه جوار فرجما أجرته فحصل لك
 ضمير من الإهداء ثم رأيت نقلا عن اليابدي انه من قصيد يبرئهم الشاعر منصور
 ابن زياد (قوله لزيادة المبالغة) أي المبالغة الزائدة على المبالغة المأخوذة من صبغة
 فعال لان المبالغة مفعول بالتشكيل فليست الاولى عين الثانية لا يقال صبغة فعال
 كما تصدق بالاقول تصدق بالا كثيرة فلا مانع من حملها على الاكثر فلم يبق شيء تريد به
 اناء على ما يستفاد من صبغة فعال لانه قول الاولى ان يخص كل من الناء

والصيغة بافراذ بقربة ان التأسيس خير من التأكييد وعلمين خير من علم
وانصراف فعال لا فرد الا كل محله مالم يكن هنالك شيء يدل على الكمال كالتاء
ويحتمل ان التاء للمبالغة التي هي بعينها مدلولة لصيغة فعال والتأكييد انما هو من
بجامعة التاء للصيغة فالتاء موضوعة باطلاق المبالغة وكل من المبالغة من فرد من
الافراد كما ان من جملة اصول المبالغة في نحو روايتك وطبقت لنا كيداً بـ لا
لعدم وضعها له ونظير ذلك زيد زيد قائم فان زيد الثاني ليس موضوعة للتأكييد بل
موضوعة للذات كالاول والتأكييد انما هو من الاجتماع وقوله هم القاء في نحو
علامة لتأكييد المبالغة لا يؤخذ نظاره من أنهم موضوعة لتأكييد كذا اختاره
الحقق الامير (قوله بديل وقومه) أصلها ما أوفى وأوفى حذف الياء للأمر ثم
الواو جملة على المضارع فبجمع بين اعلان واما حذف الهمزة فلا استغناء عنها
فلا يعد حذفه اعلالا اه شيخنا وقوله قضايانا أصله قضاي بياء من اولها ما كسرة
قلبت همزة ثم فتحت الهمزة فتحركت الياء الثانية وانفتح ما قبلها فابقيت الفاء
قلبت الهمزة بالوقوعها بين العين فكانت توالي الثلاثة أمثال ويمكن دفع كلام هذا
البعض بأن المرفوض في كلهم اعلان لذات حرفين لقتض أصل فيهما واعمال
قومه لا يخرج كيقه المجرى ولم يتغير في قضايا وخطايا تغير ذات الاء
الثانية فانما قلبت لئلا يتخلف الاء الاولى فانه آل الأمر الى تغيير فتسا من
الكسر الى الفتح واما قلبها همزة وبقيت الاعمال فهي وسيلة يؤيد ذلك النظر
في ماء وشاء ويبدو بتد (قوله واستدل بكونها الخ) وقولهم كدت بالكسر لا يدل
على ان عينها ياء لاحتمال انه لبيان حركة العين كخفت (قوله قال الدماميني الخ) هذا
ككلام الشمني بعد مبني على ان محل الطمع والاشفاق معقول الذهل الواقع بعد
عسى أعنى شيئاً فـ كماه فيسل عسى أن تغزوا وعسى أن تفقدوا وانت خبير بأنه
مخالف للقاعدة والموافق لها ان محل الطمع والاشفاق هو المصدر الذي هو
فاعها في الآية لا غاف فيها تامة وعلى هذا فهي للاشفاق في الموضوعين المكسب به عن
تسبيح فاعها أي أخاف أن تسكر هو أشـ يا هو خـ برلكم وهو الغزو وأخاف أن
تخجوا شيئاً هو شـ رلكم وهو القهود أي ان تلك الكراهة قبيحة وان تلك المحبة
أبيجة فنبني أن تخجوا ما كرهتموه وأن تسكر هو ما أحببتموه أو الباقى على حقيقته
لكونه معتبر بالنسبة لغـ ير المحبين لذلك والسكران من كـ نبينا صلى الله عليه وسلم

أنواع
القافية

وجامته الصادقين أي خافوا من ذلك أي وقوعه عن يقع منهم اه شيخنا ثم ان قوله
 أي خافوا الخ يفيدان الاشفاق بمعنى التشفيق وقوله لكنه معتبر بالنسبة الخ غير
 لأرم في الأمر على المقتضى بعد نقله مانقله المحشى عن الدماميني والشهني مانه ولأن
 أن تقول كلاهما اللاشفاق فان كلام من كراهة الخبر وحب الشر مكره ثم هو
 من الله بمعنى التشفيق والخوف اه وسبأ في المحشى ان الاشفاق هو توقع
 الخوف فالتشفيق هو الأمر بالاشفاق فكاه يقول للمخاطبين النبي وأصحابه
 اشفقوا أي توقعوا هذا الأمر المخوف الذي حصل لغيركم أو يقول لمن يقع منه ذلك
 اشفقوا أي توقعوا هذا الأمر المخوف الذي يحصل منكم والله أعلم بأسرار كتابه
 (قوله أي تغليب بعض أنواع الخ) أي وهو مجاز علاقته المجاورة وقوله من باب
 تسمية الكل الخ لا ينافي التغليب بل يجاهه الا ان بيان علاقة المجاز فيه بما ذكر
 معترض بما نقله عن الزاصر وقوله فتغليب أي بالاعنى العام المنهوق في فرد غير
 ما ذكر فلن ينافي ان ما ذكر تغليب أيضا اذا التغليب يوجد فيما اعتبر فيه التركيب
 نحو والله يسجد من في السموات ومن في الأرض بناء على انه تغليب وانه اعتبر
 الهيئة المختصة كما قيل بذلك وان ضعف هذا اول ما منع من ابقاء المحشى على
 ظاهره وان التغليب لا يكون الا فيما لم يعتبر فيه التركيب نحو القمرين والعمرين
 والله يسجد من في السموات ومن في الأرض بناء على الظاهر من انه من باب الكلية
 (قوله من الرجاء) الظاهر ان من تعليلية بدليل قوله لان رجاء الفاعل الخ فليست صلة
 المقاربة لانه مرجوب بالفعل اه شيخنا (قوله لتقدير) الظاهر ان اللام للتعليل (قوله
 يلزمه القرب منه) أي لانه ما شرع فيه الابدان قرب منه (قوله لا تغليب أيضا) أي كما
 انه لا اطلاق لاسم الجزاء على الكل أو كما انه لا تغليب على القول بأنه من اطلاق اسم
 الجزاء على الكل المرادود فيما تقدم بناء على اجراء المحشى فيما تقدم على ظاهره
 (قوله فجاز الخ) والتبام من الاسم بالفاعل يأتي له فيه الكلام (قوله أي واخواتهما
 الآتية) هذا الاحتياج اليه بالنسبة لطوى لانه سبأ في قوله وكهسى جرى أي في العمل
 والدلالة على الرجاء بخلاف البقية فانه لم ينص على عملها حتى كرب واما قوله ومن
 كاد في الاصح كريا فليس المقصود منه بيان العمل أيضا لانه يبعده قوله في الاصح
 اذ لم يذكره وما قبل الاصح بالنسبة له عمل الا ان يقال ان ما يأتي في نصريحها وتلويحها
 فان ذكرها في الباب بشر عملها العمل المذكور قرينة على المحذوف هنا ومثل هذا

لا يعتد تكرارها وقال شيخنا ليس مقصود المحشى ان في المتراكتفاء بل هو ابضاح
ويان لما آل اليه الامر (قوله ويجاب أيضا الخ) هذا والمرضى لما يرد على الاول
انه يحتاج الى اثبات وروده طرفا ومجرورا (قوله أى رجعت وكذا آسيا) أى
راجعا وتعام البيت وكم مثلها فارقته أى تصفر به وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ
ومثلها بالجر تمييزا وفارقته خبره وتصفر بالفاء مضارع مفر كتعجب يتعجب أى
خلا أو مضارع أصفر ككرم بمعنى أيضا (قوله أى من العدل) أى المذكور أو قول
البيت وهو أكثر من العدل للمهادت ما وصا أى ~~مستكاف~~ عن خطابك
أو استماع كلامك (قوله من المرفوع) لم يقل اسم عسى باسمه أى ان هذا المرفوع
مع كونه مبتدأ منه لا يصح جعله اسم عسى لانه في نية الطرح فليس منظورا اليه
فيكون المبتدأ منه مرفوعا بعسى وليس اسما ولا فاعلا ولا طرحة وعدم النظر اليه
وسد البديل منه مع ما ولا ذالك العلامة الاميرة على المعنى أماسده مسد الثاني
فظاهر واما الاول فلانه في نية الطرح وان كان مذكورا اه وهذا هو بعيد
ما يلزم عليه من عدم دخول هذا المرفوع في باب من أبواب المرفوعات ومن اعتبار
سدنى مسده مع وجوده واجتنب المحشى فيه بما يأتى وما يلزم عليه وكذا على ما يأتى
من بحث المحشى من تخالف البديل والمبتدأ منه في الاعراب الا أن يقال معنى سد
البديل مسد الجزئين أو أحدهما مجرد حلوله محلها ما لان المبتدأ منه كالعدم أو محله
وإفادته فائدة لها أو فائدته وان لم يكن معربا باعراب مسده لانه معرب باعراب
المبتدأ منه وعلى بحثه الآتى يكون المبتدأ منه اسم عسى المذكورة وان والفعل بدل
منه مسد الخبر وكذا يقال في الآية فيكون كلامه الآتى منها لا مسد الجزئين
ولم يكون المبتدأ منه ليس اسم عسى وأول مفعولى تحسب وهذا كله مبنى كما ترى على
القول بأن البديل ليس على نية تكرار العامل اعلى القول بأنه على نية تكراره فيقال
ان المبتدأ منه اسم عسى المذكورة والبديل مسد مسد جزأى عسى المقسدة ومسده
الجزء الثاني لعسى المذكورة أو انه لا خبر للمذكورة قياسا على مسألة الاشتغال
الا أن يفرق وكذا يقال في الآية (قوله خواص الفعل) كقول تاء التأنيث وتاء
الفاعل وقوله قدر ذلك أى الوضع لازم وقوله ومنه أى من قولنا قدر (قوله لا يكفي
في كون الخ) أى اذا استعمل في غير الموضوع له وضعا تقديرى (قوله وهو ممنوع كما
يأتى) أى من أن خبر عسى لا يرفع الا خبر اسمها أو سببها أى المضاف لخبره لكن

يرد عليه قوله عسى فرج يأتي به الله انه * له كل يوم في خلقته أمر
 فان فاعل يأتي لفظ الحلالة وهو أخنى من الاسم وانما حصل الربط بينهما بالهاء
 من به فقتضى ذلك انه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفي ملاسته لهضمير
 بأى وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك شجوريز ابن اياز كافي التصريح جعل يكون تامة
 ووراءه تامة لقايم باطن فاعلها حينئذ وفرج لا ضمير الاسم والجواب بأن اسم عسى
 ضمير الشأن أو بأن خبرها محذوف تقديره تأتي الرفع ضمير الفرج تكاف لا داعي
 اليه (قول الشارح ان تغنوا السيد عن السل) أى تغنوا عن سل سيوفنا لكونكم
 كالأموات حين الحرب لوقتوا أنفسكم عن سل سيوفكم لشدة خوفكم منها
 وان قيامكم لاني ذلك الوقت (قوله أمر عارض فيها) لا ينافية قول الشارح فيما
 تقدمت وضعت للدلالة على قرب الخبر اظهروا أوله (قوله لان هذا النما هو في أو شئت
 الخ) أى واما أو شئت التى هنا فلا يظهر فيها ذلك الا اذا كانت الهـ مرة الاولى
 في انقضاء هـ مرة قطع فإن قطعها مع فتح الكاف يقل الرجز للكامل مع ان الواقع
 انها هـ مرة وصل (قوله تصور) أى مع كونه لا يناسب ما جرى عليه الشارح (قوله
 عروقا للنداء الخ) أى جماعة كالعروق في النداء أى الكرم وصحت التراب
 لفقرها هذا على كلام العيني وعلى كلام السيد الحنفى فلاننداء متعلق بصحت أى
 وصحت تلك الفرس التراب لاجل ما فيه من الندوة والرطوبة لشدة عطشها
 (قوله ويؤيد الجمع الخ) وعلى كلام الحنفى يكون الجمع للتعظيم اشارة الى أن
 عندها النظم بمنزلة أعناق (قوله فتفسير البعض الخ) فيه ان نهاية ماى العيني قيل
 وهو لا ينافي صحة غيره نعم لو عينه بأن الواقعة هى ما قال لاقه اه شذنا (قوله يجب
 ان يعد منها شرع) أى لوقوع الجملة المضارعية بعد مرفوعها كثيرا مع تسلط
 معناها على مضمون تلك الجملة فلا يتصل يجب أن يعد منها ابتداء نحو ابتداء
 زيد ينسلكم اهدم كثر وقوع الجملة المضارعية بعدها فاذا وقعت بعدها تسكون حالا
 فليتأمل (قوله قال نسيم الخ) تقدم لك ما يتعلق به في باب كان فلا تغفل (قوله بنسب
 مرفوعها) أى لا بالسبب (قوله لما ذكرنا) أى من وجوب تأنيث الفعل وذلك انه
 لو عمل كالأوزين يقع في قلب لا ضميرها في أحد الفعلين وأنته مع انه لم يؤنث ويلزم
 أيضا رفع الخبر غير ضمير الاسم لواعمالنا الشان تأمل (قوله نظر ظاهر) وجهه بأن
 الفعل في الخبر لم يرفع ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان

جملة المضارع لسكونها مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ في الربط وبأن خبره
 الشأن تفسيره فلا يتأتى أن يقرب من الاسم اذ قرب شيء من شيء يقتضى التغير
 لا يقال يحتمل ان الدماء مبنى فاعل باضمار ضمير الشأن على انه فاعل بكاد التامة
 فيكون محض تخريج للآية لا ناقول ضمير الشأن لا يرفعه الا ابتداء أو نواسخة
 لانه لا يكون الامتداد في الحال أو في الاصل كما تقدم للمحشى لكن في التوجيه
 الثاني شيء لان كون خبر ضمير الشأن تفسيره لآية في القرب اذ هو تفسيره
 على وجه القرب أخذ من كاد كانه قبل يقرب ان الشأن هو كذا وهذا لا محذور
 فيه وفي البياضى وأبى السعود جواز كون الضمير للشأن وعبرة الثاني
 من بعدما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بيان لتناهي الشدة وبلوغها الى ملاغاة
 وراعاها وهو اشرف بعضهم على أن يعملوا الى الخلف عن النبي عليه الصلاة
 والسلام وفي كاد ضمير الشأن أو ضمير القوم الراجع اليه الضمير في منهم وقرئ
 بتأنيث الفعل وقرئ من بعدما زاغت قلوب فريق منهم بغنى المتخلفين من المؤمنين
 كآبى لآية وأضرابه (قوله أى ربع مئة) أى فى قوله

وقفت على ربع ليلة محماتي * فمازات أبكى حوله وأحاطه

(قوله أى السكر) وقد روى الهكمر بدل التمل وهو الموافق لما بعده وهو

وكنت أمشى على وجهين معتدلاً * فصبرت أمشى على أخرى من الشجر

(قوله وعن خبرى عامل الخ) فى المداغى ان خبر عامل المبدل منه مقدر رافع ضمير

الاسم تقديره فى الاول كاد يكلمنى وفى الثاني جعلت أتعلم اه وهو لا يتأنى

ما للمحشى لاحتمال انه معترف بذلك الا ان الخبر المداغى عن المقدر وماى

المداغى بيان للاصل ويحتمل ان المحشى قائل بعدم التقدير وان المداغى عن من عن

اعتبار خبر العامل المبدل منه متخالف الشيخه المداغى تأمل (قوله محذوف) أى

يبلغ به هذا منظور فيه للظاهر والافاصلة فى الحقيقة هى جملة يقال فيه المقترنة

وهى مشتقة على العائد وهو الضمير المجرور فى نهم تقدير الضمير تصحج كرف هذا

المقول معولا فى شأن مدلول هذا الموصول وكذا يقال فيما بعد (قوله وضع الظاهر)

أى الذى هو غاضرة الذى هو اسم للجارية التى عادها ضمير تراها مقتضى الاضمار

أولاً أن يضم ثانياً (قول السارح اسم فاعل من كرب التامة) قد يقال مثله فى كاد

فى البيت الاول لاحتمال انه من كاد التامة أى بالذى أن اقرب من نعله ثم رأيت

سمّ نفسه من الحفيد وما ذكره الشارح من ان الصواب ان كان في البيت الاول
 بالوحدة هو ما ذكره الموضع ثم رجع عنه في شرح الشواهد ~~التي~~ كبرى فقال
 في الظاهر ما انشده الناظم أي وهو كائنا بالهـ من وقد كنت أفت مدّة على مخالفته
 وقد ذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه اه تصریح (قوله
 وقد يدفع هذا الجواب الخ) ان قرئ الجواب بالرفع وتجويزاً بالنصب مفعولاً به كان
 تقوية للجواب وردّ للتجويز ويكون المعنى انه يدفع التجويز عند المناهين لذلك
 في باب المبتدأ المحييين بما سبق فلا يجوز عندهم وان قرئ الجواب بالنصب مفعولاً
 مقدماً وتجويزاً بالرفع فاعله مؤخر كما كان ابطالاً للجواب ~~لكن~~ يرد عليه ان المحييين
 لا يقول بما قاله الاشمري في لانه امام بنى صلى جواز تقدم الظاهر الفعلي في باب المبتدأ
 أو مشكل ان لم يكن مبنياً عليه اه شيخنا السكندر سيأتي دفع اشكاله ويؤيد الثاني
 من التريد عبارة المدابني حيث قال قليلاً بل فان هذا الجواب قد يدفعه تجويز تقدير
 ذلك أي الاسم الظاهر مبتدأ. وآخر الكن لا يلزم موافقة المحشى له ويؤيد الاول منه
 الاشكال الآتي عن سم (قوله ويشكل على تجويزه الخ) لا اشكال الا ان كان الجوز
 من التمرزين في باب المبتدأ اه شيخنا وعلى ثبوت كونه من التمرزين في باب
 المبتدأ يحسب بان باب النواسخ يجوز فيه ما استعني غيره فبستهنى من قوله كذا اذا
 ما الفعل كان الخبراً كقوله السيد البليدي عن الشيخ عجيبي ولعل وجهه ان فعلية
 النواسخ انقصها كلافعلية (قوله فلهذا السماع) خرم المحشى بعدم السماع
 والذي في الحفني عن بعض المحققين التردد فيه حيث قال ان كان ذلك لعدم سماع
 غيره نذالك والافعال المانع من أن يقال الزيد ان جرى أن يكتبه قوله فقلت عساها
 الخ تمامه * تشكي فأتى نحوها فأزورها * وكاس اسم امرأة وأصل تشكي تشكي
 كذا في الشواهد ووجه دلالة مذهب سيدويه دون مذهب الاخفش ظاهر وأما
 دلالة له دون مذهب المبرد فلانه لا يقال ان نار حقة أن يكون خبراً للعسي ففعل
 اسم لان خبرها لا يكون مفرد الا نادراً ولان خبرها بعد العكس يكون هو الضمير
 وهو مفرد الا ان يخص بذرة الافراد بغير حالة العكس وهذا الثاني لا يخص هذا
 المثال بل يجري في نحو عساها أن يقوم (قوله ومعناها اشتد) قال صدى
 لولا الحياء وان رأسي قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم
 أي قد اشتد (قوله أي كان حقه الخ) فاذا قلت عسا في قائم فاصـ له أنا قائم فلما

اتصلت بهم ماعسى جعل المبتدأ الذي كان حقه أن يجعل اسمها العسى خبرها والخبر
الذي كان حقه أن يجعل خبر العسى اسمها قول الشارح كفي الخديت هو انه يكم
تختصمون لدى فاعل بعضكم أن يكون الخن بحجته من بعض فأنقض له وانما أنقضى
له بقطعة من النار معناها انه اذا ندعى انسان بين يديه صلى الله عليه وسلم وزوق
أحده ما كلامه وأظهر ان الحقي معه بواسطة فصاحته مع انه مبطل في الواقع
فيكم له النبي صلى الله عليه وسلم بالخلق عملا بالظاهر لانه أمر أن يحكم بالظاهر
والله يتولى السرائر كان حكم النبي له حكما عليه بقطعة من النار وقوليا ابن الزبير
هو لا عرابي من حبر يخاطب به عبد الله بن الزبير وبعد له خبر من بسيفنا فعبك
خلاف الماتوهم من انه يخاطب نفسه ويقول يا ابن الزبير مال ما عصبت الله ولم ترجع
وطال ما تعبتنا وانه تواضع منه (قوله وورد حذف المرفوع الخ) فيه ان الكلام
في المرفوع والمنصوب بالفعل لا بالحرف كما قاله قبل وأي داع لا تناس بالبعد مع
وجود علك اقرب (قوله بمعنى اتوقع الخ) تفسير اقرار بتم انفسدوا ولو قال
أر بعنى اتوقع الخ وجعله معنى نائب السكان أولى وهو هذا التوقع باعتبار من عرف
حالهم خلافا لما يقده كلامه يوفى اليضاوى فاذا عزم الامر استند العزم وسواء وجد
الى الامر وهو لا صحابه مجاز او عامل الظرف محذوف أى خالفوا أو تخلفوا وقيل
هو قوله فلوصدقوا الله على طريفة قولك اذا حضر في طه ام فلو جئتمنى لأطعمتلك أى
فلوصدقوا الله فيما قالوا من الكلام المنبئ عن الحرص على الجهاد الجرى على
موجبه لكن أى الصدق خبر الموم وقيل فلوصدقوا فى الايمان ووالهات المومسم
فى ذلك ألسنتهم وأياما كان المراد بهم الذين فى قلوبهم مرض وهم المخاطبون بقوله
تعالى فهل هسيتم الخ طريق الالتهفات لتأكيده التوبيع وتشديد التقرير أى
هل يتوقع منهكم ان تولبتم أمور الناس وتأمرتم عليهم ان يفسدوا فى الارض
وتقطعوا أرحامكم تصاصرا على الولاية وتجادباها والمعنى انهم اضعفهم فى الدين
وحرصهم على الدنيا أحقاء بأن يتوقع ذلك منهم من عرف حالهم ويقولوا لهم هل
عسيتم اه بايضاح وحذف (قوله وحمله كثير الخ) هذا هو الاولى لى لى يكون اه هذا
المشهور وجهه ومحصله على هذا ان معنى كاذب يد فعل انه لم يفعل وعليه قوله تعالى
يكاذب بها يرضى أى انه لم يرضى ومعنى ما كاذب يد يفعل انه فعل أى لم يقتصر على
مقاربة الفعل بل فعل وعليه قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون أى انهم فعلوا

بديل فذبحوها والآن اضرب وحري على ذلك الشيخ العراقي في فرع من الفقه فقال
 في فتاوى بلوقال لامرأته ما كدت أظنك بكون اقرارا بالطلاق فحكم عليه
 بالوتوع عقوله ابن التنبكي في نظائره وقوله فاشق الاول وهو ان اثباته ساقى مسلم
 وقوله والثنائي وهو ان نفيها اثبات خبر مسلم أي كيدل عليه قوله تعالى لم يكذراها
 وقوله لم يكذرا سبب الهوى من حب مية تبرح اذ المقصود نفي الرؤية ونفي البراح
 وهكذا جميع استعمالات العرب وأما الآية فمعجزة عنها في الشارح الا ان يقال
 ان الشق الثاني مفروض فيما اقترن به قونية كالآية (قوله وقد يمنع الاستلزام)
 أي بان من حصل منه الفعل ما تلبس به حتى قاربه فالقرب حاصل مع التلبس وان كان
 لا يقال ذلك عرفا كما فهمه عبارة المغني (قوله ويمكن حمل قول على هذا) أي
 بأن يقال ان مراده يستلزم انتفاء عرفا (قوله وعلى الشيء الثابت لك) على هذا
 جعل اضافته لهوى يمانية وعليه فقوله الشارح لم يقاربه حي لا يشترط لخصوص
 اول احتمالي من اليانية (قوله أل في الميتة) وانظر هذا على ما في بعض نسخ
 الشارح من قوله وترفع الخبر ما على ما في بعض آخر من قوله وترفع خبره فيقال أل
 في الميتة او الاضافة في خبره للجنس تأمل (قوله كالأغلبى والاشائي) اهل وجهه
 ان التأكد لا يكون الا فيما يتأني فيه الا نكاح والشك والطلب والانشاء ليسا
 كذلك لكن ليجت فيه مجال اذ التوكيد انما هو نسبة الخبر للزعم لا للنسبة الواقعة
 في الخبر الطلبي أو الانشائي وكلام من المتأني والمترجي لا بد ان يكون مستقبلا ومدلول
 الطاب والانشاء واقفي الحال ودافع التوهم صرحا انما هو الخبر لا الطلب
 والانشاء وخبر كان مفرد يصح التشبيه به عناء على ما يأتي ولك توجيه آخر بان
 ان وأخواته التماسعات بالحمل على كاز وخبرها لا يكون طلبيا أو انشائيا والفرع
 لا يزيد على الاصل فليجرر (قوله ان جاتي نعم وبنس) أي وشبهها ما بديل ذكر
 الآية الثانية (قوله ولن يجعها ما للانشاء) أي لمن يجعل استعماها هو الغالب ذلك
 كيدل على ذلك قوله بعد أو جعلها ما واردين الخ (قوله يدعي أن يستثنى الخ) بوجه
 الاستثناء بأنه ليس المقصود من ان حينئذ التوكيد بل الاهتمام بما بعده وان كان
 هذا توجيه للسمع ولا يقال نظيره في ان المشددة (قوله وحذف أحدهم الخ) من
 حذف الخبر لدليل قوله سلوه برفق هل جنيت جنابة فان قال اني فأسألوه عسي يعفون
 (قوله يحكيان قادمة) الجزء الثاني على هذا مفعول به فقول المحشى أو لا بان الجزء

ادواخواتها

الثاني حال أي مثلا (قوله للثاني يلزم الاخبار الخ) فيه ان الخبر التشبيهي لا يشترط
 فيه التطابق بدليل انك تقول كأن هندرجلان أي هي تشبه الرجلين في القوة
 لا يقال يلزم تشبيه الاثنين بالواحد لانهما قول لا مانع منه على ان هذا حاصل معنى
 تقدير يحكيان اذ معنى يحكيان يشابهان (قوله غير مناسب) قد يقال المراد بالحقة
 قلة مسافة ما بين القدمين اللازم لها خفة نقل القدم عادة والمقدم الذي قاله الجماعة
 مناسب خصوصا وفيه السلامة من ارتكاب الضرورة (قوله أي الخدمان)
 في الامير على المعنى أي الفرس (قوله بدليل جواز الخ) فتقول علمت ان زيد اقام
 وعمر وبالرفع لان ان ومعهم وام او ان كانت في قوة كعبه فيكون العطف على الاسم
 كالعطف على جزء الكلمة الا انها لما كان أصلها المكسورة التي يكون ما بعدها
 باقيا على جايته مراعى فيه معنى الابتداء جاز العطف لم يكن سيأتي ان جواز
 العطف بعد الفتوحة اذا كان حكم الجملة باقيا بان تقدمها على علم كما تقدم اذ ما في
 معنا نحو واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان التقري من
 المشركين ورسوله لان الجملة حينئذ قائمة مقام المفعولين وهما بحسب الاصل
 جملة أحدهما استناد اليه والآخر مستند فان لم يكن حكم الجملة باقيا لم يجز العطف
 على اسمها بالرفع نحو وأعجبني ان زيد اقام وعمر ولا نه ليست في حكم المكسورة
 واردة الاصل بعدة لانها في موضع مفرد من كل وجه وسواء بيان ذلك عند قوله
 وألحقت بان اسكن وان (قوله وقد أسأفنا الخ) ولك دفعه عن العلة الثانية بان ما
 واخواتها لما قبلت الاثبات الى النفي كانت أقوى من هذه فصارت كالاصل
 فروعى فها مار وعى فيه أو بان العلة بمجموع الامرين ولا ترد ما واخواتها لفقدها
 الجزاء الا ولما ذكره المحشي والثاني مفردة لا يقتضى الحكم اه شيخنا ويؤخذ
 من الاول دفعه عن العلة الاولى أيضا بقوله ما اسكاه المحشي بان يقال لم ينبه على
 القرعية تنبيهها على انها في حكم الاصول بسبب القلب المذكور ويعكس على
 قوتها بسبب القلب ما يأتي عن سم من ان هذه الحروف أقوى لما شابهتها الافعال
 لفظا من حيث كونها على ثلاثة احوال فصاعدا ومينية على الفتح ومعنى لانها
 بمعنى أكدرت وشبهت وتمثيت الخ ولا نهامشبهة بفعل متصرف وهو كلن وما مشبهة
 بفعل جامد وهو ايس والفعل المتصرف أقوى وبدليل جواز تقديم الخبر اذا كان
 ظرفا أو جار مجرورا ههنا واما متناك الا ان يقال ان ما واخواتها أقوى

من هذه الجهة فلا ينافي قوة هذه الحروف من جهة أخرى وقد اعتبرت العرب
 الجهتين بذكر ذلك (قوله على الصحيح) مقابله أنها التوكيد الإيجابية فقط وأما السلبية
 فتوكيدها بلا التثنية ورد بقوله تعالى إن الله لا يظلم الناس شيئا وله أن يجيب بان
 مثل هذه الآيات عدولة المحمول (قوله بنى ما يتوهم ثبوته نحووز يدشجاع فانه يتوهم
 منه ثبوت الكرم فتثنيه بقولك لكنه ليس بكر يم وقوله أو باثبات الخ نحو ما زيد
 شجاع زانه يتوهم منه نفي الكرم فتثنيه بقولك لكنه كرم ولم ينظر وافي المثال
 الاول لسكونه بتوهم فيه نفي الخجل فتثنيه بقولك لكنه بخيل وفي الثاني لسكونه بتوهم
 فيه ثبوت الخجل فتثنيه بقولك لكنه ليس بخيل نظرا الى ان المناسب توهم النفي
 من السابى والثبوت من الايجابى ولم ينظر وا أيضا لسكون المتوهم ثبوت الكرم
 في المثال الاوّل نفي بقولك لكنه بخيل اذ ثبوت الخجل نفي للكرم لزوما وله كون
 الكرم المتوهم نفيه في المثال الثاني ثبت بقولك لكنه ليس بخيل لزوما لان المراد
 النفي والاثبات الصريحان لا الزوميان فاندفع ما يقال ان أحد الشقين يفنى عن
 الآخر (قوله وهو جعل نفيه بالخارج) فيه ان هذا لا يصح التعريف لانه بصير
 المعنى عليه أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه أى حصول نفيه وهو فاسد لانك اذا قلت
 ما زيد شجاع وتوهم منه السامع ثبوت نفي الكرم لا تستدرك عليه برفع الكرم الذى
 يتوهم ثبوت نفيه بل باثبات الكرم المذكور انما الصحيح اما عطفة على ثبوت مفتر
 قبل ما والضمير ما يقطع المنظر عن الثبوت متعلق الصلة بل يخالفه النفي وبصير
 المعنى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه لكن رفع النفي ضمنا بالا ثبات صريحا أو عطفة
 على ثبوت المذكور مع تقدير مضاف قبل ما أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي
 اثبات والمقصود الرفع ضمنا على ما تقدم أو جعل محط الرفع الصلة أعنى توهم
 الثبوت أو توهم النفي أى تعقيب الكلام بازالتوهم ثبوت ما يتوهم ثبوته أو بازالة
 توهم نفي ما يتوهم نفيه (قوله كذا في حاشية اليهض) هي طريقة التوحيد
 لكن الاحسن ما سلكه المحشى وعليه فاعل مسددة عارة لتتبع الخبر مثلا وشرعا
 ومحل اختصاصها بما يمكن اذا كانت باقية على أصلها (قوله باعتبار حال المخاطبين)
 فيه انه لا يطراد الا يظهر في علمكم تتنون ونحوه (قوله وفيه نظر ظاهر) لانه
 ان أريد الوقوع بالفعل فالغالب خلافه وان أريد الاخبار بأنه يقع ورد عليه انه
 يلزم الخلف في نحو اهل النارك بعض ما يوحى اليك وعله يذكرا ويخشى ولانه

لا مانع من انه صلى الله عليه وسلم قد يكون غير واثق بحصول الشيء فيترقبه (قوله اهل
 موضوع الخ) المشهور ان اهل مشتركة بين أمرين متقابلين هما الترجي والاشفاق
 وعلى هذا جرى الشارح والذي حققه الرضى ان معناها الترجي وهو ان تقاب شي
 لا وثوق بحصوله ويدخل في الارتقاب المذكور الطمع والاشفاق فلا طمع ارتقاب
 أمر محبوب والاشفاق ارتقاب أمر مكروه وكلام التفتازاني جميل اليه (قوله من
 المتكلم) نحو اهل ابلح الاسباب وبعث الله يرحمى وهذا هو الاصل المشايخ
 في الاستعمال لان معاني الانشآت قائمة به (قوله من المخاطب) أى تترادفه
 منزلة المتكلم في التلبس التام بالكلام الجارى بينهما نحو قوله يتذكر أو يخشى
 وهو مرتبط في المعنى بقوله اذهب الخ والمعنى باسرا الأمر بانفس كما على رجاى كما
 وطم يمكن ان هذا الأمر يتم ولا يخيب سعيكما وانما أمرهما مع الرجاء ليحتمدا
 ويحذف فيه لانه شأن الراجى بخلاف من أيس من شئ فلا يحد فيه ولا يباشره
 مباشرة تامه عن صميم قلب والفائدة في ارساله ما والمبالغة علم ما في الاجتهاد
 المأخوذة من قوله اعله الخ مع علمه بأنه لا يؤمن الزمام الخ وقطع المعذرة واظهار
 ما حدث في تضاعيف ذلك من الآيات والتدكر للتحقق والخشية للمتوهم فالمعنى
 باسرا على رجاى كما تحقق فرعون صدق كما في تدكر ويتعظ أو توهمه فبخشى ولذا
 قدم الاقول كأنه يقول ان لم يتحقق صدق كما ولم يتذكر فلا أقل من أن يتوهم فبخشى
 وهذا هو ما جرى عليه البيضاوى وهو أولى من جعلها للتعجيل كما صنع الشارح
 تبعاً للتسهيل اذ لا حاجة للعدول عن الاصل مع امكنه على انه سياتى عن الترجي
 انه غلط (قوله من غيرهما) نحو قوله تعالى اهلك نارك بعض ما وحى اليك
 بناء على ان المعنى انه بلغ بك الجهد في تبليغهم اى أن صاروا رايقة وعون منك ترك
 التبليغ لبعض ما وحى اليك وقيل اهل الأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يات توقع
 والمقصود من أمره بتوقعه ما لا يقع تحريضه على تركه وتبليغ داعيته اليه كما أشار
 اليه في الكشف وقيل انها للتبليغ كما تقول العرب اهلك فعل كذا لمن لا يقدر عليه
 فالمعنى لا تترك وقيل انها للاستفهام الانكارى وفى أبى السعود بعد ذكره ان
 التوقع قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب مانصه وقد يعتبر تحققه بالقوة
 بضرب من التجوز اذ ان أبان ذلك الأمر في نفسه مثبته للتوقع متصف بحيثية صحيحة
 له من غير أن يعتبر هناك توقع بالفعل من متوقع أصلاً انتهى وجعل من ذلك لعلمكم

تتقون فإنه يصح فيه اعتبار شدة القوة والجملة حال من مفعول خلقكم وما عطف
 عليه أي خلقكم وياهم حال كونكم جميعا بحيث يرجو منكم كل راج ان تتقوا
 فانهم سبحانه وتعالى ليايبراهم مستعدين للتقوى جامعين لمبادئها كان حالهم بحيث
 يرجو منهم كل راج ان يتقوا والاحتمال وهذه الحالة المقارنة لخلقهم وان لم يتحقق الرجاء
 قطعا (قوله لا اطماع) أي ايقاع الغير في الطمع في أمر محجوب يتميل اليه النفس
 نحو اهل انكم تفعلون فان المقصود اطماعهم ثم وترغيبهم في الفلاح الذي يتميل اليه
 نفوسهم بمختلف نحو اهل انكم تشكرون واهل انكم تتقون فان التكليف شاق على
 النفس فلا تتوقعها وترغب فيها فلا يأتي فيها الاطماع (قوله وانه تجزئه الخ) أي
 انه لا فرق بين اطماعه في شيء وبين جزئه باعطائه لاقضاء كرمه ذلك (قوله ولما
 كان ما بعد الخ) بيانه كما يؤخذ من عبد الخكم نقل عن التفتازاني في حاشيته على
 الكشف انه لما كان ما بعد اهل الاطماعية تظهي الحصول صالحا لأن يكون
 غرضه مما قبلها زعم ابن الأنباري وجماعة من النجوين ان لعل قد قد كون بمعنى كي
 حتى حملوها عليه في كل موضع اشبع فيه الترجي سواء كان اطماعيا كما في نحو اهل انكم
 تقفون أولا كما في نحو اهل انكم تشكرون واهل انكم تتقون ورد الزمخشري بأنم الاصلح
 المعنى العلية اذ لم توضع لذلك ولا علاقة صحيحة بينه وبين معناها الحقيقية حتى يكون
 مجازا فعدم صلاحها الهل المعنى يقتضي قواعد الاستعمال بأنها أي يان هذا
 المعنى وهو كونها بمعنى كي التعليلية ومحصلا ان منشأ غلط ابن الأنباري ومن معه
 انه لما كان ما بعد اهل الاطماعية صالحا للعلية توهه والتماسه توهه في التعليل
 ولا شك انه باطل اذ مجرد صلاحية ما بعدها لذلك لا يصح كونها للتعليل بل لا بد من
 اثبات وضعها له أو بيان علاقة صحيحة بين معناها الحقيقية وبينه غاية الامران
 يرجع المعنى الحاصل بعد ربطها بما قبلها الى التعليل وأن هذا من ذلك ويؤيد
 هذا قول السيد في شرحه على المفتاح قد وقع في عبارتهم ان معنى اهل انكم تتقون كي
 تته واقفونهم بعضهم ان لعل هنا بمعنى كي وليس بشيء بل ما ذكره وبين المعنى
 الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبلها بعد الاستعارة التي حقتاها وبين وجه
 كونه ايسر شيء بقوله اذ لم يثبت كون لعل بمعنى كي حقيقة ولا مناسبة صحيحة للتخويز
 كما بين الارادة أو الطلب والترجي ووجه كونه بيانا للحاصل المعنى بأنه اذا اراد منهم
 الاتقاء كان هذا هو الباعث على خلقهم فقد ظهر من كلامه ان جعل لعل بمعنى كي

حقيقة أو مجاز غير صحيح وأنه بعد استعارته بالارادة أو الطلب يقول المعنى الى
التعليل وفرق بين أن يستعمل اللفظ في شيء وبين أن يعود حاصله اليه بعد استعماله
في معناه لكن فيه مخالفة لما تقدم من جهة ما نشأ منه الغلط اذ المنشأ على الأول
هو ما لما كان ما بعد لعل الاطماعية الخ وعلى هذا هو ما وقع في عباراتهم من ان
معنى لعلكم تتمون كي تنقوا الخ وامتد استعمال لعل في الارادة مبنى على ما ذهب
المعتزلة من جواز تخالف المراد عن الارادة (قوله اما كونها ليست للاشفاق الخ)
بقي عليه كونها ترجي غير المتكلم والمخاطب وعلله لم يذكرها لظهور انتفاء ظهورها
تاما اذ لم يقع ترجح من غيرهما (قوله فلا نهم لم يكونوا الخ) ولا يجوز جعلها حالاً مقدرة
لان المقدر والمنوي حال الخلق التقوى لارجاؤها قال الله تعالى وما خلقت الجن
والانس الا ليعبدون اه عبداً للحكيم وعلى جعلها حالاً منوية فالقصد والمريد
هو الله تعالى والمعنى مقتران قواكم بصيغة اسم المفعول وهذا كله مبنى على انها
حال من مفعول خلقكم كما رجحه الزمخشري اما على جعلها حالاً من فاعل اعبدوا
أى اعبدوا ربكم را حين أن تنتظم وافي سلك المتقين الفاترين بالهدى والفلاح
فتمكون لعل ترجي مخاطبين ورجح هذا الوجه البيضاوي تبعاً لكثير من
المفسرين ونسب الكلام عليه يعلم من مواده (قوله والتقوى ليست كذلك) أى لانها
فعل مخاطبين والذي يطعم فيه انما يكون من جهة التكلم وهذا بحسب الظاهر
فان نظر للعقيدة وانها توفيق الله لم يصح كونها للاطماع أيضاً لانها من الأفعال
التسكيفية الشاقة (قوله لحالة شبهة بالترجي الخ) أى فالاستعارة تمثيلية بأن شبهت
الصورة المنتزعة من حاله تعالى بالقيام الى العباد في انه مكتم من التقوى وطاها
منهم ووضع فهم زمام الاختيار بحيث يتأتى منهم الفعل والترك فيكون حالهم متردداً
بين الامرين الفعل والترك مع ترجح جانب الفعل بصورة حال المرتجى بالقياس الى
المرتجى منه في انه ترجي منه الفعل القادر عليه وعلى تركه مع رجحان جانب الفعل
واستعبر اللفظ الدال على الصورة المشبهة بما غاية الامر انه اقتصر على ما هو العدة
فيه وهو كلمة لعل (قوله لتردد) هو باللام لا بالكاف خلافاً لما في بعض النسخ (قوله
أو مجاز في الطلب) أى بالاستعارة التبعية بان شبه الطلب التكللي بالترجي التكللي
بجامع تعلق كل منهما بما يتأتى منه الفعل والترك مع رجحان جانب الفعل فسمى
التشبيه من التكللين للجزئيين اللذين هما طلب التقوى منهم بعد اجتماع أسبابها

ودواعيها والترجي المخصوص فاستعيرت لعل من الثاني للاول وقد ذكروا احتمال
 تكون الاستعارة بالهيكاية بان شبهت ذواتهم بمن يرجي منه التقوى وحذف واثبت
 بعض لوازمه وهو الرجاء (قوله عندهم من لا يجمع تعليلا الخ) اشهر ان أفعاله تعالى
 لا تعمل بالانغراض عند الاشاعرة خلافا للمعتزلة لانه قال صدر الشريعة أفعاله
 تعالى بعلة جمها الخ العباد عندنا مع انه لا يجب عليه الاصلح وقد أبعده عن الحق
 من قال انه يخبرهم بعلتها فان بعثة الانبياء لا هتداء الخلق فمن انصكر تعليلا بعض
 الافعال لاسمها الاحكام الشرعية كالحدود وقد أنكر الثبوت ولذا كان القياس
 محتمة وأما الوقوف على ذلك في كل محل فلا يلزم والحق ان الخلاف في هذه المسئلة
 لفظي فان فسرت العلة والغرض بما يتوقف عليه ويستكمل به الفاعل امتنع
 ذلك في حقه تعالى وان فسرت بالحكمة والثمره المترتبة على الفعل فلا شبهة في
 وقوعها كما قيل من عرف الله أزال التهمه * وقال كل فعله لحكمه
 (قوله كانت للظن الخ) خاف فيه الرضى فقال انها التشبيه في ذلك أيضا والمعنى في
 كان زيدا قائم كان زيدا شخص قائم فتغاير التشبيه والمشبه به الا انه لما قام الوصف
 مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر
 يعود على الاسم لا على الموصوف المقدر كما تقول كافي أمشي وكأنت تمشي والاصل
 كافي رجل يمشي وكأنت رجل يمشي فالضمير بحسب الاصل كان غائبا تاها المرجعه
 المحذوف ثم تبع الاسم في التكلم والخطاب قال عبد الحكيم ولا يخفى ما فيه من
 التكلف اذ مقصود القائل من كان زيدا قائم اعادة الظن بقيامه لا تشبيهه بـ رجل قائم
 اه وانظرا منه لا يطلق القول في ذلك بل يعول على القرائن المفيدة للظن أو التشبيه
 أو التقريب أو التحقيق (قوله والشئ لا يشبه بنفسه) في جمع المومع ان الشئ
 يشبه في حالة بنفسه في حالة أخرى فاذا قلت كان زيدا قائم كأنك شئت زيدا وهو غير
 قائم قائما زانه يحوزان التقديم كان هيئة زيدا هيئة قائم (قوله أولى ما قيل الخ)
 عبارة المعنى الرابع أى من معانى كأن التقريب قاله الكوفيون وحموا عليه كأنك
 بالاشياء مقبول وكأنت بالفرج آت وكأنت بالذنيا لم تسكن وبالآخرة لم تزل وقول
 الحريرى كافي بك تخط أى تتحدر من علوا الى أسفل وقد اختلف في اعراب ذلك
 فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان وقال بعضهم اسم الكاف
 اسم كان وفي المثال الاول حذف مضاف أى كان زمانك مقبل بالاشياء ولا حذف

في كأنك بالذنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتسكن
 وفاعل تسكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والياء في كأنك وكأنى
 كافتان كان عن العمل كما تصح فيهما والياء زائدة في المبتدأ وقال ابن عمرون
 المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعدها حال بدليل قوله هم كأنك
 بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تنزل بالواو وهذه الحال ممتمة
 لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين وكفى بما يمعها
 في قولك ما زلت يزيد حتى فعل وقال المطرزي الاصل كأنى أبصرك تحفظ وكأنك
 تبصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء اهـ وقوله الحريري اعلم ان
 الحريري في حدود الخمة مائة فضمير حملوا للثمة الصادق بمن تأخر عن الحريري
 أو المراد مثل قول الحريري وقوله الكاف حرف خطاب قياسه ان الباء في كلام
 الحريري حرف توكيد وقوله وقال بعضهم الخ هو لا يظهري كلام الحريري وقوله
 وقال ابن عمرون الخ ورفع مقبول عليه لانه خبر محذوف والجملة حال والياء للابسة
 اهـ أمر (قوله أى التحى) أى فهو مضارع لحيت الرجل بفتح الحاء ألحاه اذا لمته
 (قوله كأنك تبصر بالذنيا الخ) أى وكان باقية على معنى التشبيه أى أنت في هذه
 الحالة تشبه من يرى الدنيا غير كائنة والاصل كأنك رجل يبره هكذا اختار الرضى
 نظير ما سبق عنه وبهذا تعلم ما في كلام المحشى من ايهام تخلاف المراد (قوله كأنى
 قوله تعالى فبصرت به الخ) وعلى هذا فالباء أصلية لان الفعل بالضم وما تصرف منه
 لازم (قوله من التأويل هنا) أى بأن يجعل الفتح شالالاً لواجب والجار والبد
 شام لان زوى وغيره (قوله وكان عليه ان يزيد الخ) قال بعضهم فيه ان كلام
 الشارح بصدد تصوير مصدر مندها وليس هذا منه فليس داخل حتى يحتاج
 لاخراجه اهـ وفيه نظر اذ تفسير الـ و تصويره كالنهر ينفو بترك هذا القيد
 يتناول وقوع انه قائم في المثال المذكور ونحوه موفوع المفعول مع انه ليس من السد
 فيكون غير مانع اهـ شيخنا (قوله اعدم الرابط) فيه انه لا حاجة للرابط لان المعتد
 مضمون الجملة فهو من الجهل التى هي عين المبتدأ فى المعنى اهـ شيخنا وهو مبتنى على
 ما تقدم له من ان المراد بكون الجملة عين المبتدأ ان يكون المبتدأ مفرداً مدلوله لفظ
 الجملة أو ضميرها فالاول نحو حديثي زيد قائم والثانى نحو قول هو الله أحد أى الشأن
 والحال هو الاحدية ويلزم عليه سد المصدر الذى هو المضمون مسدان المسكورة

مع عمومها مع ان هذا من خواص ان المفتوحة فالحق انه لم يقصد في ذلك المضمون
 رفتم مقالوه (قوله اعتقاد زيد كون الخ) برفع كون خبرا عن اعتقاد (قوله لا اختلاف
 الضمير الخ) - انه ان الضمير على العنصر ~~يكون~~ راجعا بحسب الظاهر للاعتقاد
 الواقع مبتدأ مع انه بحسب الحقيقة راجع للاعتقاد آخر كاعتقاد الوجدانية مثلا
 وهو غير الاعتقاد الواقع مبتدأ اذا الاعتقاد الواقع مبتدأ هو كون اعتقاد الوجدانية
 حقا ههنا بمعنى المعتقد (قوله غير الاعتقاد الخ) أي بحسب الحقيقة (قوله لان هذا)
 أي الاعتقاد الواقع مبتدأ (قوله هو المتعلق) فيه ان الاعتقاد الواقع مبتدأ لم يتعلق
 بالكون بل هو عينه كما علمت الا ان يقال المراد بتعلقه به ارتباطه به على وجه العينية
 أو تعلقه بقطع النظر عن تأويله بالمعتقد أو المراد ان الاعتقاد الذي هو في ضمن
 الاعتقاد الذي بمعنى المعتقد والمتعلق (قوله بكون ذلك) أي الاعتقاد الواقع عليه
 الضمير (قوله فاحكم بأنهم مكينة) فيه انه انما يلزم كون الآية مكينة لا السورة لان
 من السور ما نزل آيات منه بجملة وآيات منه بالمدينة قال عطاء بن أبي مسلم كان اذا
 نزلت فاتحة سورة بجملة مكتوب مكينة ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة قاله الشمني قال
 الاثرين وان تقول لا يرد اعتراضه لان قصده هو لاء الجماعة بقرهه فاحكم بأنهم
 مكينة فاحكم بأنهم نزلت بجملة قبل الهجرة للمدينة لان ذلك زمن العتق ومعنى نزلت
 افتتح نزولها لان ذلك كاف في كونها مكينة كما قال ولا شك ان كون آية من السورة
 نزلت بجملة يلزمه افتتاح نزول تلك السورة بجملة قطعا فتدبره اه وقوله قبل الهجرة
 الظاهر انه نفس بقره بجملة اذا ارجح من خلاف كثير ان المسكي ما نزل قبل الهجرة
 ولو في غير مكة وان المدي ما نزل بعد الهجرة ولو في مكة أو عرفة كما في حاشية الجمل
 وقوله افتتح نزولها أي ان أول ما نزل منها نزل بجملة وان لم يكن هو الأول بعد الترتيب
 وقوله لان ذلك كاف الخ أي المدي في كون السورة مكينة نزول آية منها وان لم تكن
 هي الأول بعد الترتيب وقوله يلزمه افتتاح نزول الخ أي ان أول ما نزل منها نزل بجملة
 وان لم يكن هو أول السورة بعد الترتيب ولا يخفى ان كلام الشمني مبنى على ان معنى
 قول عطاء كان اذا نزلت فاتحة سورة الخ انه اذا نزلت آية منها هي أول بعد الترتيب
 وحينئذ فلا لزوم لاحتمال ان أول السورة نزل بعد الهجرة بعد نزول آية منها بجملة
 (قوله لان أكثر ما نزل التهديد الخ) فيه نظر لان لزوم المكينة انما يكون عن
 اختصاص العموم بالا عن غلبته على أناسنا اختصا من العموم بجملة تقول

لامانع من كون آية كلا أو سورتهما نزلت بالمدينة تزجر الاهل مكة عن عبودتهم السابق
على نزول الآية وأجاب العلامة الامير عن الاول بقوله لا عن القاري بأنه لعل
هذا القائل أراد الغالب كما قال بعضهم خطابه بأبي الناسم لاهل مكة وبأبيها
الذين آمنوا الاصل المدينة (قوله وقال أبو حاتم الخ) كل من المكسائي وأبي حاتم
والنضر بن شمير قائل بان معناها الحجر وانها تكون لغديره في بعض المواضع
واختلفه وفي الغير فقال أبو حاتم انه معنى الاستفحة فتاحية وقال الكسائي انه معنى
حقا وقال النضر انه معنى أى الجوابية كذا في المعنى (قوله محكا ان ملاصل) فان
الاصل عدم الاشتراك خصوصا اذا تبين نوعا المعنيين (قوله علة لبنائها) كقول
الرضي علة لبنائها مشابهة لنظ الحرفية (قوله وخرج التنوين الخ) المخرج هو
الزنجشبرى ومحصله ان الزنجشبرى جعل التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد في
رأس الآية كقوارير او حرف الاطلاق يبدل تنوين اللغني بالغنة كما في قول الشاعر

اقلى اللوم عادل والعتابن * وقولى ان أصبت لقد أصابن

الا انه وصل بنية الوتف هذا هو المراد خلافا لما يتوهم من عبارة الومع واعترض
كلام الزنجشبرى بان كلافه ألفها أصلية فلا مساع لحرف الاطلاق فيما الذى يبدل
فونا بخلاف قوارير الا ان يتكاف حذف الاصلية أو المراد انها مبدلة من شبيهه
حرف الاطلاق وكذا الزنجشبرى وجهها آخر يشعابناه على ان القراءة لا يلزمها
التوقف وهو ان صاحب القراءة ممن تطبع برواية الشعر وممن لسانه على صرف
غير المتصرف (قوله من حرف الاطلاق التعبيره في القرآن لا يتخلون شئ فانه غائب
في الشعر اه أمير (قوله ثم وصل الخ) أى لان ابدال حرف الاطلاق فونا انما يكون
في الوقف للتعنى بالغنة اه أمير (قوله من خبر) أى ان جعلت ان ومعم ولاها مبددا
وقوله أو فعل أى ان جعلها فعلا لئلا يحذف (قوله وهو ممنوع مع ان) أى التأويل
ممنوع مع ان (قوله وان كان للبحث فيه مجال) أى لانه يقال ما الفرق بين التأويل
مع ان حيث قلتم بما تمنعاه وبين التأويل مع المصدر الصريح أو المؤول به بسبب
ان المصدرية المناسبة للضارع مثلا حيث قلتم بجوازه (قوله من غير تأويل)
أى أصلا أى لا شتمال ما بعد الحرف المصدرى على المسند والمسنود اليه والنسبة
بخلاف المصدر الصريح لا يخبر به عن الذات الامع التأويل لعدم الاستتمال
المذكور وما تقدم من التأويلات في نحو عمى زيد أن يقوم انما هو على غير ما نقل

عن السيد كما تقدم للحشي فافهم (قوله في بعض التراكيب) أي الواردة عن العرب
نوعاً (قوله وقد مثل الشارح لهما) فيه أنه لم يمثل إلا لأول نعم أمثل للثاني في المفهوم
(قول الشارح اتقول انك الخ) تناسه * وقد استجبت دم امرئ مستلم * وقوله
ما أعطاني أي الخليلان في قوله

دع عنك سلمى اذ عزم عليها * وأذ كر خليلك من بني الحكيم
وقوله وإنى لحارجرى كرمي أي ما هي من أن آخذ منهما أو أسـئلهما زيادة على
ما كنتي (قوله ولا كسر ان في الآية الخ) يقال نظيره في الآية الأولى والبيت
(قوله وينعدي الى مفعولين الخ) وعلى هـ هنا المرفوع في أرى فاعل لائب فاعل
(قوله جعلني الخ) هذا تأويل بالمأل إذا صل معناه أعلمني والاعلام هنا بالاختبار
والاختبار يفيد الظن أي جعلني ظاناً باختباره اهـ شخنا (قوله لكن في شرح
المرادى الخ) وعلى هذا مرفوع أرى نائب فاعل (قوله كذلك أي مبنياً للمفعول
متعدياً الى ثلاثة) قوله ونافع من فتح الخ) أي لان الكسر لا يكونه الا حسن في القياس
لا يحتاج لانتهاج سبق مثله (قوله ولا بد في كل حال الخ) فيه ان قولك أفضل الناس
بكر صحيح ولا يحتاج الى تأويل أل بالعهدي بل المراد الاستغراق وكذا هنا انما
يقال مصدوق خيره والخبر نعم الداعي الى هذا اشتراط كون القائل واحداً اهـ
شخنا وفيه انه حيث كان مصدوق خيره والخبر كان فاعل القول الواقع عليه المبتدا
هو فاعل القول الخـ بربيه عن ان فلا يكون الداعي ما ذكره ولك تصحح كلام المحشي
بان مقصوده انه لا بد من جعل أل للعهد ليحقق صدق التركيب والا كان كذا باذ
خير القول ليس هو خصوص حمد المتكلم اذ من الخـ ير حمد الانبياء والاصفياء
والتهليل بل ما ذكر أعني فقوله بخاص عن ضم أي بو احد عن متعدوان سكان
اصدق الاختبار بذلك طريق آخر غير جعل أل للعهد كالمسابقة (قوله أي قولي)
أو القول مني فيه ان قولي والقول مني كل منهما عام لاني أحمده وغيره فالعموم باق
خلافاً لما يفيد كلامه من ان العموم انما جاء من شمول القول لقول غيره وهو مبني
القبيل الآتي فلعل الأولى ان يقول قولي المعهود أو القول مني المعهود (قوله لئلا يلزم
الاختبار بخاص عن عام) أي لان القول الواقع خبراً منسباً الى ضمير المتكلم فلو
جعلت أل للاستغراق اصار المعنى خبر كل فرد من القول الصادر مني ومن غيري
هو هذا الفرد الصادر مني وكذا اذا جعلت أل للجنس هذا توضيحه كذا قبيل وهذا

ظاهر على الفتح وكذا على الكسر ان حمل على ان المعنى خير القول هذا اللفظ
 الصادر منى امان حمل على ان المعنى خير القول هذا اللفظ الواقع منى ومن غيرى
 فلا يعد ذلك فيه ما تقدم فتنبه (قوله على هذا الوجه) أى وهو اذا أراد بالعملي
 المعمول الماسى الخ (قوله اذ ليس الكلام الخ) ربما يقال هو يقول الى الحكاية
 اذا اخبر عن المقول بانه هذه الجملة يستلزم انها قيمت ابه شخنا وفيه نظر (قوله
 داخلة فى كلامه) أى فى عموم قوله وفى سوى ذلك اكسر أى وجوباً أو جوازاً
 (قوله مخالف هى) مخالفة غير مضمرة اذ الشارح جار على القول الاول (قوله بالظهور
 مقابله صحة كونها جارة) (قوله بسيطاً) نعمت حرف استهتاج وفيه اشارة الى ان
 ماسر فى الامسوط (قوله وان همزتها اخذت الخ) فيه الياس بما التنافية (قوله
 على الظرفية الاعتبارية أى كل الحق مكان) (قوله كما قاله الفارسي الخ) لكن
 موضوع الفارسي اسم وحرف صورة وفى المعنى جملة لتباينها عن ادعوه وموضوع
 ابن خروف جملة صورة فى تأويل اسم وحرف لان ان الفتوحة مع معة ولها فى
 تأويل المفرد (قوله وانها عند هذا البعض الخ) أى انفق على انها بمعنى حفا وان
 كان البعض يقول بالاسمية وان خروف يقول بالحرفية كما يعلم بالوقوف على عبارة
 المعنى (قوله فلا يأتى فيها تعجب المبتدا) فى تقريره على كون الحصر ارضافياً نظراً
 لان اللام لم تعجب الخبر ماصلاً لا بعد ذات الكسر ولا بعد غيرها بل صحبت المبتدا
 (قوله تأخره عن الاسم) فلو قدم لم تدخل عليه لتلايته والى حرفاً تأكيد (قوله وكونه
 مثبتاً) أى لتلاي جمع بين متساين فى لم ولما وان وليس وحمل الباقي عليها كما (قوله
 وغير ماض) أى ابدعدهم بالاسم (قوله وغير جملة شرطية) فلا تدخل فى الشرط نحو
 ان زيد اثنان تأتة يأتك لثلاث تبتس بالموطئة فانها تعجب اداة الشرط نحو ان لم يغفر
 لنا ربنا ويرحمنا ربح حق المؤكد ان لا يلبس بغيره ولا فى الجواب نحو ان زيد اثنان يأت
 ليحسن اليه نص على ذلك الكسائى والفراء وهلمبه المغاربة (قوله أو ماضياً غير
 متصرف) أى لان الفعل الجاسم كالاسم (قوله أو ظرف الخ) أى بشرط ان لا يقدر
 المتعلق ماضياً امان قدر ماضياً فلا تدخل علمه - ما لان معمول الفعل الماضى
 لا تدخل عليه اللام خلافاً للاخفش (قوله بدليل الخ) قد يقال ما فى الآية طرف
 متوسع فيه فلا يصلح للرد على ابن الناطم اه حقيقى وزرك المحشى لان ظاهراً كلام
 ابن الناطم الاطلاق (قوله لدخوله اعلى المبتدا الخ) لو قال لان أصله الدخول

على البديل لان البديل من المفعول مفعول وان لم يسم بذلك اصطلاحا والاشارة على اسم الاشارة وقوله بل الصواب أى ان نظر للعقيدة وان مراده ان اللام نفسها مفعول به اصطلاحا وان الاشارة هي فعل الفاعل اذ ذلك خطأ (قوله وكان حقا الخ) أى لانه يلزم من نفي التشابه والتضارب نفي المساواة عرفا اذ لا يقلل عرفا في التساوي بين انهما غير متشابهين ولا يلزم عرفا من نفي التساوي نفي التشابه (قوله وقال ابن غازي الخ) هو المفعول عليه لانه عليه يكون الاعتماد على ما صرح به في المتن لا على تعاقيلر بما لا يذكر للعلم ونظر المحشى قديديع بان الخبر النفي هو ما بعده اذ النفي ولو باعتبار التأويل ويرتكب التوزيع فينظر لظاهر في غير ايس وينظر لتأويل فيها فتحوان زيد ايس أوه قائما في تأويل ان زيدا ما أوه قائم و يصدق بذلك بناء على هذا الاعتبار ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا أو بان المراد بما قد نفيا ما لا يسه النفي سواء كان واقعا عليه أو به ولا يرد غير لانها ليست للنفي بل للتعمارة وان لزما النفي (قوله وهو غفلة تعجبية الخ) يمكن ان يقال مراده بقوله بل صرح به الخ انه صرح بما يفيد وقوله بقوله بدل من قوله به تأمل (قوله والفرق بينهما الخ) قدي يقال ان التمييز قد يكون محولا عن الفاعل والمفعول واذا قدم الفاعل كان مبتدأ واذا رفع المفعول كان تابعا عن الفاعل فاذا قدم كان مبتدأ الا ان يخص التمييز في كلامه بما اذا لم يكن محولا لظاهر مفعولها في المستثنى والمفعول معه أيضا ثم ان هذا الفرق ظاهر في المفعول بال وهو فرضه وكذا المفعول المطلق ولا يظهر في الظرف الغير المتصرف ولا في الجار والمجرور والمفعول لاجله مع ان المفعول المتوسط شامل لذلك الا ان يقال كل من الظرف والجار والمجرور وحصل توسع فجاء دخول اللام عليه والمفعول لاجله كذا علة للحكم ولولا ما حصل كان ملحقا بالعمد وجواز دخول اللام (قوله انفصله بين الخبر والصفة) أى في بعض الصور والافتد يكون المحل غير صالح لطاقى التابع فضلا عن التبع وكذا يقال فيما بعد (قوله فيما الخبرية تكرة) أى ولم يكن المبتدأ مراد بالام الجنس هذا على ما قالوه والافلام الجنس ايسم قديديع فكان المناسب التمييز بجنس اللام (قوله فصر الاله على الوحدة هذا حل معنى والاقتضون الجملة هو وحدة الاله (قوله نزل الخاطبون الخ) أى لانهم لم يحصل منهم اعتقاد ايجاء الاثر الك (قوله فصر قلب أيضا) أى لانهم لما اعتقدوا بطلان الوحدة وخزموا بوجه التعدد وان لا يجوز غيره وجاء

الحصر بانما الحكم الواحد نافية للتعدد ووجوب الوجوده كان في ذلك قلب وتغيير
 لا اعتقادهم من كل وجه فهذا القصر ليس مبنياً على التنزيل بخلاف ما قبله (قوله
 ولا يضرفونه الخ) على انه قد يقال لا يفوت عند التقدير بان يقال في تأويل انما
 الحكم الخ وحده الاله المقصور عليها (قوله قال الشمني الخ) مبنياً على دعوى
 العيدول في قضايا النبي أي انها معدولة المحمول وانه حكم بثبوت النفي لا
 بنفي الثبوت وقد يجاب أيضاً بأن مراد صاحب هذا القيل ان ملاحظته من
 حيث استعملها من الاثبات لانها دائمة له ولا يخفى اصاله الاثبات (قوله فلا ترد
 ليت ظاهره ان المتوهم هو ورود لبت فقط وهو مبنياً على وجوب اهمال الباقى
 وحينئذ فكان الاولى ان يقول المراد بانطال اهماله ما يشتمل انطال وجوبه فلا ترد
 لبت (قوله ولو قال ربه على تالي عاطف) أي ويكمل البيت بما يناسب وليس المراد
 ابدال المعطوف بالتالي عاطف مع بقاء بقية البيت على حاله والاوردان العدول الى ذلك
 لم يقدر شيئاً الا أن يقال المراد ابدال المعطوف بذلك مع جعل على بمعنى بعد فانه حينئذ
 يشتمل الالوجه بخلاف جعلها اي معنى بعدم بقاء كلام المصنف على حاله تأمل (قوله
 فالقياس الخ) وجهه ان رفع بقية التوابع على الابتداء وحذف الخبر خروج عن
 القرض من كونها توابع وكذا ان قلنا بالعطف على الضمير المستتر في الخبر لان
 الاتباع له والاتباع غير ممكن في النعت والتوكيد اذا الضمير لا ينعى ولا يؤكد
 في بعض العوور وطرد في الباقى لقوة الشبه بهما (قوله أي استثنائية) مراد بهما
 التي لا محل لها من الاعراب لعطفها على ما هو كذلك فلا يقال الاستثنائية ينساق
 العطف (قوله وفي عبارته أمران الخ) قد يقال مراده بكون الجملة المعطوفة
 ابتدائية انها مستقلة أي غير متممة لاسمها دائماً ابدليل المقابلة بالفرد المعطوف
 على ضمير الخبر فانه متمم للاسناد و يكون الجملة المعطوف عليها ابتدائية انها
 مستقلة عما بعدها وان ما بعدها ليس من تمامها بالدليل المتقدم ومراده
 بالابتداء الجملة المنتدأ بها أعني الاولى وقوله عطف الخ معناه انها معطوفة على
 الجملة الاولى المبتدأ بها باعتبار محلها وجودا وعدمها ولا اعتبار بمبدأ الاعتبار
 قدم المحل في العبارة فعبارته لا غبار عليها اه شخبنا (قوله قال لم لا يجوز الخ) فيه
 ان هذا خروج عما فرضوا فيه كالمهم لان كلامهم في رفع تالي العاطف وعلى جعل
 الجملة معترضة لا عطف (قوله وقال الرضى الخ) يسان التعليل آخر منتجع ارفع

بالعطف على محل اسم ان (قوله فيعمل عام لان الخ) هذا الخاتيم على مذهب
 البصريين اما على مذهب الكوفيين فلا يلزم ما ذكر لان ان لم تعمل عندهم في الخبر
 على انه قد يقال ما مانع من جعل العامل محمومهما لا كلاما مستقلا كما قالوه في ان
 زيد او ان عمرا قائمان الا ان يفرق باختلاف العامين هنا كما سياتي في باب لا (قوله
 ومقتضى هذا التعديل الخ) قد يقال ان المقصود بالتعديل المذكور التعليل بلزوم
 هذا للالزام في بعض الصور فتم الرفع لاجله فيه وفي الباقي طرف اللابا في شخنا
 (قوله وان جعله البعض الخ) هو ما يظهر من كلام الشارح لان قوله وواجز
 الكسائي الخ مقابل لقوله تعين النصب الذي موضوعه العطف قبل الاستكمال
 خصوصا وامثله كما من هذا الموضوع (قوله فاني سم الخ) قد يقال كل ما خفي فيه
 اعراب المعطوف يمكن ان منصوب ولا داعي لرفعه فانه هذا اهم لوجه والحجج لا كلام
 هناك فلان ان كان ما فيه به يعرف ما في كلام الروداني ايضا شخنا ومسلم ان
 كان الكلام في تخريج المسموع اما لو كان الكلام فيما يشمل اختراع تركيب تصد
 فيه رفع المعطوف خفي الاعراب فلا (قوله قضية التعليل الخ) يفيد ان علة الامتناع
 عند الفراء هي التنافر لا ما سبق من لزوم العطف قبل التمام او تقدم المعطوف
 على المعطوف عليه او لزوم توجه عاملين لعدم واحد ولا تنافر عند الخفاء (قوله
 به - مزة التكم) انظر ما وجه هذا الضبط (قوله ولا يتخفى انه الخ) قد يقال ليس
 المقصد منه ما ذكر بل بيان مذهب سيبويه وانه مخالف اذ ذهب ما (قوله وفيه ما فيه)
 ابطال اكونه جمعا بان في قوله بالتاء ليس من اوزان الجمع (قوله او تشبيه به) ظاهره
 ان الضمير الاول للسند والثاني للسند اليه كما سابقه وليس كذلك اذ المراد تشبيه
 السند اليه بالسند (قوله وان يكون خبرها صا الحما الخ) أي لاجل ان تدخل عليه
 اللام لدفع اللبس بالنافية فان لم يكن صا الحما كان كان ماضيا متصرفا خاليا من قد
 امتنع التخفيف ان لا يلتبس بالنافية ولا يتأتى دخول اللام لدفعه لعدم الصلاحية
 ولما كانت هذه العلة مفعولة في الخبر المثنى جازعه التخفيف لان النافية
 لا يكون الخبر معها متفيا حتى يحصل اللبس فقوله ويستثنى الخبر الخ أي يستثنى من
 مفهوم الشرط الثاني ويلزمه ايضا استثناء نحو وان مالك كانت كرام المعادن
 (قوله لا يتوهم معه ان انافية) أي لان خبرها لا يكون متفيا لعدم السماع وفي
 شرح التمهيل على باشا تعديل عدم توهم كونها نافية باسناد نفيين في كلام واحد

(قوله فان وليها فعل الخ) ذكر بعض المفسرين ان مخففة من التقييد وانها
ضمير الشأن في وان كانت لكبيرة الخ وان وجدنا أكثرهم الخ وان نظرنا الخ الى غير
ذلك من الآيات ففعل في المسئلة قولين (قوله وانها اذا قصد الاجمال الخ) فيه ان
الذي يحصل عند عدم القرينة الياس لاجمال (قوله وقد يحجب الخ) هذا مخاف
لما سيأتي عن أبي حيان في الارشاد ولما فر من اشتراط كون خبرها صالحا
لدخول اللام ففعل الإولى الجواب بالنسبة للاول بأنه ان ثبت فهو وشاذ لا يقوم به حجة
وبالنسبة للثاني ان وليها اذا فعل سهل دخول اللام على ما ذكره المصنف للتذوق
في الاول والنسوخ للوصل بالفعل في الثاني هو التخفيف الأنا يحتمل جوابه على
ذلك ولهذا أمر بالتأمل وسيأتي تميم الكلام (قوله ويجوز ترك اللام وذكرها) أى
وذكرها أكثر من تركها (قوله اذ لو أريد ما ذكر الخ) فيه انه حتى بنى التثنية
في ما زال زيد قائما فإظهار أن وجه كون لا قرينة ان الخبر بعد ان التافية لا يكون
الامتناع ولو وقع وبنا بالافكانت لا قرينة على انها المخففة ادهى كالمشبهه لا يكون
خبرها منفيا كما يكون مثبتا اه شحنتنا (قوله زاما عدم قوله الخ) فيه ان دخولها على
كلام مساو في المنع لدخولها على كانت اذ هو مفعول مؤخر وقوله يرده تصریح الخ
هذا الذي رده وعن ما أجاب به عن حجة الفارسي وارتفاء فيما سبق فلو قال لولا
القرينة لدخلت اللام على كانت أو كرام خلا فالأبي حيان لكان ظاهرا ان كان
الحق هو ما تقدم (قوله فيصدق بالكثرة) أى كما يصدق بالغلبة والمساواة وغيرهما
(قوله لكان المفهوم الخ) أى لانه يصير المعنى اتصال غير الناسخ بها في الغالب
منتفذه وهو ان اتصال الناسخ بها في الغالب لم ينتف فيكون غالب مع ان القوم
اتخاذ كروا الكثرة قوله انما ذكره الكثرة الغلبة) أى التي هي فوق الكثرة
فقابل الغلبة الدور ومقابل الكثرة القلة والنادر أقل من القليل كما يقيد قولهم
النادر لا يحكم له فهو كالمعنى ثم ان كلامهم المذكور مشكل وذلك انه اذا علق غالبا
بالثنية افاد الكلام ان اتصال غير الناسخ بها في الغالب فيكون ثبوت اتصاله بان
نادر او غيره وان اتصال الناسخ بها ليس فيه غالب بل الاتصال كسب و اذا كان
اتصال الناسخ كثيرا لزم بمقتضى مفهوم التقييد بالناسخ في المفهوم ان اتصال
غير الناسخ ليس كثيرا بل قليل اذا الكثرة انما يتأهلها القلة وكيف يحكم بالقلة مع
الحكم اولاً بالندرة مع انه فرق بينهما عن كلامه فلزم التناقض الا أن يقال

مفهوم التقييد في المفهوم معطل أو ان الكثرة يقابلها الندرة كما يقابلها القلة
 معلا وان كان العرف على مقابلتها بالقلة ويقتصر المقابل على الندرة بالقرينة ولو
 جعلت الكثرة في كلام القوم والغاية في كلام المصنف شيئا مأخذا وكذلك الندرة
 والقلة لم يتحقق لهذا كما ويرى في جعل الاقسام فيما يأتي اربعة ثم لا يتوهم من كثرة
 الاتصال في الناصح ان عدم الاتصال فيه قليل بل هو كبير ايضا تأمل (قوله ودخول
 اللام الخ) لا يتوهم منافاة هذا لما قلناه فيما سبق فان هذا فيما اذا كملت ان
 موصولة بالفعل وذلك فيما اذا كانت موصولة بالاسم (قوله لسكن انما تدخل الخ)
 يقتضى دخول اللام على الفاعل ولو تأخر في نحو قولنا ان ضرب عمر زيدا وقول
 التصريح فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا
 يقتضى خلافه (قوله في الجملة) أى لوجود مبتدأ وخبر في الاصل في حينها وان كانا
 ليسا مدخولين لها حقيقة بل مدخولان لدخولها (قول الشارح بأن الربيع الخ
 متعلق الجار والمجرور في قوله قبل ذلك).

تعد علم الضيف والمرملون * اذا غير افاق وهبت شمالا

والمرملون الفاقدون للزاد (قوله وبه) أى بقوله لثلا يظهر (قوله وبه) أى باعطاء
 الاصل للاصل والرفع عن الرفع (قوله ليس على يابه) عبارة تشرح ابن عقيل وقال فرقة
 منهم المصنف يجوز الفصل وتركه والا حسن الفصل اه وصريحه ان تركه حسن
 على هذه الطريقة فافعل التفضيل في كلام المصنف على يابه بالنسبة لمذهبه
 وهذا انسب بكلام الشارح حيث قال وأشار بقوله فالاحسن الخ اذ لا يقع في البيت
 بل فيه خلاف الاولى كما قرره المحشى (قوله ظهور رفع المضارع الخ) أى بعد غير العلم
 والا فالفارق هو الوقوع بعد العلم سواء وقعت بعد انظر نحو طنت ان تقوم بالرفع
 أو لم تقع بعده أيضا بل وقعت بعد غيرهما كما في ان تهبطين فان زعيم بمعنى كقبيل
 لا بمعنى علم أو طان كما جرى عليه المحشى فيما يأتي وهذا على طريقة الكوفيين
 الذين لم يشترطوا سبق الخففة بعلم أو طان اما على طريقة البصريين المشترطين ذلك
 فلا يكون ظهور رفع المضارع فارقا لانهما انما كانا كالمثال المتقدم وكما في ان تهبطين ان
 جعل زعيم بمعنى طان لا بعد العلم والا كان الوقوع بعده هو الفارق ولا بعد غيرهما
 لا متناع الخففة حيث عند البصريين ولذا عملوا ان يتم الرضاة بالرفع على اجمال
 ان المصدرية وسبأ في ذلك مزيد في اعراب الفعل (قوله باعتبار الغالب وهو وقوعها

بعد غير العلم والظن مطلقاً أو بعد الظن بالنسبة للفعل بغير لا وهذا على كلام
 الكوفيين المتقدم (قوله أولئك كون كالعوض الخ) فيه انه يلزم حينئذ عدم الفرق بين
 الالمانية والفعالية التي فعلها اجامد اوردعاً وبين غيرهما التأتى التعويض مع انهم فرقوا
 وقد يدفع بأن هذا تنسكيت لما سمع (قوله أى كان النحر والاضافة) في ثباده لادنى
 ملائمة أو الكلام على جنف مضاف أى ثدياً صاحبه والاطهر ان اسم أن ضمير
 عائد على الصدر ثم ما ذكره مناسب على رواية ونحر مشرق المون (قوله أى الصدر
 المناسب) بما سبق له عن الدماميني أى النحر (قوله مطلقاً) أى سواء كانت بعد
 لا العاملة عمل ان أو عمل ليس أو بعد غيرهما (قوله لان الموضوع الخ) أى لان
 الموضوع لثني الجنس عند عدم الاتيان من لفظ والافتى أى من لفظاً ووجدت في
 الجنس نصاً على سبيل الاستغراق سواء كان الثني بالأو بغيرها (قوله لا متضمنة الخ)
 فيه ناسخ اذا المتضمن اتناء والاسم (قوله الا ان يقال الخ) قد يقال أيضاً ان لا العاملة
 عمل ليس لا يتوهم فيها الرفع بالابتداء لان عملها النسب في الاسم الذي ليس
 ملاصقاً لها يدل على عملها في الملاصق لها بالاولى بخلاف لا النافية للجنس لرفع
 الاسمين بعدها اه سخنا بولا في وفيه ان عمل التعرب في غير الملاصق لا يدل على
 العمل في الملاصق فان كان على كلام الكوفيين عملات النسب فيما ليس ملاصقاً لم
 تعمل في الملاصق على انه يحتمل أن يكون النسب بعامل محذوف الا ان يقال لا ينظر
 لذلك لضعفه (قول الشارح وهو مع المفردة على سبيل الوجوب الخ) محصله انه اذا قصد
 في الجنس نصاً بالافان كانت مفردة تعين عملها عمل ان نحو لارجل في الدار اذا لبتم
 المقصود الا بذلك وان كانت مكررة نحو لا حول ولا قوة لم يتعين العمل المذكور
 اذا التخصيص على نفي الجنس حاصل بواسطة تكررها على ما يفيد ما أتى وفي شرح
 على باشا تعليل جواز الغاء المكررة بشمها بالمكررة مع المعرفة فكلا لا تعمل تلك
 لا تعمل هذه (قوله الى ان المبينة) أى المبني معها الاسم أو النكرة المبينة التي هي
 لاسمها (قوله من قوله عمل ان الخ) أى مستفاد من ذلك تلويحاً بواسطة المقدمة
 الخارجية المذكورة (قوله ويبحث فيه الخ) فالاولى ان يقال ان عدم جواز الفصل
 بغير الخبر معلوم من قوله وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه لانه ان كان امتناع تقدم الخبر
 لفصل فالامر ظاهر وان كان لوجوب الترتيب فلانه يعلم منه انم اضعيفة فلا تعمل مع
 الفصل وأيضاً شأن المعمول ان يتصل بعامله (قوله مثل لولم يخف الخ) أى في ان

لو است امتناعية بل بمعنى ان للتعليق على ابعدا التقضين له علم التعاليق على
القريب بالاولى (قوله فالتصويب الخ) قد يقال ان التصويب في محله اذ لا وجه
لازتكاب الاحتمال الشاذ مع تأتي غيره (قوله حال من ما أو سبعة) أي لا ما ينأ
وبان المعرفة حال وبيان النسكرة بصفة على المشهور (قوله أو عطف نحو لا ثلاثة
وثلاثين) غير علم بأن أريد بطاق جماعة هذا العدد اذا العلم لا تعمل فيه لا ومثله فيما
يظهر ما اذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه حينئذ يجب تعريفهم ما بأن فتمول
لا وتكرر مع شئ آخر معطوف فان أريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلاثين جماعة
أخرى كذلك أهملت وكررت في الثاني فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون (قوله لان
الصفة وموصوفها الخ) أي بخلاف المضاف والمضاف اليه فثبثان في المعنى (قوله
وأوله جماعة) أي أولوا نحو لا أبالك الخ (قوله اسكن جاء أبالك الخ) المناسب أن يقول
اسكن جاء أبأ وأخامن لا أبالك ولا أخالك الخ لان الكلام في ذلك (قوله على لغة
القصر) أي اعراه كفتى وعلى هذا فهو مبني على فتحة مقدرة على الالفه كعراه
على تلك الالفه (قوله وجعل حذف التنوين) أي فاذا حذف التنوين رجعت
الالف وهذا مبني على لغة القصر أيضا كما لا يخفى (قوله أيضا) أي كما ~~لم~~
تخريج على مذهب البغداديين (قوله ما استحققت به الخ) وهو أربع أمور ذكرها
في التمهيد وهي ان كلامنا لا يحتمل دخول على الجسمة الا اسمية وان كلامنا ما
للتوكيد وان لا تقضي ان والشئ يحتمل على تقوضه كما يحتمل على نظيره وان كلا
منهما له صدر الكلام بل ومثابه ان لفظا عند التخفيف كما مر في الشارح (قوله
ولم يفعل ذلك في اسم ان) أي بناء على ما تقدم في الشر ح من عدم صحة العطف
باعتبار الح (قوله أي ان النصب بالتمعية) أي ففتحة طرفة فا فتحة اتباع لم يجابها
عامل وأما تنوينه فلانه معرب والاتباع اعتبر في الحركة وحدها لانها مع التنوين
وعلامة الاعراب ضمة مقدرة كاهو واضح (قوله لان العامل واحد) وهو مجموع
المتبادرين المتعاطفين (قوله ما برده) حاصله منع ان هنا عاملين بل العامل مجموع
الحرفين وهو متحد وهو الحق سلمنا التعدد لكن محل المنع ما لم يفصل العاملان
لفظا ومعنى (قوله ويرتفعه الخ) واحتمال الضرورة الاصل عدمه لكن هذا التما
يرتفع جواز تقديم معمول الخبر عليه اذا كان ظرفا لا غيره ومقتضى ما قبله الاطلاق
(قوله قصور الخ) سبق في باب العرب المبني ان الفتح نوع من أنواع البناء وهو الفتحه

ومأثبات عنها في مثل الباء والكسرة فلا تصور وتفرقة الشارح الآتية يمكن حملها على
 بيان ان الفتح أقسام فتحه وهي ما سبق في الامثلة وباء وكسرة وهما في المذكورات
 عند اه سبحانه (قوله تخفيفا رديانه) لم يبعد حذف التنوين الالمانع صرف
 أو اضافة أو وصف العلم بآين أو ملاقاته ساكن أو وقف أو بناء (قوله كلامه يوم
 الخ) وجه الایام انه اقتصر في البيان على نحو لارجل في الدار وأيضا ترتيب البناء
 على التضمن يوهم ان غير المبني وهو المضاف والشبيه به غير مضمين معنى من لاه
 لو تضمن المبني وان كان المراد ترتيب البناء على التضمن المخصوص أى الذى لم يوجد
 معه معارض (قوله كتضمن الحال الخ) أى من حيث انها مقدره في نظم الكلام
 الا انها حذف اختصارا (قوله لا يصلح علة لامل البناء) أى والاول يجب بناء ما يلى
 وحضر موت (قوله وتوارد أسباب الخ) أى كفى حذام فانها بنيت لما فيها من العلمية
 والتأنيث والعدل ورد هذا السبب بان أذر بيجان فيه خمسة أسباب العلمية
 والحكمة زيادة الاف والنون والتأنيث لانه علم بلدة والتركيب ومع ذلك هو
 معرب قاله الحفيد ويحاج بأنهم فهو باعتبار انه على ان اجتماع الاسباب يجوز للبناء
 لا موجب اه سم آفاده المحشى في باب ما لا يصرف لكن هذا الجواب منافي لما
 هنا من ان توارد الاسباب من أسباب البناء العارض الواجب ووجدت بخط
 بعض الافاضل وأذر بيجان بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وفتح الراء وكسر
 الباء بعدها تختمية ساكنة ثم جيم كاضبطه المحشى بالقلم وضبطه بعضهم بفتح الهمزة
 والدال المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها تختمية ساكنة ثم جيم وضبط
 أيضا بفتح الهمزة والراء وسكون الدال المعجمة بينهما ومنهم من يقول أذر بيجان
 بسد الهمزة وضم الدال وسكون الراء اه تليحور (قوله فليس هذا التضمن الخ)
 أى لان التضمن هنا بمعنى انه حذف الحرف في افادة المعنى الحزقي الغير المستقل
 زيادة على معناه المستقل مع قطع النظر عن الحرف لا بمعنى انه ملاحظ في نظم
 الكلام ومقدرا اختصارا كما في تضمن الظرف والحال معنى في والتبميزه معنى من
 فان هذا التضمن لا يقتضى البناء كما علم تدبر (قوله لان سبب البناء وارد) لا يقال
 سبب البناء وارد في المضاف وشبهه أيضا فلم قبل بالعارضه لانا نقول لما كان المضاف
 والمضاف اليه كائنان مستقلمان اعتبر ورود سبب البناء على الجزء الاول ثم
 اهتميرت الاضافة الى الجزء الثاني وكذا يقال في الشبيه بالمضاف بخلاف المتنى

والجمع (قوله ولا يخفى ان القائل الخ) تقدم في ذلك كلام فارح اليه (قوله الجملة
صفة للمكرة) أى جملة وقد عنتم شؤن (قوله وحوز بعضهم بتوينه قياسا) أى
على جمع المذكور السالم لان التنوين فيه ~~ص~~ الكون في الجمع المسند كورفتب
في لامسلمات لك كما ثبت في لامسلمات اه همع (قوله وهو منقوض بخوبيا ملمات
أى فانه لا يقول بتوينه مع ان قياسه يجري فيه (قوله يبطل تعيين أحدهما) عبارة
الهمع واما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال أحدها وجوب بناءه على الكسر لانه
علامة نصبه الثاني وجوب بناءه على الفتح وعليه الفارسي والمازني الثالث
جواز الامرين وهو الصحيح للسمع فقد روى بالوجهين قوله ولذات للشيب وقوله
لاساقات الخ (قوله أضعف الوجة) أى لان القيام مع وجود لا بناء ولا نصبه
وأبضا الاولى لا تعمل انصب في لفظ الاسم اكونه مقردا فكيف تعمل في لفظ
تابعه المفرد قاله بعضهم (قوله وخبر الثانية محذوف الخ) فيه نظر لان الثانية
زائدة لان خلة في البيت منصوب مذكور كما هو صريح استمهاده الشارح به ونصبه
بالعطف على محل الاسم والعطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة كما
سبق في المحشى فيما كتبه على قول الشارح واما انصب فبالعطف الخ (قوله يجوز
على هذا الخ) هذا لا يتم الا ان قلنا ان اسم المركب معه لا يجب أن يكون مستقلا
غير معطوف على ما قبله والاتعين تقدير خبر اكل منهما كما هو الظاهر (قوله والمنفى)
أى مدخول حرف النفي (قوله هى التى لا عمل لها أصالة) أى بان كان مدخولها غير
صالح اكونه معها ولا هو الذمى قصد العطف على محل اسم الاولى لم يكن ما بعد
لا الثانية مبتدأ وهى انما تنسخ المبتدأ وقوله هى التى لا عمل لها الخ أى بان كان
مدخولها صالحا اكونه معها ولا هو بان قصد رفع ما بعد الا الثانية على انه مبتدأ
فانها صالحة للعمل فيه لانها تنسخ المبتدأ لكنها أهملت ومنعت من العمل
فذلك قيل انها لغة لازادة وهذا فرق دقيق (قوله هو الذى لا معنى له) هذا هو
محل المناهة وما بعده لا دخل له فيها وانما ذكره تقيما للمقولهسم (قوله والوجه
الفرق الخ) أى خلفه الاول وان تقدم لنا توضيح للمناهة المتقدمة والاعرعه
(قوله ولا فى مجتمعا كية) أى مع الاسم الاول وتركيبها بقى حتى مع النظر
للعمل فى الاسم المعطوف واذا كانت مركبة فلا تعمل فى الخبر بالنسبة للاسم
الذى تركبت معه ولا بالنسبة لغيره فلا يقال انه لا تركب بالنسبة للعامل فى الاسم

المعطوف تأمل (قوله ما فهم) أي من أن تقدير خبرين بأصير العطف من عطف
 العمل، والفرض أنه من عطف المفردات لأن نصبه بالعطف على محل اسم لا الأولى
 (قوله على ماضٍ) أي من أن العاملين متماثلان لفظاً ومعنى فهما كاشئ الواحد
 أو أن العامل المجمع وهو الحق (قوله لذلك) أي لبعض ذلك وهو تواردهما على
 معاً وكون واحد وما البعض الآخر وهو كون الخبر الواحد مرفوعاً منصوباً فليس
 موجوداً على هذا التقدير (قوله أو مرفوع بالعطف على محل لجمع اسمها) هذا
 لا يظهر إلا إذا كان الأول مقترحاً وهو الوجه الأول أما إذا كان مرفوعاً بوجهيه
 فالرفع انما هو بالعطف عن المرفوع بعد لا الأولى الواقع مبتدأ أو اسمها فكان
 الأولى أن يقول أو مرفوع بالعطف على ما بعد لا الأولى (قوله ونصب ما بعد
 الثانية) ان اعتبرته تارة ينصب على المحل أو على لفظه والحركة اتباعية زادت
 الصور الواقعية والعقلية (قوله مفعول مقدم) مقتضى قولهم نعمت الشكر إذا
 تقدم عليها العرب حالاً وأعربت بحسب العوامل أن يكون مفرداً حالاً ونعتاً مفعولاً
 إلا أن يقال ان هذا أعلى وأجند إذ لوحظ فيه انه كان نعتاً ثم قدم بخلاف ما إذا لم
 يلاحظ ذلك أو ان مفرداً صار اسمها لغبر المضاف وشبهه فلم يلاحظ فيه معنى
 الوصفية (قوله فليس مرادفاً) أي متخداً معناه مع (قوله ولا مساوياً) أي متحداً
 في الماسدق بحسب الإرادة مع اختلاف اللفظ والمعنى وقيل ولا مساوياً أي
 في الإبهام (قوله حتى يكون بدلاً) أي بدل كل لانه الذي يعتبر فيه الأشهاد
 في الماسدق بحسب الإرادة مع اختلاف اللفظ ولا يصح كونه بدل بعض إذ المقيد
 ليس بعضاً من المطلق إذ البعض لا يكون إلا من كل مركب من أجزاء أو أفراد
 والمطلق دال على المساهية بلا قيد فليس فيه تركيب (قوله وقد جوزوا التوكيد الخ)
 هذا لا يصلح سنداً إذ ناصية في الآية توكيداً للناصية المعرفة بأل في قوله بالناصية
 والتعريف بأل قائم مقام الوصف ففرق بين ما هنا وما في الآية تأمل (قوله وقال
 في التوكيد الخ) لعل وجهه انه أريد من ما الأول الماء البارد فيجهدان ما صدقا
 بحسب الإرادة ولا يعتبر عندهم ما اختلاف اللفظ والمعنى بخلاف المنع السابق
 فانه مبني على أن ما الأول مراد منه مطلق لغصداً لاجمال ثم التفصيل بما بعد (قوله
 لأن حاصل الوجه الأول اتحاد الخ) قيل وحينئذ فيكون الثاني مرادفاً للأول
 ولفظه فيكون توكيداً لا مساوياً بله في الإبهام فقط من غير لفظه حتى يكون بدلاً

(قوله لان الابدال) أي سألنا من انه يعتبر الاختلاف لفظا ومعنى مع المساواة
 ما صدقنا بحسب الارادة (قوله جرى على الغالب الخ) فيه ما سبق فلا تغفل (قوله)
 اختار يس الخ مبرج كلام الشارح حيث اعتبر تركيب الصفة مع الموصوف
 وانما صار بالتركيب كاسم واحد قبل دخول لام ثم دخلت لا بعد ذلك مثل لا خمسة
 عشر ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والنعوت لصيرورتها اسما
 واحدا قبل دخولها كخمسة عشر وهذا هو الظاهر خلافا لما اختاره يس لانه ان
 بناء على انه ركبت الصفة مع الموصوف أو لام دخلت لا فلا يظهر الا ان يكون من
 باب اعطاء الجزء حكم الكل الا انه لا داعي اليه وان بناه على انه بنى الاسم اتركبه
 مع لا والنعت بنى اتركبه مع الاسم أو على انه بنى الاسم لتضمنه معنى من ولما
 كان الوصف من تمامه كان كما هو ما تضمنناه في بيت أيضا فهو تكلف وخروج
 عن الظاهر بخلاف ما في التشرح والوضوح وغيرهما (قوله لان الصفة) هي
 المنفية في المعنى فيه ان قولك لا رجلى طرف قائم في فيه القيام عن الرجل
 الظريف اما عدم وجوده رجلى طرف أو لوجوده مع عدم قيامه فليست الصفة هي
 المنفية وقد يقال المراد ان الصفة منفية لزوما بمعنى انه يلزم من نفي القيام عن
 الرجل الظريف نفي الظرافة عن الرجل القائم واما الجواب بأن المراد يكون الصفة
 منفية ان نفي الخبر عن الاسم اعما هو باعتبارها فيرد عليه ان المتأدى هو الاسم
 باعتبار صفة لا مطلقا تأمل (قوله في هذا اختلاف الخ) فيه ان كلام الشارح
 في فتح الصفة وقد علمه بتركبها مع الموصوف واما فتح البناء العارض بواسطة لا فهو
 مقدر على مجموع الصفة والموصوف نظير لا خمسة عشر وهذا هو الذي سببه
 تضمن معنى من كما جرى عليه الشارح فيما تقدم لان تركيب الاسم مع لا كما هو القول
 الآخر وبالجملة فال موضوع هنا غير الموضوع فيما سبق لان السابق في بناء الاسم
 وما هنا في فتح الصفة الا ان يقال مقصود المحشى ان الذي ذكره الشارح هنا
 في علة فتح الصفة الحاصل قبل دخول لا بخلاف لما اختاره فيما سبق في علة فتح
 اسم لا الحاصل بها ولورافق ما سبق لجعل علة فتح الصفة هي تضمن الصفة معنى من
 بواسطة كون الموصوف متضمنا له لانها من تمامه كما تقدم بيانه لكان تقدم ان
 اعتبار التضمن في الصفة تكلف وخروج عن الظاهر (قوله حيث يتعين فيها
 النصب) أي ولم يصح فيها الضم اتباعا لفظ كما هو الرفع هنا الذي هو نظير الضم

هذا هو المراد والافلايتهم صحة الرفع هناك على محل مدخول يا قبل دخولها
 اذ لا محل لدخولها (قوله غير ظاهر) لو حمل الطول على ما يع طول المركب بما هو
 منه وعلى طول كلامه بما ليس منه المبدل عما يتركب معه وهو ولا يظهر اه شيخنا
 (قوله الذي هو أى الفاصل منه) أى الجموع وقوله الطول بالنصب خبر يكون
 وقوله وكان ينبغي الخ الأولى التفرقة (قوله أو بالعطف) صوابه أو بالتبعية اه
 شيخنا (قوله وفيه انه ينبغي الخ) فهم ان مراد الشارح تناول العبارة للمنعوت غير
 المفرد بالنسبة لحكمه وليس كذلك بل المراد تناوؤها بالنسبة لحكم نعمته ففى
 قوله لا تين بالنسبة لكون غير المفرد والمنعوت لا تين نعمته وكذا يقال فيما بعده
 وحينئذ لا اشكال ويبدل على هذا صريح كلام الشارح قد تدبر (قوله مثله عطف
 البيان لعل علمه الحمل على البدل والافعله البدل لا تأتي فيه) قوله وتعليل امتناع
 الخ) هذا لا يتم الا اذا كان هذا المعلن جعل كونه على نية تكرار العامل الخ - علة
 لعدم مطلق البناء لكن الظاهر من قوله فهناك فاصل مقدران المعلن بذلك انما
 هو عدم البناء بواسطة تركيب البدل مع المبدل منه وعلى كل فليس ردا لقول الحنفى
 قال أبو حنيفة ولا يجوز ان يجعل المبدل منه والمبدل بمنزلة اسم مركب كما جاز ذلك
 فى النعت لانه على نية تكرار العامل فيبينها حاجز مقدرا اه لان هذا التعليل
 لعدم التركيب لا لعدم مطلق البناء بل يقال المحشى وهذا التعليل وان نتج عدم
 التركيب مع المبدل منه لا ينتج امتناع البناء مطلقا لوجود تركيب البدل مع لا المقدر
 لا جاز (قوله الأولى حذفه الخ) قد يقال ان الشارح راعى الموضوع وهو لا العاملة
 عمل ان (قوله فارتباط) مبدل أخيره يعود (قوله وبأى) صوابه وبانه مزة كفى بعض
 النسخ (قوله آخرت) فى بعض العبارات أفسدت وفى قوله يد الغفلات استعارة
 مكانية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب وأثبت اليد تخجيلا (قوله ولا يعقل
 الخ) أى فبطل كلام الخليل وسببوه واحد الاحتمالين فى كلام المسازنى والمبرد
 (قوله أبو مؤوليه) كما اذا قلت الاذ كرفى بمعنى تد كرفى (قوله كاسياتى) أى فى بابه
 (قوله أراد ان يتر ورج الخ) فى العباب كان الرجل يشارط المرأة على شئ بأجل
 معلوم ويعطيه اذ لا يستعمل بذلك فرجها ثم يخلى سبيلها من غير تر ويج ولا طلاق
 فله عنه فى المصباح وان كان المعروف فى الشرع ان كاح المتعة هو الموت
 فى العقد عند الجمه ورواها على عن الولى والشهد وعند ابن عباس سمى بذلك على

قول الجمع ووران الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من اغراض النكاح
 (قوله تروني بضم) التاء مأخوذة من باعى اه امر / قوله بان طلب رجل الخ قال
 الدماميني الدعاء قد يشعر بالطلب كقول السائل رحم الله امرأ أعاني وأجاب
 الشمني بان الطلب المذكور هو المقصود و فرقي بين القصد والأشعار (قوله هـ ذبه
 صفة) يعني يدل الخ (قوله وأجيب بان ذلك جائز الخ) على ان الفصل بالجملة لازم
 وان لم تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها انشائية اه معنى قال الدماميني يمكن
 انها صفة بتقدير القول أى مقولاً فيه جزاء على ان الفصل بالدعائية المعترضة لتماث
 (قوله كقوله ان امرؤ الخ) فليس له ولد صفة لا امرئ واغتفر الفصل بالمفسرة لانها دالة
 على العامل كما تؤكد له فكانت اليدت أجنبية وما قيل ان ليس له ولد حال من ضمير
 هالك رد بانه انما ذكر مجرد التفسير فلا يناسب تقييد فاعله اه امر (قوله ويؤن
 الاسم للضرورة لا حاجة اليه على القول بان موصوف الجملة من التشبيه بالمضاف
 (قوله لا خبراً لى كما هو عند جماعة زعموا ان لفظ الخلافة خبر وبين ذلك لاسموسى
 فى شرح الصغرى بما يطول فراجعه (قوله لانه لم يذكر الخ) أى وحيث كان مذكورا
 لبيانها فلا يكون خبر الان المقصد من الخبر الحكم على المتبداً بالبيان (قوله من
 نحو وما محمد الارسل فان رسولاً مستثنى من محذوف ومع ذلك وقع خبرا عن محمد
 والتقدير وما محمد شئى الارسل أن ايس موصوفاً بصفة الابدان يكونه رسولا هذا والمراد
 وان كان مقتضى سياقه انه خبر عن المبتدئ منه المحذوف ومع انه ليس كذلك وقيل
 التقدير وما نعت محمد الارسل (قوله وقيل يدل من محل لامع اسمها) أى بناء على
 عدم تأويل كلام سيبويه وهو مغاير لابتداءه وكتب المحشى فى باب الاستثناء
 على قول الشارح ولا أحد فيها الا يزيد رفيعاً للمحل لامع اسمها أو اسمها
 قبل دخول التامخ اما الاول قال اليه فى المعنى ووجهه بانها فى موضع رفع بالابتداء
 عند سيبويه ويصح احلال البدل محلها فى قول زيدتها واستشكاه الدماميني
 واستثنى فى باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه الى الثانى واما الثانى فنقله فى
 المعنى عن الاكثرين واستشكل بعدم صحة احلال البدل محل البدل منه وأجاب
 الشلو بين بان هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الا يزيد وهذا يمكن فيه الاحلال
 بان يقال ما فيها الا يزيد وهذا القول الثانى انما يأتي على عدم اشتراط وجود
 طالب المحل وذهب كثير الى انه بدل من ضمير المستكن فى الخبر والاقوال

الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشر يف من كلمة التوحيد لكن على الاول يذكر الخبر
 عند الاحلال فيقال الله موجود كافي المعنى وعلى الثاني يكون الاحلال لكون
 المعنى مافي الوجود له الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشر يف
 على الخبرية وضعفه في المعنى بما يقى الهماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك
 وقد نصبها على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر اه وقوله وهذا
 القول لثاني انما يأتي الخ أى لانه انما اعتبر المحل قبل دخول النسخ لكن تقدم
 بنا على تأويل كلام سيبويه ان المحل عنده باق لكون لاعاملا ضعيفا (قوله باذا
 الشرطية الخ) أى انما في بعض النسخ شرطية ترسم ألف بعد الذال وفي بعض آخر
 تعاليلية اعدم رسم ألف بعدها (قوله نوزع في نسبتها الى حاتم) أى لانه قيل بانه
 لرجل من بني التميمية من العرب اجتمع هو وحاتم والثابغة الذياني عند امرأة
 خاطبين لها فقدمت حاتما عليها فقال الرجل

هلا سألت التميميين ما حسبي * عند الشتم اذا ما هبت الريح
 ورد جازهم حرفا مصترمة * في الرأس منها وفي الاصلاء تماج
 اذا التماح غدت مافي أمرتها * ولا كريمة من الولدان مصبوح

الى آخر ما قال وبذلك يعلم وجه التلقين والجازر الذي يخر الابل والاصلاء جميع
 صلاوه ومحول الذئب وتلمج أى شئ من الشحم يشبه الملح في البياض واللقاح
 جمع لقوح وهى الناقصة الطلوب والاصرة جمع صرار خيط يربط به نمرع الناقصة
 للثابرة وضعها ولدها وانما يأتي اذا لم يكن ثم در (قوله جرى عنى الغالب الخ) منشاؤه
 فهم ان المراد الدخول التركيبي بمعنى التقدم عليهما في التركيب ان الاستثناء
 سابق ولو فهم ان المراد بالدخول التسلط بالاعمال ولومع التأخر بقوله بعد استثناء
 الفاعل ان هذا التسلط زيادة على التسلط عليه لم يحجج لاجل به اه شيخنا أو ان
 البعدية ترتيبية (قوله المسمين بالاسم) عبارة الحفظى المسمين بالاسمين اه قال في الاسم
 للجنس لا يقال أولى من ذلك المسمى بالاسمين لانا نقول قول الحشى كما هو الواقع بقيد
 ان المسمى متعدد في الواقع بالنسبة للصورتين (قوله وفيه ان التسائل ظنفت الخ)
 الاولى حسب زيد اعمر الاله المائل المتقدم وان كان المعنى واحدا (قوله فينبغي التعبير
 الخ) فيه ان هذا التأويل وان أمكن بعد دخول العامل لا يصح به عند اعتقاد التغاير
 تركيب مبتدأ وخبر منهما اذ لا يستند الشئ الى مغايره فيرجع الاشكال فيتعين

ظن واخوانها

المصير الى ما قاله الحنفى أو يدفع بان الاستناد في زيد عمر ومع اعتقاد النصارى على تقدير اداة التشبيه كذا قيل وفيه ان المراد انه يصح الاخبار بمرور عن زيد باعتبار ما اعتقدته حنين الروية من كون زيد في الواقع هو عمر وأما الجواب بالتشبيه فهو تأويل لا يشير اليه التركيب بعد العامل كما أشار الى الابلولة في صيرت الطين خزفاً (قوله نقله اشترضه لانه على انه من فلا يقول كذا ما يدعو وجد كذلك في بعض شراح الحديث وفي الصحاح والقاموس والمختار ما يقتضى كسر هاء على انه من قلى يقلى كقلى برقى أو ففتحها عند طيبى فقط على انه من قلى يقلى كرضى برضى لانهما المشتهر (قوله يستثنى منه الخ) أى يستثنى عما يفيد كلامه من ان مادة الرؤى بمعنى العلم كثيرا ترى المجهول فانه ليس بمعنى أعلم بل بمعنى أطن هذا محصه وليس بمحصه ان مادة رأى من غير همزة تعدى لفعولين كما أفاده هنا فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لثلاثة كما يأتي وان محصل كونها تعدى لثلاثة بعد دخول الهمزة اذا كانت مبنية للفاعل فان كانت مبنية للفعول كافي وكنت ترى زيدا كما قيل سيدا تعدت الى اثنين كافي حالة عدم وجود الهمزة لانها بمعنى أطن المتعدى الى اثنين ولم تستعمل بمعنى أعلم مبنيا للفعول حتى تكون متعدية الى ثلاثة أو لها نائب الفاعل وان استعمل أريت مبنيا للفاعل بمعنى أعلمت كذلك متعدية لثلاثة (قوله وهذا صريح) أى لانص لاحتمال كون التعدى لواحد شخص وصار رأى وعلم المذكورين فى كلامه (قوله وهو قابل للبحث) أى بان يقال لانعلم انه لا بد من استقلال الاول بل هو موطنى لثانى المقصود فاذا أتى بمصدره وأضيف الى الاول حصل المقصود (قوله على غير قياس) أى لان قياس حروف المضارعة فى غير الرباعى المبنى للفاعل الفتح (قوله أى انهمزت) يحتمل عند عدم علم الرواية فتح التاء للمخاطب فيكون البيت للزم وهو الظاهر ويحتمل ضمها للمتكلم فيكون للمدح أى ان المتكلم انهمز مع المنهمزين استكالا على شجاعة المدح ويحتمل حينئذ فى زيادة المدح جعل ظن فيه لليقين (قوله سابق كلام السيرافى الخ) فى الاستدلال به على الدعوى المذكورة نظرا اذا الزعم على كلام السيرافى هو القول اللسانى المعتبر معه الاعتقاد وحينئذ فليست زعم من افعال القلوب التى الكلام فيها اذا المعنى التضمين الذى هو الحادث لم يقسم بالقلب فكلام السيرافى مبين لما نحن فيه ولو مع التأويل الذى ذكره الان يقال ان الاستدلال مبنى على ان المقارن هنا داخل فى المدلول لا خارج فيكون الزعم هو

القول والاعتقاد معا وحينئذ ينبغي كون زعم من أفعال القلوب ان بعض حدثها
 وهو الاعتقاد من أفعال القلوب فالمراد بالعاني التضمنية في كلام المحشى سابقا
 ما يشمل الحدث بالنسبة لغير زعم وجزأه بالنسبة لها الاتمام ما عدا الزمن والنسبة
 فيكون قول الشارح بمعنى الرجحان افتقار على جزء الجزء الحدثنى ويحتمل ان
 المراد بالقول في كلام السيرافى القول النفسانى أى حدث النفس التابع
 للاعتقاد لانه يطابق عليه ولذلك احتراز عنه بأفواههم فى قوله تعالى يقولون
 بأفواههم ما ليس فى قلوبهم كما جرى عليه بعض المفسرين وحينئذ فالجزء الحدثنى
 بتسامه قلبى والظاهر من هذا كله جعل كلام السيرافى وما بعده مقابلا لما قبله
 فقوله قال السيرافى على حذف الواو ويؤيد ذلك التصريح بما فى بعض النسخ
 (قوله أوبار رجحان ما عدا اليقين) فيه ان هذا يشمل الوهم والشك والشمول غير مراد
 على انه يكثر على هذا كون الدليل أخص من المدعى فلو قال أو بالرجحان الاعتقاد
 لعم (قوله بناء على ان المراد الخ) أما إذا أريد الاعتقاد ما يشمل العلم فيبينها العموم
 والخصوص المطابق (قوله من وجه) أى لا تطلق الا اول عن قيد عدم الصحة مع تقييد
 قول ابن الأنبارى بذلك ولا تطلق قول ابن الأنبارى عن قيد الاقتران بالاعتقاد
 مع تقييد الاول بذلك فحتمه ان فى قولناشئ عن رجحان غير مطابق وينفرد الاول
 فى قولناشئ عن رجحان مطابق وينفرد قول ابن الأنبارى فى قول لم يطابق ولم
 ينشأ عن ترجيح (قوله العموم والخصوص المطابق) والمنفرد الزعم على قول ابن
 الأنبارى فى قول لم ينشأ عن اعتقاد (قوله وتقرر بالبعض الخ) عبارة قوله قال
 السيرافى الخ ظاهر كلام الشارح حيث حكى الاقوال اثر قوله للرجحان انها المتخالفه
 وفيه نظر لان القول المقرر بالاعتقاد فى الاول ليس الرجحان اذا الاعتقاد المشروط
 فيه هو والحكم الجازم وهو منافي للرجحان المحتمل للغير وكذا العلم المشروط فى
 الثاني لان العلم قسم الظن ومناقاة الثالث أظهر فانه قال يستعمل فى القول من غير
 صحة فكيف يكون راجحا ويمكن التوفيق بأن كلام الاعتقاد والعلم مستعمل
 فى الرجحان مجازا مرسله لاقالة الاطلاق والتقييد والثالث عدم الصحة فيه واقعية
 فلا ينافى ترجيح الزاعم الصحة فلا تنافى اه ومعناه ظاهر كلام الشارح موافقة كل
 قول منها معنى الرجحان السابق حيث ساقها مساقا واحدا غير مقابل بها ما قبلها
 وهذا ظاهر وحل المحشى وان ظهر فى ذاته لا يوجب ان هذا ناشئ عن عدم التأمل

اه شيخنا (قوله ناشئ عن عدم التأمل) أي لان فيه بعداوارت كتاب تعاسيف
 عديدة باخراج كل قول من الاقوال الثلاثة عن ظاهره وصير ورتما كاه اقولا
 واحدا وهو خلاف ظاهر الشارح لاسيما قول ابن الينباري مع تأييده له بقوله
 ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أي مطية لنسبة الكذب إلى الغير أو مطية
 الكاذب أي يتوصل بها إلى حكاية الكذب بقوله زعم فإن كبرى نفسه من اختلافه
 وكلام المحشى سالم من هذا كاه هذا يانه فافهم (قوله عبارة التمع الخ) لاننا في
 كلام الشارح لانها بمعنى كفل متعددة بنفهم الواحد كما في التمع وههنا لا يأتى فيها
 بمعنى تكفل متعددة بنفسها واثارة بالباء كما في الشارح وعبارة القاموس الآية
 تدل على انها بمعنى تكفل متعددة بالحرف الا انه لا يحصر فيها الفلان في كلام
 الشارح فليس المقصود الاعتراض على الشارح بل مجرد البيان (قوله أي
 المشدودة الخ) اشارة إلى ان المراد هذه المادة المهيأة بفتح الهمزة فتبدأ اول ما ذكر
 والا فالنطوق به ثم حار بما يفهم القصر عليه قبيل المثال لكن الاولى تصرح
 التصريح حيث قال والا أكثر في زعيم هذا وقوعه على ان يتخفيف الثوب أو ان
 يتشديد هاء وصلتها (قوله فالتامة) أي قابلت فطنتي بنفطنته (قوله وهو بمعنى الخ)
 تفسيره بمعنى الغبطة وليس بمراد هذا الذي ليس المراد دم على تمنى مثل ما للغير بل دم
 على هذه الخصلة التي دريت بها وغبطت الناس عليها فالاولى ان يقول وهو فعل
 ما يغبط فاعله كوفاء العهد هنا اه شيخنا (قوله على ما ذكره الزنجشيري) بل
 وعليه اذا المعنى صير واعتقاد أو ظنا لا خارجا فلا يأتى لهم نعم ان حمل على معنى
 صير واقولا فالتمثيل بمعنى على غيره اه شيخنا (قوله وذلك متعذر هنا) أي لان
 الفاعل الذي هو الغير يقول ليس في ورائه ظهر نفسه (قوله مثلها في ذلك) أي في افادة
 التصيير وعدم صحة التعلق (قوله اذ لا شك في صحة أبصرت الخ) أي على ان الظرف
 متعلق بأبصرت ويكفي في صحة تعلقه به احتواؤه على متعلقه الذي هو الالهلال
 ولقائل ان يقول لان سلم صحة بناء على ذلك بل هو صحيح بناء على ان الظرف صفة
 للهلال أو حال منه (قوله فلان سلم الخ) أي لانه اذا صح التعلق بالفعل فلا داعي إلى
 الحمل على التصيير مع تاتي المعنى المحقق (قوله تأ كيد مثل الاولى) والمضاف انما هو
 مثل الاولى اذا التا كيد ليس بمشهود لذاته كما ان الثاني في قام زيد لم يتحجج
 لفاعل لذلك (قوله وأجيب الخ) فيه ان هذا شاذا في خصوص اللام التي الاضافة على

معناها بدليل انه لم يسمع في غيرها كما تقدم فلا يتم التنظير به (قوله فلا يرد جريان الخ)
ولا يرد ايضا الانعاف في كان كزيد كان قائما بناء على ما ذهب اليه بعضهم من انها فيه
ملغاة لازائدة وفي شرح الكافية ما يساعد على النسكت (قوله في نحو وصف كراخ)
نحو فلا ينظر ايم اذ كي طعما ما فستبصرو ويصرون وبأيكم المقتون يسألون ايان يوم
الدين ريبستنبؤنك أحق هو عرفت من أنت ونسيت أيم زيدا كن التعليق في
غير الافعال المذكورة خاص بالاستفهام كما في الامثلة (قوله والا كترون لا) أي
لعدم السماع (قوله والحق بهم في ذلك الخ) وجهه الخلق في الاوابن والخامس
مشاركتها لرأى ووجد القلبيتين لفظا وفي الثالث والرابع انهما تميزا ووجد
الذي معناه في أصل الوضع أصاب ثم استعمل بمعنى علم فعمل عليه حمل اللفظ على
التفويض اه جامي بايضاح (قوله ووجد) أي بمعنى لقي (قوله وعمله سيويه
بالاستغناء عنه الخ) أي فلا حاجة لنا بجواز نحو ضربتني ولا يتأق لنا الاستغناء
بالنفس في افعال القلوب لعدم سماع النفس فيها اذا المسموع فيها المضمير فكلام
سيويه ليس بيان الحكمة ما وقع من العرب والافلاحيتم بخلاف ما بعد فاه بيان
للحكمة بدليل انتفائه في افعال القلوب كما بينه بعد (قوله وقيل لئلا يكون الفاعل)
في الجامي انه لا يجوز في غير افعال القلوب وما الخي بها أن يكون الفاعل والمفعول
ضميرين متصلين بشئ واحد فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي
وشتمت نفسي وذلك لان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا أي أصل مدلول الفاعل
النحوي أن يكون مؤثرا والأصل ما يبتنى عليه غيره فان نحوز يد من طال زيد انما
أطلق عليه الفاعل لسكونه على طر يقته وصفته وأصل المفعول به أن يكون متأثرا
وأصل المؤثر أن يغير المتأثر فان اتحاد معنى كره اتفاقهما لفظا تصدع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فنسبة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني
فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون
كل واحد منهما ضميرا متصلا وان اختلفا من حيث كون أحدهما مرفوعا
والآخر منصوبا وبالمخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت
كأنها غيره لغلبة معيارية المضاف للمضاف اليه فصارا لفاعل والمفعول فيه متغايرين
بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لان الفاعل والمنصوب الاول ليسا فاعلا

ومفعولا به أى مؤثرا ومثابرا أما الفاعل فاعدم ~~صكون~~ افعال القلوب من التأثير
وأما المنصوب الاول فاعدم تعلق الفعل به بل يضمون الجملة وأما الملحقات بها فلما
تقدم اه بايضاح (قوله ولم تقو حركة الخ) لاحتمال سبق اللتان فيها اذا سبقوا
الحركات كثيرا ما يقع (قوله مفعولا به ليس المنصوب الخ) أى فلم يلزم كون الفاعل
مفعولا اذا اباة في ظننتنى قائما است مفعولا به بل المفعول به القيام المضاف اليها
ولم يلزم اجتماع ضميرين مرفوع ومنصوب لان الياء مجرور بالمصدر في المتقدمة اذ
التقدير ظننت قيامى واجتماع مرفوع بعامل ومجرور بأخر لا يضر فقوله فيما
سبق أحدهما مرفوع والاخر منصوب أى ظاهرا وباطنا (قوله لان علم الانسان
الخ) هذا لا ينتج انتفاء غلبة المغاربة في افعال القلوب فلو قال وايضا ليسبق الفهم
الى خلاف المقصود في نحو علمتني قائم لان علم الانسان الخ لكان أولى (قوله ويجمع)
بالبناء للمجهول والاتحاد نائب فاعل (قوله فلا يقال ان تعليل الخ) أى وترتب الالقاء
والتعليق ليس على مطلق الضعف بل على ضعف مخصوص لا يؤدي الى الاجحاف
فاندفع ما يقال ان الشارح رتب الالقاء والتعليق على الضعف فاذا زاد كان الترتب
أولى فلا يندفع اليراد بما ذكره المحشى نعم الاظهر التعليل بأنه مما المالم بتصريف في
اغظهما الم بتصريف في عملهما فكالم لفظهما ما صيغة واحدة لزم عملهما حالة واحدة
وانظر هل المراد عدم الغاء ما ذكر انه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره
أصلا وعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا وأنه يدخل ويلغى والظاهر
فهما الاول (قوله لا ينصبان مفعولين) أى لان أفعال التفضيل لا ينصب مفعولا أصلا
على الاصح وعلى مقابله انما ينصب واحدا وفعال التعجب لا ينصب الا واحدا (قوله
اذا أكد الفعل بمصدر) نحو زيد قائما ظننت ظنا والظاهر أن التوكيد باعادة
اللفظ كذلك نحو زيد قائما ظننت ظننت أخصا من العلة (قوله لنا فاه الخ) أى لان
التوكيد دليل الاعتناء بالعام والالغاء ظاهر في عدمه فبينهما تنافى ظاهرا
وان كان لا تنافي في الحقيقة (قوله ويقال الخ) أى لعدم صراحتهم به في المصدر
اه على باشا (قوله على الاسم) أى المفعول الاول اذا القلب عليه أن يكون
اهما لصفة مشتقة بخلاف المفعول الثاني والاولى التعيين بالمفعول الاول ليوافق
الاصطلاح (قوله لبناء الكلام على النفي) أى فلا بد من نصب المفعولين ليكون
أول الكلام هو النفي فلا يحصل نشوب لسامع اذ لو ألغى الفعل المنفى لم يكن النفي

أول الكلام بل أوله الجملة الاسمية فيتوهم ان ما قبله مثبت فبناقض نفي الفعل
 بعده لتوجهه في المعنى اليه ثم الظاهر انه عند نصب المعمولين لا بد من تأخرهما ان
 شكك النفي بما لانها الصدارة المانعة من عمل ما بعدهما فيما قبلها تدبر (قوله
 زهدم ما جاء الخ) مرادوا أخذان توجيه السابق (قوله وبقول الشاعر الخ)
 قد يقال النفي انما ينافي الالغاء اذا تقدم أحد المعمولين أو كلاهما أخذان
 التعليل المتقدم أعني لا ببناء الكلام على النفي بخلاف ما اذا تقدم النفي كما في البيت
 فإنه لا يبتأه على النفي من أوله لا يحصل التناقض المشوش للسامع وأيضاً سبأني
 ان العامل في هذا البيت ليس ملغى بل هو آت على أحد التأويلين الآتين في كلام
 المصنف واعل هذا من جملة ما دخل تحت قوله على ما فيه وان قال بعضهم ان قوله على
 ما فيه اشارة الى قوله في النكت ولا يبطل هذا بقوله وما خال لدينا منك تقول
 لان أداة النفي داخله في المعنى على ما بعد اخال اه وفي الحفني بعد ذكره الشرط
 الثاني مانصه قال سم وفيه نظير وجهه لأنه يبطله قوله وما خال لدينا منك تقول
 وقول أبي حيان ان أداة النفي قيد داخله على ما بعد اخال مرادود (قوله فوقع
 في الخلس) ان أول قوله فلا يجوز بانه نفي للجواز تعين الوجوب أي بل يجب وقوله
 في الثاني فلا يجوز مناهيه يمنع فلا خال الا انه يتبادر منه ان الاول كالثاني في ارادة
 الامتناع لكن السمي في الصحيح أولى من الحمل على ما به العسا دنم ان أراد المحشى
 بالخلس مطلق الايهام فلا دفع له تأمل (قوله وكل من التعليلين الخ) وجه التساوي
 في نحو قول الشاعر شجالك الخ على تقرير الشارح بان كلامن العاملين ضعيف
 لان شجالك ضعف باعتبار الجملة وأظن ضعف بتقدم أحد معموليه فاستويا
 في الضعف (قوله على تقرير الشارح) اخترا عن تقرير الدماميني وغيره الآتي
 قريباً فانه يجري فيه التعليلان (قوله والغناء ما بين الخ) استدلال البصريون بقول
 الشاعر شجالك البيت فاه يروى برفع ربيع ونصبه ولا يتأني النصب الاعلى قوله هم
 وفوز عنى هذا الدليل باننا نسلم ان شجالك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف اليه
 فعلى تقدير رفع ربيع يكون شجالك مبتدأ وربع الظاعنين خبره والعامل ملغى
 لتوسطه بين المعمولين وعلى تقدير نصبه يكون شجالك منصوباً بفتحة مقدرة على
 الالف على انه مفعول أول تقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل كما يأتي
 عن الدماميني وغيره على ان مذهب البصريين في ذلك لا يصح في نفسه لما يرد عليه

انه لا ينتصب بأفعال هذا الباب الا ما كان مبتدأ وخبر بحسب الاصل وانه فاعل
وفاعل لامبتدا وخبر اذا لا يصح اعتبار ربيع مبتدأ مؤخر او جملة نحو الخبر امتدما
وأدخلت أطن بينهما المنع حكاهما ما لما تقدم عن التسهيل انه يجب بقوله في هذا
الباب من التقديم وضده ما هو ما مجرد من ومن المعلوم انه يمتنع تقديم الخبر الفعلي
على المبتدأ فالحق في هذه المسئلة مع الكوفيين وان تبع الشارح فيها البصريين
ولذلك قال أبو حيان ان مذهب الكوفيين هو الذي يقتضيه القياس لان الإعمال
مترتب على كون الجزئين كأنما مبتدأ وخبر او ايساهنا كذلك والا لآتي الى تقديم
الخبر الفعلي على المبتدأ اه الا ان قال ان كون فاعله الى هذا الباب أصلها المبتدأ
والخبر غالب لا لازم وتقدم ما يؤيده (قوله جازئ) فحقوقام أطن زيد ويجوز فيه رفع
زيد وهو ظاهر ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضده المسئلة ترفيه
في موضع المفعول الثاني اه عبد الحكيم (قوله خلاف الكوفيين) أي حيث
أوجبوا الالغاء معللين بان الاول يطالب فاعله والاسم فاعله من حيث المعنى فلا يمنع
عنه لانه الغاء لما يجب اعماله فيجب عندهم الرفع في المثال المتقدم ولا يصح النصب
اه عبد الحكيم وعلى باشا (قوله ان مراده برفع فاعله الخ) فيه انه اذا كان
مراده ذلك لا يصح قوله لا واجب خلاف الكوفيين فانه يقتضى ان الكوفيين يوجبون
الغاء ما بين الفعل وما يصلح مرفوعا له مع ان الالغاء فيه جائز باتفاق البصريين
والكوفيين كما قال وان جوارهما الى أن قال وهو كلام صحيح لا ينبغي الخ وقوله وكيف
يدعى أحد الخ يقال له على مقتضى ما فهمت كيف يدعى الكوفيين وجوب الالغاء
مع فرض عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب كذا قبل وقد يدفع ذلك بان قوله
لا ينبغي أن يقع الخ نفي لانتفاء الوقوع وهو لا ينشأ في الوقوع فيكون نورا على
الكوفيين السابقين للنصب عند عدم التزام واحد بعينه وتوهين المذهب من ان كان قد
علمت ان الحق معهم وان قال عبد الحكيم والصحح مذهب البصريين وبجورد
السمع اه فتدبر (قوله أي يحضركم) تيسر ليرهبكم على الضبطين وحذف
الياء بعد الخاء من يحضركم يدل على ان لانهية (قوله أي اعطاء) المراد هنا
دفعه وقتما (قوله مثل الادب المذكور) أي في قوله قبله
اكتبه حين أناديه لا كرمه * ولا أنصبه والسوءة التي
(قوله فلا حاجة الخ) وكذا الحاجة لقوله بعد الناقتين لان ذلك مطلقا على

ما المضاف اليه بنى اضافة صفة الى موصوف (قوله وقال في محل آخر الخ) وفيه
 أيضا ان جميع ما يقع في جواب القسم له المصدر (قوله المتعلقة) أى المعاق عنها
 الامل (قوله وستمره حتم نصب) بيت المصنف الآتى
 وقد فاجواب بنى او طلب * مضمين ان وستمره حتم نصب
 (قول الشارح او مقدر) بالدليل على تقديره وجود التعليق مع ان أولا اذ كل منهما
 لا يقتضى ذلك فلا اذا كان في جواب القسم فوجود التعليق دليل على وجود تقدير
 القسم (قوله ولو لم يكن على الصحيح) فى عبد الحكيم اعلم ان الاستفهام على قسمين
 قسم ~~يكون~~ جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام والهاء - مزه والاسماء المتضمنة
 للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم أولا وهو ما يكون بالهاء - مزه فقط او بهل فاختار
 بعضهم ان القسم الثانى لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية
 لا يتعلق العلم به لتنافيه الاشارة بل ان يقال علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان
 الجواب بالتعيين يكون مستملا على النسبة فان زيدا علمت فى جواب ازيد قائم أم عمرو
 معناه زيدا قائم فيصح تعلق العلم به فعنى قولنا علمت ازيد قائم أم عمرو علمت أحدهما
 بعينه على صفة القيام أى علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيدا قائم لانه اعيد عوه الى
 اتمامه واذا كان الجواب بنعم أولا لا يكون مستملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به
 لانه يستدعى النسبة فلذا قيل علمت هل زيدا قائم كان معناه علمت نعم أولا فلا يصح
 والاكترون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان أداة الاستفهام التى بعده
 ليست لاستفهام المنكح حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل مجرد
 الاستفهام فى جميع العوار المعنى علمت الذى يشك فيه فيستفهم عنه الا ان
 المشكوك فيه المستفهم عنه فى القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين أو ذلك من
 المذكورين وفى القسم الثانى نسبة الى المذكور وعدم تلك النسبة اليه فلا حاجة
 الى التاويل المذكور ولو سلم فلان سلم ان نعم أولا ليسا بمشتملين على النسبة فان المقدر
 بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما فاحفظه فانه يتفعل فى مواضع (قوله واللام على
 الاول زائدة) فى التفاضل ان أحصى فعل ماض وأمدامته وقوله وما لبثوا حال منه
 أو مفعوله وقيل انه المفعول واللام مزيدة وموصولة وأمدامته تمييزه فكلام
 المحشى جار على ما حكاه بقيل (قوله لا يقال ماله الصدارة الخ) قيل كيف يقال
 هذا حتى يحتاج للجواب منه بما ذكره مع قوله قبله بلصقه والاقامم الاستفهام الخ

اه وقد يقال خلعه الاستفهام والصدارة على المضاف انما هو بعد الاضافة
 والعمل فيه نذيقا ل كيف اضيف وعمل فيما له الصدرة تأمل (قوله فيه بخلاف) أي
 لان الزمخشري يقول ان التعاليق هو ان يقع بعد العامل ما يبدل منه مضموم
 جميعا (قوله لا معنى لقولك علمت زيد بالخ) أي لانه لا بد من صحة الاخبار بالمفعول
 الثاني عن الاول ولا يصح أن تقول زيد جواب هذا الاستفهام لان جوابه انما
 هو بخصائص زيد لان من يسأل بها عن المتخصصات فتقول في الجواب التاجر أو ابن
 عمرو أو نحو ذلك ولا تقول زيد فزيد لا يجاب به عن هذا الاستفهام فلا يصح الاخبار
 (قوله ويمكن دفعه الخ) أي لصحة الاخبار حينئذ عن الاول بالثاني بان تقول زيد
 هو متعلق هذا الاستفهام اذ لا شك في تعلقه به لكن فيه ان المعنى المقصود غير
 موجود على هذا لانه ليس المراد علمت ان زيد هو متعلق هذا الاستفهام بل
 المقصود علمت صفات زيد التي يجاب بها هذا الاستفهام ولك أن تقول يصح تقدير
 جواب والاخبار صحيح لان زيدا متحد مع التاجر أو ابن عمرو ومثله الذي يجاب به
 الاستفهام ما صدق وأسبغ من العلامة الأمير ما يؤيد نعم برده عليه ما وردناه على
 تقديره متعلق (قوله في لفظ كل من الجزأين) نحو ظننت زيدا قائم وقوله أوفى محله
 أي محل كل من الجزأين كما في نحو علمت ما هؤلاء يظنون ~~ال~~ يمكن هذا الاظهار
 في نحو وسـ يعلم الذين ظلموا أي منقلب يقابلون ونحو وتظنون ان ليستم الاقبالا
 اذ الذي في محل نصب هو الجملة قبل التعاليق وبعده وهذا على فرض التساط عند
 حذف المتعلق والا فالتساط غير ممكن اذ لا يقال وسـ يعلم الذين ظلموا يتقلبون
 وتظنون ليستم كما يقال في ظننته ما زيد قائم ظننت زيدا قائما وقد أنكر بعضهم
 التعاليق في مثل ذلك لما ذكر ويجاب بأن المراد بكونه متعلقا عن العمل في اللفظ
 كونه متعلقا عن ذلك لو فرض ما يصح التساط عليه افظا واعتبار صحة التساط
 فيما دخلت عليه افظا غير شرط وأما نحو علمت ان زيدا قائم فافعل فيه عامل
 في محل الجملة عند وجود المتعلق وفي لفظ المصدر المتصدين من الصلة عنده عدمه
 لاني محل الجملة لانه ليس متعلقا عنها والا كبرت ان ولا يضر على القول بعدم
 تقدير مفعول ثان كون المفعول حينئذ مفردا التضمن ان ومعه ما هما المسند والمسند
 اليه صريحا وحينئذ في كان الاولى للمعنى أن يزيد أوفى مفردا أو بلا يدخل فيه
 نحو علمت ان زيدا قائم تأمل (قوله جائز لا واجب) لجواز كونه من عطف الجملة

كما يأتي في البيت (قوله والبيكا مفعول به) أي وموجعات عطف عليه والمفعول الثاني
 محذوف أي ماها ما (قوله ولا بد من تقدير ما هي الخ) وحينئذ يكون العطف
 للأفردات فوجعات عطف على محل الجملة من حيث سدّها مسد الأول وما هي
 عطف على محلها من حيث سدّها مسد الثاني (قوله أو اعتباران موجعات الخ)
 وحينئذ فعطف موجعات على محل الجملة من حيث سدّها مسد المفعولين معا
 لقيام هذا المفرد العطف مقام الجملة (قوله والالزم عمل أدري الخ) لا يقال هذا
 لا يرد الإغنية إذا كان التابع بدلا لأنه على نية تكرار العامل فليزم العمل في مفرد
 أما إذا كان من باب العطف فلا يضر لزوم ذلك لأن المعطوف تابع غير مستقل
 بدليل جواز أن زيد اصور وعمرا بالعطف على زيد من غير تقدير لفهم حكمه من
 حكم المعطوف عليه مع أنه لا يقال يلزم عمل ان في اسم من غير خبرنا نقول
 الموجب لذلك هذان العطف على الجملة فلا بد من كون المعطوف جملة حقيقة
 أو حكما كما قررته تأمل (قوله أي أي شيء بصاحبكم) المناسب للإتيان الممثل بها
 أن يقول بصاحبهم (قوله ورد بأن الجملة الانشائية الخ) يحتتمل أن مرادهم أنها
 حال بتقدير القول (قوله شأن زيد) والاضافة للعهد والا كان بدل بعض وقد يقال
 بمعنى عرفت زيد امره هو عرفت زيدا جواب من هو أي التاجر أو ابن عمه
 أو نحو ذلك وهو نفس زيد فتعين حينئذ بدلية الشكل بدون حذف ولا يظهر غيرها
 أصلا أمير ومثل عرفت زيدا من هو عرفت زيد الأيون هو وإنما اقتصر
 العلامة على ذلك لأنه الممثل به في المعنى (قوله بدل اشتمال) أي لأن من يسألها
 عن الشخصات وزيد مثل علمها أمير (قوله بتضمينه معنى علمت) ان أراد
 التضمن النحوي وهو إثبات كلمة معنى أخرى فلا يظهر الاعلى القول بتغاير المعرفة
 والعلم معنى اما على القول بالاتحاد فلانم ان فسر التضمن النحوي بأنه الخاق مادة
 باخرى لا اتحاد المعنى نحو احسن بي أي لطف أو تناسبه ظهر على القول بالاتحاد
 أيضا وان أراد التضمن البياني فالامر ظاهر على كلا القولين (قوله لا يتقاس)
 قيل هذا النحوي وأما البياني على مغايرته له في حذف لدليل يتقاس واهل القول بعدم
 قياسية النحوي مع ان بعضهم يجعله مجازا وهو يكفيه سماع النوع انه يزيد الخاق
 في العمل والتعددية وقيل حقيقة ملح بغيره عناه وقيل جمع بينهما ما أمير (قوله إذا
 علمت زيد الا بوجه قائم) هكذا في النسخ الصحيحة بلام الا بتد اعدا حلة على أبوه

وفي بعضها كتابة التمدد بعد لا فتكون نافية والذي في المعنى مافي النفع الاول
 (قوله وخاف بعضهم الخ) تقدم لك ما يؤخذ منه رده (قوله أى التركيب) والمعنى
 على هذا وقد نمت في شرحي الجزئيات الافعال على استعمال غير علم وظن
 في تركيب مغاير للتركيب الذي تتعدى به الى المفعولين (قوله سببية) أى على
 الثاني (قوله ويصح كونه مستقرا الخ) والمعنى على هذا حاله كون علم قبل الفاعل
 ويجعل كناية عن عدم الفاعل أى وقد استفيد عدم تعديته أى قوله طالب متعولين
 اذا المتبادر منه المفعولان الصريحان فيكون فيه رد على من جوز الفاعل تعديتها
 فهذا أولى مما جرى عليه الشارح لانه عليه الجزم بالإيضاح (قوله ولك أن تقول
 الخ) بل لك أن تقول انما بالمراد هنا الاجتماع الجسمي لا الصداقة المحققة كما
 يعطيه النظر السديد فانه بعض الافعال والظاهر انه لم يخرج عن جواب المحشى
 (قوله ظاهر صنيعه الخ) أى حيث جمعه مع طالب مفعولين وساقها ماساقا واحدا
 (قوله لانهام الفائدة الخ) هذا ما نبى على اشتراط تجديد الفائدة وفيه خلاف وهذا
 في الصورة الاولى اما في الثانية تقدم الفائدة فهي ثابتة من امر فاسد كما يأتي بيانه
 فذلك اوجب المنع اتفاقا (قوله مافي الثاني فظاهر) بيان ذلك ان المفعول في
 الحقيقة هو مضمون المفعولين كقوله لم زيد في طنبت زيد فانما يوجب ذلك الظن لا يصح
 ارتدادها لزيد وحده ولا يطاقم وحده بل اذا فصلت لغة بمفعوله فلا بد من اعتبارهما
 معانها بمنزلة كلمة واحدة لانه لا يخصصه فائدة أو لا عند التعلق بأحدهما انفساد
 هذا التعلق لخروجه عن القاعدة فذلك جعله المحشى ظاهرا مستغنيا عن البيان
 بخلاف ما اذا حذف معانها يتوهم فيه الفائدة اذا فصلت الاخبار بنسبة الفعل الى
 الفاعل فذلك عليه بقوله فلان الشخص الخ وهو هذا اندفع ما يقال انه عند حذف
 المفعولين لم يكن هنا لفائدة أصلا وعند حذف أحدهما هنا لفائدة وان لم تكن تامة
 لانك اذا قلت طنبت زيدا أفاد هذا التركيب السامع ما كان يجمله وهو تعلق الظن
 بزيد بخلاف حصول مطلق ظن فكيف يجعل عدم الفائدة عند حذف أحدهما
 واضحا لا يحتاج لبرهان وعند حذفها غير واضح محتاجا له وهل هذا الاعكس
 للمقول وكيف يجعل تقييد الفعل نظرف أوجار ومجور ومقيد ومقيد به بالمفعول
 غير مقيد وهل هذا الاتحككم وان تكاب الامر غير مقبول (قوله بخلاف المفعول في
 غيره) أى غير هذا الباب كأعطيت وضربت (قوله وإيهام المظنون الخ) أى انزل

قوله بعض الافعال
 هو العلامة الحضري
 في حاشية ابن عقيل
 اه منه

الفعل منزلة اللازم وإيهام المقعول في الواقع لثبوت كالحرف من إظهاره (قوله ولا ينافي ذلك نص البيانين الخ) أي لا ينافي كون الاقتصار للتنزيل نص البيانين الخ ومحصل الاتفاق أن قول البيانين أن المنزلة لا مفعول له ينافي كون حذف المفعولين هنا أو أحدهما الغير دليل سببه التنزيل المنذور أضع التنزيل ليس هناك مفعول أصلا حتى يقال إنهما حذفاً أو أحدهما غير دليل ومحصل الدفع أنه لا خلاف بين البيانين والخو بين فالفرقة متفقان على أن المنزلة لا مفعول له وأنه لا يصح هنا الاقتصار على الفعل بسبب التنزيل لعدم الفائدة غاية الأمر إنهما اختلفا في العبارة فالتحويين يقولون بأنه في حالة التنزيل سقط المفعولان أو أحدهما اعتبار الحالة الوضع فإن الفعل له مفعولان بحسبها والبيانين يقولون بأنه ليس في حالة التنزيل مفعولان أصلاً اعتبار تلك الحالة فالخلاف لفظي (قوله ووافق في الغرض الخ) أي واتفق في العبارة (قوله ضعف القول بالرفع) وجهه أن وجه المنع حينئذ عدم الفائدة وتجدد الفائدة غير شرط على الأصح (قوله وضعف القول بالجواز الخ) وجهه أنه إذا لوحظ التعاقب بالمفعولين وقصد إعادة السماع ذلك كان الاقتصار على الفعل مع عدم دليل على المحذوف عبثاً زيادة على ما فيه من عدم الفائدة (قوله إنما أجمع الخ) احتجيد منه أن علة منع حذف أحدهما عدم الفائدة الحاصل من تعاقب الفعل بأحدهما الخارج عن القواعد بخلاف عدم الفائدة في حذفها فإنه ليس ناشئاً من أمر فاسد فلذلك جرى فيه الخلاف لعدم الاتفاق على اشتراط تجديد الفائدة (قوله ولي في كون الحذف الخ) على أن ذكر المفعول المطلق المسين للنوع أو جيب الفائدة تخرج من محل الخلاف (قوله أي مسموعه حقاً) هذا مبني على أن الاقتصار حذف المفعولين الملاحظ أنه أو الفعل به ما من غير إقامة دليل أو حذف أحدهما كذلك (قوله ومنهم من تخلص الخ) هذا التخلص مبني على أن الاقتصار وحذف المفعولين أو أحدهما للتنزيل ومحصل التماس المذكور أن لا نسلم أنه قصد التعاقب بالههوين وأقيم الدليل عليهم ما حتى يكون من قبيل الاختصار بل حذفاً من غير دليل بسبب تنزيل الفعل منزلة اللازم وهو الاقتصار والمسمى (قول الشارح آخر الحروف) أي حروف الهجاء احتراز من النطق بالتاء كما في المقابل وقول بعضهم المراد بالآخر هنا الأول لاطلاقه عليه كالعكس بجامع أن كلا ليس بجانبه شئ مبني على فهمه أن المراد آخر حروف تحسبن

(قوله مرهم خلاف المراد) أى ان معنى التى فى كلام الشارح غير التى فى كلام الشاعر
 كما هو مراد الشارح لكن يتوهم من العبارة انها عينها (قوله فى الالغاء والتعلق)
 أى وفى كون فاعله ومفعوله ضميرين متصلين لمسمى واحد (قوله ويشهد له النهى عن
 تبسع الخ) فيه ان النهى انما هو عن تبسع الرخص من مذاهب متعددة لان
 مذهب واحد كما هنا ومحمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه (قوله بأى حجة
 أحمل السلاح الخ) فيه نساهل والاولى بأى سبب تظن انى تجعل السلاح الخ لما
 تقدم من ان الاستفهام فى البيت انما هو عن سبب القول (قوله بضمين الخ) أى كما
 قال وفعل لاسم رباعى عدا الخ خلافا لما اشتهر من فواته بتشديد اللام مفتوحة والاولى
 كلفه فردة فاصلا وفاصلة كما قال وفعل لفاعل الخ كما قبل (قوله وعليه فيشترط
 فى الاستفهام الخ) أى ان كان متعلقا بالقول اما اذا كان متعلقا بقره فلا كما هو
 ظاهر (قوله بعواماها) كنى فى البيت وقوله أومع هولاتها كنى أنك على ان
 أولئك خبر (قول وهل يعلم لونه باقيا الخ) لانه يحذف ما أتى فى الحاشية لانه مبنى
 على رأى الجمهور (قوله واستدلوا الخ) فى العنبى ان معنى فأتى فى البيت ظننت
 ويدل له أو رتبته قوله وكنست رجلا فظننا قاله بعضهم (قوله فقتضاه عدم الفتح الخ)
 فديقال معنى كلام الشارح ان الفتح بعد قلت وشبهه بخاص بلغة سليم وهو لا يأتى
 الفتح عند غيرهم بعد خصوص قول المستوفى ليقبته الشرط فالحاصل بسليم
 العموم يندر (قوله بفتحى اعتبار كونها الخ) هذا الاعتبار انما هو فى خصوص
 الماضى اما المحكى بالمضارع والامر فهو حاك بالنسبة للاول أو مستقبل بالنسبة
 او ما (قوله أو المطلق عرو) ظاهرة انه لا تعتبر فى حكاية المعنى صفات النسبة من
 قصر وعدمه اذا الاصل لا قصر فيه وهذا فيه قصر (قوله ان الاطلاق من التقييد
 الخ) الاول ان يفسر الاطلاق على هذا عدم التقييد بحكم أو حال لعدم التقييد
 بخصوص ما ذكره (قوله اما ضم مبنى للجهول) فيه ان توصل لازم فلا يبنى للجهول
 وعلى القول بجوازه يحتاج ان تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر أو مفعول من
 الفعل لا الالف لانها ليست مفعولا بل تكون للاطلاق ولا الجورور قبله لتقدمه
 الا ان قلنا بجواز تقدم نائب الفاعل اذا كان مجرورا لعدم الاتيئاس بالبناء
 فالاولى أن يذكر بدل هذا الاحتمال كونه ماضيا معلوما أو الفاعل لثبوت عائدة على علم
 ورأى فى البيت الاول كالف تعديا ولا يلزم على هذا الاحتمال الاحتمال الآخر

مطلب
 أعلم ورأى

لغة - ويرقد الذي اقتصر عليه المحشى في الضعيف ويحتمل ان توصله مضارع
 حذف منه احشى التامين فغى للروى والالف للاطلاق والفاعل ضمير عائدة على
 احدي اللفظتين اعني اعم لم وأرى اوضه مير الخطاب أو أوف التثنية عائدة على
 اللفظتين المذكورتين وحذف النون للتخفيف أو بالنسبة للروى وعلى كل من
 هذين والمضارع خبره مبتدأ محذوف وبدليل وجود الفاء ليكن هذا تكاف لاداعي
 اليه (قوله من تشبيه المجموع) أي انه شهما معايم مامه او قوله وانه في غير الخ لازم
 لمسا قبله وقوله بدليل ان الاول لا يكون جملة أي لا يتوهم فيه كونه جملة وهذا دليل
 لقوله وانه في غير الخ أي انه اذا شبه المجموع بالمجموع لازم ان امتناع كون الثاني
 جملة ليس من جملة وجه الشبه لعدم صحة كون امتناع الاول جملة من وجه الشبه
 ووجه الاستدلال ان تشبيه المجموع بالمجموع يستلزم كون وجه الشبه موجودا
 في الفردين المجموعين وامتناع كون الاول جملة لا يعتبر في وجه الشبه لعدم توهم
 خلافه فلا يقع اعتبار امتناع كون الثاني جملة من وجه الشبه أيضا اذ لا يتدفق وجه
 شبه المجموع من كونه موجودا في كل من الفردين المجموعين اللذين قصد تشبيههما
 وتفصيل المقام ان يقال انه لا يصح أن يكون من جملة وجه الشبه امتناع كون الثاني
 جملة لان هذا ليس من تعلقاته - مامه حتى يكون وجه شبه بل من تعلقات الثاني
 ولا أن يكون وجه الشبه امتناع كون كل من المفعولين في المشبه والمشبه به جملة لان
 المفعول الاول فيما نحن فيه أصله الفاعل فلا يمكن كونه جملة وأيضا لم يقع المفعول
 الاول جملة أصلا في جميع الافعال المتعدية لا كثر من مفعول وكذا المفعول الاول
 في المشبه به لا يمكن كونه جملة بجملة الاول غير متوهمة حتى يفتى على امتناعها
 يجعله وجه شبه انما المتوهم جملة الثاني لوقوع جملة في بعض الصور كما اذا كان
 هنالك معلق فهو والمحتاج للتبني على امتناع كونه جملة فيما ساءل التعليق فتمين
 ان وجه الشبه وتشبيه المجموع بالمجموع غير امتناع كون الثاني جملة أو كونها
 جملة كعدم صحة الاخبار بأحدهما عن الآخر وجواز حذفهما وعدم جواز
 الغائهما واذا كان هذا هو وجه الشبه لم يعلم امتناع كون الثاني جملة فالدليل على
 الثاني بالتالي اي بعيد ذلك لا يقال يحتمل تشبيه الثاني بالتالي بالنسبة لبعض
 الاحكام لا نأقول هذا الاحتمال مدفوع بقضية التصريح ويحتمل أن المراد
 بالمجموع البعض وقوله وانه في غير امتناع الخ أي اذا كان البعض هو الثاني يتبعين

ان وجه الشبه غير امتناع كون الثاني جملة اذ لو اعتبر وجه شبه لاستفيد بطريق
المفهوم ان الاول يكون جملة مع انه لا يكون جملة وهذا معنى قوله بدليل الخ فان اريد
بالبعض الاول كان عدم التعرض لامتناع كون الثاني جملة واضحاً (قوله آتيت
مصدراً) أي لان الكيفية هنا بمعنى الصلة والحال وأما اعتبار كونها مصدراً
بسبب ادخال باء المصدرية وانها عني كيف فلا يصح هنا لان معنى الكيفية على
هذا السكون كيف كما تقول الاسدية أي السكون أسداً وهذا غير مراد منه (قوله
وانما هو من باب التضمين) أي ان هذه الافعال تتعدى بحسب معنائها الاصلية
الى واحد بالنفس والى آخر بالباء كما تقول أخبرت زيداً بعمره وأي بحاله وتعديتها
الى ثلاثة انما هو بسبب تضمين معنى اعل (قوله والسلمة كاسمها) فيه ان اسمها
وهو لفظ سلمة ليس فيها في ذاته وانما جاء القبح من مدلوله الا ترى لفظ نهاية
ولم يقل أحد بتبعه لان مدلوله غير متبع بل هو وصف مسدح كذا قيل فليتأمل (قوله
فاسد) لافساد لان تعودى بمعنى فعولية على اسقاط الخافض والعامل عليك من
حيث نيابة من باب المتعلق (قوله أثر فاعل) قيل لعله على حذف مضاف أي
أثر فعل فاعل (قوله وكلامه في المقدر) أي لان البدل بالنسبة لثلاثة فاعل به
فهو داخل (قوله وفاعل اسم الفاعل) أي في نحو زيد قائم فان الضمير فاعل به ثم لا في
نحو أقامم الزيدان لان الاسناد فيه تام (قوله وفيه نظر بعلم بما قدمناه) أي عن
الرضى من ان كان تامل على حدث يقيد الخبر فاذا كانت كان زيد قائم فما كانك ات
حصل زيد أي شيء زيد حصل القيام فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل فيكون
مسند فلا يمكن على تقدير مضاف (قوله بفتح فككون الخ) راجع للثنتين (قوله
لان الفعل فيهما) من ظرفية المطلق في المقيد بمعنى تحققة فيه (قوله هنا) أي في
باب الفاعل واحترز به عن السابك في غيره فانه أعم (قوله ان المفتوحة) نحو أولم
يكفهم أنا أنزلنا (قوله وان التا صبة للفعل) نحو ألم يان للذين آمنوا ان تتخشع للوجه
(قوله وما) نحو يسر المرء ما ذهب اليه أي ذهاباً (قوله دون كي ولو) أي لان كي لا بد
ان يتقدمها اللام الحارة لفظاً أو تقديرهما المصدر المؤول معها مجرور والمصدر مع
لوا المصدرية لا بد ان يكون مفعولاً للعامل من مادة المردة نحو يوجد أحد هم لو بعمر
اه يص (قوله وانما يقدر منه ان الخ) نحو وما اعني الا يسير أي الا ان يسير أي
سيره (قوله خبراً) أي لان (قوله وجملة التسمي و جوابه مفسر لذلك) لكن التمسيد

في الحقيقة للعباب وجملة القسم تأكيد له فصع قوله لان الفسر هنا الخ ولا تنافي اه
 أغير (قوله وقيل تقع ان عاق عنها الخ) فيه نظر لان أداة التعليق أشبه بان تكون
 مانعة من ان تكون مجرزة لان ما قبلها لا يعمل فيما بعده هاسلمنا ان المعلق يجوز
 لكن لا يصح هنا اذ كيف يعلق الفاعل مما هو منه كالجزة الذي هو الفاعل وبه
 فعندى ان وقوع الجملة فاء لا في العزرة ونطاق اللفظ صحيح ولكن مع الاستفهام
 خاصة دون سائر العبارات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى
 ان المعنى ظهر لي جواب أقامز يد أي جواب قول القائل ذلك وذلك لا بد من تقديره
 دفعا للتمايز اذ ظهر والشئ والعلم به متافيان للاستفهام المقضي للجهل به
 فان قلت ليس هذا ما نصح فيه الاضافة الى الجمل قلت قدم في لساعن قريب
 ان الجملة التي يراد بها اللفظ يحكمها بحكم المفردات اه معنى بالمعنى وقوله وذلك
 لا بد الخ فيه وفي قول المحشي وهذا التقدير لا بد منه الخ ما تقدم عن عبد الحكيم
 فتأمل (قوله يفرق) هو ان المصدر اذا أضيف زال طلبه الى آخر ما يأتي في العبارة
 المتقولة عن السيد الحفني (قوله أحسن منه الخ) عبارة الحفني وأورد على ما ذكر
 انهم صرحوا بان المصدر اذا أضيف الى فاعله تسمى حاله رفعه فيقطع النظر عنها
 حتى لا يجوز في تأويله الرفع فما الفرق بين مجرور بالحرف ومجرور به قال بعض
 المحققين ويمكن الفرق بان المصدر اذا أضيف الى فاعله زال طلبه الفاعل استغناء
 بالمجرور ومن غير احتياج الى تأويله بغير المضاف بخلاف الفاعل فله لا يقطع طلبه
 ولذا قدر زيادة الحرف وجعل المجرور مرفوع المحل كما في كلام الشارح أقاده
 المهوتي اه قال بعضهم ويؤخذ من الايراد ان الرفع في المصدر اضمحل فلا يتقبله
 قوة فلا يقوى على تبعية لقوة الجار ولا شك ان الرفع مع الحرف له قوة اضعف الجار
 فالمحشي رحمه الله باع عليه ما اشتراه منه اه وفيه انه حيث كان الايراد مشير لذلك
 فناء معنى طاب الفرق والعدول الى فرق آخر فهذا مما يوجب زيادة في الاعتراض
 على السيد الحفني رحمه الله الجميع (قوله فانظر من أين الخ) فيه ان الذي قرره
 السيد الحفني أحد طرق تأتي في شرح البيت فلواء عرض بانه لا يوافق ما عليه المتن
 لكن أحسن وعبارته الشارح عند شرح هذا البيت تشبيهه بظاهر كلامه جواز
 الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب السكوفين وطائفة من البصريين
 وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل

أن يجر وفأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والتعجب والظاهر الجواز لوروده
 السماع والتأويل بخلاف الظاهر (قوله بناء الفعل للجهول) فيمان النساب
 قام مقام المنوب عنه فكان لا حذف خبره وصا والفعل المبني للجهول لا يستدل لقام
 بل للفعل فلا حذف للفاعل في باب التيمامة (قوله والفعل المؤكّد بـ (لن) فيه أن
 حذفه لعله نصر بيقية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كما تبارك في مكانه
 لا حذف والمكانية كافية بدليل قوله فيما يأتي في مكان المحذوف غير ما هو والاعتراف
 بالحذف لا يضر وهو إذا كان لا اعتراض السيد الحنفى معنى (قوله وفي سادس الخ)
 بل وسابع نحو قوله هارجل رجل حيث حذف الفاعل وأقيمت الجمال بتمامه
 فارتفعت ارتفاعه على ما صرّح به فيمكن فيه أن الفاعل الآن هو المرفوع المذكور
 (قوله وقد يقال الخ) أن كان يلزم إبراز الضمير مع الآخر جئنا عن نصح مناطق به وان
 حذف مع الأبعد الأبرار جيع الأمر على ما كان بعد التعجب وان استتر مع الألف
 يعقل إذ الحرف لا يستتر وان نطق بالأبعد خرجنا عن صحة مناطق به في غير كيننا
 وتأخرت الاعن الحكم فالحق ما قرره يسي أه شخنا لما ان يقال المراد ان الفاعل
 ضمير مستتر وان المعنى على اعتبار الأقبل الضمير بقرينة الألف كورة وان لم
 يصح التصريح بها حالة كونها قبله إذ الضمير المستتر لا ينطق به ثم رأيت في المحشى
 في خاتمة باب التنازع الجواب عن استشكل كونه هذا التنازع ونحوه من باب
 التنازع بما هو وسيد بقوله لا عن المحقق الروداني ويذنبني استحضاره هنا فارجع
 إليه ولما كتبتاه عليه ولولا خوف الإطالة لنقلته لك (قوله وفاعل برضيك الخ) فيه
 أن فاعل برضيك مستتر عائد على المحذوف من الأول كما كان مستترا قبل حذفه أه
 شخنا (قوله من ان الأصل في الاستفهام الخ) أي في هذا الاحتمال موافقة
 الأصل لكن سيأتي ان المسؤول عنه بالهمزة هو ما يلها والمسؤول عنه الذات
 لا الفعل فلا يكون واليه الهمزة (قوله أي بعد كل فعل الخ) أي فيصير كلام المصنف
 مفيد الأمرين الأول أن كل فعل لا بد له من فاعل وعلى هذا استثناء المحشى الثاني
 أن الفاعل لا بد أن يكون بعد الفعل لا قبله وعلى هذا دخول الشارح على المتن
 بقوله وإلى هذا الثالث الخ والذي أحوجه لتقدير كل أداة الأول بعد ان كان
 لا يفيد الإجماع يفهم من قوله فان ظهر الخ (قوله ان ما مصدرية) أي في الأمثلة
 المذكورة ونحوها (قوله ان إيلاءها) الأولى إيلاء أي الفعل (قوله وقيل إيصال)

قال صاحب المغنى في بعض تعاليقه المناسب وقتلوا وادانهم الصدود لا وصال
اصلا ولك ان تقول المراد بالوصول التوصل الباطني وهو الوداد والمراد بالوصول
بعد الصدود على ان الذي في الشواهد انه يعاتب نفسه على صده وان لم يصلته
على ذلك اه امير (قوله وكل فعل صالح الخ) فكذلك ما معناه وهو فعل المراد منه
المعوم (قوله أي الفاعل الاصطلاحي) اظاهر انه قد يراد بالضمير راجع
لما عن المعنوي ويحتمل انه تفسير للضمير فذلك اشارة للفاعل المعنوي (قوله فلا
اتحاد بين الشرط الخ) وجه الاتحاد انه يعلم من ظهور الفاعل الاصطلاحي كونه
ما ع الا اصطلاحيا وهو عي الجواب على انه يتحد بالبتداع الخبر في الجواب ما لم
يلاحظ الاختلاف بالاعتبار وقد يقال لا مانع من ككون فاعل ظهور الفاعل
الاصطلاحي وكذا الضمير المتبدأ او ما سم الاشارة فهو راجع للفاعل الاصطلاحي
المفاد تأخره فكيف قال فان ظهر الفاعل الاصطلاحي فهو الفاعل المفاد تأخره
تأمل (قوله لان هذه الحال تصلح خبرا عن المتبدا) أي لانها حال من ضمير يتخلف
التي لا تصلح فانها الحال التي من ضمير عائد على معمول المتبدا أو على معمول ما
أضيف اليه المتبدا نحو ضربني العبد مـ يثا و أتم تبيني الحق منوطا بالحكم (قوله
نحو قما زيد ومعمرو الخ) المناسب حذف الالف والواو من الفعلين لان الكلام في لغة
التخريد (قوله ومع أبو جيان الخ) المناسب كتابته ذلك وما قبله على قوله على لغة قليلة
كفي بعض النسخ (قوله وضعفه في المغنى الخ) حيث كان أبو جيان مستندا للسمع لم يرد
عليه ما ذكره وايضا لفظ الجمع يشاكل بالعلامه اه امير و جعل عليه اسم الجمع
(قوله قال وهذا الخ) أي صاحب المغنى (قوله وجوب استنار الضمير كان وجه وجوب
الاستنار القرار من اجتماع صورتين ضمير اه امير (قوله من غرائب اللغة) أي
لعدم وجود فعل للغائبين استنار فيه الضمير فضعه لاعتن وجوه يتخلف فعل الغائب
المفرد فان وجوب الاستنار فيه معهود في التعجب والاستثناء اه امير (قوله مع ان
حقه بكنتي) فيه ان هذا حقه على اللغة الفصحى والكلام ليس فيها بل في اللغة التي
تزم العلامة حقه عنهما بعد (قوله بصورة المذكر) أي كد عدو قوله وبالعكس
أي قد يكون بصورة المؤنث والمراد منه مذ كر كطلحة (قوله فانه لا احتمال فيه الخ)
فيه انه قد يسمى شخص بالمتنى والجمع فلا احتمال والايهام موجودان فالعلامة فيهما
للتمييز كنه التأنيث الا ان يقال ان باب التسمية بما ذكرنا در فلا يؤول عليه (قوله فلو

قال وهو بهي دل الخ) فيه ان الدليل حينئذ لم ينتج المدعى كذا قيل (قوله جملة السؤال فعلية حقيقة) هذا حق لال الاسمية التي خبرها فعل فعلية حقيقة عند علماء المعاني ولذا تميد التجسد الاها اوردت في صورة الاسمية لتسكتة معنوية كانت في أو التخصيص أو لفظية كتضمن الاسمية انما يمكن بيانه بأن الاستفهام بالفعل أولي قاصر لانه يرد عليه ان المعادلة بين مدخولهم والهزة أولى كما اعترف به فيما تقدم وان الاصل ان يبي السؤال عنه الهزة وهو هنا السؤال عن تعيين الفاعل وتحقيق المقام ان السؤال ليس عن نفس الفاعل ولا عن نفس الفعل بل عن الفاعل من حيث انه أسند اليه الفعل أو عن الفعل من حيث انه أسند الى الفاعل وكل منهما يستلزم الآخر انما الشأن في ان أحدهما أولى فنقول السؤال في الآية سؤال عن الفعل من حيثية المذكورة لان المقصود منه الزام المشركين بالجمعة على نفي الشريك بانهم تعترفون بان الخلق الذي هو مناط العبادة منقرده الله تعالى فيكون منقردا بالعبادة كما يدل عليه آخر الآية قل الحمد لله أي على الزام الجمعة عليهم فيكون قوله من خالق جملة فعلية قدم فيها الفاعل وجعل مبتدأ تضمنته الاستفهام فالطابق له تقديرا الفعل ليكون نصا فيها وأهم أعنى اسناد الخلق اليه تعالى لا تقدر المبتدأ اقل القاضى ليقولن الله لوضيح الدليل المبانع من اسناد الخلق الي غيره بحيث اضطرهم على اذعانه وفي المكشاف في قوله تعالى خالقهم العزيز العالم المبين اسناد خالقهم الي من هذه صفاته ولذا كلما وقع الجواب مكمل في التبريل وقع بتقديم الفعل الاتسكية كما في قل الله ينجيكم قال تعالى خالقهم العزيز العالم ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات قل ينجيهم الذي أنشأها وأما المطابقة اللفظية فانما تراعى بعد حصول المعنوية فأفاده عبد الحكيم وبقية بعض الغاربة من نصر السيد وائس المحل محمل تحقير ذلك فان اوردت زيادة اليان فعليك بمواد التخصيص في باب أحوال السند عند قوله ولا بد للتعريف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو وائس سألتهم الخ وهذا تعلم ما في كلام المحشى بعد (قوله ولم يولد هذا التنبيه الخ) لم لا يجوز ان يكون الله فاعل ينجيكم محذوف فاعلى محمد أنشره دوننا قاله يس (قوله ونسكتة ترك المطابقة الخ) في عبد الحكيم السائل غير متردد في الحكيم والسؤال انما هو وليقر المحبب به والتمهوى لا يناسبه والمطابقة اللفظية توثق المطابقة المعنوية التي هي أهم اه وردت بعض الغاربة بأن التهوى هنا

مناسب و يكون من باقي الخطاب بغير ما يتطلب للإشارة إلى ان هذا الاخبار
قوى إلى النهاية وانه يقع منهم باهتمام وحناية فالعنى انهم ان سئلوا يقولون هذا
القول البليغ الذي هو بتقدير التكرير للتقوى لقوة اذعانهم واعتنائهم (قوله هذا
بمعارض الخ) معارضة في غير محلها اذ المدعى ترجح القاعلية على الخبرية بعبارة الحمل
على النظر وهذا لا ينافي مساوئمة الابتدائية لعملة أخرى وهذه العبارة مذكورة
في التصريح الا ان المحشى نقلها على غير وجهه الفاصل الخلل ونص عبارته ثم قال
أى السعد والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لامبتدا انه جاء عندهم عدم
الحدف كقوله تعالى واثن سألهم من خالق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزير العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ الخ اه وأجاب
بعضهم عن المحشى بأنه لما كان لا فرق بين كون الحساب خيرا أو مبتدأ في كون
الجملة اسمية وهي تقابل الفعلية على كونه فاعلا صحت المعارضة لان المراد المقابلة
بين الاسمية والفعلية على أى كيفية (قوله قلت وقوعه فاهل الخ) أو يقال ان
التقديم لفائدة الاختصاص كما تقدم من السيد خلافا لما في التصريح (قوله كريد
في جواب من القائم) فيه ان المعضد موجود وهو وقوع الجواب فيما هو على طريقته
جملة فعلية كآيات التي في الشرح الا ان يقال انه ليست على طريقته اذ الآيات
على طريقته نحو من يقوم مما أخبر فيه عن من يتجمله فعلية لا على طريقته نحو من
القائم مما أخبر فيه من من باسم وبهم هذا تعلم ما في قول المحشى سابقا من حيث ان
كلا سؤال عن شئ فتأمل (قولوا الظاهر ان المراد الخ) أى لان العلة في كونه فاعلا
محذوف المطابقة لدخول النبي في الفعلية فلو جعل خبر مبتدأ لم يطابق كما يؤخذ من
التصريح قبل لا حاجة لهذا التقييد لانه مثال بطوارح حذف الفعل الذي لم يقيد
بالراجحة (قوله يستلزم سقى الماء الخ) فيه ان الساقى هنا هو السحاب كما قرره قبل
الا ان يقال يلزم من حيث ان المطر بواسطة السحاب سقى السحاب وهو ذار بما
حفيدان كل ملت مفعول أول مؤخر لانه الفاعل في المعنى وعدوات ثان متقدم فعنى
أسقى الاله الخ جعل الماء سابقا لعدوات الوادى وجوابه اه شيخنا ويحتمل ان
المراد من كل أحسن المطر وما في المحشى بيان لاصل معناه (قوله ولا يقدح في ذلك)
أى الاستلزام المقيد تغاير سقى ووجه عدم القدح ان هذا استعمال آخر غير
استعمالهما بمعنى (قوله لا كتقير بالبعض) عبارته وبيان الاستلزام المذكور

ان أسقى معناه جعل كذا اساقيا وذلك يستلزم السقي المذكور ولكن يرد عليه
 نصر يجهوم بأن أسقى لوسقى بمعنى واحد ويبدل عليه قوله تعالى وسقاهم برهم ثم ابا
 ظهورا الا ان يقال ان سقى له استعمالان اه وعلو في نهضته بترابا وسقاط
 وأسقىناهم ماء غدقا في الدليل بجمزة أهى في قوله الا ان يقال الخ ويصكون
 العبارتان متحدتين في المال اه شيخنا (قوله الوصف) أى غير ما يبرى فيه
 المذكور والمؤنث كغسيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل اذ لا تلحقه التثنية (قوله
 كالمضاف الى المؤنث) أى كصدر القناة (قوله اجراء الباب الخ) يضعفه عدم
 الاثبات بالثناء في فن (قوله نحوقت) أى للمؤنث فهو يكسر التاء خطا ابا أو يضمها بان
 كانت هي المتكلمة وكذا اقتضاها وقت لجمعها (قوله لعدم الحاجة اليها) أى
 لان التكلم والخطاب يعينان المقصود والنون متعينة للمؤنث فلا التباس ومقتضى
 التعليل المذكور امكن الاثبات بها فيما ذكر وفي المدابغي خلافه حيث قال بعد
 ذلك بل لا يمكن التاء (قوله فيكون المجهف حذف تيد الخ) فيه ان معنى الاتصال
 في الضمير غير معناه المراد هنا وان كان لازمه فالاولى ان يقال انه حذف قيد
 الاتصال هنا لفهمه من البيت بعد (قوله يرد عليه اسم الجنس الخ) قد يقال هو
 مستثنى أيضا نظير ما أتى وفي المدابغي نقل عن ابن قاسم ولا يرد انما تلزم غير ما ذكر
 كواحد اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحد بالثناء لان الكلام فيما أتى به
 للتأنيث لا للفرق وأيضا الكلام فيما تلزمه من الافعال الماضية لانها ذات تفصيل
 لقوله تلزم الماضي اه وفيه أيضا والحاصل ان علامة التأنيث تجب في صورتين
 اذا كان الفاعل ضميرا متصلا مطلقا أو ظاهرا متصلا حقيقى التأنيث والعامل
 غير اسم وبس فهم ما وترجح في الحقيقى المفصول بغير اداة الاستثناء وفي فاعل نعم
 وبس على ما ذكره الشارح وفي الظاهر المجازى المتصل وتضعف في المفصول
 باداة الاستثناء ظاهرا كان أو ضميرا مجازيا أو حقيقيا ويستوى الامر ان على
 مقاله السيوطى في جمع التذكير لذكر أو مؤنث وفي اسم الجمع كذلك واسم
 الجنس وتتنوع في المسند الى ضمير المتكلم المؤنث كقمة أو الى ضمير الغائبات
 كقمن فالاحوال خمس فلتحفظ اه وبهذا تعلم ان قوله يرد عليه اسم الجنس
 أى واحده (قوله لا يؤنث) أى مراعاة للفظ وكذا ما بعده كما ذكره بعد فعمل
 ان الاستدلال على ان عملة سيدنا سليمان كانت أنثى بقوله تعالى قلت عملة وهم

ان لم يميزها وكل ذلك في الحقيقي أما المجازي فدوالتاء مؤنث جوازاً والمجرد
 مؤنث كروجه بالان بسمع تأنيده كشمس وأرض وسماة (قوله والظاهر ان تاء
 الغائبات) أي اذا لم يكن فاعل الغائبات ظاهراً نحو توم الهندات فان كان ضميراً
 استعملت عنها بانثون كقوله بصن الان يغفون بيدعك وانظر هل يمتنع الاتيان بها
 حينئذ لا يستغناء عنها بالثون كقوله المناهي أو لا للمجرر (قوله وانما أقي الشارح
 الخ) رجعله قيداً لترزبه عن خصه وصف الفصل بالالكان أولى (قوله لتوهم كون
 الطرف قيدا أي الموهوم ان لفصل بغير الاحاطين حالة تبيح الترك وحالة لا تبيحه (قوله
 الاثبات بالعلامة) هكذا في بعض النسخ بالثلثة مع أل وفي بعضها بالثناة الفوقية
 وفي بعض آخر بالثلثة مع حذف الجار وأل في الموضعين وهما أظهر من الأولى
 (قوله الى ظاهر غير حقيقي) أي مع الفصل بغير الالكاه والفرض (قوله ونازعه سم
 الخ) يؤيد منازعته انه يلزم على ما استظهره الدماميني مساواة حالة الفصل لحالة
 عددها في أرجحية الاثبات وهو يؤدي الى عدم تأثير الفصل (قوله بمعنى الحلاق
 لفظ الخ) ان كان هذا المعنى حقيقياً لا تأنيث تم به الرد على السيد الحفني والا فلا
 (قوله المؤنث ذي الجواز) أي صاحب الكامة المجتزئة بالدالة عليه (قوله لاجل
 التأنيث وقوله لاجل الردى) قضية أي ترك الأشياء لاجل ما ذكر وليس هذا
 فرضنا (قوله فدخيل اسم الجمع) أي وحينئذ يقول الشارح وكذا نفع باسم الجمع
 ليس من زيادته على المصنف كقوله منه صنيعه (قوله ان الجمع السالم) المراد به
 المعرب بالحروف فلا ياتي القيد بعده (قوله اذ الرزم فيه تغيير الواحد) كبنين وقوله
 أو غلب أي غلب فيه تغيير الواحد كأرضين نفع الراء جمع أرض بسكونها فان
 التغيير غائب وأما سكون الراء في الجمع فنادر كما في قوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني * سدوس خطيب فوق أعواد منبر .
 وقوله كأرضين أي بسكون الراء فانه غير متغير فيه الواحد لالزوم اولاً وغلبة سكنه لم
 يستوف الشرط لان مفردة ليس يعلم ولا صفة ولو مثل بأهلين لكان أولى (قوله
 نحوولات) جمع لدة بمعنى الترب فان التاء فيه عوض عن فاء الكامة وقد تغير في الجمع
 بناء المفرد اذ لم يذ كر فيه فاء الكامة ولا عوضها (قوله في المجازي) أي كلبنة (قوله
 أي وجودياً) العواب حذفه لان الكوفيين لا يوجبون تأنيث جمع أصلاً وانما يصح
 هذا الوجه هذا الشهر على كلام البصر بين بأن يراد بكل جمع ما عدا اجمع المذكور

الاسم ويجعل التأسيس على الواجب كافي جمع المؤنث وعلى الجائز كافي غيره (قوله
 وأما الثالث فلان أل الخ) وأيضا تقدم تقييد اسم الجمع بالمعرب وهذا مبنى الأئمة
 يقال انه معرب حكيم من حيث ظهور علامة الاعراب على ما بعينه (قوله بانه معترك
 الالزام) أي لازم للكوفيين أيضا (قوله لان دخول من أفاد الخ) وقيل ان التأسيس
 للفصل بمن (قوله فيجوز عجزت عما يزيد انضرب) وكذا وردت نوزيد انضرب (قوله
 ومقتضى قواعدهم الخ) أي لانها حرف جواب فتكون في صدره (قوله أقسام كثيرة)
 أي لان المعرب التقديرى امامه قصورا ومضاف اليه المتكلم والمخلى الها اسم اشارة أو
 اسم موصول فهذه أربعة في الفاعل انضرب في أربعة مثلا في المفعول وأما المنقوص
 فبظهوره الفاعل من المفعول لانه ان ظهرت عليه الفتحة كان مفعولا والا كان فاعلا
 (قوله ورد شيخنا ذلك الخ) فهم ان الرد وما بعده من كلام شيخه وليس كذلك وعبارته
 ثم قال سم على الشارح واما بالنسبة لوجه الاخير فكانه يريد ما ذكره المرادى بقوله
 ولا يلزم من ايراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان
 التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح اه وهذا
 لا يقع في كلام الناظم لانه لا يفرق الى آخر ما نقله المحشى عنه فتوهم المحشى ان لفظة
 انتهى من كلام شيخه بيان ان انتهاء كلام سم وانها قوله وهذا لا يقع الخ من كلام شيخه
 وليس كذلك بل لفظة انتهى من كلام سم بيان ان انتهاء كلام المرادى وقوله وهذا
 لا يقع الخ من كلام سم كايضا تفاد من الوقوف على عبارته ونصها به بقوله وذلك
 واضح اه وأقول هذا الجواب لا يقع في كلام ابن مالك لانه لا يفرق بين الاسم والخبر
 وبين الفاعل والمفعول قال في التسهيل فصل يجب وصل الفـ هل بمر فوعه ان خيف
 التباسه بالمصوب اه قال المصنف في شرحه وعبرت بالمر فوعه ليدخل الفاعل
 واسم كن والنائب عن الفاعل اه وعلمة أبي حبان في شرحه انه مر فوع
 الفـ هل يشمل الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله واسم كان وأخواتها او يظهر ان
 المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه ان التـ وبين منعه ان تقدم المصنف على
 المبتدا في غير النسخ اذا خيف الالتباس ولا يظهر الفرق بينهما ما قائل (قوله
 أو الالباس الغير الضار) أي كافي آية فإزالتـ تلك دعواهم على تجويز الزجاج
 الوجهين وهذا مبنى على ان التباس الاسم بالخبر لا يضر وتقدم له ما قبله (قوله كابدل
 عليه قوله انضرب) أي لانه لازم وهو لا يأتي به اسم مفعول (قوله من نصر

الصفة على الموصوف) فيه ان ضارية الفاعل ليست صفة للفعل بل للفاعل
 ومضروبه الفعل وليست صفة للفاعل بل للفعل الا ان يراد انهما صفة للفعل
 في الأول من حيث أنهما أو تعلقها والفاعل في الثاني من حيث تخصبها أو تعلقها
 والفاعل في الثاني من حيث تخصبها أو تعلقها تدبر (قوله في بيت بعده) هو
 تسلي باخرى غيرها فاذا التى * تسلي ما تغرى بليلى ولا تسلي

(قوله لفظ الذي) أي ولفظ هو (قوله وقيل كلامها زاد) أي والفاعل ضمير
 يعود على التكميم المتقدم (قوله وهو منوع) فيه ان المفسرين المفسر دأبوا
 والاختلاف انما هو بالاجمل والتفصيل كافي فل هو الله أحد والعسى في الآية
 ما هذا المجهول شئ من الاشياء الاحياء انما الدنيا فلا حاجة الى ما قرره من قوله والامح
 الخ (قوله وان اجيب الخ) غاية في الاولوية لان ما لا يحتاج لجواب أولى مما يحتاج
 وهذا اجواب عن الارادتين معا (قوله السبب الباعث) أي سواء كان مترسبا أم لا
 وقوله لا الفائدة الخ أي لا خصوص الفائدة الخ (قوله لا يظهر في جميع ما ذكره)
 أي لانه لا يظهر في العلم والمجهول ونحوهما كالحروف منه والحروف عليه ان أخذنا
 بظاهرهما فان أريد السلامة منهما كانا من قبيل انفاذة المذكرة (قوله انما
 يقتضى ان لا يصرح الخ) وهذا صادق بالحذف بالكلمة وبالتصريح بالاسم
 العام وقوله لان يحذف الخ أي لا يقتضى خصوص ذلك ومحصله ان الجهل
 لا يتسبب عنه خصوص الحذف بالكلمة بل السبب عنه عدم التصريح بالاسم
 الخاص المتحقق اما فيما ذكرنا ما في الاتيان بالاسم العام فكيف يجعله سببا
 للحذف ومحصل الجواب الذي أشار اليه بقوله وقد يقال الخ انه لا يشترط في كون
 شئ سببا شئ أن لا يكون سببا لغيره فحينئذ يصح جعله سببا للحذف كما يصح جعله
 سببا للاتيان بالاسم العام وغاية ما في الباب ان الشارح اقتصر على أحد السببين
 لسكون الكلام فيه نعم يقال اختيار التكميم أحد السببين دون الآخر لانه من
 نسكته وتقرير الجواب والاعتراض بذلك أولى من تقريرهما بان الجهل يقتضى
 عدم التصريح بالاسم الخاص بأن يوثق بالاسم العام ولا يقتضى الحذف لانه
 ليس من مقتضياته لان الحذف أرفق من الاتيان بالاسم العام ومقتضى الأدنى
 لا يقتضى الأعلى فكيف يعد من مقتضيات الحذف وبان محصل قوله وقد يقال
 الخ تسليم ان الجهل من اسباب عدم التصريح بالاسم الخاص ومنع كونه ليس من

مطلب نائب
 الفاعل

أسباب الحذف ويصح كون الشيء الواحد سببا لشيئين لانهم لم يشترطوا في كون
 الشيء سببا لشيء أن لا يكون سببا لغيره (قوله لا يشترط في الغرض الخ) هذا يفيد
 ان الغرض باق على حقيقته. فكذا الف مأمور من الاختياره انه بمعنى السبب يظهر
 في نحو الجهل وقد يقال مراده بالغرض من الشيء سببه وبقوله أن لا يحصل من
 غيره أن لا يكون سببا لغيره لان السبب حاصل من السبب باعتبار العلم وان كان
 العكس باعتبار الوجود وبعضهم جعل الغرض بمعنى السبب ومن في قوله من
 الشيء بمعنى اللام ومن في قوله من غيره زائدة ويحصل بتشديد الهمزة المحسوسة
 وبعض آخر جوز ان أصل العبارة لا يحصل منه غيره وان الضمير المحوور بمن سقط
 من فم المحشى (قوله والظاهر ما في التوضيح) هذا مني على ان الغرض بعناه
 الحقيقي وهو ما ترتب على الفعل وقد صدق حصوله منه وجهل التكلم بالفاعل ليس
 كذلك (قوله وعندى الخ) مبنى على ما سبق له من أن المراد بالغرض مطلق
 السبب الباعث (قوله ائتم صدر الخ) الاول مصدر لانه لم ينقص عن حروف
 تال (قوله بمعنى التوال) في الصحاح التوال العطاء والتائل مثله اه لكن المراد
 هنا الشيء المعطى لانه تمثيل لانه الفاعل به لا المصدر (قوله كما يجوز جعل ما شيف
 الخ) ولا الباس لان المعنى واحد على الاحتمالين (قوله ومنهم من يسكنه) أى
 كقوله * لو عصر منها البياض والمسك انعصر (قوله وهو الاعتماد) يقال
 ان تحب جهة كذا أى اعتمدتها في السير ومات اليها (قوله وقيل الاعتراض)
 يقال ان تحب افلان عرضت له وان تحب السكين على حلقه عرضت له (قوله فسببت
 باسمها) فيه تساهل لا يخفى (قوله والمطاوعة تحصل الخ) التهور وانها قول
 فاعل فعل أو فاعل فعل آخر (قوله لان الأسفل في التوصل الخ) يفيد انه سكنف
 أو لراء رمس ثم أتى بالتساءل لانه لا يتطابق بها وفي بس تقلا عن الذي تسمى اهل المراد
 بالتاء الزائدة المعتادة التي لها معنى بخلاف تاء رمس فان زيادتها غير معتادة لكونها
 لا معنى لها اه والمعنى الذي جاء من التساءل في تعاقل هو التوكف فان معنى تعاقل
 تكاف الغفلة بخلاف غفل فانه لا يفيد ذلك وفيه أيضا تقلا عن بعضهم ان المعتادة
 هي التي تصير الفعل المتعدي لازما والتساءل في رمس ليست كذلك لان الفعل معها
 باق على التعدي اه وفيه ان المعتادة حينئذ هي تاء المطاوعة لانه نحو تعاقل
 اذ لم تصير الفعل لازما بل هي كفاء رمس في ذلك (قوله نحو عور وصيد) كل على رزن

فرح والاول بمعنى ذهب حس احدى عينيه والثاني بمعنى ممل عنقه كافي القاموس
 وفي التمثيل بهما نظرا لانهما لا يميزان لا يميزان للجهول والالكلام فيما يبنى له فالاولى
 ما التمثيل بنحو طوى ولوى فان عينيهما لم تزل الا يجتمع اعلان اذلاهما معاملة الا
 ان يقال بينا يهما للجهول عند اناة الجمار والمجرور مثلا (قوله واعتور) يقال
 اعتور الشئ وتعور به وتعاوروه تداولوه كذا في القاموس وفي التمثيل به أيضا نظرا
 اذ الكلام في الفعل الثلاثي وهذا ليس منه (قوله المفخمة) بافاء وانحاء المفخمة
 (قوله والركاة والحياة) الاولى حذفهما لان ورشالا يفخهما (قوله اولون الاناث)
 نحو بعن (قوله فانه حقوق الخ) اعلم ان الصيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة
 المجهول مشتركة بين ما وقع عليه وهو المفعول به وبين باقي الاوزام من الزمان المعين
 والمكان المعين والآلة وغير ذلك وتكون اسناده اليه مجازا انما هو على تقدير قصد
 النسبة الايقاعية اليه كما مرح به في المطول من ان ايقاع الفعل على غير ما حقه
 ان يوقع عليه مجاز وفي اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد ايقاع الفعل
 عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة كخ كانت قبلها كافي اقامة المفعول به مقام
 الفاعل فيكون الاسناد حقيقيا بمعنى ضرب في الدار انه اوقع الضرب فيها ومعنى
 جاس امام الامير او يوم الجمعة انه اوقع الخلوس في ذلك ومعنى ضرب بسوط انه اوقع
 الضرب به ومعنى ضرب ضرب شديد انه اوقع ضرب شديد وقد لا تكون باقية على
 حالها بان يقصد ايقاع النسبة على غير المفعول به كايقاعه عليه فيكون الاسناد
 مجازا (قوله أي بالنعم) المناسب حذفه لان الحق خبر عن امتناع لاعن سير (قوله
 أي الحول) بضم الحاء وفتح الواو وكذا ضبطه الاثنيون في خطه بالقلم قاله الشهاب
 كذا في يس (قوله أو جعله) أي الرجوع (قوله لا يخفى ما فيه) أي من المناقاة بين
 جعله اللام للاستغاثة وجهه باليست للنداء لان مدخول لام الاستغاثة هو
 المنادى المستغاث به فيتعين حيث جعلت اللام للاستغاثة جعل بالنداء (قوله
 وفي المقام بحث الخ) فرق بعضهم بين المفعول وغيره دافعا للبحث بأن المفعول
 انتماضي الفعل المتعدي له واستلزامه اياه كاستلزام الفعل من حيث هو الى
 الفاعل شيبة بافاعر الذي هو احد ركبي الاسناد وان كان الاستلزام الى مطلق
 مفعول ومطلق فاعل لا يشخصه المعين اذ المعين فرد من افراد المطلق اللازم للمتعدي
 واشعاره بالمطلق اشعار بمفرده المعين فصار بهذا الاشعار والاستلزام كجزء حقيقي

من أجزاء جماته لا من جملة أخرى بتقدير السؤال فنسبة الفعل اليه شبيهة بنسبة
الفعل لفاعله فهو بالعمدة أشبه به وفي الجاهلي بعد قول ابن الخاحب ولذا وجد
المفعول به تعيين مانعه أي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل على توقف الفعل
الفعل عليه كما أن الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقله بلاضرب كذلك لا يمكن تعقله
بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بمذات الصفة (قوله فقد سلم) ويؤتى له
بمخوام تلام من ماء والاصل امتلاء الحوض من ماء وسياق في الشرحين أن الكسائي أجاز
زيادة التمييز فتقول في أمثالات الدار رجالا أمثالي رجال وعيايه فالتمييز المحرور ورثه
(قوله أربعة) بل خمسة بذهب الناظم من أنه المجموع (قوله وفيه أنهم أن أرادوا
الحج) الشق الأول من التريده والمراد بدليل رد الشارح عليه بما ذكره وبشير
اليه اقتصار المحشى عليه أولا في الحل فهذا مجرد توسعة في الدائرة (قوله فكان
الأولى الحج) فيه ان هذا التعليل كغيره محجوب عنه بما في الشارح فلا خصوصية
لهذا حتى يترك دون غيره (قوله منع) أي بما قاله الشارح (قوله كما هو بيني كلام
الثلاثة) أي ابن درستويه ومن معه محمله ان ابن درستويه ومن معه فهو وأن ضمير
كان راجع لكل أو لثلاث فخصهم الأمر حينئذ في أحد أمرين إما كون نائب
الفاعل هو المحرور وإما كونه ضمير المصدر والجمه وللإيقول بالثاني فتعين
عندهم الأول حينئذ المرادهم تقدم نائب الفاعل وابن درستويه ومن معه يقولون
بالثاني فرار من ذلك وأجاب الجمه ورع ذلك باننا نسلم ان ضمير كان عائد على كل
أولئك بل هو عائد على المكاف فيكون نائب الفاعل ضميره فلم يلزم ما ذكر (قوله
في عدم جواز التقدم على الابتداء) أي أنه لا يصح أن تقول يزيد مر على ان المحرور
مبتدا كما أنه لا يصح أن تقول من أحد لم يضرب على أنه مبتدا فلا اشتراك بينهما
في ذلك وإن لم يصح التقديم أصلا في المنظره وضع في النظر لا على أنه مبتدا بل على
أنه في محل نصب مفعول مر ونائب الفاعل ضمير المصدر المختص بأل الهدية (قوله
لكن هذا البحث لا ينعج الحج) فيه ان شرط النابة طرف المسكان الاختصاصه أيضا
والا فلا تحصل الفائدة والفعل لإدلاله على المختص أصلا فالثلاثة على حد سواء
في ذلك فلم يتم الأولوية بما ذكره نعم يقال في توجيهه ان طرف المسكان المختص من
جنس ما يدل عليه الفعل التزاما بخلاف المصدر وطرف الرماز المختصين فاهما
من جنس ما يدل عليه الفعل وضعافلا مشابهة فمما للمفعول بخلاف طرف المسكان

(قوله قد يتوهم الخ) فيه ان تأنيث الفعل مقول ليس لان كلام من رفع الثاني وتأنيث
الفعل لاجله يفهم انه الاول وانه الفاعل في المعنى مع كون المراد انه ثان وانه مفعول
في المعنى فلا يتأتى هذا التوهم وقد يوجه بأنه يمكن ان يتوهم متوهم انه متى أتى
بتأنيث الفعل لاجل الاسم الذي ذكرنا تأنيثه عين على التمكن ان يقصد انه الاول
وانه الآخذ وان ما قبله هو الثاني وانه المأخوذ به ~~مكون~~ قد صد مرافقا للظاهر
التركيب فينتز لا ليس لموافقة الظاهر للراد ومحصل رده هذا التوهم ان يقال هو
توهم في غير محله اذ غاية ما تقتضيه التساءن المؤقت هو نائب الفاعل لانه الاول
فيحصل كلام سم على ذلك الا ان الصواب ان يقول لا يلزم من كونه النائب انه
المفعول الاول لجواز ان الثاني يدل قوله ولا يلزم الخ (قوله وأقوى من جوابه الخ) فيه
نظراذ كون الاصل اناة ما هو الفاعل معنى مهتاد ان ذلك هو الغالب بدليل اعطى
زيد ادرهم وحينئذ فلا يارض ما هو لازم لا يخفف من ترتيب المفعولين وعدم صحة
تقدم أحدهما على الآخر فيما يلبس كما هو القرض فاذا كان المخاطب عالما بهذا اللزوم
علم عند اناة الثاني انه مفعول في المعنى على خلاف القاعدة سلبنا المعارضة لكن
نقول لا ليس معها اذ الذي معها الجمال فتعم الجواب جواب سم ثم بعد مدة رأيت
بعضهم أجاب بجوابه البت وهو انه فرق بين ما هنا والمقبس عليه بأن الزام الثاني
محله وهو التأخر هنا الزام لخلاف الاصل وهو اتصال الفاعل أو تأنيثه بالفعل فلم
يلتفت اليه مجرورا وان ترتب عليه دفع اللبس بخلاف المقبس عليه اذ الزام الرتبة فيه
لدفع اللبس موافق للاصل في كل من تقدم الفاعل على المفعول والمبتدأ على الخبر قال
وهذا أقوى من جواب العلامة الصبان الذي جعله أقوى من جواب سم لاقتضائه
بقاء الابهام مع هذا الالتزام مع ان السامع اذا علم ان التزام ايقاعه في محله وامتناع
تقدمه لاجل دفع التباسه كما هو القرض لا يتوهم فاعلية معنى البتة حتى يعارض
تأخره لوما اه وفيه تأييد لما قلنا فتدبر (قوله بل لا يتصور له متعلق) أي لانه اذا
كان المجرور في محل رفع نائب فاعل لا يصح تعلقه بمجذوف والا كان في محل نصب
بذلك المجذوف بخلاف المجرور في مرتبة فانه في محل رفع لا غير وان تعلق بمجرولان
متعلقه بمعنى للجهول وهو لا يطاب المنصوب فلا ضرر في التعلق بالمدكور (قوله وفيه
نظر الخ) ايضا حه ان مجموع الجار والمجرور قبل التيامن عن الفاعل في محل نصب
من حيث قيامه مقام المتعلق اذ هو المفعول به في الحقيقة وتو بعد التيامن في محل رفع

من تلك الحينية أيضا وإنما الجرور في الحالتين فهو في محل نصب من حيث تعلقه
بعامله فظهر أنه لا بد من التعاق وان محلبة الرفع لمجموع الجبار والمجرور عند
التيابته لا للجرور فقط بخلاف مرزبذ فان الجرور في محل نصب قبل التيا به وفي محل
رفع بعدها والفرق بينهما ما ظاهره والعلامة تسم اشتبه عليه الحمال ليجل الجرور
وحده فيما نحن فيه في محل رفع كفي مرزبذ وفروع عليه انه غير متعلق بجدوزف
لما تقدم وانس كذلك لما علمت على انه لا يلزم من كونه المجرور في محل
رفع من حيث التيا به عدم تعلقه بجدوزف اذ كونه في محل نصب أيضا من جهة
أخرى وهي تعلقه بالجرور المبنى لفاعله لا يضر لا بخلاف الجهة تأمل (قوله هذا
الاحتجاج) أي بالدليل الاول أخذنا من العلة واما بالدليل الثاني فيمنع ابتداء
والانسياق رده أيضا (قوله ومن غير شرط) نفسه يراد منه أي ان المنع
لا يتقيد بشرط التيسر بل هو حاصل مع وجوده كفي العورين الأولين مع عدمه
كفي الثالثة (قوله وردتسم هذه الجملة الخ) قوله قال هي مقتضية للانع عند الاستدل
الضعير الصريح بمنزلة الجبار والجرور وهو لا يتوب مع وجود المفعول به (قوله
عطف سبب الخ) فيه انه اذا اتى السبب اتى السبب وقد اتى هذا السبب بقوله
وقد يمنع الخ مع ان عدم الفائدة، فحاصل هذا دليل على انه ليس بسبب عدم الفائدة
وقد يقال مراده أنه من جملة أسباب عدم الفائدة فلا يتا في ان هناك سببا غيره
كما بينه في القولة قبيل وحينئذ لا يلزم من اتى السبب الخاص اتى السبب وجود
سبب آخر تأمل (قوله كما قالوا جميل ذلك الخ) أي وان لم يجرد عليه الشارح فيما
بأق (قوله ومقابلة لفظ الخ) أي مع النظر لا يقيد بل هو محل لظهور (قوله في ارادة
ذلك) أي كون اللفظي هو ما يتوصل اليه العامل بنفسه الخ (قوله ووسطوا ذكره
الخ) فيه ان أول المنصوبات المفعول به في باب تعدي الفعل ولزومه وقد ذكر بعده
المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب فيكون ينبغي على هذا توسيطه أيضا وقد يقال اعتبر
الحشي ان أول المنصوبات المفعول لذكوره في التيوب وان التصود من
تعدي الفعل ولزومه مع مفعول العامل اللازم والمتعدي وهو لا يخرج أيضا عن
المنصوب والمرفوع فجميع ما وسطه من الابواب الثلاثة التصود فيها بعضها
منصوب وبعضه مرفوع فلا يراد تأمل (قوله بعضه من المرفوعات) كافي وان
أحد من المشاركين استجارك (قوله وبعضه من المنصوبات) كافي زيد الضربه

مطلب
الاستعمال

(قوله نصبا) أي ولو محلا نحو زيد امررت به فان الضمير في محل نصب (قوله الفعل المتصرف) نحو زيد اضربه (قوله واسم الفاعل) نحو زيد. أنا ضاربه وسبأني التسليم هي أعراب ذلك عند قول التساغم وسوق في ذا الباب الخ (قوله واسم المفعول) نحو الدرهم أنت معطاء ولم يذكر أمثلة المبالغة لادخاله لها في اسم الفاعل ومثالها زيد أنت ضرابه (قوله دون الصفة المشبهة) نحو زيد وجهه حسنه أي ودون اسم التفضيل نحو زيد أكرم منه عمر وكفى شرح على باشا وسبأني في الخشبي (قوله والمصدر) نحو زيد اضرباياه (قوله واسم الفعل) نحو زيد ادراكه (قوله والحرف) نحو زيد أنه قثم (قوله كفي التمجيد) نحو زيد أما أحسنه أو ما زيد أحسنه (قوله ومع ليس الخ) نحو زيد الست منه أي باينت زيد الست مثله (قوله عن حال) نحو ركبنا جازياديا أو جازيد (قوله وتتميز) نحو عندى برقة نزاريا (قوله ومصدر مؤكد) نحو ضربا ضربا زيد أسكن سبأني في المفعول المطلق نياية الضمير عن كل من المصدر المؤكد والباين إلا ان يكون جرى هنا على قول (قوله الختي) نحو الرأس أكلت السمكة حتماء فيكون من قبيل الاشتغال لوضع بصوب الفعل محلا كما في زيد امررت به إذا جازا والمجرور متعلق بها كالتفويض وهو المأمور المقصود لا حتى فالدفع ما يقال ان الأهل هنا حتى وتقدم ان الحرف غير صالح للعمل فلا حاجة لذلك بعد ما تقدم (قوله لمكان) مصدر ميمي بمعنى الوجود (قوله لادنى ملائمة) دفع به ما يقال ان إضافة مضمرا في اسم تقتضي أنه لا بد ان يسكن الاسم السابق مرجعا للضمير (قوله ضميرين) أي ليس أحدهما راجعا إلى الآخر لان هذا هو المتوهم عدم شموله من ظاهر الإضافة بخلاف ما إذا كان أحد الضميرين راجعا إلى الآخر نحو إياي فأكرموه فإنه مشمول مع ظاهر الإضافة لما تقدم في باب الابتداء من أنه لا مانع من كون مفسر الضمير ضميرا (قوله من حلقه) لا يلزم عليه اجتماعها مع إلغاء الأولى أو الواو لانها إذا اختلفت على جملة الشرط وجوابه (قوله فإلغاء الشرطية) أي الواقعة في جواب الشرط وأما إلغاء الأولى أو الواو فهي داخلة على جملة الشرط وجوابه (قوله بفتح) اعلمه في غير نحو فإياي فأكرموه تأمل (قوله إلا ان يقال الخ) محتمل ان المراد اسم واحد على سبيل الأصل وقامه التعدد تابع في ذلك وأحسن منه ان يقال العطف صيرالاسماء كاسم واحد فإراد الاسم الواحد حقيقة أو حكما فدخل هذا مخرج التعدد فيما إذا كان العامل واحدا كما

جزوه الاخفش وفيها اذا كان متعددا كما جزوه الرضي فان المصدر لا يقول
 بقوله ما فان اردت الشمولى نقل المراد جنس الاسم (قوله ازيد اجلست عنده)
 والتقدير اشركت زيدا في المنزل اولا يستزيد اجلست عنده (قوله وهو يقتضى
 الخ) قد يقال لاقتضاء الاحتمال ان يقال انه من باب طاقو بالتفسيير لان باب
 الاشتغال (قوله لان ما ياتي اعم الخ) أى لان الواسطة في تعدى العام الى
 الضمير هي خصوص حرف الجر فهو وانفاصل تحت لاف ما ياتي فانه شامل بالافصال
 بحرف الجر وحده وله مع غيره (قوله لكن فيه الخ) قد يقال هو من باب الجلف
 والايصال فيكون المرفوع حينئذ ضمير مستتر (قوله فلا اعتراض) أى بان الجمع
 بين البديل والمبدل منه ثابت لغير بلاغة وان في جواز حذف المبدل منه خلافا
 وسياق من أبى على انه لم يثبت وبانه لا مانع من الجمع تأكيده او محصل دفع هذا
 الاعتراض الذى أشار اليه ان المعترض التمس عليه البديل المقوى الذى هو
 العوض بالبديل الاصطلاحى الذى هو التابع التمس ودليل الحكم والمراد هنا الاول
 لا الثانى والجمع بينهما على وجه التأكيد فى العوض لان معناه انه نائب عنه فى
 اللفظ ومع الجمع استحصال النيابة فى اللفظ وان دفع هذا أيضا اعتراض آخر
 وهو ان البديل يكون فى محل المفعول منه وما هنا ليس فى محله ومحصل دفعه ان البديل
 هنا بمعنى العوض وهو لا يشترط كونه فى محل المفعول عنه كما فى عدة (قوله
 فى اشتغال المنسوب) أى الاشتغال عنه (قوله جملة التفسير الخ) أى سواء كانت
 من باب الاشتغال أم لا أخذ من التمثيل بوعده الله الذين آمنوا الخ (قوله وفى نحو
 وعد الله الخ) أى لان وعدته تعدى لاثنتين وليس الثانى لهن مغفرة وأجر عظيم لان
 ثانى مفعولى باب كسلا يكون جملة بل هو مفرد محذوف والجملة مفسرة له فتدبره
 خبر اعظيم ما أو الجئة وعلى الثانى فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذا الجملة
 مبدية عن استقرار الغفران والاجر (قوله فمن نحن تؤمنه) الاصر فمن تؤمنه تؤمنه
 حذف الفعل الاول فانفصل الضمير (قوله وذهب الاحتمال الخ) قد يقال هو
 تأنيس فى الجملة لان الجزم وان ظهر فى الفعل وحده لا الجملة وهو فى الحقيقة
 المفسر الا أنه مع الفاعل كالثنى الواحد اه أمير (قوله فى تفسير الجملة بالجملة)
 فيه ان كلا من التفسير بالجملة سواء كان جملة أو مفرد ببطيل وعد الله الذين
 آمنوا فانما السبب ان يقول فى التفسير بالجملة (قوله ولم يثبت الجمهور الخ) قال

الدمامي أجاز الجمه وورف قوله تعالى أم دمكم بما تعلمون الآية إن أم دمكم بالعام الخ
 بدل بعض وأجاب الشامي بأن القائل بذلك الميانيون لا النجاة قال العلامة الأمير
 وفيه أنهم لا يخالفون النجاة في مثل ذلك إلا أن يقال إنهم أرادوا أنها بمنزلة البدل
 (قوله وقال أبو علي الخ) مقصوده بيان القول بالمنع في المبدل منه (قوله الأبي
 ضرورة) أي نحو محمد فقد نفسك كل نفس أي مع أن كلا جازم (قوله يجواب إن
 الأولى) أي ولو مقدرًا كافي لا يخزع الخ اه أميرا والمراد بالجواب ما هو بمنزلة وهو
 دليله أو هو مبني على كلام الكوفيين (قوله إذا رأته في حيزها) أنت لا كتساب
 التأنيت من المضاف إليه أو مرعاة للمعنى (قوله وطارئ عليها بالتدخل الخ) أي
 لأنها في الأصل بمعنى قد المختصة بالفعل فر بما توهم فيها حين التدخل أنها لا تدخل
 دائما على الفعل مرعاة لاصلها فتبها وعلى أنها تدخل على الاسم إذا لم تر الفعل
 في حيزها ولا تدخل الأعلى الفعل إذا رأته في حيزها دفعا لذلك التوهم أم وأنها
 لما نظفت على الهمزة فربما توهم جواز الدخول عليها كما همزة فتبها وعلى الفرق
 بخلاف غيرها فانه لم يتدخل على الهمزة لأن الاستفهام فيه تضمني بأصل الوضع (قوله
 وإن) أي المشددة (قوله اطلب التصديق) أي فتجيب بلا أو نعم (قوله واطلب
 التصور) أي فتجيب بالتعيين إن يقال زيدا وعجرا ولا بلا أو نعم (قوله قلت لما
 كان الاختلاف الخ) أي مع كون الذي في الجواب ظاهرا في الغالب هو أحد
 الشخصين أو الوصفين فلا بد من هذه الضميمة حتى يتم إذ كرر والافالتصور
 حاصل من قبل أيضا كالتصديق تدبر (قوله الأوابن) أي في كلام المحشي وهما
 التصديقان المعينان وقوله الأخيرين أي في كلامه أيضا وهما غير المعينين (قوله
 أو قبد من قبودهما) كما إذا قلت أجا زيدا كبا أم ماشيا وأز يدقا ثم في الدار أم في
 المسجد (قوله كافي قوله الخ) والقول باحتمال أن أم في الحديث منقطعة للاضرب
 مع استفهام آخر لا معادلة لهل حتى تكون لطلب التعيين والمعنى بل هل تزوجت
 ثيبا يرده عليه تكاف الحذف لأن المنقطعة إنما تدخل على جملة مع بعده معنى لأن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان عالما بأصل زواجه وطلب تعيين المتزوج بها وإنما
 بلائي هذا المعادلة وليس المراد استفهامه عن أصل تزوج البهائم ثم ابتدا
 استفهامه عن أصل تزوج الثيب حتى يتم ما ذكر (قوله اطلب التصديق)
 أي لا لطلب التعيين لأنه لا يوثق بها بمعادل فثبت أن من أدوات الاستفهام غير

هل والهزمة اطاب التهديق فينا في قولهم بقية الادوات اطاب الثمور (قوله
المقدرة بيل والهزمة ماخ) نحو أم له البنات والسكن البنون أي بل أم البنات ولكم
البنون واحترز بذلك عن المنقطة المقدرة بيل فقط نحو هل يستوى الاعمى
والبصر أم هل تستوى الظلمات والنور فانها ليست دالة على الاستفهام كالتصلة
(قوله أو والهزمة فقط) أي كما في قول الاخطل

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من وراء عيالي
قال أبو عبيدة المعنى هل رأيت لكن نقل ابن الشجري عن جميع البصر بين الا
سببويه انه ابدأ بمعنى بل والهزمة وان الكوفيين خالفوهم في ذلك قال في المعنى والذي
يظهر قول الكوفيين اذ انعمى في نحو أم جعلوا لله شركاء يس على الاستفهام ولانه
يلزم البصر بين دعوى التوكيد في نحو أم هل تستوى الظلمات اه وأما سببويه فأجاز
شبهتها للاضراب فقط وقد يقال لا مانع من كونها للاسبب فهام في نحو أم جعلوا لله
شركاء توحيها ونال التفتازاني ان الخلاف اقل وان البصر بين يبتون محجى أم
لمجرد الاضراب لكن لا يسمونها منقطة كما لا يسمونها متصلة وعلى هذا فسد الرذ على
البصر بين عباد كرا سكن قاله السيوطي لانعلم لتفتازاني سلفا على ذلك من النجاة
(قوله وعن عدأم) أي مطلة لا بقية المنقطة المذكورة (قوله فلان مدحواها
معطوف الخ) هذا في أحد قسمي المتصلة الذي هو أم التي يطالب بها والهزمة
التعيين نحو أزيد قائم أم عمرو وأما القسم الثاني وهو أم الواقعة بعدهزمة النسوية
نحو سواء علمهم أأندرتهم أم لم تندرتهم فليس فيها استفهام أصلا فلذا ترك في البيان
فهى بقسميها مجرد العطف (قوله كما بسطة في المعنى) محمله ان أم المتصلة التي تستحق
الجواب وهى التي لم تقع بعدهزمة النسوية انما تتجيب بالتعيين لانها أسأل عنه فاذا
قيل أزيد عندك أم عمرو وقيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم واذا
عطف بعدهزمة الاستفهام بأركان الجواب بنعم أو لا وذلك انه اذا قيل أزيد عندك
أو عمرو فالعنى أحدهما عندك أم لا فان أجبت بالتعيين صح لانه جواب وبيادة
ويقال الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية فتعطف الاولى بأور الثاني بأمر ويجاب
عندنا به ولك أحدهما وعند الكيسانية بفتح الكاف طائفة من الرافضة منسوبون
الى المختار بن أبي عبيدة الملقب بكيسان بابن الحنفية ولا يجوز ان تتجيب بقولك
الحسن أو بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية ولا من

الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهم الا بعينه قريئنا ابن الحنفية فسكانه
قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية اه وقوله ولا يجوز ان تجيب الخ بمانا في قوله
قبل فان أجبت بالتعيين الخ والجواب ان ما سبق حيث لوحظ الاحد لا يقيد باسمه
فبعضه المعين بخلاف ما اذا لوحظ يقيد باسمه وشيوعه فلا يشتمه المعين حتى
يكون بوابا وزيادة وعلى هذه الحالة يجمل عدم الجواز (قوله فلا نسلم ان الاستفهام
الخ) أي بلا اداة لاستفهام مقدرة بعدها السكن هذا خلافا ما عليه النخاعة قال
ظاهر كلامهم ان المنقطة تدل على الاستفهام حقيقة فهي من أدواته (قوله جزه
معناها) أن فيما يتوهم فيها انما يعنى بل والهزمة معا (قوله أو أحد معنيها) أي
فيما يتوهم فيها انما يعنى الهزمة فقط (قوله لعلمهم انما عدوا الخ) لا يخفى ان هذا
يعيد من كلامهم كما قاله العلامة الامير قوله ملازمة للاستفهام الحقيقي) أي في أحد
قسميه او هو التي يطلبها وبالهمزة التعيين (قوله أو المجازي) أي في القسم الاخر وهو
أم التي تقع بعدهمزة التسوية فان همزة التسوية ليست استفهاما حقيقة بل صورتها
صورة الاستفهام الحقيقي وليس المراد بالمجازي الانكاري أو التوبيخي مثلا اذ
المتصنة لا تستعمل معهما تأمل (قوله ما سبق في نحو الخ) أي من انه لطلب التصديق
الخاص في الواقع وان قولهم المطلوب فيه التصور يسمع (قوله قلت فرق بينهم الخ)
هذا الفرق ظاهر فيما اذا قلنا السائل من جاءك أما اذا قلنا زيد وحمرو و بكر من
جاءك منهم فهو لطلب التصديق الخاص كما في نحو أزيد قائم أم عمرو و فلا فرق بينهم
في نحو هذا المثال وكوه التنوير في ذلك انما هو على التسميح المتقدم (قوله أي كونه
مبتدأ) لا ولي أي كونه الاسم ولي ما يختص بالفعل لان كونه مبتدأ استفهاما قبله
اذ قوله لانه لو رفع أي على انه مبتدأ كما هو المتبادر (قوله أي في باب الاشتغال) أي
اللازم له امرات الفعل في يرها (قوله أي وأما نحو فهدينا) انما قدر العامل
مؤخر عن الفاء لانه لا يفصل بين أما و الفاء أكثر من اسم كما يأتى للمحشى (قوله
أر هو جار الخ) عطف على ويسمى الخ والضمير للشارح أي وأقول ان الشارح
جار على القول بان أما ليست اداة شرط بل هي مجرد التخصيص فحينئذ لا استثناء في
كلامه (قوله لو ذات سوار الخ) أراد بدأت السوار والحرة وقال ذلك حين لطمته
جار بواب نحو محمد رف أي احسان على ذلك أو انما للتمني فلا جواب لها (قوله
لو غير لقاها) الضمير لكامة أبي عبيدة بن الجراح وذلك ان عمر بن الخطاب لما

توجه الى الشام - مع انهم ارباب ففرم على الرجوع فقال له ابو عبيدة افرار من قضاء
الله فقال له نعم ففرم من قضاء الله الى قضاء الله ارايت لو كان لك ابل فهو يطب الى
ارضين مخصوصة ومجدة اما تنزل به الى المحصبه مع ان كلاهما من قضاء الله لو غيرك
الح وجواب المحذوف أى لا دبناه أو ما لنا ه أو نحو ذلك أو هي للتعمي نظير ما مضى (قوله
وللرد على المقابل الخ) فيه ان القول يجوز ان نصب مبنى على ان لا اختصاص
والفرض في كلامه الاختصاص اه شيخنا وفيه ان تأكيده الراديد ما زال
حاصلا (قوله لا يتكاف) أى تقديره ضاف أى ذات المفاجأة (قوله بل في حالة كون
الخ) أى ولولم يفصل لتزهم انها كذا وليتما في الاختصاص مطلقا ولا يقال ان
التتميل بنحو خرجت الخ دافع لان المثال لا يخص الا حقنى (قوله لام الابتداء)
اذ لو نصب مدخوها الزم مدخوها على ما مضى متصرف مجرد من قد وهى لا تدخل
عليه كما قال المصنف ولا من الافعال ما كرضيا وبذلك ظهر وجه التعمير بقوله اذا
كان الخ (قوله مدخوها) بدل من الاسم أو عطف بيان عليه (قوله ألبت حب الخ)
تمامه والحب بأ كاه في القرية السوس (قوله وحذف تمييزها) وهو منصوب مفرد
خلافه لا كوفيين بخلاف تمييز الخبر به فانه واجب الحذف وتارة يكون مفردا وتارة
بكون مجعوما (قوله أو مفعول لا تينا) وعلى هذا فآية مفعول آتينا المقدر لا المذكور
لانه غير مفعول لذاته (قوله لعدم الواجب حينئذ اى كم) وجملة الخبر لا بد لها من
رابط والاستعمال لا بد له من ضمير يعود على المشغول عنه (قوله والجملة) أى جملة
كم آتينا هم من آية (قوله المحذوف) صفة الآيات (قوله عن الآيات الخ) هـ ذاهو
المحذوف (قوله الماشح) هو الذى يترج الماعن البئر (قوله دونك) أى خذ (قوله
لان فعل التجب لوجوده الخ) - من هذا يعلم ان المراد بقول الشارح وانما وجب الرفع
الخ وجوده على الابتداء لا يقع من ضمير كفى وان أحد من المشركون استجارك
لان فعل التجب لا يصلح للعمل لذاته فلا يفسر عاملا وأيضا لا يصح تساطع التقدير على
زيد بدون باء كما كان هذا الاخير لا يتم الا اذا لم يلتزم صحة حذفها عند حذف العامل
نعم قد يقال بجهة الرفع بفعل محذوف دل عليه بالمدكور (قوله والاوجب نصب)
أى نصب زيد (قوله انما يوجب دخول الخ) فيه انه عند انصب لم تدخل الوهزة
على الاسم بل على الفعل المقدر وما استدل به لا يدل له اذ فرق بين التنا والرتبى
والتقديرى بدليل انهم أجازوا هل زيد اريته ومنه واهل زيد ارايت كما تقدم ثم

التنبيه عليه (قول الشارح ومنها التي بما الخ) المناسب ومنها ما ولا وان النافيات
(قوله وعندى انه يعوم الخ) وعلى هذا فيكون من تمة ما قبله (قوله فغير صحيح الخ) فيه
ان مراد السيد الحنفى التساوى عند سيويه فلا يصادم ما للشارح اذ هما حينئذ
طريقان على انه يرده على تعليقه انه ينزى القول بذلك في كل ما يغلب دخوله على
الفعل ولا يختص بهذه الثلاثة وظاهر الشارح الاختصاص بل صرح به العلامة
الشنوائى (قوله يساوى عنده) المناسب عندهما كما وظاهر (قوله كقوله تعالى
سواء عليكم الخ) في البيضاوى انما لم يقل أم صحت للباغية في عدم افادة الدعاء من
حيث انه سوى الثبات على السمات أو لانهم ما كانوا يدعونها لخواججهم فكانت
قيل سواء عليكم احداثكم دعاءهم واستمراركم على السمات عن دعائهم اه
وقوله لم يقل أم صحت أى مع انه مقتضى القياس الشائع كما في سواء عليهم أنذرتهم
أم لم تنذرهم وحاصل الجواب الاول انه عبر بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء كالعصمت
الدائم في عدم الافادة فكانهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعل لغات هذا المعنى
وحاصل الثاني ان المستورين ههنا احداث الدعاء والاستمرار على السمات
لا احداثه وذلك يقتضى ان يجعل قسم احداث الدعاء ما يدل على الثبات على
العصمت لانهم كانوا اذا خربهم أمر دعوا الله تعالى بكون أصنامهم لقوله تعالى واذا
مس الناس ضر دعوا ربهم فكانت حالتهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوة
الاصنام فلذلك قيل ان دعوتهم لم يكن فرق بين احداثكم دعاءهم وبين ما أنتم
عليه من عادة صمتكم من دعائهم (قوله عاطفتين) أى على القانون السابق حتى
يكون من المسئلة السابقة وهذا لا ينال احتمال العطف في القولة بعد دفع
التعابير ولم يناف ما فيها (قوله والافهوالخ) ولك ان تجعل مرجع الضمير الاستفهام
بدون قيده (قوله اسم للوجود الخ) لكن يخص بغير الله وصفاته تخصيصا اعتباريا
لامرية فيه (قوله ان كل شئ مخلوق) أى ولم يقيد بكونه لله بخلافه على المعنى الثانى
ودفع شجنا جواب السعد بان مراد الرضى ان الوجود سواء كان معتبرا فى معنى
الشيء أو قيده فيه لا يصح اعتباره قيده للموضوع على الرفع وجعل خلقناه خبرا
لاقتضائه خلق ذاته وصفاته ولا على النصب لاقتضائه ذلك ولا حاجة لاعتباره على
الرفع وجعل خلقناه صفة والامكان كذلك لا يصح لاقتضائه الكذب في النصب
والرفع مع جعل خلقناه خبرا ولا يحتاج اليه عند جعل خلقناه صفة فعين اعتبار

المخلوقة والمرادهم المخلوقة لله فقال التركيب على النصب انا خلقنا كل شيء مخلوق
 لنا بقدر وعلى الرفع جعل خلقنا خيرا كل شيء مخلوق لنا خلقناه بقدر ونوع على
 الرفع وجعله صفة كل شيء مخلوق لنا كأن بقدر ومحط الفطنة بقدر في السبيل
 اذ ليس المقصود افاضة الخلق بل كونه بقدر مع الظهور لبرهان ان لا خلق اعني الله بقره
 الله خالق كل شيء فيآل المعنيين واحد وجواب السعد مبنى على ظاهر التركيب
 (قوله ضعيف عن احتمال الخ) فيه انه وان كان ضعيفا غمته الا انه يمنع النصب التي
 ادعاها الشارح (قوله خرازة) أي لان قوله عطفت عطفا على ضمير الاسم الاول
 فتحمل العبارة الى ذواتها بشرط أن يكون في الثانية ضمير الخ وأن يكون في الثانية
 عطفت ولا يخفى ما فيه ولو جعل قوله عطفت عطفا على يكون اسم الخرازة (قوله
 واستدل لذلك الخ) لا اخفش والسبب في أن يقول بأن العطف في الآية على الكبرى
 (قوله معنوى) أي لان الاخفش والسبب في يقولان يمنع النصب لعلم الرابطة
 والفارسي ومن معه يقولون بجوازه لعدم اشتراط الرابطة والقرض ان العطف
 على الصغرى على كلا المذهبين فكل لا يتول بما يقوله الآخر (قوله لفظيا) أي
 لان الاخفش والسبب في يقولان بجواز النصب اذا كان العطف على الكبرى
 والفارسي ومن معه يقولون بالمتبعا اذا كان العطف على المعطوف وكل من الفرقين
 يشترط الرابطة فكل يقول بما يقوله الآخر ولا استثناء (قوله انه الظاهر) مقابله
 تعلقه بالرفع او كونه حاله من ضمير رجع (قوله وكسر الكاف) أي يكون وصفا
 لا فعلا (قوله وأوضح) أي لسلامته من تشبث الضمائر ومن بعد الوقوف على
 المقصود وقوله وأولى أي لسلامته من إيهام حذف المتبنايب الفاعل كما توهمه
 الجماعة مع انه لا يجوز ولا يمكن جعل ان ترده بدل احتمال كقوله المحض لم يقبل
 صوابا (قول الشارح صمرو) هو فاعل بما تقدم من الافعال الثلاثة التي اولها صم
 وقع الميم (قوله الاولى بقية الاحكام) أي لان الظاهر ان اسم الاشارة يرجع
 الى ما ذكر من الحكمين (قوله فالمراد بقية أمثلة الاحكام) هذا بما يؤهم انه
 ذكر بعض أمثلة الاحكام الثلاثة غير المحكمين المذكورين في الشارح
 فالناسيب لرفع هذا الإيهام أن يقول فالمراد أمثلة بقية الاحكام والأوضح للشارح
 بناء على ارجاع اسم الاشارة الى ما ذكر من أمثلة الحكمين ان يقول أمثلة البقية
 (قوله هو) أي لان الشاغل في الثاني سبب الاسم السابق وهو أخاه وكان السيد

الحقنى توهم ان الشاغل هو الضمير الذى اضيف اليه الاخر وليس كذلك (قوله اى
فما قبله) لوجه له اهم وادخل المخرج هنا فى مفهوم قوله ان لم يك مانع الخ بأن
يجعل المانع شأنا لا لذاتى والعرضى اسكان له وجه وجيه اه شيئا وحينئذ يكون
الشرط اما ان نصب و بعض المصورا و بعده من باب الاشتغال فى بعض آخر (قوله
حبر مبتدأ آخر) ولا يضر كون جملة المشغول غير جملة المقدراذ هو الواقع فى نحو
زيد اضر بته نامل (قوله وحينئذ لا يرد الخ) هذا مبنى على ان ايراد اسم على المثال
الذى كور وليس كذلك اذ يحصل ابرده ان الفرق وان اجدى فيما ذكر من
المثاليين لا يجدى فيما ذكره الشارح سابقا فى تمثيله المفصول فيه بان مع أداة
الاستفهام فلا حاجة لانت حتى يعتذر بالفرق بانها للحاجة فكأنه لا فاصل
والجدى فى دفع مانع ان يقال يحصل الشارح ان الوصف محتاج لانت فى الجملة
بخلاف الفعل فلا يحتاجه اصلا فصع الفصل واغتر ولومع الاستفهام ولو اعتد
على ما سلكه المحشى لو ردد على الشارح ان مانع الاستفهام ليس حكمه ما ذكر
اذ شيئا (قوله كما صرحوا به الخ) اى حيث قالوا لوجعل انت مبتدأ وراغب
خبر مقدم تعاو به عن آلهتى لزم الفصل بأجتنى بخلاف لوجعل فاعلا براغب
اغنى عن خبره فانه لا يزم اذ كر لوعلى عن آلهتى براغب (قوله ويجاب بأن المراد
الخ) هذا الجواب غير نافع اذ سبق وبأن ان شرط ان لم يك مانع حصل انما هو
لا صلا لهدم من باب الاشتغال ولو كان كذلك لا يمنع النصب هنا مع انه محقق
والجواب النافع والثانى اه شيئا (قوله اذ الفعل لا يكون الخ) اى كما اشار لذلك
المصنف بقوله وان تلا السابق ما لا يتبد الخ وقوله كذا اذا الفعل الخ فيلزم من
انسو به شرط قوله المانع فالتصريح به ضائع هذا هو المراد وليس المراد ان هذا
معلوم من خارج (قوله فاطا هرا هو وبعمله خبر) اى لا الفعل النائب عنه اسم
الفعل لان الحكم على نائب عنه اسم الفعل بالخبر يقتضى ان الافعال التى تابت
عها اسماء الافعال ملاحظة فى الكلام مثل الافعال التى سدت المصادر مسدها
وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لان المصادر مفعولة لتلك الافعال
فانها لوحظت فى الكلام ايس (قونه متعلقة بمحذوف) اى ارادنى لهم مثلا
(قوله مما ينحل) اى كما ويجبى ضرب زيد (قوله وبلا اسم) سواءه وبنفس الاسم
(قوله وجها آخر) اى غير هذا الوجه الذى حل به أولا كلام المتن من أن العنقة

بمعنى الارتباط والوجه الآخر هو ما أشار إليه بقوله ويجوز أن تكون الخ (قوله)
 لاضمير فيه أصلا أي لأن مرادف الأجنبي الذي هو حال من الضمير لا يكون إلا
 خالفاً عنه أيضاً (قوله فالنفس غير مستوفى) أي تقسيم المتن العلة إلى الأقسام
 المشبهة والمشبهة به وقوله لداخل ما ذكر أي فيكون تقسيم المتن مشتملاً على
 (قوله أي بشرط أن لا يعاد الخ) فيه أنه عند العلة لعامل لم يكرر وهو التبع
 المعطوف على الأجنبي الشاغل كما هو القرض بل المعطوف الحقة بقائها كما
 سبق قول فلا معنى للاشتراط (قوله لكان أولى) أي لا يهام أن العلة بظروفة
 في التابع مع أنها صاحبة له كما في زيدا أكرمت عمرا وأما (قوله ما إذا قدرتها
 زائدة الخ) ينبغي أن يحط الحكم في الشارح كون الرفع بالابتداء أي لا بالفاعلية
 كما يدل عليه كلام يس الآتي ويحيث فيكون في مفهوم الشرط تفصيل في الزائدة
 بالابتداء أيضا وفي المصدرية بالفاعلية وما جازا نصب في الزائدة فزائد لا يضر
 لأن المعنى إذ قصد الاشتغال برفع وكان الرفع بالابتداء وهذا الإنشائي جواز النصب
 الذي يخرج به من الاشتغال اهـ شحنا (قوله فأنهم قائلون الخ) أي بعدم اشتراط
 تقسيم الطالب كالبرود وما بهم والإفلايم (قوله أليس الخ) وذلك لأن الفعل عند
 من يقول يجوز أن يتم من قبل ما يعمل فيما قبله بالفعل فيصح أن يفسر
 العامل فيه بخلافه عنه من يقول بعدم الجواز أنه إنما يعمل فيه لولا مانع التقدم
 (قوله وفيه كما قال المصريح الخ) أي استناد الكلام الموضع ونظر فيه اللغوي بأن
 ابن مالك صرح في قوله تعالى أسكن أنت وزوجك الجنة بأن التقديم لا يمكن
 زوجك ومخالفه الموضع لا يضر فلأنهم ان ذلك شاذ اهـ يس (قوله فهس من قسم
 اللازم) أي كما إذا كانت بمعنى حصول وقوله المتعدى أي كما إذا كانت بمعنى قول
 نحو كنت الصوف أي عزائه (قوله بقرينة ما نصب الخ) أي وكون المراد بالذم
 ما يشمل خبر كان وأخواتها إذ يطلق عليها ذلك مجازا كما أفاده الشارح خلاف
 المتبادر (قوله أي على ما يستفاد الخ) مراده أن في الوساطة إنما هو لهجوى على
 ما يستفاد من كلامه لأنه الواجب أن لا يصب لأن الجمه وويل والمصنف قائلون
 بأنومتا (قوله كما في حوزل) يحتمل أن يكون اسمها في القاموس الحوزل المذكور
 وأن يكون فعلا صدره الحوزلة التي من معانيها سرعة المشى والمجزع الجماع
 واعتماد الشيخ بيده على خصمه كما في القاموس (قوله واكثر) هو اسم إمام منها

مطلب بعدى
 الفعل وزوجه

الكثير من كل شئ ونهر في الجنة كما في القاموس (قوله لمعنى حقل) يحتمل
 أن يكون اسمها قد ذكروا في القاموس الحقل بفتح الحاء وبكسرها وان كالأقنى
 لمعان منه في الاول فراح طيب يزرع فيه وفي الثاني الهودج وان يكون فعلا على
 وزن فرح بمعنى حصل للفرس وجع في بطنها (قوله وكثر) يحتمل أن يكون على
 وزن عدل وصفان الكثيره نقبض القلة أو على وزنه أو محر كما سماه ان منها اجار
 التخذل كما في القاموس أو فعلا على وزن كرم فليحمر (قوله غير الالف) أي الهمزة
 (قوله أيضا) أي فان وزنه أفيه في والظاهر ان الزائد فيه للاحق احدى
 الضادين لا الياء لانه من البياض فوزنه اما أفضل أو أفاض فليحمر كذا قيل
 سكن في القاموس مواد أخر علمها تكون البياض زائدة فليتمل (قوله كهو) هو
 كمنع كما في القاموس (قوله وايالك أن تتروهم الخ) وحينئذ فكلام الشارح هنا ليس
 سائفا فإد المتنبل هو افادة الاحكام وتوسيع المقام وان لم يحتمله كلام المتنبل
 ما تقدم له في قوله علامة الفعل المعدي الخ بخلاف كلامه الآتي فانه ابيان مفاد المتنبل
 فانه في الموزونات بعضه فاع بعض لا في الموزونات مع الاوزان اسكن على ما قاله السيد
 الحنفى يكون كلام الشارح هنا موافقا لمقاده ولما أتى له في التنبيه (قوله احوصل)
 على وزن افو نعل وفي القاموس احوصل شئ عينه وأخرج حوصلته فتأمل (قوله
 وحلية) هي الصفة الظاهرة والسجبة الباطنة وكلاهما لازم بخلاف
 العرض والذمجة مع العين وسوادها والشنب عن ذبوبة الاسنان وبرودتها
 وصفاؤها وحدثها اه أمير وتمثيل الشارح لافعال السجبا بحسن يدل على ان
 المراد بها ما يشتمل أفعال الحلية ان أريد الحسن الظاهري فعليه لاحاجة لزيادة
 ذلك وكذلك ما دل على لونها فانه ان كان لازماته ومن السجبا ان لم يخص بالباطنة وان
 لم يكن لازماته ومن العرض فليحمر (قوله الاعلى فعيل) اما اذا كان له فعل وفاعل
 فية شئ نحو علم فهو وعلم وعالم اه أمير (قوله كذل وقوى) فيه انه ان كان المعنى
 فم ما اثباته ما ادخلان في السجبا والا كانا داخلين في العرض (قوله وفيه بحسب
 الخ) قد يدفع بأنه يكتب في المطاوعة بالافضاء الغالبى ولا يشترط الاستلزام بدليل
 تصر يحتمل بالتخلف ويكتفى في الفرق بين علمته فتعلم وبين أضحجه فنام التلاني
 في الاشتقاق في الاول وعدمه في الثاني (قوله اثباتا) أي نحو علمته فتعلم وقوله
 ونفا بخبر ما علمته فتعلم لتعلم ما معا أو نفا علم (قوله وانه يجوز) عطف على ان علم

الح (قوله ونضية الح) أي لانه يفيد بظاهرة ان شأن المطاوعة تصبيرا للمتعدي فأصرا
ولو بالنسبة بما زاد على الواحد في المتعدي لأ \equiv تره في قضية ظنية لا قطعية
فلا يقال نهاية ما في المتن ان مطاوع المتعدي لو احسد لازم والباطي مكسوت عنه
(قوله وزعم أبو علي الح) وعلى شمول المطاوعة لذلك يكون تهديد المفاعل باعتبار
تعدد الفعل اذا الاول مخالف للثاني لفظا وهو ظاهر ومعنى لان الثاني أثر للثمن
الاول والافاعل فيهما واحد اذا تأمل (قوله منع من المصاحبة) المناسب منع
لانرفع ضمير مجازي التانيث (قوله اشارة الح) المناسب حذفه لان الإخبار عن
الصدر وهذا من العجز وكذا يقال في نظائره لكن جرت عادتهم بذلك لبيان
منتهى الصدر واتصاله (قوله على انه خبر الح) أو الجملة مقول قول محذوف
(قوله بقرينة قوله الح) مرتبط بالمعجم ووجهه بعضهم قاله شيخ الاسلام بانه يستفاد
عليه صراحة لا لزوما سمعية النصب ايضا بعد الحذف واهم ظهروا النصب
بعد حذفه في ان بيان شخص الاطراد فهم ما بالحذف وقبض سمعية النصب
المرتب على الحذف قياسا على الجرا المرتب على عدم الحذف لاقباضه مع الحذف
(قوله قبض النصب) أي مخالفه لانه قبض الاصطلاح (قوله ظاهره بمثله الح)
أي لان الامثلة التي ذكرها كلها انصحة غالبية (قوله ومثل ذهبت الشام الح) فلا
يجوز توجهت المدينة ولا مطرنا البلد ولا ضرب فلا ظالم والرجل (قوله وكلام
الشارح يفيد الح) عبارة بعضهم وهي التصويب مع دخلت ونحوه معقول به حقيقة
أو على التوسع بحذف الحرف أو طرف شذوذ لان طرف المكان شرطه الإهمام
وهذا مختص بخلاف ماكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لانه على معنى
الى لافي قنبيه اه وهما تعلم ما في المحشي (قوله حذف) أي الملك يتسام البيت كما
تقدم * والحب يأكله في القرية السويس * (قوله أي مع هذا الكف) اشارة الى أن في
بعض مع والضمير لا \equiv ف على تقديره ضاف والظاهر ان في على حاله متعلقة
ببعض ولا تقدير (قوله نحو دخلت المسجد) أي فيجوز الحذف مع دخلت أي في أي
تركيب سمع أول لم يسمع كما تقدم (قوله ونحو اعتكفت الح) ليس المراد انه يجوز
الحذف مع اعتكفت في أي تركيب سمع أول لم يسمع نظيره ما قبله لا تقضاه انه لا يجوز
الحذف في غير اعتكفت مع انه يجوز نحو قفت يوم الجمعة بل المراد انه يجوز الحذف
مع الظرف سواء كان يوم الجمعة أو غيره وسواء كان العامل اعتكفت أو غيره

ومقتضى هذا ان الاصل في الظرف الجري فلذلك كان الظرف المنصوب على تقدير الحرف وتقدم في بيان وجه عدم بناءه ما يفيد ذلك وانه انما حذف اختصارا وكذا يقال فيما بعده وعبارة الاسماطى قال ابن هشام وكذا يطرد في مواضع أجدها الظرف نحو اعتكفت في يوم الجمعة الثاني المفعول له نحو جئتكم لا كرامى اليك بالثالث العامل المعلق عن الجملة نحو فإينظرأيها أزر كي طاماما ليت شعري هل قام زيد والحذف في هذه واجب (قوله اعراب آخر) هو كون شعري بمعنى شعوري اسم ليت وما بعده خبر (قوله تخبة قومه) أى المختار منهم وأشار بذلك الى انه بدل كل فلا يحتاج لرباط (قوله ما وراء الخلق) بفتح الخاء وسكون اللام بخلاف الثاني فإنه يضمهما والدميم الاول بالهمزة والثاني بالمجمعة (قوله كما في المرادى) أى الذى هو أصل شارحنا فقد نقل عنه انه قال لولا المرادى ما بلغت مرادى أى في شرح هذا المثل (قوله وبأنهم فرو الخ) يريد عايمه انه لا يحذف الجار في عجبته كما تضر بزيد اثنان ما المصدرية حرف ومع ذلك لم يحذف معها الجار (قوله ولذا يقال الخ) أى لا يكون الاصل سبق ما لا يجزى على ما يجزى مع التركيب الاول لعود الضمير فيه على متأخر لفظا لرتبة ولم يضح الثاني لعوده على متأخر لفظا ورتبة الاعلى مذهب من أجاز زان نوره الشجر (قوله وهذا أولى الخ) يمكن أن يقال ان التركيب الذى زيدت فيه القرينة غير التركيب الذى لم يوتى بها فيه فان التركيب مع القرينة داخل في قول الروادى ونحو ذلك فلا أولوية نعم ما قرنته حاله غير داخل في كلامه فكان الاولى للمعشى التمثيل به (قوله لا كان أعظم) أى ليس مثل الحال والتميز ونحوهما (قوله ورأى البيانيين مبتدأ خبره انه الخ) وتقدم للمعشى الجمع بين كلام النحاة وكلام البيانيين وانه لا خلاف بينهما ما فى الحقيقة خلاف ما جرى عليه هنا تبعاً للمعنى (قوله وتحذف المفعول) فى الاشتغال ان كان المراد به الشاغل كان جارياً على القول بوجوب ذكره لانه على القول بان ذكره اكثرى وان كان المراد به المفعول عنه كان داخل فيما حذف عامله الذى نص عليه الشارح (قوله أجوف) أى بسطه حرفه فله واوى مخصص وأصله بضرورة من ضاربه الامر بضرورة ضرورا تحذف الواو عنه مدخول الجازم لالتقاء الالكاتبين (قوله فى مثل هذا) خرج ما اذا كان فاعل الفعل اسما ظاهرا فانه يجوز تقدم الخبر الفعلي نحو نعم الرجل زيد على ان الجملة خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر (قوله

وكونه مبتدأ الخ) أى قبل دخول كان ثم صار بعد دخوله المبتدأ اسمها والخبر
 خبرها وفيه انه لا يصح قبل دخول كان كونه مبتدأ وخبره يقوم لان الخبر الفعلي
 لا يتقدم على المبتدأ وهذا وما أشار اليه بعد بقوله ولا يتخفى الخ فلوقال بدل ذلك
 وكونه اسما وخبرها يقوم لا يدفع عنه هذا (قوله وأجاب المشتمى الخ) أى
 فيكون زيدا مؤخراسمها ويقوم المقدم خبرها ولا يلزمه موافقة ابن عصفور (قوله
 كذا قيل) لعلة المحرر العزو والافه والذى اختاره المحقق الإمبر (قوله وتارة
 يكون غيرها) أى كالمسببة كما فى شرب بن بجاء البحر (قوله وفى كونه مقيساً) خلاف
 وأهل وجه القول بعدم القياسية مع كونه محجازاً على أحد الأقوال وهو يكفيه
 سماع النوع انه يزيد اللاحق فى العمل والتعدية وقيل حقيقة ملح بغير معناه
 وقيل جمع بينهما اه أمير (قوله ولا تناسب العامل) كذا بالثناء العوقية فى بعض
 النسخ وفى آخر الباء الغيبة وهو المناسب لان فاعله ضمير المفعول (قول الشارح
 لقصد المبالغة) لتعل وجهها ان الضم يشعر بان الفعل من أفعال السجائب لان
 الغالب فيها الضم (قوله بنات الواو) أى دولت الواو (قوله شقى) هكذا
 فى النسخ بالتحية والمناسبات شقى بالعوقية (قوله أو فلا دعاهم فيها) قيل أو بمعنى
 الواو لان ضمها يؤذى الهم ما معاه اه وقد يقال عطف بأشارة الى استقلال
 كل بالمتع (قوله فانه لازم) أى لا يكون إلا لازماً كما فى الخفى وعلى هذا يقال
 استغصرت الطين بمعنى صيرته حجراً (قوله المستطرق) أى بالفعل اه أمير (قوله
 ووجه الرود فى الخ) فيه ان كون الجواب على سبيل السؤال أمر مستحسن لا واجب
 فلا ينتج امتناع التنازع فيما ذكره على ان هذا التوجيه خاص بنحو هذا المثال
 ولا يظهر فيما حذف فيه العاقلان لقرينة غير السؤال ولذلك نقل الدونشبرى
 عن شيخه جواز التنازع فيما ذكر (قوله بالعاطف مطلقاً) أى من غير تفيد
 بحرف أو حرف من حروفه لا سكن فى النكتة ويمتنع التنازع فى المعطوف بأو
 ونحوهما مما لا يجمع بين الشئيين كقوله

مطلب
 التنازع

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا * ثلاث الانثى والرسوم البلاغ
 اه وفى الخفى وانظر هل يكفى الربط بنحو بل وينبغى نعم (قوله وفيه نسج) أى
 لان كما ظنتم صفة مصدر محذوف معمول اظنوا (قوله أو نحو ذلك من أوجه
 الارتباط) أى كسكون التانى مسبقاً عن الاول كما فى هاؤم اقروا بكتابه كما

أفاده الموضع في الحوائج وكالاتصاد في نحو قوام قام زيد على أنه من باب التنازع
(قوله لاحتمال عمل كان الخ) تقدم أنه لا يعدل إلى ضمير اللسان متى أمكن ضميره
(قوله نعم لا تنازع في قام الظن الخ) لا يقال لاحاجة لما ذكره لأن امتناع التنازع
فيما ذكره لعدم الالتياط بين العالمين إذ ليس فيه وجه من أوجه الربط كالعطف
نعم لو قال لا تنازع وقام واطن الخ لا يتجه لأن قول الربط حاصل معني لأن الظن
متعلق في المعنى بتمام زيد المأخوذ من قام زيد (قوله تعين أعمالها في ضميره) أي
بان يذ كر لأنه يضم في الثاني كل ما يحتاجه متى عمل الأول كما هنا إذ الغرض رفع
زيد لا وزن نعم لو كان المثال نصب زيد لكان من باب التنازع (قوله ونحو ما ضربت
الخ) - يأتي التكمال على ذلك آخر الباب (قوله هو نفس طلب القالين) يوحد
منه صحة الترتيب بالنسبة للما طرف إن قلت السعي الطلب البليغ فيكون إخص من
الطلب وأني الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي هنا الطلب مطلقا لأن
كراهية القليل من المال موقوف على الطلب لأدنى وجه المعيشة لأعلى الطلب
البليغ أه عباد الغفور (قوله وقال الكوفيون الخ) فيه أنه يجب ذكر الضمير
في الثاني ولا يذ كر إلا أن يقال أنه حذف لضرورية أو الكوفيون ومن تبعهم
لا يسلّمون وجوب ذلك وسأبني بيان الخلاف في ذلك (قوله ونظريه) في المعنى
عبارته وفيه نظر لأن المعنى حينئذ لو ثبت أي السعي لأدنى معيشة لسدقاني القليل
في حالة أي غير طال به فيكون انتفاء تغايبه مقابل المبدية بعدم طلبه موقوف على
طلبه ليدتوسر عدم الشيء على وجوده أه وقوله يذكر انتفاءه أولى حذف
انتفاءه لأن التعلق بين الجواب والشرط نفسه لا يبر الشرط وانتفاءه انتفاءه
وقوله موقوف على طلبه هو معنى السعي لأن معيشة وقوله عدم الشيء أي عدم
الطلب إذ قيد المعلق بعلق وهذا صحيح خلافا لما في الدمايني أه أمير ومحصل
تفسير المعنى أن الشرط والحال هنا متناقضين بخلاف المثال وفي عباد الغفور لا يجوز
الحالية لما زرم تقييد الجزاء بنقيض الشرط وفي عبد الحكيم الحالية تستلزم تقييد
الجزء بنقيض بناء على أن الشرط قيد أيضا كالحال (قوله يدل على هذا
المحذوف الخ) إن قلت يلزم عدم صحة الاستدراك بقوله ولو كنما أسعى إذ اندر
مفعول لم أطلب الملك إذ مضمون لم أطلب على هذا هو مضمون ولو كنما أسعى الخ
قلنا إنما يلزم عدم صحة الاستدراك إذا كان لم أطلب معطوفا على الجزاء داخلا

تحت لو فيكون مفاد ثبوت طلب الملك وهو ممنوع لم لا يجوز أن يكون سالما من فاعل
كفاني مفيدة لتقييد الكفاية بحال عدم طلب الملك أو معترضه بين العطف
والمعطوف عليه أو معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير لا يكون باقية على
معنى الساب مفيدة لعدم طلب الملك في الزمان الماضي لا يكون قوله لكنهما الخ
استدرا كالحفظ الدخول زمان الحتم والاعتقبال في ذلك الحكم لا يفتي في كونه
يقول لم أطلب في الزمان الماضي الملك لكي أطلبه في الحسبة والأهنية الآتية
ولو سلم كونه معطوفا على الجزاء مفيد الثبوت طلب الملك فتقول إنه الاستدراك
ليس باعتبار أصل الفاعل أعني طلب الملك بل بالنظر إلى الاستمرار المعتمد من
صيغة المضارع في قوله ولكنهما أسعى وبيان ذلك أنه لما قال طلبت الملك كان توهم
أن يتوهم أنه طلب الملك في بعض الأزمنة الماضية أو من شأن العاقل الغفلة
وعدم الانتساب على طلب ما يبقى فدفعه بقوله ولكنهما أسعى الخ فأداة عبء الغفور
وقال عبد الحكيم الاظهر أن يقال ان لكن هو الجرد التأكيد كما في قوله زيد
لا كرمته لكن لم يحيى ما كدت ما أمادته لومن الامتناع به واستظهار العلامة
الاميران أطاب منزل منزلة اللازم أي لم احتج اطاب (قوله في غير المزة الخ) أي
على رأي الزمخشري حيث قد توفيه تأخير إليه مزة لا على رأي الجمع وهو من انها
في محله ادخله على محذوف أي أقعدوا فلم يسبروا (قوله مع كونه في غاية البعد)
أي لان التنازع في المرفوع المتقدم يؤدي إلى أعمال أحد العاملين فيه مع ان
الفاعل لا يتقدم وأيضا شرط التنازع صحة توجه العامل للمعمول ولا يصح توجه
كل منهما للمتقدم على انه فاعل وقد يقال لا بعد فضلا عن كونه في الغاية فان
الكوفيين يجوزون تقديم الفاعل على الفعل وإذا جاز تقدمه جاز فيه التنازع بلا
شبهة كالمصوب اذا لفرق بينهما على مذهبهم (قوله يحتاج إلى سند) قد يقال
السند هو القياس على المصوب اذا لفرق بينهما بين المرفوع على مذهب الكوفيين
كما تقدم (قوله ويظهر ان اسم المصدر الخ) كان يقال من قبله الرجل ومهيه امماته
الوضوء قال بعضهم ولم أر من ذكر الصفة المشبهة وأفعال القضاة ولا مانع منها
فما يظهر كزيد اضبط القوم وأجههم للعلم وزيد حذر وكريم أبوه (قوله انها
تخل محله) أي او بدل من تعني بواسطة الواو وقوله البديل الصاعى أي بلا
واسطة (قوله لضعف الحرف) أي عن ان يطلب المعمول المفصول منه بالاجنبي

واذا اتى في الطلب فلا تنازع وعن التصرف في معموليه أو أحدهما بال حذف (قوله
 وهذا يتأتى في الحروف) فيه أنه وإن أتى في الحروف لكن لا يتم إلا في المعمول
 الفضلة أما العمدت فعمى ضمها واستناره في نفس العامل لا اعتباره ضميرامع
 حذفه لأنه لا يجوز فإنا كان معمول الحرف عمدة فأت فيه شرط التنازع وهو صحة
 الاختيار لأن الحرف لا يضم فيه وحذف العمد لا يجوز وأما حذف الضمير في علم
 أن سيكون مع أنه عمدة لأن أصله المبتدأ لخصوصية الضمير الشأن كذا قيل نعم يتأتى
 التنازع في الحروف على طريقة من يجوز حذف العمد (قوله وذلك يستلزم الخ)
 من كلام شارح المفصل وليس من جملة معقول القول قبله (قوله وليس بواضح الخ)
 رداه وهم لو أعمل الأول الخ أي أنه لا تنازع في خارج لأن عمى لا تطلبه إذا لا يكون
 خبرها الأفعلام مقروبان وقد يقال ليس في كلامهم ما يقتضى أن التنازع في هذا
 المثال في الحذف أيضاً لا احتمال أنه في الاسم فقط وإن خبر عمى فعل مقرون بان
 حذف له خبر لعل عليه في الجملة (قوله حذف منصوب عمى) أي وأما اسمها
 فهو ضمير مستتر عائذ على زيد (قوله وانظر أيضاً أي محذور الخ) هذا مبنى على
 أن قوله وهذا أيضاً يستلزم الخ بيان لقولهم المذكور كان قوله أولاً وذلك يستلزم
 الخ رد أقولهم الأول وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون كل منهما مجروداً استنتاج
 من كلامهم وعلم من كلام شارح المفصل أن التنازع يكون في الحرف وفي الفعل غير
 المتصرف (قوله قال الروداني الخ) أي الختان تعليلهم المتع بالفصل بين الجامد
 ومعموله كما في التصريح (قوله التنازع طلبت الخ) قيل هذا على رواية تعدت
 بالقاف فالعين أما على رواية فقدت بالقاف فالقاف فان التنازع أربعاً والمعنى
 لبتى فقدت طلبه أو نيتى وجدت ساثماً بعد ما (قوله أى والجملة في المثال)
 الأولى حذف قوله في المثال هنا وذكره بعد قوله أى مع ضمير بهما إذ البيت كالمثال
 في كون الجملة خبر المبتدأ الأول (قوله ويلزم على هذا الخ) قد يقال المضمر
 تقديم الخبر الفعلي الذي يلتمس فيه المبتدأ بالفاعل وفيما نحن فيه لا ليس لعدم
 جواز كون السببي فاعلاً على ما قرره شارح الذلوجاز لجماع التنازع والغرض
 عدمه (قوله سهو) أهل هذا في نسخة وقعت له والذي في حواشيه التي بأيدينا
 تقديم الخبر الفعلي (قوله فلا بد من ضمير) أي مذكور ولذلك قيد بقوله أن
 أعمت الأول بخلاف ما إذا أعمت الثاني فإنه ليس هنالك ضمير مذكور يعرده على

السببي المتأخر بل هو محذوف وعود الضمير على السببي المتأخر انما يضر اذا كان
 الضمير مرفوعاً وانما يمكن في التصريح مانصه - ومنع الشاطبي التنازع في السببي
 المنصوب وعلاه بأنك ان أمحت الاول أو الثاني فلا بد من ضم - راجح اه وهو لا يتم
 الا اذا كان العود على التأخر يفهمه طلاقة سواء كان الضمير من كوزا أو محذوفاً
 وليس كذلك أخذنا بما أتى (قوله وان اغتفر ذلك) هنا للضرورة فيه لا للضرورة
 لانفاها بما عمال الثاني كافي - والاسقاطى والحفى (قوله أي اذا لم يستلزم الخ)
 لا وجه لهذا التقييد فان كلام الشارح الآن في جواز اعمال كل منها والذي منه
 الكوفون انما هو الاضمار قبل الذي كرفه بعضهم يحذفه وبعضهم يضمه فخر
 وهم موافقون لغيرهم في جواز اعمال الثاني مطلقاً كما قولنا هنا مقام وما يأتي
 مقام آخر وسبب أنى في المحشى ما يؤيد نعم يقال محل جواز اعمال كل منهما ما على
 حدثه ما لم يتفق العاملان في طلب المرفوع والا كان العامل المجموع لا كالأعلى
 حدثه كما هو مذهب الفراء على ما أتى فقوله ان كان الضمير للاعمال فغريم لم وان
 كان للاضمار قبل الذي كرفه لم وان لا يضر بالانه مقام يقاربان في فيه الآن
 يقال يختار الاول ويراد بالكوفين الفراء ومن يجهل فان مذهبه على ما تقدم عنه
 الجمهور انه يجب اعمال الأولى عند الاختلاف كما - أتى في المحشى وعلى هذا
 فقوله فلا منافاة بين ما هنا وبين ما أتى في لسانته (قوله أى في حال اعمال
 الخ) ارجع السيد الحفى اسم الامارة الضمير ما تنازعوا وانظر أى داع اعدول
 المحشى عنه واعدله لدفع ما رد عليه من لزوم الاظهار في مقام الاضمار في قوله من
 مطابقة الضمير (قوله والا ضمير فرد الخ) قد يقال ان الذى يستوى فيما
 ذكر هو الوصف نفسه وأما الضمير الذى فيه فتارة يكون مفرداً من كراوية
 يكون غيره بحسب المرجع والوصف مفرداً من كرى على كل حال وهو ذاهب والمفهوم
 من كلامه - (قوله أرقام الخ) أى على اعمال الثاني وقوله وأرقام ذاهب
 الخ أى على اعمال الاول والمتسا لان الاولان للتنازع في الظاهر والآخر ان
 للتنازع في المضمرة (قوله الظاهر ان مثله الخ) ينبغي تهيباً المنصوب بالاهم
 لعدم جواز حذفها دون غيرها هذا اذا كان قول الفراء يعمل العاملان فراراً من
 الاضمار قبل الذي كراوية وحذف الفاعل (قوله لانه يمنع الخ) أى ان لا يلزم
 عود الضمير على متأخره نظاراً ورتبة وهو لا يجيزه (قوله يجوز الحذف الخ) لا يقال ان

السكافي موجب لا يجوز لا تقول يجوز بمعنى صحيح (قوله على انه عهد حذف
 الفاعل الخ) تقدم لنا الكلام على ذلك هناك فتنبيهه (قوله وبحث فيه) اى فى الدليل
 المذكور وبحث فيه ايضا بان القيام على ما هو خارج عن القياس لا يصح (قوله
 الاستكاف) اى تغيير المضاف والمعنى استترة البقرة بالارطى لحماية نفسها
 اوجدها لاسن الارطى اوصفتها (قوله وقضية تجوز الخ) جمع ذلك قضية
 لا مدلول للبحر والذى فى الشارح لعله على العجة أو يحط القضية قوله بالاولى
 أو جعل مقابل ذلك هو الحذف فقط (قوله فلا بد ان يقول اياه) منقدا ما فيه ان
 الكوفيين نعتوا تقديم العمدة الصريح كالفاعل فهذا أولى اه شيخنا (قوله
 كما توهمه البعض) عبارته قوله التقديم اى تقديم الخبر كان عليه أن يقول وذ كر
 الفضلة والعلم ينص على ذلك بل ذكر ما يقتضى جواز ذلك سكت عنه (قوله
 وفى نسخ بالسكاف) وفى نسخ دايمه وأسهل من بيت الشارح قول القارضى
 واحذفه لكن مع ايس أو خبر * أو مبتدا آخره فهو المعتبر

لسكافه توش بأن قوله فهو المنبر محض زيادة لان معناه فهو اى التأخير المعتبر اى
 الواجب وهذا مستفاد من ورثه آخره فارضى منه ما قبل

وأخرن ضمير جزأى ابتدا * كذا الذى فى حذفه ليس بدا

(قوله اى ضمير المتنازع فيه) اى لولا المتنازع أو عنى ما سبب أو تحتية عن سبب من
 ان المفعول الثانى متنازع فيه باعتبار كونه مطلوبا لكل من العاملين بقطع النظر
 عن صفته أما على رأى ابن هشام وتبعه الشارح فليس الظاهر يدل ضمير المتنازع
 فيه تامل (قوله ما تقدم نقله الخ) اى من ان شرط جواز الحذف عندهم أن يكون
 المحذوف مطابقا للثبوت افراد او تذكيرا او فرعا عنهم والا لم يجز حذفه نحو علمى
 وهلمت الزيدى قائمين فلا بد أن يقول اياه متأخرا أو متقدما على ما تقدم (قوله
 مطلوبا لكل الخ) اى فكل من العاملين يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا للمفعول الاول
 افراد او ثنية فإذ المطابقت به اول مفعولى أحد العاملين انقطع طلب الآخر له ألا
 ترى ان العاملين اذا كان أحدهما يطاب الاسم مرفوعا والآخر يطلبه منصوبا
 فتنازعهما فيه صحيح ~~لكن~~ مع قطع النظر عن الاعراب فاذا رفعته بطل طلب
 الناصب له وبالعكس وحينئذ فطلب العامل انما هو توجهه الى مادة لفظ المفعول
 على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط اظن واعماله (قوله على اعمال

الثاني) أي وحذف ضمير الحال من الأول لكونه فضلة كما قيل لـكن مقتضى
 تقديره في هذه الحالة على أعمال الأول أن يكون المقدر كذلك على أعمال الثاني
 ويحذف تأمل (قوله ان القياس الخ) أي لان المحصور فيه لا بد أن يكون انهما
 ظاهرا أو ضميراه فصلا مؤخرًا كليهما (قوله الازيد هم) أي على أعمال
 الثاني أي أو الازيد على أعمال الأول (قوله اتصال هذا الضمير بهما) أي
 أي استناره فيه (قوله مع ظهوره على الحصر) أي حجة اعتبارية من المتركيب
 اعتبارا جاريا على القواعد (قوله لوجود دليله) أي طريقته المؤدية له وهو تأخير
 الاصل كسبأني ليهانه (قوله تعين ذلك) أي الاتصال (قوله ثم بسبب عوده الخ)
 هذا ظاهر على أعمال الثاني اذ لا تكون بعدية الاسم الظاهر لفظا ورتبة الاحتمال
 أما على أعمال الأول فيعدية الاسم الظاهر لفظية فقط لان حقه التقديم بلصق
 عاله (قوله يلزم أن يكون هو الخ) محصلة ان الضمير وان جاء على متأخر لفظا
 ورتبة الا انه يجب أن يكون ذلك الضمير متأخرًا من حيث ان رتبة الضمير واصل
 وضعه أن يكون مؤخرًا من مرجعه ويلزم من كونه مؤخرًا من مرجعه وقوعه
 منتهلا بعد الاف يكون وجهاً محمداً ورافيه فتأخيره الاصل على دليل على ايجابه
 وحصره وعروض تقديمه لا صلاح اللفظ لا يكون مانعًا من الحصر الحاصل
 بمقتضى الاصل السابق ولزوم اتصال الضمير المحصور فيه انما هو في ضمير جاء على
 أصله ولم يتعرض اي ان دليل الحصر على أعمال الأول وقد يقال دليله ان الضمير
 وان عاد على متأخر لفظا لرتبة الا ان رتبته وأصل وضعه أن يكون مؤخرًا من
 مرجعه لفظا ورتبة فتأخيره الاصل منتهلا بعد المرجع الواقع بعد الادليل على
 ايجابه وحصره لا يقال لاحاجة لذلك لان عوده على مقدم في الرتبة كاف في افادة
 الحصر لانه قول هذا ممنوع قطعاً اذ لا يتم وقوع الضمير منتهلا بعد الاحتمال
 يجيء الحصر فادارة الحصر على الوقوع منتهلا بعد الا على مجرد التأخر من
 المرجع يدل انك لو قلت ما قام الازيد وقد عد على ان في تعد ضميراه متتارًا جاء الى
 زيد لم يعد التركيب حصر القعود في زيد بل نفيه عنه فاذا كان هذا في المرجع
 المتقدم لفظا فما بالك بالتقدم رتبة (قوله قياس التنازع فيها الخ) أي لما تقدم
 من انه لا بد من كون المحصور فيه افعالاً ظاهراً أو ضميراه فصلا مؤخرًا كليهما
 فمجرد وقوع الضمير متتاراً في الفعل الواقع بعد انما لا يكفي في الحصر وفي الجمالي

وحواشيه انكم على نحو ما ضربوا كرم الا انا (قوله أي تو كيد) مصدر عام له
 هذا التقدير محتاج اليه في نحو ضربت بضرب بالافى بنحو فان جهنم جزاؤكم جزاء مما
 العامل فيه نفس المصدر (قوله لرفع توهم التجوز) أي في المسند اليه بأن يراد
 بالامير بعض تخالفاً له لثبوتهم به بجماع ملائمة الفعل لكل أو بالحدف كما في وسأل
 القزبية أو في الاستناد فالجواز في كل منهما ما يدفع تأكيده المسند اليه أما الجواز
 في المسند بأن يراد بالقطع الامر به فلا يدفع بتأكيده المسند اليه بل بتأكيده المسند
 كما في عبد الله كيم (قوله ولو غير مصدر) اعلم ان اهم في كيفية الاحتراز ما يمكن
 الاول أن يعتبر في محترز كل قيد ثبوت ما عداه من القيد ومحترز القيد الاول هو
 ما اتفق فيه ذلك القيد وثبت فيه ما عداه ومحترز الثاني هو ما اتفق فيه هذا الثاني
 وثبت فيه ما عداه مما قبله وما بعده وهكذا الثاني أن لا يعتبر في محترز الاول ثبوت
 ما عداه من القيد وبديل ما اتفق فيه القيد الاول هو محترزه سواء ثبت ما عداه من
 القيد أم لا وأن لا يعتبر في محترز الثاني ما عداه من القيد بقيد ما قبل فقط
 وهكذا وظاهر كلام الشارح الجري على المسلك الاول وعليه لا يقال من كل ما هو
 خبر ولو غير مصدر اذ هذا التعميم يقال على المسلك الثاني فتقول الشارح لنحو المصدر
 الجري كالمصدر المين لاعدد في ضرب بالضم ثمان (قوله بقاد الخ) هذا جري على
 المسلك الاول وهو خلاف ما جرى عليه في القولة قبل ولو جرى على سابقه لقال بنحو
 الحال من كل ما ليس بمصدر وان لم يكن فيه فتأكيده وقوله فاعل الخ يرجوع للمسلك
 الثاني الذي قرره أولاً وقد علمت ان ظاهراً الشارح انما هو المسلك الاول وعليه
 فيقال لنحو الحال المؤكدة الحال المبيضة لانوع نحو سار زيد ممر عاوسار زيد
 سائر ابرق فان سائر احوال مبيضة لتويع عامها لا بسبب تعلق برفقها والمبيضة لعدد نحو
 صام زيد ميم كايومين فانها مبيضة بسبب التعلق تأمل (قوله أي المطلق انظ المفعول)
 أي سواء كان عن وجه الاخبار به أم لا فهو أعم مما بعده (قوله بل افظ المصدر)
 أي من حيث معناه لا من حيث ذاته والالم يكن مفيداً في نحو أعطى عطاء ومثله
 اسم الفاعل على القول بأنه اسم للفظ (قوله بان المفعول المطلق هو الانزاح) أي
 ما صدقته كضرباً من قولك ضربت بضرباً لان لفظ مفعول مطابق اسم للفظ الذي
 ليس خبراً من مصدر الخ (قوله فاعل الفعل المذكور) أي في عبارة المتكلم بنحو
 ضربت بضرباً (قوله كما صرح به التقنازاني) أي والسيد وقرره العلامة العدوي

وكثيرا ما يتوهم ان المعنى المصدرى نفس الحركات والسكنات والحاصل بالمصدر هو الهيئة الناشئة عن ذلك بل ربما يوصى اهذا كلام حسن جلي على المطول عند الكلام على التعقيد اه امير (قوله بطلق المصدر الخ) أى ماصه قائمولا لفظ مصدر مدلوله اللفظ المحض والمراد ان كل واحد من ماصه قائم يصح استعماله فى أحد المعنيين فلم يقع منه ولا مطلقا ولا نهين استعماله فى الاثر كما مر (قوله عما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور اذ لا تأثير له بدو نحو وفي قولك جسد زيد حسنا ومات بحمر ومنا بل هناك مصادر لا يوصف فاعلها بالتأثير أصيلا كما مر الثوب احمر الالوان يقال كون المذعول المطلق هو الاثر المذكور وبني عدلى الغالب وفى الامير ما يتروح به لذلك حيث قال قولهم المعنى المصدرى هو التأثير أى تعلق قدرة فاعل الفعل المذكور بالتدور والحاصل بالمصدر هو الاثر الناشئ عن ذلك التعلق أعاجي اذ المعنى المصدرى فى نحو حسن زيد حسنا هو الانصاف بصفة الحسن والحاصل بالمصدر هو الصفة المشاهدة والمعنى المصدرى فى نحو ابيض الثوب انتمتقاله من لونه الاصلى للياض أو انصافه به ولا يتصل بالمصدر هو البياض المشاهد وقس ولاك أن تقول مورق القسمة الى المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر هو الفعل الذى يقال فى اللغة ان الفاعل حصل له كالأمانه والاحياء والكسرى والضرب فخرجت الافعال المطروقة كالموت والانكسار والابيضاض لانها ليست محمولة لفاعله بل هى قبول أثر فعل آخر كما منه الله فمات وبيضت الثوب فبيض وكسرت الحجر فانكسروا وخرج أيضا ما ليس مطاوعا بالنظر لفاعله المجازى الذى لا يقال انه حصل له نحو كسرت الحجر الزجاج اذ ليس المحصل لكسرت الحجر بل الشخص والحجر مكسور به فلا يقال فى جميع هذه معنى مصدرى ولا حاصل بالمصدر بالنظر لفاعله لانها بالنظر له ليست أفعالا حقيقية اه مع نوع تغيير (قوله بطلق بالاشتراك الخ) فى الامير ان استعمال صيغ المصادر فى نحو الثوب ربيبة أو المضرورية تجاز كاستعمالها فى الفاعل نحو ضرب بمعنى ضارب وعدل بمعنى عادل وان كلاما من نحو الضارب ربيبة ونحو المضرورية خارج عن المعنى المصدرى والحاصل به وأما استعمالها فى المعنى المصدرى والحاصل به فذهب بعض فضلاء الروم الى انه حقيقة فى كل منهما ازا عما انه مذهب السيد ونقل عن حسن جلى على المطول ان استعمالها فى المعنى المصدرى حقيقة وفى الحاصل به مجاز والذى

افهمه عكس هذا وهو انه حقيقة في الحاصل بالمصدر مجاز في المعنى المصدرى
 علاقة التزوم بين الاثر والتأثير وذلك ان العرب كانت تستعمل المصادر مرادة
 بها الحركات بما ذكرت التي يفعلها الفاعل واما تعلق القدرة فلا يعرف انه معنى
 المصدر الا من دقق النظر في العلوم وما كان متبادرا في استعمال العرب بدون قرينة
 يحتملهم عناية بالحقيقة وليس هذا بما يقال العوام كاهوام لا عبرة بهم ما اه وهو
 يفيد بظاهرة انه لا خلاف في مجاز يتصبع المصادر اذا استعملت في نحو الضارية
 والمضروبية فينبأ في كلام المحشى فلنحبر وفيه أيضا وجه التسمية بمعنى مصدرى
 وحاصل بالمصدر ظاهرة على ما سبق عن حسن جاني من ان لفظ المصدر حقيقة
 في المعنى المصدرى فقوله حاصل بالمصدر اى حاصل بمعنى المصدر الحقيقي وهو
 ظاهر اذا الاثر حاصل بالتأثير واما على ما قلنا من عكس هذا وعلى ما سبق عن بعض
 فضلا لزوم فهو تسمية اصطلاحية لانه لا يمكنه ان يقال المصدر المنسوب اليه
 محل الصدور في الظاهر وهو القدرة الحادثة وظاهر ان التأثير امر منسوب لها
 كما انه وصفها اقسامى معنى صدرى او الحركات مثلا حاصله بالقدرة فقيل لها حاصل
 بالمصدر (قوله هو المختلف في كونه الخ) اى واما المعنى المصدرى فهو امر اعتبارى
 لا يتعلق به خلق اصلا الا ~~بمعنى~~ ون الخلق الالوجودات فهو ليس من متعلقات
 القدرة وتوقف فيه بعض المشايخ وجعله من متعلقاتها (قوله وهو المكاف به)
 فالواجب علينا الصلاة بمعنى الحركات المختصة لا بمعنى تعلق القدرة وهذوا ان
 اشهر انه التحقيق فالذى يطعن له فهمى ان التحقيق ان التكليف انما هو بالمعنى
 المصدرى وذلك لانه لا معنى لكون هذه الحركات واجبة عليك من حيث ذاتها
 انما الواجب عليك تحصيل هذه الحركات ولا معنى لتخصيلها الا بتأثيرك فيها
 وكسبك لها بقدرتك الذى هو المعنى المصدرى فالظاهر حجة ان التكليف انما
 هو بانفعل بالمعنى المصدرى وان كان خلاف ما قالوه وألحق هذا لا يخفى عليك وان
 توقف بعض المشايخ في صحة التكليف بالمعنى المصدرى فأجاب بعض آخر بأن
 التكليف به من حيث ما يترتب عليه لكان أنت خير بأن ما يترتب عليه هو نفس
 الحاصل بالمصدر على هذا الجواب يكون مرجع القول ان التكليف بالمعنى
 الحاصل بالمصدر والخلاف لفظى وبعده قولهم التحقيق ان التكليف بالحاصل
 بالمصدر اذا التحقيق انما يعبر به في الخلاف الحقيقي اه امير (قوله ولى فيه بحث الخ)

محصله انه لا وجه لتكون التأخير غير مكافئه انما الوجه كونه مكافئه أيضا وهو غير
 بحيث العلامة الامير المتقدم (قوله ملا فعل له) كيميئان قوله حنفت بيميننا (قوله
 وبالعكس كيدر) ولا دخل له بنا في الابراد (قوله فلان دلاله اللفظ الخ) صوابه بلانه
 أي التضمن أي دلالته مشروط الخ اذا اشترط في دلالة التضمن لابي دلالة اللفظ
 مطلقا اذ هنا الدلالة حاصله من جهتين قطعاً وبحاج بان المعنى فلان دلالة اللفظ على
 جزءه عناء مشروطه الخ أي من حيث التسمية بدلالة التضمن (قوله وقد منع الخ)
 هذا الاصلح سند الان سلم الشاطبي ان الدلالة فيه تتضمن والافوه من قبيل
 ما اعتراضه فيكون الاعتراض به أيضا (قوله أي بمصدر منه الخ) أي بقطع النظر
 عن كونه مفعولا مطا فابدل التمثيل بالآية (قوله وقد لفظ الى آخر) أي ولو جازيا
 قوله في الحروف أي الاصول فان اتفقا في كلهما على الترتيب فاشترقا في صغير كطاق
 ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا وان اختلفا فترتبا اذ لفظ فاشترقا كبري كافي
 جازب وجبذ وان اختلفا في بعض الاصول فاشترقا ا كبر كلاب من التمثيل فاشترقا
 المعنى شرط في الجميع (قوله فراجع) قول بعد ماد كبر وقد يقال الكلام في الالفاظ أي
 ومن شأن الفرع فيها ذلك والافلا فائدة فيه وفيه نظر لانه ان كان انقص من الاصل
 ففائدته الاخبار بذلك المعنى فلا نقص اذا تعلق المعرض بالاختيار به وحده وان كان
 مساويا ففائدته التوسعة في طرق التبعير لم يزل الشارح فالمؤكدا كد كسرت الخ فرق
 الشارح كليات التمثيل والاولى له جمعها تبير (قوله لان مراده التمثيل الخ) ببعده ذكر
 النياية بعد في قوله وقد ينوب عنه الخ اذ يتبادر منه ان ما قبله في الاصل (قوله
 اذ يستحيل الخ) يقتضي ان فعل نفسه المضاف ليس من النياية وليس كذلك اذ خبر
 سرت سيري ان قصده تشبيهه سيري الآن بسيري السابق المعهود بيني وبينك فهو
 من النياية وان قصده الاخبار عن ذلك السير المعهود فليس منها (قوله والظاهر
 ان المعروف بال الخ أي ان قصده تشبيهه سيري الآن بسير آخر سابق معه وبينك
 وبين مخاطب سواء كان منك أو من غيرك امان تصدق الاخبار عن ذلك السير
 المعهود الذي وقع منك بعينه فلا نياية (قوله نحو وانبتنا نباتا حسنا) أي ونحو
 وتقبل اليه تبتيل الخاقين (قوله وهو ما كان من لفظ عامه) برده عليه سرت سيري
 ذي رشفان المنصرف فيه نائب مع كونه من لفظ عامه (قوله ومن نياية) الصفة
 الاولى ومن نياية المصدر النائب عن الصفة الثانية عن المصدر الذي هو مفعول

مطابق (قوله أو غير ذلك) أي كانت أو بلى بالسكان أو المحل أو أن فعلا يستوى فيه
 المؤنث وغيره (قوله في الثائب عن المصدر) المبين للنوع الأولى اسقاط لفظ
 للنوع لأن كلامه الآن في الثائب عن المصدر المبين مطابقا بقريته قوله الثالث عشر
 عدده إلا أن يكون العرف دائما عن مابين النوع كما يقال التندير فاجلدوهم الجلد
 المعهود وهو ما كان النوع المخصوص ثم هذا العدد (قوله فسقط ما قيل) هنا تقربيع
 على قواها بمعنى التعذيب وقوله والمراد عذابا عظيما وحاصل ما قيل ان التمثيل بالآية
 معترض من جهة ثبوت الأولى ان الضمير في الآية عذبه راجع لعذابها وقوله قبل أعذبه
 عذابا هو ليس بمصدر فالضمير ليس نائبا عن المصدر كما هو الغرض وأجاب عن
 ذلك بقوله بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر الثانية ان الضمير راجع
 للعذاب المتقدم فلم يثبت الضمير عن مابين والكلام في الآية عنه وأجاب بأن المراد
 عذابا عظيما أخذ من التنوين والوصف بقوله لا أعذبه فصح كون الضمير نائبا عن
 المبين (قوله أعذبه الأولى) أي المذكور في قوله فن يكفر بعد منكم فإني أعذبه
 (قوله بل عن المصدر الثائب الخ) وذلك لان الاصل لا أعذب تعذبا مثل التعذيب
 المذكور فحذف المقول المطلق اصالة وهو الوصف وانبت الصفة متناه
 فصار لا أعذب مثل التعذيب المذكور ثم حذف الصفة وأنتب المضاف اليه منها
 فصار لا أعذب التعذيب المذكور ثم حذف التعذيب المذكور وأتى بضميره نيابة
 عنه (قوله وإنما الفرق الخ) هذا فرق من جهة اللفظ وتقدم الفرق من جهة المعنى
 (قوله كحصر) أي في قوله ترصا وضوء العلماء (قوله شئنا) بسكون النون وقوله وينت
 أي يضبط وسطه وهو عينه بالحركات الثلاث الضم والفتح والكسر كما في حاشية
 الطيبي عليه خذ لا قال قول بعضهم أي تتحرك شينه بالحركات الثلاث وقوله وشئنا
 بسكون النون وهم مرة بعدها كما هو مضبوط بالقلم في نسخ القاموس المطبوعة وفي
 حاشية الطيبي انه بوزن شئنا وهو كثير في المسكور وكسره كراهة وقوله وشئنا
 وشئنا هما بفتح النون فهم مرة وقوله وشئنا بفتح الميم وضم النون كدبرة كما في
 حاشية الطيبي وقوله وشئنا بسكون النون ومد الهاء مرة بعدها وفي القاموس بعد
 ذلك وشئنا مأخر كما قال المناوي في شرحه على القاموس قرأ نافع وابن عامر وعاصم
 ولا يجير منكم شئنا قوم بالتسكين والباقيون بالتحريك قال الطيبي قلت المشهور عن
 نافع هو الخربل والسكون رواية لا سما عسل وكل من التحريك والسكون شاذ

فالخبر كاشف في المعنى لان فعلنا انما هو من نبات ما كان معناه الحركة والاضطراب
 كالخفة فان واضربان والانسكين شاذ في اللفظ قاله الجوهري وذكروا الظبي انه كمن
 الاولى له تقدم شئ كمنع لانه أشهر وأفصح وأكثر استعمالاً وانه خاطم صادر
 الفعلين فلم يميز الا قول ومالاتناي وانهم وان ذكروا مصدر هذه المادة على ما حرره ونطق
 به اعلى من لم يذكروها ففيه تصور بالغ فانهم اتزويد على ذلك فراجعهم ان شئت (قوله
 فاندفع الخ) فيه ان غاية ما ذكرنا التصحيح ولا يدفع الا لولية (قوله يمكن نفس الخ) كان
 الاستدراك لدفع توهم معنوية الخلاف في كونه اسم مصدر او اسم عين أخذ من
 تعبيرة اولاً وبالجمع بأنه اسم مصدر ابتداء واسم عين انتم اذ مصدر ثبت اسم
 مصدر ان ثبت اه شخبنا أو المقصود بالاستدراك افادة اعتبار الثالث رهوانه مصدر
 لدفع توهم الحصر في الاولين والحاصل ان لك في نباتنا اعتبار كونه اسم مصدر لا ثبت
 ومصدر الثابت واسم عين للثابت من زرع وغيره فلا خلاف في المعنى (قوله ما نقص
 فيه الخ) نخرج كقوله بلا فله لم ينقص عن حروريه بتبديل ان الباء في تبيد لا عوض عن
 التاء الثالثة في الفعل (قوله صيغ الغير الملائمي الخ) أي كونه وء فانه صيغ لغير الملائمي
 وهو توضع انه للملائمي وهو ووضوء (قوله اصدقه بكون الخ) أي وان كان صادقا على
 نفي التأكيد أي لا يتم توحيد غير ما ذكرنا (قوله وعجت بعجبا الخ) فبئس بهي الخ من
 روح وانكر جده والخز الخري وروح بفتح الراء اسم رجل أراد الشاعر ان يذكره
 بأن الخري ربيكي من كونه قد لبسه هذا الشخص وانكر أي الخري جده هذا الشخص
 وعجت أي صوتت وهو شخاز عن المباشرة وعدم اطلاقه وخدام اسم القبيلة التي منها
 هذا الشخص في التماموس جدام كغزاب قبيلة بجبال حسمى من معد اه فدمه أولاً
 بخصوصه ودم ثانياً قبيلته التي هو منها والمطارف الثياب الرفيقة (قوله مطلقاً) أي
 سواء قصد به التقوية والتقرير معاً أو قصد به التقرير فقط (قوله وفيه ان نحو وان
 سيرا الخ) فديقال ان المصنف لا يقول بالحذف قياساً في نحو وان سيرا بل الحذف
 فيه سماعي فليس هناك مسائل قياسية يجوز فيها الحذف والاطهر عندنا
 وما ورد يحفظ فلا حاجة لاستثناءه لان المقصود انما هو تبسيط الامور العامة
 القياسية فلهذا اقتصر عليهم في الاستثناء (قوله ويدل على ذلك الخ) لا دلالة لانه قد
 يقال ان عدم جواز الجمع بينهم ما اعراض الثبابة لا بالنظر لذاتها (قوله واه
 لا خلاف في عدم الخ) لا دلالة فيه أيضاً الاحتمال ان من قال به عمل للثابت براه

من المؤكد ولو كان الاختصاص بمزية اقتضت عمله وهي ناشئة عن نهلة (قوله
 زيادة أقسام الخ) أي وهو ولا يقول بها أخص من جصره الاقسام في التسلطة
 بقوله لو كبد الخ (قوله في قوة الاستثناء من قوله الخ) فيه انه في قوة الاستثناء أيضا
 من عمله وفي سواه الدليل منع بدليل قوله كذا التذوق التشبيه فانه من المبين للتوابع لان
 المؤكد على ان المكرر وذا الحصره لا يكون كل منهما مأمينا للتوابع كما يكون مؤكدا
 (قوله أما فعل مر الخ) فيقدر في نحو ويلز يد ويصحه أخصن الله زيد اويله
 وأخصن الله زبده اويصه لان الويل والويج بمعنى الخزن قاله أبو البقاء وقيل يقدر
 أهلك لانهم ما جنى الهلاك وقيل يقدر قبيل ويحرحم لانها كلمة ترحم وقيل ويل
 عذب اه تصرح (قوله عند الجمهور) صوابه عند غير الجمهور وهو المصنف
 كما تقدم (قوله والجمع عطف) على معه ول يمكن (قوله لكان أنسب) أي بقوله
 كقوله على حين الخ على ما في بعض النسخ أو بقوله كذا على نسخة في قوله على
 على - بين الخ والاتبان بالكاف في الميطوف لتسكتة مغايرة لما تشبهه من جهة جمعه
 الامر وانتهى كان تسكتة الفصل في ومته فضرب الرقاب مغايرة لما قبله من جهة
 كونه مضافا بخلاف ما قبله (قوله ولا يخفى ان القاص الخ) فيه انه على هذا لا يكون
 المثال مما سخن فيه ولا يوجد حينئذ مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في الهم مع انهم
 صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد ان يخص المفعول من حذف مجزوء ولا الناهية بما اذا لم
 يرق المصدر مقامه بدليل ما ذكره فمثلا (قوله فمع انه يحتاج الخ) أي ليناسب الامر
 قبله في الانشائية اه شيخنا أي ولان المعنى عليه (قوله اعلم ان من هذه المصادر
 الخ) محمله انه يجوز في نحو سقى الثرى رفع المصدر بالابتداء خذ به الظرف بعده
 والمسوغ له معنى الفعل كلام على آل ناسين وأما المصدر المضاف نحو به ذلك
 وصحة فلا يرفع لعدم خبره وأما ذوال فرعه أحسن كالويل له والخليفة له لكن
 ادخال آل سماعى عند يس فلا يقال السقى له لعدم سماعه وقاسه الفراء والجزمي
 هذا ما في التأه مع واسه تظهر المحشى قوله ما ومقتضى ما في التسمييل جواز رفع
 المضاف أيضا واستوجبه المحشى معللا بأنه لا مانع من تقدير خبره وفي التسمييل مع
 شرحه للمدغم جواز رفع مفيد الطالب على انه خبر او مبتدأ كقوله صبر جميل
 رحوا زرفع المكرر والمحصور والمؤكد كدنه وغيره والمفيد خبر انشاء أو غيره على
 انه خبر واستظهر المحشى ان المصدر المفصل كذلك واستوجه الطراد الرفع فيما

د كركما فيده كلام ابن عصفور (قوله مبتدا أو خبرا) حال من المقيد طلبا الواقع
 نائب فاعل يرفع (قوله وخبر اعطف على مبتدا) والمكرر عطف على المقيد طلبا
 ويقال فيما بعد بما يناسبه فتنبيه (قوله أى ولك كرامة) هذا ايغيدانه مبتدا خبره
 محذوف فيقتضى ان قول التسهيل والاعيد خبرا غير انشائي تقديره أو مبتدا المقيد
 خبرا غير انشائي وهو خلاف ظاهره اذ ظاهره ان التقدير أو خبر المقيد خبرا غير
 انشائي فلو جرى على هذا الظاهر اقال أى وعلى كرامة أى اكرهتم (قوله وهو متجه
 اذا كان الخ) تقدم لك في آخر باب المبتدا والخبر ان قولهم بعدم نعلق الخبر والمجرور
 بالمصدر المذکور لا متناع خطابين لاثنين في جملة واحدة انما هو في صورة بيان
 المفعول والمصدر نائب عن فعل المخاطب والمجرور شبه المخاطب فان نائب عن غير
 فعل المخاطب أو كان المجرور غير شبه المخاطب كانت اللام لتقوية العامل
 ومدخولها مع مول للمصدر وان علة امتناع التعلق بالمصدر في صورة بيان الفاعل
 ان الفاعل لا يجزى باللام وان فاعل فعل الامر لو اجد لا يكون بارزا ولا اسما ظاهرا
 فكذا المصدر النائب عنه ان كان تابعا عن فعل الامر فلا يجعل نائب الفاعل
 المستتر فيه فلا يصح أيضا ان التبا كيدا لا يجزى باللام لا لافرق في مابين الفاعل بين ان
 يكون شبه مخاطب أولا ولا بين كون المصدر فيه تابعا عن فعل المخاطب أولا لعدم
 العلة هذا لتحقيق المسئلة فدع عنك الاوهام (قوله ولو مجردا عن الاستفهام) أى
 كقوله نحو لا وهما الا غيرك موع * بتثبيت اسباب السيادة والمجد
 وقد يقال ان هذا على اعتبار همة التويع كما يضم الاستفهام الحقيقي اه
 اسقاطى (قوله بحسب الصورة) أى لان صورته صورة الاستفهام الحقيقي الدال
 على طلب فهم الجواب (قوله وباعتبار استلزامه الطلب) أى فان التويع على
 انشوائى يتلزم طلب الاجتهاد (قوله والار بعفة ستأنى الخ) اولها قوله وما التفصيل
 الخ ثانيا قوله كذا مكرر وذو حصر الخ ثالثا قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا الخ رابعا
 قوله كذا كذا والتشبيه الخ (قوله كذا قال اللدما منى الخ) ولارضى تفعليل آخر حيث
 قال الذى أرى ان هذه المصادر وأمثاله ان لم يأت بعدها ما يميزها او يبين ما تعلقت
 به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز
 ذكره كمدت حمدا وشكرت شكرا وسقيا الله سقيا وأمأما بين فاعله باضافة
 نحو كتاب الله وسنة الله وعد الله وصيغة الله وحنانك ودوايك أو بحرف جر

كـ محذوف أي بعد أو أو سالك أي شدة أو بين مفعولها إضافة كضرب الرقاب
 وسبحان الله واليه المرجع واليه المآب أو بحرف كحذف اللام وشكر أو بحذف الميم
 فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط
 لكلي بحذف الفعل حيث وجدوه وما سمعته من ذكر الأفعال أو المفعول لا البيان
 النوع احتراماً من نحو ومكر واميكرهم وسعي لها سعيها فانظره (قوله ويحذف الخ
 خبره) سواء وعمله ويحذف الخ خبره (قوله والذي يختم الخ) لا يخفالك ان المصدر لم
 يسند الا بعد رفعه أما بالنظر ليدون الرفع فليس مستنداً بل المستند فعله أي الجملة
 الفعلية فيمكن المعنى ان كان اسناد الجملة الفعلية بنصب المصدر الى عين وجب
 حذف العامل وان كان اسنادها الى معنى لم يجب حذفه بل يتعين رفع المصدر لان
 المقصود من الفعل حيفته فحدثه فيغني عنه اسناد المصدر فاسناد المصدر رفع الغنا
 عن اسناد الجملة الفعلية نظررانه للاحتراز اه شيخنا (قوله يجوز الحذف)
 الاولى حذفه لانه ليس عند المصنف مسائل يجوز فيها الحذف اذا عدا المستثنيات
 يجب فيها الذكر عند النصب كما هو نصية جعل قوله والحذف حتم الخ في قوة الاستثناء
 من قوله وحذف عامل المؤكد الخ هذا على ما تقدم للحشي من ان الاستثناء من قوله
 وحذف عامل المؤكد امتنع اماعلى ان الاستثناء من ذلك ومن قوله وفي سواءه دليل
 متسع فظاهراً لان المستثنى منه الثاني حكمه الجواز في حينه تصدق ما ذكر بجواز
 الحذف ظاهر وقوله وجوب الذكر مرة فوعا فيه انه خروج عما يعطيه مقتضى
 الاستثناء وقوله أو منصوباً بهذا النسبة للمؤكدي كذا في كذا (قوله بالنسبة)
 أي نهيته بما أو كذا نفسه (قوله ولو جمع الخ) أي لو جمع فقال فكأنها منه وكأنه
 زعمها اسكان أحسن لان فيه مراعاة الامر من معاً عنى التسمية والقول المذكور
 (قوله لكن هذا الخ) أي كون حقا هنا بمعنى حقيقة (قوله قال الرضي الخ) محمله
 ان حقا مؤكداً لنفسه لان الجملة تدل عليه نصاً من حيث انه مدلول لفظها
 وأما اجتماعها لا لا كذب فأمر عقلي لا مدلول لالفظ بل هو تقييد مدلوله وكذا جميع
 الاخبار وحينئذ فاعلم أي هذا مؤكداً الغيرة مع انه كالاول لانك انما تؤكداً
 بمثله اذا توهم المخاطب ثبوت تقييد الجملة في نفس الامر وغاب عنه كذب
 مدلولها فكان الجملة محتملة له ولتقييده فقييل مؤكداً لغيره وأما الاول فلا روتى
 به مثل هذا الغرض (قوله غير حق) بالنصب وانما لم يجوز ذلك لان زيد قائم لا يدل

على عدم الحقيقة فكيف يكون غير حق تو كيداله وهو لا يقتضيه ولا يدل
 عليه وقد تقرتان المؤكد بغيره مؤكداً لغيره فيكون مانفاً منه بعينه في المعنى
 وإنما قالوا بغيره لما تقدم وكذا يقال في قوله قولاً باطلاً (قوله وقال الدماميني الخ)
 محمله ان حقاً يرفع احتمال بطلان أنه لغيره لا احتمال الجملة فبطلان المصدق والكذب
 فتصير به ناصي الثبوت بمعنى مؤكداً بغيره لان الجملة مغايرة له لفظاً ومعنى (قوله
 أرجح من الرفع) أي لا يهاجم الرفع انه عين الاول والنصب سالم منته (قوله أو هما
 مستويان) أي نظر الى ان النصب محجوج اليه بتقدير الفعل والادل عند من فيتكافأ
 مع الرفع (قوله وارجاع الضمير) أي الذي صدر به الحذف وبعبارة وفاعله أي فاعل
 المصدر المحدث عنه ويحتمل رجوع الضمير للمعنى قبله (قوله لان نصب صوت) أي
 هذا اللفظ (قوله بمنزلة يفعل) أي الفعل المضارع بأي هيئة كانت أي وإنما
 يكون ما قبله بمنزلة يفعل اذا كان المصدر الواقع فيما قبله بالاهلي الحدوث لا يقال
 ان الدلالة على الحدوث انما هي معتبرة في المصدر المنصوب لا في المصدر المشتملة
 عليه الجملة قبل كما هو ظاهر كلام الشارح وهذا يقتضي ان المصدر المشتملة
 عليه الجملة لا يذوقه من ذلك أيضاً الا نقول لان العلم ان ظاهر الشارح ذلك لانه
 اعتبر ان الجملة لا بد فيها من معنى المصدر المنصوب فاذا كان المصدر المنصوب دالاً
 على الحدوث كان المقنى الذي اشتملت عليه الجملة معتبراً فيه الحدوث أيضاً
 بالضرورة (قوله في غاية العجب) لاجب فان السيد الحفني بنى على ما يتبادر من
 قول الناس عليه قوام كقوام البان فعليه نوح معناه انه يروح أي فالمناسب
 للشارح التمثيل بصريح في المقصود انه شيخنا (قوله فعلية بصح الخ) أي ويكون
 من غير الغائب لغدما اعتبر في غالب الصور وهو كونه بدلاً أو مؤثلاً بالحرف
 والفعل (قوله بل قال الدماميني الخ) هنا ترق من اعتبار ما ذكر في الغالب الى عدم
 اعتباره فيه لان ظاهر كلام سيديو به صحة النصب بالمصدر مع تقدم ما ذكر من غير
 نذرة (قوله في حالة نصوب ومعالجة) أي ففيه معنى الحدوث فلذلك صح النصب به
 (قوله ومفاد ما مر عن المرادى الخ) سيأتي في باب اعمال المصدر انه لا بد في محله
 على القول بالاشتراط من كونه بدلاً أو كونه مؤثلاً بالفعل مع ان أو ما اذا أريد
 المضى أو الاستقبال نحو هبت من ضرب بلن زيداً امس أو غداً أي من أن أو ما
 ضربت زيداً امس أو من أن أو ما ضرب به غداً وان شاملة للمخففة نحو علمت ضربت

زيد أي علمت ان قد ضربت زيدا فان محذوفة لانها واقعة بعد علم وان المصدرية لا تقع
 بعده ولا تسد سد معوليه أو بالفعل مع ما اذا أريد الحال نحو عجببت من ضربك
 زيدا الآن أي ما ضربت والقصد هنا الحال. وقول عاء الفعل ثم ان قول الشارح
 ونبس واحدا منهم الا ينافي كون المصدر التثنية يبدل عن الفعل لان كلامه في
 المصدر الاول لا الثاني تأمل (قوله والمعنى ان هذا الفرس الخ) الذي في حاشية
 الامير علي المغربي ان هذا البيت من جملة قصيدة لابي كبير بالوحدة عامر الهذلي
 جاهلي يصنف فيها تائبا ثم اوفد تزوج عامر المذكور اما تابط ثم اوهو صفة فتكرره
 لما رآه يكثر الدخول على امه وخاف منه أبو كبير فأشارت عليه أمه بان يقتله فتقبل
 على قتله في قصة طوييلة فلم يكن ذلك لشدة تيفظ تابط ثم افعال هذه القصيدة
 يدح تابط ثم انهم انهم شعاعا تنبذ الامور ثابت الجنان الى غير ذلك ومن هذه
 القصيدة قوله أم لا سبيل الى الشباب ودكره * اشمى الى من الرحيق السلسل
 وهذا البيت هو الذي استشهد به صاحب المعنى على كون التثنية بمعنى عند ومنها
 واقدمت على الغلام بمعشم * جلد من الغنيمان غيره بل

الوان قال فانتبه حوش الواده بطننا * سهدا اذا غام ابل الهوجل
 ما ان يمس الارض الخ واذا نظرت الى أسرة وجهه * برقت كبرق العارض المنهل
 والغشم بكسر الميم وسكون الغين ونفع الشين المجمعين الذي لا يتحامي عن شئ
 والهبل كثيرا اللهم وحوش الفواد بضم المهملة آخره مفعول حديد الواد وبطننا
 ضامر البطن وسهدا بضم تين لابنام والهوجل الثعيل الكسلان واستناد النوم
 ليل مجاز الخرج ابونعم في الدلائل والخطيب وابن عساكر بسند حسن عن
 عائشة رضي الله عنها قالت كنت قاعدة أغزل والنبي صلى الله عليه وسلم يخصف
 نعله فجعل جبينه يعرق وجعل عرقه يتولد نورافهت فقال مالك هت قلت جعل
 جبينك يعرق وجعل عرقك يتولد نور او لورا * أبو كبير الهذلي بعلم انك أحق
 بشعره حيث يقول واذا نظرت الخ (قوله متجانف كعبا الى المحمل) عبارة بعضهم
 فالعنى انه مع الخلق مدكوك بعضه في بعض وهو طوى كطى المحمل وهو علاقة
 السيف أي كدمجه في بعضه بالضم (قوله ونطلق على الانسان بتمامه الخ) وقيل
 بمعنى القبيلة العظيمة كما في الامير (قوله أي لاجل ان تكونوا شاكرا) أي

المشعول له

وليس المراد لاجل ان يشكرك الناس لعدم الاتحاد في الفاعل حينئذ (قوله
 وفيه نظر) اي لان الشكر لا يدل على الطاعة واجاب شيخنا بان الطاعة

شكراهم وعن العلامة القويسي ان الطاعة اعم من الشكر والخاص يدل على العام
(قوله ان التأديب) هو الضرب اذ لم يصدر عن الفاعل الا فعل واحد وهو الضرب
فهما واو وبالذات وان اختلغا بالاعتبار فان الضرب من حيث ملاسته للضروب
ضرب وباعتبار ايجابه التأديب تأديب فظهر فساد ما قبل ان التأديب احد افعال
التأديب والضرب سبب الاحداث ووسيلة اليه فلا يكون عينه احد افعال الحكيم في
عبد الغفور ان التأديب والضرب وان كانا واحدا بالذات الا ان التأديب حاصل
بالضرب ومترب عليه باعتباره ما يتضمنه التأديب اعني التأديب ويدل لذلك قول
الرضي العلة الحاملة للتأديب لا التأديب وانما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية
يعني التأديب ومشاركته الحدوث في الفاعل والزمن ولو صرحت بالعلة الحقيقية بأن
فان ضربته تأديبا لم ينصب عند النحاة لان شرط انصب الاتحاد فاعل الا فعل
والفعل له اها أي وأما عند الرضي فيصح ان تصابه اهدم اشتراطه الاتحاد المذكور
وأقره عبد الحكيم وذكر انه لا يكفي في دفع ذلك التقارب الاعتباري بان يقال الضرب
من حيث ملاسته للضروب مع فعل ومن حيث ايجابه لتأديب علة لان الحامل للتكلم
على الضرب تأديب للضروب لا تأديبه اياها كما مر حبه الرضي يوم - ذا تعلم ما في المحشى
(قوله بناء على عدم اشتراط الاتحاد) وقتنا فاعلا لا حاجة ليناؤه على عدم اشتراط
الاتحاد في الوقت لان التأديب يحصل اثناء زمن الضرب وآخره فهما متصيان
وقتا كما في جنتك اصلا حال الحالك بل لا حاجة ليناؤه على عدم الاتحاد في الفاعل على
ما تقدم عن عبد الغفور (قوله هو الباء) تخوفه نظم من الذين هادوا حرمنا الخ (قوله
وفي) نحو دخلت امرأة النار في هرة الخ (قوله زاد الشاطبي الخ) راد به ضمهم أيضا
عن نحو وما نحن بتاركي آهتنا عن قولنا (قوله وان الكاف الخ) يعني ان على كذلك
(قوله فلعله بطريق المقابلة) أي وان كان يمكن أن يقال يجوز تقدم الجرور لتوسعه هم
فيه دون المنصوب فلا يصح التباس مع وجود الفارق (قوله ولعله) باعتبار الكيفية
فيه فاما الامير في قولك زيد امام الامير صفة زيد وليله في قولك الهلال الليلة صفة
الهلال باعتبار المتعلق نظير ما قبله واهل هذا باعتبار البعض والاهل لا يظهر في يوم
الجمعة من قولك سميت يوم الجمعة الا ان يقال ان يوم الجمعة من حيث كونه
الصوم فيه صفة الصوم لا يلزم ان الكيفية مأخوذة من المتعلق (قوله بجراه) أي
بحري أحدهما ووجه كونه حري بجراه ان العرب نصبت على انه متعلق بمخوذ وخبر
مع نفسه بمعنى في وهذا شان انظر - (قوله نحو سرت عشرين الخ) فخرين لما مير

الفعل فيه

يوم وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين لسانه من سماه وهو من
 أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (قوله ليس هذا المعنى) بل بمعنى القياسية
 (قوله وهو أهدى سبيلا) الصواب حذف الواو لأنها ليست في التلاوة (قوله لأنه
 ليس ذاعلاخ) أي والتمييز بعد أفعل التفضيل محذوف عن الفاعل (قوله القوانسا)
 جمع قوناس منناه أعلا البيضة من الحديد ويطلق أيضا على العظم الثاني بين أذن
 الفرس وعلى أعلا الرأس (قوله وفيه نظر) أي لأنه حيث ورد به القرآن فلا يشهد
 ضعفه وانتأويل خلاف الظاهر (قوله ويظهر لي في الفرق الخ) انظر الأفعال
 الكثيرة الداخلة على مكانا هل هي دخل وسكن ونزل ومارادفها أو أعم من ذلك نحو
 جلس ثم رأيت في الشارع بعدار يقال جلست مكانك (قوله فانها بتدليله دخل الخ)
 أي هذه الألفاظ الثلاثة فقط وليس مثلهما مرادفها والا كانت كثيرة كأفعال
 السير الداخلة على فرسخا (قوله ومعدود غير مختص) المراد بالمختص المعلوم فيومين
 وثلاثة أيام غير مختص لأنه غير معلوم وليس المراد به ماسياتي في كلام الشارع والالم
 يظهر التمثيل بيومين وثلاثة أيام ونحو ذلك (قوله معرفة كان أو نكرة) قيل انه تعميم
 في الذي يصلح في ذاته بدليل تخيله مداد الصالح لكم فقط لا يكون معرفة والا صلح
 لمحي والصالح لهما لا يكون نكرة اه نعم لو قيل بان من المختص النكرة الموصوفة
 بصفات معينة مع رجوعه للصالح لهما (قوله أو سررت) أي سررت لبيلا (قوله وكذا
 الأبد الخ) أي فهي للتعميم كافي سم والاسقاطي (قوله وما سوى ذلك الخ) صادق
 بصورتين ما يصلح جوابا لمحي فقط وما لا يصلح لواحد منهما فظاهره جواز التعميم
 والتبعض فهما والذي في الاسقاطي والحقني تخصيص جواز الأمرين بالواقع
 جوابا لمحي فقط أما ما لا يقع جوابا لواحد منهما فلا يتأتى فيه تعميم ولا تبعض لانهما
 كين ووقت ورجحان ذلك أمثلة الهشبي هذا ان قلنا ان الموصوف بصفات معينة
 من المختص والأتى فيه نحو سررت حينما سمعت وسررت فيه (قوله جائز فيه التعميم
 والتبعض) محل جوازه ما ان صلح الظرف لهما كما سررت يوم الأحد والأجل على
 التعميم فقط أو التبعض فقط كما سمعت يوم الخميس ومات زيد يوم الجمعة كافي للحقني
 (قوله لأن النبي الخ) قد يقال ان شهر الثمانين يوما واثنا عشر يوما من إضافة
 الأعم إلى الأخص أو من إضافة المسمى إلى الاسم ويقال نحوه في يوم الجمعة ف شهر
 المحرم كالمحرم (قوله محل المنع الخ) خلاف ما يفيد التعليل بالاجتماع المذكور فإنه
 يقتضي العموم اذ لم ينظر المصريح للفتنة ولا لعدمها نعم يقال اذا علم المضاف إليه

كأنه لا قطع لانه حينئذ بمنزلة الثابت فلم يوجد الاجتماع المذكور (قوله لمن ذكر
 أمر تقدم الخ) كأن يقول لك شخص القنطار السكر أدر كتبه من قنطار غيره
 حينئذ الآن أي كان ما أقوله واقعا حين إذ كان النصفان له ما وقع فترك هذا
 الكلام وجمع ما أقوله لك الآن (قوله أعاد الضمير أولا) في قوله ما نصبه وقوله وبنايبا
 أي في قوله فيه وهذا الاستخدام لا يخفى أغنى عن تقدير ما ضاف الثاني أما تقدير
 المضاف الاوّل فلا بد منه على كل حال (قوله الآن يقال الخ) هذه الجواب لم يرد شيئا
 (قوله كما نصب المهيم منه) الاوّل منها الضمير عائده على الامكنة وان صحح ماله
 باعتبار التأويل بالمذكور (قوله ولا يابس) لا يقال يمكن الايابس في اسم الزمان
 نحو خفت يوما لانا نقول المتبادر الظرفية لا المقدمية فلا يابس (قوله ولو استعملت
 الدار الخ) لا يقال هذا الايابس موجود في المهيم نحو واشتريت مكانا أو فرسخا
 لانا نقول المسكن والفرسخ عامله ما مخصوص بتغيير نحو وما هو من مادة الشراء كما
 تقدم نعم يقال هلا جاز نصب نحو الدار ونحو عامله بتغيير نحو ما هو من مادة الشراء
 فافهم (قوله ومنه يظهر) الضمير راجع الى جمعنا (قوله عدم صحة نصب نحو
 داخل الخ) كيف مع انقائهم على صحة نصب امام الدار مع كونه اخص من خارج
 الدار (قوله وهو يؤيد كلام الشارح) أي لانه لما خص ما لا يصح نصبه به من هذه
 الخمسة ونحوها مما فيه اختصاص اقادان ناجية فهو كما وجبنا ونحوها مما
 لا اختصاص فيه مع قوله بعضهم (قوله غير الفعل والمصدر) أي الجرد وانما
 أخرج ذلك لاجل أن يصح قوله هل هو الفعل أو المصدر لانه اذا كان المراد ما يشمل
 الفعل لا يتأتى أن يقال المشتق منه هو الفعل وإذا كان المراد ما يشمل المصدر
 لا يتأتى أن يقال المشتق منه هو المصدر (قوله لا يابس الخ) اذا تعدد القربى
 غير متشربين في المجر والناط والمعد والمعد حتى تكون ظروفها كما هو الشرط
 بل هي حينئذ منصوبة على نزع الخافض مع حذف مضاف والمعنى على التشبيه
 أي بعده كبعده من جزم الكاب وهكذا يقال في الباقي (قوله فلا يظهر) الا أن يقال
 جملة خبرئان مفصلة للخبر الاوّل فيكون من باب الاجمال ثم التنصيص الذي هو
 أوقع (قوله لان مجلس زيد الخ) مقتضى كلامهم الفرق بين مرمى زيد وامام الامير
 بان يكون مرمى زيد اسم للمكان المشخص المحدود أطرافه بخلاف امام الامير
 وعلى ما قاله سم لا فرق وانظر لو أريد بامام الامير امام معه ودله حدوده هل يكون
 كالدائر لا يصح نصبه على الظرفية أم لا وقوة كلامهم مقتضى الاوّل (قوله من

أسماء الجاهل (بيان للغير) قوله وأجاز بعض النحويين الخ) رثا الكلام المقسم بل (قوله
 ربه هوما) أي فقلت وتحتك على انهما مبتدآن خبر كل منهما ما بعده (قوله بخلاف ما
 فوق الرأس الخ) أي بخلاف لفظ فوق اذا ذكر مع ما فوق الرأس ولفظ تحت اذا ذكر مع
 ماتحت الرجل فانها لا يتصرفان بل يلزمان التصبية ففرقة بينهما أي بين لفظ فوق مع
 الرأس واللفظ تحت مع الرجل وبينهما مع ما فوق الرأس وما تحت الرجل (قوله والذي
 حكاه الاخفش الخ) رثا لثمة قبله (قوله وبين عطف) على غير من قوله كغير الاربعة
 (قوله وحدة) أي بقطعة كما في القاموس (قوله حين انتهى) أي حين انتهائه ووصوله الى
 القرار (قوله لهي حيث) أي فقد استعملت حيث تتصرفه بوقوعها مضافا اليها (قوله
 حقيقتي) الحقيقتية وعاء يحفظ فيه الهياج يجعل على حق والمعبود يصح أن يراد به ما يلزم
 حفظه مطلقا محازا (قوله كقوله) أي في وصف السحاب كما في الهمع (قوله كالأبراع)
 هو ذباب بطير لا كأنه نار (قوله أوسر) جمع سراج (قوله المجدل) هو القصر
 (قوله طورا بخروج الخ) أي بالكثرة وطفوق في حالة وبضى في آخره وهذا بيان لوجه
 التسمية (قوله كان اسماء) أي غير ظرف بمعنى منتصف كما أفاده بعد (قوله ومن بيننا
 وبينت حجاب) مر بجه ان بين في ذلك من ههنا تصرف وقد سبق في بيانها من
 متوسط التصرف وسبب أي قرى بها أيضا يقول فان فقد التركيب أعرب وتصرف
 ولهذه أقولان (قوله كاذن إضافة الخ) فيه انما من الظروف التصرفية أضيف
 اليها اسم زمان أو لا غاية الامر ان إضافة اسم الزمان اليها دليل تصرفها لوقال كاذ
 بذليل إضافة اسم الزمان اليها نحو الخ كان أولى (قوله ان غدوة) صوابه بكرة كما
 في بعض النسخ (قوله بالثناء) دفع به توهم قراءته التصرف بالثون (قوله أي وقتا)
 صاحب هذا الاسم أشار به الى أن المراد من صياح وهما ونحوهما العظما (قوله
 لفظ الخ) أي والقليل أخف من المستقبح على إضافة المسمى الى الاسم لازمة
 لظنم أيضا (قوله اذلا فرق) يؤخذ منه ان عشية وعقمة ان اعتبارا على جنس
 منعا فصار ما عين أم لا وان اعتبر انكرتين صرفا فصار ما عين أم لا كما تقدم
 في غدوة وكرر فصار تعيين الشخص وعدمه لا يدخل له بل المدار على التعيين
 النوعي وعدمه وظاهر كلام السارج وسائر المحشى له ان اختلاف العرب
 في صرف عشية ونحوه وعدمه انما هو عند ارادة التعيين الشخصي ومقتضى
 القياس على غدوة وبكرة عدم التقييد بذلك واليه يشير قول المحشى اذلا فرق

كأعلنت (قوله وهو يوم حنين على الموطن) أي المعطوف على الموطن والضمير
 للزمان ولو قال كيف عطف الزمان وهو يوم حنين على المكان وهو الموطن المكان
 أوضع (قوله فلا يجوز جعل أحدهما الخ) فيه نظر إذا ترجع في مثل ذلك بالارادة
 بدليل صحة العطف في جاء زيد وعمرو إذا كانت نسبة المجرى إليهما على حد سواء
 (قوله كما لا يعطف المفعول فيه الخ) قد يقال هو قياس مع الفارقين المؤثر (قوله وبان
 ظرف الزمان الخ) هذا فارق غيره مؤثر كما لا تأثر للاختلاف بالتعبير إلا أنهم في جاء
 زيد ورجل (قوله وبعدم سماع الخ) ربما يقال لا مانع من القياس مني أنه يكفي
 في السماع ظاهراً لقد نصرحتم الله في موطن كغيره ويوم حنين إذا الأصل عدم التقدير
 (قوله كجئت وزيدا) أي فإن العدول عن العطف إلى بالنصب يدل على قصد المعية
 (قوله كاستوى الماء والخشبة) أي إن أريد باللاء واء الارتفاع كما سيأتي بيانه
 (قوله كانت للعطف اتفاقاً) أي لانه المتبادر منها ولا قرينة على المعية في عبد الغفور
 شرط بعضهم كون المفعول فاعلاً نظراً إلى أن عمراً في قولك ضربت زيداً وعمراً
 معطوف اتفاقاً لا مع مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبه بل وزيداً فإن السكاف
 في المعنى مفعول إذا المعنى يكفيناك اه وقوله اتفاقاً كذا في الرشي وعله بأن أصل
 الواو للعطف وإنما يعدل إلى النصب نهما على المباحية وفي قولك ضربت زيداً
 وعمراً لا يمكن التنصب بالنصب على المباحية لكونه في العطف أظهر فعلى هذا
 كذا لوزيد درهم لا يجوز أن يكون مثلاً للمفعول معه اسكن في التمهيل وفي رأسه
 والحائط وأمر أوقفه رشاً نك والجمع على المعية أو العطف بعد الضمير
 في الأول والثاني وعليك في الثالث وفي شرحه ما أتقيد برأسه والحائط فرأسه
 مفعول به ويجوز في الحائط النصب على المعية والعطف وكذا التقدير في الثاني
 دفع أمر أوقفه فامر مفعول به وفي نفسه الوجهان وأما شأنك والجمع فالتقدير فيه
 عليك شأنك فثأنتك مفعول به وفي الجمع الوجهان هكذا قدره سيبويه عليك شأنك
 بلافت الإغراء وظاهره جواز تقدير عليك وهو اسم فعل وأسماء الأفعال لا تعمل
 ضميرة وكلام المصنف رحمه الله في باب أسماء الأفعال مشعر بجوازه وتماثلوا
 كلام سيبويه على أنه تقدير بمعنى لا تقديراً عراب وتقديراً لأعراب الزمن وفي تجويز
 سيبويه في هذه المثل النصب على المعية قد دعى من يقول إن المفعول معه لا يكون
 الإمع الفاعل فتدعو في ضربت زيداً وعمراً المعية وقالوا إذا فهميد المفعول معه أتى
 بالأصل وهو مع اه وهذا يدل على جواز كذا لوزيد درهم وضربت زيداً وعمراً
 على المفعول معه عند سيبويه في المعنى ما يدل لذلك أيضاً ونصه ما يحتمل المفعول به

المفعول معه

والمفعول معه نحووا كرمك وزيد يجوز كونه عطفاً على المفعول به كونه مفعولاً
 به وهو نحووا كرمك وهذا محتمل ما وكونه معطوفاً على الفاعل لحصول الفصل
 بالمفعول به وقد أجزى في حسابك وزيد درهم كونه زيدا مفعولاً معه وكونه مفعولاً به
 بأضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس
 ما عمل في المفعول به اهـ وقوله في التفتيح الخ قال الرضي وفي شرح التمهيد زعم
 الرضخشي ان زيدا في قوله محسب... بل وزيد درهم مفعول معه وليس كذلك لان
 المفعول معه لا يعمل فيه الا فعل أو ما يجري مجراه وليس... بل كما جرى مجرى
 الفعل لأنه اسم جامد وذهب سببه انه منصوب بفعل مقدر وهو مفعول به
 والتقدير يحسب زيدا وهو نضار عا حسيه اذا أعطاه حتى يقول حسي وما إذا عا
 من ان الكاف في موضع نصب لا يصح لان اضافة حسيه حسيه وزعم الزجاج ان
 حسيه اسم فعل والكاف في موضع نصب وليس صحيحاً لدخول العوامل عليه لقوله
 تعالى فان... بل الله وقول العرب يحسب... بل درهم اهـ عبد الحكيم ينصرف
 وزيادة وهم... بل انما في الحشبي (قوله فانها مجرد اللفظ) القيد المشاركة
 في الحكم فقط وجدت معية أم لا لكونها بالطلاق الجمع (قوله وقد أجزى في حسابك
 الخ) ما ذكره يعني على ان حسيه صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبر ما اذا
 جعل اسم فعل بمعنى يكفي فزيد المفعول معه ودرهم فاعله والكاف مفعوله كما سأتى
 في الحشبي وفيه ان المتبادر من الواو حينئذ العطف على اليكان لا المعية فلا يكون
 زيدا مفعولاً ولا معطوفاً لكن قد علمت مما تقدم ان احتمال العطف لا يمنع
 المعية عند صاحب المعنى والمتمم... بل تعاليدويه تأمل (قوله الا ما كان من
 جنس الخ) هذا هو ما أخذ الوجه فان أفراد الصفة المشبهة وأفضل التفضيل
 ليست من جنس ما ينصب المفعول به وزاد لفظ جنس ليدخل الفعل اللازم في نحو
 سرت والتبيل فانه وان لم ينصب المفعول به إلا انه من جنس الفعل وهو ينصب
 المفعول به تأمل (قوله وعن بقاء اعطاء القيود بالمثال) أي اعطاء القيود بالمثال
 اي مرفوعاً على كونه في نحو قيد ابل هو حاصل مع زيادة كما (قوله بناء على طريقة
 المصنف الخ) هذا الاحتجاج اليه الا اذا كان التمثيل مستأنفاً ما على جعله قيدا كما
 ادعى فهو يبي على جميع الطرق وقد سايره الحشبي في ذلك (قوله ان كان الخ) أي
 لان الحشبي التي توضع ليعلم انها اية عا والماء لا ترتفع بل هي ثابتة في مكاه انما
 الذي يرتفع الماء (قوله فهو وما يصح فيه العطف) بل الظاهر حينئذ وجوب رفع
 الحشبي عطفاً على الماء لان العام لا يقوم الا بالثنين كاشتركا زيدا وعمرو (قوله)

وعليه فالمراد بالخ (قديقال الذي قصد الشارح اخراجه اتمها هو الفعل أما المصدر المؤول فلا مانع من اعتباره منصوبا على انه مفعول معه ودخوله في التعريف (قوله ينبغي أن يكون الخ) ظاهره ان المفعول معه هو الفعل لكن باعتبار تأويله فالاختلاف بين منصوب ان ومنصوب العامل السابق على انه مفعول معه اعجابوا بالاعتبار الذي يظهر ان الفعل يراد المصدر المؤول بالذات وهو ما يفيد ما تقدم لنا نفا وما سياتي للمحشى من قوله فتالي الواو اسم في الحقيقة (قوله يعنى اصح الخ) أو يقال المراد وجوب الاتصال اذ اولها الضمير أي انه لا يجوز إلا اتصال اه حفي (قول الشارح حرف مختص) قديقال لا نسلم ذلك لدخوله على الفعل في نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن ويحيا بأم اداخلة في ذلك على اسم تاو اذ لا وقوله بدليل تخطى العامل أي بخلاف الواو فان العامل لا يتخطاها لام هي نفس العامل على هذا القول (قوله أي مخالفة ما عدها الخ) أي مخالفة المفعول معه للاسم قبله في اعتبار استناد الحكم السابق للاسم قبله دونه (قوله ولم يثبت النصب بالمعاني) فيه انه ثبت النصب بتزج الخافض على القول بأنه العامل كما تقدم (قوله قول رابع) يرد بأن فيه احوالة اباب المفعول معه اه حفي وفيه ان هذا لا يضر فالاولى الرذبان الاصل عدم التقدير (قوله والواو في الاصل حرف) يفيد انه الآن اسم وعليه فما بعدها مجرور وراضاقتها اليه بحركة مقدره ممنوع من ظهورها حركة العاربه (قوله لثلاثيبتس بالمفعول به) فيه ان الواو في نحو ضربت وزيدا مانعة من ذلك وأما نحو ضربت زيدا وعمر فلا يصح فيه كون عمر مفعولا معه لان الواو ليست نصافي المعية اذ المتبادر العطف فهي للعطف لا غير اتفاقا كما قاله المحشى أول الباب وتقدم ما فيه فيتمين حل هذا على الطريقة الثمانية (قوله والنافص) عطف على المنعدي (قوله أجيب بقوة الداعي الخ) قديقال سياتي عن بس اسمها رافع في قوله أزمان قومي والجماعة الخ مع انه ليس فيه استفهام ولا طرف يقتضي تقديره الا ان يقال هذا التخصيص مقصور على المسموع فلا يرتكب في الامثلة المصنوعة نحو هذا الكا والكاك (قوله بناء على ان حسب اسم فعل الخ) فيه ان الواو حينئذ ليست نصافي النية كما هو الشرط لينصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما عدها كما في ضربت زيدا وعمر فانها للعطف في ذلك اتفاقا كما تقدم للمحشى وبذلك لا يصح النصب على المعية في جمع وخشاعة الخ وان أفاد كلام الشارح خلافا بخلاف * لا أتنبه والسوأة اللقباء فان العطف بظاهرها لا يصح لعدم تسلط العامل وفدعه وواكل أسره والياليان فان العطف مجروح للعطف فكأن الواو نصافي المعية اكن تقدمت لك

مافية فلا تغفل (قوله والضحالك مفعول به محذوف) في شواهد السيوطي ما حمله
 القصدان الضحالك هونفس السيف فالمفيد لذلك هو والجمعية أي مع صيغة الضحالك
 تجريدا والرفع على أنه مبتدأ وسيف خبره وقوله فحسبك على معنى فاكتف بقدر اه
 أمير (قوله عاطفة جملة الخ) يلزم عليه العطف قبل تمام العطف عليه (قوله أي
 كذوى تجمل) أهل المقصود وصفهم بالسكرم أي ان ألق بعضهم يكونوا سرعين
 بالسكرم كالذين يجتمون سنام البعير السمين لضيفهم والاقربان المقصود الذم فان
 كان ضمير يكونوا للجماعة المتكلم في شأنهم لا بعضهم كان المعنى فان اجتمع مع بعض
 هؤلاء الجماعة في قتال تسكن الجماعة بأرسالهم ذلك البعض لقتال كجماعة تجملوا
 الى سنامهم لئلا كل منهم يجازيهم وله تعاطى مجمل كل والمراد انه لا يبالى بذلك
 البعض المرسل اليه اسم وله البطش به وان كان لذلك البعض كان المعنى فان اجتمع
 به هذا البعض يكن يتعريض نفسه الى كذوى الخ ولك على هذا الاقربان لا تقدر
 المضاف واضافة تجمل لما بعده انساقه صفة موصوف (قوله أي بسبب ان لا تميل)
 أي لزمه الاجل كونها لا تميل فيتمكن من الرهكض (قوله مطاق النسبة) أي ارتباط
 العامل بما بعد الواو سواء كان هي وجه المشاركة في الحكم أو على وجه مصاحبة
 مع موله في زمنه (قوله المحل لفاء التفریع) أي على قوله أحق وأرجح ولك ان تقول
 هوة قابل قوله برفع ما بعد الواو فعلى هذا المحل للواو (قوله اذ لا يسأل أجمع الخ) أي
 لان أجمع بالهمزة تعلق بالمعاني بالذوات بخلاف جمع فانه يتعلق بها انخرجه
 كيد جمع مالا وقيل ان أجمع يستعمل في الذوات أيضا وهما فلا اشكال في العطف
 (قوله اذا لايمان لا يتروا أي لان التبرؤ) معناه انشأوا المنزل (قوله احتمل أن يكون
 معطوف الخ) أي وأن يكون منصوبا على المعية (قوله كفي أ كل امرئ الخ) أي فان
 التقدير وكل نارحذف المضاف وأبق المضاف اليه على حاله وانما لم يعطف على
 امرئ الاول لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والاول اولى) قد
 يقال الثاني أولى بدليل قوله أما اذا امتنع مع امتناع العطف فجعل الموضوع امتناع
 العطف على ما يتبادر منه وهذا بعينه هو القسم الاخير (قوله لا من باب التضمين) أي
 لعدم بقا المعنى الاصل (قوله حيث يوب الخ) أي وحيث أتى له بمثال من عنده فقال
 في نحو سبري والطريق مسرعة

تم الجزء الاول وبأية الجزء الثاني (أوله مطالب الاستثناء)

